
فتح القريب المجيب
في شرح كتاب مدني الحبيب من يوالي
مغني اللبيب
نظم شيخنا العلامة النحرير الفهامة
عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبي الولوي البورني المناسي
(المتوفى ١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى
محمد ابن الشيخ علي بن آدم
ابن موسى الإتيوبي الولوي
خويدم العلم بمكة المكرمة
عفا الله عنه وعن والديه آمين
الجزء الثاني
مؤسسة الكتب الثقافية
مكتبة مصعب بن عمير
6384

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح القريب المجيب

في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يوالي

مغني اللبيب

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهّامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الإتيوبي الولّويّ البُورنيّ المِنَاسي

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لمؤلفه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد إبن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتْيُوبيّ الوَلّويّ

خُويدم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الثاني

مؤسسة الكتب الثقافية

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح القريب المجيب

في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يوالي

مُغني اللبيب

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهّامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الإتيوبي الولّوي البُورَني المِناسي

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لمؤلفه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد إبن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتْيُوبيّ الوَلّويّ

خُويدم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الثاني

مؤسسة الكتب الثقافية — مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع

مؤسسة الكتب الثقافية

ومكتبة مصعب بن عمير

للطباعة والنشر والتوزيع

فقط

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م



مؤسسة الكتب الثقافية

الصنائع. بناية الاتحاد الوطني. الطابق السّابع. شقة ٧٨

هاتف المكتب: ٠٠٩٦١١/٧٣٩٢٥٨/٧٣٩٢٥٠

خليوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١

أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلبة البريدية: ١١٤/٥١١٥

بيروت - لبنان

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

أثيوبيا - أديس أبابا

جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦

فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨

٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

(الجُمَلُ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ)

أي هذا مبحث الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

٩٤٠- (وَالجُمَلُ الَّتِي أَتَتْ بِلاَ مَحَلّْ ... سَبْعٌ فَأُولاَهُنَّ يَا مَنْ قَدْ عَقَلْ

٩٤١- ذَاتُ ٱبْتِدَاءٍ سَمِّهَا مُسْتَأْنَفَهْ ... وَٱشْتَمَلَتْ نَوْعَيْنِ عِنْدَ الْمَعْرِفَهْ

٩٤٢- ذَاتُ ٱفْتِتَاحٍ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمُ ... تَلِي الَّتِي عَمَّا مَضَتْ تَنْحَسِمُ)

(**وَالجُمَلُ الَّتِي أَتَتْ بِلاَ مَحَلّْ سَبْعٌ**) أي سبع جمل، وإنما بدأ بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل (**فَأُولاَهُنَّ**) مبتدأ خبره «ذات إلخ»، وقوله: (**يَا مَنْ قَدْ عَقَلْ**) أي من يريد تفهم مسائل هذا الباب (**ذَاتُ ٱبْتِدَاءٍ، سَمِّهَا مُسْتَأْنَفَهْ**) أي جملة مستقلّة، لا تعلّق لها بما سبق (**وَٱشْتَمَلَتْ نَوْعَيْنِ عِنْدَ الْمَعْرِفَهْ**) أي عند ذي المعرفة، وهو العالم بحقائق هذا الفنّ، أو المراد عند التعريف بها (**ذَاتُ ٱفْتِتَاحٍ**) أي صاحبة افتتاح، يُفتتح بها النطق (**نَحْوُ**) قولك ابتداء (**زَيْدٌ قَائِمُ**) وهذه تسمى مستأنفة استئنافًا تامًا (**تَلِي**) أي تتبع هذه الجملة (**الَّتِي عَمَّا مَضَتْ**) أي عن الجملة السابقة عليها (**تَنْحَسِمُ**) أي تنقطع، يعني أنه وإن تقدّمتها جملة أخرى، إلا أنها لا تعلّق لها بها، تعلقا صناعيًا، بإتباع، أو إخبار، أو حالية، سواء كان هناك انقطاع في المعنى، أو في اللفظ فقط، فلا يضر الارتباط في المعنى بغير ذلك، فيدخل في ذلك جملة ﴿ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ١٣] من قوله تعالى: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ١٣].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، سبع:

[الأولى]: الابتدائية، وتُسمّى أيضًا المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضًا على الجملة المصدرة بالمبتدإ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

(**أحدهما**): الجملة المُفْتَتَحُ بها النطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السور.

(**والثاني**): الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو «مات فلان رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣-٨٤]، ومنه جملة العامل المُلْغَى

لتأخره، نحو «زيد قائم أظن»، فأما العامل الملغى لتوسطه نحو «زيد أظن قائم»، فجملته أيضًا لا محل لها، إلا أنها من باب جُمَل الاعتراض.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَنمًا قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٤ - ٢٥]، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر، تقديره: فماذا قال لهم؟، ولهذا فُصِلت عن الأولى، فلم تُعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥] ، جملتان، حُذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية قولــه تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَنمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥١ - ٥٢]، وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَنمًا قَالَ سَلَمٌ﴾ [هود: الآية ٦٩] .

ومن الاستئناف البياني أيضًا قوله [من الكامل]:

زَعَمَ الْعَـوَاذِلُ أَنَّـنِي فِي غَـمْـرَةٍ ... صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

فإن قوله: «صدقوا» جواب لسؤال مقدر تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟، ومثله قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والآصال رجال﴾ فيمن فتح باء ﴿يُسَبَّحُ﴾.

تنبيهات:

الأول من الاستئناف ما قد يَخفى، وله أمثلة كثيرة:

[أحدها]: ﴿يَسَّمَّعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: ٧ - ٨]، فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لـ﴿كُلِّ شَيْطَنٍ﴾ [الحجر: الآية ١٧]، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافًا بيانيًا؛ لفساد المعنى أيضًا، وقيل: يحتمل أن الأصل لئلا يسمعوا، ثم حذفت اللام، كما في «جئتك أن تكرمني»، ثم حذفت «أن»، فارتفع الفعل، كما في قوله [من الطويل]:

* أَلاَ أَيُّـهَـذَا الـزَّاجِـرِي أَحْـضُـرُ الْـوَغَـى *

فيمن رفع «أحضر»، واستضعَفَ الزمخشري الجمع بين الحذفين.

[فإن قلت]: اجعلها حالًا مقدرة، أي وحفظًا من كل شيطان مارد مقدرًا عدم سماعه، أي بعد الحفظ.

[قلت]: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به، في قولك: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا»، أي مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غدًا، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

[الثاني]: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: الآية ٧٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يس: الآية ٧٦] ، فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه مَحْكِيّ بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولًا لهم.

[الثالث]: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: الآية ٦٥] بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: الآية ٦٥] ، وهي كالتي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي[1] أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب[2].

[الرابع]: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾ [العنكبوت: ١٩]؛ لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ، فيُقرَّرُوا برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى عقب ذلك: ﴿قُلْ سِيرُوا فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: الآية ٢٠] الآية.

[الخامس]: زعم أبو حاتم[3] أن من ذلك قوله تعالى: ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: الآية ٧١] ، فقال:

---

(١) «جمال القراء، وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاويّ عليّ بن محمد في القراءات والتجويد، والناسخ والمنسوخ، والوقف والابتداء، توفي السخاويّ سنة (٦٤٣هـ).

(٢) قوله: «ليس في جميع القرآن وقف واجب» أي سواء كان له سبب أو لا، وأجيب بأن المراد واجب صناعيّ، والمنفيّ الوجوب الشرعيّ. «دسوقي» ٢/١/٤٠١.

(٣) هو سهل بن محمد السجستانيّ النحوي اللغويّ العروضيّ، نزيل البصرة وعالمها، قرأ كتاب سيبويه=

الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ [البقرة: الآية ٧١] جيد، ثم يبتدئ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: الآية ٧١] على الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن ﴿وَلَا﴾ [البقرة: الآية ٣٥] إنما تَعطِف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذَلولًا، ويرد اعتراضه الأول صحة «مررت برجل يصلي ولا يلتفت»، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كُلِّفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في ﴿ذَلُولٌ﴾ [البقرة: الآية ٧١] إذ لا يقال: «مررت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب»، لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة: الآية ٧١]؛ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني:

قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

(أحدهما): ما إذا حُمِل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلامًا، نحو «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد[1]».

(والثاني): ما لا يُحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جدًا، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] و﴿قَدْ بَدَتِ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] صفتين، أي بطانة غير مانعتكم فسادًا بادية بغضاؤهم، ومنع الواحدي هذا

= على الأعمش مرتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد، وأبي عُبيدة، والأصمعي، وكان إمامًا في القراءات، وإخراج المُعَمَّيات، توفي بالبصرة في رجب وقيل: في المحرّم سنة (٢٥٥هـ)، وكان جمّاعًا للكتب، بيعت كتبه بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار، وكتابه في القراءات يفتخر به أهل البصرة. ذكره الدماميني، انظر «حاشية الأمير» ٤٧/٢.

(١) أي لأن «زيد» إن جعلته مبتدأ وما قبله خبرًا كان غير مستأنف، وإن جعلته خبرًا لمحذوف، أي هو زيد كان مستأنفا. أفاده الدسوقي ج٢ ص٤٠٢.

الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: «لا تتخذ صاحبًا يؤذيك أحب مفارقتك»، والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف، وإن كانت جملة، كما في الخبر، نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١-٤]، وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] على ﴿بِطَانَةً﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]؟ وأجاب بأن محط النهي، هو ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، لا ﴿بِطَانَةً﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، فلذلك قُدِّم الأهم، وليست التلاوة كما ذَكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرًا﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣] بعد قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٣]، وإنما هي في «سورة المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان[1] لَخَّصا من تفسيره إعرابًا.

التنبيه الثالث:

من الجمل ما جَرَى فيه خلاف، أمستأنف هو أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إن قام زيد أقوم»، وذلك لأن المبرد يَرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل «أقوم إن قام زيد»، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيًا.

وينبني على هذا مسألتان:

إحداهما: أنه هل يجوز «زيدًا إن أتاني أكرمه» بنصب «زيدًا»، فسيبويه يجيزه، كما يجيز «زيدًا أكرمه إن أتاني»، والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملا فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا، فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف

(١) الرجلان هما: إبراهيم بن محمد السفاقسيّ المتوفى سنة (٧٤٢هـ) وأحمد بن يوسف السمين الحلبي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ).

على محل الفاء المقدرة وما بعدها(١).

الثاني(٢): «مذ» و«منذ» وما بعدهما في نحو «ما رأيته مذ يومان»، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جوابًا لسؤال، تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبرًا ما بينك وبين لقائه؟.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء، «ليس»، و«لا يكون»، و«خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت: «جاءني رجال ليسوا زيدًا»، فالجملة صفة، قال ابن هشام: ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيدًا» على الحال.

الرابع: الجملة بعد «حتى» الابتدائية، كقوله [من الطويل]:

* حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ *

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج، وابن درستويه، أنها في موضع جر بـ«حتى»، وقد تقدم. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجملة الأولى من الجُمَل السبع التي لا محلّ لها من الإعراب، شرع يبيّن الثانية، فقال:

٩٤٣- (ثَانِيَةُ الْجُمَلِ قُلْ مُعْتَرِضَهْ   مِنْ بَيْنِ شَيْئَيْنِ فَهَاكَ غَرَضَهْ

٩٤٤- تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ أَوْ تَسْدِيدُ   تَحْسِينُهُ كَذَا لِمَنْ يَزِيدُ

٩٤٥- فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَتَتْ   مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ ثَبَتْ)

(ثَانِيَةُ الْجُمَلِ) أي من الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب **(قُلْ: مُعْتَرِضَهْ مِنْ بَيْنِ شَيْئَيْنِ)** «من» زائدة على مذهب الأخفش في زيادتها في الإثبات، أي الجملة الثانية هي المعترضة بين

(١) فيه تسمّح حيث جعل المحلّ للجملة والفاء، وأدخل الفاء في المحلّ مع أن المحلّ إنما هو للجملة التي بعدها فقط، كما يُدخلون حرف الجرّ مع المجرور، مع أن المحلّ للمجرور فقط. «دسوقي»٢/٤٠٥.

(٢) أي من أمثلة الجمل التي اختُلِفَ في استئنافها.

شيئين متلازمين **(فَهَاكَ غَرَضَهْ)** أي خذ فائدة الاعتراض، وذكّر الضمير باعتبار المذكور **(تَقْوِيَةُ الْكَلَامِ)** أي الذي اعترضت في أثنائه، وقوله: **(أَوْ تَسْدِيدُ)** «أو» بمعنى الواو، أي وتسديد الكلام، أي تقويته، فهو مؤكّد لما قبله **(تَحْسِينُهُ كَذَا)** أي كذلك تحسين الكلام، فهي لمجرّد تزيين اللفظ، فلا تفيد تقوية، وتوكيدًا للكلام، وقوله: **(لِمَنْ يَزِيدُ)** أي لمن يريد الزيادة في فائدة الاعتراض **(فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَتَتْ)** الفاء فاء الفصيحة، أي إذا عرفت الجملة المعترضة، وفائدتها، وأردت بيان مواضعها، فأقول لك: إنها تأتي في مواضع كثيرة، منها ما أشار إليه بقوله: **(مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ ثَبَتْ)** أي إنه ثبت الاعتراض بها بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَبْعُ الظَّاعِنِينَا(١)   وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا

ويُروَى بنصب «ربعَ» على أنه مفعول أول، و«شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه.

وقولِهِ [من الطويل]:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ -   أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ

وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي -   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنّ «يأتي» و«تنمي» تنازعا «ما»، فأُعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أَوْجَه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.

ثم أشار إلى الثاني، فقال:

وَبَيْنَ مَفْعُولٍ وَفِعْلِهِ بَدَا   ....)

(وَبَيْنَ مَفْعُولٍ وَفِعْلِهِ بَدَا) أي ظهر الاعتراض بين الفعل ومفعوله، كقوله [من الرجز]:

(١) قوله: «أظنّ» هذه هي الجملة المعترضة بين الفعل والفاعل، أفادت التقوية.

وَبُدِّلَتْ ـ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ ـ   هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ(١)

وأشار إلى الثالث بقوله:

٩٤٦ـ (..... ....   وَمُبْتَدًا وَخَبَرٍ قَدْ وَرَدَا)

(وَمُبْتَدًا وَخَبَرٍ قَدْ وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي أتى الاعتراض بين المبتدإ وخبره، كقوله[من الطويل]:

وَفِيهِنَّ ـ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى ـ   نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ(٢)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلْغَى في نحو «زيد أظن قائم»، وبجملة الاختصاص في نحو قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»(٣)، وقول الشاعر [من الرجز]:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقْ   نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

تنبيه:

أما الاعتراض بـ«كان» الزائدة في نحو قوله: «أَوَ نبيٌّ كان موسى؟» فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة، فلا تعدّ من قبيل جُمَل الاعتراض، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الرابع بقوله:

وَبَيْنَ مَنْسُوخَيْنِ جَا وَكَثُرَا ....)

---

(١) نائب فاعل «بُدِّلت» ضمير يعود على الريح، وقوله: «هيفًا» أي ريحًا حارّة محرقة، وهي ريح تأتي من قبل اليمن حارّة لا تمر على شيء إلا يبّسته، وتُسمّى بالنكباء، و«الدبور» هي بالفتح هي ما تهب من ناحية المغرب، و«الصبا» هي ما يهُبّ من المشرق عند استواء الليل والنهار، و«الشمال» هي الريح التي تأتي من ناحية القطب، ومحل الشاهد قوله: «والدهر ذو تبدل» اعترض به بين «بدلت» وبين «هيفا إلخ».

(٢) «يعثُرن» من باب نصر، وضرب، وعلم، وكرم، و«النوادب» جمع نادبة، وهي التي تعدد محاسن الميت، و«النوائح» جمع نائحة.

(٣) أخرجه الشيخان بلفظ: «لا نورث ما تركنا صدقة»، ولأحمد في «مسنده» ٢/٤٦٣ بلفظ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث... » الحديث.

(وَبَيْنَ مَنْسُوخَيْنِ جَا وَكَثُرَا) أي جاء الاعتراض بالجملة بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو المنسوخ، وذلك كثير، كقوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي   لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلّ»، وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول: لعلي، وكقوله [من الطويل]:

لَعَلَّكَ ـ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ـ   بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

وقوله [من الرجز]:

يَا لَيْتَ شِعْرِي ـ وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ـ   هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري؛ لتكون الجملة نفسَ المبتدإ، فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف، أي موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها هاهنا؛ إذ المعنى ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلِّق عنه بالاستفهام(١)، وقولِ الحماسيّ [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ ـ وَبُلِّغْتَهَا ـ   قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

وقولِ ابن هَرْمَة [من المنسرح]:

إِنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ـ   ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

وقولِ رُؤْبَة [من الرجز]:

إِنِّي ـ وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا ـ   لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا

وقول كُثَيِّر [من الطويل]:

وَإِنِّي ـ وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا   تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ ـ

لَكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا   تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

---

(١) أي فهو من باب الاعتراض بين الفاعل، أي المصدر ومعموله.

قال أبو علي: «تهيامي بعزة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إني وحُبِّكَ لضنين بكَ»، فتكون الباء متعلقة بالتهيام، لا بخبر محذوف.

وأشار إلى الخامس بقوله:

٩٤٧- (........ .... وَالشَّرْطِ وَالجَوَابِ خَامِسًا يُرَى)

(وَالشَّرْطِ وَالجَوَابِ خَامِسًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أن الخامس أن تكون معترضةً بين الشرط وجوابه، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: الآية ١٠١] الآية، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤] الآية، ونحو قوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ [النساء: الآية ١٣٥] الآية، قاله جماعة، منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: الآية ١٣٥]، ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا؛ لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأُبَّدِي(١)، وهو الحق، أما قول ابن عصفور: إن تثنية الضمير في الآية شاذّة، فباطل، كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في قوله ﷻ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] الآية، وفي ذلك ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عنهما، وسَهَّلَ إفراد الضمير أمران: معنويّ، وهو أن إرضاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ إرضاء لرسوله ﷺ، وبالعكس قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: الآية ١٠] الآية، ولفظيّ، وهو تقديم إفراد «أحقّ»، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من «أل» والإضافةِ واجب الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: الآية ٨] الآية، وقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٢٤] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: الآية ٢٤].

[والثاني]: أن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عن اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وحُذف مثله خبرًا عن اسمه ﷺ،

(١) بضم الهمزة، وتشديد الموحدة، بعدها مهملة: بلدة بالأندلس، أفاده في «القاموس».

أو بالعكس.

[والثالث]: أن ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] ليس في موضع جرّ أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلًا عن أحد الاسمين، وحُذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما.

وإلى السادس أشار بقوله:

٩٤٨- (وَسَادِسٌ بَيْنَ الجَوَابِ وَالقَسَمْ ....)

(وَسَادِسٌ بَيْنَ الجَوَابِ وَالقَسَمْ) أي أن السادس من مواضع جملة الاعتراض، أن تقع بين القسم وجوابه، كقوله [من الطويل]:

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ - لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلًا عَلَيَّ الأَقَارِعُ(١)

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤-٨٥] الأصل أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول بعد إسقاط الخافض بـ«أقسم» محذوفًا، و«الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق»، وقُدِّم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي، والحق أقوله، وجرّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيدًا، كقولك: «والله والله لأفعلنّ»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول: والحقِّ، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها، على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسنٌ دقيقٌ جائزٌ في الرفع والنصب. انتهى.

وقُرِىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحقّ قسمي، أو فالحق مني، أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: الآية ٧٥] الآيات.

ثم أشار إلى الموضع السابع بقوله:

(.......... .... وَالوَصْفِ وَالمَوْصُوفِ فِي آيِ أَلَمْ)

(١) قوله: «بُطْلًا» بضم فسكون: الباطل، و«الأقارع» جمع أقرع، أو «قُرَيع» مصغرًا. انظر «شرح الأبيات» ٦/٢١١.

(وَالْوَصْفِ وَالْمَوْصُوفِ) أي وبين الصفة وموصوفها (فِي آيٍ) جمع آية، أي في آيات كثيرة من القرآن الكريم (أَلَمّْ) بتشديد الميم، من الإلمام، أي نزل الاعتراض بالجملة، يعني أن من الجمل المعترضة ما تقع بين الموصوف وصفته، كالآية المذكورة، فإن فيها اعتراضين: اعتراضًا بين الموصوف، وهو ﴿لَقَسَمٌ﴾ وصفته، وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦] بجملة ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٦]، واعتراضا بين ﴿أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٥] وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٧] بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٦]؛ لأن ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] توكيدٌ لا اعتراض، فمردودٌ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض(١).

وأشار إلى الثامن بقوله:

٩٤٩- (وَبَيْنَ مَوْصُولٍ أَتَى وَصِلَتِهْ ....)

(وَبَيْنَ مَوْصُولٍ أَتَى وَصِلَتِهْ) أي أتى الاعتراض بالجملة بين الموصول وصلته، كقوله [من الكامل]:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ويحتمله قوله: وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً... البيت.

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها»، وتقدر خبر «لعلّ» محذوفًا، أي لعلي أفعل ذلك.

ثم أشار إلى التاسع بقوله:

(...... .... وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصِّلَهْ بِثَبَتِهْ)

(وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصِّلَهْ) بالهاء الساكنة للوزن، وقوله: (بِثَبَتِهْ) بفتحتين، أي بحجته، يعني أنه ثبت بحجته من كلام العرب.

وحاصل المعنى أن الاعتراض بالجملة يقع بين أجزاء الصلة، نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا

(١) قد سبق أن الاعتراضيّة هي الجملة الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد، أو للتحسين.

ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يُونس: ٢٧] الآيات، فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفة على ﴿كَسَبُوا ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [يُونس: الآية ٢٧]، فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قَدْرُ جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿تَرْهَقُهُمْ﴾ لم يُؤتَ به لتعريف الذين، فيعطفَ على صلته، بل جيء به للإعلام بما يُصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين؛ لجواز أن يكون الخبر قوله: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧]، فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي، كما ذُكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾ [يُونس: الآية ٢٧]، فالاعتراض بثلاث جُمَل، أو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾، فالاعتراض بأربع جُمَل، ويحتمل - وهو الأظهر - أنّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ الأولى، أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القَصَص: الآية ٨٤]، وفي اللفظ قولهم: «في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحققين، ومما يُرجِّح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿بِمِثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧] متعلقة بالجزاء، فإذا كان ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لهم، قاله الحَوْفِيّ، قال ابن هشام: وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها، وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾، وعلى ما اخترناه يكون ﴿جَزَآءُ﴾ عطفًا على ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن، وابن كيسان: إن ﴿بِمِثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧] هو الخبر، وأن الباء زيدت في الخبر، كما زيدت في المبتدإ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشّورى: الآية ٤٠].

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

٩٥٠- في الْمُتَضَايِفَيْنِ جَا بِالْقَسَمِ ....)

(فِي الْمُتَضَايِفَيْنِ جَا بِالْقَسَمِ) وفي نسخة: «في القسم»، يعني أن الاعتراض بالجملة أتى بين

المتضايفين، كقولهم: «هذا غلامُ -والله ـ زيدٍ»، و«لا أخا -فاعْلَمْ ـ لزيد»، وقيل: الأخ هو الاسم، والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر، كقوله: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ»، فهو كقولهم: «لا عصا لك».

وأشار إلى الحادي عشر بقوله:

(...... .... **وَالجَارِ وَالمَجْرُورِ أَيْضًا فَاعْلَم**)

(**وَالجَارِ**) بتخفيف الراء للوزن (**وَالمَجْرُورِ أَيْضًا فَاعْلَمِ**) يعني أن من الاعتراض بالجملة أن تقع بين الجار والمجرور، كقوله: «اشتريته بـ ـ أرى ـ ألفِ درهم».

وأشار إلى الثاني عشر بقوله:

٩٥١ـ (وَالحَرْفِ نَاسِخًا وَمَا لَدَيْهِ حَلّ ....)

(**وَالحَرْفِ**) حال كونه (**نَاسِخًا وَمَا**) موصولة، أي الذي (**لَدَيْهِ**) متعلّق بـ(**حَلّ**) أي نزل، يعني أن من الاعتراض بالجملة أيضا أن تقع بين الحرف الناسخ وما دخل عليه، كقوله [من الوافر]:

كَأَنَّ ـ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلٌ ـ أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ[1]

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية، تقدّمت على صاحبها، وهو اسم «كأنّ»، على حدّ الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

تنبيه:

تجاوز الناظم رحمه الله الثالث عشر هنا سهوًا، وهو الاعتراض بين الحرف وتوكيده، كقوله [من الرجز]:

لَيْتَ ـ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ـ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

(١) قوله: «الأثافي» جمع أُثفية بالضم: هي الأحجار التي تُنصب عليها القِدر، وقوله: «مثول» جمع ماثل، هي المنتصبة.

وقلت في هذا النوع مكملًا لما نقص:

وَبَيْنَ حَرْفٍ وَمُؤَكِّدٍ أَتَى بَيْتُ «وَهَلْ يَنْفَعُ» فِيهِ ثَابِتَا

ثم أشار إلى الرابع عشر بقوله:

(....... .... **وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَفِعلِهِ دَخَلْ**)

(**وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَفِعلِهِ دَخَلْ**) أي دخل الاعتراض بالجملة بين حرف التنفيس والفعل، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي ـ وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ـ أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن «سوف» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

ثم أشار إلى الخامس عشر بقوله:

٩٥٢ـ (وَبَيْنَ قَدْ وَفِعْلِهِ قَدْ ظَهَرَا ....)

(**وَبَيْنَ «قَدْ» وَفِعْلِهِ قَدْ ظَهَرَا**) بألف الإطلاق، أي ظهر الاعتراض بالجملة بين «قد» والفعل، كقوله [من الطويل]:

.... أَخَالِدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً[1]

ثم أشار إلى السادس عشر بقوله:

(.... .... **وَحَرْفِ نَفْيٍ ثُمَّ مَنْفِيٍّ يُرَى**)

(**وَحَرْفِ نَفْيٍ ثُمَّ مَنْفِيٍّ يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي يرى الاعتراض بالجملة بين حرف النفي ومنفيه، كقوله [من المنسرح]:

وَلاَ ـ أَرَاهَا ـ تَزَالُ ظَالِمَةً تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا

وقولِه [من الطويل]:

(١) «العشوة»: ركوب الأمر على غير بيان، فمعنى «أوطأت عشوة»: أي أتيت أمرًا على غير بيان.

فَلاَ - وَأَبِي دَهْمَاءَ[١] - زَالَتْ عَزِيزَةً ... عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ

ثم أشار إلى السابع عشر بقوله:

٩٥٣- وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْتَقَلَّتَا ... بِالسَّبْعِ مَعْ عَشَرَةٍ عَدًّا أَتَى)

(وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اسْتَقَلَّتَا) بقطع الهمزة للوزن، أي أتى الاعتراض بالجملة بين جملتين مستقلتين، نحو قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ * نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢-٢٢٣] فإن ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٣] تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٢] الآية، أي إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالةٌ[٢] على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل، لا مَحْضُ الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: الآية ١٤] الآية، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: الآية ٣٦] الآية، فيمن قرأ بسكون تاء ﴿وضعتْ﴾؛ إذ الجملتان المصدرتان بـ﴿إِنِّى﴾ من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهبت لها، وقال الزمخشريّ: هنا جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: الآية ٧٦] .انتهى. وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان، كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقوله: **(بِالسَّبْعِ مَعْ عَشَرَةٍ عَدًّا أَتَى)** «عدًّا» منصوب على التمييز، يعني أن عدد مواضع الجمل الاعتراضيّة صارت سبعة عشر موضعًا، وقد عرفت أنه أسقط الثالث عشر سهوًا، فاستدركته، فلا تنس. والله تعالى وليّ التوفيق.

تنبيه:

قد يُعترض بأكثر من جملتين، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ

(١) «أبو دهماء» والد فتاة تُدعَى دهماء، أي أقسم بوالد دهماء.

(٢) بالرفع عطف على «تفسير»، أي وذو دلالة، أي أنه دالّ على ما ذُكر. «الحاشية» ٢/٥٠.

يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ * وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا * مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾ [النساء: ٤٤-٤٦] إن قدر﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: الآية ٤٦] بيانًا لـ«الذين أوتوا»، وتخصيصًا لهم، إذ كان اللفظ عامّا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لأعدائكم، والمعترَضُ به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ مرتين، وأما ﴿يَشْتَرُونَ﴾، و﴿يُرِيدُونَ﴾ فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علقت ﴿مِّنَ﴾ بـ﴿نَصِيرًا﴾ مثل ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧]، أو بخبر محذوف على أن ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ صفة لمبتدإ محذوف، أي قوم يحرفون، كقولهم: «منّا ظَعَنَ، ومنّا أقام»، أي منا فَريق، فلا اعتراض البتة، وقد مرّ أن الزمخشري أجاز في «سورة الأعراف» الاعتراض بسبع جُمَل على ما ذكر ابن مالك، وزعَم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

أَرَانِي وَلاَ كُفْرَانَ لِلَّهِ أَيَّةً ... لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ

إنّ «أَيَّةً»، وهي مصدر «أَوَيْتُ» له: إذا رَحِمتَهُ، ورَقَقْتَ به لا ينتصب بـ«أويت» محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا»، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا «لا طالعَ جبلًا» أجرَوْهُ في ذلك مُجرى المضاف، كما أُجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانعَ لما أعطيتَ، ولا معطيَ لما منعتَ»[١]، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

قلت: فيترجّح بهذا الحديث مذهب البغداديين، فتبصّر. والله تعالى أعلم.

وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾ الآية [النحل: ٤٣-٤٤]، وبقول زهير [من الوافر]:

(١) حديث متفق عليه.

لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ ... وَفِي طُولِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ... وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

قال ابن هشام: وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يُقدَّر للباء مُتعَلِّقٌ محذوفٌ، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعمَل ما قبل «إلا» فيما بعدها، إلا إذا كان مستثنى، نحو «ما قام إلا زيد»، أو مستثنى منه، نحو «ما قام إلا زيدًا أحدٌ»، أو تابعا له نحو «ما قام أحدٌ إلا زيدًا فاضلٌ».

قلت: اعتراض ابن مالك عندي وجيهٌ، وما ذكره من تأويل الآية، فيه تكلّف، وبيتا زهير ظاهران في الاعتراض بأكثر من جملة، ولذا لم يُجب عنه ابن هشام. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما كانت الجملة الاعتراضيّة كثيرًا ما تشتبه بالحاليّة أشار إلى ما يميّز بينهما، فقال:

٩٥٤- (وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمْلَةِ ... حَالٍ أَتَى يُحْصَرُ فِي أَرْبَعَةِ

٩٥٥- فَهَذِهِ تَكُونُ غَيْرَ خَبَرِ ... بِأَحْرُفِ التَّنْفِيسِ قَرْنُهَا دُرِي

٩٥٦- كَذَاكَ بِالْفَاءِ أَتَتْ وَاقْتَرَنَتْ ... بِالْوَاوِ مَعْ مُضَارِعٍ هُنَا ثَبَتْ)

(**وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا**) أي بين الجملة المعترضة، «والفرق» مبتدأ خبره «أتى» (**وَبَيْنَ جُمْلَةِ حَالٍ**) أي جملة واقعة حالًا (**أَتَى**) حال كونه (**يُحْصَرُ**) بالبناء للمفعول (**فِي أَرْبَعَةِ**) أي في أربعة أمور، أشار إلى أولها بقوله: (**فَهَذِهِ**) أي المعترضة (**تَكُونُ غَيْرَ خَبَرِ**) أي تأتي أحيانًا غير خبريّة، كالأمرية، نحو ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: الآية ١٢٠]، بخلاف الحالية، فلا تكون إلا خبريّة، وإلى الثاني بقوله: (**بِأَحْرُفِ التَّنْفِيسِ قَرْنُهَا دُرِي**) بالبناء للمفعول، أي عُلم، يعني أن هذه يجوز أن تصدَّر بحرف التنفيس، بخلاف الحالية، نحو «سوف إخال»، وإلى الثالث بقوله:(**كَذَاكَ بِالْفَاءِ أَتَتْ**) أي يجوز اقتران هذه بالفاء بخلاف الحالية، نحو قوله: «فعلم المرء ينفعه»، وإلى الرابع بقوله: (**وَاقْتَرَنَتْ**) أي الجملة المعترضة (**بِالْوَاوِ مَعْ مُضَارِعٍ**) أي مع تصديرها بمضارع (**هُنَا**) أي في هذا المحلّ، وهو محل الاعتراضية، وقوله: (**ثَبَتْ**) صفة لـ«مضارع»، أي مثبت، يعني أنه يجوز في

الجملة المعترضة أن تُقرن بالواو مع كونها مصدّرة بالمضارع المثبت، كقوله: «وأَحْسَبُني أُوجَد ميتًا»، بخلاف الحالية، فلا يجوز اقترانها بها، قال في «الخلاصة»:

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه كثيرًا مّا تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية، ويميزها منها أمور:

[**أحدها**]: أنها تكون غير خبرية، كالأمريّة في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٧٣-٧٤]، كذا مثل ابن مالك وغيره بناءً على ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣] متعلق بـ﴿تُؤْمِنُوٓاْ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدًا يُؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق، فيغلبونكم إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يُغيِّر اعتقادهم، بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتًا، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدّره لأحد لم يضرّه مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تُظهروا الإيمان الكاذب الذي تُوقعونه وجهَ النهار، وتنقضونه آخره، إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فـ﴿يُؤْتَىٰٓ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣] من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهية أن يُؤتى أحدٌ دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح؛ لوجهين:

[**أحدهما**]: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿ءَأَن يؤتى﴾ بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك.

[**والثاني**]: أن في الوجه الأول عَمَلَ ما قبل «إلا» فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفًا.

وكالدعائية[1] في قوله: إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا - ....البيت.

(١) عطف على قوله: «كالأمرية»، وكذا قوله الآتي: «وكالقسمية».

وقوله: إِنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ـ ..... البيت.

وكالقسمية في قوله: إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا........البيت.

وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: الآية ٥٧] كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] الآية، كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قُدّر ﴿لَهُم﴾ خبرًا، و«ما» مبتدأ، والواو للاستئناف، لا عاطفة جملة على جملة، وقُدّر الكلام تهديدًا، كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده، أو التهكم به، بل إذا قُدّر ﴿لَهُم﴾ معطوفًا على ﴿لِلَّهِ﴾، و﴿مَا﴾ [المسد: الآية ٢] معطوفة على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: الآية ٥٧] وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في «باب ظن»، و«فقد»، و«عدم»، نحو قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨]، فيمن ضم الباء، ونحو قوله: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: الآية ٧]، ولا يجوز مثل «زيد ضَرَبَهُ»، تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قُدّر أن الأصل ولأنفسهم، ثم حُذف المضاف، وذلك تكلف.

ومن العجب أن الفراء، والزمخشريّ، والحَوْفي قَدّروا العطف المذكور، ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية فنَصّ هو(١) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد فُهِم مما سبق من أن المعترضة تقع طلبية، وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، وأما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ... فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا

أَمَا تَرَى الحَبْلَ فِي تَكْرَارِهِ ... فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

(١) أي ابن مالك.

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية فخطأ، وإنما هي عاطفة، إما مصدرًا يُسبك من «أن» والفعل على مصدر مُتَوَهَّم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلبٌ، وعدم الضجر، أو جملةً على جملةٍ، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعراب، و«لا» نافية، والعطف مثله في قولك: «ائتني، ولا أجفوَك» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل «ولا تَضْجَرَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فحُذفت للضرورة، و«لا» ناهيةٌ، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: الآية ٣٦] الآية.

[الثاني]: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله:

* وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي... البيت *

وأما قول الحَوْفِيِّ في قوله ﷻ: ﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: الآية ٩٩] : إن الجملة حالية، فمردود.

وكـ«لن» في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: الآية ٢٤] ،وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: الآية ٢٢] ، وقوله: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] ، وقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٠٢] ، وقوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٥] ، وقوله: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ [المزمل: الآية ١٧] ، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَآ﴾ [الواقعة: ٨٦ - ٨٧].

وإنما جاز «لأضربَنَّهُ إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

[والثالث]: أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وكجملة ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾ [النّساء: الآية ١٣٥] في قول، وقد مضى، وكجملة ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٨]، الفاصلة بين ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً﴾ [الرَّحْمٰن: الآية ٣٧] وبين الجواب، وهو﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٣٩] ، والفاصلة بين ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٦٢] ، وبين ﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٧٠] ، وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدۡهَآمَّتَانِ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٦٤] في الأولى، و﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٧٢] في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدإ، فتكون الجملة إما صفة، وإما مستأنفة.

[**الرابع**]: أنه يجوز اقترانها بالواو، مع تصديرها بالمضارع المُثْبَتِ، كقول المتنبي [من المنسرح]:

يَا حَادِيَيْ عِيرِهَا وَأَحْسَبُنِي ... أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا

قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا ... أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا

قوله: «أفقدها» على إضمار «أن»، وقوله: «أقلّ» يُروى بالرفع والنصب[1].

تنبيه:

للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات[2] مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشريُّ يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٣]: يجوز أن يكون حالًا من فاعل ﴿نَعۡبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿نَعۡبُدُ﴾ [البقرة: ١٣٣] ، وأن تكون اعتراضية مؤكّدة، أي ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويرِدُ عليه مثل ذلك مَن لا يعرف هذا العلم، كأبي حيان تَوَهُّمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين. والله تعالى أعلم.

---

(١) الرفع على أنّ «لا» لنفي الوحدة، والنصب على أنها لنفي الجنس. «الحاشية» ج٢ ص٤٣٤.

(٢) أي ثلاثة، فعرّفه بعضهم بأنه الإتيان في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، فأكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس أو غيره، وهذا الذي مشى عليه الزمخشري، والاصطلاح الثاني خصّ النكتة بغير دفع الإلباس، والاصطلاح الثالث أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها؛ لنكتة مّا. انتهى «حاشية الدسوقي» ج٢ ص٤٣٤.

ثم ذكر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، فقال:

٩٥٧- (وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي تَالِيَةْ ... هِيَ الَّتِي تَكْشِفُ مَا هِي خَافِيَةْ

٩٥٨- حَقِيقَةَ الْمَتْلُوِّ وَهْيَ فَضْلَةْ ... فَفِي ثَمَانِي الآيِ جَا أَمْثِلَةْ

٩٥٩- صَرِيحَةٌ كَأَنَّهَا أَهِلَّةْ ....)

(**وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي**) أي للجملة المعترضة التي انقضى الكلام عليها (**تَالِيَةْ**) أي تابعة في الذكر(**هِيَ الَّتِي تَكْشِفُ**) أي توضّح، وتزيل (**مَا**) موصولة منصوب على المفعولية (**هِي خَافِيَةْ**) أي الحقيقة التي هي خافية، غير جليّة، نقوله (**حَقِيقَةَ الْمَتْلُوِّ**) بالنصب بدل من «ما» أي حقيقة متبوعها، فخرج به جملة الصلة، فإنها وإن كانت كاشفةً لكنها كاشفة لحال ما تليه، لا لحقيقته، على أنها ليست فضلة؛ لتوقّف المعنى عليها، فهي خارجة بقوله: (**وَهْيَ فَضْلَةْ**) أي لا محلّ لها من الإعراب (**فَفِي ثَمَانِي الآيِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي في الآي الثماني، وهو متعلّق بـ(**جَا**) بالقصر لغة في جاء بالمدّ (**أَمْثِلَةْ**) يعني أن أمثلة الجملة التفسيريّة جاء في ثماني آيات من القرآن الكريم (**صَرِيحَةٌ**) صفة لـ«لآي»(**كَأَنَّهَا أَهِلَّةْ**) صفة ثانية لها، أي كأن تلك الأمثلة مثل أهلّة في الوضوح، وهو بفتح الهمزة، وكسر الهاء جمع هلال، قال الفيوميّ: الأكثر على أن الهلال هو القمر في حالة خاصّة، قال الأزهريّ: ويُسمّى القمر لليلتين من أول الشهر هلالًا، وفي ليلة ست وعشرين، وسبع وعشرين أيضًا، وما بين ذلك يسمّى قمرًا، وقال الفارابيّ، وتبعه في «الصحاح»: الهلال لثلاث ليال من أول الشهر، ثم هو قمر بعد ذلك، وقيل: الهلال هو الشهر بعينه. انتهى[1].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ثالثة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب هي التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ولها في القرآن أمثلة توضّحها.

[**أحدها**]: قوله ﷻ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، فجملة الاستفهام مُفَسِّرة لـ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾، و﴿هَلۡ﴾ هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلًا منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يَعمَل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولةً لقول

---

(١) «المصباح المنير»٢/٦٣٩.

محذوف، وهو حال مثل قوله ﷻ: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ الآية.

[الثاني]: قوله ﷻ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۞﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فـ﴿خَلَقَهُۥ﴾ [آل عمران: ٥٩] وما بعده تفسير لـ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾، لا باعتبار ما يُعطيه ظاهر لفظ الجملة، من كونه قُدِّر جسدًا من طين، ثم كُوِّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولّد بين أبوين.

[الثالث]: قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الصف: ١٠-١١]، فجملة ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة، معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يَغْفِرْ﴾ بالجزم، كقولهم: «اتَّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيرًا يُثَبْ عليه»، أي ليتق الله، وليفعل يُثَبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام؛ تنزيلًا للسبب، وهو الدلالة، منزلة المسبب، وهو الامتثال.

[الرابع]: قوله ﷻ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] الآية، وجوّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار «قد»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا(١).

[الخامس]: قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوٓا﴾ الآية [الأنعام: ٢٥]، إن قُدِّرت ﴿إِذَا﴾ غير شرطية، فجملة القول تفسير لـ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥]، وإلا فهي جواب ﴿إِذَا﴾ [البقرة: الآية ١٤٥]، وعليهما فـ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥] حال.

تنبيه:

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ«أيْ»، كقوله [من الطويل]:

* وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ *

---

(١) أي لأن شرط إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون عاملا عمل الفعل، أو يكون جزءا له، أو مثل جزئه، كما قال في «الخلاصة»:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

ومقرونة بـ«أنْ»، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] الآية، وقولك: «كتبت إليه أن افعل»، إن لم تُقدَّر الباءَ قبل أن. والله تعالى أعلم.

[السادس]: قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] الآية، فجملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: الآية ٣٥] قيل: هي مفسرة للضمير في ﴿بَدَا﴾ الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسِّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأن المفسَّر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سَجْنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدالهم.

(ثم اعلم): أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسّرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

(أحدهما): أن يكون المفسر إنشاءً أيضًا، نحو «أَحْسِنْ إلى زيد، أَعْطِه ألف دينار»،

(والثاني): أن يكون مفردًا مؤديًا معنى جملة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مراد به النفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى، وأوجبته الصناعة؛ لأجل الاستثناء المفرغ؛ لا أن التفسير أوجب ذلك، ونظيره «بلغني عن زيد كلام، والله لأفعلن كذا».

ويجوز أن يكون ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ جوابًا لـ﴿بَدَا﴾؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال [من الكامل]:

* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي *

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة، نحو «يعجبني تقوم»، وقال الفراء، وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيًّا، وباقترانها بأداة معلّقة، نحو ظهر لي «أقام زيد؟»، و«عُلِم هل قعد عمرو؟»، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ من أن تكون مُجوِّزةً، وكيف تُعلَّق الفعل عما هو منه كالجزء.

قال ابن هشام رحمه الله: وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصّةً، دون

سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظَهَرَ لي جواب «أقام زيد؟» أي جواب قول القائل ذلك، وكذلك في «عُلِم أقعد عمرو؟»، وذلك لا بد من تقديره دفعًا للتناقض؛ إذ ظهور الشيء، والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

[فإن قلت]:ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

[قلت]: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

[السابع]: قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١] الآية، زعم ابن عصفور أن البصريين يُقدِّرون نائب الفاعل في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: الآية ١١] ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويُرَدُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه[1] في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: الآية ٣٢] الآية، والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبةً بالقول، فكيف انقلبت مفسرة، والمفعول به مُتعيِّنٌ للنيابة، وقولهم: الجملة لا تكون فاعلًا ولا نائبًا عنه جوابه أن التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأ، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله كَنْز من كنوز الجنة»[2]، وفي المثل «زعموا مطية الكذب»[3] ومن هنا لم يَحتج الخبر إلى رابط في نحو «قولي: لا إله إلا الله»، كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

[الثامن]: قوله ﷻ: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: الآية ٩]؛ لأن وَعَدَ يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ [المائدة: الآية ٩]؛ لأن ثاني مفعولي «كسا» لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيرًا عظيمًا، أو الجنة، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار

---

(١) أي ويُردّ بعدم الظرف.

(٢) في «صحيح» البخاري في «كتاب الدعوات» بلفظ: «يا عبد الله قل: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة»، أو قال: «ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله».

(٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد، وأبو داود من حديث حذيفة رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ: «بئس مطية الرجل زعموا».

الغفران والأجر.

تنبيه:

قد تقدّم في ضابط الجملة المفسّرة أنها «الفضلة» ويُحترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال، أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال، في نحو «زيدًا ضربته»، فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه.

تنبيه آخر:

ما سبق من أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب مذهب جمهور النحاة، وخالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو «زيدًا ضربته» لا محل لها، وفي نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٩]، ونحو «زيدٌ الخبزَ يأكله» بنصب «الخبز» في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: «آكله»، وقال [من الطويل]:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا

فظهر الجزم في الجملة المفسّرة، وهي «نُؤْمِنْهُ»، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد تقدّم أن جملة الاشتغال ليست من الجُمَل التي تُسمّى في الاصطلاح جملةً مُفسِّرةً، وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثبُت جوازُ حذف المعطوف عليه عطفَ البيان، واختُلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة، فإنه قال: ما مُلَخَّصُهُ: إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

* لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ *

مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير «إنْ»، أي إن أهلكت مُنفِسًا إن أهلكته، وساغ إضمار «إنْ» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة؛ لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مُقوٍّ للدلالة عليها،

ولهذا أجاز سيبويه بـ«من تمرر أمرر»، ومنع «من تضرب أنزل»؛ لعدم دليل على المحذوف، وهو «عليه» حتى تقول: «عليه»، وقال فيمن قال: «مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح»، بالخفض: إنه أسهل من إضمار «رُبَّ» بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفًا، ثم يحسن للضرورة، كما في «ضرب غلامُه زيدًا» فإنه ضعيف جدًا، وحَسُنَ في نحو «ضربوني وضربت قومك»، واستُغني[1] بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما استُغني في نحو «أزيدًا ظننته قائمًا» بثاني مفعولي «ظننت» المذكورة عن ثاني مفعولي «ظننت» المقدرة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وهي جملة جواب القسم، فقال:

(.... .... رَابِعَةُ الأَنْوَاعِ تِلْكَ جُمْلَةُ

٩٦٠- بِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ كَـ﴿إِنَّكَا﴾   بُعَيْدَ ﴿وَالقُرْءَانِ﴾ فَاعْرِفْ ذَلِكَا)

(**رَابِعَةُ الأَنْوَاعِ**) أي أنواع الجمل التي لا محلّ لها (**تِلْكَ**) عطف بيان، أوبدل من «رابعة»، أو مبتدأ خبره قوله: (**جُمْلَةٌ بِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ**) أي جملة وقعت جوابًا لقسم (**كَـ﴿إِنَّكَا﴾**) بألف الإطلاق، أي كقوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: الآية ٣] (**بُعَيْدَ**) تصغير «بعد» للتقريب (**﴿وَالْقُرْءَانِ﴾**) أي بعد قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: الآية ٢] (**فَاعْرِفْ ذَلِكَا**) بألف الإطلاق أيضًا.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الرابعة[2] هي المُجَابُ بها القسم، نحو قوله ﷻ: ﴿وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢-٣]، ونحو قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: الآية ٤] الآية، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٥] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم قوله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: الآية ٧١] الآية، وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: الآية ٧٠]، فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى:

(١) قوله: «واستغني إلخ» مرتبط بأول الكلام، وهو قوله: وإن انجزام الثاني ليس على البدلية إلخ. «الحاشية» ٢/٦٠.

(٢) أي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ [مريم: الآية ٦٨] الآية، وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسمٌ، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عطفت، وتَوَهَّم أبو حيان عليه ما لا يُتَوَهَّم على صغار الطلبة، وهي أن الواو حرف قسم، فرَدَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بـ«إن».

تنبيه:

من أمثلة جواب القسم ما يَخفَى، نحو قوله ﷻ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: الآية ٣٩]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَاءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: الآية ٨٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٨٤]، وذلك لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون، منهم الزجاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٧]، وقال الكسائي، والفراء، ومن وافقهما: التقدير بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا، ثم حذف الجار، ثم «أن»، فارتفع الفعل، وجَوَّز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده ﴿وَقُولُوا﴾ [البقرة: الآية ٨٣]، ﴿وَأَقِيمُوا﴾ [البقرة: الآية ٨٣]، ﴿وَءَاتُوا﴾ [البقرة: الآية ٨٤].

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي   نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فجملة النفي إما جواب لـ«عاهدتني» كما قال [من الطويل]:

أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوَافِقَنْ   فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِ

فلا محل لها، أو حالٌ من الفاعل، أو المفعول، أو كليهما، فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يُحتجُّ للحالية بقوله أيضا [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي   لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ[1] الدَّهْرَ مُسْلِمًا   وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

(١) من بابي ضرب، ونصر.

وذلك أنه عطف «خارجًا» على محل جملة «لا أشتم»، فكأنه قال: حلفت غير شاتم، ولا خارجًا، والذي عليه المحققون أن «خارجًا» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجًا، ثم حَذفَ الفعل، وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [المُلك: الآية ٣٠] ؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلمًا في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

[**مسألة**]: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبرًا، فقيل في تعليله؛ لأن نحو «لأفعلن» لا محل له، فإذا بُني على مبتدإ، فقيل: «زيد ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: «قال زيد: أُقسم لأفعلن»، وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون خبرًا؛ لأن الجملتين ها هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا مَنَعَ بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبرًا لا بُدّ من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا مَنَع قوم من الكوفيين، منهم ابن الأنباري أن يقال: «زيد اضربه»، و«زيد هل جاءك».

قال ابن هشام: وبَعْدُ فعندي أن كلا من التعليلين مُلْغىً، أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هُود: الآية ١١١] ، قال: فـ«ما» موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام. انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله، ولو كان زائدًا، ولهذا اكتُفِي بالألف فاصلة بين النونات في« اذهبنانّ» وبين الهمزتين في ﴿أأنذرتهم﴾، وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النِّساء: الآية ٧٢] :

فإن قيل: تحتمل ﴿مَنْ﴾ الموصوفية، أي لفريقًا لَيُبَطِّئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم

ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدرت صفة.

فإن قيل: فما وجهه، والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شَرْطُهُ احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدإ؛ للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟»، و«كيف عمرو؟»، وزعم ابن مالك أن السماع وَرَد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العَنكبوت: الآية ٩]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العَنكبوت: الآية ٥٨] ، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾ [العَنكبوت: الآية ٦٩] ، وقوله [من الكامل]:

* جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِيَنْ *

قال ابن هشام: وعندي لِمَا استدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضُمِّن معنى الشرط، وخبره مُنَزَّل مَنْزِلة الجواب، فإذا قُدِّر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدإ المشبه لجواب الشرط محذوفًا؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة، نحو ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المَائدة: الآية ٧٣] ، التقدير والله ليمسن إن لم ينتهوا يَمَسَّنّ.

تنبيه:

وقع لمكي وأبي البقاء وَهَمٌ في جملة الجواب، فأعرباها إعرابًا يقتضي أن لها موضعًا، فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ١٢] : إن ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ بدل من ﴿الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعَام: الآية ١٢] ،وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدرية، وأن من ذلك قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ، أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخَلَطَ مكي، فأجاز البدلية، مع قوله: إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم، إن أُجري ﴿بَدَا﴾ مُجرَى أُقسم كما

أجري «عَلِم» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وأما أبو البقاء، فإنه قال في قوله: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] الآية: مَنْ فتَحَ اللام ففي ﴿مَا﴾ وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] ، أي للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] ، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، ﴿وَجَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] عطف على ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] ، والأصل ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما» أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير «استقرّ» الذي تعلقت به ﴿مَعَ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] .

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع ﴿مَا﴾ نصب بـ﴿آتيتُ﴾، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] مثل ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] . انتهى مُلَخَّصًا.

وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] خبرًا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] خبرًا مع تقديره إياه جوابًا لأخذ الميثاق، يقتضي أن له موضعًا وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جوابًا لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبرًا، وقد يقال: إنما أراد بقوله: اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سَمّى ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] خبرًا أنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين، هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يَحصُر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحًا بلام مفتوحة مختتمًا بنون مؤكدة دليل قاطع على

القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معًا، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوَّز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة ﴿بِهِۦ﴾ الثانية، فيكون كقوله [من الكامل]:

وَلَوَ انَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤَادِهَا ... فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الجَنْدَلُ

قلنا: قد جوَّز على هذا الوجه عود ﴿بِهِۦ﴾ المذكورة إلى الرسول، لا إلى ﴿مَا﴾.

والخامس: أنه سَمَّى ضمير ﴿ءَاتَيْتُكُم﴾ [آل عِمران: الآية ٨١] مفعولًا ثانيًا، وإنما هو مفعول أول.

[مسألة]: زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

أن «لِتُغني» جواب القسم، وكذا قال في قوله ﷻ: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ﴾ [الأنعام: الآية ١١٣] الآية؛ لأن قبله ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: الآية ١١٢] الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ [الأنعام: الآية ١١٣] معطوفًا عليه، والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام «كي» وما بعدها في تأويل المفرد، وأما ما استدل به، فمُتَعَلَّقُ اللام فيه محذوف، أي لَتَشْرَبَنَّ لتغني عني، وفعلنا ذلك لتَصْغَى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة الخامسة من الجمل التي ليس لها محلٌّ من الإعراب، فقال:

٩٦١- (خَامِسَةُ الجُمَلِ مَا قَدْ وَقَعَتْ ... جَوَابَ شَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ ثَبَتْ

٩٦٢- أَوْ جَازِمٍ لَمْ يَقْتَرِنْ بِفَاءِ ... .)

(**خَامِسَةُ الجُمَلِ**) أي من الجمل التي ليس لها محلّ، وهو مبتدأ خبره قوله: (**مَا**) موصولة، واقعة على الجملة (**قَدْ وَقَعَتْ جَوَابَ شَرْطٍ**) بالنصب على الحال من الفاعل (**غَيْرِ جَازِمٍ**) بالجرّ

صفة لـ«شرط»، وقوله: **(ثَبَتْ)** كمل به البيت، أي ثبت ذلك عن المحقّقين، أو هوصفة لـ«جازم» **(أَوْ جَازِمِ)** بالجرّ عطفًا على «غير جازم»، وقوله: **(لَمْ يَقْتَرِنْ بِفَاءِ)** في محلّ جرّ صفة لـ«جازم»، أي غير مقترن بالفاء الرابطة، وكذا بـ«إذا» الفجائيّة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة هي الواقعة جوابًا لشرطٍ غيرِ جازم مطلقًا، أو جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بـ«إذا» الفُجائية، فالأول جواب «لو»، و«لولا»، و«لمّا»، و«كيف»، والثاني نحو «إن تَقُم أَقُم»، و«إن قمت قمتُ»، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السادسة، فقال:

(.... .... سَادِسَةُ الجُمَلِ مَا هُوْ جَائِي

٩٦٣- صِلَةَ مَوْصُولٍ مِنَ الأَسْمَاءِ أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ)

(سَادِسَةُ الجُمَلِ) أي من التي لا محلّ لها، وهو مبتدأ خبره قوله: **(مَا)** موصولة واقعة على الجملة، وإنما ذكّر قوله: **(هُوْ جَائِي)** نظرًا للفظ «ما»، وقوله: **(صِلَةَ مَوْصُولِ)** بالنصب حال من «جائي»، وقوله: **(مِنَ الأَسْمَاءِ)** متعلّق بصفة لـ«موصول»، أو حال منه، يعني أنها وقعت صلة لموصول اسميّ، نحو «جاء الذي قام أبوه» **(أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ)** أي أو صلة لموصول حرفيّ، نحو «أعجبني ما قمتَ».

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي الواقعة صلة لاسم، أو حرف، فالأول نحو «جاء الذي قام أبوه»، فـ«الذي» في موضع رفع، والصلة لا محل لها.

قال ابن هشام رحمه الله: وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلَقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو «لِيقُمْ أيّهم في الدار»، و«لأَلْزَمنّ أيّهم عندك»، و«امرُر بأيّهم هو أفضل»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ الآية [فصلت: ٢٩]، وقُرِىء ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ *

بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

وقال العقيليّ [من الرجز]:

* نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

وقال الهذلي [من الوافر]:

* هُمُ اللاَّءُونَ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِّي *

والثاني: نحو: «أعجبني أنْ قمت»، أو«ما قمت»، إذا قلنا بحرفية «ما» المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول حرف، فلا إعراب له، لا لفظًا، ولا محلًا، وأما قول أبي البقاء في قوله ﷻ: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٠] : إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿يَكْذِبُونَ﴾، وحكمه مع ذلك بأن ﴿يَكْذِبُونَ﴾ في موضع نصب خبرًا لـ﴿كَانَ﴾ [البقرة: الآية ١٠١] ، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ﴿مَا﴾ و﴿يَكْذِبُونَ﴾، لا منها ومن ﴿كَانَ﴾ [البقرة: الآية ٧٥] بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين إن «كان» الناقصة لا مصدر لها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السابعة، مما لا محلّ لها من الإعراب، وهي الأخيرة، فقال:

٩٦٤- (تَابِعَةً لَهُنَّ تَأْتِي السَّابِعَهْ فَتِلْكَ سَبْعَةٌ بِلاَ مُنَازَعَهْ)

(تَابِعَةً) حال من «السابعة» **(لَهُنَّ)** للجمل السابقة اللاتي ليس لهنّ محل من الإعراب **(تَأْتِي السَّابِعَهْ)** فعل وفاعله، يعني أن السابعة من الجمل التي ليس لها محلّ هي الجملة التابعة لما لا محلّ له من الجمل السابقة، وقوله: **(فَتِلْكَ سَبْعَةٌ)** إشارة إلى ما سبق من الجمل إلى هذه الجملة، أي عدد الجمل الماضية سبعة، وقوله: **(بِلاَ مُنَازَعَهْ)** كمل به البيت، أي لا ينازع أحد في هذا العدد.

وحاصل المعنى أن الجملة السابعة هي التابعة لما لا محل له من الإعراب، نحو «قام زيد، ولم

يقم عمرو»، إذا قدّرت الواو عاطفة، لا واو الحال. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، شرع يبيّن الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فقال:

(الجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ)

هي التي يَحُلّ محلّها المفرد، بخلاف التي لا محلّ لها، فإنه لا يحل المفرد محلّها.

٩٦٥- (أَمَّا الَّتِي لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ... فَسَبْعَةٌ أَيْضًا عَلَى الصَّوَابِ

٩٦٦- سَابِقَةُ الْجَمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرْ ... مُبْتَدَإٍ أَوْ نَاسِخٍ قَبْلُ اسْتَقَرْ

٩٦٧- تُرْفَعُ بَعْدَ الْمُبْتَدَا وَ«إِنَّا» ... وَالنَّصْبُ بَعْدَ «كَانَ» «كَادَ» «ظَنَّا»)

(**أَمَّا الَّتِي**) أي أما الجمل التي (**لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ**) أي محلّ من الإعراب، ففيه حذف الموصوف، وهو «محلّ»، وإبقاء صفته، وهو الجارّ والمجرور (**فَسَبْعَةٌ أَيْضًا**) أي كالقسم الأول، وقوله: (**عَلَى الصَّوَابِ**) أشار به إلى تضعيف ما سيأتي لابن هشام من زيادة جملتين، على السبعة، فتكون تسعة، لكن الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن هشام من زيادة الجملتين هو الحق، والله تعالى أعلم.

(**سَابِقَةُ الْجَمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ**) نحو «زيد قام» (**أَوْ نَاسِخٍ**) أي أو أتت خبر ناسخ، نحو «كان زيدٌ يصلي»، وقوله: (**قَبْلُ اسْتَقَرّ**) صفة لناسخ، أي ثبت ذلك الناسخ قبل الخبر، وهو بيان للواقع (**تُرْفَعُ**) أي الجملة الواقعة خبرًا (**بَعْدَ الْمُبْتَدَا وَإِنَّا**) بألف الإطلاق، أي بعد «إنّ»، يعني أنّ محلّ الجملة الواقعة خبرًا رفع بعد المبتدإ، كالمثال المذكور، وبعد «إنّ»، نحو «إن زيدًا يقوم» (**وَالنَّصْبُ بَعْدَ «كَانَ» «كَادَ» «ظَنَّا»**) أي ومحلها نصب بعد «كان»، كالمثال المذكور، و«كاد» نحو «كاد زيدٌ يقوم»، و«ظنّ»، نحو «ظننت زيدًا يقعد»، فـ«كاد»، و«ظن» معطوفان بعاطف مقدّر.

وحاصل معنى الأبيات أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع أيضًا:

[**الجملة الأولى**]: هي الواقعة خبرًا للمبتدإ، أو النواسخ، وموضعها رَفْعٌ في بابي المبتدإ، و«إنّ»، ونَصْبٌ في أبواب «كان»، و«كاد» و«ظنّ»، واختُلف في نحو «زيدٌ اضربه»، و«عمرو هل جاءك؟»، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدإ رفع على الخبرية، وهو الصحيح، وقيل: نصب بقول مضمر، هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا، وقد مَرَّ إبطاله.

ثم ذكر الثانية بقوله:

٩٦٨- (وَمَا تَكُونُ الْحَالَ فَهْيَ الثَّانِيَهْ ... اسْمِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا كَمَا هِيَهْ)

(**وَمَا**) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره جملة «فهي الثانية»، أي الجملة التي (**تَكُونُ الْحَالَ**) بالنصب خبر «تكون» (**فَهْيَ الثَّانِيَهْ**) أي ثانية السبعة (**اسْمِيَّةً**) نحو ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] (**أَوْ غَيْرَهَا**) أي غير اسمية، نحو ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وقوله: (**كَمَا هِيَهْ**) بهاء السكت، والخبر محذوف، أي كما هي منقسمة إليهما.

وحاصـل معنى البيت بإيضـاح أن الجملة الثانية هي الواقعة حالًا، وموضعها نَصْبٌ، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: الآية ٦]، ومنه قوله ﷻ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، فجملة ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] حال من مفعول ﴿يَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٢]، أو من فاعله، وقرئ ﴿مُحدَثًا﴾؛ لأن الذكر مختص بصفته[1] مع أنه قد سُبق بالنفي، فالحالان على الأول، وهو أن يكون ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] حالًا من مفعول ﴿يَأْتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٢]، مثلُهما في قولك: «ما لقي الزيدين عمرٌو مُصْعِدًا إلا منحدرين»، وعلى الثاني، وهو أن يكون جملة ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] حالًا من فاعل ﴿يَأْتِيهِم﴾ [البقرة: الآية ٢١٠] مثلُهما في قولك: «ما لقي الزيدين عمرٌو راكبًا إلا ضاحكًا»، وأما ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢] فحال من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢]، فالحالان متداخلتان، و﴿لَاهِيَةً﴾ [الأنبياء: الآية ٣] حال من فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وهذا من التداخل أيضًا، أو من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢]، فيكون من التعدد، لا من التداخل.

(١) هذا جواب عما يقال: إن صاحب الحال نكرةٌ، والحال صاحبها معرفة، فأجاب بأنه وُجد مسوّغ، بل مسوّغان، وهو أنه مختصّ إلخ.

ومن مُثُل الحالية أيضًا قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد»[١]، وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب «قائما» في «ضربي زيدًا قائمًا» على الحال، لا على أنه خبر لـ«كان» محذوفةً؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولِك: «ما تَكَلَّم فلان إلا قال خيرًا»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلًا خيرًا»، وهو استثناء مُفَرَّغٌ من أحوال عامّةٍ محذوفةٍ، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا[٢] سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه [من البسيط]:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَةٍ ... صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ[٣]

و«أضحى» تامة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالثة، فقال:

٩٦٩- (وَمَا أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولٍ تُعَدّْ ... ثَالِثَةً بِالنَّصْبِ إِنْ لَمْ تُعْتَمَدْ)

(وَمَا) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره «تُعدّ»، أي والجملة التي **(أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولٍ)** منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي في موضع المفعول به **(تُعَدّ)** بالبناء للمفعول، حال كونها **(ثَالِثَةً)** وقوله: **(بِالنَّصْبِ)** أي بنصب محلّها، يعني أن محلّها نصبٌ، وقوله: **(إِنْ لَمْ تُعْتَمَدْ)** أي إن لم تكن عمدة بأن تكون نائب فاعل في باب القول ونحوه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الثالثة من الجُمَل التي لها محلّ من الإعراب هي الواقعة مفعولًا[٤]، ومحلها النصب إن لم تَنُب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول، نحو

---

(١) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه».

(٢) شام سيفه يشيمه، من باب باع: غَمَدَهُ، واستلّه، ضِدٌّ. «القاموس».

(٣) قوله: «شُجَّت»: أي مُزجت، وقوله: «بذي شبم» الشبم بفتحتين البرودة أي بماء ذي بُرودة، والمحنية: ما انعطف من الوادي وانحنى. و«المشمول»: الذي هبّت عليه ريح الشمال.

(٤) اعترض الدمامينيّ بأن كلامنا في الجملة الباقية على جمليتها، والتي أريد لفظها في قوة المفرد، قال الشمنيّ: بل كلا منا في مطلق الجملة، وفيه أنه كان بعد الواقعة مبتدأ، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. انتهى «حاشية الأمير» ٢/٦٣.

﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطفّفين: الآية ١٧]، لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظها تُنَزَّل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بمُعلِّق، نحو «عُلِم أقام زيد؟»، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلًا، وحملوا عليه قوله عز وجل: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٥] الآية، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السّجدة: الآية ٢٦] الآية، وقوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] الآية، والصواب خلافُ ذلك، وعلى قول هؤلاء يُزاد في الجمل التي لها مَحَلٌّ الجملة الواقعة فاعلًا.

[فإن قلت]: وينبغي زيادتها على ما تقدَّم اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المُعَلَّق بالاستفهام فقط، نحو «ظهر لي أقام زيد؟».

[قلنا]: إنما جاز ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما تقع فيه الجملة مفعولًا، فقال:

٩٧٠- (وُرُودُهَا ثَلَاثَةَ الأَبْوَابِ ... القَوْلُ وَالرِّدْفُ لَدَى الإِعْرَابِ)

(وُرُودُهَا) أي وقوع الجملة مفعولًا **(ثَلَاثَةَ الأَبْوَابِ)** بنصب «ثلاثة» بنزع الخافض بقلّة، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي في أبواب ثلاثة، أولها **(القَوْلُ)** نحو ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: الآية ٣٠] **(وَالرِّدْفُ)** بكسر، فسكون، أي المرادف له **(لَدَى الإِعْرَابِ)** أي ما يشبه القول عند الإعراب، بأن يُحكى به، كما يُحْكَى بالقول، نحو «كتبت إليه أن قم».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة تقع مفعولًا في ثلاثة أبواب:

[أحدها]: باب الحكاية بالقول، أو مرادفِهِ، فالأول نحو ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: الآية ٣٠]، وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعيّ، كالقُرْفُصَاء في «قَعَدَ القُرْفُصَاءَ»، إذ هي دالّة على نوع خاصٍّ من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول، كتعلقها بـ«عَلِمَ» في «علمت لزيدٌ منطلق»، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم، فافترقا. انتهى.

والصواب - كما قال ابن هشام - قولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يُخبَر عن الجملة بأنها مقولة، كما يُخبَرُ عن «زيد» من «ضربت زيدًا» بأنه مضروب، بخلاف القُرفُصاء في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولًا، فكتسميتهم إياه لفظًا، وإنما الحقيقة أنه مقول، وملفوظ.

[والثاني]: نوعان: ما معه حرف التفسير، كقوله [من الطويل]:

* وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ * ... البيت

وقولك: «كتبت إليه أن افعل»، إذا لم تُقدَّر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل، فلا موضع لها.

وما ليس معه حرف التفسير، نحو قوله ﷻ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٢] الآية، ونحو قوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: الآية ٤٢] الآية، وقراءة بعضهم: ﴿فدعا ربه إني مغلوب﴾ الآية، بكسر الهمزة، وقوله [من الرجز]:

رَجُلانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا

رُوي بكسر «إنّ» فهذه الجمل في محل نصب اتفاقًا، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو قوله ﷻ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: الآية ٤٥] الآية، ونحو قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ الآية [مريم: ٣-٤]، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: الآية ١١] الآية: إن الجملة الثانية في موضع نصب بـ(يوصي) قال: لأن المعنى يَفرض لكم، أو يَشرع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة، ولا محل لها، وهو الظاهر.

تنبيهات:

[الأول]: من الجمل المحكيةِ ما قد يَخفى، فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ﴾ [الصافات: الآية ٣١]، والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عُدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَالِيَا

والأصل مالك، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول قوله ﷻ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ﴾ [القلم: ٣٧-٣٨]، أي تدرُسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عُدِل إلى الخطاب عند مواجهتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: الآية ١٣] الآية: إن ﴿يَدْعُواْ﴾ في معنى يقول، مثلها في قول عنترة [من الكامل]:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ وَالرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ(١)

فيمن رواه «عنترُ» بالضم على النداء، وإن ﴿مَن﴾ مبتدأ و﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الحج: الآية ١٣] خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مَن﴾ وخبرها محكية بـ﴿يَدْعُواْ﴾ [الحج: ١٣]، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: ﴿مَن﴾ مبتدأ حُذِف خبره، أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلهه، ثم عَبَّر عن الوثن بـ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ تشنيعًا على الكافر.

[الثاني]: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو «أتقول موسى في الدار؟»، فلك أن تقدر «موسى» مفعولًا أول، و«في الدار» مفعولًا ثانيًا على إجراء القول مُجرى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرًا على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] الآية، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مُجرى الظن،

(١) «الأشطان» جمع شَطَن وهو حبل البئر، و«اللبان» : بالفتح: الصدر، و«الأدهم» فرسه.

ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

[الثالث]: قد يقع بعد القول جملةٌ محكيّةٌ، ولا عَمَلَ للقول فيها، وذلك نحو: «أول قولي: إني أحمد الله»، إذا كسرت «إنّ»؛ لأن المعنى أولُ قولي هذا اللفظ، فالجملة خبرٌ، لا مفعولٌ، خلافًا لأبي عليّ، زَعَمَ أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقَدَّر موجود، أو ثابت، وهذا المقدر يُستغنَى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن «أولُ قولي: إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إنّ»، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يُقدَّر «أول» زائدًا، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشريُّ أبا علي في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

[الرابع]: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] بعد قوله: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٩-١١١]؛ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١١٠]، ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل قالوا: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: الآية ١١١]، وقولِ الشاعر [من الرجز]:

قَالَتْ لَهُ وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ … لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ

التقدير: قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذفَ المحكيةَ بالمذكور، وأثْبَتَ المحكيةَ بالمحذوف.

وغير محكية وهي نوعان: دالّةٌ على المحكية، كقولك: قال زيد لعمرو في حاتم: «أتظن حاتمًا بخيلًا» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل»، مدلولًا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: الآية ٧٧] الآية، وإن كان الأصل ـ والله أعلم ـ أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حُذفت مقالتهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ

جَمِيعًا﴾ [يونس: الآية ٦٥] الآية، وقد مَرَّ البحث فيها.

[الخامس]: قد يوصل بالمحكية غيرُ محكي، وهو الذي يسميه المُحَدِّثون مُدْرَجًا، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة، لا يقدر لها قول. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولًا، فقال:

٩٧١ـ (وَبَابُ ظَنَّ مَعَ بَابِ أَعْلَمَا ....)

(وَبَابُ ظَنَّ مَعَ بَابِ أَعْلَمَا) أي الثاني من الأبواب الثلاثة المذكورة بابا «ظنّ»، و«أعلم»، نحو «ظننت زيدًا يقوم»، و«أعلمت بكرًا كيف يُصلّي؟».

وحاصل المعنى بإيضاح أن الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولًا باب «ظن»، و«أعلم»، فإنها تقع مفعولًا ثانيًا لـ«ظن»، وثالثًا لـ«أعلم»، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ، كما مَرَّ، وقد اجتمع وقوع خبري «كان»، و«إنّ»، والثاني من مفعولي باب «ظن» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ … فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولًا، فقال:

(...... .... وَثَالِثٌ بِبَابِ تَعْلِيقٍ نَمَا)

(وَثَالِثٌ) من الأبواب الثلاثة المذكورة **(بِبَابِ تَعْلِيقٍ نَمَا)** أي ارتفع وزاد بباب التعليق، نحو «علمتُ من أبوك؟».

وحاصل المعنى أن الباب الثالث من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولًا بابُ التعليق، والتعليق ترك العمل لفظًا دون معنًى لمانع، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في كل فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها): أن تكون في موضع مفعولٍ مُقَيَّدٍ بالجارّ، نحو قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا

بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٤] الآية، وقوله: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: الآية ١٩] الآية، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: الآية ١٢] الآية؛ لأنه يقال: تفكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن عُلِّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّق فعلٌ غيرُ «عَلِمَ»، و«ظَنَّ»، حتى يُضَمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّة مَسَدَّ المفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: الآية ٤٤] الآية، فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسَرَّح، أي غير المقيد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

(والثاني): أن تكون في موضع المفعول المُسَرَّح، نحو «عَرفتُ مَن أبوك؟»، وذلك لأنك تقول «عرفت زيدًا»، وكذا «علمت من أبوك؟» إذا أردت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، ومنه قول بعضهم: «أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا»؛ لأن رَأَى البصرية، وسائرَ أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا «سَمِعَ» المعلّقة باسم عين، نحو «سمعت زيدًا يقرأ»، فقيل: سمع متعدية لاثنين، ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد، والجملة حال، فإن عُلِّقت بمسموع، فمتعدية لواحد اتفاقًا، نحو قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: الآية ٤٢] الآية، وليس من الباب قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] الآية، خلافًا ليونس؛ لأن «نَنْزِع» ليس بفعل قلبي، بل «أيُّ» موصولة، لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناءٌ لا إعرابٌ، و«أشدّ» خبر لـ«هو» محذوفًا، والجملة صلة.

(والثالث): أن تكون في موضع المفعولين، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ الآية، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] الآية؛ لأن «أيا» مفعول مطلق لـ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] لا مفعول به لـ﴿يَعْلَمُ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية

في محل نصب بفعل العلم.

ومما يُوَهَّمُونَ في إنشاده وإعرابه قوله [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ ... وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

والصواب فيه نصب «أيَّ» الأولى على حدِّ انتصابها في ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧] إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفعُ «أيُّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختُلِفَ في نحو «عَرَفت زيدًا من هو؟»، فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالًا، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَفَ معنى عَلِمَ، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مَقِيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختُلِف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل عَرَفْتُ شأنَ زيدٍ، وعلى القول بأن عَرَف بمعنى عَلِمَ، فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: «علمت زيدًا لأبوه قائم»، أو «ما أبوه قائم»، فالعامل مُعَلَّقٌ عن الجملة، وهو عاملٌ في محلها النصبَ على أنها مفعول ثان، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يُؤَثِّر العامل في لفظها، وإن لم يوجد مُعلِّقٌ، وذلك نحو «علمت زيدًا أبوه قائم»، واضطرب في ذلك كلام الزمخشريّ، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في [سورة هود: ٧]: إنما جاز تعليق فعل البلوى؛ لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: «انظر أيُّهم أحسن وجهًا»، و«استمع أيهم أحسن صوتًا»؛ لأن النظر والاستماع من طُرُق العلم. انتهى.

قال ابن هشام: ولم أَقِفْ على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في «سورة الملك»: ولا يُسَمَّى هذا تعليقًا، وإنما التعليق أن يُوقَع بعد العامل ما يَسُدُّ مَسَدَّ منصوبيه جميعًا، كـ«علمت أيهما عمرو؟»، ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين، بين مجيء ماله الصدر وغيره، ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في «علمت زيدًا منطلقًا»، و«علمت أزيدٌ منطلق؟».

تنبيه:

فائدةُ الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب، ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عرَفت من زيدٌ؟»، وغيرَ ذلك من أموره، واستدلَّ ابن عصفور بقول كُثيِّر [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا ... وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب «موجعاتِ»، ولك أن تدَّعي أن «البكا» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل ولا أدري موجعات، فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال، و«موجعات» اسم «لا»، أي وما كنت أدري قبل عزّة، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء.

قال ابن هشام: ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس[1] رحمه الله: أقمتُ مُدّةً أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المُعَلَّق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصًا. انتهى. وممن نَصّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه، مع قولهم: إن المُعَلَّق عامل في المحل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة الرابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وهي المضاف إليها، فقال:

٩٧٢- (وَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ رَابِعَهْ ... فَذَا الْمُضَافُ لِلثَّمَانِي وَزِّعَهْ
٩٧٣- أَسْمَاءُ أَزْمَانٍ تَكُونُ ظَرْفَا ... أَوْ غَيْرَهُ كَيَوْمَ نِلْتُ عُرْفَا)

(**وَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ**) أي الجملة التي أُضيف إليها ما قبلها (**رَابِعَهْ**) أي رابعة الجمل التي لها محلّ من الإعراب (**فَذَا الْمُضَافُ**) أي هذا المضاف الذي يضاف إلى الجملة (**لِلثَّمَانِي وَزِّعَهْ**) فعل أمر من التوزيع، مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي قسّمه ثمانية أقسام، أشار إلى الأول بقوله: (**أَسْمَاءُ أَزْمَانٍ تَكُونُ ظَرْفَا أَوْ غَيْرَهُ**) أي الأول أسماء الزمان، سواء كانت ظروفًا (**كَيَوْمَ نِلْتُ عُرْفَا**) بضم، فسكون: المعروف، فـ«يوم» ظرف زمان، أو أسماء غير ظروف، نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٥] الآية، فإن ﴿يَوْمُ﴾ هنا غير ظرف، بل هو خبر لـ«هذا».

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النحويّ، أخذ عن ابن عمرون، وابن يعيش، وبرع في التفسير والعربية، له «شرح المقرب» لابن عصفور، مات سنة (٦٩٨هـ).

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الرابعة من الجمل التي لها محلٌّ هي المضافُ إليها[1]، ومحلها الجرّ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أشياء:

[أحدها]: أسماء الزمان، ظروفًا كانت، أو أسماءً، نحو قوله ﵇: ﴿وَالسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: الآية ٣٣] الآية، ونحو قوله: ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٤] الآية، ونحو قوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ۝ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ الآية [غافر: ١٥-١٦]، ونحو قوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المُرسَلات: الآية ٣٥].

ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا ليخفى، من قوله تعالى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: الآية ١٦].

تنبيه:

من أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتُها إلى الجملة واجبة، «إذ» باتفاق، و«إذا» عند الجمهور، و«لمّا» عند من قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مُستقبلًا فهو كـ«إذا» في اختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضيًا فهو كـ«إذ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: «آتيك زَمَنَ يَقْدَم الحاجّ»، ولا يجوز «زَمَنَ الحاج قادم»، وتقول: «أتيتك زَمَنَ قَدِم الحاجّ»، و«زمن الحاج قادم»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر: الآية ١٦] الآية، وبقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشترط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفًا، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لمّا كان مُحقّق الوقوع جُعل كالماضي، فحُمل على «إذ» لا على «إذا» على حد ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: الآية ٩٩]. والله تعالى أعلم.

(١) اعترض الدمامينيّ نظير ما سبق في المحكيّة بالقول بأنه لا ينبغي عدّها ؛ لأنها في معنى المفرد، وقد سبق جواب الشمنيّ، فلا تغفل.

ثم ذكر الثاني بقوله:

٩٧٤- (وَالثَّانِ حَيْثُ وَحْدَهَا مِنْ أَمْكِنَهْ ....)

(وَالثَّانِ) أي من الأشياء التي تُضاف إلى الجملة **(حَيْثُ)** وقد تقدّم معناها، ولغاتها **(وَحْدَهَا)** أي حال كونها منفردةً بهذا الحكم **(مِنْ أَمْكِنَهْ)** أي من بين أسماء الأمكنة، فلا يُضاف غيرها منها إلى الجملة، بل المفرد.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثاني من الأشياء الثمانية التي تضاف إلى الجملة «حيث»، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونها ظرفًا، وزعم الْمَهْدَوِيّ[1] - «شارح الدريدية»[2]، وليس بالمهدوي المفسر المقرىء[3] - أن «حيث» في قوله [من الرجز]:

ثُـمَّـتَ رَاحَ فِي الْمُـلَـبِّـيـنَ إِلَـى حَيْثُ تَحَجَّى الْمَأْزِمَانِ وَمِنَى[4]

لمّا خرجت عن الظرفية بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشيء، لما تقدّم في أسماء الزمان[5]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث مما يُضاف إلى الجملة، فقال:

(...... .... وَ«آيَـةٌ» ثَـالِـثُـهَـا مُـعَـيَّـنَهْ)

(١) نسبة للمهديّة، قرية من قُرى بلاد المغرب على غير قياس، والقياس المهديّ. «الحاشية» ٢/٧٥. قال بعضهم: لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيروانيّ المتوفّى سنة (٤١٢هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أُخذ على المتنبي وغيرها. انتهى.

(٢) قصيدة لابن دُريد مقصورة لقصر أواخر أبياتها.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمّار، أو ابن محمد عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير، توفي سنة (٤٤٠هـ).

(٤) قوله: «ثمت راح»: أي سار، و«تحجى» بالمكان: أي أقام به، و«المأزمان»: جبلان بين المزدلفة وعرفة.

(٥) أي من أنها تضاف للجمل، ولو خرجت عن الظرفية، قال الدمامينيّ: يقال: أسماء المكان ليست كذلك، فإن إضافتها للجمل خلاف الأصل، لم يثبت في غير «حيث». انتهى. «حاشية الأمير» ٢/٦٧.

(وَآيَةٌ ثَالِثُهَا مُعَيَّنَهْ) يعني لفظ «آية» بمعنى علامة هي الثالثة مما يُضاف إلى الجملة، فقوله: «وآية» خبر مقدّم لـ«ثالثها»، وقوله: «معيّنة» أي حال كونها مختصّةً بهذا الأمر.

وحاصل المعنى أن لفظ «آية» بمعنى علامة هي الثالث مما يضاف إلى الجملة، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، مثبتًا أو منفيًّا بـ«ما»، كقوله [من الوافر]:

بِـآيَـةِ يُـقْـدِمُـونَ الْخَيْـلَ شُـعْـثًـا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا[1]

وقوله [من الطويل]:

أَلِكْنِي[2] إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلَا

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد، نحو قوله عز وجل: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٨] الآية، وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي بآية إقدامهم، كما قال [من الوافر]:

أَلَا مَـنْ مُـبْـلِـغٌ عَـنِّـي تَـمِـيـمًـا بِـآيَـةِ مَـا يُـحِـبُّـونَ الـطَّـعَـامَـا

وفيه حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير مُتأَتٍّ في قوله:

* بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلَا *

قلت: عندي ما قاله أبو الفتح ابن جني أقرب؛ للآية المذكورة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الثمانية التي تضاف إلى الجملة، فقال:

٩٧٥- (اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ رَابِعًا بَدَا ....)

(اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ رَابِعًا بَدَا) أي ظهر، يعني أن الرابع من الأسماء المضافة إلى الجمل «ذو» في قولهم: «اذهَبْ بذي تسلم»، والباء في ذلك ظرفية، و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقتٍ صاحب سلامة، أي في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذي، فالموصوف معرفة، والجملة صلة، فلا محل لها،

(١) «السنابك» جمع سُنبك بضم أوله وثالثه: مقدّم الحافر. و«المدام»: الخمر.

(٢) أي بلّغ عني إلى قوم السلام.

والأصل اذهب في الوقت الذي تَسْلَم فيه، ويُضْعِفه أن استعمال «ذي» موصولة مختص بطيىء، ولم يُنقَل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمَع هنا إلا الاعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلَّق، نحو قوله ﷻ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣]، والمتعلَّق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يُذكَر في وقت، وبهذا الأخير يُضَعَّف قولُ الأخفش في ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ٢١]: إن «أيًا» موصولة، والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد «أيّ» يامن هم الناس، على أنه قد حُذف العائد حذفًا لازمًا في نحو «ولا سيما يوم» فيمن رَفَعَ، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسمَع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس، فقال:

(...... .... **لَدُنْ وَرَيْثَ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا**)

(لَدُنْ وَرَيْثَ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا) يعني أن الخامس، والسادس مما يُضاف إلى الجملة «لدن»، و«رَيْثَ»، فإنهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويُشترَط كونه مثبتًا بخلافه مع «آية».

فأما «لدن» فهي اسم لمبدإ الغاية، زمانيةً كانت، أو مكانية، ومن شواهدها قوله [من الطويل]:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَمْتُمُونَا[1] وِفَاقَكُمْ ... فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلاَفِ جُنُوحُ

وأما «رَيْثَ» فهي مصدر راثَ: إذا أبطأ، وعُوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت، كقولك: «جئتك صلاة العصر»، قال [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً ... مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُودَا[2]

وزعم ابن مالك في «كافيته» و«شرحها» أن الفعل بعدهما على إضمار «أن»، والأول قوله في

(١) من المسالمة ضد الحرب، وفي بعض النسخ «سألتمونا» من المساءلة.

(٢) «اللبانة»: بالضم: الحاجة، و«العرصات» جمع عرصة بفتح، فسكون: المكان المتّسع أمام الدار.

«التسهيل»، و«شرحه»، وقد يُعذَر في «ريث»؛ لأنها ليست زمانًا، بخلاف «لدن»، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدإ الغايات مطلقًا لم تخلص للوقت، وفي «الغُرَّة» لابن الدّهّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله: «مِنْ لَدُ شَوْلًا»: إن تقديره من لد أن كانت شَوْلًا، ولم يُقدِّر من لد كانت.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

٩٧٦- (**قَوْلٌ وَقَائِلٌ تَمَامُ الْعَدَدِ ... قُبَيْلَ جُمْلَةٍ تَلَتْ فِي الْمُنْشَدِ**)

(قَوْلٌ وَقَائِلٌ) أي هذان اللفظان **(تَمَامُ الْعَدَدِ)** أي مُتمِّما العدد الثمانية للأسماء التي تُضاف إلى الجملة **(قُبَيْلَ جُمْلَةٍ)** أي حال كونهما واقعتين قبل جملة **(تَلَتْ)** أي تبعت تلك الجملة كُلًّا منهما **(فِي الْمُنْشَدِ)** بصيغة اسم المفعول، أي في البيتين الذين أنشدهما النحاة استشهادًا بهما لهذه المسألة، فالأول قوله [من الخفيف]:

قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا ... مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا

وقوله [من الكامل]:

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ ... حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

ثم بيّن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محلّ، فقال:

٩٧٧- (**ثُمَّ جَوَابُهُمْ لِشَرْطٍ جَازِمِ ... بَعْدَ «إِذَا» أَوْ فَا بِخَامِسٍ سُمِي**)

(ثُمَّ جَوَابُهُمْ) أي جواب العرب، أو النحاة، أضافه إليهم لكونهم تكلّموا به، أو نقلوه عنهم **(لِشَرْطٍ جَازِمٍ)** لأداة شرط جازمة **(بَعْدَ إِذَا أَوْ فَا)** أي حال كونه واقعًا بعد «إذا» الفجائية، أو الفاء **(بِخَامِسٍ)** متعلّق بـ**(سُمِي)** بالبناء للمفعول، وتخفيف الميم لغة في التشديد، كما في «القاموس»، أي سُمي بالخامس.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب هي الواقعة بعد الفاء، أو «إذا» جوابًا لشرط جازم؛ لأنهالم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظًا، كما في قولك: «إن تقم أقم»، أو محلًا، كما في قولك: «إن جئتني أكرمتك»، مثال المقرونة بالفاء قوله ﷻ: ﴿وَمَن

﴿يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦]، ولهذا قُرِئ بجزم يذر عطفا على المحل، ومثال المقرونة بـ«إذا» قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: الآية ٣٦]، والفاء المقدرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

ومنه عند المبرد نحو «إن قمت أقوم»، وقول زهير [من البسيط]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يُجزَم ما عُطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصبًا لما قبل الأداة، نحو «زيدًا إن أتاني أُكرِمْهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم محتجًا بأن الشيء إذا حلّ في موضعه لا يُنوى به غيره، وإلا لجاز «ضرب غلامُهُ زيدًا»، وإذا خلا الجواب الذي لم يُجزَم لفظه من الفاء، و«إذا»، نحو «إن قام زيد قام عمرو»، فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو «إن قام ويقعدا أخواك» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ غير أبي عمرو قوله ﷻ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: الآية ١٠] الآية، بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿أَصَّدَّقْ﴾، ويسمى العطفَ على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها، وهو ﴿أَصَّدَّقْ﴾، ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بـ«إن» مقدرة، وإنه كالعطف على ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تقيَّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله [من الوافر]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا(1)

وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على «لعلي» وما بعدها، قال ابن هشام: فكأن هذا هنا بمنزلة:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

في باب الشرط، وبعدُ فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم، وسيأتي توضيح ذلك في باب أقسام العطف -إن شاء الله تعالى-.

ثم ذكر السادسة، فقال:

٩٧٨- (وَمَا قَفَتْ لِمُفْرَدٍ فَسَادِسَهْ ... أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مُقْتَبَسَهْ

٩٧٩- النَّعْتُ وَالْمَنْسُوقُ ثُمَّ الْبَدَلُ ... .)

(**وَمَا**) أي الجملة التي (**قَفَتْ**) أي تلت، وتبعت (**لِمُفْرَدٍ**) أي لاسم مفرد(**فَسَادِسَهْ**) أي فهي الجملة السادسة من الجمل السبعة التي لها محلّ من الإعراب (**أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ**)مبتدأ وخبره، وفي نسخة: «ثلاثةً» بالنصب، فيكون حالًا، والخبر «مقتبسة»، يعني أن هذه الجملة على أنواع، وقوله: (**مُقْتَبَسَهْ**) أي مأخوذة من تتبع كلام العرب، ثم ذكر الأنواع بقوله: (**النَّعْتُ**) أي أحدها الجملة التي وقت نعتًا لمفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٨١]، (**وَ**) الثاني (**الْمَنْسُوقُ**) أي الجملة المعطوفة على مفرد، وذكّرها باعتبار الكلام، نحو «زيد منطلق، وأبوه سائر» (**ثُمَّ**) الثالثة (**الْبَدَلُ**) أي الجملة التي وقعت بدلًا عن مفرد، نحو ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ﴾ [فُصّلت: الآية ٤٣] الآية.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

[**أحدها**]: المنعوت بها، فهي في موضع رفع، في نحوقوله ﷻ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ

(1) قوله: «أبلوني»: أي أعطوني، و«البليّة»: الناقة يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت، و«نويّا» أي نواي، قلبت الألف ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على لغة هذيل، ومعناه الجهة التي ينويها.

فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٤] الآية، ونصبٍ في نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨١] الآية، وجرٍّ في نحو قوله: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: الآية ٩] الآية.

ومن مُثُل المنصوبة المحل قوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] الآية، وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٣] الآية، فجملة ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] صفة لـ﴿مَائِدَةً﴾، وجملة ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٣] صفة لـ﴿صَدَقَةً﴾، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير ﴿مَائِدَةً﴾ [المائدة: الآية ١١٢] المستتر في ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ على تقديره صفة لها، لا متعلقًا بـ﴿أَنْزِلْ﴾ أو من ﴿مَائِدَةً﴾ [المائدة: الآية ١١٢] على هذا التقدير؛ لأنها قد وُصفت، وأن الثانية حال من ضمير ﴿خُذْ﴾، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ الآية [مريم: ٥-٦]، أي وليا وارثًا، وذلك فيمن رفع ﴿وَيَرِثُ﴾ وأما من جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤] قُرِئ برفع ﴿يصدق﴾ وجزمه.

[والثاني]: المعطوفة بالحرف، نحو «زيدٌ منطلق، وأبوه ذاهبٌ» إن قَدّرتَ الواو عاطفة على الخبر، فلو قَدّرتَ العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قَدَّرت الواو واو الحال فلا تبعية، والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣]: الأصل فهي تصبح، والضمير للقصة، وتصبح خبره، أو ﴿تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿أَنْزَلَ﴾ فلا محل له إذن. انتهى.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحوِج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّر الكلامَ مستأنفًا، والنحويون يُقَدِّرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في «وتشربُ اللبن» فيمن رَفَعَ: إن التقدير وأنت تشربُ اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يُستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر.

وجواب الثاني أن الفاء نَزَّلتِ الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتُفي فيهما بضمير

واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما، كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرًا، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعى أن الفاء في ذلك، وفي نظائره من نحو «زيدٌ يطير الذباب فيغضب»، قد أُخلِصَت لمعنى السببية، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو «أحسن إليك فلان، فأحسن إليه»، ويكون ذِكرُ أبي البقاء للعطف تجوزًا، أو سهوًا.

تنبيه:

ومما يُلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم» فليست الجملة الأولى في محل نصب، والثانية تابعة لها، بل الجملتان معًا في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله. والله تعالى أعلم.

[والثالث]: المبدلة، كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: الآية ٤٣]، فـ«إنّ» وما عملت فيه بدل من «ما» وصلتِها، وجاز إسناد ﴿يُقَالُ﴾ إلى الجملة كما جاز في قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: الآية ٣٢] الآية، هذا كله إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشريّ، فالجملة استئناف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾، ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، قال الزمخشري: ﴿هَذَا﴾ في موضع نصب بدلًا من ﴿النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: الآية ٣] ويحتمل التفسير، وقال ابن جني في قوله [من الطويل]:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

جملةُ الاستفهام بدل من «حاجة وأخرى» أي إلى الله أشكو حاجتين، تعذر التقاؤهما. والله

تعالى أعلم.

ثم ذكر السابعة، وهي الأخيرة، فقال:

(..... .... سَابِعَةَ الجُمَلِ ثَمَّ مَثَّلُوا

٩٨٠. بِجُمْلَةٍ تَابِعَةٍ ذَاتَ مَحَلّ فِي بَابَي النَّسَقِ فَاْدْرِ وَالْبَدَلْ)

(**سَابِعَةَ الجُمَلِ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«مَثَّلوا» (**ثَمَّ**) بفتح الثاء المثلّثة، أي هنالك، فهي للإشارة للمكان البعيد، ولا تناسب هنا، فلو قال بدلها «في ذَا» أي في هذا المحلّ لكان أولى (**مَثَّلُوا**) أي جعلوا لها مثالاً (**بِجُمْلَةٍ**) متعلّق بما قبله ففيه تضمين، وهو جائز للمولّدين، وفي نسخة بدل «مثّلوا» «نقلوا»، وقوله (**تَابِعَةٍ**) صفة لـ«جملة»، وقوله (**ذَاتَ مَحَلّ**) بالنصب على المفعوليّة لـ«تابعة»، أي مثّلوها بجملة تابعة لجملة ذاتِ محلّ (**فِي بَابَي النَّسَقِ فَادْرِ وَالْبَدَلْ**) متعلّق بمحذوف، أي كائنة في باب عطف النسق، وباب البدل، وقوله: «فادر» جملة معترضة، أي فاعلم ذلك.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وهي آخر الجمل هي التابعة لجملة لها محلّ، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول نحو «زيد قام أبوه، وقعد أخوه»، إذا لم تُقدِّر الواو للحال، ولا قدَّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو قوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ الآية، فإن دلالة الثانية على نعَم الله مُفصّلةٌ، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا   وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا   وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[1]

فإنه أَبدَل «وقد نَهِلت» من قوله: «والخَطّيّ يَخطِر بيننا» بدلَ اشتمال. انتهى.

وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تُقدَّر الواو للعطف، ويجوز أن تُقدَّر واوَ الحال، وتكون الجملة حالاً، إما من فاعل «ذَكَرْتُك» على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل «يَخطِر»، فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواوُ، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المثقفة السمر» هي الرماح.

تنبيه:

من غريب هذا الباب[2] قولك: «قلت لهم: قوموا أولُكم وآخرُكم» زعم ابن مالك[3] أن التقدير ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف، في نحو قوله ﷻ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: الآية ٥٨]، وقوله: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال ابن هشام رحمه الله: ما حاصله: هذا الذي تقدّم - من انحصار الجُمَل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرّروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها،

(١) قوله: «الخطيّ» بفتح الخاء، وكسر الطاء المشدّدة: أي الرمح المنسوب إلى خطّ هجر، بلدة باليمامة يقوّم فيها الرمح المجلوبة من الهند، وقوله: «يَخطِر» بكسر الطاء، من باب ضرب، أي يهتزّ، وقوله: «نَهِلت» بكسر الهاء: أي شربت، بمعنى تلطّخت من الدم بسبب الطعن، وقوله: «المثقّفة السمر»: أي الرماح المعتدلة. انتهى «الحاشية»٢/٨٠.

(٢) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محلّ، ، وجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد من المفرد، وإن لم يتسلّط عليه عامل الأول؛ لأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في الأوائل. ويؤيّد ذلك التزام الفصل في العطف. «الحاشية»٢/٨١ و«حاشية الأمير»٢/٧١.

(٣) أي وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد، ومن عطف المفرد، وقال: إنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع. «الحاشية»٢/٨١.

تعالى أعلم.

ثم ذكر السابعة، وهي الأخيرة، فقال:

(..... .... سَابِعَةَ الجُمَلِ ثَمَّ مَثَّلُوا

٩٨٠- بِجُمْلَةٍ تَابِعَةٍ ذَاتَ مَحَلّْ فِي بَابَيِ النَّسَقِ فَادْرِ وَالْبَدَلْ)

(سَابِعَةَ الجُمَلِ) بالنصب مفعول مقدّم لـ«مَثَّلوا» **(ثَمَّ)** بفتح الثاء المثلّثة، أي هنالك، فهي للإشارة للمكان البعيد، ولا تناسب هنا، فلو قال بدلها «في ذَا» أي في هذا المحلّ لكان أولى **(مَثَّلُوا)** أي جعلوا لها مثالًا **(بِجُمْلَةٍ)** متعلّق بما قبله ففيه تضمين، وهو جائز للمولّدين، وفي نسخة بدل «مثّلوا» «نقلوا»، وقوله **(تَابِعَةٍ)** صفة لـ«جملة»، وقوله **(ذَاتَ مَحَلْ)** بالنصب على المفعوليّة لـ«تابعة»، أي مثّلوها بجملة تابعة لجملة ذات محلّ **(فِي بَابَيِ النَّسَقِ فَادْرِ وَالْبَدَلْ)** متعلّق بمحذوف، أي كائنة في باب عطف النسق، وباب البدل، وقوله: «فادر» جملة معترضة، أي فاعلم ذلك.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السابعة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وهي آخر الجمل هي التابعة لجملة لها محلّ، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول نحو «زيد قام أبوه، وقعد أخوه»، إذا لم تُقدَّر الواو للحال، ولا قدّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِيَ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ * وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ الآية، فإن دلالة الثانية على نِعَمِ الله مُفَصَّلةٌ، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ذَكَرْتُكِ وَالْخَطِّيُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْمُثَقَّفَةُ السُّمْرُ[1]

فإنه أبدَل «وقد نَهِلت» من قوله: «والخَطّيّ يَخطِر بيننا» بدلَ اشتمال. انتهى.

وليس متعينًا؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تُقدَّر الواو للعطف، ويجوز أن تُقدَّر واوَ الحال، وتكون الجملة حالًا، إما من فاعل «ذَكَرْتُك» على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل «يَخطِر»، فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواوُ، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المثقفة السمر» هي الرماح.

تنبيه:

من غريب هذا الباب[2] قولك: «قلت لهم: قوموا أولُكم وآخرُكم» زعم ابن مالك[3] أن التقدير ليقم أولكم وآخركم، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف، في نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: الآية ٥٨]، وقوله: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال ابن هشام رحمه الله: ما حاصله: هذا الذي تقدّم - من انحصار الجُمَل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرّروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها،

(١) قوله: «الخطيّ» بفتح الخاء، وكسر الطاء المشدّدة: أي الرمح المنسوب إلى خطّ هجر، بلدة باليمامة يقوّم فيها الرمح المجلوبة من الهند، وقوله: «يَخطِر» بكسر الطاء، من باب ضرب، أي يهتزّ، وقوله: «نَهِلت» بكسر الهاء: أي شربت، بمعنى تلطّخت من الدم بسبب الطعن، وقوله: «المثقّفة السمر»: أي الرماح المعتدلة. انتهى «الحاشية» ٢/٨٠.

(٢) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محلّ، ، وجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد من المفرد، وإن لم يتسلّط عليه عامل الأول؛ لأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في الأوائل. ويؤيّد ذلك التزام الفصل في العطف. «الحاشية» ٢/٨١ و«حاشية الأمير» ٢/٧١.

(٣) أي وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد، ومن عطف المفرد، وقال: إنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع. «الحاشية» ٢/٨١.

وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله، فقال:

٩٨١- (وَجُمْلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى سَبْعِ الْمَحَلِّيَّاتِ فِيمَا نَزَلاَ

٩٨٢- جُمْلَةَ الإِنْشَاءِ لإِلَّا تَالِيَهْ وَمُسْنَدًا لَهَا أَتَتْكَ الثَّانِيَهْ)

(**وَجُمْلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ**) هو صاحب الأصل كما بيّناه آنفًا (**عَلَى سَبْعِ الْمَحَلِّيَّاتِ**) أي على الجُمَل السبع التي لها محلّ (**فِيمَا نَزَلاَ**) بألف الإطلاق في نصّ القرآن الكريم، أحدهما (**جُمْلَةَ الانْشَاءِ لِإلَّا تَالِيَهْ**) أي حال كونها تابعةً لـ«إلا» الاستثنائيّة، نحو ﴿إلا من تولّى وكفر﴾ (**وَمُسْنَدًا لَهَا**) أي إليها(**أَتَتْكَ الثَّانِيَهْ**) يعني أن الجملة الثانية مما زاده بعضهم الجملة المسند إليها، نحو «تسمعُ بالمعيديّ خير من أن تراه».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعضهم زاد على ما سبق من الجمل السبع ذوات المحلّ جملتين، أما الأولى: فنحو قوله ﷻ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ الآية [الغاشية: ٢٢ - ٢٤]، قال ابن خروف: ﴿مَنْ﴾ مبتدأ، و﴿يعذبه الله﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع(١)، وقال الفراء في قراءة بعضهم: ﴿فشربوا منه إلا قليل منهم﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأ حُذف خبره، أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هُود: ٨١] بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو «ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه»؛ لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد

(١) [**فائدة**]: ذكر ابن مالك رحمه الله في «التوضيح على الجامع الصحيح» أن حقّ المستثنى بـ«إلا» من كلام موجَب أن يُنصب مفردًا كان ، أو مكمَّلًا معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٦٠] ولا يَعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر، ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة رضي الله عنه: «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يُحرم»، فـ«إلا» بمعنى «لكن»، و«أبو قتادة» مبتدأ، و«لم يُحرِم» خبره، وقوله ﷺ: «ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهّرون من الخنا»، ومن الثاني قوله ﷺ: «ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله»، أي لكن الله يعلم. وقوله ﷺ: «كلُّ أمتي مُعَافًى، إلا المجاهرون»، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون. انتهى. راجع «حاشية الأمير على المغني» ٧١/٢.

مَضَى ذكره، وكذلك الجملة في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٠] الآية، فإنها حال، وفي نحو «ما علمت زيدًا إلا يفعل الخير»، فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذُكِرَ.

وأما الثانية: فنحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] الآية، إذا أُعرب ﴿سَوَآءٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] خبرًا و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ مبتدأ، ونحو «تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه»، إذا لم تُقَدِّر الأصل أن تسمع، بل يُقَدَّر «تسمع» قائمًا مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف: الآية ٤٧] ، وفي نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اختُلف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقًا، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا، نحو «يعجبني قام زيد»، وفصل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيا، ووُجِد مُعَلِّقٌ عن العمل نحو «ظهر لي أقام زيد» صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله [من الطويل]:

وَمَا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأوّلوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا في ﴿بَدَا﴾ ضمير البداء، و«تَسْمَعُ»، و«يسير» على إضمار «أن».

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] الآية، وقوله ﷺ: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب: «زعموا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما تبيّن في غير هذا الموضع(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجمل التي لها محلّ من الإعراب، شرع يبيّن حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات، فقال:

(١) أي من أن الجملة إذا قُصد لفظها يُحكم لها بحكم المفرد، فيجوز وقوعها مبتدأ، وفاعلًا، ونائبًا عنه.

(حُكْمُ الْجُمَلِ بَعْدَ الْمَعَارِفِ، وَبَعْدَ النَّكِرَاتِ)

٩٨٣- فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنَكَّرًا صِفَهْ ... كَمَا تَكُونُ الْحَالَ بَعْدَ الْمَعْرِفَهْ

٩٨٤- لَكِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ مُطْلَقَا ... بَلْ خَبَرِيَّةً عَلَى مَا حُقِّقَا

٩٨٥- جَوَازُ الِاسْتِغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي ... وُجُودُ مُقْتَضٍ لَدَى الْبَيَانِ

٩٨٦- وَعَدَمُ الْمَانِعِ قَيْدٌ رَابِعُ ... فَمَانِعٌ فِي أَرْبَعٍ مُوَزَّعُ

٩٨٧- فَمَانِعُ الْحَالِيَّةِ الْمُعَيَّنَهْ ... ذَا حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَ«لَنْ» مُقْتَرِنَهْ

٩٨٨- وَمَانِعٌ وَصْفًا إِلَى الْحَالِ دَعَا ... صُحْبَتُهُ الْوَاوَ إِذَا مَا وَقَعَا

٩٨٩- وَمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ ... وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا قَدْ يُحْدِثُ

(فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنَكَّرًا صِفَهْ) أي تعرب صفة للنكرة **(كَمَا تَكُونُ الْحَالَ)** بالنصب خبر «تكون» **(بَعْدَ الْمَعْرِفَهْ)** أي كما تُعرب الجملة التي تقع بعد المعرفة حالًا منها **(لَكِنَّ)** بتشديد النون **(هَذَا الْحُكْمَ لَيْسَ مُطْلَقَا)** أي ليس على إطلاقه، وإن اشتهر بين المعربين إطلاقه **(بَلْ خَبَرِيَّةً)** بالنصب عطفًا على خبر «ليس» كدأب المعطوف بـ«بل»، و«لكن»، قاله الناظم رحمه الله.

والمعنى أن كون الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوالًا ليس على إطلاقه، بل مقيّد بقيود، منها أن تكون خبريّة، فخرجت الإنشائيّة، نحو «هذا عبد بعتكه»، وقوله: **(عَلَى مَا حُقِّقَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي على ما ذكره المحقّقون لدقائق المسائل النحويّة، فإنهم قيّدوه بقيود، الأول كونها خبرية، كما مرّ آنفًا، والثاني ما ذكره بقوله: **(جَوَازُ الاسْتِغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي)** أي القيد الثاني أن تكون صالحة للاستغناء عنها، فخرجت جملة الصلة، ونحوها، والثالث ما أشار إليه بقوله: **(وُجُودُ مُقْتَضٍ)** أي طالب قويّ للعمل في صاحب الحال كالفعل، وشبهه، لا أن يكون ضعيفًا، كالابتداء ، ولذا قالوا: لا يصحّ الحال من المبتدإ، وقوله: **(لَدَى الْبَيَانِ)** كمل به البيت، أي هذا حقيق يذكر عند إيضاح المسألة، ثم ذكر الرابع بقوله: **(وَعَدَمُ الْمَانِعِ)** أي انتفاؤه **(قَيْدٌ رَابِعُ)** ثم بيّن مواضع الموانع، فقال: **(فَمَانِعٌ)** أي من هذا الحكم **(فِي أَرْبَعٍ مُوَزَّعُ)** أي مقسّم

إلى أربعة أقسام؛ لأنه إما أن يكون مانعًا للحالية، أو للوصفية، أو لهما معًا، أو لأحدهما دون الآخر، ولولاه لجازا معًا، **(فَـ)** الأول، وهو **(مَانِعُ الْحَالِيَّةِ الْمُعَيَّنَهْ)** أي المخصوصة بكونها حالًا لولا وجود ذلك المانع، فـ«مانع» مبتدأ، وقوله: **(ذَا)** مبتدأ ثان، خبره **(حَرْفُ تَنْفِيسٍ)** أي حرف دالّ على التوسيع، وهو السين، و«سوف»، نحو «زارني زيدٌ سأكافئه» **(وَ«لَنْ»)** نحو «أكرمني عمرو لن أنسى له ذلك»، وقوله: **(مُقْتَرِنَهْ)** حال من «لن»، أي حال كونها مُقْتَرِنةً بالجملة **(وَمَانِعٌ وَصْفًا إِلَى الْحَالِ دَعَا صُحْبَتُهُ الْوَاوَ إِذَا مَا وَقَعَا)** يعني أن الذي يمنع من كون الجملة وصفًا بعد أن كانت متعيّنة للوصفيّة لولا وجوده كونها مقترنة بالواو، فيتعيّن حينئذ كونها حالًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

فقوله: «ومانع» مبتدأ خبره «صحبته»، و«وصفًا» مفعول به لـ«مانع»، و«إلى الحال» متعلّق بـ«دعا» والجملة حال من «مانع» على رأي سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدإ، أي حال كونه داعيًا إلى الحالية لكونه من اختصاصاتها، وقوله: «الواو» مفعول لـ«صحبته»، و«إذا ما وقعا» «ما» بعد «إذا» زائدة، والألف للإطلاق.

(وَمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ) أي ثالث الأقسام من الموانع مانع الوصفيّة والحاليّة معا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ * لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ الآية [الصافات: ٧-٨]، ووجهه أن ﴿كُلِّ شَيۡطَٰنٖ﴾ [الحجر: الآية ١٧] نكرة فمقتضاه صحة أن تكون جملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ صفة له، وإذا نظرت إلى وصفه بـ﴿مَّارِدٖ﴾ صحّ جعلها حالًا منه، لكن منع مانع معنويّ من كلا الأمرين، وهو أنه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع، ولا من شيطان في حال عدم سماعه، وحينئذ فجملة ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مرّ[1].

(وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا) أي من أحدهما **(قَدْ يُحْدِثُ)** أي المنع، يعني أن ذلك المانع يمنع من أحدهما دون الآخر، ولولا وجوده لكانا جائزين، نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيرًا»، فإنك إذا نظرت لـ«أحد» وجدته نكرة، فيصحّ جعل جملة «قال خيرًا» صفة له، وإذا نظرت له من حيث إنه نكرة

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٨٦.

في سياق النفي يعمّ، فيصحّ جعلها حالًا، لكن منع من الوصفيّة مانع، وهو وجود «إلا»، فتعينت الحالية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المعربين يقولون على سبيل التقريب: الجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مُستوفاة أن يقال: الجُمَل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما، فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول ـ وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة ـ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: الآية ٩٣] الآية، وقوله: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٦٤] الآية، وقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٤] الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٧] الآية، وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازًا، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تُقدَّر الجملة جوابًا لـ«إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يَعْرَى حينئذ عن هذا المعنى، وأيضًا فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾ [الكهف: الآية ٧٤]، لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾؛ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابًا، فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضًا جوابًا.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالًا لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثر: الآية ٦]، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] الآية.

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمل لهما بعد النكرة ـ قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٠] الآية، فلك أن تُقدِّر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالًا منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يُقرِّبها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٦ ـ ١٧]: إن ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] صفة لـ﴿ءَاخَرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٦]؛

لوصفه بـ﴿يَقُومَانِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٧]، ولك أن تقدرها حالًا من المعرفة، وهو الضمير في ﴿مُبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، إلا أنه قد يُضعَّف من حيث المعنى وَجْهَا الحال، أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال، كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢]، وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال.

وتقول: «ما فيها أحد يقرأ»، فيجوز الوجهان أيضًا؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة ـ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجُمُعَة: الآية ٥]، فإن المعرف الجنسي يَقْرُب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿يَحْمِلُ﴾ حالًا أو وصفًا، ومثله قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من الكامل]:

* وَلَـقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَـى الـلَّـئِـيـمِ يَـسُـبُّـنِي *

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود أربعة:

[أحدها]: كون الجملة خبريةً، فخرج بذلك نحوُ «هذا عبدٌ بعتكه» تريد بالجملة الإنشاء، و«هذا عَبْدِي بعتكه» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتًا، ولا حالًا، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مُختلِفًا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرًا، وهم طائفة من الكوفيين.

تنبيه:

من الجُمَل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة، منها: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: الآية ٢٣] الآية، فإن جملة ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: الآية ٢٣] تحتمل الدعاء، فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويُضَعَّف من حيث المعنى أن تكون حالًا ولا يُضعَّف في الصناعة؛ لوصفها بالظرف.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ الآية [النساء: ٩٠]، فذهب الجمهور إلى

أن ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٩٠] جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعة، منهم الأخفش: هي حال من فاعل ﴿جَآءَ﴾ على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصِرَةً صُدُورُهم﴾، وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يُحتاج إلى إضمار «قد»، ثم اختلفوا، فقيل: الموصوف منصوب محذوفٌ، أي قومًا حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قُرِىء بإسقاط ﴿أَوْ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿جاؤوكم﴾ صفة لـ﴿قَوْمٍ﴾، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ [النِّساء: الآية ٩٠] صفةً ثانيةً، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جاؤوكم﴾؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بُعْد؛ لأن الحصر من صفة الجائين.

قلت: مذهب الجمهور عندي أرجح؛ لكونه أقلّ تكلّفًا. والله تعالى أعلم.

وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية، معناها الدعاء، مثل ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المَائدة: الآية ٦٤] فهي مستأنفة، ورُدّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] الآية، فإنه يجوز أن تقدر ﴿لَا﴾، ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مقولًا فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياس، نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢] الآية، وعلى الثاني فهي صفة لـ﴿فِتْنَةً﴾ ويرجحه سلامته من تقدير.

قلت: الوجهان عندي جائزان؛ لاستواء المرجحين. والله تعالى أعلم.

[القيد الثاني]: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخَرَج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يُستغنَى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها، وأشباه ذلك.

[القيد الثالث]: وجود المقتضي، ويُحترز بذلك عن نحو ﴿فَعَلُوهُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القَمَر: الآية ٥٢]، فإنه صفة لـ﴿كُلُّ﴾، أو لـ﴿شَيْءٍ﴾، ولا يصح أن يكون حالًا من ﴿كُلُّ﴾، مع جواز الوجهين في نحو «أكْرِم كلَّ رجل جاءك»؛ لعدم ما يَعمَل

في الحال[1]، ولا يكون خبرًا؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء.

ونظيره قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ [الأنفال: الآية ٦٨] الآية، يتعين كون ﴿سَبَقَ﴾، صفةً ثانيةً لا حالًا من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأن أبا الحسن حَكَى أن الحال لا يُذكَر بعد «لولا» كما لا يُذكَر الخبر، ولا يكون خبرًا لما أشرنا إليه[2]، ولا يُنقَضُ الأول بقوله: «لولا رأسك مدهونًا»، ولا الثاني بقول الزبير رضي الله عنه[3] [من الطويل]:

وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا[4] ... كَخَبْطَةِ فَرُوجٍ[5] وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ[6]

لندورهما، وأما قول ابن الشجري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النِّساء:٨٣] الآية، إن ﴿عَلَيْكُمْ﴾، خبر، فمردودٌ، بل هو متعلق بالمبتدإ، والخبر محذوف.

[القيد الرابع]: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

(أحدها): ما يمنع حاليَّةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو «زارني زيدٌ سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك»، فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين و«لن» مانعان؛

---

(١) قوله: «لعدم ما يعمل في الحال» علة لقوله: «لا يصحّ»، فإن الابتداء لا يعمل فيها؛ لأنه عامل ضعيف، فلا يعمل في الرفع والنصب، وإنما كان ضعيفًا لأنه معنويّ، لا لفظيّ، ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدإ جعلها معمولة للاستقرار في نحو قوله: «لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ» ولم يبالِ باختلاف عاملها، وعامل صاحبها، والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار. «الحاشية»٢/٨٥.

(٢) أي بقول أبي الحسن: إن الخبر لا يقع بعد «لولا».

(٣) قال البغداديّ في شرح أبيات المغني: وقد نسب المصنّف هذا البيت هنا، وفي «شرح أبيات ابن الناظم» إلى الزبير بن العوّام، وكأنه اشتباه نشأ من حكاية كعب بن مالك. انتهى.
يعني أن الصواب أنه لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، ولكن لما وقعت قصّة ذكر فيها البيت وقد ساقها البغداديّ وقع الاشتباه من هنا.

(٤) أي لضربتها بالأرض.

(٥) وروي «عصفور».

(٦) أي لم أتوقّف.

لأن الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٩] : إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٩] حال، كما تقول: سأذهب مَهْدِيًا فسهو.

(والثاني): ما يمنع وصفيةً كانت متعينةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦] الآية، وقوله: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩] ، وقوله [من الطويل]:

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ

والْمُعَارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافًا للزمخشري، ومن وافقه.

(والثالث): ما يمنعهما معًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ الآية [الصافات: ٧ ـ ٨]، وقد مضى البحث فيها.

(والرابع): ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيرًا»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلا» امتنعت الوصفية، ومثله قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٠٨] ، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: الآية ٤] فللوصفية مانعان: الواو، و«إلا»، ولم ير الزمخشري، وأبو البقاء واحدًا منهما مانعًا، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب»، فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن راكبًا صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائمٍ»، أي بالجرّ على الوصفيّة، فإن قلت: «إلا قائمًا» جاز، أي على الحاليّة، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

وَقَـائِـلَـةٍ تَـخْـشَـى عَـلَـيَّ أَظُـنُّـهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ[١] وَجَعَائِلُهُ[٢]

فإن جملة «تَخْشَى عليّ» حال من الضمير في «قائلة»، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمَّا أنهى الكلام على الباب الثاني أتبعه بذكر الباب الثالث، فقال:

(١) أي تنقله.

(٢) جمع جعالة بمعنى الجُعْل على العمل.

(الْبَابُ الثَّالِثُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ مَا يُشْبِهُ الْجُمْلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ، ذِكْرُ حُكْمِهِمَا فِي التَّعَلُّقِ)

٩٩٠- (لاَبُدَّ مِنْ تَعَلُّقٍ بِالْفِعْلِ أَوْ   بِشِبْهِهِ أَوِ الْمُشِيرِ إِذْ رَوَوْا

٩٩١- فِي اللَّفْظِ مَوْجُودًا وَإِلاَّ قُدِّرَا   وَعَدَمُ التَّعْلِيقِ عَنْ بَعْضٍ يُرَى

٩٩٢- فِي جَعْفَرٌ فِي الدَّارِ زَيْدٌ عِنْدَنَا   وَضُعْفُ هَذَا الْقَوْلِ حَقًّا بُيِّنَا)

(**لاَبُدَّ مِنْ تَعَلُّقٍ**) أي للظرف والجارّ والمجرور (**بِالْفِعْلِ**) نحو «مررت بزيد» (**أَوْ بِشِبْهِهِ**) أي بشبه الفعل، وهو الاسم المشتقّ العامل عمل فعله، وكذا ما أُوّل بالمشتقّ، وهو الاسم الجامد المؤوّل به (**أَوِ الْمُشِيرِ**) بالجرّ عطفًا على «الفعل»، أي أو بما أُشير به إلى معنى الفعل، بأن كان عَلَمًا اشتهر مسمّاه بوصف، فيُشار به حال العلميّة للوصف، كـ«حاتم»، فإنه يُشير إلى معنى الفعل، وهو الجود، وقوله: (**إِذْ رَوَوْا**) «إذ» ظرفيّة معلّقة بـ«المشير»، و«رووا» بمعنى نقلوا، أي المشير إلى معنى الفعل وقت استعماله، كما ذكرنا في «حاتم».

(**فِي اللَّفْظِ**) متعلّقٌ بـ(**مَوْجُودًا**) وهو حال من الفعل، وما عُطف عليه، أي حال كونه موجودًا، أي مذكورًا لفظًا (**وَإِلاَّ**) أي وإن لم يكن موجودًا لفظًا (**قُدِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن ذلك العامل إذا لم يُذكر في اللفظ قُدّر في الكلام، نحو «زيد عندك»، أي كائن، أو استقرّ عندك، وقوله: (**وَعَدَمُ التَّعْلِيقِ عَنْ بَعْضٍ يُرَى**) بالبنا ء للمفعول، يعني أن عدم تعليق الظرف، والجارّ والمجرور إذا وقعا خبرين يُروى عن بعض النحاة، وذلك (**فِي**) نحو قولك: (**جَعْفَرٌ**) بالرفع مبتدأ خبره قوله: (**فِي الدَّارِ**) مثال للجارّ والمجرور، وقوله: (**زَيْدٌ عِنْدَنَا**) مثال للظرف، وقوله: (**وَضُعْفُ**) بفتح الضاد، وضمها (**هَذَا الْقَوْلِ حَقًّا بُيِّنَا**) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن ضعف هذا القول مبيّن، وموضّح بما حقّقه العلماء، وبينوا وجه ضعفه.

فقوله: «وضعف» مبتدأ، و«هذا القولِ» مضاف إليه، و«حقّا» مفعول مطلق «لبيّنا»، أي تبيينًا حقّا وجملة «بيِّنَ» خبر المبتدإ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه لا بُدّ من تعلق الجارّ الظرف والجارّ والمجرور بالفعل، أو بما يُشبهه، أو بما أُوِّل بما يشبهه، أو بما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قُدِّر، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف، أنه لا تقدير في نحو «زيد عندك، وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو «زيد أخوك»، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدإ، ولا مُعَوَّل على هذين المذهبين.

مثال التعلق بالفعل وبشبهه، قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] ، فـ﴿عَلَىٰ﴾، متعلقة بـ (أَنْعَمَ)، وهو فعل، و﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] متعلقة بـ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] ، وهو اسم مفعول، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى

فـ«في» الأولى متعلّقة بـ«اشتعل»، والثانية متعلّقة بالاسم، وهو «اشتعال».

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بـ«المُبْيَضّ»، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بـ«الاشتعال» يُرجِّح تعلق الأول بفعله؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكون محذوف حالًا من النار، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلق بما أُوِّل بمشبه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، أي وهو الذي هو إله في السماء، فـ﴿فِى﴾، متعلقة بـ﴿ إِلَٰهٌ﴾، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إله واحد»، ولا يوصف به، لا يقال: «شيء إله»، وإنما صح التعلق به لتأوله بـ«معبود»، و﴿ إِلَٰهٌ﴾، خبر لهو محذوفًا، ولا يجوز تقدير ﴿ إِلَٰهٌ﴾، مبتدأ مُخبَرًا عنه بالظرف، أو فاعلًا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة، و﴿ إِلَٰهٌ﴾، بدلا من الضمير المستتر فيه، وتقدير﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤] معطوفًا كذلك؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعْدٌ حتى قيل بامتناعه، ولأن الحمل على

الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعًا فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤] مبتدأً وخبرًا؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عُطف.

ومن ذلك أيضًا قولُهُ [من الطويل]:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ[1]

أصله علقم عليه، فـ«على» المحذوفة متعلقة بـ«صبه»، والمذكورة متعلقة بـ«علقم» لتأوله بـ«صعب»، أو «شاقّ»، أو «شديد»، ومن هنا كان الحذف شاذًا؛ لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قولُهُ [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانْ *

وقوله [من الرجز]:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ ... وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ[2]

فتعلق «بعض»، و«إذ» بالاسمين العلمين، لا لتأوُّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع»، أو «الجواد»، وتقول: «فلان حاتم في قومه»، فتعلق الظرف بـ«حاتم»؛ لما فيه من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُرْتَحِلًا، وسُوَيِّرًا[3] فَرْسَخًا»، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله [من البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[4]

(١) «العَلْقم» بفتح، فسكون في الأصل: الحنظل، وهو نبتٌ كريه الطعم، ولكن المراد هنا الشديد، أو الصعب.
(٢) «النقُر» بفتح، فسكون، لكن هنا نُقلت ضمة الراء عند الوقف إلى القاف، و«النقر» صوت يُسكَّن به الفرس عند اشتداد حركته، أي أنا الشجاع البطل إذا اجتمعت الخيل عند اشتداد الحرب.
(٣) تصغير سائر.
(٤) قوله: «حتى شآها» بألف بعد الهمزة بوزن قلاها، و الضمير المنصوب للبقر، أي حتى ساقها، وهيّجها،=

وذلك أن «فرسخًا» ظرف مكان، و«مَوْهِنًا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون «الموهن» ليس مفعولًا به أن «كليلا» من كَلَّ، وفعله لا يتعدى، واعتُذِر عن سيبويه بأن «كليلًا» بمعنى مُكِلّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبت يومك»، أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يُعْدَل إلى فَعِيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز، مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

* وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ *

يجوز كون «من» موصولة فاعلة بـ«نعم»، و«هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرَةً، و«في» متعلقة بالمقدرة؛ لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور. انتهى.

والأولى أن يكون المعنى هو ملازم لحالة واحدة في سِرٍّ وإعلان، وقَدَّر أبو علي «من» هذه تمييزًا، والفاعل مستتر، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية ٣] تعلقه باسم الله تعالى، وإن كان عَلَمًا على معنى وهو المعبود، أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه بـ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ﴿سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، و﴿وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بـ«عالم»، ورُدَّ الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر، وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مُقَدَّرًا بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحو ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: الآية ١٢٨]، والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعًا، فكذا هنا، ورَدَّ أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدل على «عالم» ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا رَدَّ[1] على تقديرهم في ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: الآية ١] مستقبلاتٍ لعدتهن، وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٣]، وليس الدليل حرفَ الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ، فكيف

= و«كليل» أي برق كليلٌ، أي كثير الكلّ، أي التعب، و«موهنًا» بفتح، فسكون، وكسر هاء: اسم لنصف الليل، أي في نصف الليل، و«عمل» أي مطبوع على العمل، أي دائب مجتهد في عمله.
(١) أي أبو حيان.

تمنعه مع وجود ما يسد؟، وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله ﷻ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: الآية ٧٣] بتقدير «وأرسلنا»، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله قوله: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾ [النمل: الآية ١٢] فـ«في»، و«إلى» متعلقان بـ«اذهب» محذوفًا، وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [البقرة: الآية ٨٣] أي وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، مثل ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: الآية ١٠٠]، أو وصيناهم بالوالدين إحسانا، مثل ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: الآية ٨]، ومنه[1] باء البسملة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حكمهما في التعلّق، شرع يُبيّن هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟ فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ)

أي هذا مبحثُ هل يتعلّق الظرف، والجارّ والمجرور بالفعل الناقص.

٩٩٣- (مَنْ قَالَ لاَ دَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثْ ... مَنَعَ ذَلِكَ وَمَنْ بِهِ نَفَثْ

٩٩٤- مُبَرِّدٌ وَالْفَارِسِي الْجُرْجَانِي ... ثُمَّ الشَّلُوبِينُ بُنَيْ بَرْهَانِ

٩٩٥- ثُمَّ ابْنُ جِنِّي وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا ... تَدُلُّ غَيْرَ لَيْسَ وَامْنَعْ مَنْ نَهَى)

(**مَنْ قَالَ: لاَ دَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثْ**) أي من قال: إن الفعل الجامد لا يدلّ على الحدث (**مَنَعَ ذَلِكَ**) أي منع تعلّقهما به، وقوله: (**وَمَنْ بِهِ نَفَثْ**) أي ومن قال بهذا، يقال: نَفَثَ يَنْفُثُ من بابي نصر، وضرب: إذا تلفظ، أي الذي تلفظ بهذا القول، والفاعل قوله: (**مُبَرِّدٌ، وَالْفَارِسِي**) بسكون الياء للوزن (**الْجُرْجَانِي**) معطوف بعاطف مقدّر (**ثُمَّ الشَّلُوبِينُ، بُنَيْ بَرْهَانِ**) معطوف بعاطف مقدّر أيضًا، و«بُني» بضم أوله مصغّرًا للوزن، وهو ابن بَرْهَان -بفتح الموحّدة، وسكون الراء- (**ثُمَّ ابْنُ جِنِّي**) يعني أن هؤلاء قالوا: إنهما لا يتعلّقان بالفعل الناقص؛ لأنه لا يدلّ على الحدث (**وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا**) أي الأفعال الناقصة (**تَدُلُّ**) أي على الحدث (**غَيْرَ «لَيْسَ»**) أي فإنها لا تدلّ

(١) أي مما يتعلّق بمحذوف.

عليه، وقوله: (**وَامْنَعْ مَنْ نَهَى**) أي امنع القائلين: إنها لا تدلّ على الحدث؛ لكون رأيهم غير صواب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الناقص أم لا؟، فمن زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد، فالفارسي، فابن جني، فالجرجاني، فابن بَرْهان، ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس»[1]، واستدل لمثبتي التعلّق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: الآية ٢]، فإن اللام لا تتعلق بـ﴿عَجَبًا﴾ [يونس: الآية ٢]؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بـ﴿أَوْحَيْنَآ﴾؛ لفساد المعنى، ولأنه صلة لـ﴿أن﴾، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته، لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضًا أن تكون متعلقة بمحذوف، هو حال من ﴿عَجَبًا﴾ [يونس: الآية ٢] على حدّ قوله:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

تنبيه:

إنما سمّيت هذه الأفعال النواسخ ناقصةً لأنها لا يتمّ بالمرفوع بها كلام، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة، فإن الفائدة تتم بمرفوعها، فـ«كان» مثلًا تدلّ على حدث، وهو كون مطلقٌ، والمُقَيِّد له خبرها، فمعنى «كان زيدٌ» حصل زيدٌ، وقوله: «قائمًا» أفاد أن المراد حصول قيام زيد، وتدلّ أيضًا على زمن، لكن خاصّ، وهو الزمن الماضي، وأما خبرها، وهو «قائما»، فيدلّ على زمن مطلق، فيُقيّد، ويُعيّن بالزمن في «كان»، أو «يكون»، فتحصّل أن «كان» تدلّ على حدث مطلق، ويُقيّد بالخبر، والخبر يدلّ على زمن مطلق يُقيّد بالزمن المستفاد من «كان»، فتعاوضا.

[**فإن قلت**]: إن الخبر، وهو «قائم» حقيقة في الحال، فهو دالّ على الحال.

[**قلت**]: إن هذه دلالة فرعيّة، وقولنا: إنه دالّ على زمن مطلق، أي بحسب الفعل؛ لأن الحدث

(١) وفي شرح الرضي أن «ليس» تدلّ على حدث أيضًا، وهو ذلك الانتفاء.

لا بُدّ له من زمن، وأما قولك: «كان زيد أخاك»، فمعناه كان زيد محكوما له بالأخوة لك، فهو مؤوّل باسم الفاعل، وأما بقية الأفعال، كـ«صار» الدالّة على الانتقال، و«أصبح» الدالّة على الدخول في الصباح إلخ، فدلالتها على حدثٍ لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور.

وقد استُدِلّ على بطلان القول بأنها لا تدلّ على الحدث بأمور:

(منها): أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان؛ إذِ الدالّ على الحدث وحده مصدرٌ، وعلى الزمان وحده اسم زمان، ولا يَخرُج الفعل عن أصله إلا بدليل.

(ومنها): أن الأفعال المتساوية في الزمان إنما تمتاز بالأحداث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين «كان زيد غنيّا»، و«صار زيدٌ غنيّا»، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه.

(ومنها): أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان.

(ومنها): أن من جملتها «انفكّ»، ولا بدّ معها من ناف، فلو كانت لا تدلّ على الحدث لزم أن يكون معنى «ما انفكّ زيدٌ غنيّا» ما زيد غنيّا في وقت من الأوقات، وهو نقيض المراد.

(ومنها): وقوع «دام» صلة لـ«ما» المصدريّة، فتُسبك بمصدر.

(ومنها): مجيء اسم الفاعل منها، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل على الحدث.

(ومنها): أنها لو لم تدلّ على حدث لَمَا بُني منها أمر، كقوله ﷻ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾ [النّساء: الآية ١٣٥] الآية.

وفي «شرح الآجرومية» للشيخ الأزهريّ أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يُريد أنها لا تدلّ على الحدث التامّ الذي يُفيد مجرّد إسناده إلى فاعله، فلا يُنافي أنها تدلّ على حدث ناقص، لا تتمّ فائدته إلا بالمنصوب، فـ«كان» التامّة للوجود ضدّ العدم، والناقصة للحصول على صفةٍ مّا تَعَيّنُ بالخبر، فقد رجع الخلاف لفظيّا. انتهى.[1]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) راجع «حاشية الدسوقيّ» ٢/٨٩- ٩٠ و«حاشية الأمير»٢/٧٦.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الناقص شرع يبين تعلقهما بالفعل الجامد، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ)

٩٩٦- (وَعَلَّقَ الظَّرْفَ بِنِعْمَ الْفَارِسِي ... فِي بَيْتِ شَاعِرٍ بِشُهْرَةٍ كُسِي

٩٩٧- وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ تَعَلُّقَهْ ... عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ هُوَ ثِقَهْ)

(وَعَلَّقَ الظَّرْفَ بِنِعْمَ الْفَارِسِي) يعني أن أبا عليّ الفارسيّ قال: إن الظرف يتعلّق بـ«نعم»، وهو فعل جامد، وقوله: (**فِي بَيْتِ شَاعِرٍ بِشُهْرَةٍ كُسِي)** بالبناء للمفعول، أي أُلبس ذلك البيت شُهرة بين الناس، وهو قوله: «وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ» ... البيت **(وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ تَعَلُّقَهْ)** أي تعلّق الظرف في البيت المذكور **(عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ، هُوَ ثِقَهْ)** أي ابن مالك ثقة في نقله، ونظره، وفيه إشارة إلى ترجيح قوله في المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختُلف هل يتعلق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الجامد أم لا؟، فزعم الفارسي في قوله [من البسيط]:

وَنِعْمَ مَزْكَأُ[1] مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

أن «من» نكرة تامة تمييزٌ لفاعل «نعم» مستترًا كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو قوله ﷻ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١] : أن الظرف متعلق بـ﴿فَنِعِمَّا﴾[2].

وزعم ابن مالك[3] أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرةٌ على حَدِّ قوله: «وَشِعْرِي شِعْرِي»، وأن الظرف متعلق بـ«هو» المحذوفة؛ لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باق على وُدِّه في سِرّه وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان.

قال ابن هشام: وعندي أن يقدر المخصوص «هو»؛ لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو:

(١) «المزكأ»: الملجأ.

(٢) هذا هو محل الشاهد.

(٣) هذا الكلام لا تعلّق له بما هنا، وإنما ذُكر لتتميم الكلام المتعلّق بالبيت. دوسوقي ٣/٥٢٢.

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ بِهِ ... وَقَدْ زَكَأْتُ[1] إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ

فيبقى التقدير حينئذ «هو هو هو». انتهى.

أي فيكون «هو» الأول مبتدأ، و«هو» الثاني خبرًا عنه، و«هو» الثالث هو المخصوص بالمدح، وعلى تقدير أن المخصوص بعدُ خبر يقدّر له مبتدأ «هو» رابع. قاله الدسوقيّ[2]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الجامد شرع يبين حكم تعلقهما يأحرف المعاني، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْرُفِ الْمَعَانِي)

أي هذا مبحث جواب «هل يتعلّقان إلخ»، وقوله: «أحرف المعاني» أي الأحرف التي وُضعت لمعان كان حقّها أن يُدلّ عليها بالفعل، واحترز بذلك عن أحرف المباني، كزاي «زيد»، ويائه. والله تعالى أعلم.

٩٩٨- (وَمَنْعُ ذَاكَ مُطْلَقًا قَدِ اشْتَهَرْ ... وَقِيلَ جَازَ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

٩٩٩- وَفَصَّلَ الْبَعْضُ وَقَالَ إِنْ تَنُبْ ... عَنْ فِعْلِهَا الْمَحْذُوفِ جَازَ فِي الْكُتُبْ

١٠٠٠- لأَجْلِ ذَاكَ اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقَا ... بِيَا كَيَا لَجَعْفَرٍ لِذِي تُقَى

١٠٠١- جَمَاهِرُ النُّحَاةِ فِعْلًا قَدَّرُوا ... مِثْلَ انْتَفَى فَمَا بِحَرْفٍ يَظْهَر)

(**وَمَنْعُ ذَاكَ**) أي منع تعلّقهما بأحرف المعاني؛ لعدم اشتقاقها (**مُطْلَقًا**) أي سواء كانت نائبة عن فعلها، أو لا (**قَدِ اشْتَهَرْ**) بين أكثر النحويين (**وَقِيلَ: جَازَ**) تعلّقهما بها؛ لما فيها من معنى الفعل (**مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ**) أي بلا احتراز، وتجنّب لذلك (**وَفَصَّلَ الْبَعْضُ**)، أي فصّل بعض النحاة (**وَقَالَ: إِنْ تَنُبْ عَنْ فِعْلِهَا الْمَحْذُوفِ جَازَ**) أي تعلّقهما بها، وقوله: (**فِي الْكُتُبْ**) أي هذا المذكور من اختلافهم في تعلّقها بأحرف المعاني على ثلاثة مذاهب مدوّن في كتب النحاة (**لأَجْلِ ذَاكَ**) أي

(١) أي لجأت.

(٢) «الحاشية» ٣/٥٢٢.

لأجل التفصيل المذكور (**اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيّا للفاعل (**بِيَا**) لكونها نائبة عن «أدعو»، أو «أنادي» (**كـ**) قولك في الاستغاثة: (**يَا لَجَعْفَرٍ لِذِي تُقَى**) أي فتَعَلَّقت اللام في «لجعفر» بـ«يا»؛ لما ذُكر (**جَمَاهِرُ**) جمع جُمهور بالضم، وأصله «جماهير» بالياء حُذفت للوزن (**النُّحَاةِ فِعْلًا قَدَّرُوا**) أي لعدم جواز التعلّق عندهم بالحرف (**مِثْلَ انْتَفَى**) أي مثل تقديرهم «انتفى» في قول كعب بن زُهير: «وما سعاد غَدَاةَ البين...» البيت (**فَمَا**) وفي نسخة بالواو (**بِحَرْفٍ يَظْهَرُ**) أي فما يظهر التعلّق عندهم بالحرف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلقان بأحرف المعاني أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

[**الأول المشهور**]: منع ذلك مطلقًا.

[**والثاني**]: جوازه مطلقًا.

[**والثالث**]: التفصيل، فإن كانت نائبة عن فعلها المحذوف جاز ذلك على سبيل النيابة، لا على سبيل الأصالة، وإلا فلا، وهذا قول أبي علي، وأبي الفتح، زعما في نحو «يا لَزَيدٍ» أن اللام متعلقة بـ«يا»، بل قالا في «يا عبد الله» إن النصب بـ«يا»، وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

* أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *

إن «ما» الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقًا، فقال بعضهم في قول كعب بن زهير ﷺ [من البسيط]:

وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا ... إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

«غَدَاةَ البين» ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كـ«أغنّ»، وقال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزّخرُف: الآية ٣٩] الآية: «إذ» بدل من «اليوم»، و«اليوم» إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم، وقال أيضا: إذا قلت: «ما ضربته للتأديب»، فإن قصدت نفي ضرب مُعَلَّلٍ بالتأديب، فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، و«للتأديب» تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي،

والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يُؤَدَّب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه»، و«ما أهنت المحسن لمكافأته»؛ إذ لو عُلِّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: الآية ٢] الآية، الباء متعلقة بالنفي؛ إذ لو عُلِّقَت بـ«مجنون» لأفاد نفي جنون خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص. انتهى مُلَخَّصًا.

قال ابن هشام رحمه الله: وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دلّ عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرت في «شرحي» لقصيدة كعب ﷺ أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغنّ على التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِي

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

[فإن قلت]: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر؛ لأنه أضعف.

[قلت]: قد قالوا: «زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتمٌ جودًا»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال، أو تمييز، وهو الظاهر، وأيًّا كان فالحجة قائمة به[1]، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

تُـعَـيِّـرُنَـا أَنَّـنَـا عَـالَـةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا

إذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ،ونحن في حال صَعْلَكتنا مثلكم في حال ملككم.

[فإن قلت]: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير ﷺ أن يكون من عكس التشبيه؛ لئلا تتقدم

(١) أي لأن العامل في الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدر؛ لما فيه من معنى الفعل.

الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟.

[قلت]: سوغه الذي سوغ تقدم «بُسْرًا» في «هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو «لهو أكفؤهم ناصرًا»، وهو خشيةُ اختلاط المعنى إلا أن هذا مُطَّرِدٌ ثَمَّ؛ لقوة التفضيل، ونادر هنا؛ لضعف حرف التشبيه.

قال: وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

(أحدهما): ذكره السخاوي في «كتاب سِفْر السعادة» وهو أن «عالة» من عالني الشيءُ إذا أثقلني، و«ملوكًا» مفعول، أي إننا نُثْقِل الملوك بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: الآية ٦] الآية.

(والثاني): قاله الحريري، وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِّئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو مُتَّجِه على بُعْدٍ فيه، وهو أن يكون «صعاليك» مفعول «عالة» أي إنا نَعُول صعاليك، ويكون «نحن» توكيدا لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مستتر في «صعاليك»، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكا»، وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالًا من محذوف، أي نعولكم صعاليك، ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، فإنهم نصّوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلًا أسهل من فصلين، ويكون «أنتم» توكيدًا للمحذوف، لا لضمير «صعاليك»؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أوّلًا؛ لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما انهى الكلام على تعلقهما بأحرف المعاني أتبعه بذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ، فقال:

(ذِكْرُ مَا لاَ يَتَعَلَّقُ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ)

١٠٠٢- وَاسْتَثْنِ مِنْهَا حِينَمَا تُعَلَّقُ ... سِتَّةَ أَحْرُفٍ عَلَى مَا حَقَّقُوا

١٠٠٣- الْحَرْفُ زَائِدًا كَبَاءٍ فِي كَفَى ... بِاللَّهِ شَاهِدًا فَنِعْمَ الْمُقْتَفَى

١٠٠٤- «لَعَلَّ» ثَانِيهَا لَدَى عُقَيْلٍ جَا ... «لَوْلاَيَ» ثَالِثٌ كَـ«لَوْلاَهُ التَّجَى»

١٠٠٥- وَ«رُبَّ» رَابِعٌ وَكَافٌ خَامِسُ ... وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ لَفْظٌ سَادِسُ

(وَاسْتَثْنِ مِنْهَا) أي من حروف الجرّ **(حِينَمَا تُعَلَّقُ)** بالبناء للمفعول، أي وقت تعلّقها بالعامل، أو للفاعل، أي وقت تعليقك إياها **(سِتَّةَ أَحْرُفٍ)** مفعول «استثن» **(عَلَى مَا حَقَّقُوا)** أي هذا مبنيّ على ما ذكره المحقّقون من النحاة **(الْحَرْفُ)** بالنصب بدل تفصيل من «ستة»، ويجوز قطعه، إلى الرفع، أي أحدها الحرف، أو النصب أي أعني الحرف، حال كونه **(زَائِدًا)** يعني أن الحرف الزائد لا يتعلّق بشيء، وذلك **(كَبَاءٍ فِي)** قولك: **(كَفَى بِاللَّهِ شَاهِدًا)** أصله كفى الله شاهدًا، فجر اسم الجلالة، وهو الفاعل بحرف الجرّ الزائد، وقوله: **(فَنِعْمَ الْمُقْتَفَى)** كمل به البيت، أي نعم هذا القول مقتفًى به **(لَعَلَّ ثَانِيهَا)** أي ثاني الأحرف الستة التي لا تتعلّق («لعل» **لَدَى عُقَيْلٍ**) بالصرف وعدمه، وهو الموافق للوزن هنا، أي عندهم، وهي قبيلة معروفة، والظرف متعلّق بـ**(جَا)** لغة في جاء، يعني أن «لعلّ» في لغتهم لا تحتاج إلى متعلّق؛ لكونها بمنزلة الحرف الزائد، وليست بزائدة محضة؛ لإفادتها الترجّي، والزائد لا يُفيد غير التوكيد، ولا أصليّة محضة؛ لأن مجرورها في محلّ رفع مبتدأ، والحرف الجارّ الأصليّ مجروره في محلّ نصب **(لَوْلاَيَ ثَالِثٌ)** أي ثالث الستة «لولا» فيمن قال: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه» **(كَلَوْلاَهُ التَّجَى)** وفي نسخة: «لجَا» أي لجأ وهذا عند سيبويه؛ لأن «لولا» عنده جارّة للضمير، والياء والكاف والهاء في محل جر، والدليل على ذلك أن «لولا» ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع، إذِ الناصب إنما هي «إنّ» وأخواتها، و«لولا» ليست منها، وأيضًا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا؛ لأن العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل، أو نائبه، فتعيّن أنها جارّة **(وَرُبَّ رَابِعٌ)** أي الرابع مما لا يتعلّق «ربّ»، نحو «ربّ رجل

صالح لقيته» **(وَكَافٌ خَامِسُ)** أي الخامس هو كاف التشبيه، نحو «زيد كعمرو» **(وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ لَفْظٌ سَادِسُ)** نحو: «قام القوم خلا زيدٍ بالجرّ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يُستثنى من قولنا: لا بُدّ لحرف الجر من مُتعلّقٍ ستةُ أمور:

[أحدها]: الحرف الزائد، كالباء، و«مِنْ» في قوله ﷻ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣] الآية، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالًا قَصُرت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخَل في الكلام تقوية له وتوكيدًا، ولم يدخل للربط، وقول الحَوْفي: إن الباء في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: الآية ٨] متعلقة، وهَمٌ، نعم يصحُّ في اللام المقوية أن يقال: إنها متعلقة بالعامل المُقوَّى، نحوقوله ﷻ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٩١] الآية، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧] وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: الآية ٤٣]؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة؛ لِمَا تُخيِّل في العامل من الضعف الذي نزَّله منزلة القاصر، ولا معدية محضةً؛ لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

[الثاني]: «لعلّ» في لغة عُقَيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال [من الطويل]:

* لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جرُّوا بها مُنبِّهَةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به، كحروف الجرّ.

[والثالث]: «لولا» فيمن قال: «لولاي» و«لولاك» و«لولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارّة للضمير، فإنها أيضا بمنزلة «لعلّ» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية تَستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارّة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنت»، وهذا كقوله: في «عساي»، ويردُّهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما تثبت في

المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلًا، وتوافُقُهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمُنَا ... مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ(1)

فادّعى أن «نا» مرفوع مؤكِّد للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة «أفعل»، وكونه بـ«مِنْ»، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب.

[والرابع]: «رُبَّ» في نحو «رب رجل صالح لقيته»، أو «لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد «زيدًا ضربته»، ويقدر الناصب بعد المجرور، لا قبل الجارّ؛ لأن «ربّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرُّمّانيّ، وابنِ طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عَدَّت محذوفًا تقديره حَصَلَ، أو نحوه، كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مُستغنٍ عنه، ولم يُلفَظ به في وقت.

[الخامس]: كاف التشبيه، قاله الأخفش، وابن عصفور، مُستدِلَّين بأنه إذا قيل: «زيد كعمرو»، فإن كان المتعلَّق «استقرّ» فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»، وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف، وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه، تدلّ على الاستقرار.

[السادس]: حرف الاستثناء وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا خَفَضْنَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل

(1) «السَّدَف»: الضوء، وقيل: الظلمة.

إلى الاسم، ولو صَحَّ أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلا»، وإنما خُفض بهن المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بـ«إلا»؛ لئلا يزول الفرق بينهن أفعالًا وأحرفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ أتبعه بذكر حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ، فقال:

(حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ)

١٠٠٦- (حُكْمُهُمَا كَجُمَلٍ مِنْ بَعْدِ مَا ... عُرِّفَ أَوْ نُكِّرَ فَاْدْرِ مَا اْنْتَمَى)

(حُكْمُهُمَا) أي الظرف والجارّ والمجرور **(كَجُمَلٍ)** أي كحكم الجمل **(مِنْ بَعْدِ مَا)** موصولة واقعة على الاسم **(عُرِّفَ)** بالبناء للمفعول، أي من بعد الاسم المعرَّف، فيكونان حالين **(أَوْ نُكِّرَ)** بالبناء للمفعول أيضًا، أي أو من بعد الاسم المنكّر، فيكونان صفتين، وقوله: **(فَاْدْرِ مَا اْنْتَمَى)** كمل به البيت، أي اعلم ما انتسب إليهما من الأحكام في هاتين الحالتين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن حكم الظرف والجارّ والمجرور بعد المعارف والنكرات حكمُ الجُمَل، فهما صفتان في نحو «رأيت طائرًا فوقَ غُصْنٍ»، أو «على غصن»؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، أو «في الأفق»؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو «يعجبني الزَّهْرُ في أكمامه، والثمر على أغصانه»؛ لأن الْمُعَرَّف الجنسي كالنكرة، وفي نحو «هذا ثَمَرٌ يَانِعٌ على أغصانه»؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم ذكر حكم المرفوع بعدهما، فقال:

(حُكْمُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا)

١٠٠٧- وَإِنْ تَلَا الْمَرْفُوعُ ظَرْفًا اْعْتَمَدْ ... نَفْيًا أَوِ اْسْتِفْهَامَهُمْ كَمَا وَرَدْ

١٠٠٨- صِلَةً اوْ وَصْفًا وَحَالًا أَوْ خَبَرْ ... فَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرّْ

١٠٠٩- مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخِّرَا ... وَالثَّانِ فَاعِلٌ مُرَجَّحًا يُرَى

١٠١٠- وَكَوْنُهُ الْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ قَدْ ... يُعَدُّ ثَالِثًا لِمَا عَنْهُمْ وَرَدْ

١٠١١- وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ ... أَوْ فِعْلُهُ الْمَحْذُوفُ فَالْخُلْفُ جَلِي

١٠١٢- وَالأَوَّلُ الْمُخْتَارُ بِالأَدِلَّةِ ... أَوْ مُبْتَدًا بِهِ اغْتَنَى كَثَابِتِ)

(**وَإِنْ تَلاَ الْمَرْفُوعَ**) أي الاسم المرفوع (**ظَرْفًا اعْتَمَدْ نَفْيًا**) أي تقدّمه نفيٌ، نحو «ما في الدار أحدٌ» (**أَوِ اسْتِفْهَامَهُمْ كَمَا وَرَدْ**) نحو «أفي الدار زيدٌ؟» (**صِلَةً**) نحو: «جاء الذي في الدار أبوه» (**اوْ وَصْفًا**) بوصل الهمزة، نحو «مررت برجل معه صقر» (**وَحَالًا**) الواو بمعنى «أو»، نحو «مررت بزيد عليه جُبّة» (**أَوْ خَبَرْ**) أي خبر المبتدإ، نحو «زيد عندك أخوه» (**فَفِيهِ**) ففي المرفوع في هذه الأمثلة المذكورة (**أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرّْ**)؛ بفتح القاف وكسرها من بابي تعِبَ وضرب، أي تثبت، ثم بيّن تلك الأقوال الثلاثة، فقال: (**مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إن هذا المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده من الظرف والجارّ والمجرور (**وَالثَّانِ**) أي ثاني الأقوال الثلاثة (**فَاعِلٌ**) أي ذلك المرفوع فاعل بالظرف، والجارّ والمجرور، وقوله: (**مُرَجَّحًا يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي هذا الوجه مرجّح على كونه مبتدأ، يعني أنه يجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، وكونه فاعلًا، وهو أرجح الوجهين.

تنبيه:

هذا الترجيح كان في القول الأول أيضًا، لكن أهمله الناظم، فكلا القولين يُجوِّز الوجهين مع الترجيح، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله: (**وَكَوْنُهُ الْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ**) أي كون الاسم المرفوع فاعلًا وجوبًا، خلاف القولين اللّذين قبله، فإنهما على الجواز مع الترجيح (**قَدْ يُعَدُّ**) بالبناء للمفعول (**ثَالِثًا**) منصوب على الحال (**لِمَا عَنْهُمْ وَرَدْ**) متعلّق بـ«ثالثًا»، يعني أنه يُعدّ ثالث الأقوال الواردة عنهم في الباب.

ثم إن القائلين بفاعليته اختلفوا في رافعه، وإليه أشار بقوله:

(**وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ**) يعني أن الظرف هو الذي رفع هذا الاسم؛ لنيابته عن فعله، وهكذا في الجارّ والمجرور (**أَوْ فِعْلُهُ الْمَحْذُوفُ**) «أو» لتنويع الخلاف، أي وقيل: العامل فيه الفعل المحذوف (**فَالْخُلْفُ جَلِي**) الفاء فاء الفصيحة، أي اختلاف النحاة في هذا ظاهر (**وَالأَوَّلُ الْمُخْتَارُ بِالأَدِلَّةِ**) أي القول بأن الظرف هو العامل هو القول المختار لدليلين سيأتيان قريبًا، فالجمع في الأدلّة لما فوق الواحد؛ لأن الراجح أن أقلّ الجمع اثنان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقع بعد الظرف والجارّ والمجرور اسم مرفوع، فإن تقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصرف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حالٍ، نحو «ما في الدار أحد»، و «أفي الدار زيد؟»، و«مررت برجل معه صقرٌ»، و«جاء الذي في الدار أبوه»، و«زيد عندك أخوه»، و«مررت بزيد عليه جُبّةٌ»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

[**أحدها**]: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلًا.

[**والثاني**]: أن الأرجح كونه فاعلًا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

[**والثالث**]: أنه يجب كونه فاعلًا، نقله ابن هشام[1] عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلًا، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقرّ»،وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما، فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالسًا»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله[2] [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على محله من

---

(١) الظاهر أنه الخضراويّ.

(٢) قوله: «ولقوله»: عطف على معنى قوله: «امتناع تقديم»، وكأنه قال: لامتناع، ولقوله، فهو الدليل الثاني، وكأنه قال: أحدهما: لامتناع إلخ، وثانيهما لقوله إلخ.

١٠٠٨- صِلَةً أَوْ وَصْفًا وَحَالًا أَوْ خَبَرْ ... فَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرّْ

١٠٠٩- مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخِّرَا ... وَالثَّانِ فَاعِلٌ مُرَجَّحًا يُرَى

١٠١٠- وَكَوْنُهُ الفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ قَدْ ... يُعَدُّ ثَالِثًا لِمَا عَنْهُمْ وَرَدْ

١٠١١- وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ ... أَوْ فِعْلُهُ المَحْذُوفُ فَالْخُلْفُ جَلِي

١٠١٢- وَالأَوَّلُ المُخْتَارُ بِالأَدِلَّةِ ... أَوْ مُبْتَدًا بِهِ اغْتَنَى كَتَابِتِ)

(**وَإِنْ تَلاَ الْمَرْفُوعُ**) أي الاسم المرفوع (**ظَرْفًا اعْتَمَدْ نَفْيًا**) أي تقدّمه نفيٌ، نحو «ما في الدار أحدٌ» (**أَوِ اسْتِفْهَامَهُمْ كَمَا وَرَدْ**) نحو «أفي الدار زيدٌ؟» (**صِلَةً**) نحو: «جاء الذي في الدار أبوه» (**اوْ وَصْفًا**) بوصل الهمزة، نحو «مررت برجل معه صقر» (**وَحَالًا**) الواو بمعنى «أو»، نحو «مررت بزيدٍ عليه جُبّة» (**أَوْ خَبَرْ**) أي خبر المبتدإ، نحو «زيد عندك أخوه» (**فَفِيهِ**) ففي المرفوع في هذه الأمثلة المذكورة (**أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ تَقَرّْ**)؛ بفتح القاف وكسرها من بابي تَعِبَ وضرب، أي تثبت، ثم بيّن تلك الأقوال الثلاثة، فقال: (**مُبْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إن هذا المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده من الظرف والجارّ والمجرور (**وَالثَّانِ**) أي ثاني الأقوال الثلاثة (**فَاعِلٌ**) أي ذلك المرفوع فاعل بالظرف، والجارّ والمجرور، وقوله: (**مُرَجَّحًا يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي هذا الوجه مرجح على كونه مبتدأ، يعني أنه يجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، وكونه فاعلًا، وهو أرجح الوجهين.

تنبيه:

هذا الترجيح كان في القول الأول أيضًا، لكن أهمله الناظم، فكلا القولين يُجوِّز الوجهين مع الترجيح، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله: (**وَكَوْنُهُ الْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ**) أي كون الاسم المرفوع فاعلًا وجوبًا، خلاف القولين اللَّذَين قبله، فإنهما على الجواز مع الترجيح (**قَدْ يُعَدُّ**) بالبناء للمفعول (**ثَالِثًا**) منصوب على الحال (**لِمَا عَنْهُمْ وَرَدْ**) متعلّق بـ«ثالثًا»، يعني أنه يُعدّ ثالث الأقوال الواردة عنهم في الباب.

ثم إن القائلين بفاعليته اختلفوا في رافعه، وإليه أشار بقوله:

(**وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ**) يعني أن الظرف هو الذي رفع هذا الاسم؛ لنيابته عن فعله، وهكذا في الجارّ والمجرور (**أَوْ فِعْلُهُ الْمَحْذُوفُ**) «أو» لتنويع الخلاف، أي وقيل: العامل فيه الفعل المحذوف (**فَالْخُلْفُ جَلِي**) الفاء فاء الفصيحة، أي اختلاف النحاة في هذا ظاهر (**وَالأَوَّلُ الْمُخْتَارُ بِالأَدِلَّةِ**) أي القول بأن الظرف هو العامل هو القول المختار لدليلين سيأتيان قريبًا، فالجمع في الأدلّة لما فوق الواحد؛ لأن الراجح أن أقلّ الجمع اثنان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقع بعد الظرف والجارّ والمجرور اسم مرفوع، فإن تقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصرف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حالٍ، نحو «ما في الدار أحد»، و«أفي الدار زيد؟»، و«مررت برجل معه صقرٌ»، و«جاء الذي في الدار أبوه»، و«زيد عندك أخوه»، و«مررت بزيد عليه جُبّةٌ»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

[**أحدها**]: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلًا.

[**والثاني**]: أن الأرجح كونه فاعلًا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

[**والثالث**]: أنه يجب كونه فاعلًا، نقله ابن هشام[1] عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعلًا، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقرّ»،وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما، فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالسًا»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله[2] [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على محله من

---

(١) الظاهر أنه الخضراويّ.

(٢) قوله: «ولقوله»: عطف على معنى قوله: «امتناع تقديم»، وكأنه قال: لامتناع، ولقوله، فهو الدليل الثاني، وكأنه قال: أحدهما: لامتناع إلخ، وثانيهما لقوله إلخ.

الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يَستَكِنُّ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور، نحو «في الدار، أو عندك زيدٌ»، فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يُجيزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو «قائم زيدٌ» أن يكون «قائم» مبتدأ و«زيدٌ» فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات:

(الأول): يحتمل قول المتنبي يَذْكُر دار المحبوب [من المنسرح]:

ظَلْتَ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ ... نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا[1]

أن تكون اليد فيه فاعلة بـ«نضيجة»، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ؛ لأنه أشد للحرارة، والخِلْب زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد؛ للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو «في داره زيد»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يُجزْها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا[2]، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدإ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً، كقولهم: «في أكفانه دَرْجُ الميت»[3]، وقوله [من الطويل]:

* بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ *

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

---

(١) «الانطواء»: الانثناء، و«الخِلب» بالكسر غشاء للكبد رقيقٌ لازق بها.

(٢) أي من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

(٣) قوله: «في أكفانه» خبر مقدّم، و«دَرْجُ» مصدرٌ مبتدأ مؤخر، فالمراد بالدرج اللفّ.

والأرجح تعين الابتدائية في نحو «هل أفضلُ منك زيدٌ؟»؛ لأن اسم التفضيل لا يَرفَع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

[ومن المشكل]: قوله [من الوافر]:

* فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ *

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّر فاعلًا لزم إعمال الوصف غير مُعتَمِدٍ ولم يثبت، وعَمَلُ أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قُدِّر مبتدأ لزم الفصل به، وهو أجنبي بين أفعل و«من»، وخرَّجه أبو عليّ، وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لـ«نحن» محذوفةً، وقدَّر «نحن» المذكورة توكيدًا للضمير في أفعل.

تنبيه:

قوله: **(أَوْ مُبْتَدًا بِهِ اغْتَنَى كَثَابِتِ)** هذا الشطر مشكلٌ؛ لأنه إن أراد كونه مبتدأ فيما إذا كان الظرف معتمدًا، فهذا تكرارٌ؛ لأنه هوالقول الأول، وإن أراد من غير اعتماده، فهذا القدر لا يفي بالغرض منه، فلو قال بدل هذا البيت:

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُرَجَّحُ ... إِذِ الأَدِلَّةُ لَهُ تُرَجِّحُ

ثم قال مبيّنًا حالة عدم اعتماده:

إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِدًا فَالابْتِدَا ... يُوجِبُهُ الْجُمْهُورُ حَيْثُمَا بَدَا

وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ أَهْلُ الْكُوفَةِ ... كَذَلِكَ الأَخْفَشُ كُنْ ذَا ثِقَةِ

لكان مستوعبًا للمسألة بلا تكرار، فتأمل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في حكم المرفوع بعدهما أتبعه بذكر ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، فقال:

(مَا يَجِبُ فِيهِ تَعَلُّقُهُمَا بِمَحْذُوفٍ)

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلّق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف، أي بواجب الحذف أخذًا مما يأتي، فـ«ما» واقعة على مواضع، وذكّر الضمير نظرًا للفظ «ما»، وإنما كان واجب

الحذف؛ لكونه كونًا عامّا، والظرف حينئذ مستقرّ؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلّق، وقيل: لاستقرار معنى العامل العامّ فيه بحيث يُفهَم بَداهةً عند سماعه، وإذا وجب حذفه كان ذكره عبثًا، بخلاف الخاصّ، فإنه يجب ذكره إلا لدليل، فيجوز، وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال، والأحوال، والقسم، ومقابلُ المستقرّ اللغوُ؛ لإلغائه عن تحمّل الضمير؛ لذكر المتعلَّق؛ لكونه خاصّا واجب الذكر أو جائزه للدليل.

والحاصل أن الظرف باعتبار متعلَّقه إما مستقرّ، أو لغوّ، فالأول: ما كان متعلَّقه عامّا واجب الحذف، نحو ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] الآية، والثاني: ما كان متعلّقه خاصّا، سواء كان واجب الذكر، نحو «زيد جالس في الدار»، أو جائزه كما إذا قيل: «هل صمت يومًا؟»، فتقول: «يوم الجمعة». قاله الدسوقيّ[١].

١٠١٣- (وَذَاكَ فِي وَصْفٍ وَحَالٍ وَصِلَهْ	وَخَبَرٍ أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَهْ
١٠١٤- أَوْ كَانَ فِي مَثَلِهِمْ قَدْ حُذِفَا	أَوْ شِبْهِهِ كَـ«بِالرِّفَاءِ» إِذْ وَفَى
١٠١٥- أَوْ مَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ جَا	كَـ«الْيَوْمَ صُمْتُهُ» مِثَالًا أُخْرِجَا
١٠١٦- وَالثَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْرِ بَا	مِثْلَ وَتَاللهِ وَلاَ عَنِ الرِّبَا)

(**وَذَاكَ**) أي وجوب تعلّقهما بمحذوف في ثمانية أمور، أشار إلى الأول بقوله: (**فِي وَصْفٍ**) يعني أن الأول أن يقعا صفةً، نحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: الآية ١٩]، وإلى الثاني بقوله: (**وَ حَالٍ**) أي الثاني أن يقعاحالًا، نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: الآية ٧٩]، وإلى الثالث بقوله: (**وَصِلَهْ**) أي الثالث أن يقعا صلةً، نحو ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩]، وإلى الرابع بقوله: (**وَخَبَرٍ**) أي الرابع أن يقعا خبرًا، نحو «زيدٌ عندك»، أو «في الدار»، وإلى الخامس بقوله: (**أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَهْ**) يعني أنه إذا رفع الظرف، وكذا الجارّ والمجرور الاسمَ الظاهر فلا يحتاجان إلى متعلّق، نحو ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، «أعندك زيدٌ»، وإلى السادس بقوله: (**أَوْ كَانَ فِي مَثَلِهِمْ قَدْ حُذِفَا**) بألف

(١) راجع «الحاشية»٢/٩٧.

الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي أنه إذا استُعمل المتعلّق محذوفًا في مَثَلٍ، أي فلا يجوز ذكره؛ إذ الأمثال لا تغيّر، نحو قولهم: لمن ذَكَرَ أمرًا قد تقادم عهده: «حينئذ الآن»[١]، وكقولهم: «الكلاب على البقر»[٢] (**أَوْ شِبْهِهِ**) أي شبه المثل (**كَـ**) قولهم للمُعْرِسِ[٣] («**بِالرِّفَاءِ**) والبنين» بإضمار أَعْرَسْتَ[٤]، وقوله: (**إِذْ وَفَى**) كمل به البيت، أي لأنه هكذا أتى في كلامهم.

تنبيه:

قوله «بالرفاء والبنين» هذا كان من دعاء الجاهليّة في التهنئة للمتزوّج، ثم ورد النهي عنه، وأُمِر بالدعاء بالبركة، فقد أخرج أحمد في «مسنده»، والنسائيّ، وابن ماجه، والدارميّ بإسناد صحيح، عن الحسن البصريّ أن عَقِيلَ بن أبي طالب رضي الله عنه تزوّج امرأة من بني جُشَم، فدخل عليه القوم، فقالوا: بالرفاء والبنين، فقال: لا تفعلوا ذلك، قالوا: فما نقول يا أبا يزيد؟ قال: قولوا: «بارك الله لكم، وبارك عليكم، إنا كذلك كنا نؤمر»، هذا لفظ أحمد، ولفظ الدارميّ من طريق سفيان الثوريّ، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: سمعته يقول: قدم عَقِيل بن أبي طالب البصرة، فتزوّج امرأة من بني جُشَم، فقالوا له: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا ذلك، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن ذلك، وأمرنا أن نقول: «بارك الله لك وبارك عليك». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله: (**أَوْ مَا**) موصولة واقعة على الْمُتَعَلَّق (**عَلَى شَرِيطَةِ**) أي طريقة (**التَّفْسِيرِ جَا**) لغة في جاء، أي ورد حذفه على طريقة التفسير(**كَـ«الْيَوْمَ صُمْتُهُ»**) أي فحُذف عامل «اليوم»، وهو «صمتُ» لكونه مفسّرًا بـ«صمته»، وقوله: (**مِثَالًا أُخْرِجَا**) أي أخرجوا هذا ونحوه حال كونه مثالًا للمسألة، ثم ذكر الثامن بقول: (**وَالثَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْرِ بَا**) أي حال كونه مجرورًا بغير باء

(١) هذا مقول قولهم، مثلًا إذا قيل لك: إنه وقع في زمن الملك فلان كذا وكذا، فتقول: «حينئذ الآن»، أي كان الذي ذكرته واقعًا حين إذ كان ذلك الملك موجودًا، واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك.

(٢) أي سَلِّط الكلاب على البقر، فلا يجوز ذكر «سَلِّط» لأن الأمثال لا تغيّر.

(٣) من أعرس الرجل: إذا اتخذ عِرْسًا، أي زوجةً، وهذا شبه مثل؛ لكثرةِ دورانه على الألسُن، ولكن لا يقال إلا في شيء خاصّ، بخلاف المثل، فإنه كلام شُبِّهَ مَضْرِبه بمورده، فلا يقال في شيء خاصّ.

(٤) أي تزوجت «بالرفاء» أي ملتبسًا بالرفاء، أي الالتئام والتوافق مع الزوجة.

القسم، كالتاء (مِثْلُ ﴿وَتَاللَّهِ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧]) ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، والواو نحو (وَلاَ عِنِ الرِّبَا) أي أقسم بلاعِنِ الربا، وهو الله تعالى.

تنبيه:

قوله: و«لاعن الربا» فيه إشارة إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه أحمد في «مسنده»، ومسلم في «صحيحه» من حديث جابر ﷺ مرفوعًا: «لعن الله آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، هم سواء».

لكن تسمية الله تعالى باللاعن صريحًا ما أظنّه ورد في النصّ، وفي تسمية الله ـ سبحانه وتعالى ـ بمثله خلاف بين العلماء فالأولى اجتنابه، فليُتنبه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجب تعلق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف في ثمانية مواضع:

[أحدها]: أن يقعا صفة نحو قوله ﷻ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] الآية.

[الثاني]: أن يقعا حالًا، نحو قوله ﷻ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] الآية.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ﴾ [النمل: الآية ٤٠] الآية، فزعم ابن عطية أن مُسْتقِرًا هو المتعلق الذي يُقدّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره، من أن هذا الاستقرار معناه عدمُ التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

[الثالث]: أن يقعا صِلَةً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٩] .

[الرابع]: أن يقعا خبرًا، نحو «زيد عندك»، أو «في الدار»، وربما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ[1]

(١) قوله: «يَهُن» بفتح، فضم، وهو المناسب لـ«عزّ»، وضبطه بعضهم بضم أوله، وفتح ثانيه، مبنيًا للمفعول، و«بحبوحة الشيء»، وسطه، و«الهُون» بالضم: الذلّ.

وفي «شرح ابن يعيش»: متعلق الظرف الواقع خبرًا صَرَّح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذِف، ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فأما إن ذَكرته أوّلًا، فقلت: «زيد استقر عندك»، فلا يَمنع مانع منه. انتهى.

قال ابن هشام: وهو غريب.

[الخامس]: أن يَرْفَعَا الاسمَ الظاهرَ، نحو قوله ﷻ: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] الآية، ونحو قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩] الآية، ونحو «أعندك زيد»؟.

[والسادس]: أن يُستعمَل المتعلّق محذوفًا في مَثَلٍ، أو شِبْهِهِ، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادمَ عهده: «حينئذ الآن»، أصله كان ذلك حينئذ، واسمع الآن، وقولهم للمُعرِس: «بالرفاء والبنين» بإضمار أَعْرَسْتَ.

[والسابع]: أن يكون المتعَلّق محذوفًا على شَريطة التفسير، نحو «أيومَ الجمعة صمت فيه؟»، ونحو «بزيد مررت به»، عند من أجازه مُستدِلًا بقراءة بعضهم: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾ [الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يُرفع الاسم بالابتداء، أو يُنصَب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قُرىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يُقدَّر المحذوف مضارعًا، أي ويعذب؛ لمناسبة ﴿يُدْخِلُ﴾، أو ماضيا أي وعَذَّب؛ لمناسبة المفسَّر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلًا على ضمير ما دخل عليه المؤكّد، مثل «إن زيدًا إنه فاضل»، ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلًا من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تُبْدِل مضمرًا من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوَّز ذلك بعض النحويين بالقياس.

[والثامن]: القسم بغير الباء، نحو قوله ﷻ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: الآية ١] ، وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] ، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرِّح في ذلك بالفعل، لوجبت الباء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام فيما يجب تعلقهما فيه بمحذوف، أتبعه بذكر حكم المتعلق الواجب الحذف، فقال:

(هَلِ المُتَعَلَّقُ الوَاجِبُ الحَذْفِ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ؟)

١٠١٧. (تَعَيَّنَ الفِعْلُ بِبَابَيِ القَسَمْ ... وَصِلَةٍ بِلَا خِلَافٍ فِي الأُمَمْ

١٠١٨. فِي خَبَرٍ وَالوَصْفِ وَالحَالِ اخْتُلِفْ ... أَكْثَرُهُمْ قَدَّرَ فِعْلًا قَدْ عُرِفْ

١٠١٩. لِأَنَّهُ العَامِلُ بِالأَصَالَةِ ... وَلَكِنِ الإِفْرَادُ أَصْلُ الصِّفَةِ

١٠٢٠. بِقِلَّةِ المَحْذُوفِ إِفْرَادٌ جُبِرْ ... لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمْ كَمَا ذُكِرْ)

(تَعَيَّنَ الفِعْلُ) أي تقديره **(بِبَابَيِ القَسَمْ، وَصِلَةٍ)** يعني أنّ تقدير المتعلّق الواجب الحذف فعلًا متعيّن في بابين: باب القسم، وباب الصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وقوله: **(بِلَا خِلَافٍ فِي الأُمَمْ)** أي أمم هذا الفنّ، يعني أنهم لا يختلفون في هذا التقدير **(فِي خَبَرٍ وَالوَصْفِ وَالحَالِ)** متعلّق بـ**(اخْتُلِفْ)** بالبناء للمفعول، يعني أنهم اختلفوا في تقديره فعلًا أو وصفًا في الخبر، والصفة، والحال، ثم إن هذا الخلاف في الأولية، لا في الجواز، إذ لا خلاف بينهم في جواز تقديره فعلًا أو وصفًا، وإنما الخلاف في الأولويّة، فـ**(أَكْثَرُهُمْ قَدَّرَ فِعْلًا قَدْ عُرِفْ)** بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «قد ألف»، وهو بمعناه، وهو صفة لـ«فعلًا» وَصَفَهُ به لكونه معروفا بالعمل أصالة كما يدل عليه تعليله به بعدُ، ثم ذكر حجتهم، فقال: **(لِأَنَّهُ العَامِلُ بِالأَصَالَةِ)** أي لأن الفعل هو الأصل في العمل، والاسم فرع عنه فيه، وقوله: **(وَلَكِنِ الإِفْرَادُ أَصْلُ الصِّفَةِ)** فيه إشارة إلى بيان ما رجّح به القائلون بتقدير الوصف، فإنهم رجحوه بأن الأصل في الصفة الإفراد، وخصّ الصفة للوزن، وإلا فالخبر والحال الأصل فيهما الإفراد، ثم ذكر مرجحًا آخر لهم، فقال: **(بِقِلَّةِ المَحْذُوفِ إِفْرَادٌ جُبِرْ)** يعني أنهم أيضًا رجحوا تقدير الوصف بقلّة المحذوف فيه، إذ حذف الفعل يؤدي إلى حذف شيئين، الفعل، والضمير الفاعل، بخلاف الوصف، فإنه شيء واحد؛ إذ الوصف مع مرفوعه في قوة المفرد، لكن ردّ عليهم هذا، كما أشار إليه بقوله: **(لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمْ)** أي هذا المرجح ليس بشيء عند المحققين؛ لأنه لم يحذف الضمير مع الفعل، بل نُقل إلى الظرف، فالمحذوف شيء مفرد، كالوصف، وقوله: **(كَمَا ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول، أي كما ذكر هذا المحققون من النحاة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يقال: إن نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير «مُسْتَقِرٌّ» على أنه خبر لمحذوف، على حدّ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بالرفع؛ لقلة ذاك، واطراد هذا. انتهى.

وكذلك يجب في الصفة في نحو «رجل في الدار فله درهم» أن الفاء تجوز في نحو «رجل يأتيني فله درهم»، وتمتنع في نحو «رجل صالح فله درهم»، فأما قوله [من الخفيف]:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانِ ... فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي

فنادر.

واختُلف في الخبر، والصفة، والحال، فمن قَدَّرَ الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل، ومن قدّر الوصف، فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بُدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحق أنّا لم نَحذِف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعلٌ أو وصفٌ، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيُقدَّر بحسب المفسَّر، فيقدر الفعل في نحو «أيوم الجمعة تعتكف فيه؟»، والوصف في نحو «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟».

قال ابن هشام: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى كما سأبينه. انتهى. وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المتعلق الواجب الحذف شرع يبين كيفية تقديره، فقال:

(كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِهِ بِاعْتِبَارِ المَعْنَى)

أي هذا مبحث كيفية تقدير متعلّق الظرف، والجارّ والمجرور باعتبار المعنى، أي بحسب ما اقتضاه المعنى، من اسم، أو فعل[1]. والله تعالى أعلم.

(١) هذا هو الذي وعد به ابن هشام، حيث قال: يقدّر له عامل بحسب المعنى كما سنبيّنه.

١٠٢١- (مُقَدَّرٌ فِي قَسَمٍ بِأُقْسِمُ ... وَالِاشْتِغَالُ كَالجَلِيِّ يُعْلَمُ

١٠٢٢- مِثْلَ ضَرَبْتُ أَوْ أَهَنْتُ وَكَذَا ... جَاوَزْتُ أَوْ لَابَسْتُ فَادْرِ المَأْخَذَا

١٠٢٣- بِحَسَبِ المَعْنَى فَقَدِّرْ فِي المَثَلْ ... فِي غَيْرِ ذَا بِالكَوْنِ مُطْلَقًا حَصَلْ

١٠٢٤- كَـ«كَائِنٍ» أَوْ «مُسْتَقِرٍّ» أَوْ نُوِي ... «كَانَ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» فَادْرِ مَا رُوِي

١٠٢٥- وَمَا يَخُصُّ لَا يَجِي بِلَا ثَبَتْ ... وَعِنْدَ ذَا جَوَازُ حَذْفِهِ ثَبَتْ

١٠٢٦- ضَمِيرُهُ لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ ... وُجُوبُ حَذْفِهِ لِذَاكَ مَا قُبِلْ)

(**مُقَدَّرٌ**) خبر لمحذوف، أي هو، أي المتعلّق مقدّر (**فِي قَسَمٍ بِأُقْسِمُ**) إذ هو المناسب له (**وَالاشْتِغَالُ كَالْجَلِيِّ يُعْلَمُ**) أي وأما في باب الاشتغال، فيقدّر كالمنطوق، وهو المراد بقوله: «كالجليّ»، فقوله: «الاشتغال» مبتدأ خبره «يُعلم» مبنيًا للمفعول، و«كالجليّ» متعلّق بحال مقدر، أي حال كونه كائنًا كالجليّ، أي المنطوق (**مِثْلَ ضَرَبْتُ**) في قولك: «زيدًا ضربتُ» (**أَوْ أَهَنْتُ**) في قولك: «زيدًا ضربت أخاه»، إذ لا يمكن أن يقدّر «ضربت»؛ لأن الضرب ما وقع عليه (**وَكَذَا جَاوَزْتُ**) في قولك: «زيدًا مررت به»؛ إذ لا يمكن أن يقدّر مررت زيدًا؛ لأن مرّ يتعدّى بالباء (**أَوْ**) تقول (**لَابَسْتُ**) بدل «جاوزت»، وقوله: (**فَادْرِ الْمَأْخَذَا**) بألف الإطلاق، كمل به البيت، أي فاعلم مأخذ النحاة للمسائل المذكورة، وهو كلام العرب، حيث استقرءوه، واستخرجوا منه هذه القواعد، وقوله: (**بِحَسَبِ الْمَعْنَى فَقَدِّرْ فِي الْمَثَلْ**) يعني أنك تقدّر في المثل بحسب المعنى الذي جيء من أجله المثل، وكذا في شبهه، أو يقال: إن مراده بالمثل ما يشمل الشبه، فتقدر قبل «حينئذ» «كان»، وقبل «بالرفاء» «أعرست»، وقبل «الكلاب» «سَلِّط»، وهكذا، وأما (**فِي غَيْرِ ذَا**) متعلّق بـ«حصل»، أي في غير هذا المذكور، وهو خمسة أشياء: الحال، والصفة، والخبر، والصلة، والرفع للاسم الظاهر؛ لأن ما ذكره ثمانية، وقد ذكر تفصيلًا القسم، وما كان على شريطة التفسير، والمثل، فالخمسة الباقية تُقدّر (**بِالْكَوْنِ**) متعلّق بـ«حصل» أيضًا، وقوله: (**مُطْلَقًا**) حال من فاعل (**حَصَلْ**) يعني أن غير ما تقدّم من الأشياء الثلاثة، يقدّر بالكون المطلق (**كَـ«كَائِنٌ»**) أي ذلك مثل لفظة «كائن» اسم فاعل من «كان» (**أَوْ «مُسْتَقِرٌّ»**) اسم فاعل من «استقرّ»، هذا إذا أريد تقدير

الاسم، وأما إذا أريد تقدير الفعل، فأشار إليه بقوله: (**أَوْ نُوِي**) بالبناء للمفعول، أي قُصد تقدير لفظة («**كَانَ**»، **أَوِ** «**اسْتَقَرَّ**») وقوله: (**فَادْرِ مَا رُوِي**) بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي فاعلم ما نقل عن النحاة من هذه المقدّرات، وقوله: (**وَمَا يَخُصُّ لَا يَجِي بِلَا ثَبَتْ**) أشار به إلى أنه لا يجوز تقدير الكون الخاصّ، كـ«قائم»، و«جالس»، إلا إذا دلّ دليلٌ على ذلك، فقوله: «وما يَخُصُّ» «ما» موصولة مبتدأ و«يَخُصُّ» بالبناء للفاعل صلتها، و«لا يجي» خبر «ما»، وقوله: «بلا ثبت» بفتحتين، بفتح، فسكون، إلا أنه يتعين الضبط الأول هنا للوزن، ومعناه الحجة.

ثم ذكر مما يختصّ به الكون الخاصّ أمرين، أحدهما جواز حذفه، لا وجوبه، وإليه أشار بقوله:

(**وَعِنْدَ ذَا**) أي عند وجود دليل على تقدير الكون الخاصّ (**جَوَازُ حَذْفِهِ ثَبَتْ**) أي ثبت جواز حذف ذلك الكون الخاصّ، كما إذا قيل: «هل أحد جالسٌ في الدار؟»، فقلت في جوابه: «زيد في الدار»، أي جالس فيها، فذكر «جالس» في السؤال دليلٌ على ذلك المتعلّق المحذوف.

فقوله: «فعند ذا» متعلّق بـ«ثبت»، وقوله: «جواز» مبتدأ خبره «ثبت»، وليس بينه وبين «ثبت» الماضي إيطاء؛ لأن الأول اسم، وهذا فعل ماض. والله تعالى أعلم.

والثاني عدم انتقال الضمير إذا حُذف ذلك الخاصّ إلى الظرف، والجارّ والمجرور، وإليه أشار بقوله:

(**ضَمِيرُهُ**) أي ضمير ذلك الكون الخاصّ (**لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ**) أي لا ينتقل ضميره إذا حُذف إلى الظرف والجارّ والمجرور، بخلاف الكون العامّ، فإن ضميره ينتقل إليهما (**وُجُوبُ حَذْفِهِ لِذَاكَ مَا قُبِلْ**) يعني أن جواز حذفه مبنيّ على عدم انتقال الضمير إليهما، ولعدم انتقال الضمير لم يجب حذفه، وسُمّي الظرف لذلك لغوًا، فالظرف اللغو هو ما كان متعلّقه خاصًا، وإنما سُمّي لغوًا للغو الظرف عن تحمله الضمير، وإنما المتحمّل له المتعلّق، وأما ما كان متعلّقه عامًا فيسمّى الظرف المستقرّ، أي الذي استقرّ فيه الضمير؛ لأن العامل لما حُذف وجوبًا انتقل الضمير إلى الظرف، وصار متحمّلًا له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن كيفية تقديره يكون باعتبار المعنى، فأما في القَسَم فتقديره

«أُقسم»، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو «يومَ الجمعة صمت فيه»، واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يُقدَّر مثلُ المذكور إذا حصل مانع صناعيّ، كما في «زيدًا مررت به»، أو معنوي كما في «زيدًا ضربت أخاه»، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلافَ الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يُقدَّر «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل مُتَعَدٍّ بالحرف، ولا مع كل سببيّ، ألا تَرَى أنه لا مانع في نحو «زيدًا شكرت له»؛ لأن شكر يتعدى بالجارّ وبنفسه، وكذلك الظرف نحو «يومَ الجمعة صمت فيه»؛ لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو «زيدًا أهنت أخاه»؛ لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

وأما في الْمَثَلِ فيُقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي نحو «زيد في الدار»، فيقدر كونًا مطلقًا، وهو «كائن»، أو «مستقر»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو «الصوم اليوم»، أو «في اليوم»، و«الجزاء غدا»، أو «في الغد»، ويقدر «كان»، أو «استقرّ»، أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدًا قائمًا»: إن التقدير «إذ كان» إن أريد المضي، أو «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق، وإذا جَهِلْتَ المعنى فقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٩] : إنهم جُعِلوا في النار الآن؛ لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن .

ولا يجوز تقدير الكون الخاصّ، كـ«قائم»، و«جالس» إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزًا لا واجبًا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.

وتوهم جماعة امتناعَ حذف الكون الخاصّ، ويبطله أَنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدمِ وجود معمول[1]، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف[2] مع أنه

(١) قوله: «وعدم وجود إلخ» أي فإذا قيل: أقائم أحد، فقيل: زيد، فالسؤال دليل على الخبر المحذوف، وهذا جائز، والحال أنه لم يُذكر لذلك الخبر معمول.
(٢) أي وهو الظرف في قولك: زيد في الدار جوابًا لمن قال: أَأَحدٌ جالس في الدار؟.

إما أن يكون هو الدليل، أو مُقَوّيًا للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يَتَخَرَّج على ذلك قولهم: «مَنْ لي بكذا؟» أي من يتكفل لي به، وقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطَّلَاق: الآية ١] الآية، أي مُستقبِلات لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عَوَّل الزمخشري، وردّه أبو حيان توهمًا منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحُذف المضاف. انتهى.

وقد تقدّم بيان فساد تلك الشبهة[1].

ومما يَتَخَرَّج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] الآية، التقدير مقتول، أو يُقتَل، لا كائن، اللهم إلا أن تُقَدِّر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون، والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأن كلا من المصدرين لا بد له من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضًا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدإ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلَم عند موضع تقديره، نحو ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٢] ، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٥] أن يُقَدَّر يَجرِيان، فإذا قَدَّرت الكون قدرت مضافًا أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النَّمل: الآية ٦٥] الآية: إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإِمَّا حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع، كما زعم الزمخشريّ، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والْمُخَلِّصُ من هذين المحذورين أن يُقَدَّر قل لا يعلم من يُذْكَرُ في السماوات والأرض، ومن جَوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز

(١) أي عند قوله: «ومما يُبطله أنا متّفقون إلخ».

في كلمة واحدة، واحتج بقولهم: «القلم أحَدُ اللسانين»، ونحوه لم يَحتَج إلى ذلك.

وفي الآية وجه آخر، وهو أن يُقدَّر ﴿مَن﴾ مفعولًا به، و﴿ٱلْغَيْبَ﴾ بدل اشتمال، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعل، والاستثناء مفرغ.

قلت: هذا الوجه عندي أقرب وأوضح، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في كيفية تقديره أتبعه ببيان تعيين موضع التقدير، فقال:

(تعيينُ مَوْضِعِ التَّقْدِيرِ)

١٠٢٧- (الأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ أَنْ يُقَدَّمَا   عَلَيْهِمَا كَكُلِّ عَامِلٍ سَمَا

١٠٢٨- مُرَجِّحُ التَّأْخِيرِ وَالْمُوجِبُ قَدْ   يَأْتِي كِلَا ذَيْنِكَ فِي الأَصْلِ وَرَدْ

١٠٢٩- مَنْ لَازَمَ الفِعْلَ لَدَى التَّقْدِيرِ   يَلْزَمْهُ أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ)

(**الأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ**) أي تقدير عامل الظرف والجارّ والمجرور (**أَنْ يُقَدَّمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (**عَلَيْهِمَا**) أي على الظرف، والجارّ والمجرور (**كَكُلِّ عَامِلٍ**) أي كما هو شأن سائر العوامل مع معمولاتها، فإن الأصل أن تتقدّم، وتتأخر المعمولات، فكذلك هنا، وقوله: (**سَمَا**) أي علا وارتفع، صفة لـ«عامل»، وصفه به؛ لعلوّ مرتبته على المعمول بعمله فيه، وهذا الذي ذكرناه هو الأصل، كما صرح به، ولكنه يعرض أحيانًا ما يقتضي مخالفة هذا الأصل، فيقدّر مؤخّرًا، إما راجحًا، وإما وجوبًا، وإليه أشار بقوله: (**مُرَجِّحُ التَّأْخِيرِ وَالْمُوجِبُ**) وفي نسخة «والإيجاب» (**قَدْ يَأْتِي**) يعني أنه قد يأتي ما يرجّح تقديره مؤخّرًا، نحو «في الدار زيدٌ»؛ لأن المقدّر خبرٌ، وأصله التأخير عن مبتدئه، وإن جاز تقديمه، وقد يأتي ما يوجب تقديره مؤخرًا، نحو «إن في الدار زيدًا»؛ لأن «إنّ» لا يليها المرفوع، فلا يجوز تقديره مقدّمًا، وقوله: (**كِلَا ذَيْنِكَ فِي الأَصْلِ وَرَدْ**) يعني أن مرجح التقدير مؤخرًا، وموجبه كلاهما واردان في أصل العربيّة، وهو القرآن الكريم، وأشعار العرب، ويحتمل أن يريد بالأصل أصل النظم، وهو «مغني اللبيب». والله تعالى أعلم.

(**مَنْ لَازَمَ**) «من» شرطيّة، و«لازم» بصيغة الماضي فعل شرطها (**الْفِعْلَ**) مفعول «لازم»(**لَدَى**

التَّقْدِيرِ) أي عند تقدير المتعلّق (**يَلْزَمْهُ**) بالجزم جواب «من»، وجزم الجواب مع كون فعل الشرط ماضيًا أحسن من رفعه، كما أشار إليه في «الخلاصة» بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ   وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

فقد قالوا في شرحه: إن قوله: «حسن» يدلّ على أن الجزم أحسن منه.

(**أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ**) أي بوجوب تقديره مؤخّرًا، يعني أن من قدّر المتعلّق فعلًا يلزمه أن يقدّره متأخّرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر الفعليّ لا يجوز تقدّمه على المبتدإ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأصل أن يقدر متعلّق الظرف والجارّ والمجرور مُقدَّمًا عليهما، كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مُؤخّرًا، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو «في الدار زيدٌ»؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدإ.

والثاني: نحو «إن في الدار زيدًا»؛ لأن «إنّ» لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قَدَّر المتعلّق فعلًا أن يُقَدِّره مؤخرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدم على المبتدإ.

تنبيه:

رَدَّ جماعة، منهم ابن مالك على مَن قَدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: الآية ٢١] الآية، وقولك: «أما في الدار فزيد»؛ لأن «إذا» الفُجَائية لا يليها الفعل، و«أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونًا بحرف الشرط، نحو ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: الآية ٨٨]، قال ابن هشام: وهذا على ما بيناه[1] غير وارد؛ لأن الفعل يُقدَّر مُؤخَّرًا[2]. انتهى كلامه، وهو حسنٌ وجيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب الثالث أتبعه بذكر الباب الرابع، فقال:

---

(١) أي من أنه قد يَعرِض ما يوجب تقدير المتعلّق مؤخّرًا.

(٢) أي عن الجارّ والمجرور، لا مقدّمًا عليه كما فهم ابن مالك وغيره، فاعترضوا بما علمت.

(الْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا، وَيَقْبُحُ بِالْمُعْرِبِ جَهْلُهَا، وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجْهِهَا)

فقوله: «يكثر دورها» أي دور متعلّقها، فالأحكام مثل المعلوميّة، والتعريف، والتنكير إلى آخر ما يأتي، والمتعلّق هو المبتدأ، والخبر، والفاعل إلخ، فالذي يقبُح الجهل به أحكام هذه المتعلّقات، كحكم المبتدإ، فالمبتدأ يُعرف بالمعلوميّة، فيقبح الجهل بهذا الحكم، أي بكون المعلوم مبتدأ.

وقوله: «على وجهها» أي بأن لا يعرفها أصلًا، أو يعرفها على خلاف الواقع، فهو صادق بالجهل المركب والبسيط، فعطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ[1]. والله تعالى أعلم.

مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ

١٠٣٠- (ذَا فِي أُمُورٍ قَدْ فَشَا مَدَارُهَا ... لَا يَنْبَغِي عَنْ مُعْرِبٍ غِيَارُهَا

١٠٣١- مِنْ ذَاكَ فَرْقُ مُبْتَدًا مِنَ الْخَبَرْ ... إِذَا الْتِبَاسٌ فِيهِمَا قَدِ اسْتَقَرْ

١٠٣٢- فَاحْكُمْ بِالِابْتِدَا عَلَى اسْمٍ قُدِّمَا ... لَـدَى مَسَـائِـلَ ثَـلَاثٍ لَازِمَا

١٠٣٣- إِذَا تَسَـاوَيَا لَـدَى الْإِتْـيَـانِ ... عُـرْفًا وَنُـكْـرًا عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ

١٠٣٤- وَثَـالِـثٌ إِذَا مُـعَـرَّفٌ سَـبَـقْ ... وَإِنْ عَكَسْتَ فَبِعَكْسِهِ التَّحَقْ

١٠٣٥- إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلسَّابِقِ ... وَمَعْ مُسَوِّغٍ خِلَافُهُمْ بَقِي

١٠٣٦- جَعَلَهُ الْجُمْهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى ... فَسِيبَوَيْهِ عَكْسَهُ قَدِ ارْتَضَى

١٠٣٧- كَـ«حَسْبُنَا اللهُ» وَ«خَيْرٌ مِنْكُمَا ... زَيْدٌ» وَ«كَمْ مَالُكَ» هَكَذَا انْتَمَى

١٠٣٨- وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ ذَا الْمُصَنِّفُ ... إِذِ الدَّلِيلَانِ هُنَا يَا مُنْصِفُ)

(ذَا) أي هذا الباب الرابع، وهو مبتدأ، خبره قوله: (فِي أُمُورٍ) أي في بيان أمور، أي أحكام (قَدْ

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/١٠١.

فَشَا مَدَارُهَا) أي كثر، وانتشر دوران متعلّقها، فالمدار مصدر ميميّ، بمعنى الدوران (لَا يَنْبَغِي عَنْ مُعْرِبٍ غِيَارُهَا) بكسر الغين المعجمة، أي غيبتها، يقال: غارت الشمسُ غِيَارًا بالكسر، وغُؤُورًا، وغَوَّرَتْ: غَرَبَتْ. قاله في «القاموس». والمراد هنا غيبة تلك الأحكام عن ذهن المعرب، أي فلا ينبغي أن يجهلها، بل يكون دائمًا متذكرًا لها(مِنْ ذَاكَ) أي من ذلك المذكور من الأحكام التي يكثر دور متعلّقها (فَرْقُ مُبْتَدًا مِنَ الْخَبَرِ) أي معرفة ما يميّز به المبتدأ من الخبر (إِذَا الْتِبَاسٌ فِيهِمَا قَدِ اسْتَقَرّ) أي إذا وقع التباس بينهما (فَاحْكُمْ بِالِابْتِدَا عَلَى اسْمٍ قُدِّمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت ما تقدّم مجملًا، وأردت بيانه مفصّلًا، فأقول لك: احكم بكون الاسم المتقدم مبتدأ (لَدَى مَسَائِلَ ثَلَاثٍ) بالجرّ بدلًا من مسائل، أي في ثلاث مسائل، وقوله: (لَازِمًا) مفعول مطلقٌ لـ«قُدِّم» على النيابة، كما قال الحريريّ في «ملحته» [من الرجز]:

وَقَدْ أُقِيمَ الْوَصْفُ وَالْآلَاتُ ... مُقَامَهُ وَالْعَدَدُ الْأَثْبَاتُ

أي تقديمًا لازمًا، أفاده الناظم، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقًا لـ«احكم»، أي حكمًا لازمًا.

ثم أشار إلى المسألة الأولى والثانية، فقال:

(إِذَا تَسَاوَيَا لَدَى الْإِتْيَانِ) أي تساوت رتبتهما عند ذكرهما في الكلام، وقوله: (عُرْفًا وَنُكْرًا) منصوبان على التمييز، أي تساويا من حيث المعرفة والنكرة، حال كونهما (عَادِمَيْ بَيَانٍ) أي بأن يكون كلّ من المبتدإ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، و لا مبيّن للمبتدإ من الخبر، نحو «زيدٌ أخوك»، و«أفضل منك أفضل من عمرو»، فيجب حينئذ جعل المتقدّم مبتدأ، أما إذا وُجد دليلٌ على أن المتقدّم خبر، فلا مانع، نحو «أبو يوسف أبو حنيفة»، فيجوز جعل المتقدّم خبرًا؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا العكس، ومنه قوله [من الطويل]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

فقوله: «بنونا» خبر مقدّم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخّر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس العكس.

ثم ذكر الثالث بقوله:

(**وَثَالِثٌ إِذَا مُعَرَّفٌ سَبَقْ**) أي إذا تقدّم المعرفة، يُحكم بأنه مبتدأ، نحو «زيدٌ قائمٌ» (**وَإِنْ عَكَسْتَ**) أي قدّمت النكرة على المعرفة (**فَبِعَكْسِهِ الْتَحَقْ**) أي التحق بعكس الحكم المتقدّم، فيُجعل المتقدّم خبرًا، نحو «حديدٌ خاتمك» (**إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلسَّابِقِ**) أي إذا لم يوجد للنكرة المتقدّمة مسوّغ للابتداء بها، وإلا كانت هي المبتدأ عند سيبويه، نحو «أفضل منك زيد»، وخالف في ذلك الجمهور، فجعلوها خبرًا، وإلى هذا الخلاف أشار بقوله: (**وَمَعْ مُسَوِّغٍ**) أي مع وجود مسوّغ للنكرة للابتداء بها (**خِلَافُهُمْ بَقِي**) أي بقي الخلاف قائمًا بينهم (**جَعَلَهُ الْجُمْهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى**) أي حكموا للنكرة بأنها خبر (**فَسِيبَوَيْهِ عَكْسَهُ قَدِ ارْتَضَى**) أي ارتضى كون النكرة مبتدأ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (**كَـ«حَسْبُنَا اللهُ»**) هذا مثالٌ لكونهما معرفتين (**وَ«خَيْرٌ مِنْكُمَا زَيْدٌ»**) مثالٌ لكون المتقدّم نكرة بمسوّغ، وهو العمل في «منكما» (**وَ«كَمْ مَالُكَ»**) مثال للنكرة بمسوّغ أيضًا، وهو ملازمة الصدارة لـ«كم» (**هَكَذَا انْتَمَى**) أي انتسب إليهم ذكر الأمثلة هكذا (**وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ**) أي ما قاله الجمهور، وسيبويه (**ذَالْمُصَنِّفُ**) أي هذا المصنّف، والإشارة إلى صاحب «المغني»، يعني أنه أجاز كلاًّ من المذهبين (**إِذِ**) تعليليّة (**الدَّلِيلَانِ هُنَا**) أي موجودان في هذا المحلّ؛ أي لتساوي الدليلين، وقوله: (**يَا مُنْصِفُ**) كمل به البيت، أي من اتّصف بالإنصاف، وهو العدالة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك ما يُعرَف به المبتدأ من الخبر، فيجب الحكم بابتدائية المقَدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

[**إحداها**]: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما، نحو «الله ربنا»، أو اختلفت نحو «زيد الفاضل»، و«الفاضل زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو «القائم زيد».

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: «مَن القائم؟»، فتقول: «زيد القائم»، فإن عَلِمَهما وجهل النسبة، فالمقدَّم المبتدأ.

[**الثانية**]: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو «أفضلُ منك أفضل مني».

[**الثالثة**]: أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا، والأول هو المعرفة، كـ«زيدٌ قائم»، وأما إن كان هو النكرةَ فإن لم يكن له ما يُسَوِّغ الابتداء به فهو خبر اتفاقًا، نحو «خَزٌّ ثوبُك»، و«ذَهَبٌ خاتمك»، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو «كم مالك؟»، و«خير منك زيد»، و«حسبنا الله».

ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما، نحو «الفاضل أنت».

قال ابن هشام: ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالًا للدليلين.

قلت: ما قاله ابن هشام حسنٌ وجيهٌ. والله تعالى أعلم.

قال: ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأنفال: الآية ٦٢] الآية، وقوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ الآية [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إن قريبًا منك زيدٌ»، وقولهم: «بحسبك زيد»، والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب.

ولخبريتها قولُهُم: «ما جاءت حاجتُكَ» بالرفع، والأصلُ ما حاجتك؟، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَن نَصَب، فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى أيُّ حاجة هي حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير، فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيد هو الفاضل»، وتُقَدِّرَ «هو» مبتدأ ثانيًا لا فصلًا ولا تابعًا، فيجوز لك حينئذ أن تُدخِل عليه «كان»، فتقول: «زيدٌ كان الفاضلَ».

ويجب الحكم بابتدائية المؤخَّر في نحو «أبو حنيفة أبو يوسف»، وقوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا.... البيت؛ رعيًا للمعنى، ويُضْعِفه أن تُقَدِّر الأول مبتدأ؛ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به المبتدأ من الخبر، أتبعه ببيان ما يعرف به الاسم من الخبر، فقال:

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الاسْمُ مِنَ الْخَبَرِ)

أي اسم الناسخ من خبره، وأراد بهذا أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله.

١٠٣٩- وَالِاسْمُ وَالْخَبَرُ حَيْثُ عُرِّفَا   مَا يَعْرِفُ السَّامِعُ اسْمًا أُلِفَا

١٠٤٠- وَحَكَمُوا لِـ«أَنْ» وَ«أَنَّ» وَالصِّلَهْ   بِحُكْمِ مُضْمَرٍ صَرِيحٍ سِيقَ لَهْ

١٠٤١- لِذَا ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ ﴿حُجَّتَهُمْ﴾   سَبْعَتُهُمْ نَصَبَ خُذْ حُجَّتَهُمْ

١٠٤٢- إِنْ بِهِمَا يَعْرِفْ فَالِاسْمُ الْأَعْرَفُ   وَإِنْ تَسَاوَيَا فَخَيِّرْ تُنْصِفُ

١٠٤٣- وَإِنْ بِـ«هَا» التَّنْبِيهِ وَاحِدٌ أَتَى   فَهُوَ الِاسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتَا

١٠٤٤- وَإِنْ مُنَكَّرَيْنِ بِالْمُسَوِّغِ   فَفِيهِمَا التَّخْيِيرُ حَقًّا يَنْبَغِي

١٠٤٥- وَإِنْ لِوَاحِدٍ مُسَوِّغٌ بَدَا   فَالِاسْمُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ مُطَّرِدَا

١٠٤٦- وَإِنْ تَخَالَفَا فَالِاسْمُ الْمَعْرِفَهْ   وَعَكْسُهُ ضَرُورَةٌ مُخَالِفَهْ

(**وَالاسْمُ وَالْخَبَرُ حَيْثُ عُرِّفَا**) بالبناء للمفعول، وألف التثنية، من التعريف، أي حيث كانا معرّفين، «والاسم إلخ» مبتدأ (**مَا**) موصولة مبتدأ ثان (**يَعْرِفُ السَّامِعُ**) فعل وفاعل صلة «ما» (**اسْمًا**) بقطع الهمزة للوزن، منصوب على الحال، وقوله: (**أُلِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، خبر «ما»، والجملة خبر «والاسم إلخ»، يعني أنه إذا كان كلّ من المبتدإ والخبر معرفتين، فما يعلمه المخاطب هو المبتدأ، دون الآخر، فتقول: «كان زيدٌ أخا عمرو» لمن علم زيدًا، وجهل أخوّته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدًا»، لمن علم أخاه، وجهل كون اسمه زيدًا (**وَحَكَمُوا**) أي النحاة (**لِـ«أَنْ»**) المصدريّة الناصبة للمضارع (**وَ«أَنَّ»**) المشدّدة النون (**وَالصِّلَهْ**) أي صلتهما، وهو الفعل للأولى، والاسم والخبر للثانية (**بِحُكْمِ مُضْمَرٍ**) أي بكونهما كالضمير منزلةً، فلا يجوز الإخبار عنهما بما هو دونهما في التعريف على المختار، وقوله: (**صَرِيحٍ**) صفة للضمير، وكذا قوله: (**سِيقَ لَهْ**) أي لأجله (**لِذَا ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾**) أي قوله ﷻ: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن

قَالُوٓاْ﴾ [النمل: الآية ٥٦] الآية، فـ«جواب» بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ«نصب»، و﴿حُجَّتَهُمْ﴾ بحذف عاطف معطوف على «جواب» أي من قوله ﷻ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: الآية ٢٥] الآية (**سَبْعَتُهُمْ**) أي القراء السبعة، وهو مبتدأ خبره (**نَصَبَ**) أفرده نظرًا للفظ السبعة، وقوله: (**خُذْ حُجَّتَهُمْ**) كمل به البيت، أي خذ حجة السبعة الذين أجمعوا على النصب، وهو ما ذُكر من كون ما انسبك من «أنْ»، و«أنّ» بمنزلة الضمير، فلا يكون إلا مسندًا إليه، وليس بين «حجتهم» الأول والثاني إيطاء؛ لأن المراد من الأول لفظه، ومن الثاني معناه، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

(**إِنْ بِهِمَا**) الباء زائدة، والضمير مفعول لمحذوف يفسّره قوله: (**يَعْرِفْ**) أي إن يعرف السامع كليهما (**فَالاسْمُ الأَعْرَفُ**) أي فالأعرف منهما يكون اسمًا للناسخ، فتقول: «كان زيد القائم»، فـ«زيدٌ» الاسم؛ لأنه أعرف من المعرّف بـ«أل» (**وَإِنْ تَسَاوَيَا**) أي في المعرفة بأن كانا في مرتبة واحدة (**فَخَيِّرْ**) أي فأنت مختار في جعل ما شئته اسمًا، نحو «كان زيدٌ أخا عمرو»، وقوله: (**تُنْصِفُ**) بالرفع حال من فاعل «خيّر»، كما قاله الناظم، أي حال كونك منصفًا، وليس جوابًا للأمر؛ لأنه مرفوع (**وَإِنْ بِـ«هَا» التَّنْبِيهِ وَاحِدٌ أَتَى**) أي وإن كان أحدهما مقترنًا بـ«ها» التنبيه (**فَهُوَ الاسْمُ**) أي فذاك الذي اقترن بها هو المستحقّ لأن يكون اسمًا؛ لأن «ها» التنبيه لها الصدر، وقوله: (**مُطْلَقًا**) أي سواء كان هو الأعرف، نحو «كان هذا أخاك»، أولا، نحو «كان هذا زيدًا»، وقوله: (**جَا ثَابِتَا**) كمل به البيت، أي هذا الذي ذكرته جاء ثابتًا عن المحقّقين (**وَإِنْ مُنَكَّرَيْنِ**) أي وإن كانا منكّرين، ففيه حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطيّة، وهو كثير شائعٌ، كما قال في «الخلاصة»:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ

(**بِالْمُسَوِّغِ**) أي مع كونهما مقترنين بما يُسوّغ الابتداء بهما (**فَفِيهِمَا التَّخْيِيرُ حَقًّا يَنْبَغِي**) أي ينبغي أن تتخيّر في جعل ما شئت اسمًا، فتقول: «كان خيرٌ من زيد شرًا من عمرو»، وإن شئت عكست (**وَإِنْ لِوَاحِدٍ مُسَوِّغٌ بَدَا**) أي وإن ظهر لواحد منهما مسوّغ دون الآخر (**فَالاسْمُ ذَاكَ**) أي فاسم الناسخ هو ذلك الذي اقترن بالمسوّغ دون الآخر، وقوله: (**عِنْدَهُمْ**) أي عند النحاة متعلق

بمحذوف، خبر لمقدّر، أي هذا ثابتٌ عندهم، حال كونه **(مُطَّرِدًا)** أي مقيسًا **(وَإِنْ تَخَالَفَا)** أي في التعريف والتنكير **(فَالاسْمُ الْمَعْرِفَهْ)** أي يتعيّن أن تكون المعرفة اسمًا للناسخ **(وَعَكْسُهُ ضَرُورَةٌ)** مبتدأ وخبره، أي عكس هذا، وهو كون النكرة اسمًا، والمعرفة خبرًا ضرورة شعريّة، نحو قوله [من الوافر]:

* يَكُـونُ مِـزَاجَـهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ *

وقوله: **(مُخَالِفَهْ)** صفة لـ«ضرورة»

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن للاسم والخبر في باب النواسخ ثلاثَ حالات:

[إحداها]: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يَعلَم أحدهما دون الآخر، فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا، وجهل أُخُوّته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدًا» لمن يعلم أخًا لعمرو ويجهل أن اسمه زيدٌ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ» لمن كان قد سمع بزيد، وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلًا «كان القائمُ زيدًا»، وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير، نحو «كان زيدٌ أخا عمرو»، و«كان أخو عمرو زيدًا».

ويُستثنَى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»، فإنه يتعين للاسمية؛ لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك»، و«كان هذا زيدًا»، إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدإ أن تجعله المبتدأ، وتُدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أناذا»، ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ؛ لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمع قليلًا في باب المبتدإ «هذا أنا».

(واعلم): أنهم حكموا لـ«أَنْ» و«أَنَّ» المقدرتين بمصدر مُعَرَّف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف، كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: الآية ٢٥] الآية، وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [النمل: الآية ٥٦] الآية، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

[الحالة الثانية]: أن يكونا نكرتين، فان كان لكل منهما مُسَوِّغٌ للإخبار عنها، فأنت مخير فيما

تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ من زيدٍ شرًّا من عمرو»، أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو «كان خير من زيد امرأةً».

[الحالة الثالثة]: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو «كان زيدٌ قائمًا»، ولا يُعكَس إلا في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

قِـفِـي قَـبْـلَ الـتَّـفَـرُّقِ يَـا ضُـبَـاعَـا[1] وَلَا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مِـنْـكِ الْـوَدَاعَـا

وقوله [من الوافر أيضًا]:

كَـأَنَّ سَـبِـيـئَـةً مِـنْ بَـيْـتِ رَأْسٍ يَـكُـونُ مِـزَاجَـهَـا عَـسَـلٌ وَمَـاءُ[2]

وأما قراءة ابن عامر قولـه تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ الآية [الشعراء: ١٩٧]، بتأنيث ﴿تَكُن﴾ ورفع ﴿ءَايَةٌ﴾، فإن قدّرت ﴿تَكُن﴾ تامة فاللام متعلقة بها، و﴿ءَايَةٌ﴾ فاعلـها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل من ﴿ءَايَةٌ﴾، أو خبر لمحذوف، أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصةً، فاسمها ضمير القصة، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ مبتدأ و﴿ءَايَةٌ﴾ خبره، والجملة خبر كان، أو ﴿ءَايَةٌ﴾ اسمها، و﴿لَهُمْ﴾ خبرها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ بدل، أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون ﴿ءَايَةٌ﴾ اسمها، و﴿أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ خبرها، فردُّوه؛ لما ذكرنا من لزوم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، واعتُذر له بأن النكرة قد تخصصت بـ﴿لَهُمْ﴾. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الاسم من الخبر، أتبعه بذكر ما يعرف به الفاعل من المفعول، فقال:

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ)

غرضه رحمه الله كما سبق أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله.

١٠٤٧- **(أَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهَانِ إِذْ أَتَى تَامٌ وَنَاقِصٌ إِذَا مَا أُثْبِتَا**

(١) «ضباعا» مرخّم ضباعة، اسم امرأة.

(٢) «السبيئة» ككريمة: الخمر، و«بيت رأس»: اسم قرية بالشام كانت الخمور تباع فيها.

١٠٤٨- فَاْجْعَلْ مَحَلَّ التَّامِ إِنْ كَانَ رُفِعْ ... ضَمِيرَ ذِي تَكَلُّمٍ قَدْ يَرْتَفِعْ

١٠٤٩- وَتَجْعَلُ الْمَنْصُوبَ إِنْ كَانَ نُصِبْ ... فِي مَوْضِعِ النَّاقِصِ غَيْرُهُ جُلِبْ

١٠٥٠- مُوَافِقٌ فِي الْعَقْلِ أَوْ فِي عَدَمِهْ ... إِذَا تَصِحُّ هَذِهِ فِي كَلِمَهْ

١٠٥١- تَصِحُّ أُولَاهَا وَإِلاَّ فَسَدَتْ ... أَعْجَبَ زَيْدًا مَا رَوَوْهُ قَدْ بَدَتْ

١٠٥٢- وَ«مَا» إِذَا لِغَيْرِ عَاقِلٍ تَجِي ... فَفَاسِدٌ أَعْجَبْتُ ثَوْبًا يُنْتِجِ

١٠٥٣- وَإِنْ نَصَبْتَ فَالْكَلَامُ قَدْ يَصِحّْ ... أَعْجَبَنِي الثَّوْبُ بِصِحَّةٍ يَضِحّْ

١٠٥٤- وَإِنْ تَقَعْ «مَا» لِذَوَاتِ الْعُقَلَا ... جَازَ كَـ«أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ فِي الْمَلَا»

١٠٥٥- وَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ» أَوِ «الَّذِي» ... يَجُزْ بِهِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا فَاحْتَذِي

١٠٥٦- وَ«أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ» قُلْ ... «أَمْكَنَنِي السَّفَرُ» جَائِزًا كَمُلْ

١٠٥٧- وَإِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ بَطَلَا ... «أَمْكَنْتُهُ أَيْ سَفَرًا» قَدْ حُظِلَا

(**أَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهَانِ**) أي الفاعل والمفعول (**إِذْ أَتَى تَامٌ وَنَاقِصٌ**) أي إذا أتى أحدهما اسمًا تامًا، والمراد به هنا ما كان اسمًا لمن يَعقِل، كما هو المتبادر من تمثيلهم، والآخر اسمًا ناقصًا، وهو ما لا يتمّ إلا بصلةٍ، أو صفة، وقوله: (**إِذَا مَا أُثْبِتَا**) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، و«ما» بعد «إذا» زائدة، أي إذا ذُكر الاسمان في الكلام، فـ«إذا» ظرف لـ«أتى»، ويحتمل أن تكون شرطيّة جوابها قوله: (**فَاجْعَلْ مَحَلَّ التَّامِ**) أي في موضع الاسم التامّ (**إِنْ كَانَ رُفِعْ**) أي إن كان ذلك الاسم مرفوعًا (**ضَمِيرَ ذِي تَكَلُّمٍ**) مفعول به لـ«اجعل»، وقوله: (**قَدْ يَرْتَفِعْ**) حال من «ضمير» أي حال كونه مرفوعًا (**وَتَجْعَلُ الْمَنْصُوبَ**) أي وتجعل ضميره المنصوب (**إِنْ كَانَ نُصِبْ**) بالبناء للمفعول، أي إن كان ذلك الاسم التامّ منصوبًا (**فِي مَوْضِعِ النَّاقِصِ**) متعلّق بـ«جُلب» (**غَيْرُهُ**) مبتدأ خبره (**جُلِبْ**) مبنيًا للمفعول، يعني أنك تُبدل من الناقص اسمًا غيرَهُ، وقوله: (**مُوَافِقٌ**) خبر لمحذوف، أي هو موافق، والجملة حال من ضمير «جُلب»، أي حال ذلك الغير موافقًا للاسم الناقص (**فِي الْعَقْلِ أَوْ فِي عَدَمِهْ**) أي إن كان الاسم الموصول ـ وهو الناقص ـ لمن يعقل تقدّر اسم من يعقل، وإن كان لمن لا يعقل، فتقدّر اسم ما لا يعقل، وإن يصلح لهما، فأردت به من يعقل قدِّر اسم من يعقل، وإن

أردت به من لا يعقل فقدر اسم ما لا يعقل فـ(**إِذَا تَصِحُّ هَذِهِ**) المسألة بعد ذلك (**فِي كَلِمَهْ**) أي في الكلمات التي قدّرتها (**تَصِحُّ أُولَاهَا**) أي التي كانت قبل الجعل المذكور (**وَإِلاَّ**) أي وإن لم تصحّ هذه (**فَسَدَتْ**) أي الأولى.

ثم ذكر الأمثلة لذلك، فقال:

(**أَعْجَبَ زَيْدًا مَا رَوَوْهُ**) أي هذا مثالٌ، لكن كان الأولى أن يرفع «زيد»؛ ليكون مثالًا للفاسد، فإنه سيذكر مقابله الصحيح في قوله: «وإن نصبت إلخ»، فالمثال الصحيح كما في الأصل: «أعجب زيدٌ ما كره عمرو»، وقوله: (**قَدْ بَدَتْ**) أي قد ظهرت المسألة في هذا المثال (**وَ«مَا»**) أي التي بعد «زيد» (**إِذَا لِغَيْرِ عَاقِلٍ تَجِي**) أي قُدّرت لغير عاقل (**فَفَاسِدٌ**) فالتركيب فاسدٌ، وقوله: (**أَعْجَبْتُ ثَوْبًا**) مفعول مقدّم لـ(**يُنْتِجِ**) وهو مرفوع، وإنما كسره للوزن، أي لأنه يؤدي أن تكون النتيجة «أعجبت الثوب»؛ لأنه سبق أنك تجعل ضمير المتكلّم المرفوع مكان «زيدٌ»، وتبدل «ما» اسمًا بمعناه، أي ما لا يعقل، وهو الثوب في المثال، فتكون النتيجة فاسدة، فتفسد الأولى (**وَإِنْ نَصَبْتَ**) أي «زيدًا» في المثال المذكور (**فَالْكَلَامُ قَدْ يَصِحّْ**) «قد» للتحقيق، أي صحيح؛ لأنه ينتج (**أَعْجَبَنِي الثَّوْبُ**) وهو كلام صحيح، كما قال: (**بِصِحَّةٍ يَضِحّْ**) مضارع وضح الأمر، أي صحة هذ الكلام واضحة (**وَإِنْ تَقَعْ «مَا» لِذَوَاتِ الْعُقَلَا**) أي إن جعلت «ما» في المثال واقعةً على العقلاء (**جَازَ**) أي جاز قولك: «أعجب زيدٌ ما رَوَوْهُ»؛ لأنه يجوز (**كَـ«أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ فِي الْمَلَا»**) متعلّق بـ«أعجبت»، أي لأن التقدير السابق يصحّ هنا، فتأتي بدل «زيد» بضمير المتكلم المرفوع، وبدل «ما» بالعاقل، وهو النساء مثلًا، فتقول: «أعجبت النساء»، وهو كلام صحيح، فيصحّ التركيب الأول، وهو «أعجب زيدٌ ما رَوَوْهُ» (**وَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ»**) أي وإن كان الاسم الناقص: «من» الموصولة، كأن تقول: «أعجب زيدٌ من كره عمرو» (**أَوِ «الَّذِي»**) هكذا قال الناظم تبعًا للأصل، لكن الصواب أن يقول: «الذين»؛ لأنه الذي يطلق على العقلاء فقط، وأما الذي فيُطلق عليهم وعلى غيرهم، فليُتنبّه

وذلك كأن تقول: «أعجب زيدٌ الذين كرههم عمرو» (**يَجُزْ**) بالجزم جوابًا لـ«إن» (**بِهِ**) أي في هذا الكلام، فالباء بمعنى «في»، أو هي سببية (**الْوَجْهَانِ**) أي رفع «زيد» ونصبه (**أَيْضًا فَاحْتَذِي**)

بالبناء للمفعول، أي فاقتُدي به؛ لكونه جائزًا.

(وَ«**أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ**») أي بنصب «المسافر»؛ وهو مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وقوله: (**قُلْ**: «**أَمْكَنَنِي السَّفَرُ**») جملة معترضة، وقوله: (**جَائِزًا**) حال من فاعل (**كَمُلْ**) بتثليث الميم، يعني أن قولك: «أمكن المسافرَ السفر» تركيب كامل، جائز الاستعمال؛ لأنه يجوز أن تقول: «أمكنني السفرُ» (**وَإِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ**) أي ونصبتَ «السفرَ»، فقلت: «أمكن المسافرُ السفرَ» (**بَطَلَا**) بألف الإطلاق مبنيّا للفاعل، أي كان هذا التركيب باطلًا؛ لأن قولك: («**أَمْكَنْتُهُ أَيْ سَفَرًا**») تفسير للضمير المنصوب (**قَدْ حُظِلَا**) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي منع؛ لأنه لا معنى لتمكينك السفر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يُحتاج إلى معرفة الفاعل من المفعول؛ إذ قد يشتبهان، وأكثر[1] ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا، والآخر اسمًا تامًّا.

وطريق معرفة ذلك أن تَجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب، وتُبدِل من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز «أعجبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز «أعجبتُ الثوب»، ويجوز النصب؛ لأنه يجوز «أعجبني الثوب»، فان أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز «أعجبت النساءَ»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ»، أو «الذين» جاز الوجهان أيضًا.

[فروع]: تقول: «أمكن المسافرَ السفرُ» بنصب «المسافرَ»؛ لأنك تقول: «أمكنني السفرُ»، ولا تقول: «أمكنت السفر»، وتقول: «ما دعا زيدًا إلى الخروج»، و«ما كَرِهَ زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولًا، والفاعلُ ضمير «ما» مستترًا، وبرفعه في الثانية فاعلًا، والمفعولُ ضمير «ما» محذوفًا؛ لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج»، و«ما كرهت منه»، ويمتنع العكس؛ لأنه لا يجوز «دعوتُ الثوب إلى الخروج»، و«كره من الخروج»[2]، وتقول: «زِيدَ في رزق عمرو عشرون

(١) ومن غير الأكثر ما يأتي في الفروع، وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين، لكن أحدهما اسم ذات عاقلة، والثاني اسم معنى. «الحاشية»٢/١٠٤.

(٢) الأولى «وكرهني الثوب من الخروج»؛ لأنه يُجعل مكان زيد المنصوبِ ياء المتكلم، والثوبُ مكان «مَا»=

دينارًا» برفع العشرين[1] لا غيرُ[2]، فإن قدمت «عمرًا»[3]، فقلت: «عمرٌو زِيدَ في رزقه عشرون»، جاز رفع العشرين ونصبه[4]، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، فتقول: الزيدان زيد في رزقهما عشرون، والزيدون زيد في رزقهم عشرون، ويجب ذكر الجار والمجرور؛ لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّل للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، فتقول: الزيدان زيدا في رزقهما، والزيدون زيد في رزقهم عشرين، ولا يجب ذكر الجار والمجرور. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الفاعل من المفعول، أتبعه بذكر افترق به عطف البيان والبدل، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ)

غرضه رحمه الله أن هذا الفصل مما يكثر وقوعه على الألسنة، ويقبح على المعرب جهله.

١٠٥٨ـ (تِلْكَ أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَهْ ... عَدَمُ إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهِيَهْ

١٠٥٩ـ لأَنَّهُ فِي جَامِدٍ كَالنَّعْتِ فِي ... مَا اشْتُقَّ نَعْتُ مُضْمَرٍ لَيْسَ يَفِي

= الواقعة مفعولًا مقدّمًا، وإن قيل: ولا يقال: إن «ما» اسم استفهام، فكيف يجعل بدلها الثوب، قلنا: لأن القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الإعراب السابق، ولا شك أن «ما» معناها ما لا يعقل. «الحاشية»٢/١٠٤ـ١٠٥.

(١) إنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به في الأصل، وهو إذا اجتمع مع المصدر، أو مع الظرف، أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل إلا المفعول به، فالأصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين. «الحاشية» ٢/١٠٥.

(٢) هذا مما استعمله ابن هشام في «المغني» مع أنه سبق له أنه لا يقال: «لا غير» فتنبّه.

(٣) اعلم أن «زاد» تارة يتعدّى لمفعولين، وتارة يتعدّى لمفعول واحد، فإن لم يُقدّم عمرو، فهو متعدّ لواحد، وإن قدّمته يحتمل أنه متعدّ لمفعول واحد، ويحتمل أنه متعدّ لاثنين، فإن رفعت عشرين كان متعدّيًا لواحد، وإن نصبته كان متعديا لاثنين. دسوقي ٢/١٠٥.

(٤) الرفع على أنه نائب فاعل «زيد»، والنصب على أنه مفعول ثان.

١٠٦٠- لَكِنْ أَجَازَ وَصْفَهُ الْكِسَائِي   وَعِنْدَ ذَا لَدَى الْبَيَانِ جَائِي

١٠٦١- وَمُضْمَرًا مِنْ مُظْهَرٍ أَتَى الْبَدَلْ   وَعَكْسُهُ كَـ«زُرْهُ خَالِدًا» حَصَلْ

١٠٦٢- وَمُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا   بِمَنْعِهِ ابْنُ مَالِكٍ يُصَرِّحُ

١٠٦٣- وَالثَّانِ أَنَّ الْعَطْفَ لَا يُخَالِفُ   عُرْفًا وَنُكْرًا بَلْ لَهُ يُؤَالِفُ

١٠٦٤- وَلَكِنِ الْبَدَلُ مُطْلَقًا تَلَا   مَتْبُوعَهُ فِي كُلِّ مَا تَحَصَّلَا

١٠٦٥- وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا   تَكُونُ فِي بَدَلِهِمْ قَدْ تُعْتَمَى

١٠٦٦- وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ   وَبَدَلٌ يَكُونُ تَابِعًا لِتِي

١٠٦٧- عَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ   وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ قِيَاسًا يُبْدَلُ

١٠٦٨- وَلَمْ يَجِيءْ مُكَرَّرًا كَالْبَدَلِ   إِذَا مِنَ الْمَتْبُوعِ مَعْنَاهُ جَلِي

١٠٦٩- مَحَلَّ مَتْبُوعٍ حُلُولُهُ مَا قُصِدْ   وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ كُلًّا يَطَّرِدْ

١٠٧٠- لِذَا بِـ«يَا زَيْدُ الإِمَامَ» يُعْطَفُ   «يَا سَعْدُ كُرْزٌ» بَدَلًا لَا يُوصَفُ

١٠٧١- مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفْ   وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ دَائِمًا عُرِفْ

١٠٧٢- فِي «هِنْدُ قَامَ خَالِدٌ قَرِيبُهَا»   تَعَيَّنَ الْبَيَانُ كُنْ مُنْتَبِهَا)

(**تِلْكَ أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَهْ**) يعني أن الأمور التي افترق فيه عطف البيان والبدل ثمانية (**عَدَمُ إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهِيَهْ**) «ها» حرف تنبيه، و«هيه» ضمير المؤنثة زيدت عليها هاء السكت للوقف، يعني أنّ أولها عدم جواز كون عطف البيان ضميرًا، ولا تابعًا لضمير (**لأَنَّهُ فِي جَامِدٍ كَالنَّعْتِ فِيمَا اشْتُقَّ**) أي لكونه في الجوامد نظير النعت في المشتقات ، وقوله:(**نَعْتُ مُضْمَرٍ لَيْسَ يَفِي**) يعني أنه كما لا يجوز نعت المضمر لا يجوز أن يُعطف عليه عطف البيان؛ لكونه نظيره (**لَكِنْ أَجَازَ وَصْفَهُ الْكِسَائِي**) أي لكن الكسائيّ أجاز نعت الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٣] (**وَعِنْدَ ذَا**) أي هذا التجويز (**لَدَى الْبَيَانِ جَائِي**) أي التجويز، يعني أنه إذا أجاز الكسائيّ نعت الضمير، جاز ذلك في عطف البيان على مذهبه؛ لكونه نظيره (**وَمُضْمَرًا**

مِنْ مُظْهَرٍ أَتَى الْبَدَلْ) أي جاز إبدال المضمر من المظهر، نحو «رأيت زيدًا إياه» (**وَعَكْسُهُ**) أي إبدال المظهر من المضمر، وهو مبتدأ خبره قوله: «حصل»(**كَـ«زُرْهُ خَالِدًا» حَصَلْ**) أي حصل ذلك في الاستعمال (**وَمُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا**) يعني أن النحويين صحّحوا جواز إبدال المضمر من المضمر، نحو «رأيته إياه» (**بِمَنْعِهِ ابْنُ مَالِكٍ يُصَرِّحُ**) قال: إن الثاني توكيد للأول (**وَالثَّانِ**) أي من الأمور التي يفترقان فيها (**أَنَّ الْعَطْفَ**) أي عطف البيان (**لَا يُخَالِفُ**) أي متبوعه (**عُرْفًا وَنُكْرًا**) منصوبان على التمييز، أي من حيث المعرفة والنكرة (**بَلْ لَهُ يُؤَالِفُ**) أي يوافقه فيهما (**وَلَكِنِ الْبَدَلُ مُطْلَقًا**) أي سواء كان موافقًا للمبدل منه معرفة ونكرة، أو مخالفًا له (**تَلَا**) أي تبع (**مَتْبُوعَهُ**) وهو المبدل منه، وقوله: (**فِي كُلِّ مَا تَحَصَّلَا**) مؤكّد لمعنى «مطلقًا»، أي في كلّ ما حصل له من الحالات، سواء وافقت المتبوع أو لا، وأشار إلى الثالث بقوله: (**وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً**) يعني أن مما افترقا فيه أيضًا، وهو الثالث أن عطف البيان لا يأتي جملة (**كَمَا تَكُونُ**) أي الجملة كائنة (**فِي بَدَلِهِمْ**) وفي نسخة «من بدلهم» يعني أن البدل يأتي جملة، نحو قولك: «عرفت زيدًا أبو من هو؟»، وقوله: (**قَدَ تُعْتَمَى**)بالبناء للمفعول، أي تُختار، وفي نسخة: «مُنتظما» بفتح الظاء بصيغة المصدر الميميّ أي انتظم ذلك انتظامًا، أو بصيغة اسم الفاعل، أي منتظما ذلك في استعمالهم، وأشار إلى الرابع بقوله: (**وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ**) أي لا يكون عطف البيان تابعًا لجملة (**وَبَدَلٌ يَكُونُ تَابِعًا لِتِي**) اسم إشارة للمؤنّثة راجع إلى الجملة، يعني أنَّ البدل يكون تابعًا للجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرًا﴾ الآية [يس: ٢٠ - ٢١]، وأشار إلى الخامس بقوله: (**عَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ**) يعني أن عطف البيان لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل، كما ذكره بقوله: (**وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلٍ قِيَاسًا يُبْدَلُ**) بالبناء للمفعول، يعني أنَّ إبدال الفعل من الفعل قياس مطّرد، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]، وأشار إلى السادس بقوله: (**وَلَمْ يَجِيءْ مُكَرَّرًا**) يعني أن عطف البيان لا يجيء مكرّرًا بلفظ الأول (**كَـ**)ـما يجيء ذلك في (**الْبَدَلِ إِذَا مِنَ الْمَتْبُوعِ مَعْنَاهُ جَلِي**) أي إذا كان البدل أوضح من المبدل منه، كقوله: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗۚ كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ﴾ [الجَاثيَة: الآية ٢٨] الآية بنصب ﴿كُلَّ﴾ الثانية، وأشار إلى السابع بقوله: (**مَحَلَّ مَتْبُوعٍ**) بالنصب على الظرفيّة لـ(**حُلُولُهْ**)

وهو قياس، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

و«حلوله» مبتدأ (مَا) نافية (قُصِدْ) بالبناء للمفعول خبر المبتدإ، والمعنى أن عطف البيان لم يُقصد إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل، كما بيّنه بقوله: (وَذَاكَ) أي قصد إحلاله محلّ الأول (فِي الْبَدَلِ كُلًّا يَطَّرِدْ) أي يعمّ كلّ التركيبات؛ لكونه قياسًا، فقوله: «ذاك» مبتدأ، خبره جملة «يطّرد»، و«في البدل» متعلّق به، و«كلًّا» منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي في كل الاستعمالات، ثم بيّن ما يترتّب على هذا، فقال: (لِذَا) أي لما ذُكر من أن عطف البيان لا يقصد إحلاله محل الأول، بخلاف البدل (بِـ«يَا زَيْدُ الإِمَامَ» يُعْطَفُ) الباء بمعنى «في»، أي يُجعل «الإمام» عطف بيان في هذا التركيب، فيجوز رفعه، ونصبه، كما قال في «الخلاصة»:

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَـ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ»

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

وهذا داخل فيما سواه.

ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه في نية تكرار العامل، فيلزم منه نداء ما فيه «أل»، وقوله: («يَا سَعْدُ كُرْزٌ» بَدَلًا لَا يُوصَفُ) يعني أن قوله: «يا سعدُ كرزٌ» برفع «كرز»، ونصبه، منوّنًا لا يُوصف بكونه بدلًا أيضًا؛ لأنَّ البدل على نيّة تكرار العامل؛ فيلزم عليه رفع المنادى المفرد منوّنًا، إن رفعته، ونصبه منوّنًا، إن نصبته، وكلاهما لا يجوز، فتعيّن كونه عطف بيان؛ لأنه لا يلزم عليه محذور، بخلاف ما إذا قلت: «يا سعدُ كرزُ» بالضم غير منوّن، فإنه بدل؛ لأنه يجوز «يا كرزُ»، ثم أشار إلى الثامن بقوله: (مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفْ) يعني أن عطف البيان لا يتّصف بكونه من جملة أخرى، بخلاف البدل كما أشار إليه بقوله: (وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ دَائِمًا عُرِفْ) يعني أن كونه من جملة أخرى معروف في البدل، ثم مَثّل لذلك بقوله: (فِي «هِنْدُ قَامَ خَالِدٌ قَرِيبُهَا») «هند» مبتدأ ممنوع من الصرف، للعلمية والتأنيث، ولا يقال: إنه ثلاثيّ ساكن الوسط؛ لأن ذلك يجيز صرفه، ولا يوجبه، بل عدمه أولى، كما قال في «الخلاصة»:

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَـ«هِنْدَ» وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

(تَعَيَّنَ الْبَيَانُ) أي كونه عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا؛ لأنه يلزم عليه خلوّ جملة الخبر من الرابط، و«قام خالدٌ» جملة صغرى في محل رفع خبر المبتدإ، و«أخوها» عطف بيان لـ«عمرو»، ولا يجوز كونه بدلًا؛ لأنه في نيّة تكرار العامل، فيقدّر له «قام» فيكون جملة أخرى، فتخلو جملة الخبر من الرابط.

وقوله: (كُنْ مُنْتَبِهَا) كمل به البيت، وفي نسخة: «تَمَّ بَابُهَا» أي انتهى باب الأمور الثمانية التي يفترق فيها عطف البيان والبدل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف البيان والبدل افترقا في أحكام، وذلك في ثمانية أمور:

[أحدها]: أن العطف لا يكون مضمرًا، ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات، وأما إجازة الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] فقد مضى ردّه[1]، نعم أجاز الكسائي أن يُنعت الضمير بنعتِ مدحٍ أو ذمّ أو ترحم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٦٣]، ونحو قوله: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [سبإ: الآية ٤٨]، وقولهم: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، والثاني نحو «مررت به الخبيثِ»، والثالث نحو قوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا ... فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا[2]

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: الآية ٩٧] الآية: إن ﴿الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح، كما في الصفة لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

---

(١) أي في مبحث «أن» المفسّرة.

(٢) «قرقرى» اسم موضع، و«الكوانس» جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي موضعه، والشاهد في «البائسا» صفة للهاء في «تلمه»، أي لا تلم البائس أن ينام.

وأما البدل فيكون تابعًا للمضمر بالاتفاق، نحوقوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: الآية ٦٣]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] بدلًا من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ توهمًا منه أن ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول، وقد مضى ردُّه[1].

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمرٍ، كـ«رأيته إياه»، أو لظاهر، كـ«رأيت زيدًا إياه»، وخالفهم ابن مالك، فقال: إن الثاني لم يُسمع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين: إنه توكيد، كما في «قمتَ أنت».

[الثاني]: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشريّ: إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطف على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧] فسهو، وكذا قال في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟﴾ [سبأ: ٤٦]: إن ﴿أَن تَقُومُوا۟﴾ [سبأ: ٤٦] عطفٌ على ﴿بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]، ولا يُختلف في جواز ذلك في البدل، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ الآية [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، ونحو قوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].

[الثالث]: أنه لا يكون جملةً بخلاف البدل، نحو قوله ﷻ: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: الآية ٤٣]، ونحو قوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، وهو أصح الأقوال في «عرفتُ زيدًا أبو من هو؟»، وقال [من الطويل]:

لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكَلْمَةٍ ... أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ

[الرابع]: أنه لا يكون تابعًا لجملةٍ، بخلاف البدل، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ الآية [يس: ٢٠ - ٢١]، ونحو قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ الآية [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣]، وقوله:

* أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا *

[الخامس]: أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ

(١) قوله: «وقد مضى ردّه» أي بأن المُضرّ خلوّ الصلة من العائد في اللفظ، لا في التقدير. «دسوقي»٢/١٠٥-١٠٦

يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨ - ٦٩].

[السادس]: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البدل، بشرط أن يكون مع الثاني زيادةُ بيانٍ، كقراءة يعقوب[1] ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية: الآية ٢٨] بنصب ﴿كُلَّ﴾ الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجُثُوِّ، وكقول الحماسيّ [من الطويل]:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ... تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ[2]
تُلَاقُوا جِيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى ... إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمَأْزِقِ الْمُتَدَانِي[3]
تُلَاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ ... عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ[4]

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطَّرَاوَة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابنُ مالك، وابنه، وحجتهم أن الشيء لا يُبيِّنُ بنفسه، وفيه نظر من أوجه:

(أحدها): أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه، وليس كذلك[5]، ولهذا منع سيبويه «مررت بي المسكين»، و«بك المسكين»[6]، دون «به المسكين»[7]، وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تَبْيِينٌ بالمفرد المحض.

(والثاني): أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول، كما قدمنا اتَّجَهَ كون الثاني بيانًا بما

(١) هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، إمام أهل البصرة، وأحد القراء العشرة، وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية، مات سنة (٢٠٥هـ).

(٢) قوله: «رويد بني شيبان إلخ» أي كفُّوا بعض الوعيد، وقوله: «على سفوان» هو ماء على أميال من البصرة.

(٣) قوله: «لا تحيد» أي لا تميل، «عن الوغى» أي الحرب، و«المأزِقُ»: المضيق.

(٤) قوله: «على ما جنت» أي على جناية، وقوله: «يد الحدثان» أراد به الحوادث.

(٥) قوله: «وليس كذلك» أي لأن فيه بيانًا للمبدل منه، وقوله: «ولهذا إلخ» أي لأجل كونه فيه بيان.

(٦) أي لأن «المسكين» أقلّ تعريفًا من الضمير، وما كان أقل تعريفًا لا يكون بدلًا؛ لأنه ليس فيه بيان، والبدل لا بدّ أن يكون فيه بيان، وضمير الغيبة، وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حدّ ذاته مبهمًا لصدقه بمتعدّد، وكان المحلّى أقلّ أفرادًا؛ لأن «أل» فيه للعهد صحّ البيان فيه. «دسوقي»٢/١٠٧.

(٧) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدّد، بخلاف المتكلّم، ومن يوجه إليه الخطاب. دسوقي ٢/١٠٧.

فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله [من الرجز]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ[1] تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

وقوله [من البسيط]:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ[2]

إذا ضممت المنادى فيهما.

(والثالث): أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردًا، وذلك في مثل قولك: «يا زيد زيد»، إذا قلته وبحضرتك اثنان، اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يُتوهَّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد، وعلى هذا يَتَخَرَّج قولُ النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

* لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا *

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ، وعلى المحل، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما، أو في الأول فقط، فالثاني إما مصدر دعائيّ، مثل «سقيًا لك»، أو مفعول به بتقدير «عليك» على أن المراد إغراء نَصْر بن سَيَّار[3] بحاجب له اسمه نَصْر على ما نَقَل أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيدًا لضُمّا بغير تنوين كالمؤكد.

[السابع]: مما افترقا فيه أن عطف البيان ليس في نية إحلاله مَحَلَّ الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتَنَعَ البدل، وتعين البيان في نحو «يا زيدُ الحارثُ»، وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزٌ» بالرفع، أو «كُرْزًا» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجلِ زيدٍ»[4]،

---

(١) «اليعملات»: الناقة القويّة على العمل، و«الذبّل» جمع ذابل، وهي الضامرة من طول السفر.

(٢) «السوأة» بالفتح: الحالة الشنيعة.

(٣) هو والي خراسان أيام هشام بن عبد الملك حذّر الأمويين من فشوّ الدعوة العباسيّة، فلم يأبهوا ، كان داهية حكيمًا شُجاعًا خطيبًا شاعرًا، مات سنة (١٣١هـ.

(٤) يتعيّن البيان، ولا يصحّ كونه بدلًا، وإلا لزم إضافة ما فيه «أل» للمجرّد منها، وهو لا يجوز.

وفي نحو «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ»، أو «النساء والرجال»[1]، وفي نحو «يا أيها الرجل غلام زيد»[2]، وفي نحو «أي الرجلين زيد وعمرو جاءك»[3]، وفي نحو «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو»[4].

[الثامن]: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضًا البدل، وتعين البيان في نحو قولك: «هند قام عمرو أخوها»، ونحو «مررت برجل قام عمرو أخوه»، ونحو «زيد ضربت عمرا أخاه»[5]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما افترق به عطف البيان والبدل أتبعه بذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهه، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ)

غرضه كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثر دورانه على الألسنة، ويقبح على المعرب جهله.

(اعلم): أنه ذكر أوجه ما افترقا فيه، وترك ذكر ما اجتمعا فيه، وهي ثلاثة أشياء: **(أحدها)**: أن

---

(١) يتعيّن البيان، ولا يجوز البدل؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والبدل يحلّ محل المبدل منه، فينحلّ المعنى زيد أفضل النساء، فيفيد أنه من النساء، وليس كذلك. «دسوقي»٢/١٠٨.

(٢) يتعيّن كونه بيانًا، لا بدلًا، وإلا لحلّ محل الرجل، فيفيد أن نعت أيّ في النداء يكون معرّفًا بالإضافة مع أنه إنما يكون محلًّى بـ«أل» أو اسم إشارة.

(٣) يتعيّن كون زيد وعمر بيانًا لا بدلًا ، وإلا لحلّ محلّ الرجلين، فيلزم إضافة أيّ إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه، وهو نية الأجزاء، أو تكرار أيّ.

(٤) أي فزيد وعمرو بيان لأخويك لا بدل منه، إذ لو حلا محله لزم إضافة «كلا» لمتعدد متفرق من غير ضرورة، وهي إنما تضاف إلى معرفة دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق.

(٥) أي فـ«هند» مبتدأ و«قام عمرو» خبر، و«أخوها» بيان لا بدل، وإلالاقتضى أن «أخوها» من جملة أخرى، فيلزم حينئذ خلوّ الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدإ، وفي المثال الثاني يلزم خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبيّ منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره، أو في الملابس لضميره. «دسوقيّ»٢/١٠٨.

كُلًّا منهما يدلّ على حدث وصاحبه، و(**الثاني**): أن كلاًّ منهما يُثنّى ويُجمع. (**والثالث**): أنهما يؤنثان ويذكّران[1]. والله تعالى أعلم.

١٠٧٣- (وَذَاكَ قَدْ أَتَى لَدَيْهِمْ أَحَدْ ... عَشَرَ أَمْرًا فَاسْمُ فَاعِلٍ وَرَدْ

١٠٧٤- مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَازِمِ ... وَهْيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا فَاعْلَمِ)

(**وَذَاكَ**) أي ما افترقا فيه، وهو مبتدأ خبره قوله: (**قَدْ أَتَى لَدَيْهِمْ**) أي عند النحاة (**أَحَدَ عَشَرَ أَمْرًا**) أشار إلى الأول بقوله: (**فَاسْمُ فَاعِلٍ وَرَدْ مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَازِمِ**) يعني أن اسم الفاعل يُصاغ من الفعل المتعدّي واللّازم، كـ«ضارب»، و«قائم» (**وَهْيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا**) يعني أن الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من اللّازم، كـ«حَسَن»، و«جميل»، وقوله: (**فَاعْلَمِ**) كمل به البيت، أي اعلم هذه القاعدة، فإنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن اسم الفاعل والصفة المشبهة قد افترقا في أحد عشر أمرًا:

[**أحدها**]: أنه يصاغ من المتعدي والقاصر، كـ«ضارب»، و«قائم»، و«مُستخرِج»، و«مُستكبِر»، وهي لا تُصاغ إلا من القاصر، كـ«حَسَن»، و«جَميل». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثاني بقوله:

١٠٧٥- (فِي الأَزْمُنِ الثَّلَاثِ قَدْ يُعَامَلُ ... وَهْيَ بِحَاضِرٍ تُخَصُّ يَا فُلُ)

(**فِي الأَزْمُنِ الثَّلَاثِ قَدْ يُعَامَلُ**) يعني أن اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والمستقبل (**وَهْيَ**) أي الصفة المشبهة (**بِحَاضِرٍ**) متعلّق بـ(**تُخَصُّ**) بالبناء للمفعول، أي مخصوصة بالزمن الحاضر، أي الماضي المتّصل بالزمن الحاضر، وقوله: (**يَا فُلُ**) كمل به البيت، وقد سبق أنه من الأسماء الملازمة للنداء، وليس مرخّمًا من فلان على الأصحّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني مما افترقا فيه أن اسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثالث بقوله:

١٠٧٦- (مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ ... وَغَالِبًا هِيَ تُخَالِفُ فَعِي)

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/١٠٨.

(**مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ**) يعني أن اسم الفاعل يكون مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته، كـ«ضارب»، و«يضرب»، وقوله: (**وَغَالِبًا هِيَ تُخَالِفُ**) أي غالب حالات الصفة المشبهة أنها مخالفة للمضارع فيما ذُكر، نحو: «ظريف»، و«جميل»، فإن المضارع فيهما مضموم الثالث، وقوله: (**فَعِي**) كمل به البيت، وهو أمر من وعى يعي، بمعنى حفظ، أي احفظ هذه الفروق تنتفع بها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث مما افترقا فيه أنه لا يكون إلا مُجاريا للمضارع في حركاته وسكناته، كضارب ويضرب، ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل يَقْوُم بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب ويذهب، وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضي لا تصريفي، وهي تكون مجارية له، كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العرض، وغير مجارية، وهو الغالب، نحو ظريف، وجميل، وقول جماعة: إنها لا تكون إلا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ ... أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا[1]

والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الرابع بقوله:

١٠٧٧- (مَنْصُوبُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَا ... وَعِنْدَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ حُتِمَا)

(**مَنْصُوبُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَا**) بألف الإطلاق، يعني أن اسم الفاعل يجوز أن يُقدّم منصوبه عليه، فتقول: «زيدٌ عمرًا ضاربٌ» (**وَعِنْدَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ حُتِمَا**) بألف الإطلاق أيضًا، أي عند الصفة المشبّهة يجب تأخير منصوبها، فلا يجوز «زيدٌ وجهَهُ حسنٌ».

وحاصل معنى البيت أن الرابع مما افترقا فيه أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه، نحو «زيدٌ عمرًا ضاربٌ»، ولا يجوز «زيد وجهَهُ حسنٌ». والله تعالى أعلم.

(١) الشاحط: البعيد.

وأشار إلى الخامس بقوله:

١٠٧٨- (وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَعْمَلُ ... وَهْيَ سِوَى الأَوَّلِ لَا تُحَاوِلُ)

(وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَعْمَلُ) يعني أن اسم الفاعل يكون معموله سببيًا وأجنبيًا، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وعمرًا» **(وَهْيَ سِوَى الأَوَّلِ لَا تُحَاوِلُ)** يعني أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببيّ، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ولا يجوز «زيدٌ حَسَنٌ عمرًا».

وحاصل معنى البيت أن الخامس مما افترقا فيه أيضًا أن معموله يكون سَبَبِيًّا وأجنبيا، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وعمرًا»، ولا يكون معمولها إلا سببيا، تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ويمتنع «زيدٌ حسنٌ عمرًا». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السادس بقوله:

١٠٧٩- (وَهْوَ لِفِعْلِهِ بِلَا مُخَالَفَهْ ... وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا فِي ذِي الصِّفَهْ

١٠٨٠- لأَنَّهَا تَنْصِبُ وَالْفِعْلُ لَزِمْ ... وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ عَنْهُمْ حُتِمْ)

(وَهْوَ لِفِعْلِهِ) أي موافقٌ له في العمل **(بِلَا مُخَالَفَهْ)** فيرفع وينصب إذا كان الفعل متعديًا، ويرفع فقط، إذا كان لازمًا **(وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا)** أي لم يوافق الصفة المشبهة **(فِي ذِي الصِّفَهْ)** أي في هذه الصفة، وهي مجاراته في عمله، فإنها تنصب، مع أن فعلها لا زم يرفع، ولا ينصب، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهَه»، ولا يجوز «زيدٌ حَسُنَ وجهه» بالنصب، وقوله **(لأَنَّهَا تَنْصِبُ وَالْفِعْلُ لَزِمْ)** تعليل للشطر الذي قبله، أي وإنما لم يجارها فعلها؛ لأنها تنصب مع أنه لا ينصب؛ للزومه.

وقوله: **(وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ عَنْهُمْ حُتِمْ)** يعني أنه يجب صوغ الصفة المشبهة من الفعل اللازم، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون من المتعدّي واللازم، كما سبق بيانه.

تنبيه:

هذا الشطر مكرّر مع ما سبق له من قوله:

مِنْ مُتَعَدٍّ وَكَذَا مِنْ لَازِمِ ... وَهْيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا فَاعْلَمِ

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس مما افترقا فيه أيضًا أنه لا يُخالف فعلَه في العمل،

وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، ويمتنع «زيدٌ حَسُنَ وَجْهَهُ» بالنصب، خلافًا لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهَراق الدماء»[1]، فـ«الدماءَ» تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل تُهَرِيق، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا، كقولهم: جاراة، وناصاة، وبَقَى، وهذا مردود؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء، كجارية، وناصية، وبَقِيَ. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٨١- وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مُنْحَذِفَا ... وَمَنْعُهَا الْعَمَلَ فِي حَذْفٍ وَفَى)

(وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلٍ مُنْحَذِفَا) يعني أن اسم الفاعل يجوز حذفه، مع بقاء عمله **(وَمَنْعُهَا الْعَمَلَ فِي حَذْفٍ وَفَى)** يعني أن عمل الصفة المشبهة في حالة حذفها ممنوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع مما افترقا فيه أيضًا أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا «أنا زيدًا ضاربه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمرًا» بخفض زيد، ونصب عمرو، بإضمار فعل أو وصف منونٍ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شَرَط وجود المُحرِز[2] كما سيأتي، ولا يجوز «مررت برجل حسنِ الوجهِ والفعلَ» بخفض الوجه، ونصب الفعل، ولا «مررت برجل وجهَهُ حَسَنِهِ» بنصب الوجه، وخفض الصفة؛ لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثامن بقوله:

١٠٨٢- (وَإِنْ يُضَفْ لِمَا أُضِيفَ لِلضَّمِيرْ ... مَعْ حَذْفِ مَوْصُوفٍ بِهِ فَلَا نَكِيرْ

١٠٨٣- «مَرَّ بِقَاتِلِ أَبِيهِ حَسَنُ» ... «مَرَّ بِصَعْبِ أَمْرِهِ» مُسْتَهْجَنُ)

(وَإِنْ يُضَفْ) بالبناء للمفعول، أي إن يضف اسم الفاعل **(لِمَا أُضِيفَ لِلضَّمِيرْ)** أي إلى اسم أضيف ذلك الاسم لضمير موصوفه المحذوف، كما أوضحه بقوله: **(مَعْ حَذْفِ مَوْصُوفٍ بِهِ)** أي

---

(١) أخرجه أبو داود في «كتاب الطهارة» من «سننه».

(٢) «المحرِز» بكسر الراء اسم فاعل من أحرز، والمراد الطالب للمحلّ.

باسم الفاعل (**فَلَا نَكِيرْ**) أي فلا إنكار، والمعنى أنه يجوز حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو قولك: (**«مَرَّ بِقَاتِلِ أَبِيهِ حَسَنٌ»**) الأصل «مَرَّ حسنٌ برجل قاتلِ أبيه»، فحذف الموصوف، وأضيف اسم الفاعل إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبّهة، كما أشار إليه بقوله (**«مَرَّ بِصَعْبِ أَمْرِهِ» مُسْتَهْجَنُ**) أي مستكره، يعني أنه لا يجوز في الصفة المشبهة حذف موصوفها، وإضافتها إلى مضاف إلى ضميرها، فلا تقول: «مررت بصعبِ أمرِهِ» أي برجل صعبٍ أمرُهُ.

وحاصل معنى البيتين أن الثامن مما افترقا فيه أيضًا أنه لا يَقبُح حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافتُهُ إلى مضافٍ إلى ضميره، نحو «مررت بقاتل أبيه»، ويَقبُح «مررت بحسنِ وَجْهِهِ»[1]. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى التاسع بقوله:

١٠٨٤- (مَعْمُولُ اِسْمِ فَاعِلٍ قَدْ يُفْصَلُ   رُفِعَ أَوْ نُصِبَ ذَا لَا يُعْقَلُ

١٠٨٥- فِيهَا ....)

(**مَعْمُولُ اِسْمِ فَاعِلٍ**) بقطع الهمزة للوزن (**قَدْ يُفْصَلُ، رُفِعَ أَوْ نُصِبَ**) ببناء الأفعال للمفعول، يعني أن معمول اسم الفاعل يجوز فصله عنه، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا، فتقول: «زيد ضاربٌ في الدار أبوه عمرًا»، ولا يجوز ذلك في الصفة، كما أشار إليه بقوله: (**ذَا**) أي هذا الفصل (**لَا يُعْقَلُ فِيهَا**) أي لا يعلم في الصفة، بمعنى أنه يمتنع فيها، فلا تقول: «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه»، مرفوعًا، أو منصوبًا.

وحاصل معنى البيت أن التاسع مما افترقا فيه أيضًا أنه يُفصَل مرفوعه ومنصوبه، ويمتنع عند الجمهور، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ. والله تعالى أعلم.

---

(١) أي برجل حسن وجهُهُ، واعترض بأن اسم الفاعل لا قبح فيه أصلًا، ذُكر الموصوف أو حُذف، وأما في الصفة فإنه يقبح فيها إضافتها إلى ضمير الموصوف، سواء ذكرت الموصوف، أو حذفته، وليس القبح قاصرًا على حالة الحذف. دسوقيّ ٢٦/٣.

وأشار إلى العاشر بقوله:

(... وَأَيْضًا التَّوَابِعُ تَلِي   جَمِيعُهَا مَعْمُولَ اِسْمِ الْفَاعِلِ

١٠٨٦- وَوَصْفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعَا   ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ مَعَا)

(**وَأَيْضًا التَّوَابِعُ**) جمع تابعة، وهي النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل (**تَلِي جَمِيعُهَا**) بالرفع توكيد لـ«لتوابع»، وقوله: (**مَعْمُولَ اِسْمِ الْفَاعِلِ**) بقطع الهمزة للوزن مفعول به لـ«تلي»، يعني أنه يجوز إتباع معمول اسم الفاعل بجميع التوابع (**وَوَصْفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه لا تُتبع معمولات الصفة المشبهة بصفة (**ذَكَرَهُ**) أي ذكر هذا المنع (**الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ**) أي جماعة من متأخري المغاربة (**مَعًا**) أي حال كونهم جميعًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر مما افترقا فيه أيضًا أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يُتبَع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

وأجاب بعضهم بأن «اليمنى» خبر لمحذوف، أي وهي اليمنى، وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدّر، كأنه قيل: أيُّ عين؟ فقيل: هي اليمنى، أو أنه مفعول لمحذوف، أي أعني اليمنى[1].

تنبيه:

قال الفيّوميّ رحمه الله: تقول: خرجنا معًا، أي في زمان واحد، وكنّا معًا، أي في مكان واحد، منصوب على الظرفية، وقيل: على الحال، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا معًا، وفعلنا جميعًا، أن معًا تفيد الاجتماع حالة الفعل، وجميعًا بمعنى كُلّنا يجوز فيها الاجتماع والافتراق. انتهى[2].

وعلى هذا فاستعمال الناظم لها هنا في غير محلّه؛ لأن قول الزجاج والقوم لم يقعا في آن واحد، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله:

١٠٨٧- (إِتْبَاعُ مَجْرُورٍ لَهُ عَلَى الْمَحَلّ   جَازَ وَفِي مَعْمُولِهَا لَا يُحْتَمَلْ)

---

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/١٠٩-١١٠.

(٢) «المصباح المنير» ٢/٥٧٦.

(إِتْبَاعُ مَجْرُورٍ لَهُ) أي لاسم الفاعل (عَلَى المَحَلِّ جَازَ) يعني أنه يجوز إتباع ما جُرّ بإضافة اسم الفاعل إليه على المحلّ، نحو قوله ﷻ: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمسَ﴾ الآية [الأنعام: ٩٦] بنصب ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: الآية ٩٦] (وَفِي مَعْمُولِهَا) أي معمول الصفة (لَا يُحْتَمَلْ) بالبناء للمفعول، أي لا يُغتفر، يعني أنه لا يجوز أن تقول: «هو حسن الوجه، والبدنَ» بنصب البدنَ على المحلّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الحاديَ عشر مما افترقا فيه أيضًا، وهو آخرها أنه يجوز إتباع مجروره على المَحَلّ عند من لا يَشترِط المُحرِز(١)، ويحتمل أن يكون منه قوله ﷻ: ﴿وجاعل الليل سكنا والشمسَ﴾، ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه، ونصب البدن، خلافًا للفراء أجاز «هو قويُّ الرجلِ واليدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ(٢)

«القدير»: المطبوخ في القِدْر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قَدِيرٍ» ثم حُذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم ﴿والله يريد الآخرةِ﴾ بالخفض، أو أنه عطف على «صَفِيف»، ولكن خُفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، أتبعه بذكر ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، فقال:

(١) «المحرز»: الطالب للمحلّ، وهو هنا اسم الفاعل منوّنًا، أو مع «أل»؛ لأنه لا ينصب إلا كذلك.
(٢) «الطهاة» جمع طاه، وهو الطباخ؛ لأنه يطهو اللحم، أي يصلحه بالطبخ والشيّ، و«الصفيف» أي مصفوف، و«القدير» المطبوخ في القدر، و«صفيف شواء» هو اللحم الذي يُصفّ على الحجر، أو الرقعة حتى يشوى.

(مَا ٱفْتَرَقَ فِيهِ الحَالُ وَالتَّمْيِيزُ، وَمَا ٱجْتَمَعَا فِيهِ)

١٠٨٨- (فِي خَمْسَةِ الأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا ... كَمَا بِسَبْعَةِ الوُجُوهِ ٱفْتَرَقَا
١٠٨٩- اِسْمَانِ قَدْ تَنَكَّرَا وَفَضْلَتَانْ ... مَنْصُوبَتَانِ مُبْهَمًا رَافِعَتَانْ)

(فِي خَمْسَةِ الأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا) بألف التثنية أي توافق الحال والتمييز في أمور خمسة (كَمَا بِسَبْعَةِ الوُجُوهِ افْتَرَقَا) أي كما افترقا في أمور سبعة.

ثم أشار إلى الأول من الأمور الخمسة التي اتفقا فيها بقوله: (اِسْمَانِ) يعني أنهما اتفقا في كونهما اسما، وإلى الثاني بقوله(قَدْ تَنَكَّرَا) أي صارا نكرتين، يعني أنهما اتفقا في التنكير، وإلى الثالث بقوله: (وَفَضْلَتَانْ) أي ليستا ركني الكلام، وإلى الرابع بقوله: (مَنْصُوبَتَانِ) أي لا يُرفعان، ولا يُجرّان، وإلى الخامس بقوله: (مُبْهَمًا رَافِعَتَانِ) يعني أن كلاًّ منهما يرفع الإبهام، وإن اختلف جهة الرفع، فالحال ترفع الإبهام من الهيئآت، والتمييز يرفع الإبهام في الذوات.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحال والتمييز قد اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة، فأوجه الاتفاق: أنهما اسمان، نكرتان، فَضلتان، منصوبتان، رافعتان للابهام. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أوجه الافتراق السبعة، فأشار إلى الأول بقوله:

١٠٩٠- (وَالْفَرْقُ أَنَّ الحَالَ جُمْلَةً تَجِي ... كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوُّجِ)

(وَالْفَرْقُ) بينهما (أَنَّ الحَالَ جُمْلَةً تَجِي) يعني أنها قد تكون جملة، كـ«جاء زيد يضحك»، ونحوذلك، وأشار إلى الثاني بقوله: (كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوُّجِ) يعني أن الحال أحيانًا قد يتوقف معنى الكلام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧]، بخلاف التمييز، فإنه لا يتوقف عليه الكلام.

[فإن قلت]: قد يتوقف الكلام على التمييز، فيما إذا قلت: «ما محمد إلا نفسًا» فإنك لو حذفت «إلا نفسًا»لم يتم الكلام.

[أجيب]: بأن كلامنا في التمييز بقطع النظر عن «ما» و«إلا»، كما أن الحال يتوقف عليها المعنى

بدون «ما»، و«إلا»، فتبين أن التمييز لا يتوقف عليه المعنى من حيث هو، وإنما يتوقف عليه من حيث ما يقترن به، بخلاف الحال، فإن ﴿مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] توقف عليه المعنى بلا اقتران شيء معه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثالث بقوله:

١٠٩١- (وَالحَالُ لِلْهَيْئَاتِ قَدْ تُبَيِّنُ   تَمْيِيزَهُمْ عَلَى الذَّوَاتِ عَيَّنُوا)

(وَالحَالُ لِلْهَيْئَاتِ قَدْ تُبَيِّنُ) يعني أن الحال مبيّنة للهيئات، نحو «جاء زيد راكبًا»، فـ«راكبًا» بيّن صفة مجيئه، ولا يُعترض هذا بنحو «جاء زيد والشمس طالعة»؛ لأنه في تأويل مقارنًا لطلوع الشمس، ولا شكّ أن هذا مبيّن لهيئة مجيئه، وإن كان القصد الزمان **(تَمْيِيزَهُمْ)** بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ«عيّنوا» **(عَلَى الذَّوَاتِ عَيَّنُوا)** أي خصّوه بتمييز الذوات، نحو «عشرين رجلًا».

وأشار إلى الرابع بقوله:

١٠٩٢- (وَالحَالُ قَدْ تَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ   مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ)

(وَالحَالُ قَدْ تَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ) أنّث «تجيء»، وذكّر «ذا»؛ لأن الحال يذكر، ويؤنّث، يقال: حال حسنٌ، وحال حسنة، يعني أنه لما كانت الحال مبيّنة لهيئة الشيء، والهيئآت تتعدّد جاز أن تتعدد، وأيضًا صفة في المعنى لصاحبها، والشيء يوصف بأوصاف متعدّدة، بخلاف التمييز، فإنه مبين للذات، والمبين للذات لا يتعدد، وقوله: **(مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ)** بكسر السين وفتحها ممدودًا بوزن البناء والسماء لغة في «سوى» بالقصر، مع ضم السين، وكسرها، أي من غير الواحد، يعني أن الحال تجيء متعددة لواحد، نحو «جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، ولغير واحد، نحو «لقيت هندًا مصعدًا منحدرةً»، فـ«مصعدًا» حال من الفاعل، و«منحدرةً» حال من المفعول.

وأشار إلى الخامس بقوله:

١٠٩٣- (وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ قَدْ سُبِقَا   وَشَذَّ فِي التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقَا)

(وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ قَدْ سُبِقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن الحال يجوز أن تتقدّم على عاملها المتصرّف، نحو قول تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: الآية ٧] الآية **(وَشَذَّ**

فِي التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقَا) يعني أنه لا يجوز تقدّم التمييز على عامله، مطلقًا، أي سواء كان متصرّفًا أم غير متصرّف، وما ورد من ذلك فشاذّ.

وأشار إلى السادس بقوله:

١٠٩٤- (وَالاِشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الحَالِ   كَمَا الجُمُودُ فِي سِوَاهَا جَالِي

١٠٩٥- وَيَتَعَاكَسَانِ فِي مَوَاضِعَا   قَلَّتْ إِذَا التَّأْوِيلُ فِيهَا وَقَعَا)

(وَالاِشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الحَالِ) يعني أن الحال تستحقّ كونها مشتقًّا، فقوله: «والاشتقاق» مبتدأ، خبره «مستحقّ»، وهو بفتح الحاء، بصيغة اسم المفعول، مضاف إلى الحال، من إضافة اسم الصفة المشبهة إلى مرفوعها.

وقوله: **(كَمَا الجُمُودُ فِي سِوَاهَا)** أي في غيرها، وهو التمييز **(جَالِي)** أي ظاهر، يعني أن التمييز حقه أن يكون جامدًا، وقوله: **(وَيَتَعَاكَسَانِ)** أي يأخذ كلّ منهما عكس الآخر، فتقع الحال جامدةً، نحو «هذا مالك ذهبًا»، ويقع التمييز مشتقًّا، نحو «لله درّه فارسًا» **(فِي مَوَاضِعَا)** بألف الإطلاق للضرورة؛ إذ حقّه أن يوقف عليه بالسكون، وقوله: **(قَلَّتْ)** صفة لـ«مواضع»، أي مواضع قليلة **(إِذَا التَّأْوِيلُ فِيهَا وَقَعَا)** بألف الإطلاق، أي إذا كان التأويل ممكنًا.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٩٦- (وَالحَالُ قَدْ يُعْنَى بِهَا التَّأْكِيدُ   وَذَاكَ فِي التَّمْيِيزِ لَا تُرِيدُ)

(وَالحَالُ قَدْ يُعْنَى) بالبناء للمفعول، أي يُقصد **(بِهَا التَّأْكِيدُ)** أي تأكيد عاملها، نحو ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: الآية ١٠] **(وَذَاكَ)** أي التأكيد، وهو مفعول مقدم لـ«تريد» **(فِي التَّمْيِيزِ لَا تُرِيدُ)** أي لا تقصده، فـ«لا» نافية، أريد بها النهي، يعني أن التمييز لا يقع مؤكّدًا لعامله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال والتمييز افترقا في أوجه:

[أحدها]: أن الحال يكون جملة، كـ«جاء زيد يضحك»، وظرفا، نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، وجارا ومجرورًا، نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: الآية ٧٩]، والتمييز لا يكون إلا اسمًا.

[والثاني]: أن الحال قد يَتَوَقَّف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: الآية ٣٧] الآية، وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] الآية، وقوله [من الخفيف]:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا ... كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

بخلاف التمييز.

[والثالث]: أن الحال مُبَيِّنة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

[والرابع]: أن الحال تتعدد، كقوله [من الطويل]:

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ ... زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأً قولُ بعضهم في قول الشاطبيّ - رحمه الله - [من الطويل]:

تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا .

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحمانًا» بإضمار أَخُصُّ، أو أمدح، و«رحيمًا» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم، وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة، بل علم، وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزًا، وقول قوم: إنه حال.

قلت: هكذا قرّر الكلام ابن هشام، وعندي أن الصواب كون الرحمن باقيًا على وصفيته؛ لأن أسماء الله تعالى، وأسماء كتابه الكريم، وأسماء رسوله ﷺ أعلام، وأوصاف مدح، ولا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وهذه من الخصوصيات، والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس على قَدَمَيّ، وأنا العاقب».

فقد بيّن ﷺ أن له أسماء هي أوصاف له، لا تنفكّ عن أوصافيتها بكونها أعلامًا، وقد حقّق هذا الموضوع الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه «جلاء الأفهام»، أتمّ تحقيق، فراجعه تستفد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما قول الزمخشريّ: إذا قلت: الله رحمن أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختُلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفةً ولا مجردًا من «أل»، وإنما حُذفت في البيت للضرورة، وينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت[1]، وأن الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لِمَ قُدِّم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: عالم نِحْرير، وجَوَاد فَيّاض غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع، نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١]، ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: الآية ٦٠].

[والخامس]: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا، أو وصفًا يُشبهه، نحو قوله ﷻ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: الآية ٧]، وقوله [من الطويل]:

عَدَسْ[2] مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ عِمَارَةٌ ... نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي وهذا طليق محمولًا لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[3]

وقوله [من الطويل أيضًا]:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

فسهو؛ لأن «عِطفاه» و«المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

---

(١) قد عرفت أن الحق جواز كونه نعتًا؛ لأنه علم وصفة، اجتمع فيه الأمران، فتبصّر، ولا تكن أسير التقليد.

(٢) كلمة زجر للبغل.

(٣) «السيد» بالكسر: الذئب، و«النهد»: الضخم، و«المقلّص»: بكسر اللام: الطويل القائم، و«كميش» بفتح الكاف وكسر الميم: الجادّ في عدوه، و«عطفاه»: جانباه، و«ماء تحلبا»: أي تقطر عرقه من شدة الجري.

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا   وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

وقوله [من المتقارب]:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى   وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

فضرورتان.

[السادس]: أن حقّ الحال الاشتقاق، وحقّ التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدةً، نحو «هذا مالُك ذهبًا»، وقوله ﷻ: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: الآية ٧٤]، ويقع التمييز مُشتقًا، نحو «لله دَرُّه فارسًا»، وقولك: «كرُم زيدٌ ضيفًا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «من» عليه.

واختُلف في المنصوب بعد «حبذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعِيّ: حال مطلقًا، وأبو عمرو ابن العلاء تمييز مطلقًا، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط]:

* يَا حَبَّذَا المَالُ مَبْذُولًا بِلَا سَرَفِ *

فحال، وإلا فتمييز، نحو «حبذا راكبًا زيد».

[السابع]: أن الحال تكون مؤكِّدة لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النّمل: الآية ١٠]، وقوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النّمل: الآية ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠]، ولا يقع التمييز كذلك، فأما قوله ﷻ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبَة: الآية ٣٦] فـ﴿شَهْرًا﴾ مؤكد لما فُهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [التوبَة: الآية ٣٦] وأما بالنسبة إلى عامله، وهو اثنا عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه «نعم الرجلُ رجلًا زيد» فمردودة، وأما قوله [من الوافر]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فالصحيح أن «زادًا» معمول لـ«تزوّد» إما مفعول مطلق، إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد

به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فـ«مثل» نعت له تقدم، فصار حالًا، وأما قوله [من البسيط]:

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ   رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاءِ

فـ«فتاة» حال مؤكدة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في بيان ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، أتبعه بذكر أقسام الحال، فقال:

(أَقْسَامُ الحَالِ)

١٠٩٧- (وَالحَالُ تَنْتَقِلُ أَوْ لَا تَنْتَقِلْ   وَالثَّانِ فِي ثَلَاثِ أَنْوَاعٍ جُعِلْ

١٠٩٨- فِي الجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأَوُّلِ   وَفِي المُؤَكِّدَةِ ثَانٍ يَنْجَلِي

١٠٩٩- ثُمَّ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى تَجَدُّدِ   صَاحِبِهَا ثَالِثَةٌ فِي العَدَدِ

١١٠٠- إِلَى المُوَطِّئَةِ وَالمَقْصُودَةِ   اِنْقَسَمَتْ فَذِي أَتَتْ بِالكَثْرَةِ

١١٠١- ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى   تَجَدُّدِ الصَّاحِبِ ثَالِثٌ جَلَا

١١٠٢- بِحَسَبِ الزَّمَانِ قَدْ تَنْقَسِمُ   ثَلَاثَةً أَيْضًا كَمَا قَدْ يُعْلَمُ

١١٠٣- ذَاتُ اقْتِرَانٍ مِثْلَ «هَذَا بَعْلِي   شَيْخًا» وَذَا الغَالِبُ خُذْ بِالنَّقْلِ

١١٠٤- وَذَاتُ تَقْدِيرٍ كَصَائِدًا بِهِ   مَحْكِيَّةٌ مَضَتْ لَدَى خِطَابِهِ

١١٠٥- وَانْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى المُبَيِّنَهْ   تُدْعَى المُؤَسِّسَةَ وَالمُعَيِّنَهْ

١١٠٦- ثُمَّ المُؤَكِّدَةُ وَهْيَ تَنْقَسِمُ   ثَلَاثَةً فَمَا لِعَامِلٍ وُسِمْ

١١٠٧- تَقُولُ «وَلَّى مُدْبِرًا» وَالثَّانِ   تُؤَكِّدُ الصَّاحِبَ فِي الإِتْيَانِ

١١٠٨- وَمَا لِمَضْمُونِ الكَلَامِ أَكَّدَتْ   «زَيْدٌ أَبُوكُمَا عَطُوفًا» وَرَدَتْ)

(وَالحَالُ تَنْتَقِلُ) معنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو «جاء زيد راكبًا» فـ«راكبًا» وصف منتقلٌ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشيًا (أَوْ لَا تَنْتَقِلُ) أي تكون وصفًا

لازمًا، نحو «دعوت الله سميعًا»، و«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» **(وَالثَّانِ)** أي عدم الانتقال **(فِي ثَلَاثِ أَنْوَاعٍ جُعِلْ)** يعني أنه يجب في ثلاث مسائل: إحداها **(فِي الْجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأَوُّلِ)** أي الذي لا يقبل التأويل بالمشتقّ، نحو «هذا مالك ذهبًا»، **(وَفِي الْمُؤَكِّدَةِ ثَانٍ يَنْجَلِي)** يعني أن الثاني يتّضح في الحال المؤكّدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠] **(ثُمَّ)** الحال **(الَّتِي دَلَّتْ)** أي دلّ عاملها **(عَلَى تَجَدُّدِ صَاحِبِهَا)** أي صاحب الحال **(ثَالِثَةٌ فِي الْعَدَدِ)** نحو ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] .

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها، فقال:

(إِلَى الْمُوَطِّئَةِ) اسم فاعل من وطّأ: إذا مهّد، أي الممهّدة لغيرها **(وَالْمَقْصُودَةِ)** أي لذاتها **(انْقَسَمَتْ)** الحال **(فَذِي)** أي المقصودة **(أَتَتْ بِالْكَثْرَةِ)** يعني أن كونها مقصودة هو الغالب في الاستعمال.

تنبيه:

يوجد هنا بيت نصّه:

ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى ... تَجَدُّدِ الصَّاحِبِ ثَالِثٌ جَلَا

وهو مكرّر البيت الذي قبل بيت، وليس له معنى، فالظاهر أنه ذُكر سهوًا، فليُتأمل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر أيضًا بحسب الزمان، فقال:

(بِحَسَبِ الزَّمَانِ قَدْ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَيْضًا كَمَا قَدْ يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول، والكاف بمعنى اللام، أي لما هو معلوم بحسب التتبّع والاستقراء، أشار إلى الأولى بقوله: **(ذَاتُ اقْتِرَانٍ)** أي صاحبة اقتران لعاملها في الزمن **(مِثْلَ** ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هُود: الآية ٧٢]) فـ﴿شَيْخًا﴾ [هُود: الآية ٧٢] حال من الخبر، والعامل فيه ما في المبتدإ من الإشارة، أي وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للإشارة إليه **(وَذَا الْغَالِبُ)** أي كونها مقارنة لعاملها في الزمن هو الغالب في الاستعمال، وقوله: **(خُذْ بِالنَّقْلِ)** كمل به البيت، أي خذ هذا منقولًا من نصوص النحاة، وأشار إلى الثانية بقوله **(وَذَاتُ تَقْدِيرٍ)** أي وحال صاحبة تقدير، ويقال لها: منويّة **(كَصَائِدًا بِهِ)** أي كقولك: «مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا»، أي مقدّرًا ذلك، وأشار إلى الثالثة بقوله: **(مَحْكِيَّةٌ)** أي الثالثة حال محكيّة، وقوله:

(مَضَتْ) نعت لـ«محكيّة»، أي ماضية، وقوله: **(لَدَى خِطَابِهِ)** ظرف لـ«محكيّة» أي يحكي الماضي عند خطابه، أي تكلّمه بها، نحو «جاء زيدٌ أمس راكبًا»، فـ«راكبًا» حال محكيّة لما كان عليه حال مجيئه أمس.

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب التبيين والتوكيد، فقال:

(وَانْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى الْمُبَيِّنَهْ) اسم فاعل من بيّن الأمر: إذا أوضحه **(تُدْعَى)** أيضًا **(الْمُؤَسِّسَةَ)** اسم فاعل من أسّس الشيءَ: إذا جعل له أساسًا، وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، سميت بذلك لأنها أسّست معنى غير مستفاد من غيرها **(وَ)** هي **(الْمُعَيِّنَهْ)** أي المخصّصة لصاحبها، وهذه هي القسم الأول **(ثُمَّ)** القسم الثاني هي **(الْمُؤَكِّدَةُ)** اسم فاعل من أكّد الشيء: إذا قوّاه، فهي مقوّية لصاحبها، أو لعاملها، وهي التي يستفاد معناها بدونها **(وَهْيَ)** أي المؤكّدة **(تَنْقَسِمْ ثَلَاثَةً)** أي ثلاثة أقسام، أشار إلى أولها بقوله: **(فَمَا لِعَامِلٍ وُسِمْ)** أي فالذي جُعل توكيده لعامله، فـ«ما» موصولة، و«لعامل» متعلّق بـ«وُسم» مبنيًا للمفعول، صلة «ما»، أي فالذي وُسم **(تَقُولُ)** في مثاله ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠]) أي فـ﴿مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠] حال من ﴿وَلَّىٰ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] مؤكدةله؛ لأن الإدبار مستفاد من ﴿وَلَّىٰ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] **(وَالثَّانِ)** أي القسم الثاني من الأقسام الثلاثة، وذكرّه باعتبار أن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه، ولذا قال **(تُؤَكِّدُ الصَّاحِبَ)** أي صاحب الحال **(فِي الْإِتْيَانِ)** أي بسبب مجيئها، فـ«في» بمعنى الباء، نحو «جاء القوم طُرّا» أي جميعًا، ولا شكّ أن معنى جميعًا مستفاد من صاحب الحال، وهو «القوم»؛ لأنه اسم جمع، وأشار إلى الثالث بقوله: **(وَمَا)** موصولة واقعة على الحال، مبتدأ خبره «وردت» **(لِمَضْمُونِ الْكَلَامِ)** أي لمعنى الجملة **(أَكَّدَتْ)** بالبناء للفاعل، صلة «ما»، وقوله: **(«زَيْدٌ أَبُوكُمَا عَطُوفًا»)** حال من فاعل **(وَرَدَتْ)** أي جاء حال كونها مُمَثَّلَةً بهذا المثال، يعني أن الحال التي أكّدت مضمون الجملة مثالها: «عطوفًا» من قولك: «زيد أبو كما عطوفًا»، فـ«عطوفًا» حال عاملها وصاحبها محذوفان، أي أَحُقُّه، أو أَعْرِفه عطوفًا، فالمؤكّدة لمضمون الجملة هي التي يُستفاد معناها من مضمون الجملة التي قبلها، والمراد أنها مؤكّدة لما يُستفاد من الجملة؛ لأن أبوّة زيد يستفاد منها العطف، فليس المراد بالمضمون حقيقته، وهو المصدر المأخوذ من الجملة(1).

---

(١) «حاشية الدسوقيّ» ٢/١١٣.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال تنقسم إلى أقسام باعتبارات:

[الأول]: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

(إحداها): الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مالك ذهبًا»، و«هذه جُبَّتك خزًا» بخلاف نحو «بعته يدا بيد»، فإنه بمعنى مُتَقابِضِين، وهو وصف منتقل، وإنما لم يُؤَوَّل في الأول؛ لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يَتَوَهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك.

(الثانية): المؤكدة نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠] ، قالوا: ومنه ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٩١] ؛ لأن الحق لا يكون إلا مُصدِّقًا، والصواب أنه يكون مصدِّقا ومُكذِّبًا وغيرهما، نعم إذا قيل: هو الحق صادقًا، فهي مؤكدة.

(الثالثة): التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو قوله ﷻ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّساء: الآية ٢٨] ، ونحو «خَلَقَ الله الزَّرافَة يديها أطول من رجليها» الحال «أطولَ»، و«يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعَام: الآية ١١٤] ، وهذا سهو منه؛ لأن الكتاب قديم.

قلت: يجاب عنه بأن المراد تجدّد نزوله. والله تعالى أعلم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، ومنه قوله ﷻ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨] إذا أُعرب حالًا(١)، وقولُ جماعة إنها مؤكدة وَهَمٌ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

[الثاني]: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودةٍ، وهو الغالب، ومُوَطِّئة، وهي الجامدة الموصوفة، نحو قوله ﷻ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريَم: الآية ١٧] فإنما ذَكَرَ ﴿بَشَرًا﴾ [مريم: ١٧] توطئة لذكر ﴿سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] ،وتقول: «جاءني زيد رجلًا محسنًا».

[الثالث]: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنةٍ، وهو الغالب، نحو قوله ﷻ: ﴿وَهَٰذَا

(١) أي من الضمير في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وأجاز الزمخشريّ نصبه على المدح، أو صفة لـ«إله» على المحلّ بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف.

بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هُود: الآية ٧٢] ، ومقدرةٍ، وهي المستقبلة، كـ«مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدا به غدًا»، أي مُقدِّرًا ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣] ، وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٧] ، ومحكيةٍ، وهي الماضية، نحو «جاء زيد أمس راكبًا».

[الرابع]: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينةٍ، وهي الغالبة، وتسمى مؤسِّسةً أيضًا، ومؤكدةٍ، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة:

(مؤكدة): لعاملها، نحو ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية ١٠] ، **(ومؤكدة)**: لصاحبها، نحو جاء القوم طرًّا، ونحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: الآية ٩٩] ،

(ومؤكدة): لمضمون الجملة، نحو «زيد أبوك عَطُوفًا»، وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومَثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة(١) للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

[ومما يشكل]: قولهم في نحو «جاء زيد والشمس طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تُبيِّنُ هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيد طالعةً الشمسُ عند مجيئه»، يعني فهي كالحالِ، والنعتِ السببيين، كـ«مررت بالدار قائمًا سُكّانُها»، و«برجل قائمٍ غلمانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مُبكِّرًا ونحوه، وقال صدر الأفاضل(٢) تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمَان: الآية ٢٧] في قراءة من رفع ﴿البحر﴾ هو كقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ(٣)

(١) أي التي مثلنا بها للمؤكّدة لصاحبها، وقوله: «للمؤكدة» أي المذكورة للمؤكّدة.

(٢) هو القاسم بن الحسين الخُوَارزميّ الفقيه الحنفيّ، النحويّ، له ثلاثة شروح على المفصّل للزمخشريّ، وشرح النموذج والأحاجي كلاهما للزمخشريّ أيضًا، وشرح سقط الزند للمعريّ، وغيرها، قتله التتار سنة (٦١٧هـ).

(٣) قوله: «أغتدي» أي أذهب غدوة، و«الوُكُنات» بضم الواو والكاف، جمع وُكنة بسكون الكاف، مقرّ=

و«جِئْتُ والجيش مُصْطَفٌّ»، ونحوهما من الأحوال التي حُكمها حكم الظروف، فلذلك عَرِيَت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يُقدَّر «وبحرُها» أي وبحر الأرض. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على أقسام الحال، أتبعه بذكر إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، فقال:

(إعْرَابُ أَسْماءِ الشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَامِ، وَنَحْوِهَا)

غرضه رحمه الله كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثر دوره على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهل أحكامه.

١١٠٩- إِنْ يَدْخُلِ الْمُضَافُ أَوْ حَرْفٌ يَجُرّ ... مَحَلُّهَا الْجَرُّ كَـ«حَتَّا مَ تَمُرّ»

١١١٠- وَحَيْثُ لَمْ يُجَرَّ إِنْ دَلَّ عَلَى ... مَكَانٍ اوْ وَقْتٍ فَظَرْفٌ انْجَلَى

١١١١- أَوْ حَدَثٍ فَمُطْلَقُ الْمَفَاعِلِ ... فِي غَيْرِ ذَا مُبْتَدَأً قَدْ يَنْجَلِي

١١١٢- مَعَ مُنَكَّرٍ وَمَعْ مَعَارِفِ ... خَبَرًا اوْ مُبْتَدَأً فَلْيُعْرَفِ

١١١٣- وَذَانِ لَيْسَا فِي أَسَامِي الشَّرْطِ إِذْ ... لَمْ تَقْتَرِنْ إِسْمًا بِمَا عَنْهُمْ أُخِذْ

١١١٤- وَإِنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدُ فِعْلٌ قَاصِرُ ... فَمُبْتَدًا هِيَ عَلَى مَا قَرَّرُوا

١١١٥- وَفِي الأَصَحِّ فِعْلُ شَرْطٍ خَبَرُ ... لَا جُمْلَةُ الْجَوَابِ بَعْدُ يُذْكَرُ

١١١٦- وَمَا تَعَدَّى إِنْ يَقَعْ عَلَيْهَا ... فَهِيَ مَفْعُولًا بِهِ تَعِيهَا

١١١٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا أَوْ مَا اعْتَلَقْ ... فَمُبْتَدًا أَوْ نَصْبُ مَحْذُوفٍ أَحَقّ

١١١٨- وَإِنْ أَتَى اسْمُ شَرْطِهِمْ فِي الْمُبْتَدَا ... فَالْخَبَرُ الشَّرْطُ بِمُضْمَرِهِ بَدَا

١١١٩- أَوِ الْجَوَابُ إِذْ بِهِ الإِفَادَةُ ... إِذِ اشْتِمَالَهُ الضَّمِيرَ أَثْبَتُوا

= الطائر ليلًا، وقوله: «بمنجرد» أي بفرس منجرد، وهو القصير الشعر، وهو من صفة الخيل الكريمة، و«الأوابد» جمع آبدة، وهي الوحش، يريد أن هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابد، فيصير لها بمنزلة القيد، فلا ينجو منها شيء، و«الهيكل»: الطويل الضخم. «شرح الأبيات» ٢٩/٧.

١١٢٠- أَوِ الْجَمِيعُ مِنْهُمَا هُوَ الْخَبَرْ ... وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ مَا عَنْهُ مَفَرّ

(إِنْ يَدْخُلِ الْمُضَافُ) أي إن يدخل الاسم المضاف على أسماء الشرط والاستفهام **(أَوْ حَرْفٌ يَجُرّ)** أي يدخلْ حرف جارّ عليها **(مَحَلُّهَا الْجَرُّ)** جواب «إن» حذفت منه الفاء للضرورة، على حدّ قول الشاعر [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... البيت. أفاده الناظم رحمه الله **(كَـ«حَتَّا مَ تَمُرّ»)** أي إلى أيِّ شيءٍ تمرّ؟، فـ«ما» استفهامية جُرّت بـ«حتى»، وتتعلّق بـ«تمرّ» مؤخّرًا وجوبًا للزومها الصدر، ومثال دخول المضاف: «غلامُ من جاءك؟» **(وَحَيْثُ لَمْ يُجَرَّ)** بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير اسم الشرط والاستفهام، أي حيث لم يُجرّ اسم الشرط و الاستفهام؛ لعدم دخول المضاف، أو حرف الجرّ عليه **(إِنْ دَلَّ)** كلٌّ من أسماء الشرط والاستفهام **(عَلَى مَكَانٍ)** نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] **(اوْ)** بوصل الهمزة للوزن **(وَقْتٍ)** نحو قوله ﷻ: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١] **(فَظَرْفٌ)** أي فهي منصوبة على الظرفية، فـ﴿أَيْنَ﴾ [التكوير: ٢٦] منصوب على الظرفية متعلق بـ﴿تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] مؤخرًا؛ لما سبق، و﴿أَيَّانَ﴾ [النحل: ٢٦] ظرف متعلّق بـ﴿يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، كذلك، وقوله: **(انجلى)** صفة لـ«ظرف»، أي ظرف منكشف ظاهر، وفي نسخة: «قد حلا» **(أَوْ حَدَثٍ)** بالجرّ عطفًا على «مكان» أي أو إن دلّ على حدث، نحو قوله ﷻ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعراء: الآية ٢٢٧] **(فَمُطْلَقُ الْمَفَاعِلِ)** جمع مفعول حُذفت منه ياء الجمع للضرورة، و«أل» في المفاعِل للجنس، فيشمل القليل والكثير، والإضافة فيه من إضافة الصفة للموصوف، أي فهي المفعول المطلق، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ قوله: «حدث» عطف على «مكان» وهو مجرور بـ«على»، وقوله: «فمطلق إلخ» عطف على «فظرف»، وهو في محل جزم جواب الشرط، وفيه الخلاف المشهور، وسيأتي البحث عنه مستوفًى في باب خاصّ - إن شاء الله تعالى -.

وقوله: **(فِي غَيْرِ ذَا)** أي المذكور من المكان والوقت، والحدث، وفي نسخة: «ذي» وهي واضحة، وهو متعلّق بـ«ينجلي» **(مُبْتَدَأً)** حال من فاعل **(قَدْ يَنْجَلِي)** أي ينكشف، ويتّضح حال كونه مبتدأ **(مَعَ مُنَكَّرٍ)** أي حال كونه مع اسم نكرة، نحو «مَن أبٌ لك؟»، فـ«من» اسم استفهام

مبتدأ خبره «أب»، و«لك» صفته (**وَمَعْ مَعَارِفِ**) أي وينجلي مع المعرفة (**خَبَرًا اوْ مُبْتَدَأً**) يعني أنه إذا أتى مع اسم معرفة، نحو «مَن زيد؟»، جاز فيه وجهان، على خلاف سبق بيانه، وذلك أن يكون خبرًا عن ذلك الاسم، وأن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بذلك الاسم، وقوله: (**فَلْيُعْرَفِ**) بالبناء للمفعول كَمَّل به البيت، أي فليُعلم هذا التفصيل؛ إذ هو مهمّ جدًا.

وقوله: (**وَذَانِ لَيْسَا فِي أَسَامِي الشَّرْطِ**) أشار به إلى أن هذين النوعين لا يقعان في أسماء الشروط، ثم علّل ذلك بقوله: (**إِذْ**) تعليلية، أي لأن أسماء الشرط (**لَمْ تَقْتَرِنْ اِسْمًا**) بقطع الهمزة للوزن، أي أنها لا تأتي مع الأسماء، فلا يقع بعدها إلا الأفعال، وقوله: (**بِمَا عَنْهُمْ أُخِذْ**) بالبناء للمفعول، والباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٧٥] الآية، أي على ما نُقل عن النحاة، حيث نصّوا على ذلك بعد استقرائهم كلام العرب.

(**وَإِنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدُ**) بالبناء على الضمّ، أي من بعد أسماء الشرط والاستفهام (**فِعْلٌ قَاصِرُ**) أي لازمٌ غيرُ متعدّ (**فَمُبْتَدًا هِيَ**) أي فالأسماء تُعرب مبتدأ والفعل خبرًا عنها، نحو «من قام؟»، فـ«من» مبتدأ، وجملة «قام» خبره، ونحو «من يقم أقم معه»، وقوله: (**عَلَى مَا قَرَّرُوا**) كمّل به البيت، أي هذا الذي ذكرته بناء على ما أثبته النحاة.

ولما اختلفوا في خبر أسماء الشرط على أقوال، أشار إليها بقوله: (**وَفِي الأَصَحِّ فِعْلُ شَرْطٍ خَبَرُ**) يعني أن خبر المبتدإ الذي هو اسم الشرط هو فعل الشرط، والمراد جملة الشرط، لا الفعل وحده، وإن كان ظاهر العبارة يدلّ على ذلك، فتنبّه (**لَا جُمْلَةُ الجَوَابِ**) كما قاله بعضهم، وقوله: (**بَعْدُ يُذْكَرُ**) ببناء «بعدُ» على الضمّ، متعلق بـ«يُذكر»، مبنيًا للمفعول، أي حال كون الجواب مذكورًا بعد الشرط.

(**وَمَا تَعَدَّى إِنْ يَقَعْ عَلَيْهَا**) أي إن أتى فعل متعدّ بعد أسماء الشرط والاستفهام، وكان واقعًا عليها (**فَهِيَ**) أي الأسماء، حال كونها (**مَفْعُولًا بِهِ تَعِيهَا**) يعني أنك تحفظ الأسماء مفعولًا به لذلك الفعل المتعدّي، فقوله: «فهي» مبتدأ خبره جملة «تعيها»، وقوله: «مفعولا به» حال منه، أو من مفعول «تعي»، وفاعله ضمير المخاطب، ومثاله قوله ﷻ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] الآية، فـ«أيا» اسم شرط مفعول به لـ﴿تَدْعُوا﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، وقوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ

تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، فـ«أيّ» اسم استفهام مفعول به لـ﴿تُنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١] (**وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا**) أي وإن وقع الفعل المتعدّي على ضمير أسماء الشرط والاستفهام (**أَوْ مَا اعْتَلَقْ**) أي أو على ما ارتبط بها (**فَمُبْتَدًا**) أي فهي تعرب مبتدأ (**أَوْ نَصْبُ مَحْذُوفٍ أَحَقّْ**) أي أو تكون منصوبة بمحذوف يفسّره المذكور، وفي نسخة: «يُحَقّ» بصيغة المضارع المبنيّ للمفعول.

والمعنى أنه إذا وقع الفعل المتعدي على ضمير الأسماء، نحو «من رأيته»، أو على ما تعلّق وارتبط بها، نحو «من رأيت أخاه»، فهي مبتدأة خبرها الجملة بعدها، أو منصوبة بفعل محذوف يُقدّر بعدها يُفسّره المذكور، تقديره «من رأيت رأيته؟»، أو «من لابست رأيت أخاه؟».

ثم ذكر الخلاف الواقع بين النحاة في خبر أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ، فقال:

(**وَإِنْ أَتَى اسْمُ شَرْطِهِمْ فِي المُبْتَدَا**) وفي نسخة: «ذا مبتدا» فـ«ذا» اسم إشارة بدل من «اسم»، و«مبتدا» حال منه (**فَالخَبَرُ الشَّرْطُ**) أي جملة الشرط (**بِمُضْمَرِهْ**) بسكون الهاء للوزن (**بَدَا**) أي ظهر، يعني أن فعل الشرط ظهر مشتملًا على ضميره فلذلك صحّ كونه خبرًا، وفي نسخة: «بعائد بدا» أي ظهر فعل الشرط بضمير عائد على اسم الشرط الواقع مبتدأ (**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: الخبر هو (**الجَوَابُ**) أي جملة الجواب (**إِذْ**) تعليلية، أي لأن (**بِهِ**) أي الجواب (**الإِفَادَةْ**) أي تمام الفائدة (**إِذْ**) تعليلية أيضًا (**اشْتِمَالَهُ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«أثبتوا»، وقوله: (**الضَّمِيرَ**) منصوب بنَزْع الخافض، أي على الضمير الذي يعود على المبتدإ (**أَثْبَتُوا**) أي التزموه، حيث يقولو: «من يقم أقم معه»، وفي نسخة: «في الغالب العائدُ فيه يثبُتُ»، والظاهر أن النسخة الأولى هي الصواب؛ لأن القيد بالغالبيّة لا وجه له.

(**أَوْ**) لتنويع الخلاف أيضًا، أي قال بعضهم: (**الجَمِيعُ مِنْهُمَا**) أي من الشرط والجواب (**هُوَ الخَبَرْ**) لتعلّق الفائدة بهما جميعًا (**وَ**) لكن القول (**الأَوَّلُ**) هو (**الصَّحِيحُ**) لتمام الكلام به، وقوله: (**مَا عَنْهُ مَفَرّْ**) أي ليس عن هذا القول محل فرار؛ لقوّة مُتمسَّكه، ووضوح مُدرَكه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أسماء الشرط والاستفهام ونحوها إن دخل عليها جارّ، أو مضاف، فمحلها الجرّ، نحو قوله ﷻ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبَإ: ١]، ونحو «صبيحةَ أيِّ يوم سفَرُك؟»، و«غلامُ من جاءك؟»، وإلا فإن وقعت على زمان، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾،

أو مكان نحوقوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦]، أوحدث، نحو قوله ﷻ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢٧]، فهي منصوبة، مفعولاً فيه، ومفعولاً مطلقًا، وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ، نحو «من أبٌ لك؟»، فهي مبتدأة، أو اسمٌ معرفةٌ، نحو «من زيد؟»، فهي خبر، أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر، فهي مبتدأة، نحو «من قام؟»، ونحو «من يقم أقم معه»، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل مُتعَدٍّ فإن كان واقعًا عليها فهي مفعول به، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١]، ونحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠]، ونحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦] الآية، وإن كان واقعًا على ضميرها، نحو «من رأيته؟»، أو مُتعلَّقها، نحو «من رأيت أخاه»، فهي مبتدأة، أو منصوبة بمحذوف مُقدَّر بعدها يُفسِّره المذكور. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمَنْزلة قولك: «كل من الناس يقوم»، أو فعل الجواب؛ لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما؛ لأن قولك: «من يقم أقم معه» بمَنْزلة قولك: «كل من الناس إن يقم أقم معه»، والصحيح الأول، وإنما توقّفت الفائدة على الجواب من حيث التعلّق فقط، لا من حيث الخبرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، أتبعه بذكر مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال:

(مُسَوِّغَاتُ الابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ)

غرضه رحمه الله كما أسلفته غير مرّة أن هذا الفصل مما يكثر على الألسنة ويقبح على المعرب جهله.

١١٢١- (وَالْمُتَقَدِّمُونَ لَمْ يُعَوِّلُوا ... إِلاَّ عَلَى فَائِدَةٍ قَدْ تَحْصُلُ

١١٢٢- وَغَيْرُهُمْ لَمَّا رَأَوْا قُصُورَنَا ... عَنْهَا تَتَبَّعُوا لَهَا مَوَاطِنَا

١١٢٣- فَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُقْصِرَا ... وَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُكْثِرَا

١١٢٤- وَالأَظْهَرُ انْحِصَارُهَا فِي عَشَرَهْ ... صِفَتُهَا تَظْهَرُ أَوْ مُقَدَّرَهْ

١١٢٥- وَالثَّانِ أَنْ تَعْمَلَ رَفْعًا أَوْ سِوَاهْ ... وَيَشْمَلُ الْمُضَافَ مُطْلَقًا تَرَاهْ

١١٢٦- وَإِنْ عَلَى مُسَوِّغٍ عَطَفْتَهَا ... أَوْ عَكْسُهُ فَثَالِثًا جَعَلْتَهَا

١١٢٧- وَخَبَرٌ ظَرْفٌ إِذَا مَا قُدِّمَا ... أَوْ جُمْلَةٌ فَرَابِعًا قَدْ وُسِمَا

١١٢٨- مُنَكَّرٌ يَعُمُّ خَامِسًا أَتَى ... قَصْدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا يَا فَتَى

١١٢٩- وَكَوْنُهَا كَالْفِعْلِ مَعْنًى سَابِعُ ... وَالْخَارِقُ الْمُعْتَادُ بَعْدُ يَقَعُ

١١٣٠- وَتَاسِعٌ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَاءَةْ ... وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَّةْ

١١٣١- وُقُوعُهَا بُعَيْدَ وَاوٍ لَا يُرَى ... شَرْطًا كَمَا كَلَامُهُمْ قَدْ أَظْهَرَا

١١٣٢- وَمِثْلَ ذَا فِي بَابِ «إِنَّ» ذَكَرُوا ... لِكَسْرِ «إِنَّ» تَرْكُ هَذَا أَظْهَرُ

١١٣٣- وَالْحَقُّ أَنْ تَقَعَ فِي أَوَائِلِ ... حَالٍ وَقَيْدُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَلِي

١١٣٤- وَالْحَصْرَ وَالتَّفْصِيلَ ثُمَّ فَا الْجَزَا ... عَدُّوا مُسَوِّغًا بِهِ قَدْ يُجْتَزَى)

(وَالْمُتَقَدِّمُونَ) أي من النحاة **(لَمْ يُعَوِّلُوا)** أي لم يعتمدوا في الابتداء بالاسم **(إِلاَّ عَلَى فَائِدَةٍ قَدْ تَحْصُلُ)** يعني على حصول الفائدة **(وَغَيْرُهُمْ)** أي وهم المتأخرون **(لَمَّا رَأَوْا قُصُورَنَا عَنْهَا)** أي عجزنا عن معرفة حصول الفائدة في الاسم حتى يُبتدأ به، يقال: قَصَرتُ عن الشيء قصورًا من

باب قعد: عجزتُ عنه، ومنه قَصَر السهم عن الْهَدَف: إذا لم يبلغه[1] **(تَتَبَّعُوا لَهَا مَوَاطِنَا)** بالصرف للوزن، أي طلبوا المواضع التي تحصل فيها تلك الفائدة **(فَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُقَصِّرًا)** من التقصير، أي مقلاًّ مُخلاًّ بحصول الغرض منها **(وَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُكْثِرًا)** من التكثير، أي مجاوزًا الغرض المطلوب، بحيث أورد ما لايصلح، أو يتداخل **(وَالأَظْهَرُ انْحِصَارُهَا فِي عَشَرَهْ)** أشياء، **أحدها** ما أشار إليه بقوله: **(صِفَتُهَا)** أي وصف النكرة، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: **(تَظْهَرُ أَوْ مُقَدَّرَهْ)** أي سواء كانت الصفة ظاهرة، أي ملفوظًا بها، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ٢]، أو مقدّرةً، نحو «السمن منوان بدرهم»، أي «منوان منه».

ثم ذكر الثاني فقال: (وَالثَّانِ) أي من المسوغات العشرة **(أَنْ تَعْمَلَ)** أي النكرة **(رَفْعًا)** نحو «قائم الزيدان» **(أَوْ سِوَاهْ)** أي أو غير رفع، بأن نصبت، نحو «أمرٌ بمعروف صدقة»؛ إذ الظرف منصوب المحلّ بالمصدر، أو جرّت، نحو «غلام امرأة جاءني»، و«خمسُ صلوات كتبهنّ الله» **(وَيَشْمَلُ)** أي يشمل قوله: «سواه» **(الْمُضَافَ)** أي عمل المضاف في المضاف إليه **(مُطْلَقًا تَرَاهُ)** أي سواء كان المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة لكن المضاف مما لا يتعرّف، نحو «مثلُك لا يبخل»، «وغيرُك لا يجود»، فقوله: «مطلقًا» حال من فاعل «تراه»، وهو حال من «المضاف».

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ عَلَى مُسَوِّغِ) بفتح الواو المشدّد، متعلّق بـ**(عَطَفْتَهَا)** أي وإن عطفت النكرة على نكرة لها مسوِّغ، نحو قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٣] الآية **(أَوْ عَكْسُهُ)** بالرفع أي أو حصل عكسه، بأن عطفت النكرة التي لها مسوّغ، على النكرة التي لا مسوغ لها، نحو قوله ﷻ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمّد: الآية ٢١] الآية، أي أمثل من غيرهما **(فَثَالِثًا جَعَلْتَهَا)** أي جعلت هذه المسألة ثالث الأمور العشرة التي ذُكرت في المسوّغات.

وأشار إلى الرابع بقوله: (وَخَبَرٌ ظَرْفٌ) بالرفع صفة لـ«خبر» **(إِذَا مَا قُدِّمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، و«ما» بعد «إذا» زائدة، أي إذا قُدّم الخبر، وهو ظرف، أو جارّ ومجرور، نحو قوله ﷻ:

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٠٥.

﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] **(أَوْ جُمْلَةٌ)** أي أو تقدم الخبر، وهو جملة، نحو قولك: «قَصَدَك غلامُهُ رجلٌ» **(فَرَابِعًا قَدْ وُسِمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي عُلّم عليه بأنه هو الوجه الرابع من الأمور العشرة.

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (مُنَكَّرٌ يَعُمُّ خَامِسًا أَتَى) يعني أن الخامس أن تكون النكرة عامّة، كأن يكون نكرة في سياق النفي، نحو قوله ﷻ: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: الآية ٦٠].

ثم أشار إلى السادس بقوله: (قَصْدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا) أي يلي المسألة الخامسة «قصد الحقيقة»، والمراد أن تكون النكرة مرادًا بها الحقيقة، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأة»، و«تمرة خير من جرادة».

وقوله: **(يَا فَتَى)** كَمّل به البيت، وفي نسخة: «ثابتًا» فهو حال من فاعل «يلي».

ثم أشار إلى السابع بقوله: (وَكَوْنُهَا) أي كون النكرة **(كَالْفِعْلِ مَعْنًى)** منصوب على التمييز، أي من حيث المعنى **(سَابِعٌ)** أي سابع الأمور العشرة، وذلك كأن يراد بها الدعاء، نحو قوله ﷻ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصّافات: الآية ١٣٠]، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطفّفين: الآية ١]، ونحو ذلك.

ثم أشار إلى الثامن بقوله: (وَالْخَارِقُ الْمُعْتَادِ) بالجرّ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، أو بالنصب باسم الفاعل **(بَعْدُ)** بالبناء على الضم لقطعه عن الإضافة ونيّة معناها، أي بعد النكرة **(يَقَعْ)** يعني أن وقوع خارق المعتاد بعد النكرة خبرًا عنها مما يسوّغ الابتداء بها، نحو «شجرةٌ سجدت»، و«بقرة تكلّمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة.

فقوله: «والخارق» مبتدأ، حُذف خبره، أي ومنها، وهو مضاف، و«المعتاد» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل، إلى مفعوله، أو هو منصوب على المفعوليّة به؛ لاعتماده على المقدّر المذكور، وقوله: «بعدُ» متعلّق بـ«يقع»، وهو حال من «الخارق».

ثم ذكر التاسع بقوله: (وَتَاسِعٌ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَاءَةِ) بضم الفاء والمدّ، وإضافة «إذا» إليه من إضافة الدالّ للمدلول، أي «إذا» الدالّة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتةً.

يعني أن التاسع من المسوّغات أن تقع النكرة بعد «إذا» الفُجائيّة، نحو «خرجتُ فإذا أسدٌ بالباب».

ثم ذكر العاشر بقوله: (**وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَّةِ**) يعني أن عاشر المسوّغات أن تقع النكرة في أول جملة حاليّة، نحو قوله: «سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ»... البيت، وقوله: (**وُقُوعُهَا**) أي النكرة (**بُعَيْدَ**) تصغير «بعد» للتقريب (**وَاوِ**) أي واو الحاليّة (**لَا يُرَى شَرْطًا**) يعني أنه اشتهر بين النحاة أن المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال، وهذا ليس بلازم، وإنما يُشترط وقوعها في أول الحال، سواء كان فيها واو، أو لا، كالمثال المذكور، نحو «وكُلَّ يومٍ تراني مُدْيَةٌ بيدي» (**كَمَا كَلَامُهُمْ قَدْ أَظْهَرَا**) بألف الإطلاق، أي أظهر كلام النحاة عدم اشتراط ذلك (**وَمِثْلَ ذَا**) مفعول مقدّم لـ«ذكروا» أي مثل ما ذُكر من اشتراط تقدّم واو الحال (**فِي بَابِ «إِنَّ» ذَكَرُوا**) أي ذكر بعض النحاة ذلك، وهو ابن عصفور (**لِكَسْرِ «إِنَّ»**) أي لأجل وجوب كسر همزة «إن»، لكن (**تَرْكُ هَذَا أَظْهَرُ**) أي ترك ذكره أظهر من ذكره؛ لأنه ليس شرطًا لذلك، وإنما الشرط وقوعها في أول الحال، كما أشار إليه بقوله: (**وَالْحَقُّ أَنْ تَقَعَ**) «إن» (**فِي أَوَائِلِ حَالٍ، وَقَيْدُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَلِي**) أي ليس يظهر شرطًا.

ولما ذكروا هنا ثلاثة مسوّغات زيادة على ما سبق، بيّن ذلك بقوله:

(**وَالْحَصْرَ**) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ«عدّوا»، أي كون النكرة محصورة، نحو «إنما في الدار رجلٌ» (**وَالتَّفْصِيلَ**) بالنصب أيضًا، أي كون النكرة وقعت تفصيلًا لمجمل، نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته» (**ثُمَّ فَا الْجَزَا**) أي ثم وقوع النكرة بعد فاء الجزاء، نحو «إن مضى عيرٌ، فعيرٌ[1] في الرباط» (**عَدُّوا**) أي عده بعض النحاة، وفي نسخة: «عُدَّ» بالبناء للمفعول، وعليه يكون «الحصر» وما بعده مرفوعًا على الابتداء (**مُسَوِّغًا**) أي للابتداء بالنكرة (**بِهِ**) متعلّق بـ(**قَدْ يُجْتَزَى**) بالبناء للمفعول، أي يجتزى به عن طلب غيره من المسوّغات، لكن الظاهر أن هذه الثلاثة داخلة في المسوغات الماضية، كما سيأتي تحقيق ذلك، فلا حاجة لعدّها. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الابتداء بالنكرة لا يجوز؛ لعدم الفائدة، فلا بدّ للابتداء بها

(١) «العير» بالفتح الحمار، وعلى هذا يناسبه نسخة «الرباط»، وعلى نسخة «الرهط» يناسبه ضبط «عِير» بالكسر، أي جَمَل.

من مسوّغ لذلك، والمسوغات كثيرة، كما سنبينها هنا.

(**اعلم**): أن المتقدمين لم يُعوّلوا في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمِنْ مُقِلٍّ مُخِلّ، ومِن مُكثِرٍ مُورد ما لا يَصلُح، أو مُعَدِّدٍ لأمور متداخلة، والذي يظهر -كما قال ابن هشام- أنها منحصرة في عشرة أمور:

[**أحدها**]: أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا، أو معنًى، فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ٢] الآية، وقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٢١] الآية، وقولك: «رجل صالح جاءني»، ومن ذلك قولهم: «ضعيفٌ عاذَ بِقَرْمَلَة»[1]؛ إذ الأصل رجل ضعيفٌ، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفةً، أو خَلَفًا من موصوف، والصواب ما تقدّم[2] وليست كلُّ صفة تُحَصِّل الفائدةَ، فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ لأن من المعلوم أن الرجل من الناس، فالوصف به لم يُفِدْ شيئًا.

[**والثاني**]: نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم»، أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب»[3]، و قوله [من الكامل]:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ[4]

إذ المعنى شَرٌّ أَيُّ شر، وقَدَرٌ لا يُغالَب، والثالث نحو «رُجيلٌ جاءني»؛ لأنه في معنى رجل

(١) قوله: «بقرملة» «القرمل» شجر ضعيف لا شوك له، وهو مثلٌ يقال لمن التجأ لشخص ضعيف، قال جرير:

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ إِذْ يَعُوذُ بِخَالِهِ ... مِثْلُ الذَّلِيلِ يَعُوذُ تَحْتَ الْقَرْمَلِ

(٢) أي من أن المبتدأ في المثال المذكور محذوف، وسوّغ الابتداء به الوصف المذكور، لا أن المبتدأ «ضعيف» المذكور، وسوّغ الابتداء به كونه خلفًا عن موصوف كما يقول النحاة. «دسوقي» ٢/١١٥.

(٣) «ذو الناب» هو الكلب، و«هريره» تصويته بخلاف العادة، وهذا مثلٌ يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هاربًا، أو صوّت مستغيثًا بغيره. دسوقي ٣/٤٥.

(٤) «وأبيّ» الواو للقسم، و«أبيّ» مفرد رُدّت لامه في الإضافة إلى الياء، فيكون أصله أبوي قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، و«ذو المجاز» اسم مركب علَم على محل، كان سوقًا في الجاهلية.

صغير، وقولهم: «ما أحسن زيدًا»؛ لأنه في معنى شيءٌ عظيمٌ حَسَّن زيدًا، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة، فيكونان من القسم الثاني.

[**والثاني**]: أن تكون عاملةً إما رفعًا، نحو «قائم الزيدان»[1] عند من أجازه، أو نصبًا، نحو «أمر بمعروفٍ صدقةٌ»، و«أفضلُ منك جاءني»؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصفِ، أو جرًّا، نحو «غلامُ امرأة جاءني»، و«خمسُ صلواتٍ كتبهن الله»، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرةً، كما مثلنا، أو معرفةً، والمضافُ مما لا يتعرف بالإضافة، نحو «مثلُك لا يبخل»، و«غيرك لا يجود»، وأما ما عدا ذلك، فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

[**والثالث**]: العطف بشرط كون المعطوف، أو المعطوف عليه مما يَسُوغ الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: الآية ٢١] أي أَمْثَل من غيرهما، ونحو قوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: الآية ٢٦٣] الآية، وكثير منهم أطلق العطف، وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من البسيط]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي ... فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال، وسيأتي أن ذلك مسوغ، وإن سُلِّم العطف، فثَمَّ صفة مُقَدَّرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمةٌ، على أنَّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختصٌّ، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما سيأتي قريبا في الرابع، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وسيأتي قريبًا أيضًا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ٢] .

[**فإن قلت**]: لعل الواو للعطف، ولا صفةَ مقدرةٌ، فيكون العطف هو المسوغ.

[**قلت**]: لا يُسَوِّغ ذلك؛ لأن المسوِّغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

---

(١) قال الدماميني: هذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا: المسند لا يجوز تعريفه، وحينئذ، فلا يُطلب له مسوِّغ، فالأولى التمثيل بنحو «ضَرْبُ الزيدان حسنٌ». انتهى.

[**فإن قيل**]: يحتمل أن الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.

[قلنا]: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

[**فإن قيل**]: قَدِّرْ لكل من الظرفين استقرارًا، واجْعَل التعاطف بين الاستقرارين، لا بين الظرفين.

[**قلنا**]: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدإ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

[**والرابع**]: أن يكون خبرها ظرفًا، أو مجرورًا، قال ابن مالك: أو جملةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: الآية ٣٥] ، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: الآية ٣٨] ، و«قصدك غلامُهُ رجلٌ»، وشرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل: «في دار رجلٌ» لم يجز؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ مّا في دارٍ مّا فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم[1]، فلا يجوز «رجل في الدار»، قال ابن هشام: وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلًا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

[**والخامس**]: أن تكون عامةً، إما بذاتها، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو «ما رجلٌ في الدار»، و«هل رجل في الدار»، و قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: الآية ٦٠] الآية، وفي «شرح منظومة ابن الحاجب» له: أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ«أم»، نحو «أرجل في الدار أم امرأة»، كما مثل به في «الكافية»، وليس كما قال.

[**والسادس**]: أن تكون مرادًا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ»، و«تمرةٌ خير من جرادةٍ».

[**والسابع**]: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو «عَجَبٌ لزيد»، وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات: الآية ١٣٠] ، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: الآية ١] ، وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو «قائم الزيدان»، عند من

---

(١) عطف على «الاختصاص» من قوله: «وشرطُ الخبر إلخ».

جَوَّزها[1]، وعلى هذا ففي نحو «ما قائم الزيدان» مسوغان، كما في قوله تعالى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: الآية ٤] مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان»، فليس لأنه لا مُسَوِّغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل، وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر؛ لوجهين: أحدهما: أنه لا يَكفِي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو «زيد قائم أبوه» كون «قائم» مبتدأ، وإن وُجد الاعتماد على المخبر عنه، والثاني: أن اشتراط الاعتماد، وكونِ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح «زيد قائم أبوه أمس»، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو «أقائم الزيدان؟» كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

[والثامن]: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرةٌ سَجَدت»، و«بقرةٌ تكلمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجلٌ مات»، ونحوه.

[والتاسع]: أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية، نحو «خرجت فإذا أسدٌ» أو «رجلٌ بالباب»، إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ.

[والعاشر]: أن تقع في أول جملة حالية، كقوله [من الطويل]:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وعلةُ الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها[2]، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

وبهذا يُعلَم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قولُ ابن عصفور في «شرح الجُمَل»: تُكسَر «إنّ» إذا وقعت بعد واو الحال،

---

(١) أي جوّز هذه المسألة، وهو عمل الصفة بدون اعتماد، والمجوزن هم الأخفش والكوفيون.

(٢) أي وهو قوله: «إذ لا توجب العادة إلخ»، فيقال هنا: إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة نجم في السرى، أي بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم، فصحّ الإخبار حينئذ. دسوقي ١١٨/٢.

وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٠] الآية، ومَن رَوى «مديةً» بالنصب فمفعول لحال محذوفة، أي حاملًا أو ممسكًا، ولا يحسن أن يكون بدلًا من الياء[1]، ومَثَّلَ ابنُ مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] الآية، وقول الشاعر [من الطويل]:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا ... عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ[2] مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ

ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية، أي وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] .

ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورةً، نحو «إنما في الدار رجلٌ»، أو للتفصيل نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته، ورجل أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُّ

وقولهم: «شَهْرٌ ثَرَى[3] وشَهْرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى»[4]، أو بعد فاء الجزاء، نحو «إن مَضَى عَيرٌ فَعَيرٌ في الرباط»[5].

وفيهنّ نظرٌ، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية فلاحتمال «رجل» الأول للبدليّة، والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

---

(١) أي لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض، كـ«أعجبتني وَجهُكَ»، أو بدل اشتمال، كـ«أعجبتني كلامك»، أو بدل كل، مفيد للإحاطة، نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا﴾ [المائدة: الآية ١١٤] الآية.

(٢) أي تشديد.

(٣) قوله: «ثرى» بالثاء المثلثة، وهو بلا تنوين؛ لمناسبة ما بعده، وكذلك «مرعَى» بلا تنوين.

(٤) وقوله أيضًا: «شهر ثرى» أي الأشهر شهر ثرى، فالأشهر مبتدأ أول، و«شهر» مبتدأ ثان، و«ثرى» خبره، وسوّغ الابتداء بـ«شهر» التفصيل بعد الإجمال. انتهى تقرير دردير. «دسوقي» ١١٩/٢.

(٥) العير: الحمار.

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ ... وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

ويُسَمَّى بدلَ التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشهرُ الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى، أي ذو تراب نَدٍ، وشهرٌ تَرَى فيه الزرعَ، وشهرٌ ذو مَرْعًى، ولاحتمال «نَسِيتُ»، و«أَجرُّ» للوصفية، والخبر محذوف، أي فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أَجُرُّهُ، ويحتمل أنهما خبران، وثَمَّ صفتان مقدرتان، أي فثوب لي نسيته، وثوب لي أجرّه، وإنما نَسِي ثوبه لشغل قلبه بها، كما قال [من الطويل]:

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٍ ... لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي[1]

وإنما جرَّ الآخر ليُعفي الأثر على القافة، ولهذا زَحَف على ركبتيه، وأما الثالثة فلأن المعنى فعَيْرٌ آخر، ثم حذفت الصفة.

قال ابن هشام: ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ[2] وحبيب ممنوع من الصرف؛ لأنه اسم أمِّه[3] قال يونس: قال رؤبة: المطرُ شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدإ؛ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على مسوغات الابتداء بالنكرة، أتبعه بذكر أقسام العطف، فقال:

(أَقْسَامُ الْعَطْفِ)

١١٣٥- (وَعَطْفُهُمْ ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ ... عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ وَذَا الْمُوَصَّلُ

١١٣٦- لَكِنْ بِبَعْضِ مَوْضِعٍ قَدْ يَمْتَنِعْ ... فَيَلْزَمُ الْعَطْفُ لِمَوْضِعٍ سُمِعْ

١١٣٧- وَتَارَةً عَلَيْهِمَا يَمْتَنِعُ ... فَعِنْدَ ذَا إِلَى انْقِطَاعٍ يَرْجِعُ

(١) «الطفلة» بالفتح: الناعمة، وبالكسر: الصغيرة، واللعوب: الضَّحُوك، والسربال: القميص.

(٢) هو أبو جعفر البغداديّ، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر، أخذ عنه السكري، والمرزبانيّ، وله تصانيف كثيرة

(٣) وإنما نُسب لأمه لأن أباه لاعنها، وكان عالمًا بالنسب واللغة، توفيّ رحمه الله لسبع بقين من ذي الحجة سنة (٢٤٥هـ) وقيل: إن حبيب اسم أبيه، فيُصرف. «دسوقي» ٢/١١٩.

(وَعَطْفُهُمْ) أي عطف العرب، أضافه إليهم لأنهم المستعملون له، أو عطف النحاة، أضافه إليهم لحكمهم به (ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أقسام (فَالأَوَّلُ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ) نحو «ليس زيد بقائم، ولا قاعدٍ» بالجرّ (وَذَا) أي العطف على اللفظ (المُوَصَّلُ) أي المحكوم له بكونه أصلًا في باب العطف (لَكِنْ بِبَعْضِ مَوْضِعٍ قَدْ يَمْتَنِعْ) أي العطف على اللفظ (فَيَلْزَمُ الْعَطْفُ لِمَوْضِعٍ) أي على موضع، فاللام بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٣]، وقولُهُ: (سُمِعْ) بالبناء للمفعول، أي سمع هذا من كلام العرب، ومثاله قولك: «ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ»، فيمتنع جرّ «زيد» بالعطف على اللفظ؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف.

(وَتَارَةً عَلَيْهِمَا) أي على اللفظ والمحلّ (يَمْتَنِعُ) أي العطف (فَعِنْدَ ذَا) أي الامتناع المذكور (إِلَى انْقِطَاعٍ يَرْجِعُ) أي يعود المعطوف إلى أن يكون منقطعًا عن إعراب ما قبله، فيكون خبرًا لمبتدإ محذوف، ومثاله قولك: «ما زيد قائمًا، لكن قاعدٌ»، فلا يمكن العطف على اللفظ؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجب، ولا العطف على المحلّ باعتبار الابتداء؛ لزواله بالناسخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العطف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

[أحدها]: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ» بالخفض، وشرطه إمكانُ توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ» إلا الرفع عطفًا على الموضع؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعًا نحو «ما زيد قائمًا، لكن» أو «بل قاعدٌ»؛ لأن في العطف على اللفظ إعمالَ «ما» في الموجَب، وفي العطف على المحل اعتبارُ الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدإ.

ثم ذكر الثاني، وهو العطف على المحلّ، فقال:

١١٣٨- (عَطْفٌ عَلَى الْمَحَلِّ قِسْمٌ ثَانِي ... وَذَا بُعَيْدَ «لَيْسَ» ذُو بَيَانِ

١١٣٩- وَشَرْطُهُ ثَلَاثَةٌ اتَّضَحَا ... إِمْكَانُ إِظْهَارٍ بِلَفْظِ الْفُصَحَا

١١٤٠- وَكَوْنُهُ أَحَقَّ بِالْأَصَالَةِ ... ثُمَّ وُجُودُ مُحْرِزِ الْأَصْلِيَّةِ

١١٤١- مِنْ أَجْلِ ذَا ٱمْتَنَعَ فِي مَسَائِلَا ... كَـ«إِنَّ زَيْدًا وَعُمَيْرٌ فِي الْمَلَا»

١١٤٢- وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» ... إِنْ لَمْ يَكُنْ مُبْتَدَأً فَحَظْرُ

١١٤٣- أَجَازَ هَذِي بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ... عَنْ طَلَبِ الْمُحْرِزِ فِي ٱسْتِرَاحَةِ

١١٤٤- كِلَيْهِمَا يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ ... لَمْ يَشْرِطُوا الْمُحْرِزَ فِي الْأَلْسِنَةِ

١١٤٥- وَلَكِنِ الْفَرَّاءُ فِي الْأُولَى ٱشْتَرَطْ ... خَفَاءَ إِعْرَابٍ لِرَفْعِهِ فَقَطْ

١١٤٦- وَ«ضَارِبُو زَيْدٍ وَعَمْرًا» إِنْ نُصِبْ ... ثَالِثَةٌ أَتَتْكَ فَٱدْرِهَا تُصِبْ

١١٤٧- «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الأَمِيرِ وَالْفَتَى» ... بِالرَّفْعِ أَمَّا نَصْبُهُ مَا ثَبَتَا)

(**عَطْفٌ عَلَى الْمَحَلِّ قِسْمٌ ثَانِي**) يعني أن العطف على المحلّ هو القسم الثاني من أقسام العطف الثلاثة (**وَذَا بُعَيْدَ**) تصغير «بَعْدَ» للتقريب، أي بعد (**«لَيْسَ» ذُو بَيَانِ**) نحو «ليس زيدٌ بقائم، ولا قاعدًا» بالنصب (**وَشَرْطُهُ**) أي شرط جوازِهِ (**ثَلَاثَةٌ اتَّضَحَا**) بقطع الهمزة للوزن، والألف إطلاقيّة، أي ظهر وانكشف شروطه ثلاثة أمور، أحدها: (**إِمْكَانُ إِظْهَارٍ بِلَفْظِ الْفُصَحَا**) بالقصر للوزن، أي إمكان ظهور ذلك المحلّ[1] في فصيح الكلام، ففي المثال المذكور يجوز إظهار النصب بإسقاط الباء، فتقول: «ليس زيدٌ قائمًا»، فلو امتنع ظهوره، لم يجز العطف على المحل، نحو «مررت بزيد، وعمرًا»؛ إذ لا يجوز «مررت زيدًا»؛ لأن «مرّ» لازم لا ينصب المفعول به.

وأشار إلى الشرط الثاني بقوله: (**وَكَوْنُهُ أَحَقَّ بِالْأَصَالَةِ**) أي أن يكون الموضع هو الأصل؛ لأن الأصل في خبر «ليس» النصب، وفي الفاعل الرفع، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه» بالجر؛ لأن الأصل في الوصف المستوفي للشروط العمل، لا الإضافة.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (**ثَمَّ وُجُودُ مُحْرِزِ الْأَصْلِيَّةِ**) أي طالب ذلك المحلّ (**مِنْ أَجْلِ ذَا امْتَنَعَ**) أي العطف على المحلّ (**فِي مَسَائِلَا**) بألف الإطلاق (**كَـ«إِنَّ زَيْدًا وَعُمَيْرٌ فِي الْمَلَا»**) أي في جماعة الأشراف، فرفع «عمير» ممتنع؛ لأن الطالب لرفع زيد، وهو الابتداء، قد زال بدخول «إنّ»

---

(١) اعترضه الدمامينيّ بجواز «ربّ رجل صالح لقيت وامرأة»، مع أنه لا يجوز «ربّ رجل صالحًا لقيت»، ومنع الشمني عدم الجواز. «الأمير»٢/٩٥.

الناسخة عليه (**وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو»**) أي وامتنع أيضًا قولك: «إن زيدًا قائمٌ، وعمرٌو» بالرفع؛ لزوال الطالب أيضًا، وهذا إذا جعلته معطوفًا على محل «زيدًا»، وأما إذا رفعته بالابتداء، وقدّرت له الخبر فلا مانع، كما أشار إليه بقوله: (**إِنْ لَمْ يَكُنْ**) أي «عمرو» المرفوع (**مُبْتَدَأً فَحَظْرُ**) أي فممنوع رفعه، فـ«الحظر» مصدر حظر الشيء بمعنى منعه، والمراد المحظور من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، يعني أنه إذا لم يقدّر «عمرو» مبتدأ، فرفعه ممنوع؛ لما ذُكر، وأما إذا كان مبتدأ حُذف خبره لدلالة ما قبله عليه، فلا مانع، ويكون من عطف الجملة على الجملة.

(**أَجَازَ هَذِي**) أي هذه الصورة، وهي عطف عمرو على المحلّ (**بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ**) أي لأنهم لا يشترطون وجود المحرز، كما أشار إليه بقوله: (**عَنْ طَلَبِ الْمُحْرِزِ فِي اسْتِرَاحَةِ**) أي إنهم مستريحون بعدم اشتراط وجود المحرز، كما اشترطه الجمهور، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين «إنّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر (**كِلَيْهِمَا**) مفعول مقدّم لـ(**يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ**) أي يجيز الكوفيّون المسألتين، هذه، والتي قبلها؛ لأنهم (**لَمْ يَشْرِطُوا**) بكسر الراء، وضمها، من بابي ضرب، ونصر (**الْمُحْرِزَ فِي الْأَلْسِنَةِ**) جمع لسان بمعنى اللغة، أي في استعمال اللغة (**وَلَكِنِ الْفَرَّاءُ فِي الْأُولَى**) أي في المسألة الأولى، وهي الرفع قبل مجيء الخبر (**اشْتَرَطْ خَفَاءَ إِعْرَابِ**) أي عدم ظهوره بأن كان مبنيًا، نحو «إن هذا وزيدًا قائمان»، أو مقدّرًا، نحو إن موسى، وعمرًا ذاهبان (**لِرَفْعِهِ فَقَطْ**) أي لجواز رفع المعطوف؛ لئلا يتنافر اللفظ (**وَ«ضَارِبُو زَيْدٍ»**) هكذا النسخة «ضاربو» بصيغة الجمع ، وفي الأصل: «ضارب زيد» بالإفراد، ولا فرق بينهما (**وَ«عَمْرًا» إِنْ نُصِبْ**) أي نُصب عمرو، وقوله: (**ثَالِثَةٌ**) حال مقدّم من فاعل «أتتك»، جاءتك حال كونها ثالثة للمسائل الممتنعة بسبب عدم وجود المحرز (**أَتَتْكَ**) وقوله: (**فَادْرِهَا تُصِبْ**) كمّل به البيت، أي اعْلَمْها تُصِب الحقّ («**أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ وَالْفَتَى» بِالرَّفْعِ**) أي برفع «الفتى»، وقوله: (**أَمَّا نَصْبُهُ مَا ثَبَتَا**) أي نصب «الفتى» غير جائز، وفيه أنه يُوهم جواز رفعه، وليس كذلك، بل الرفع والنصب ممتنعان عند المحقّقين؛ لعدم المحرز؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ إلا أن يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وهذا المثال، والذي قبله ليس فيهما ذلك، فتأمله حقّ تأمل[1].

---

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٢/١٢١-١٢٢.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه العطف الثلاثة العطفُ على المحلّ، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعدًا» بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

[أحدها]: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم»، و«ما جاءني من امرأة» أن تُسقِط الباء فتنصب، و«مِنْ» فترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمرًا» خلافًا لابن جني؛ لأنه لا يجوز «مررت زيدا»، وأما قوله [من الوافر]:

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا   وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ[1]

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [هود: الآية ٦٠] الآية، أن يكون ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [البقرة: الآية ١١٣] عطفًا على محل ﴿هَٰذِهِ﴾ [البقرة: الآية ٣٥]؛ لأن محله النصب.

[الثاني]: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه»؛ لأن الوصف المُسْتَوْفِيَ لشروط العمل الأصلُ إعمالُه، لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون؛ تمسكًا بقوله: «مُنْضِج»

* صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ *

أي فـ«قدير» عطف على محلّ «صفيف» المنصوب، وقد مر جوابه[2].

[والثالث]: وُجود المُحْرِز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

(١) قوله: «دون معدّ» منصوب، وهو معطوف على محلّ «من دون عدنان» ظهر النصب في المعطوف؛ لأن العامل، وهو «تَجِدْ» كما يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بـ«من» يتعدّى إليه بنفسه.

(٢) أي وهو أن «قدير» عطف على «صفيف» وجُرّ للجوار بناء على جوازه مع العاطف، أو للتوهّم، أو أنه معمول لمحذوف، أي أو طابخ قدير، وطابخ عطف منضج. انتهى «تقرير دَرْدِير»، ذكره الدسوقي ٢ في «الحاشية»/١٢٠.

(إحداها): «إنّ زيدًا وعمرو قائمان»، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إنّ».

(والثانية): «إن زيدًا قائم وعمرو» إذا قَدّرت «عمرًا» معطوفا على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين؛ لأنهم لم يشترطوا المُحْرِز، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين «إنّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولكن شَرَطَ الفرّاء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاءَ إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] الآية، وقولهم: «إنك وزيد ذاهبان».

وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أي مأجورون، أو آمنون، أو فرِحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له[1] قوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا   وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنِفَانِ

ويضعفه أنه حَذفٌ من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس.

والثاني أن الخبر المذكور لـ«إنّ»، وخبر ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٩] محذوف، أي كذلك، ويشهد له[2] قوله [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدإ حتى يُقدَّم، نحو «لقائم زيد»، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على توَهُّم عدم ذكر «إن»، والثاني أنه تابع لمبتدإ محذوف، إي إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خُرِّج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون».

(١) أي من حيث إن خبر «إنَّ» محذوف، والمبتدأ خبره المذكور بعده.

(٢) أي من حيث إن الخبر للأول، والمبتدأ خبره محذوف.

قلت: عندي أن ما ذهب إليه الكوفيون أرجح؛ لعدم إحواجه إلى هذه التكلّفات، فتأمله بإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

[المسألة الثالثة]: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، بالنصب.

[المسألة الرابعة]: «أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو» بالرفع، أو «وعمرًا» بالنصب منعهما الحذاق؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وأجازهما قومٌ تمسكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ الآية [الأنعام: ٩٦]، وقولِ الشاعر [من الطويل]:

هَوِيتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُجَدَّدًا ... فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُودَدَا

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدت سوددا، أو يكون «سوددا» مفعولًا معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّه قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ [القصص: الآية ٧٣] الآية، وجوّز الزمخشري كون ﴿ٱلشَّمْسَ﴾ [الأنعام: الآية ٧٨] معطوفًا على محل ﴿ٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، وزعم مع ذلك أن الجعل مرادٌ منه فعل مستمر في الأزمنة، لا في الزمن الماضي بخصوصيته، مع نصه في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: الآية ٤] على أنه إذا حُمِل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حُمل على الماضي في أن إضافته محضة، وأما قوله [من الرجز]:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا ... مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا

فيجوز أن يكون «الليانا» مفعولًا معه، وأن يكون معطوفا على «مخافة» على حذف مضاف، أي ومخافة الليان، ولو لم يُقدَّر المضاف لم يصح؛ لأن «الليان» فِعلٌ لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومطله، ولا بُدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.

ومن الغريب قول أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطًا لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي تقدم ذكره، ولا بد منه.

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام العطف الثلاثة، فقال:

١١٤٨- (وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ ... كَـ«لَيْسَ زَيْدٌ قَاعِدًا وَقَائِمِ»)

١١٤٩- وَشَرْطُهُ صِحَّةُ أَنْ يَدْخُلَ ذَا ... وَحُسْنُهُ أَنْ يَكْثُرَ الْمَآخِذَا

١١٥٠- وَالْعَطْفُ ذَا كَمَا بِمَجْرُورٍ دَخَلْ ... يَدْخُلُ فِي الْمَجْزُومِ وَالرَّفْعِ الأَجَلّْ

١١٥١- اِسْمًا وَفِي الْمَنْصُوبِ فِعْلًا وَسُمَا ... وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَا

١١٥٢- أَمْثِلَةُ الْجَمِيعِ فِي التَّنْزِيلِ ... فَلْتَنْظُرِ «الْمُغْنِيَ» بِالتَّفْصِيلِ

(وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُّمِ) أي بسبب التوهم، ومعناه توهّم أن العامل الموجود معدومٌ، أو توهّم أن المعدوم موجود، فالأول كما في قولك: «إنك وزيدٌ ذاهبان»، فـ«زيد» عطف على الكاف على توهّم عدم دخول «إنّ»، والثاني نحو قولك: «ليس زيد قائمًا، ولا قاعدٍ»، فـ«قاعدٍ» مجرور بالعطف على توهّم دخول الباء على «قائمًا»، وهذا هو المسمّى بالعطف على المعنى، والأَوْلَى في القرآن أن يعبّر بالعبارة الثانية[1]. والله تعالى أعلم.

(كَـ«لَيْسَ زَيْدٌ قَاعِدًا وَقَائِمِ») فـ«قائم» مجرور عطفًا على «قاعدًا» بتوهّم دخول الباء في خبر «ليس»؛ لكثرته في الاستعمال **(وَشَرْطُهُ)** أي شرط صحة العطف على التوهّم **(صِحَّةُ أَنْ يَدْخُلَ ذَا)** أي العامل المتوهَّم، كما قلنا في المثال المذكور **(وَحُسْنُهُ)** أي شرط صحة حسنه **(أَنْ يَكْثُرَ الْمَآخِذَا)** بألف الإطلاق، والنصب بنزع الخافض، أي في المآخذ، يعني أنه إنما يحسُن العطف على التوهّم إذا كان دخول ذلك العامل المتوهّم كثير الدخول في المعطوف عليه، كالباء في خبر «ليس» **(وَالْعَطْفُ ذَا)** أي وهذا العطف **(كَمَا بِمَجْرُورٍ دَخَلْ)** أي كما دخل على المجرور، كالمثال المذكور، فالباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣٠] **(يَدْخُلُ فِي الْمَجْزُومِ)** أي على الفعل المجزوم، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: الآية ١٠] الآية، فـ﴿أَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] بالجزم عطف على المعنى، إذِ المعنى إن أخرتني أصدّق،

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢٢/٢.

وأكن إلخ (**وَالرَّفْعِ الأَجَلِّ**) بالجرّ صفة لـ«الرفع» وصفه به لكونه إعراب العمدة، وقوله: (**اِسْمًا**) حال من المرفوع، أي حال كون ذلك المعطوف اسمًا، وذلك نحو قولك: «إنك وزيدٌ ذاهبان» برفع «زيد» على توهم عدم دخول «إنّ»، (**وَفِي الْمَنْصُوبِ**) أي ودخل أيضًا على المنصوب، حال كونه (**فِعْلًا**) نحو قراءة بعضهم: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩] حملًا على معنى ودّوا أَنْ تُدْهِنَ فيدهنوا، وقوله: (**وَسُمَا**) مثلث السين لغة في الاسم، كما سبق بيانه، يعني أنه يدخل العطف على التوهّم أيضًا على المنصوب من الأسماء (**وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ**) أي ويدخل أيضًا على المركبات، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الروم: الآية ٤٦] الآية، فإنه عطف على تقدير المعنى: ليبشّركم، وليذيقكم، وقوله: (**عِنْدَ الْعُلَمَا**) كَمّل به البيت، أي هذا الذي ذكرناه ثابت عند علماء هذا الفنّ (**أَمْثِلَةُ الْجَمِيعِ فِي التَّنْزِيلِ**) أي أمثلة جميع ما ذُكِر من مسائل العطف على التوهّم مذكور في القرآن الكريم، والمراد معظم الأمثلة؛ إذلم يُمَثِّل لكلها بالآيات.

تنبيه:

قد سبق أَنَّ التعبيرَ الحسَنَ في القرآن أن يقال: العطف على المعنى بدلًا من العطف على التوهّم؛ لبشاعة لفظه، فتنبّه.

وقوله: (**فَلْتَنْظُرِ «الْمُغْنِيَ» بِالتَّفْصِيلِ**) أي فلتراجع «مغني اللبيب» أصل هذا النظم، حتى تعلم الأمثلة بالتفصيل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أقسام العطف الثلاثة العطفُ على التوهم، نحو «ليس زيدٌ قائمًا، ولا قاعدٍ» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرةُ دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقول الآخر [من البسيط]:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَّابًا

ولم يَحْسُن قولُ الآخر [من المتقارب]:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ... وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ

لقلة دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبري «ليس»، و«ما»، و«النيربُ» النميمة، و«المنمل»: الكثير النميمة، و«المنمش» المفسد ذاتَ البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور، وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا، وفي المنصوب اسمًا وفعلًا، وفي المركبات.

فأما المجزوم، فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: الآية ١٠]، فإن معنى لولا أخرتني فأصدق، ومعنى إن أخرتني أصدق واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: الآية ١٠]، كقول الجميع في قراءة الأخوين(١): ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦] بالجزم، ويردُّه أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو «ائتني أكرمْك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بـ«أنْ» مضمرةً، و«أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهَّم مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم، وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مُقَدَّر، ويأتي القولان في قول الهذلي [من الوافر]:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا

أي نواي، وكذلك اختُلف في نحو «قام القوم غير زيد وعمرًا»، بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيدًا» ومعناه، فشبهوه بقولهم [من الوافر]:

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

قال ابن هشام رحمه الله: وقد استنبط مَن ضَعُف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا، أنه يَرَاه عطفًا على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ﴾

(١) أي حمزة والكسائيّ.

﴿ٱللَّهَ﴾ [يوسف: الآية ٩٠] الآية، بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ [يوسف:٩٠]، وجزم ﴿وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف: الآية ٩٠]، فزعم أن ﴿مَنْ﴾ [يوسف:٩٠] موصولة، فلهذا ثبتت ياء «يتقي»، وأنها ضُمِّنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم «يصبر» على توهم معنى مَنْ، وقيل: بل وَصَلَ «يصبر» بنية الوقف، كقراءة نافع: ﴿وَمَحۡيَايۡ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢] بسكون ياء ﴿وَمَحۡيَايۡ﴾ [الأنعام: الآية ١٦٢] وصلًا، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين، كما في ﴿يَأۡمُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: الآية ٦٧] و﴿يُشۡعِرۡكُمۡ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، وقيل: مَن شرطية، وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حُذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، واكتُفي بحذف الحركة المقدرة.

وأما المرفوع فقال سيبويه: واعلم أن ناسا من العرب يَغلَطُون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، و«إنك وزيد ذاهبان»، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيَرى[1] أنه قال: «هم»، كما قال [من الطويل]:

* بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى *... البيت

انتهى.

ومراده بالغلط ما عَبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتَوَهَّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نُثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسمًا فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: الآية ٧١] فيمن فَتَحَ الباء: كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله [من الطويل]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

انتهى. وقيل: هو على إضمار «وهبنا» أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل ﴿فَبَشَّرۡنَٰهَا﴾ [هود: الآية ٧١]؛ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة.

(١) أي المتكلّم أنه قال: «هم»، فلذا أكّد بـ«أجمعون».

قلت: عندي هذا الوجه أرجح؛ لوضوح حجته. والله تعالى أعلم.

وقيل: هو مجرور عطفًا على بإسحاق، أو منصوب عطفًا على محله، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور، كـ«مررت بزيدٍ واليومَ عمرو»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ﴾ [الصافات: الآية ٧]: إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [الصافات: الآية ٦]، وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلۡنَٰهَا رُجُومٗا﴾ [الملك: الآية ٥] الآية، ويحتمل أن يكون مفعولًا لأجله، أو مفعولًا مطلقًا، وعليهما فالعامل محذوف، أي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظًا.

وأما المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم:٩] حملًا على معنى ودوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ الآية [غافر:٣٦]، بالنصب: إنه عطف على معنى ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾ [غافر: الآية ٣٦]، وهو لعلي أن أبلغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ«أنْ» كثيرًا، نحو الحديث: «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[1]، ويحتمل أنه عطف على الأسباب، على حد [من الوافر]:

* لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي * البيت

ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملًا له على التمني[2].

وأما في المركبات، فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ وَلِيُذِيقَكُم﴾ [الرُّوم: الآية ٤٦]: إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير وليذيقكم، وليكون كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] الآية: إنه على معنى أرأيت كالذي حاجّ، أو كالذي مرّ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي أو أرأيت مثل الذي، فحُذف لدلالة ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨] عليه؛ لأن كليهما تعجب،

(١) أخرجه البخاريّ في «كتاب الاعتصام» من «صحيحه».

(٢) قلت: مذهب الكوفيين في هذا هو الراجح، كما رجحه ابن مالك وغيره.

وهذا التأويل هنا، وفيما تقدم[1] أولى؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة، أي ألم تر إلى الذي حاج، أو الذي مر، وقيل: الكاف اسم بمعنى «مثل» معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاجّ، أو إلى مثل الذي مر.

تنبيه:

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «لألزمنك أو تقضيني حقي»، إذ النصب عندهم بإضمار «أن»، و«أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهَّم، أي ليكونن لزوم مني، أو قضاء منك لحقي، ومنه قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾ [الفتح: ١٦] في قراءة أُبَيّ بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون، فبالعطف على لفظ ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ﴾ [الفتح: الآية ١٦] أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون، ومثله «ما تأتينا فتحدثَنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفي الحديث فقط، حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثًا، أي بل غير محدث، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يُقضَى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفًا على «تأتينا» فيكون كل منهما داخلًا عليه حرف النفي، أو على القطع، فيكون موجبًا، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهلُ أمرنا»، و«لم تقرأ فتنسى»؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطف لجزم تنسى، وفي قوله [من الخفيف]:

غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ ... فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَا

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلافَ ما أتي به؛ لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنه يصير منفيا على حدته كالأول إذا جُزم، ومنفيا على الجمع إذا نُصِب، وإنما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة[2]؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم

(١) أي وهو ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ﴾ [الروم: الآية ٤٦] إلخ.

(٢) أي وهو «ما تأتينا فتحدّثنا»، وقوله: فمشكلة، أي لأن المعنى ينحلّ أنت ما تأتينا، فأنت تحدّثنا، فالحديث=

الإتيان، وقد يُوَجَّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل، فأنت تحدثنا الآن عوضًا عن ذلك، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً ... لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ

أي لو عرفتِ الجزعَ لجَزِعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾ عطفا على ﴿يُقْضَىٰ﴾ [فاطر: ٣٦]، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف، على معنى السببية، كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: الآية ٣٦]، وقد كان النصب ممكنًا، مثله في ﴿فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، ولكن عُدِل عنه؛ لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يَقصِد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ [المرسلات: الآية ٣٦] نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: الآية ٧]، فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين، أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: الآية ٧] على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: الآية ٣٩]، ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويردّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صحّ الاستئناف بوجه آخر، يكون الاعتذار معه منفيا، وهو ما قدمناه، ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرّح به هنا الأعلم، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: الآية ٣٦]، وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل، ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزمًا، وردَّ عليه ابن الضائع بأن

= مسبّب، وسببه الإتيان منفيّ، ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب، وحينئذ فالقطع لا يصحّ في هذا المثال. دسوقي ٢/١٢٦.

النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثَنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان، ولا يحصل التحديث.

قال ابن هشام: والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدًّا، فلا يحسن حمل التنزيل عليه، وهو بحث نفيس.

تنبيه:

«لا تأكُلْ سمكًا، وتشربْ لبنًا» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين ابن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: «لا تأكل السمك، وأنت تشرب اللبن». انتهى. وكأنه قدّر الواو للحال، وفيه بُعْدٌ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على أقسام العطف، أتبعه ببيان عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس، فقال:

(عَطفُ الخَبَرِ عَلَى الإِنْشَاءِ، وَبِالْعَكْسِ)

١١٥٣- (مَنَعَهُ أَهْلُ الْبَيَانِ وَابْنُ مَا ... لِكٍ بِتَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ اعْلَمَا

١١٥٤- كَذَا ابْنُ عُصْفُورٍ بِشَرْحِ أَوْضَحَا ... نَقْلًا عَنِ الأَكْثَرِ بَلْ قَدْ صَحَّحَا

١١٥٥- أَجَازَهُ الصَّفَّارُ مَعْ جَمَاعَةِ ... كَـ«بَشِّرِ الَّذِينَ» فِي الْبَقَرَةِ

١١٥٦- كَذَا «وَبَشِّرْ» فِي كَلَامِ اللهِ جَا ... بِسُورَةِ الصَّفِّ لأَرْبَابِ الْحِجَا

١١٥٧- فِي ذَا الْخِلَافِ بَعْضُهُمْ قَدْ نَظَمَا ... مُمَيِّزَ الضَّعِيفِ مِمَّا يُعْتَمَى

١١٥٨- وَعَطْفُكَ الإِنْشَا عَلَى الإِخْبَارِ ... أَوْ عَكْسُهُ فِيهِ خِلَافٌ جَارِي

١١٥٩- أَهْلُ الْبَيَانِ وَابْنُ مَالِكٍ أَبَوْا ... مِثْلَ ابْنِ عُصْفُورٍ وَبِالْجُلِّ اقْتَدَوْا

١١٦٠- وَجَوَّزَتْهُ فِرْقَةٌ قَلِيلَهْ ... وَسِيبَوَيْهِ وَارْتَضَى دَلِيلَهْ)

(**مَنَعَهُ**) أي عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه (**أَهْلُ الْبَيَانِ**) أي علماء علم البيان، و«البيان» في الأصل مصدر بان الشيءُ بمعنى تبيّن وظهر، أو اسم من بيّن، كالسلام والكلام، من كلّم وسلّم، ثم نقله العرف إلى ما يتبيّن به من الدلالة وغيرها، ونقله الاصطلاح إلى الفصاحة، وإلى مَلَكة، أو أصول يُعرف بها إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة. قاله العكبريّ[1] (**وَ**) منعه (**ابْنُ مَالِكٍ بِـ«تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ»**) أي في كتابه المسمّى «تسهيلَ الفوائد»، فالباء بمعنى «في»، وقوله: (**اعْلَمَا**) كَمَّل به البيتَ، وهو أمر بالعلم، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة للوقف (**كَذَا ابْنُ عُصْفُورٍ بِشَرْحِ**) أي في كتابه «شرح الإيضاح»، فالباء بمعنى «في» (**أَوْضَحَا**) بألف الإطلاق (**نَقْلًا**) أي حال كونه ناقلًا ذلك (**عَنِ الأَكْثَرِ**) أي عن أكثر العلماء (**بَلْ قَدْ صَحَّحَا**) بألف الإطلاق أيضًا، و«بل» للإضراب الانتقالي، أي بل صحح هذا الذي نقله عن الأكثر.

تنبيه:

قيّد بعضهم هذا المنع بالجمل التي لا محلّ لها، وأما الجمل التي لها محلّ، فيجوز فيها اتّفاقًا، نحو «زيدٌ أبوه قائم، وما أفسقه»، فـ«ما أفسقه» جملة إنشائيّة، عطفٌ على الأولى، ولذا جاز: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٣] على أن الواو من الحكاية، لا من المحكي؛ لأن الجملة التي لها محلّ في قوّة المفرد، فكأن الإنشائيّة والخبريّة غير معتبرين. وحمل ابن السبكيّ منع البيانيين على البلاغة، موفّقًا بينهم وبين النحاة[2]. فتنبه لهذه الفائدة، فإنها مهمّة جدًّا. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(**أَجَازَهُ الصَّفَّارُ**) بالفاء تلميذ ابن عصفور المذكور (**مَعْ جَمَاعَةِ**) أي لوجود الأدلّة على جوازه (**كَـ«بَشِّرِ الَّذِينَ»**) أي من قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] (**فِي**) سورة (**الْبَقَرَةِ**) أي فإن هذا إنشاء، عُطف على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ

(١) راجع «كليات أبي البقاء العكبريّ» ص٢٣٠.

(٢) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢٨/٢ و«حاشية الأمير» ٩٩/٢.

لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤] (كَذَا وَبَشِّرْ فِي كَلَامِ اللهِ جَا) بالقصر لغة (بِسُورَةِ الصَّفِّ) وهو قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، أي فإنه إنشاء عُطف على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: الآية ١٣]، وقوله: (لِأَرْبَابِ الحِجَا) أي هذه البشارة لأصحاب العقول النيّرة الذين قالوا: ربنا الله، ثم استقاموا حتى أتاهم اليقين، جعلنا الله تعالى منهم آمين.

(فِي ذَا الخِلَافِ) أي في هذا الخلاف الذي ذكرناه (**بعضهم قد نظما**) بألف الإطلاق، أي نظم بعض من تقدّم عصره على الناظم في بيان هذا الخلاف (**مميّز الضعيف مما يُعْتَمى**) بالبناء للمفعول، من الاعتماء وهو الاختيار، أي حال كونه مميّزًا القول الضعيف من القول المختار حسبما رآه.

تنبيه:

هذا البيت مما أصلحته، فقد كان في الأصل هكذا:

فِي ذَا الخِلَافِ أَنْشَا بَعْضُ مَنْ سَبَقْ — مُبَيِّنًا ضَعِيفَهُ مِنَ الأَحَقْ

وقد دخل الشطر الأول الانكسار، فغيّرته إلى ما سبق؛ لأن الناظم رحمه الله أذن لي في تغيير ما أراه غلطًا، فتنبه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله: (**وَعَطْفُكَ الإِنْشَا عَلَى الإِخْبَارِ**) إلخ مفعول «نظما» في البيت السابق، محكيّ لقصد لفظه (**أَوْ عَكْسُهُ**) أي عطف الخبر على الإنشاء (**فِيهِ**) أي في العطف المذكور (**خِلَافٌ جَارِي**) أي بين العلماء (**أَهْلُ الْبَيَانِ، وَابْنُ مَالِكٍ أَبَوْا**) أي امتنعوا من قبول جوازه (**مِثْلَ ابْنِ عُصْفُورٍ**) أي حال كون امتناعهم كامتناع ابن عصفور منه (**وَبِالْجُلِّ اقْتَدَوْا**) أي اتبعوا في ذلك معظم العلماء (**وَجَوَّزَتْهُ فِرْقَةٌ**) أي طائفة (**قَلِيلَهْ، وَسِيبَوَيْهِ**) بالجرّ عطفًا على «فرقةٌ»، أي وجوّزه سيبويه أيضًا، وسيأتي تغليط ابن هشام نسبة هذا القول لسيبويه (**وَارْتَضَى دَلِيلَهْ**) أي ارتضى دليل جوازه؛ لكونه واضحًا.

قلت: ما ذهب إليه الفرقة هو الأرجح عندي؛ لأن أدلته واضحة، وتأويلها على ما يأتي تكلّف وتعسّف. والله تعالى أعلم بالصواب.

وحاصل معنى الأبيت بإيضاح أن عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس منعه البيانيون، وابن

مالك في «شرح باب المفعول معه»، من «كتاب التسهيل»، وابن عصفور في «شرح الإيضاح»، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفّار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية، في «سورة البقرة»، وبقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٣] في «سورة الصف»، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءني زيدٌ ومَن عمرٌو؟ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله: [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ — وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

وقوله [من الطويل أيضًا]:

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ — وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

واستدل الصفار بهذا البيت، وقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ *

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولانُ.

قال ابن هشام: وأقول: أما آية البقرة، فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمرَ حتى يُطلَب له مُشاكِلٌ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيد يعاقب بالقيد، وبشّر فلانا بالإطلاق»، وجوّز عطفه على ﴿ٱتَّقُواْ﴾، وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب، كما ذُكِرَ، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا، فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة.

وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أن

المخاطب بـ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون، و بـ﴿بَشِّرِ﴾ النبي ﷺ، ولا أن يقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة، لا طلب، وإن ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام؛ تنزيلًا لسبب السبب مَنْزِلَةَ السبب، كما مر في بحث الجُمَل المفسرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا، واقعد يا زيد»، ولأن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لا يتعين للتفسير، سَلَّمْنَا، ولكن يحتمل أنه تفسيرمع كونه أمرًا، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كما كان ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: الآية ٩١] في معنى انتهوا، أو بأن يكون تفسيرًا في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب نجاتك، آمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينئذ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على «قل» مقدرةً قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ ، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف، تقديره في الأول: فأنذر، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: الآية ٤٦] : إن التقدير: فاحذرني، واهجرني؛ لدلالة﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: الآية ٤٦] على التهديد.

وأما: «وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ»

فـ«هل» فيه نافية، مثلها في ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وأما «هذه خولان» فمعناه تَنَبَّهْ لخولان، أو الفاء لمجرد السببيه، مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلا بذلك، فهلا استدلا بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۞ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]، ونحوه في التنْزيل كثير، وأما: وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ، فيتَوَقَّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفًا على أمر مقدر، يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا، وكَحِّل، كما قيل في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: الآية ٤٦] .

قلت: بعد هذا كلّه لا يخفى على المنصف أن هذه التأويلات لهذه الحجج التي احتجّ بها من أجاز عطف الخبر على الإنشاء والعكس كلها تكلّفٌ وتعسّف، فالأسلم ترجيح مذهبهم، فتبصّر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عبدُ الله؟، وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين»، رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثْنِي إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تَخلِط مَن تَعلَم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمَنْزِلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت، عُلم أن زوال النعت يُصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار، فوهم فيه، ولا حجة فيما ذَكَر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان، ويُقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، أتبعه ببيان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، فقال:

(عَطْفُ الاسمِيَّةِ عَلَى الفِعْلِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ)

١١٦١- فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الأَقْوَالِ ... الأَوَّلُ الجَوَازُ بِالإِسْجَالِ

١١٦٢- عَنِ النُّحَاةِ عِنْدَ بَحْثِ الاشْتِغَالِ ... فُهِمَ وَاشْتَهَرَ فِي كُلِّ المَقَالِ

١١٦٣- وَالثَّانِ مَنْعُهُ لَدَيْهِمْ مُطْلَقَا ... وَثَالِثٌ بِالوَاوِ خُصَّ مُنْتَقَى

١١٦٤- وَأَضْعَفُ الأَقْوَالِ هَذَا الثَّانِي ... وَإِنْ بِهِ الرَّازِيُّ ذَا الإِتْيَانِ

(فِيهِ) أي في جواز عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة ، وعكسه (ثَلَاثَةٌ مِنَ الأَقْوَالِ: الأَوَّلُ الجَوَازُ بِالإِسْجَالِ) بكسر الهمزة مصدر أسجل كأطلق، وزنًا ومعنًى، أي بالإطلاق من غير تقييد بغير الواو (عَنِ النُّحَاةِ) متعلّق بـ«فُهِم»، وكذا قولُهُ (عِنْدَ بَحْثِ الاشْتِغَالِ) أي عند بحثهم في مسائل باب الاشتغال (فُهِمَ) مبنيًا للمفعول، حيث يقولون: في مثل «قام زيد، وعمرًا أكرمته»: إنّ نصب «عمرًا» أرجح من رفعه؛ لتتناسب الجملتان المتعاطفتان، وقوله: (وَاشْتَهَرَ فِي كُلِّ المَقَالِ) ببناء الفعل للفاعل، أي اشتهر هذا البحث عنهم في أقوال كلهم (وَالثَّانِي) أي القول الثاني (مَنْعُهُ) أي العطف المذكور (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة، حال كونه (مُطْلَقَا) عن التقييد بغير الواو، كالقول التالي (وَثَالِثٌ) أي ثالث الأقوال (بِالْوَاوِ خُصَّ) أي خصّ الجواز بالواو من بين حروف العطف؛

لكونها أمّ حروف العطف، فخُصّت بذلك، وقوله: **(مُنتَقى)** حال من الواو، أي حال كونه مختارًا لدى القائل به **(وَأَضْعَفُ الأَقْوَالِ هَذَا الثَّانِ)** أي القول بالمنع مطلقًا؛ لضعف متمسّكه **(وَإِنْ بِهِ الرَّازِيُّ ذَا الإِتْيَانِ)** أي وإن أكثر القول به محمد بن عمر الفخر الرازيّ (٥٤٤-٦٠٤هـ) في «تفسيره الكبير» الذي سماه «مفاتيح الغيب».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال:

[أحدها]: الجواز مطلقًا، وهو المفهوم من قول النحويين في «باب الاشتغال» في مثل «قام زيد وعمرًا أكرمته»: إنّ نصب «عمرا» أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

[والثاني]: المنع مطلقًا، حُكي عن ابن جني أنه قال في قوله [من الرمل]:

عاضَها اللهُ غُلامًا بعدَ ما ... شابَتِ الأَصْداغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ[1]

إن «الضِّرْس» فاعل بمحذوف، يفسره المذكور، وليس بمبتدإ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أُقدِّر الواو للاستئناف.

[والثالث]: لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في «سر الصناعة»، وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر» عاطفة.

وأضعف الأقوال القول الثاني، وقد لَهِج به الرازي في «تفسيره»، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه أن مجلسًا جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي: «يَحِلُّ أكلُ متروك التسمية» مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] الآية، فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأن أصل الواو أن تَرْبط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مُقَيِّدةً للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقًا، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقًا، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٥]، فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله،

(١) قوله: «عاضها الله» أي زوّجها الله بعد أن كبرت وصارت بهذا السنّ، وقوله: «نَقِد» بكسر القاف: أي تأكّل وتكسّر.

ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله. انتهى مُلَخَّصًا موضّحًا، قال ابن هشام رحمه الله: ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابًا، انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، أتبعه ببيان العطف على معمولي عاملين، فقال:

(العَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ)

١١٦٥- (وَإِنْ عَلَى مَعْمُولَيِ الْعَامِلِ جَا ... عَطْفٌ فَجَائِزٌ لَدَى ذَوِي الْحِجَا

١١٦٦- وَإِنْ لِعَامِلَيْنِ فَالنَّاسُ اخْتَلَفْ ... قَالَ ابْنُ مَالِكٍ نَهَى كُلُّ السَّلَفْ

١١٦٧- إِنْ لَمْ يَكُ الْمَجْرُورُ فِي الْمَعْطُوفِ جَا ... وَالْفَارِسِيْ جَوَازَهُ قَدْ أَخْرَجَا

١١٦٨- أَيْ مُطْلَقًا عَنْ أُمَّةٍ مِنْهُمْ يُعَدّ ... أَخْفَشُهُمْ بِقِيلَ مَرْوِيًّا وَرَدْ

١١٦٩- وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ مَعْ تَأَخُّرِ ... فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الأَكْثَرِ

١١٧٠- وَإِنْ يَكُنْ مُقَدَّمًا فَالأَشْهَرُ ... لِسِيبَوَيْهِ مَنْعُهُ مُقَرَّرُ

١١٧١- كَذَا الْمُبَرِّدُ مَعَ السَّرَّاجِ ... هِشَامُهُمْ أَيْضًا بِذَا الْمِنْهَاجِ

١١٧٢- وَالأَخْفَشُ الْفَرَّاءُ وَالزَّجَّاجُ ... كَذَا الْكِسَائِي بِالْجَوَازِ حَاجُوا

١١٧٣- وَاشْتَرَطَ الأَعْلَمُ مَعْ جَمَاعَةِ ... أَنْ يَلِيَ الْمَجْرُورُ لِلْعَاطِفَةِ

١١٧٤- وَالْعَطْفُ مَمْنُوعٌ بِغَيْرِ مَيْنِ ... مَعْ عَامِلٍ أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْنِ)

(وَإِنْ عَلَى مَعْمُولَيِ الْعَامِلِ) الواحد **(جَا عَطْفٌ)** أي عطف معمول، نحو «إن زيدًا ذاهب، وعمرًا جالس» **(فَجَائِزٌ)** أي فهو جائز **(لَدَى ذَوِي الْحِجَا)** بكسر الحاء المهملة مقصورًا، أي عند أصحاب العقول السليمة، وهم أهل العلم، ومنهم علماء هذا الفنّ، فلا خلاف بينهم في هذا العطف.

تنبيه:

اشتهر قولهم: العطف على عاملين، وفيه أنه مجاز بالحذف، والأصل العطف على معمولي عاملين؛ لأن العطف ليس على العاملين، كالابتداء والجارّ مثلًا، وإنما على المعمولين، كالمبتدإ والمجرور، فتفطّن لذلك. والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ لِعَامِلَيْنِ) أي وإن كان العطف لمعمولي عاملين، نحو «كان آكلًا طعامك عمرٌو، وتمرك بكر» **(فَالنَّاسُ)** المراد بهم النحاة **(اخْتَلَفْ)** أفرد الضمير نظرًا للفظ «الناس»، فإنه اسم جمع، كقوم ورهط **(قَالَ ابْنُ مَالِكٍ نَهَى كُلُّ السَّلَفْ)** أي متقدّموا النحاة، يعني أنهم أجمعوا على منعه **(إِنْ لَمْ يَكُ الْمَجْرُورُ فِي الْمَعْطُوفِ جَا)** أي إن لم يكن أحد العاملين جارًّا، نحو «زيدٌ في الدار، والحجرةِ عمرٌو» **(وَ)** أبو عليّ **(الْفَارِسِيْ)** بتسكين الياء للوزن، وهو مبتدأ، خبره جملة «قد أخرجا»، وقوله: **(جَوَازَهُ)** بالنصب مفعول مقدّم لـ«قد أخرجا»، أي جواز العطف، وإن لم يكن أحدهما جارًّا **(قَدْ أَخْرَجَا)** بألف الإطلاق، أي قد نقله **(أَيْ مُطْلَقًا)** أي من دون القيد المذكور**(عَنْ أُمَّةٍ)** متعلّق بـ«أخرج»، أي نقله عن جماعة **(مِنْهُمْ يُعَدّ أَخْفَشُهُمْ)** أي يعدّ الأخفش من هؤلاء المجوّزين **(بِقِيلَ)** متعلّق بـ**(مَرْوِيًّا)** حال من فاعل **(وَرَدْ)** أي جاء حال كونه مرويًّا عن الأخفش بصيغة «قيل»، وهي للتمريض **(وَإِنْ يَكُ الْمَجْرُورُ)** أي مع الجارّ **(مَعْ تَأَخُّرِ)** يعني أن الجار الذي هو أحد العاملين متأخّر، نحو «زيد في الدار، والحجرةِ عمرٌو»، أو وعمرٌو الحجرةِ **(فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ)** أي أكثر النحاة **(وَإِنْ يَكُنْ)** أي الجارّ والمجرور **(مُقَدَّمًا)** على العامل الآخر، نحو «في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو» **(فَالْأَشْهَرُ لِسِيبَوَيْهِ مَنْعُهُ مُقَرَّرْ)** أي مثبت عنده **(كَذَا الْمُبَرِّدُ، مَعَ السَّرَّاجِ، هِشَامُهُمْ أَيْضًا بِذَا الْمِنْهَاجِ)** أي في هذا الطريق، فالباء بمعنى «في»، كما في قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، قاله الناظم **(وَالْأَخْفَشُ الْفَرَّاءُ)** معطوف بحذف العاطف، أي والفراء **(وَالزَّجَّاجُ كَذَا الْكِسَائِي بِالْجَوَازِ)** متعلق بـ**(حَاجُوا)** بتخفيف الجيم للوزن، أي خاصموا المانعين بجواز العطف المذكور، فجوّزوه **(وَاشْتَرَطَ الْأَعْلَمُ مَعْ جَمَاعَةِ)** من النحاة **(أَنْ يَلِيَ الْمَجْرُورُ لِلْعَاطِفَةِ)** يعني أنهم فصّلوا المسألة، فقالوا: إن ولي المجرور الحرف العاطف، نحو «في الدار زيد، والحجرةِ عمرٌو» جاز؛ لكونه مسموعًا من العرب، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيدٌ، وعمرٌو الحجرةِ» **(وَالْعَطْفُ مَمْنُوعٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)**

أي بغير كذب **(مَعْ عَامِلٍ أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْنِ)** بقطع الهمزة للوزن، يعني أن العطف على معمولي أكثر من عاملين ممنوع إجماعًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إنّ زيدًا ذاهب، وعمرًا جالس»، وكذا على معمولات عامل واحد، نحو «أَعْلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا»، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو «إنّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامُهُ بكرٍ»، وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارًا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعًا، نحو «كان آكلًا طعامَك عمرٌو، وتمرَك بكرٌ»، وليس كذلك، بل نقل الفارسيّ الجوازَ مطلقًا عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جارًا فإن كان الجارّ مؤخرًا، نحو «زيدٌ في الدار والحجرةِ عمرٌو»، أو «وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل المَهْدَوِيّ أنه ممتنع إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا[1]، وإن كان الجارّ مقدمًا، نحو «في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو»، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام، وعن الأخفش الإجازةُ، وبه قال الكسائيّ، والفراء، والزجاج، وفَصَّلَ قومٌ، منهم الأعلم، فقالوا: إن وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز؛ لأنه كذا سُمِع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيدٌ، وعمرٌو الحجرةِ»، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَاخْتِلَٰفِ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية: ٣-٥] ﴿ءَايَٰتٍ﴾ الأولى منصوبةٌ إجماعًا؛ لأنها اسم «إنّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان[2] بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استُدِلَّ بالقراءتين في ﴿ءَايَٰتٍ﴾ الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و«في»، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

---

(١) أي من الأخفش والفارسيّ.

(٢) حمزة والكسائيّ.

[أحدها]: أن «في» مقدرة فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بـ«في»، وعلى هذا الواوُ نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء، أو «إنّ».

[والثاني]: أن انتصاب ﴿ءَايَٰتٍ﴾ على التوكيد للأولى، ورفْعَهَا على تقدير مبتدإ، أي هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدرة.

[والثالث]: يَخُصُّ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنّ» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الْأُمُـورَ ... بِـكَـفِّ الْإِلَـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا
فَـلَـيْـسَ بِـآتِـيـكَ مَـنْـهِـيُّـهَـا ... وَلَا قَـاصِـرٍ عَـنْـكَ مَـأْمُـورُهَـا

لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفا على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلًا بـ«قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في «مأمورها» عائدًا على الأمور، كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور.

(واعلم): أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا * وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ الآيات [الشمس: ١-٢]، فقال: [فإن قلت]: نَصْبُ ﴿إِذَا﴾ معضل؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفة، وقعتَ في العطف على عاملين، يعني أن «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكرها ذلك؛ لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يُذكَر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: وهذه قُوّة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَآ

أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ * ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ * وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ * وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥-١٨]، فإن الجار هنا الباء، وقد صُرِّح معه بفعل القسم، فلا تُنَزَّل الباء مَنْزِلة الناصبة الخافضة. انتهى.

قال ابن هشام: وبعدُ فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»، ولا إشكال حينئذ في الآية.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى حسنٌ جدًا.

والحاصل أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو «في الدار زيد، والحجرة عمرو» جائز؛ لورود السماع بذلك، كالآية المذكورة، والله تعالى أعلم.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشريّ، فجعله قولًا مُستقلًا، فقال في «كتاب النهاية»: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفًا، فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١-٢]، وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشريّ، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على العطف على معمولي عاملين، أتبعه بذكر المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة، فقال:

(الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهَا عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً)

(اعلم): أن ضمير الغائب لا بدّ من تقدّم مرجعه لفظًا، ولو بمادّته، كقوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: الآية ٨] أي العدل المفهوم من ﴿ٱعۡدِلُواْ﴾ [المائدة: الآية ٨]، أو معنى بأن يُعلم من السياق، نحو ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ﴾ [النساء: الآية ١١] الآية، أي الميت بقرينة ذكر الإرث، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: الآية ٣٢] أي الشمس بقرينة ذكر العشيّ، والإلهاء عن صلاة العصر، أو رُتبةً، كـ«ضربَ غلامُهُ زيدًا»، فإن رتبة الفاعل قبل المفعول، ولا يعود على متأخر لفظًا ورتبة إلا في المسائل المستثناة التي ستأتي في النظم، جعلوها في حكم المتقدّم؛ لنكات خاصّة بها، كالإجمال ثمّ التفصيل[1]. والله تعالى أعلم.

(١) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١/٧١.

١١٧٥- (فِي سَبْعَةٍ يَعُودُ مُضْمَرٌ عَلَى ... مُؤَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً جَلَا

١١٧٦- مَرْفُوعِ «نِعْمَ» «بِئْسَ» حَيْثُ فُسِّرَا ... بِاسْمٍ مُنَكَّرٍ مُمَيِّزًا يُرَى)

(**فِي سَبْعَةٍ**) أي في سبعة مواضع (**يَعُودُ مُضْمَرٌ عَلَى مُؤَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً**) أي على اسم متأخر من حيث اللفظ والرتبة؛ لغرض الإبهام، ثم التفصيل، والضمير باق على تعريفه إذ ذاك، خلافًا للرضيّ[1].

وقوله: (**جَلَا**) كمَّل به البيت، أي ظهر، وانكشف هذا الحكم، أو هو حال من «مؤخّر»، ثم أشار إلى الأول بقوله: (**مَرْفُوعِ «نِعْمَ»**) بالجرّ بدلًا من «مؤخّر»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما سبق نظائره غير مرّة، نحو «نعم رجلًا زيد» («**بِئْسَ**») معطوف على «نعم» بحذف عاطف، نحو «بئس رجلًا عمرو» (**حَيْثُ فُسِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إذا وقع تفسير مرفوع «نعم» و«بئس» (**بِاسْمٍ مُنَكَّرٍ**) وهو «رجلًا» في المثال، حال كون ذلك الاسم (**مُمَيِّزًا**) للضمير، وقوله: (**يُرَى**) مبنيًا للمفعول صفة لـ«مميّزًا».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الضمير يعود على ما تأخر لفظًا ورتبة في سبعة مواضع:

[**أحدها**]: أن يكون الضمير مرفوعًا بـ«نعم»، أو «بئس»، ولا يُفسَّر إلا بالتمييز، نحو «نعم رجلًا زيد»، و«بئس رجلًا عمرو»، ويلتحق بهما «فَعُلَ» الذي يراد به المدح والذم، نحوقوله ﷻ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٧] الآية، وقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ [الكهف: الآية ٥] الآية، و«ظَرُفَ رجلًا زيدٌ»، وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويَرُدُّه «نعم رجلًا كان زيد»، ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يُحذف نحو قوله ﷻ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: الآية ٥٠] . والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني بقوله:

١١٧٧- (وَالثَّانِ مَرْفُوعٌ بِمُهْمَلٍ سَبَقْ ... مِنْ مُتَنَازِعَيْنِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ

١١٧٨- يَمْنَعُهُ الْكُوفِي وَالْكِسَائِي ... يَحْذِفُ وَالتَّأْخِيرُ لِلْفَرَّاءِ)

(١) «الأمير» ١٠٢/٢.

(**وَالثَّانِ**) من المواضع السبعة (**مَرْفُوعٌ**) أي ضمير مرفوع (**بِمُهْمَلٍ**) أي بعامل مهمل (**سَبَقْ**) أي متقدّم على العامل المُعْمَل (**مِنْ مُتَنَازِعَيْنِ**) متعلّق بحال مقدر، أي حال كون ذلك العامل كائنًا من العاملين المتنازعين في المعمول الواحد، نحو: «جَفَوني وَلَمْ أَجفُ الأخلاءَ...» البيت، وقوله: (**فِي الْقَوْلِ الْأَحَقّْ**) أي هذا الذي ذكرناه من أن الضمير مرفوع بأول المتنازعين كائن في القول المختار، ومقابل المختار ما ذكره بقوله: (**يَمْنَعُهُ**) أي العمل في الضمير المذكور الذي يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً (**الْكُوفِي**) أفرده بتأويله بالفريق الكوفيّ، ثم اختلفوا في التقدير (**وَالْكِسَائِي يَحْذِفُ**) يعني أن الكوفيين بعد أن منعوا المسألة، اختلفوا في الفاعل، فقال الكسائيّ: هو محذوف، فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف، فالأصل في «ضربني وضربتُ زيدًا» «ضربني زيد، وضربت زيدًا» (**وَالتَّأْخِيرُ لِلْفَرَّاءِ**) أي قال الفرّاء: الفاعل يُضمر، ويؤخّر عن المفسّر، ففي نحو «ضربني وضربتُ زيدًا» تقديره عنده «ضربني وضربتُ زيدًا هو»، وإنما أُخِّر عن المُفسّر، ولم يُقدّم عليه؛ فرارٌ من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلُ

والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يُحذَف الفاعل، وقال الفراء: يُضمَر، ويؤخر عن المفسّر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع، وكان العطف بالواو، نحو «قام وقعد أخواك»، فهو عنده فاعل بهما. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله:

١١٧٩- (وَإِنْ يَكُنْ خَبَرُهُ يُفَسِّرُهْ ... فَثَالِثٌ كَهِيَ الْعَرِيبُ تَذْكُرُهْ)

(**وَإِنْ يَكُنْ خَبَرُهُ**) أي خبر الضمير (**يُفَسِّرُهْ**) أي يفسر ذلك الضمير (**فَثَالِثٌ**) أي فهو ثالث السبعة، يعني أنه يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً إذا كان الضمير مخبرًا عنه بما يفسّره، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: الآية ٢٩] ، وكالمثال الذي ذكره الناظم بقوله:

(كَهْيَ) بسكون الهاء، وهو لغة، لا ضرورة **(الْعُرَيْبُ)** تصغير العرب، فـ«هي» مبتدأ، خبره «العريب»، وهو المفسّر له، فقد عاد على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر بعد المبتدإ، وقوله: **(تَذْكُرُهْ)** حال من «العريب»، وأصل الكلام «هي النفس تحمل ما حُمّلت، وهي العرب تقول ما شاءت»، فتصرّف فيه للنظم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من المواضع السبعة أن يكون الضمير مُخبَرًا عنه[1]، فيفسّره خبرُهُ، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: الآية ٢٩] الآية، قال الزمخشري: هذا الضمير لا يُعلَم ما يُعنَى به إلا بما يتلوه، وأصله إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وُضع ﴿هِيَ﴾ موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها، قال: ومنه: هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ، وَهِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ، قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ«هي النفس»، و«هي العرب» ضُعفٌ؛ لإمكان جعل «النفس»، و«العرب» بدلين، و«تحمل»، و«تقول» خبرين، قال ابن هشام: وفي كلام ابن مالك أيضًا ضُعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهوكون «هي» ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك، لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابع بقوله:

١١٨٠- (ثُمَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ع ... وَعِنْدَ كُوفِيِّينَ مَجْهُولًا دُعِي

١١٨١- مُخَالِفُ الْقِيَاسِ ذَا فِي خَمْسَةِ ... لُزُومِ عَوْدِهِ لِمَا بَعْدُ أُتِي

١١٨٢- وَالثَّانِ بِالْجُمْلَةِ حَيْثُ فُسِّرَا ... وَأَخْفَشٌ وَالْكُوفِ خُلْفَهُمْ تَرَى

١١٨٣- وَتَابِعٌ بِإِثْرِهِ لَا يَنْجَلِي ... بِالْعَطْفِ وَالتَّوْكِيدِ أَوْ بِالْبَدَلْ

١١٨٤- وَغَيْرُ الِابْتِدَا وَنَاسِخِ الْجُمَلْ ... لَا يُظْهِرُ التَّأْثِيرَ فِيهِ بِالْعَمَلْ

١١٨٥- وَخَامِسًا مُلَازِمُ الْإِفْرَادِ ... وَلَوْ مُفَسَّرًا بِكُلِّ بَادِي)

(١) أي بمفرد، أي فمفسّره مفرد، وهذا بخلاف ضمير القصّة والشأن، فإنه لا يُخبر عنه إلا بجملة، فمفسّره جملة. قاله الدسوقيّ ٣/٩٢.

(ثُمَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ) بالنصب مفعولا مقدّمًا لـ«ع»، وقوله: **(وَالْقِصَّةِ)** أي ضمير القصّة، وهو بمعناه، وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسّرة له، وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان لمذكر يسمّى ضمير الشأن، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، أو لمؤنّث يسمّى ضمير القصّة، نحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية، والضابط في ذلك أنه إن كانت الجملة بعدهما المفسّرة لهما محتويةً على مسند مذكر ذُكِّر، أو مؤنّث، أُنّث.

وقوله: (ع) أمر من وعَى يَعِي، من باب ضرب: إذا حَفِظَ، أي احفظ هذا **(وَعِنْدَ كُوفِيِّينَ مَجْهُولًا دُعِي)** يعني أن الكوفيين يسمّون ضمير الشأن والقصّة ضمير المجهول.

ثم ذَكَرَ أن ضمير الشأن يخالف سائر الضمائر في خمسة أشياء، فقال: **(مُخَالِفُ الْقِيَاسِ ذَا)** مبتدأ وخبره، والأحسن أن يُجعل «ذا» مبتدًا مؤخرًا؛ لأنه أعرف، و«مخالف» خبره مقدّمًا، يعني أن هذا الضمير مخالف لقياس الضمائر **(فِي خَمْسَةِ)** أي في خمسة أوجه، أحدها: **(لُزُومِ عَوْدِهِ)** مبتدأ **(لِمَا بَعْدُ)** بالبناء على الضمّ، أي لما بعده، والجارّ متعلّق بـ«عوده»، وقوله: **(أُتِي)** خبر المبتدإ، يعني أنه يلزم عوده على ما بعده، فلا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم، ولا شيء منها عليه.

(وَالثَّانِ) من أوجه المخالفة الخمسة **(بِالْجُمْلَةِ)** متعلّق بـ«فُسّرا» **(حَيْثُ فُسِّرَا)** بألف الإطلاق، يعني أن من أوجه مخالفته للضمائر لزوم تفسيره بالجملة، فلا يجوز تفسيره بالمفرد، خلافًا لبعضهم، كما نبّه عليه بقوله: **(وَأَخْفَشٌ)** بالصرف للضرورة **(وَالْكُوفِ)** بحذف ياء النسبة للضرورة أيضًا، وهو مبتدأ و**(خُلْفَهُمْ)** بالنصب مفعول مقدّم لـ**(تَرَى)** مبنيًا للفاعل، يعني أن الأخفش من البصريين، والكوفيين خالفوا في تفسيره بالمفرد، فأجازوه، نحو «ظننته قائمًا زيدٌ»، وقول الجمهور هو الأرجح.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: **(وَتَابِعٌ بِإِثْرِهِ)** أي بعده **(لَا يَنْجَلِي)** أي لا يظهر، أي أنه لا يُؤتَى بعده بتابع، سواء كان **(بِالْعَطْفِ)** عليه **(وَ)**لا بـ**(التَّوْكِيدِ، أَوْ)** بمعنى الواو، أي ولا **(بِالْبَدَلِ)** يعني أنه يخالف الضمائر في عدم جواز إتباعه بالتوابع، فإنها يجوز أن تُتبع بها، فتؤكّد، نحو: «مررت بهم كلّهم»، ويُعطفُ عليها، نحو: «مررت بزيد وبك»، ويُبدل منها، نحو قوله ﷻ: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: الآية ١١٤].

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (**وَغَيْرُ الابْتِدَا وَنَاسِخِ الجُمَلْ لَا يُظْهِرِ**) بضم أوله، من الإظهار (**التَّأْثِيرَ فِيهِ بِالْعَمَلْ**) يعني أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

ثم ذكر الخامس بقوله: (**وَخَامِسًا**) بالنصب أي وخذ خامسًا أنه (**مُلَازِمُ الإِفْرَادِ**) أي فلا يُثَنّى، ولا يُجمع (**وَلَوْ مُفَسَّرًا بِكُلِّ بَادِي**) أي بكلّ ما يظهر من المثنّى، والمجموع، يعني أنه لا يتغير عن الإفراد بتغير مُفَسِّره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ونحو﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧]، والكوفي يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

(**أحدها**): عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غَلِطَ يوسف بن السيرافي(١)، إذ قال في قوله [من الطويل]:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا ... تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ(٢)

فيمن رفع «سكرانُ» و«ابنُ المراغة» إنّ «كان» شأنية، و«ابنُ المراغة سكرانُ» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، والصواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نَصْبُ «سكران» على أنه خبر «كان» مقدم، ورفع «ابن المراغة» على أنه اسمها، فارتفاع «متساكر» على أنه خبر لـ«هو» محذوفًا، ويُروَى بالعكس، فاسم «كان» مستتر فيها.

(**والثاني**): أن مُفَسِّرَهُ لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون

---

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافيّ، قرأ على أبيه، وبرع في العربية، وله شرح أبيات سيبويه، وأبيات« إصلاح المنطق»، وغيرهما، مات سنة (٣٨٥هـ).

(٢) قوله: «ابن المراغة» هو جرير، والمراغة لقب أمه لقّبها به الأخطل إشارة لتمرّغ الرجال عليها، أي إنها محلّ المرغ والتمعّك، أي إنها زانية، لا تصون نفسها من أحد، وسبب هذا البيت أن جريرًا هجا تميمًا قبيلة الفرزدق، وكانوا حينئذ بالشام، ثم إن هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير: أكان جرير سكران ، أم متساكرًا؟. «دسوقي»٣/٩٤.

والأخفش تفسيره بمفرد،له مرفوع، نحو «كان قائمًا زيدٌ»، و«ظننته قائمًا عمرو»، وهذا إن سُمِعَ خُرِّجَ على أن المرفوع مبتدأ، واسم «كان»، وضمير «ظننته» راجعان إليه؛ لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعدَ «كان» اسمًا لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام»، و«إنه ضُرِبَ» على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

(**والثالث**): أنه لا يُتْبَعُ بتابع، فلا يؤكّد، ولا يُعطَف عليه، ولا يُبْدَل منه.

(**والرابع**): أنه لا يَعمَل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

(**والخامس**): أنه مُلازم للإفراد، فلا يُثَنَّى ولا يجمع، وإن فُسِّر بحديثين، أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا عُلِم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثَمَّ ضُعِّف قولُ الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] الآية: إن اسم «إنّ» ضميرُ الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قُرِئ ﴿وَقَبِيلَهُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطَف عليه، وقولُ كثير من النحويين: إن اسم «أن» المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأَولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قولُ سيبويه في ﴿أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥]: إن تقديره أنك، وفي «كتبتُ إليه أن لا يَفْعَلْ»: إنه يُجزَم على النهي، ويُنصَبُ على معنى «لئلا»، ويُرفَعُ على أنك. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على شرح ضمير الشأن، ومخالفته للضمائر في خمسة أشياء، عاد إلى تكميل الضمائر التي تعود على متأخر لفظًا ورتبة، وهو الخامس منها، فقال:

١١٨٦- (**مَجْرُورُ رُبَّ خَامِسُ الضَّمَائِرِ ... مُمَيِّزًا بِوَاجِبِ التَّأَخُّرِ**

١١٨٧- **يُلَازِمُ الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا ... كَمُضْمَرٍ فِي «نِعْمَ مَنْ أُجِيرَا»**

١١٨٨- **وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّ أَنْ يُطَابِقَا ... لِمَا يُمَيِّزُ قِيَاسًا يُنْتَقَى**)

(**مَجْرُورُ رُبَّ خَامِسُ الضَّمَائِرِ**) أي التي تعود على متأخر لفظًا ورتبة، حال كونه (**مُمَيِّزًا**) بصيغة اسم المفعول(**بِوَاجِبِ التَّأَخُّرِ**) أي بما يجب تأخيره (**يُلَازِمُ**) ذلك التمييزُ (**الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا**) بألف الإطلاق، أي كونه مفردًا مذكّرًا، نحو «ربّه امرأةً، وربه رجلين، وربه رجالًا»

(**كَمُضْمَرٍ فِي نِعْمَ مَنْ أُجِيرَا**) أي فإن الضمير في «نعم» مفرد مذكر مُفَسَّرٌ بمتأخر (**وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّ**) أي الفريق الكوفيّ (**أَنْ يُطَابِقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، والفاعل ضمير يعود على الضمير المجرور بـ«ربّ»، أي كونه مطابقًا (**لِمَا يُمَيِّزُ**)، أي لتمييزه في التثنية، والجمع، وقوله: (**قِيَاسًا يُنْتَقَى**) مبنيًا للمفعول، أشار به إلى أنه لم يرد في السماع، وإنما قاله الكوفيون قياسًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الخامس من المواضع السبعة أن يُجَرَّ بـ«رُبَّ» مُفَسَّرًا بتمييز، وحكمُهُ حكم ضمير «نعم» و«بئس» في وُجوب كون مفسِّره تمييزًا، وكونه هو مفردًا، قال [من الخفيف]:

رُبَّهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إِلَـى مَـا ... يُـورِثُ الْمَجْـدَ دَائِـبًـا فَـأَجَـابُـوا

ولكنه يَلزَم أيضًا التذكيرَ، فيقال: «ربه امرأةً»، لا «ربها»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

قال ابن هشام: وعندي أن الزمخشري يُفَسِّر الضمير بالتمييز، في غير بابي «نعم»، و«رُبَّ»، وذلك أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]: الضمير في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٩] ضميرٌ مُبْهَمٌ، و﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] تفسيره، كقولهم: «ربه رجلًا»، وقيل: راجع إلى ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[1] [البقرة: الآية ٢٩]، و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: الآية ٢٩] في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأول. انتهى.

وتُؤُوِّلَ[2] على أن مراده أن ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٩] بدل، وظاهر تشبيهه بـ«ربه رجلًا» يأباه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس بقوله:

١١٨٩- (وَسَادِسٌ إِذَا أَتَى اسْمٌ ظَاهِرُ ... بَدَلَهُ كَـ«زُرْهُ زَيْدًا يَفْخَرُ»

١١٩٠- أَجَازَهُ الأَخْفَشُ وَابْنُهُ حَظَلْ ... وَنَجْلُ كَيْسَانَ بِالإِجْمَاعِ أَحَلّْ)

(١) أي المذكور قبله في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية [البقرة: ٢٩].

(٢) أي وتَأَوَّلَ غيري كلام الزمخشريّ، وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يُفسّر الضمير بمميّز إلا في بابي «نعم» و«ربّ».

(**وَسَادِسٌ**) من الأقسام السبعة (**إِذَا أَتَى اسْمٌ ظَاهِرٌ بَدَلَهُ**) أي إذا أُبدل من الضمير اسم ظاهر مُفَسِّرٌ له جاز عوده على المتأخر (**كَـ«زُرْهُ زَيْدًا يَفْخَرُ»**) أي فضمير «زره» عائد على متأخر لفظًا ورتبةً، وهو «زيدًا»، فإنه بدل عنه، وقوله: «يَفخَر» بفتح الخاء المعجمة، من باب نفع، من الفخر، بفتح، فسكون، أو بفتحتين: هو التمدّح بالخصال، قاله في «القاموس»، وهو في محل نصب على الحال من «زيدًا».

(**أَجَازَهُ**) أي هذا المذكور من إبدال اسم ظاهر عن الضمير (**الأَخْفَشُ، وَابْنُهُ**) المراد به تلميذه سيبويه، كما قاله الناظم (**حَظَلْ**) أي منع هذا الاستعمال (**وَنَجْلُ كَيْسَانَ بِالاجْمَاعِ**) بوصل الهمزة للوزن (**أَحَلَّ**) أي أجاز هذا الاستعمال بالإجماع من سيبويه وغيره، فقد اختُلف على سيبويه فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس من تلك المواضع السبعة أن يكون مُبْدَلًا منه الظاهر المفسِّرله، كـ«ضربته زيدًا»، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرّجوا على ذلك قولُهُم: «اللهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يَأْبَوْن نعت الضمير، وقولُهُ [من الرجز]:

قَـدْ أَصْـبَـحَـتْ بِـقَـرْقَـرَى كَـوَانِـسَا ... فَـلَا تَـلُـمْـهُ أَنْ يَـنَـامَ الْـبَـائِـسَا[1]

أي فقوله: «البائسا» بدل من الضمير في «تلمه»، أي فلا تلم البائس في أن ينام، وقال سيبويه: هو بإضمار «أَذُمّ»، وقولهم: «قاما أخواك، وقاموا إخوتُك، وقُمْن نسوتُك»، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف، كالتاء في «قامت هند»، وهو المختار. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السابع، فقال:

١١٩١- (وَسَابِعٌ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ وُصِلْ ... بِفَاعِلٍ قُدِّمَ وَهْوَ مُتَّصِلْ

١١٩٢- كَـ«ضَرَبَتْ أَمَتُهُ زَيْدًا» أَتَى ... مِنْ أَخْفَشٍ وَأَبِ فَتْحٍ ثَابِتَا

١١٩٣- وَأَبِ عَبْدِ اللهِ ذَا الطُّوَالِ ... مِنْ زُمْرَةِ الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ

(١) «القرقرى» بقافين مقصورًا: اسم موضع، و«الكوانس»: جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي موضعه. «دسوقي»٣/١٦.

١١٩٤- وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ أَنْ يَلِي مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ بِنَثْرٍ يَنْجَلِي)

(**وَسَابِعٌ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ وُصِلْ**) بالبناء للمفعول، أي وُصل ذلك الضمير(**بِفَاعِلٍ قُدِّمَ**) بالبناء للمفعول، أي متقدّم ذلك الفاعل، وقوله: (**وَهْوَ مُتَّصِلْ**) حال من «ضمير»، أي حال كون ذلك الضمير متّصلًا (**كَـ«ضَرَبَتْ أَمَتُهُ زَيْدًا» أَتَى**) أي أتى هذا المثال مثالًا للسابع، فإن الضمير في «أَمَتُهُ» متّصل بالفاعل المتقدم عائد على «زيدًا» المفعولِ المتأخرِ لفظًا ورتبةً (**مِنْ أَخْفَشٍ**) متعلّق بـ«أتى» (**وَأَبِ فَتْحٍ**) هو أبو الفتح ابن جني، واستعمل الناظم رحمه الله «أَبًا» هنا، وفي «وأب عبد الله» في البيت التالي على لغة النقص، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فِي الْـكَـرَمْ وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

ولغة النقص، وإن كانت أقلّ شهرة من لغة القصر إلا أنها جائزة، كما في هذا البيت، قال في «الخلاصة»:

أَبٌ أَخٌ حَـمٌ كَـذَاكَ وَهَـنُ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَـالِـيَـيْـهِ يَـنْـدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وقوله: (**ثَابِتَا**) حال من فاعل «أتى».

(**وَأَبِ عَبْدِ اللهِ**) هو محمد بن أحمد بن عبد الله النحويّ، أحد أصحاب الكسائيّ، حدّث عن الأصمعيّ، وقدِم بغداد، وسمع منه أبو عُمَر الدُّوريّ المقرىء، قال ثعلب: وكان حاذقًا بإلقاء العربيّة، مات سنة (٢٤٣هـ)، وقوله: (**ذَا**) أي صاحب التلقيب بـ(**الطُّوَالِ**) لم أر من ذكر سبب تلقيبه به (**مِنْ زُمْرَةِ**) أي جماعة (**الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ**) أي صاحب الكمال في علم العربيّة، كما تقدّم ثناءُ ثعلب عليه بحِذْقِه في إلقائها (**وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ**) أي في هذا المثال ونحوه، مما ادُّعِيَ فيه عودُ الضمير المتصل بفاعل مقدّم على مفعول مؤخّر(**أَنْ يَلِي مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ**) أي أن يتقدّم المفعول على الفاعل، فيكون عقبه، ويتأخّر الفاعل المشتمل على الضمير حتى يعود على متقدّم لفظًا، وإن كان متأخرًا رتبةً، وقوله: (**بِنَثْرٍ يَنْجَلِي**) أي إيجابهم هذايتّضح في النثر، وأما في الشعر فقد وقع خلافه، وهو الذي احتجّ به المجيزون، كما ستأتي أمثلته.

وحاصل معنى **الأبيات بإيضاح** أن السابع من مواضع عود الضمير على ما تأخر لفظًا ورتبةً أن

يكون مُتّصِلًا بفاعل مُقَدَّم، ومُفسِّرُهُ مفعول مؤخَّر، كـ«ضرب غلامُهُ زيدًا»، أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبدالله الطُّوَال من الكوفيين، ومن شواهده قول حسان بن ثابت رضي الله عنه[1] [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله [من الطويل أيضًا]:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول، نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحوُ «صاحبُها في الدار»؛ لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو «ضَرَبَ غلامُها عبدَ هند»؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ»، وقال الزمخشري في قوله عز وجل: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] في قراءة أبي عمرو ﴿فلا يحسبُنَّهم﴾ بالغيبة، وضم آخر الفعل: إن الفعل مُسنَد لـ﴿الذين يفرحون﴾ واقعًا على ضميرهم محذوفًا، والأصل لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمفازة، أي لا يحسبُنّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و﴿فلا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾ توكيد، وكذا قال في قراءة هشام ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبنهم، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] فاعل، ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جدًّا، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجل ذاهبةٍ فرسُهُ، مكسورًا سرجُهَا»[2]، فقال: تقديم الحال[3] هنا على عاملها،

(١) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه يذكر المطعم بن عدي في جواره للنبيّ صلى الله عليه وسلم حين رجع من الطائف، وقيامه في نقض الصحيفة.

(٢) قوله: «ذاهبة» صفة لرجل، جرت على غير من هي له، و«فرسه» فاعل بذاهبة، و«مكسورًا» حال، و«سرجها» معمول للحال.

(٣) أي «مكسورًا».

وهو «ذاهبة» ممتنع؛ لأن فيه تقديم الضمير على مفسِّره، ولا شك[1] أنه لو قُدِّم لكان كقولك «غلامَهُ ضرب زيد»، ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غيرِ هذا، وهو أنه منع من التقديم؛ لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة، وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظًا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبةً، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عِمرَان: ٣٠] كون ﴿مَا﴾ شرطية؛ لأن ﴿تَوَدُّ﴾ [آل عِمرَان: ٣٠] حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابًا؛ لكونه مرفوعًا، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في ﴿بَيْنَهُۥ﴾ عائدًا على ما تأخر لفظًا ورتبةً، وهذا عجيب، فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظًا، ولو قدم ﴿تَوَدُّ﴾ [آل عِمرَان: ٣٠] لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيدًا غلامُهُ»؛ لأن «زيدًا» في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا مُعَوَّل عليه، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥]: إن فاعل ﴿بَدَا﴾ عائد على السجن المفهوم من ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبةً، شرع يبيّن شرح حال الضمير المسمى ضمير الفصل، فقال:

(شَرْحُ حَالِ الضَّمِيرِ الْمُسَمَّى فَصْلًا وَعِمَادًا)

بكسر العين المهملة، وسُمِّي فصلًا؛ لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعِمادًا لأنه يَعْتمد عليه معنى الكلام.

(١) ردّ على أبي حيان، وحاصل الردّ أنه لو قدّمه لكان مثل قولك: «غلامَه ضرب زيد»، فضمير «غلامه» عائد على «زيد» ، وهو جائز اتفاقًا؛ لأن «ضرب» عامل في «غلامه» ورتبة العامل مقدّمة على المعمول، وكذا «زيد» فاعل ورتبة الفاعل مقدّمة على المعمول، وعود الضمير على متقدّم رتبة جائز اتفاقًا، وهنا لو قدم وقال: «مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه» لقيل: إن ذاهبة عامل ، ومكسورًا معمول، والعامل مقدم على المعمول، وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول، فالضمير في «سرجها» عائد على «فرس» المؤخرة لفظًا المقدمة رتبة. «دسوقي» ١٣٧/٢.

١١٩٥- (وَفِيهِ أَرْبَعُ الْمَسَائِلِ بَدَتْ ... شُرُوطُهُ سِتَّةَ أَنْوَاعٍ غَدَتْ

١١٩٦- فَقَبْلَهُ أَمْرَانِ أَنْ يَكُونَ جَا ... مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْمُلْتَجَى

١١٩٧- وَأَخْفَشٌ أَجَازَ بَيْنَ الْحَالِ ... وَصَاحِبٍ لَهَا فَلَيْسَ حَالِي

١١٩٨- وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً لِلرَّائِي ... إِلاَّ لَدَى الْهِشَامِ وَالْفَرَّاءِ

١١٩٩- وَبَعْدَهُ يُشْتَرَطُ الأَمْرَانِ أَنْ ... يَكُونَ حَالاً خَبَرًا أَوْ مِنْهُ عَنّْ

١٢٠٠- وَكَوْنُهُ مَعْرِفَةً أَوْ مِثْلَهَا ... لِكَوْنِهِ عَنِ الْمُعَرِّفِ لَهَا

١٢٠١- وَشَرْطُ هَذَا الثَّانِ أَنْ يَكُونَا ... اسْمًا سِوَى فِعْلٍ أَتَى يَقِينَا

١٢٠٢- وَخَالَفَ الْجُرْجَانِ إِذْ قَدْ أَلْحَقَا ... مُضَارِعًا تَابَعَهُ أَبُو الْبَقَا

١٢٠٣- وَوَلَدُ الْخَبَّازِ وَالسُّهَيْلِي ... مَالاَ لِهَذَا الْقَوْلِ كُلَّ مَيْلِ)

(وَفِيهِ) أي في الضمير المذكور، متعلّق بـ«بدت»(أَرْبَعُ الْمَسَائِلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي المسائل الأربع، وهو مبتدأ خبره جملة (بَدَتْ) أي ظهرت، يعني أن الكلام في الضمير المسمّى فصلًا يكون في أربع مسائل: أحدها ما أشار إليه بقوله: (شُرُوطُهُ) مبتدأ (سِتَّةَ أَنْوَاعٍ) مفعول مقدّم لـ(غَدَتْ) وهو خبر المبتدإ، يعني أن شروطه على ستة أنواع (فَقَبْلَهُ أَمْرَانِ) أي قبل ذلك الضمير يُشترط أمران: أحدهما (أَنْ يَكُونَ جَا) بالقصر لغة في جاء بالمدّ، حال كونه (مُبْتَدَأً فِي الْحَالِ) أي في التركيب الذي وقع فيه، نحو ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٥٧] ، ونحو قولك: «زيد هو الفاضل» (أَوْ فِي الْمُلْتَجَى) اسم مفعول من التجأ، أي أو في الأصل، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٦٥] (وَأَخْفَشٌ أَجَازَ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبٍ لَهَا) أي أجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها ، نحو«جاء زيد هو ضاحكًا»، وقوله: (فَلَيْسَ حَالِي) أي ليس قول الأخفش حاليًا، أي مستلذًّا مستحسنًا؛ لكونه غير صحيح، فقوله: «حالي» خبر «ليس» وُقف عليه على لغة ربيعة.

ثم أشار إلى الأمر الثاني بقوله: (وَكَوْنُهُ) أي الأمرالثاني من الأمرين المشروطين قبل ذلك الضمير كونه (مَعْرِفَةً لِلرَّائِي) أي للناظر فيه، كالمثالين السابقين (إِلاَّ لَدَى الْهِشَامِ وَالْفَرَّاءِ) أي

ومن تابعهما من الكوفيين، فإنهم جوّزوا كونه نكرة، نحو «كان رجلٌ هو القائمَ».

ثم ذكر من الشروط الستة أمرين يُشرطان بعده، فقال: (**وَبَعْدَهُ يُشْتَرَطُ الأَمْرَانِ**) أحدهما: (**أَنْ يَكُونَ حَالًا**) أي في الكلام الذي وقع فيه (**خَبَرًا**) أي للمبتدإ، نحو «زيد هو القائم» (**أَوْ مِنْهُ**) أي من الخبر (**عَنْ**) أي ظهر، بمعنى أنه كان في الأصل خبرًا عن المبتدإ، نحو «كان زيدٌ هو العالمَ»، وأشار إلى الأمر الثاني بقوله: (**وَكَوْنُهُ**) أي ما بعد الضمير (**مَعْرِفَةً**) كالأمثلة المذكورة (**أَوْ مِثْلَهَا**) أي نكرة مثل المعرفة في كونه لا يقبل «أل»، وهو معنى قوله: (**لِكَوْنِهِ عَنِ الْمُعَرِّفِ لَهَا**) بكسر الراء، أي لكونه عوضًا عن «أل»، نحو قوله ﷻ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: الآية ٣٤]، فإن ﴿أَكْثَرُ﴾ و﴿أَعَزُّ﴾ نكرتان لكنهما بمنزلة المعرفة، حيث لا يقبلان «أل»، فإن أفعل التفضل إذا اقترن بـ«من» لا تدخل عليه «أل»، سواء كانت «من» ملفوظةً، أو مقدرةً، وقد اجتمعًا في الآية السابقة.

(**وَشَرْطُ هَذَا الثَّانِ**) أي الذي كالمعرفة (**أَنْ يَكُونَا**) بألف الإطلاق (**اسْمًا**) وقوله: (**سِوَى فِعْلٍ أَتَى يَقِينَا**) مؤكّد لما قبله، أي لا يكون إلا اسمًا كما مثّلنا (**وَخَالَفَ الْجُرْجَانِ**) بحذف ياء النسبة للوزن، هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٤٧١هـ)، تقدّمت ترجمته (**إِذْ**) تعليلية، أي لأنه (**قَدْ أَلْحَقَا**) بألف الإطلاق (**مُضَارِعًا**) أي ألحق المضارع بالاسم لتشابههما؛ لأن الفعل المضارع مشابهٌ لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، وغيرِ ذلك، ولهذا أُعرب مثله (**تَابَعَهُ**) أي تابع الجرجانيّ فيما قاله (**أَبُو الْبَقَا**) بالقصر للوزن، هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبريّ البغداديّ الضرير النحويّ الحنبليّ المتوفّى سنة (٦١٦هـ) (**وَوَلَدُ الْخَبَّازِ**) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربليّ المَوْصِليّ النحويّ الضرير المتوفّى سنة (٦٣٧هـ) (**وَالسُّهَيْلِي**) هو عبد الرحمن بن عبد الله صاحب «الرَّوْض الأُنُف» المتوفّى سنة (٥٨١هـ) تقدمت ترجمته، فقوله: «وولد إلخ» مبتدأ، خبره جملة (**مَالًا لِهَذَا الْقَوْلِ**) أي قول الجرجانيّ ومن تبعه (**كُلَّ مَيْلِ**) مفعول مطلق لـ«مالا».

تنبيه:

ترك الناظم رحمه الله سهوًا من الشروط الستة الشرطين اللَّذين يتعلّقان بنفس الضمير، فقلت

تكميلًا للفائدة:

فِي نَفْسِهِ شَرْطَانِ أَنْ يَكُونَ قَدْ	أَتَى بِصِيغَةٍ لِمَرْفُوعٍ وَرَدْ
وَالثَّانِ أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ إِذْ	«كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلَ» عِنْدَهُمْ نُبِذْ

شرح البيتين:

(**فِي نَفْسِهِ**) أي الضمير (**شَرْطَانِ**) أحدهما: (**أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَى**) بالبناء للفاعل، أي جاء الضمير (**بِصِيغَةٍ لِمَرْفُوعٍ وَرَدْ**) يعني أنه يكون بصيغة ضمير المرفوع، فيمتنع قولك: «زيد إياه الفاضل» (**وَالثَّانِ**) أي الشرط الثاني في نفسه (**أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ**) أي الاسم الذي قبله (**إِذْ**) تعليليّة (**كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلَ عِنْدَهُمْ نُبِذْ**) بالبناء للمفعول، أي طرح؛ لكونه غير مطابق لما قبله، حيث كان ضميرَ الغائب، فالصحيح أن تقول: «كنت أنا الفاضل».

وحاصل شرح الأبيات بإيضاح أن الكلام في شرح الضمير المسمى فَصْلًا وعمادًا يكون في أربع مسائل:

[**الأولى**]: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يُشترط فيما قبله أمران:

(**أحدهما**): كونه مبتدأ في الحال، أو في الأصل، نحو قوله ﷻ: ﴿أُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٧]، وقوله: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصّافات: الآية ١٦٥] الآية، وقوله: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، وقوله: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمّل: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩] وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، كـ«جاء زيد هــو ضاحكًا»، وجَعَلَ منه قوله ﷻ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] فيمن نَصَبَ ﴿أطهرَ﴾، ولَحَّـنَ أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خُرّجت على أن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ [هود: الآية ٧٨] جملة، و﴿هُنَّ﴾ إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و﴿لَكُمْ﴾ الخبر، وعليهما فـ﴿أَطْهَرَ﴾ [هود: الآية ٧٨] حال، وفيهما نظر، أما الأول فلأن ﴿بَنَاتِي﴾ [هود: الآية ٧٨] جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين، وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

(والثاني): كونه معرفةً كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرةً، نحو «ما ظننت أحدًا هو القائم»، و «كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النّحل: الآية ٩٢] ، فقدروا ﴿أَرْبَىٰ﴾ [النّحل: الآية ٩٢] منصوبًا.

[ويشترط فيما بعده أمران]:

كونه خبرًا لمبتدإ في الحال، أو في الأصل، وكونه معرفةً، أو كالمعرفة في أنه لا يَقْبَل «أل» كما تقدم في ﴿خَيْرًا﴾، و﴿أَقَلَّ﴾، وشَرْطُ الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم؛ لتشابههما، وجعل منه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتَبِعَ الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: الآية ١٠] ، وابن الخباز، فقال في «شرح الإيضاح»: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض، كـ«أفعل مِنْ»، والمضاف، كـ«مثلك»، و«غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع. ا نتهى، وهو قولُ السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٤٣ - ٤٥]: وإنما أَتَى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأن بعض الجهال قد يُثبِت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحدٌ من الناس. انتهى.

وقد يُسْتَدَلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ﴾ [سَبَإ: الآية ٦] الآية، فعطف ﴿يَهْدِى﴾ على ﴿ٱلْحَقَّ﴾ الواقع خبرًا بعد الفصل. انتهى.

[ويشترط له في نفسه أمران]:

(أحدهما): أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم»، وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

(والثاني): أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قول جرير بن الخَطَفَى(١) [من الوافر]:

(١) بفتحات مقصورًا، بوزن جَمَزَى. قاله في «القاموس».

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ... يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ﴾، فقيل: ليس هو فصلًا، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصل، فقيل: لما كان عند صديقه بِمَنْزِلة نفسه حتى كان إذا أُصيب كأن صديقه هو قد أُصيب، فجعل ضمير الصديق بِمَنْزِلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مُصابي، والمصاب حينئذ مصدر، كقولهم: «جَبَر الله مُصَابَكَ»، أي مصيبتك، أي يرى مُصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١] أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٥] أي نافعًا؛ لأن أعمالهم توزن بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: الآية ٩] الآية، وأجازوا «سِير بزيد سيرٌ» بتقدير الصفة، أي واحد، وإلا لم يُفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أُصيب» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن «هو» توكيدله، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مُصابًا إذا أصابتني مصيبة. انتهى. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويُروَى «يراه» أي يرى نفسه، و«تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذ، ولا تقدير، والْمُصاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يَطَّلِع على هاتين الروايتين بعضهم، فقال: ولو أنه قال: يراه لكان حسنًا، أي يرى الصديق نفسه مصابًا، إذا أُصبتُ.

ثم ذكر فوائده، فقال:

١٢٠٤- (ثُمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ ثَلَاثَةُ ... دَفْعُ احْتِمَالِ التِّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ

١٢٠٥- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ وَأَمَّا الثَّالِثُ ... فَلِاخْتِصَاصٍ فِي الْكَلَامِ يَحْدُثُ)

(**ثُمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ**) أي لضمير الفصل (**ثَلَاثَةُ**) أنثه لتأويلها بالأشياء، أحدها: أمر لفظيّ، وهو: (**دَفْعُ احْتِمَالِ التِّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ**) يعني أن الفائدة الأولى أن يَدْفَعَ عن الاسم التالي أن يكون نعتًا للاسم الأول، فـ«دفع» بدل من «ثلاثة»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، وإضافته من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإضافة «احتمال» من إضافة المصدر إلى فاعله، و«التلو» بكسر، فسكون بمعنى التالي، و«نعتًا» مفعول «احتمال»، و«يثبت» مبنيًا للفاعل صفة لـ«نعتًا».

وحاصل المعنى أنه لولا هذا الضمير لاحتمل الاسم الثاني أن يكون نعتًا للأول، فلما أُتِي بهذا

الضمير زال ذلك الاحتمال.

(**وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ**) أي ثاني فوائده إفادته التوكيد، وهو أمر معنويّ، كالثالث (**وَأَمَّا الثَّالِثُ**) من فوائده (**فَـ**)إنه يعود(**لاخْتِصَاصِ**) أي لإفادته الاختصاص، وقوله: (**فِي الْكَلَامِ**) متعلّق بـ(**يَحْدُثُ**) بالبناء للفاعل، أي يوجد ذلك الاختصاص في الكلام الذي دخل فيه ذلك الضمير.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثانية في فوائده، وهي ثلاثة أمور:

(**أحدها**):لفظيّ وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا تابعٌ، ولهذا سُمِّي فصلًا وعمادًا، وقد سبق سبب تسميته بهما أولَ الباب، وأكثر النحويين يقتصرون على ذكر هذه الفائدة، وذكرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفةَ؛ لوقوع الفصل في نحو﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ، والضمائر لا توصف.

(**والثاني**): معنويّ، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبَنَوا عليه أنه لا يُجَامِع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعَامة؛ لأنه يُدَعَّم به الكلام، أي يُقَوَّى، ويُؤَكَّد.

(**والثالث معنوي أيضًا**): وهو الاختصاص، وكثيرٌ من البيانيين يقتصرون عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: الآية ٥] ، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

ثم ذكر محلّه من الإعراب، فقال:

١٢٠٦- (مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ حُكْمُ الْمَحَلّْ ... وَقَالَ بَصْرِيُّونَ لَا لَهُ مَحَلّْ

١٢٠٧- لِأَنَّهُ حَرْفٌ وَلِلْخَلِيلِ ... اسْمٌ كَإِسْمِ الْفِعْلِ فِي التَّمْثِيلِ

١٢٠٨- وَقَالَ كُوفِيٌّ لَهُ مَحَلُّ ... عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كَتَالٍ يَتْلُو

١٢٠٩- وَمِثْلُ سَابِقٍ لَدَى الْفَرَّاءِ ... وَبَعْدَ مُبْتَدًا بِرَفْعٍ جَائِي)

(**مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ حُكْمُ الْمَحَلّْ**) أي حكم محل ضمير الفصل (**وَقَالَ بَصْرِيُّونَ لَا لَهُ مَحَلّْ**) أي ليس له محلّ من الإعراب (**لِأَنَّهُ حَرْفٌ**) أي وتسميته بالضمير إنما هو مجاز؛ نظرًا للصورة، ومن أجل

كون صورته صورة الضمير ثُنّي، وجمع (**وَلِلْخَلِيلِ**) أنه (**اسْمٌ، كَإِسْمِ الْفِعْلِ**) بقطع الهمزة للضرورة (**فِي التَّمْثِيلِ**) أي في تشبهه به، حيث إنه مع كونه اسمًا لا محل له من الإعراب (**وَقَالَ كُوفِيٌّ**) أي فريقٌ كوفيّ (**لَهُ مَحَلٌّ**) أي هو معرب، إعرابًا محليًا حيث إنه مبنيّ لفظًا (**عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كَتَالٍ**) يعني أن محله عنده مثل محل الاسم الذي بعده، وقوله: (**يَتْلُو**) صفة لـ«تال» (**وَمِثْلُ سَابِقٍ**) أي محله مثل محل الاسم الذي قبله (**لَدَى**) أي عند (**الْفَرَّاءِ**) وقوله: (**وَبَعْدَ مُبْتَدًا بِرَفْعٍ جَائِي**) يعني أنه إذا وقع بين المبتدإ والخبر، فمحلّه رفع باتفاق بين الكسائيّ والفراء، وكذلك إذا وقع بين معمولي «ظنّ» نصب باتفاق، وإذا وقع بين معمولي «كان»، و«إن» فقد اختلفا فيه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المسألة الثالثة أنه اختُلف في محله من الإعراب، فزعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل» الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدإ والخبر رفع، وبين معمولي «ظنّ» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

ثم ذكر ما يحتمله ضمير الفصل من أوجه الإعراب، فقال:

١٢١٠- (مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا احْتَمَلْ ... مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ حَيْثُمَا دَخَلْ

١٢١١- فِي «كُنتَ أَنْتَ» لِلتَّوْكِيدِ يَحْتَمِلْ ... وَكَوْنِهِ فَصْلًا كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ

١٢١٢- زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ لِلْفَصْلِيَّهْ ... وَالِابْتِدَا فَلَيْسَ تَوْكِيدِيَّهْ

١٢١٣- ثَلَاثَةَ الْأَوْجُهِ قَدْ يَحْتَمِلُ ... إِعْرَابُهُ فِي أَنْتَ أَنْتَ الرَّجُلُ)

(**مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا احْتَمَلْ**) أي احتمله ضمير الفصل، وقوله: (**مِنْ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ**) بيان لـ«ما» (**حَيْثُمَا دَخَلْ**) أي في التركيب الذي دخل فيه (**فِي**) نحو قوله ﷻ: (﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾) الآية (**لِلتَّوْكِيدِ يَحْتَمِلْ**) أي يحتمل كونه مؤكّدًا لاسم «كان» (**وَ**) لـ(**كَوْنِهِ فَصْلًا**) أي فاصلًا (**كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي كما نُقِل هذان الوجهان عن النحاة (**زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ**

لِلفَصلِيَّةِ وَالابْتِدَا) يعني أن الضمير في قولك: «زيد هو العالم» يحتمل وجهين: الفصليّة، والابتدا **(فَلَيسَ تَوْكِيدِ يَهْ)** أي لا يحتمل كونه مؤكّدًا؛ لأن الاسم الظاهر لا يؤكّد بالضمير؛ لضعفه **(ثَلاثَةَ الأَوْجُهِ)** بالنصب على المفعولية لـ**(قَدْ يَحْتَمِلُ إِعْرَابُهُ)** بالرفع على الفاعليّة **(فِي)** نحو قولك: **(أَنْتَ أَنْتَ الرَّجُلُ)** أي يحتمل التوكيد، والفصليّة، والابتداء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المسألة الرابعة فيما يحتمله هذا الضمير من أوجه الإعراب، يحتمل في نحو ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، ونحو ﴿إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١١٣] الفصلية والتوكيد، دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ونحو «زيد هو العالم»، و«إن عمرًا هو الفاضل» الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهرًا في الثانية والثالثة، ولا يُؤَكَّدُ الظاهر بالمضمر؛ لأنه ضعيف، والظاهر قويّ، ووَهِمَ أبو البقاء، فأجاز في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣] التوكيدَ، وقد يُريد أنه توكيد لضمير مستتر في ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: الآية ٣] لا لنفس ﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: الآية ٣]، ويحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضل»، ونحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩، ١١٦]، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إن زيدًا هو الفاضل» البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في قوله ﷻ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾ [المزمل: الآية ٢٠] كونه بدلًا من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتك، فكنت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قدرت الأول فصلًا أو توكيدًا لقلت: «أنت إياك»، والضمير في قوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ﴾ [النحل: الآية ٩٢] الآية، مبتدأ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، أو ينصرانه...»[1] الحديث، إن قُدِّر في «يكون» ضمير لـ«كل»، فـ«أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان، وخبره «اللذان»، والجملة خبر «أبواه»، وإما فصلٌ، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال

(١) متفق عليه.

الضمير من الظاهر، و«اللذان» خبر «أبواه»، وإن قُدِّر «يكون» خاليا من الضمير، فـ«أبواه» اسم «يكون»، و«هما» مبتدأ، أو فصلٌ، أو بدل، وعلى الأول فـ«اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا أنهى الكلام على ضمير الفصل، شرع يبيّن روابط الجملة، فقال:

(رَوابِطُ الجُمْلَةِ بِمَا هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ)

أي بالمبتدإ حالًا، أو في الأصل.

١٢١٤- (عَشَرَةٌ أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ ... يُذْكَرُ أَوْ يُحْذَفُ يَا سَمِيرُ

١٢١٥- مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُنْخَفِضَا ... مِثَالُهُ فِي الأَصْلِ كَالْبَدْرِ أَضَا

١٢١٦- وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الإِشَارَةْ ... وَمُبْتَدًا يُعَادُ بِالْعِبَارَةْ

١٢١٧- وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ ... وَالخَامِسُ العُمُومُ بِالْخُلْفِ ارْتَبَطْ

١٢١٨- إِنْ صِلَةٌ تُعْطَفُ عَلَى غَيْرِ صِلَهْ ... أَوْ عَكْسُهُ بِالْفَا فَسِتًّا كَمِّلَهْ

١٢١٩- وَسَابِعٌ مَعْطُوفُ وَاوٍ مِثْلَ فَا ... عِنْدَ هِشَامٍ وَحْدَهُ بِلَا خَفَا

١٢٢٠- وَثَامِنٌ شَرْطٌ ضَمِيرًا اشْتَمَلْ ... بِخَبَرٍ عَلَى جَوَابِهِ يُدَلّ

١٢٢١- «زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا» ... «أَلْ» بَدَلَ الضَّمِيرِ جَا وَدَامَا

١٢٢٢- وَإِنْ تَكُ الجُمْلَةُ عَيْنَ المُبْتَدَا ... فَالرَّابِطُ العَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا)

(عَشَرَةٌ) خبر لمحذوف، أي هي عشرة **(أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ)** أي وهو الأصل في هذا الباب، وقوله: **(يُذْكَرُ)** بالبناء للمفعول حال، من «الضمير»، أي حال كونه مذكورًا في اللفظ، نحو «زيدٌ نصرته» **(أَوْ يُحْذَفُ)** مثل سابقه، أي أو حال كونه محذوفا، وقوله: **(يَا سَمِيرُ)** كمَّل به البيت، أي يا مُسامرُ، وهو الذي يتحدّث معك في الليل، وقوله: **(مَرْفُوعًا)** حال من ضمير «يُحذف»، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] أي لهما ساحران **(اوْ)** بوصل الهمزة للوزن

(**مَنْصُوبًا**) نحو قوله عز وجل: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ الآية [الحديد: ١٠]، في قراءة ابن عامر (**اوْ** بالوصل أيضًا (**مُنْخَفِضَا**) نحو «السمنُ مَنَوَان بدرهم»، أي منه (**مِثَالُهُ**) أي مثال ما ذكر من المرفوع وما عطف عليه (**فِي الأَصْلِ**) أي في أصل هذا النظم، وهو «مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب» (**كَالْبَدْرِ**) حال، أو مفعول مطلق على النيابة لـ(**أَضَا**) بالقصر للوزن، أي إضاءة كإضاءة البدر، يعني أنها واضحة فيه، وقد ذَكَرتُ بعضَها، ويأتي الباقي، إن شاء الله تعالى.

(**وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الإِشَارَهْ**) أي اسم الإشارة، نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ الآية [الأعراف: ٣٦] (**وَمُبْتَدًا يُعَادُ بِالْعِبَارَهْ**) أي الرابط الثالث إعادة المبتدإ بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ (**وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ**) أي الرابط الرابع أن يعاد المبتدأ بالمعنى لا باللفظ، نحو «زيدٌ جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له (**وَالْخَامِسُ الْعُمُومُ**) أي الرابط الخامس عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل»، وقوله: (**بِالْخُلْفِ ارْتَبَطْ**) أي ارتبط هذا الرابط بالخلاف بين النحاة، هل هو رابط معتبر، أو الرابط غيره، من إعادة المبتدإ بمعناه، كهذا المثال، أو بلفظه (**إِنْ صِلَةٌ**) أي جملة ذات ضمير (**تُعْطَفْ**) بالجزم (**عَلَى غَيْرِ صِلَهْ**) أي جملة لا ضمير فيها، نحو قوله [من الطويل]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً   فَيَبْدُو.... .... البيت

فقوله: «يبدو» فيه ضمير، عطف على قوله: « يحسر»، وهو خال عنه (**أَوْ عَكْسُهُ**) أي عطف عكسه، وهو عطف جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه، نحو قوله عز وجل: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] ، فإنه لا ضمير فيها، عطفت على ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله: (**بِالْفَا**) متعلّق بـ«تُعْطَفْ» (**فَسِتًّا كَمَّلَهْ**) أي كمل هذا السادسُ العددَ ستًّا (**وَسَابِعٌ**) أي سابع الروابط(**مَعْطُوفُ وَاوٍ مِثْلَ فَا**) أي العطف بالواو للجملة المشتملة على الضمير على الخالية منها، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، أو بالعكس، نحو «زيد قام وقعدت هند»، وقوله: (**عِنْدَ هِشَامٍ وَحْدَهُ**) أي هذا السابع أثبته هشام بن معاوية الضرير النحويّ، تلميذ الكسائيّ المتوفّى سنة (٢٠٩هـ) وقوله: (**بِلَا خَفَا**) بالقصر للوزن، أي حال كونه بلا خفاء (**وَثَامِنٌ**) أي ثامن الروابط (**شَرْطٌ ضَمِيرًا**) أي على ضمير (**اشْتَمَلْ**) صفة لـ«شرط» (**بِخَبَرٍ**) متعلّق بـ«يُدلّ»، وكذا

قوله: (**عَلَى جَوَابِهِ يُدَلّْ**) بالبناء للمفعول، والمعنى أن الرابط الثامن هو شرط يشتمل على ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر، ومثاله (**«زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا»**) بألف الإطلاق، فقوله: «إن قام» شرط اشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بخبر المبتدإ، وهو «يقوم خالد» ، وأشار إلى التاسع بقوله: (**«أَلْ» بَدَلَ الضَّمِيرِ جَا**) أي الرابط التاسع «أل» حال كونه جاء بدلًا عن الضمير، نحو قوله عز وجل: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النّازعات: الآية ٤١] ، الأصل مأواه، فجاءت «أل» بدلا منه، وقوله: (**وَدَامَا**) بألف الإطلاق، مؤكّد لـ«جا» (**وَإِنْ تَكُ**) بحذف نون «تكون» مع أنه وليها السكون، وهو جائز عند يونس، وإن منعه سيبويه، ومن تابعه، وقرىء شاذًا ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (**الْجُمْلَةُ عَيْنَ الْمُبْتَدَا**) أي في المعنى (**فَالرَّابِطُ الْعَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا**) أي ظهر، يعني أن الرابط العاشر أن تكون الجملة نفس المبتدإ في المعنى، نحو «هِجّيرى أبي بكر رضي الله عنه لا إله إلا الله».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن روابط الجملة بما هي خبر عنه حالًا، أو في الأصل عشرة أشياء:

[**أحدها**]: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُربَط به مذ كورًا، كـ«زيد نصرته»، ومحذوفًا مرفوعا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] ، إذا قُدِّر لهما ساحران، ومنصوبًا، كقراءة ابن عامر في «سورة الحديد»: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾، ولم يقرأ بذلك في «سورة النساء»، بل قرأ بنصب ﴿كُلًّا﴾ كالجماعة؛ لأن قبله جملةً فعليةً، وهي: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ﴾ [النّساء: الآية ٩٥] ، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجُمَل؛ لأن بعده ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ﴾ [النّساء: الآية ٩٥] ، قال ابن هشام رحمه الله: وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يُعطَف على الجملة، فإنهم ذكروا رُجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال، في نحو «قام زيدٌ، وعمرًا أكرمته»؛ للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته، وأكرمت عمرًا»، ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم: « كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ»ولو نَصَب « كل» على التوكيد لم يصح؛ لأن «ذنبا» نكرة، أو على المفعولية كان فاسدًا معنى، لما بيناه في فصل « كل»[1]، وضعيفًا صناعة؛ لأن حق « كل» المتصلة

(١) ذلك أن نصب « كل» يقتضي دخولها في حيّز النفي، فيتوجه النفي للشمول خاصّةً، ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبو النجم على التقدير معترفًا ببعض الذنوب التي ادّعتها أم الخيار عليه، وليس هذا غرضه.

بالضمير أن لا تُستعمَل إلا توكيدًا، أو مبتدأ، نحو ﴿إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤]، قرئ بالنصب والرفع، وقرأ جماعةٌ ﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ﴾ [المائدة: الآية ٥٠] بالرفع، ومجرورًا، نحو «السمن منوان بدرهم»، أي منه، وقول امرأة: «زوجي المس مسُّ أرنب، والريح ريح زَرْنَب»(١) إذا لم نَقُل إن «أل» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: الآية ٤٣]، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير، سواء أقدرنا اللام للابتداء، و«من» موصولةً، أو شرطيةً، أم قدرنا اللام مُوَطِّئةً، و«من» شرطيةً، أما على الأول فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر، أو إن الخبر فعل الشرط، وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقولُ أبي البقاء، والْحَوْفِي: إن الجملة جواب الشرط مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما: إنها على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضمير في اللفظ، ولا يَحصُل الربط، فيكون الكلام فاسدًا، وذلك في ثلاث مسائل:

(إحداها): أن يكون الضمير معطوفًا على شيء في الخبر بغير الواو(٢)، نحو «زيدٌ قام عمرٌو، فهو»، أو «ثُمَّ هو»(٣).

(والثانية): أن يُعاد العامل نحو «زيد قام عمرو، وقام هو».

(والثالثة): أن يكون بدلًا، نحو «حُسْنُ الجارية الجاريةُ أعجبتني هو»، فـ«هو» بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل

(١) قطعة من حديث قصّة أم زرع، الذي أخرجه الشيخان في «صحيحهما».

(٢) أي وأما إذا كان العطف بالواو، نحو «زيدٌ قام عمرو وهو» جازت المسألة، وذلك لأن الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها، أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع. «دسوقي» ٢/١٤٢.

(٣) قوله: «فهو» أي فقام زيد، وقوله: «ثم هو» أي ثم قام زيد

العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زيد ضربت عمرًا وأباه»، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء، و«ثُمَّ»، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل، فإنْ قدرته بيانًا جاز باتفاق، أو بدلًا لم يجز، ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربت رجلًا يحبه»، رفعت زيدا أو نصبته؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والله تعالى أعلم.

[الثاني من الروابط]: الإشارة نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ [الأعراف: ٣٦]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ [الأعراف: الآية ٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ويحتمله قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ﴾ [الأعراف: الآية ٢٦] الآية.

وخص ابن الحاج(١) المسألة بكون المبتدإ موصولًا، أو موصوفًا، والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيد قام هذا»؛ لمانعين، و«زيد قام ذلك»؛ لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ذَٰلِكَ﴾ فيها بدلًا أو بيانًا، وجَوَّز الفارسي كونه صفةً، وتبعه جماعة، منهم أبو البقاء، ورده الْحَوْفِي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

[الثالث من الروابط]: إعادة المبتدإ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ * مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، وقوله: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: الآية ٢٧]، وقال [من الخفيف]:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

[والرابع]: إعادته بمعناه نحو «زيد جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له، أجازه أبو الحسن مستدلًا بنحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٠].

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيليّ المتوفى سنة (٦٤٧هـ).

وأُجيب بمنع كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، ولئن سُلِّم فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

[والخامس]: عمومٌ يَشْمَلُ المبتدأ، نحو «زيد نعم الرجل»، وقوله [من الطويل]:

* فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا *

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار»، أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدإ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلي «نعم»، و«بئس» للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدإ بلفظه، وليس العموم فيه مرادًا؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن شيء.

[والسادس]: أن يُعطَف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] الآية، وقوله [من الطويل]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ[1] الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يَحسِر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه[2].

[والسابع]: العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، ونحو «زيد

(١) من بابي نصر، وضرب.

(٢) أي وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محلّ، وحاصل ما قدّمه من التحقيق أن الفاء نزّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرًا، والمحلّ لذلك المجموع، وأما كلّ منهما فجزء الخبر، فلا محلّ له، ويجب على هذا أن يُدّعى أن الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] الآية، وفي نظائرها من نحو «الذي يطير الذباب، فيغضب زيد» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف. دسوقي٢/١٤٤.

قام وقعدت هند» بناه[1] على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو[2] للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائم وقاعد»، دون «هذان يقوم وقعد».

[والثامن]: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو «زيد يقوم عمرو إن قام».

[والتاسع]: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١] الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

[والعاشر]: كون الجملة نفسَ المبتدإ في المعنى، نحو «هِجِّيرَى أبي بكر لا إله إلا الله»، ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ونحو ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية.

تنبيه:

الرابط في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٤]، إما النون على أن الأصل وأزواجُ الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج، وتقديرهما إما قبل يتربصن، أي أزواجهم يتربصن، وهو قول الأخفش، وإما بعده أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرًا، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الروابط، شرع يُبيِّن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، فقال:

(١) أي هشام.

(٢) ردّ على هشام.

(الأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ)

أي سواء كانت جُمَلًا أو لا.

١٢٢٣- (ثُمَّ الَّتِي تَحْتَاجُ رَابِطًا أَحَدْ ... عَشَرَ جُمْلَةٌ بِهَا تَمَّ السَّنَدْ

١٢٢٤- وَالثَّانِ جُمْلَةٌ بِهَا قَدْ وُصِفَا ... بِمُضْمَرٍ ذُكِرَ أَوْ قَدْ حُذِفَا

١٢٢٥- رُفِعَ أَوْ نُصِبَ أَوْ قَدْ خُفِضَا ... وَرَبْطُ غَيْرِ الْهَاءِ مَا عَنْهُمْ مَضَى

١٢٢٦- وَجُمْلَةُ الصِّلَةِ ثَالِثًا أَتَتْ ... وَغَالِبًا غَيْرُ الضَّمِيرِ مَا ثَبَتْ

١٢٢٧- يَرْبِطُ مَذْكُورًا وَإِلاَّ قُدِّرَا ... حُذِفَ لَفْظُهُ وَجَا مُسْتَتِرَا

١٢٢٨- وَرَابِعًا جُمْلَةُ حَالٍ عُلِمَا ... بِوَاوِ اَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

١٢٢٩- ثُمَّ الْمُفَسِّرَةُ فِي بَابِ اشْتِغَالْ ... كَـ«خَالِدًا ضَرَبْتُهُ» بِلَا سُؤَالْ

١٢٣٠- وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ قُلْ بَدَلَا ... بَعْضٍ وَالِاشْتِمَالِ عِنْدَ الْعُقَلَا

١٢٣١- وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ إِنْ كَانَ ذُكِرْ ... وَقَدْ يَجِي مُقَدَّرًا لِلْمُعْتَبِرْ

١٢٣٢- وَصِفَةٌ قَدْ شُبِّهَتْ مَعْمُولُهَا ... تُلَازِمُ الضَّمِيرَ ذَاكَ أَصْلُهَا

١٢٣٣- فِي «الْحَسَنِ الْوَجْهِ» الضَّمِيرَ قَدَّرُوا ... وَقِيلَ «أَلْ» بَدَلَهُ تُعْتَبَرُ

١٢٣٤- جَوَابُ شَرْطٍ بِابْتِدَاءٍ رُفِعَا ... مُلَازِمُ الضَّمِيرِ جَاءَ تَاسِعَا

١٢٣٥- ذُكِرَ أَوْ مُقَدَّرًا أَوْ نَائِبَا ... عَنْهُ سِوَاهُ هَكَذَا جَا غَالِبَا

١٢٣٦- وَالْعَامِلَانِ حَيْثُمَا تَنَازَعَا ... فَالِارْتِبَاطُ لَهُمَا حَتْمًا رُعَى

١٢٣٧- إِمَّا بِعَاطِفٍ وَإِمَّا بِعَمَلْ ... مُقَدَّمَيْهِ تَالِيًا نِلْتَ الْأَمَلْ

١٢٣٨- أَوْ كَوْنِ ثَانٍ مِنْهُمَا لِلأَوَّلِ ... جَوَابَ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ يَنْجَلِي

١٢٣٩- أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَوْجُهِ ارْتِبَاطِ ... مُؤَكِّدَاتُهُمْ بِذِي الأَنْمَاطِ

١٢٤٠- يَرْبِطُهَا الضَّمِيرُ مَذْكُورًا فَقَطْ ... لِذَاكَ كَانَ دُونَهُ مِنَ الْغَلَطْ)

(ثُمَّ الَّتِي تَحْتَاجُ رَابِطًا أَحَدْ عَشَرَ) شيئًا، أحدها **(جُمْلَةٌ بِهَا تَمَّ السَّنَدْ)** أي إسناد المبتدإ إليها، يعني أن أحد تلك الأشياء الأحد عشر هي الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدإ، نحو: «زيد قام أبوه» **(وَالثَّانِ)** أي الشيء الثاني مما يحتاج إلى رابط **(جُمْلَةٌ بِهَا قَدْ وُصِفَا)** بألف الإطلاق، أي الجملة التي وقعت صفة **(بِمُضْمَرٍ)** أي تُربط بضمير **(ذُكِرَ)** مبنيًا للمفعول صفة لـ«مضمر»، أي مذكورٍ في الكلام، نحو ﴿كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: الآية ٩٣] **(أَوْ قَدْ حُذِفَا)** بألف الإطلاق أيضًا عطف على الصفة، أي أو محذوفٍ عن الكلام، نحو قوله: «وربّ قتل عارٌ» أي هو عارٌ، وقوله: **(رُفِعَ)** حال من ضمير «حُذِف»، أي حال كونه مرفوعًا، كالمثال المذكور **(أَوْ نُصِبَ)** أي أو منصوبًا، نحو قوله: «وما شيءٌ حميتَ» أي حميته **(أَوْ قَدْ خُفِضَا)** بألف الإطلاق، أي أو مخفوضًا، نحو قوله عز وجل: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٨] أي فيه، وقوله: **(وَرَبْطُ غَيْرِ الْهَاءِ مَا عَنْهُمْ مَضَى)** أي لم يثبُت عنهم، يقال: مضى الأمرُ، من باب رمى: إذا نَفَذ، يعني أنهم قالوا: لا يجوز أن يكون الرابط المحذوف غير الهاء، كما سيأتي تحقيقه **(وَجُمْلَةُ الصِّلَةِ ثَالِثًا أَتَتْ)** أي أتت ثالث الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وقوله: **(وَغَالِبًا غَيْرُ الضَّمِيرِ مَا ثَبَتْ)** يعني أن ربط الصلة بغير الضمير لم يثبت في غالب الاستعمال، وأما في غير الغالب فقد جاء في قوله [من الطويل]:

* وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهُ أَطْمَعُ *

حيث ربطه بالاسم الظاهر، وأشار بقوله: **(يَرْبِطُ مَذْكُورًا)** إلى أن ما يقع صلة من الجملة يُرْبَط بضمير مذكور، نحو قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: ٣] **(وَإِلاَّ قُدِّرَا)** بألف الإطلاق، أي وإن لم يكن مذكورًا في اللفظ قُدّر، نحو قوله عز وجل: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، أي تشتهيه، وقوله: **(حُذِفَ لَفْظُهُ وَجَا مُسْتَتِرَا)** هذا الشطر لا حاجة إليه؛ لأنه يُعلَم معناه مما سبق؛ إذ معناه أن الرابط أحيانًا يكون محذوفًا، وأحيانًا يكون مستترًا، وهذا المعنى مفهوم من السابق، فتأمّل. والله تعالى أعلم.

(وَرَابِعًا جُمْلَةُ حَالٍ عُلِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن رابع الأحد عشر الجملة الحاليّة، فإنها تُربط **(بِوَاوٍ)** نحو قوله عز وجل: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] **(اَوْ بِمُضْمَرٍ)** بوصل الهمزة للوزن، نحو قوله عز وجل: ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٠] **(أَوْ تُربط (بِهِمَا)** أي بالواو

والضمير، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّساء: الآية ٤٣] **(ثُمَّ الْمُفَسِّرَةُ فِي بَابِ اشْتِغَالْ)** أي ثم الخامس من الأحد عشر الجملةُ المفسّرة في باب الاشتغال **(كَـ«خَالِدًا ضَرَبْتُهُ»)** أي فجملة «ضربته» مفسّرة للعامل في «زيدًا»، وهو «ضربت»، فهي مربوطة بالضمير، وقوله: **(بِلَا سُؤَالْ)** متعلّق بـ«ضربته» أي من غير أن أسأله؛ لثبوت سبب الضرب ببينة، وفي نسخة: «بِكُلِّ حَالْ» **(وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ قُلْ بَدَلَا)** بألف التثنية مضاف إلى **(بَعْضٍ وَالاشْتِمَالِ)** أي السادس بدل بعض من كلّ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٧١] الآية، والسابع بدل الاشتمال، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ الآية [البقرة: ٢١٧]، وقوله: **(عِنْدَ الْعُقَلَا)** كَمَّل به البيت، أي هذا كائن عند أرباب العقول الصحيحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفنّ، وقوله: **(وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ إنْ كَانَ ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول، أشار به إلى أنه يُربط البدل بضمير مذكور في الكلام، كالمثالين المذكورين **(وَقَدْ يَجِي مُقَدَّرًا)** أي وأحيانًا يربط بضمير مقدّر، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٧] أي منهم، وقوله: **(لِلْمُعْتَبِرْ)** متعلّق بـ«يجي»، أو بـ«بمقدّرًا».

ثم أشار إلى الثامن بقوله: **(وَصِفَةٌ قَدْ شُبِّهَتْ)** أي الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وهو مبتدأ، وقوله: **(مَعْمُولُهَا)** بدل من «صفة»، وقوله: **(تُلَازِمُ الضَّمِيرَ)** خبر المبتدإ، وقوله: **(ذَاكَ أَصْلُهَا)** يعني أن أصل الصفة المشبهة أن يُرْبَط معمولها بالضمير، إما ملفوظًا، نحو «زيدٌ حسنٌ وجهُهُ»، أو «وجهًا منه»، أو مقدّرًا، نحو «زيد حسنٌ وجهًا»، أي منه.

ولما اختُلف في نحو «زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ» برفع الوجه، أشار إليه بقوله: **(فِي «الْحَسَنِ الْوَجْهُ»)** برفع «الوجه» **(الضَّمِيرَ قَدَّرُوا)** أي قدّر بعضهم الضمير رابطًا، فقال: التقدير: منه **(وَقِيلَ: «أَلْ» بَدَلَهُ تُعْتَبَرُ)** أي إنه «أل» خَلَفٌ عن الضمير، فلا حاجة لتقديره.

ثم ذكر التاسع **(جَوَابُ شَرْطٍ)** مبتدأ **(بِابْتِدَاءٍ)** متعلّق بـ**(رُفِعا)** بألف الإطلاق، مبنيّا للمفعول، والجملة صفة لـ«شرط» أي جواب اسمِ شرطٍ مرفوعٍ بالابتداء **(مُلَازِمُ الضَّمِيرِ)** بالرفع خبر المبتدإ، ويحتمل أن يكون منصوبًا على الحال، وخبر المبتدإ قوله: **(جَاءَ تَاسِعًا)** وهو على الأول حال، يعني أن التاسع مما يحتاج إلى رابط جملةُ اسمِ الشرط المرفوعِ بالابتداء، ولا يَرْبطه إلا

الضمير، سواء **(ذُكِرَ)** في اللفظ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المَائدة: الآية ١١٥] الآية **(أَوْ مُقَدَّرًا)** في الكلام، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧] الآية، أي منه **(أَوْ نَائِبًا عَنْهُ سِوَاهُ)** أي كالآية المذكورة، فإن قوله: ﴿فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦] قيل: «أل» نائب عن الضمير، والأصل في حجه، وقوله: **(هَكَذَا جَا غَالِبًا)** هكذا قال الناظم، وليست هذه العبارة في الأصل، ولا ما يؤدّي معناها، فليُنظَر. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشر بقوله: **(وَالْعَامِلَانِ حَيْثُمَا تَنَازَعَا)** بألف التثنية، أي إذا تنازع العاملان في معمول **(فَالارْتِبَاطُ لَهُمَا حَتْمًا)** أي لزومًا **(رُعَى)** بفتح العين المهملة أصله «رُعِي» بكسرها، لكنه جاء على لغة من يقول: بَقَى يَبْقَى، وَفَنَى يَفْنَى، وهي لغة طيّء، ومعنى «رُعَى» أي حُفظ **(إِمَّا بِعَاطِفٍ)** كما في نحو «قام وقعد أخواك» **(وَإِمَّا بِعَمَلْ مُقَدَّمَيْهِ تَالِيًا)** أي وإما بعمل أول المتنازعين في ثانيهما، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ الآية [الجنّ: ٤]، فإن ﴿كَانَ﴾ و﴿يَقُولُ﴾ متنازعان في ﴿سَفِيهُنَا﴾ [الجنّ: الآية ٤]، وقد عملت ﴿كَانَ﴾ في ﴿يَقُولُ﴾ حيث إنه خبرها[1]، وقوله: **(نِلْتَ الأَمَلْ)** كمل به البيت، أي أدركت مطلوبك، وهو دعاء للطالب بإدراك مأموله من السعادة الدنيوية والأخروية **(أَوْ كَوْنِ ثَانٍ مِنْهُمَا)** أي من المتنازعين **(لِلأَوَّلِ جَوَابَ شَرْطٍ)** نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنَافِقون: الآية ٥] الآية **(أَوْ سُؤَالٍ)** أي أو كون الثاني جواب سؤال، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النِّساء: الآية ١٧٦] الآية، وقوله: **(يَنْجَلِي)** صفة لـ«سوال» **(أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَوْجُهِ ارْتِبَاطِ)** كأن يكون العامل الثاني حالًا من العامل الأول، كما سيأتي.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله: **(مُؤَكِّدَاتُهُمْ بِذِي الأَنْمَاطِ)** يعني أن ألفاظ التوكيد بهذا الطريق، أي في احتياجها إلى الرابط **(يَرْبِطُهَا)** بكسر وضمها، من باب ضرب، ونصر **(الضَّمِيرُ مَذْكُورًا فَقَطْ)** نحو جاء زيد نفسُهُ **(لِذَاكَ)** أي لكونها لا يربطها إلا الضمير المذكور **(كَانَ دُونَهُ مِنَ الْغَلَطْ)** أي كان الكلام بدون الضمير المذكور غلطًا، فلا يجوز أن تقول: «جاء القوم جميعٌ»

---

(١) وفيه تسمّح؛ لأن الخبر جملة يقول، لا يقول وحدها، فتأمل.

بالرفع توكيدًا؛ لما ذُكر، وإنما تقول: «جميعًا» بالنصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط أحد عشر شيئًا:

[أحدها]: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثَمَّ كان مردودًا قولُ ابن الطَّرَاوة في «لولا زيد لأكرمتك»: إن لأكرمتك هو الخبر، وقول ابن عطية في قوله ﷻ: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ﴾ الآية [ص: ٨٥]: إن ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ خبر ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير أن أملأ مردودٌ؛ لأن «أن» تصير الجملة مفردًا، وجواب القسم لا يكون مفردًا، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمي كما في لعمرك لأفعلنّ.

[الثاني]: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: الآية ٩٣]، أو مقدرًا، إما مرفوعًا، كقوله [من الكامل]:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي هو عار، أو منصوبًا، كقوله [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي حميته، أو مجرورًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: الآية ٤٨] فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينًا تُمْسُونَ وَحِينًا تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] على تقدير «فيه» مرتين، وهل حُذف الجارّ والمجرور معًا، أو حُذف الجارّ وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما قال [من الطويل]:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ[1]

أي شهدنا فيه، ثم حُذف منصوبًا قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري: قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجارّ حُذف أولًا،

(١) «النهال» صفة للرماح، الرماح النهال للدم، أي العطاش له، أو الريانة منه، فالناهل من الأضداد، يطلق على العطشان، وعلى الريان، و«النوافل» جمع نافلة، وهي العطية المتطوع بها.

ثم حُذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا «فيه»، وقال أكثر النحويين، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول. انتهى.

وهو مخالف لما نَقَل غيره، وزعم أبو حيان أن الأَولى أن لا يُقَدَّر في الآية الأولى ضمير، بل يُقَدَّر أن الأصل يومًا يَوْمَ لا تجزي بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حُذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافًا إلى جملة حُذف، ثم إن ادَّعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذّ، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولًا في مثل هذا الموضع.

[الثالث]: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٣] الآية، ونحو قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، وقوله: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: الآية ٧١]، ونحو﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣]، وإما مقدرًا، نحو﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩]، ونحو ﴿وما عملت أيديهم﴾[1]، ونحو ﴿وفيها ما تشتهي الأنفس﴾[2]، ونحو﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣]، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهر يَخلُف الضمير، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

وهو قليل، قالوا: وتقديره: «وأنت الذي في رحمته»، وقد كان يمكنهم أن يقدروا: «في رحمتك»، كقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي *

وكأنهم كَرِهوا بناءَ قليل على قليل؛ إذ الغالب أنت الذي فَعَلَ، وقولهم: فعلت قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما أنت الذي قام زيد، فقليل غير مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١]: إنه يجوز كون العطف بـ﴿ثُمَّ﴾ على الجملة الفعلية ضعيف؛ لأنه

(١) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير.

(٢) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير أيضًا.

يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به؛ لأن المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط، وأما إذا قُدِّر العطف على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وما بعده فلا إشكال.

[الرابع]: الجملة الواقعة حالًا، ورابطها إما الواو والضمير، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: الآية ٤٣]، أو الواو فقط، نحوقوله: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: الآية ١٤]، ونحو «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ»، أو الضمير فقط، نحو قوله تعالى: ﴿تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠] الآية، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بُدّ من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذّة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: الآية ٣٦]، وقوله: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: الآية ٤١]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: الآية ٦٠].

وقد يخلو منهما لفظًا، فيقدر الضمير، نحو «مررت بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم»، أو الواو، كقوله يَصِف غائصًا لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار، وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ(1) وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

أي والماء غامره.

[الخامس]: الجملة المفسرة لعامل الاسم المُشْتغَل عنه، نحو «زيدًا ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمرًا وأخاه، أو عمرا أخاه»، إذا قدرت الأخ بيانًا، فإن قدرته بدلًا لم يصح نصب الاسم عن الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا

(١) أي انتصف، والماء غامره، فالجملة حال من «النهار»، ولا واو فيها، وهو ظاهر، ولا ضمير يعود على صاحب الحال؛ إذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص، فاحتيج لتقدير الواو. «دسوقي» ٢/١٤٧.

لَّهُمْ﴾ [محمد: الآية ٨] ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿تَعْسًا﴾ مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منصوبًا بمحذوف يُفسِّره ﴿تَعْسًا﴾، كما تقول: «زيدًا ضربًا إياه»، وكذا لا يجوز «زيدًا جدعًا له، ولا عمرًا سقيًا له»، خلافا لجماعة، منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لامَ التقوية؛ لأنها لازمة، ولامُ التقوية غير لازمة، وقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ﴾ [البقرة: الآية ٢١١] الآية، إن قدّرت ﴿مِّنْ﴾ زائدة فـ﴿كَمْ﴾ مبتدأ، أو مفعول لآتينا مقدرًا بعده، وإن قدرتها بيانًا لـ﴿كَمْ﴾ كما هي بيان لـ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الراجع حينئذ إلى ﴿كَمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١١]، وإنما هي مفعول ثان مقدم، مثل «أعشرين درهمًا أعطيتك»، وجوز الزمخشري في ﴿كَمْ﴾ الخبرية والاستفهامية، ولم يذكر النحويون أن «كم» الخبرية تُعلِّق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة ﴿مِّن﴾ كما قدمنا، وإنما تزاد بعد الاستفهام بـ«هل» خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجَب مطلقًا، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويَرَى أنها في «رطلٌ من زيت، وخاتمٌ من حديد» زائدة لا مبينة للجنس.

[السادس، والسابع]: بَدَلا البعضِ والاشتمالِ، ولا يربطهما إلا الضمير ملفوظًا، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٧١]، وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، أو مقدرًا نحو ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] أي منهم، ونحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] أي فيه، وقيل: إن «أل» خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى [من الطويل]:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ(1)

أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر للبدل، وهو «ثواء» بالمبدل منه، وهو «حول»، وزعم ابن سِيدَه أنه

(١) قوله: «تقضّي لبانات»: أي فراغ حاجات.

يجوز كون الهاء من «ثويته» للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء؛ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وَجَبَ في نحو قولك: «مررت بثلاثةٍ زيدٌ وعمرو» القطع بتقدير «منهم»؛ لأنه لو أُتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه:

إنما لم يَحتَج بدلُ الكل إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدإ لاتحتاج إلى رابط لذلك.

[الثامن]: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير، إما ملفوظًا به، نحو «زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ»، أو «وجهًا منه»، أو مقدرًا، نحو «زيدٌ حسنٌ وجهًا»، أي منه، واختُلف في نحو «زيدٌ حسنٌ الوجهُ» بالرفع، فقيل: التقدير «منه»، وقيل: «أل» خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص: ٤٩-٥٠] ﴿جَنَّٰتِ﴾ بدل، أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يَقعَ عطفُ البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفةٌ؛ لأن «عدنا» عَلَمٌ على الإقامة بدليل ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ﴾ [مريم: الآية ٦١] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق؛ إذ لا تُبيِّنُ المعرفةُ النكرةَ، ولكن قوله ممنوع، وإنما «عدن» مصدر عَدَنَ، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و﴿مُّفَتَّحَةً﴾ [ص: الآية ٥٠] حال من ﴿جَنَّٰتِ﴾؛ لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لـ﴿حُسْنَ﴾؛ لأنه مذكر، ولأن البدل لا يتقدم على النعت، و﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ مفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى؛ لضعف مثل «مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال، خلافا للزمخشري.

[التاسع]: جوابُ اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يَربطه أيضًا إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ﴾ [المائدة: الآية ١١٥]، أو مقدرًا، أو مَنُوبًا عنه،

نحوقوله تعالى: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧]، أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قول تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: الآية ٧٦]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: الآية ٥٦]، وقولُ الشاعر [من الوافر]:

فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ ... فَأَيَّ رِجَالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا

فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

[العاشر]: العاملان في باب التنازع، فلا بُدّ من ارتباطهما، إما بعاطف كما في «قاما وقعد أخواك»، أو عَمَلِ أولهما في ثانيهما، نحوقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، أو كون ثانيهما جوابًا للأول، إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: الآية ٥]، ونحوقوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: الآية ٩٦]، أو جوابية السؤال، نحو ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد»، ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس [من الطويل]:

* كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ *

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرْكَ إعمال الثاني مع تمكنه منه، وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن «كفاني» طالب لـ«قليل»، و«أطلب» طالب للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، وحينئذ يلزم كونه مثبتًا؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفًا؛ لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين «كفاني»، فلا تنازع بينهما.

[**فإن قلت**]: لِمَ لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعوته لأجابني غير متوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني.

[**قلت**]: أجاز ذلك قوم، منهم ابن الحاجب في «شرح المفصل»، ووجه به قولَ الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع، وإعمالِ الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضًا بطل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩]: إن فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أن» وصلتِها بناء على أن ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾ قد تنازعاه كما في «ضربني وضربت زيدًا»؛ إذ لا ارتباط بين ﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿أَعْلَمُ﴾ على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعفِ حذفِ مفعول العامل الثاني إذا أُهمل، كـ«ضربني وضربت زيد»، حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصواب أن مفعول «أطلب» الملك محذوفًا كما قدمنا، وأن فاعل ﴿تَبَيَّنَ﴾ ضمير مستتر إما للمصدر، أي فلما ﴿تَبَيَّنَ لَهُۥ﴾ تَبَيُّنٌ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] أو لشيء دل عليه الكلام، أي فلما تبين له الأمر، أو ما أشكل عليه، ونظيره «إذا كان غدًا فأتني» أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من سلامة.

[**الحادي عشر**]: ألفاظ التوكيد الأُوَلُ[1] وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم»، ومن ثَمَّ كان مردودًا قول الهَرَوِيّ[2] في «الذخائر»:

---

(١) أي هي النفس، والعين، وكلا، وكلّ، وأجمع.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد النحوي الأديب من أواخر القرن الرابع، أصله من هراة، وسكن مصر.

تقول: «جاء القوم جميعًا» على الحال، و«جميع» على التوكيد، وقولُ بعض من عاصرناه[1] في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩]: إن ﴿جَمِيعًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] توكيد لـ﴿مَا﴾، ولو كان كذا لقيل: جميعه، ثم التوكيد بـ«جميع» قليل، فلا يُحمل عليه التنْزِيل، والصواب أنه حال، وقولُ الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إنا كلا فيها﴾: إن ﴿كُلًّا﴾ توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كل جائز إذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو «قمتم ثلاثتكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ«كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم»، فيجوز مجيئها بدلًا بخلاف «جاءني كلهم»، فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخَرَّجها ابن مالك على أنِ ﴿كُلًّا﴾ حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كُلًّا» أي جميعًا، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

وخرج بذكر «الأُوَلِ» «أجمعُ» وأخواتُهُ، فإنها إنما تؤكِّد بعد «كل»، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحِجر: الآية ٣٠]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأشياء التي تحتاج إلى الربط شرع يبين الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، فقال:

---

(١) هو الإمام بهاء الدين، قاضي القضاة، أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن عَقِيل الآمديّ المصريّ الشافعيّ، تلميذ أبي حيّان، وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القزوينيّ، ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة، وكان يقول عنه العباديّ: شيخ الكل في الكلّ، ثم ولي قاضي القضاة، أي قاضي العسكر، قال السراج البلقيني: سمعت أبا حيان يقول: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، وُلد سنة (٦٩٧هـ) ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة، وتوفي سنة (٧٦٩هـ) ودفن بقرب الإمام الشافعيّ رحمهم الله. «حاشية الدسوقي» ٢/١٥٢.

(الأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الاِسْمُ بِالإِضَافَةِ)

قوله: «الاسم»: أي المضاف من المضاف إليه، وقوله: «بالإضافة»: أي بسبب الإضافة.

١٢٤١- يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ بِالإِضَافَهْ ... عَشَرَةً أَتَتْ بِلاَ مَخَافَهْ

١٢٤٢- أَوَّلُهَا التَّعْرِيفُ ثُمَّ الثَّانِي ... تَخْصِيصُهُ أَتَى بِلاَ نُكْرَانِ

١٢٤٣- ثُمَّتَ تَخْفِيفٌ وَرَفْعُ الْقُبْحِ ... أَوِ التَّجَوُّزِ بِرَفْعِ الْفَتْحِ

١٢٤٤- تَذْكِيرُ مَا أُنِّثَ خَامِسًا وَرَدْ ... وَعَكْسُهُ السَّادِسُ حِينَمَا يُعَدّْ

١٢٤٥- إِنْ كَانَ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ أَوَّلِ ... بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأَهُّلِ

١٢٤٦- السَّابِعُ الظَّرْفُ وَمَصْدَرٌ يَلِي ... وُجُوبُ تَصْدِيرٍ بِهَا قَدْ يَنْجَلِي

١٢٤٧- وَالْعَاشِرُ الإِعْرَابُ وَالْحَادِي عَشَرْ ... بِنَاؤُهُمْ ثَلاَثَةً قَدِ انْحَصَرْ

١٢٤٨- إِنْ مُبْهَمٌ يُضَفْ كَـ«غَيْرِ» «مِثْلِ» ... وَ«دُونَ» هَكَذَا بِغَيْرِ فَصْلِ

١٢٤٩- وَمَا لِـ«إِذْ» يُضَافُ مِنْ زَمَانِ ... أُبْهِمَ قَدْ ظَهَرَ هَذَا الثَّانِي

١٢٥٠- وَإِنْ لأَصْلِيِّ الْبِنَا أَضَفْتَهُ ... فَثَالِثَ الأَقْسَامِ قَدْ أَصَبْتَهُ

١٢٥١- وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي ... بَيْتُ الْعَنَاكِبِ بِتَحْقِيرٍ يَفِي

١٢٥٢- «حُبُّ الدِّيَارِ قَدْ شَغَفْنَ قَلْبِي» ... فَكَسْبُهُ الْجَمْعَ بِهَذَا يُنْبِي)

(يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ) أي من المضاف إليه (بِالإِضَافَهْ) أي بسببها (عَشَرَةً) بالنصب على المفعولية لـ«يكتسب»، هكذا قال الناظم تبعًا لأصله، وكان الأولى أن يقول أحد عشر؛ لأنه المذكور، بل سيزيد الناظم عليه في آخره ثلاثة، فيكون المجموع أربعة عشر، فتنبه.

وقوله: (أَتَتْ بِلاَ مَخَافَهْ) صفة لـ«عشرة» أي أتت تلك العشرة في أقوال النحاة، بلا خوف لذكره؛ لكونها مستعملة في كلام العرب (أَوَّلُهَا) أي أول تلك العشرة (التَّعْرِيفُ) أي تعريف المضاف بالمضاف إليه، إذا كان معرفة، نحو «غلام زيد»، فقد اكتسب «غلام» كونه معرفة

بإضافته إلى علم، وهو «زيد» (ثُمَّ الثَّانِي) أي من العشرة (تَخْصِيصُهُ) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه إذا كان نكرة، نحو «غلام رجل»، فقد تخصّص «غلام» بالإضافة بعد أن كان شاملًا لغلام الرجل والمرأة، وقوله: (أَتَى بِلاَ نُكْرَانِ) أي جاء هذا المعنى بلا إنكار أحد له (ثُمَّتَ) بالضم هي العاطفة، دخلت عليها التاء لتأنيث اللفظ، أي ثم الأمر الثالث مما يكتسبه المضاف بالإضافة (تَخْفِيفٌ) أي تخفيف لفظ المضاف، بحذف التنوين، كـ«ضارب زيد»، والنون كـ«ضاربا عمرو»، و«ضاربو بكر»، إذِ الأصلُ أن يعمل الوصف النصب فيه، ولكن أضيف تخفيفًا؛ إذ لا تنوين؛ معه، ولا نون (وَرَفْعُ الْقُبْحِ) أي الأمر الرابع رفع قبح الكلام، نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه»، فإن الوجه لو رُفع لقبح الكلام؛ لخلوّ الصفة عن ضمير الموصوف لفظًا (أَوِ التَّجَوُّزِ) بالجر عطفًا على «القبح»، أي أو رفع التجوز (بِـ)سبب (رَفْعِ الْفَتْحِ) أي لو نُصب الوجه؛ إجراء للوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي، فإذا جُرّ بالإضافة ، فقد زال التجوز المذكور.

(تَذْكِيرُ مَا أُنِّثَ خَامِسًا وَرَدْ) يعني أن الأمر الخامس مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه تأنيث المذكر، نحو «قُطِعَت بعض أصابعه» (وَعَكْسُهُ السَّادِسُ حِينَمَا يُعَدّْ) يعني أن سادس الأمور تذكير المؤنث، نحو «إنارة العقلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ الهوى...» البيت.

وقوله: (إِنْ كَانَ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ أَوَّلِ) أي إن شرط اكتسابه التأنيث والتذكير المذكورين أن يُستغنَى بالاسم الثاني عن الأول، وذلك (بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأَهُّلِ) أي أهلًا لجواز حذفه، والاستغناءِ بالثاني عنه، كالمثالين، فإنه لوقيل: «قُطِعت أصابعه»، أو قيل: «العقلُ مكسوف»، لكان الكلام صحيحًا، ولا يجوز أن تقول: «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهبت»؛ لأن الثاني لا يُغني عن الأول؛ لأنه لو حذف لم يُعلم إسناده للأمة، بل لزيد، وهند، بخلاف «قُطعت بعض أصابعه»؛ لأنه لو قلت: «أصابعه» لعلم قطع البعضِ في الجملة على سبيل التجوز. والله تعالى أعلم.

(السابعُ الظَّرْفُ) أي سابع الأمور اكتسابه الظرفية، نحو قوله ﷻ: ﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٥] الآية، فقد اكتسب «كل» الظرفية من «حين»، فأعرب إعرابه (وَمَصْدَرٌ يَلِي) يعني أن الثامن مما اكتسبه المصدرية، نحو قوله ﷻ: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]،

فـ﴿أَيَّ﴾ اكتسب من «منقلب» كونه مفعولًا مطلقًا منصوبا بـ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] (وُجُوبُ تَصْدِيرٍ بِهَا قَدْ يَنْجَلِي) يعني أن التاسع مما اكتسبه وجوب تصديره في الكلام، نحو «غلام مَن عندك؟» فالمبتدأ هنا واجب التقديم؛ لاكتسابه معنى الاستفهام من «مَنْ» (وَالْعَاشِرُ الإِعْرَابُ) أي الأمر العاشر مما يكتسبه أيضًا كونه معربًا، نحو «هذه خمسةَ عشرُ زيدٍ»، عند من أعربه (وَالْحَادِي عَشَرْ بِنَاؤُهُمْ) أي الأمر الحادي عشر اكتسابُهُ البناءَ من المضاف إليه، وقوله: (ثَلَاثَةً قَدِ انْحَصَرْ) أي انحصر البناء المكتَسَبُ في ثلاثة أبواب، أحدها: ما أشار إليه بقوله: (إِنْ مُبْهَمٌ يُضَفْ) يعني أنه إذا أضيف اسم مبهم، أي وغير زمان كما يؤخذ مما يأتي (كَـ«غَيْرِ» وَ«مِثْلِ»، وَ«دُونَ»، هَكَذَا) عطف على ما قبله بعاطف مقدّر، أي وهكذا غيرها من الأسماء المبهمة، وقوله:(بِغَيْرِ فَصْلِ) أي بغير قطع عن الإضافة، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَمَا) موصولة مبتدأ، أي الاسم الذي (لِـ«إِذْ») بسكون الذال المعجمة، متعلّق بـ(يُضَافُ، مِنْ زَمَانٍ) بيان لـ«ما»، وقوله: (أُبْهِمَ) بالبناء للمفعول صفة لـ«زمان»، وقوله: (قَدْ ظَهَرَ هَذَا الثَّانِي) خبر المبتدإ بتقدير رابط، أي قد ظهر به النوع الثاني، وذلك كيوم، وليلة، وحين، ووقت، وساعة، ونحوها، كيومئذ، وحينئذ، وليلتئذ، وساعتئذ، ونحوها، ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ لأَصْلِيِّ الْبِنَا) بالقصر للوزن، أي للمبنيّ الأصليّ بناؤه (أَضَفْتَهُ) الضمير للزمان المبهم، أي أضفت الزمان المبهم لما بُني بناء أصليًا، كقوله: «على حينَ عاتبتُ المَشِيبَ...» البيت، وهكذا اقتصر في النظم على كون البناء أصليا، وذكر في الأصل أيضا البناء العارض، فكان عليه أن يزيده، فلوقال بدل هذا الشطر: «وَإِنْ إِلَى الْمَبْنِيِّ قَدْ أَضَفْتَهُ...إلخ» لكان أولى، ومثال العارض قوله: «عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ» (فَثَالِثَ الأَقْسَامِ) منصوب على الاشتغال، أو مرفوع على الابتداء، خبره قوله: (قَدْ أَصَبْتَهُ) والجملة جواب «إن».

ثم زاد رحمه الله على الأصل مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه ثلاثة أشياء، وهي التعظيم، والتحقير، والجمع، فقال:

(وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي) يعني أن المضاف يكتسب التعظيم من المضاف إليه، في نحو «كليم الله»، و«بيت الله»، و«ناقة الله» (بَيْتُ الْعَنَاكِبِ بِتَحْقِيرٍ يَفِي) يعني أن قوله ﷻ: ﴿لَبَيْتُ

الْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: الآية ٤١] مثال للتحقير («حُبُّ الدِّيَارِ قَدْ شَغَفْنَ قَلْبِي») أي قول الشاعر: «وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي» (فَكَسْبُهُ الْجَمْعَ بِهَذَا يُنْبِي) أصله «ينبىء»، فقلبت همزته ياء؛ للتخفيف، قاله الناظم، أي يخبر باكتساب المضاف من المضاف إليه معنى الجمع، ولذا قال: «شغفن» بنون النسوة؛ لاكتساب «حبّ» الجمع من «الديار».

وحاصل معنى الأبيات إيضاح أن الأمور التي يكتسبها الاسم المضاف من المضاف بالإضافة هي أربعة عشر أمرًا:

[أحدها]: التعريف، نحو «غلام زيد».

[الثاني]: التخصيص، نحو «غلام امرأة»، والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

[الثالث]: التخفيف، كـ«ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر»، إذا أردت الحال، أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد»، و«الضاربو زيد»، ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقولُهُ تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] ، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُهُ تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ [الحَج: الآية ٩] ، وقولُ أبي كبير [من الكامل]:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا ... سُهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ(١)

ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ ... لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ولا تدخل «ربّ» على المعارف، وفي «التحفة» أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفًا»، فقال: بل تفيد أيضًا التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»، وهذا سهو، فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيدًا» بالنصب، وليس أصله «ضاربًا» فقط،

---

(١) قوله: «فأتت به»: أي فولدته، و«حوش الفؤاد» أي حديد الفؤاد، و«مبطنا» أي خميص البطن، و«سهدًا» أي يقظًا لا ينام، و«السهد»: القليل النوم، و«الهَوْجَلُ» : الأحمق.

فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة، فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: الآية ٤] ، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي، كقولك: «هو مالك عبيدِه أمس»، أي مالك الأمور يوم الدين، على حد: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: الآية ٤٤] ، ولهذا قرأ أبو حنيفة: ﴿مَلَكَ يومَ الدين﴾، وأما الزمانُ المستمرُّ، كقولك: «هو مالك العبيد»، فإنه بمَنْزِلة قولك: «مولى العبيد». انتهى ملخصا.

وهو حسَنٌ إلا أنه نَقَض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيۡلِ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٦]، فقال: قُرِئ بجر الشمس والقمر عطفًا على الليل، وبنصبهما بإضمار جَعَلَ، أو عطفًا على محل الليل؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المُضِيّ، فتكونَ إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْلٍ مُستَمِرٍّ في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰٓ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] ، و﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٦] ، كما تقول: «زيد قادر عالم»، ولا تقصد زمانًا دون زمان. انتهى.

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة، كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك.

[الرابع]: إزالة القبح أو التجوّز، كـ«مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ»، فإن «الوجه» إن رُفع قَبُح الكلامُ؛ لخلوّ الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مُجرى المتعدي.

[الخامس]: تذكير المؤنث، كقوله [من البسيط]:

إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٥٦] ، ويبعده قوله: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾ [الشورى: الآية ١٧] ، فذُكِّر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكَرَ الفراء أنهم التزموا التذكير في ﴿قَرِيبٌ﴾ إذا لم يُرِد قربَ النسب ؛قصدًا للفرق، وأما قول الجوهري: إن التذكير؛ لكون التأنيث مجازيا، فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو «الشمس

طالعة»، و«الموعظة نافعة»، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين.

[السادس]: تأنيث المذكر، كقولهم: «قُطِعت بعضُ أصابعه»، وقرىء ﴿تَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٦٠] ، وقوله: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بُعْدٌ؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنقَذوا منها، وأن الأصل فله عشر حسنات، أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال [من الرجز]:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال [من الوافر]:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يُشير ابن حزم الظاهري في قوله [من الطويل]:

تَجَنَّبْ صَدِيقًا مِثْلَ مَا وَاحْذَرِ الَّذِي ... يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ«ما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبـ«عمرو» الكناية عن الرجل المَرِيد[1] أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهبت»، ومن ثَمَّ رَدَّ ابنُ مالك في «التوضيح» قولَ أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية: ﴿لَا تَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطعت بعض أصابعه»؛ لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل نفسًا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره، نحو قولك:

(١) وفي نسخة: «المُتَزيِّد».

«زيدًا ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

[السابع]: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

* أَنَـا أَبُـو الْمِنْـهَـالِ بَـعْـضَ الأَحْـيَـانْ *

وقال المتنبي [من الخفيف]:

أَيَّ يَـوْمٍ سَـرَرْتَـنِـي بِـوِصَـالٍ ... لَمْ تَـسُـؤْنِـي ثَـلَاثَـةً بِـصُـدُودِ

و«أيّ» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: إن سررتني انعكس المعنى، لا يقال: يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت، ولم تربط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول الربط حاصل بتقديرها صفةً لـ«وصال»، والرابط محذوف، أي لم ترعني بعده، ثم حُذفا دفعة، أو على التدريج، أو حالًا من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفةً بفاء محذوفة، فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مُقدَّر أنك تروعني، ومن رَوَى «ثلاثةٌ» بالرفع فالحالية ممتنعة؛ لعدم الرابط.

[الثامن]: المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧]، فـ﴿أَىَّ﴾ مفعول مطلق ناصبه ﴿يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧]، و﴿يَعْلَمُ﴾ مُعلَّقةٌ عن العمل بالاستفهام، وقال [من الطويل]:

سَـتَـعْـلَـمُ لَـيْـلَـى أَيَّ دَيْـنٍ تَـدَايَـنَـتْ ... وَأَيُّ غَـرِيـمٍ لِـلـتَّـقَـاضِـي غَـرِيـمُـهَـا

«أيَّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها، كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به، كقولك: «تداينت مالًا» لا مفعول مطلق؛ لأنها لم تُضَف لمصدر، والثانية واجبة الرفع بالابتداء، مثلها في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: الآية ١٢]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: الآية ٧١].

[التاسع]: وجوب التصدُّر، ولهذا وجب تقديم المبتدإ في نحو «غلامُ مَن عندك؟»، والخبر في نحو «صبيحةَ أيِّ يوم سفرك؟»، والمفعول في نحو «غلامَ أيِّهم أكرمتَ؟»، و«مِنْ» ومجرورها في نحو «مِنْ غلام أيِّهم أنت أفضل؟»، ووجب الرفع في نحو «علمتُ أبو مَن زيد؟»، وإلى هذا يشير

قول بعض الفضلاء [من الطويل]:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا ... مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ ... فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُحْقَرَا

فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ ... يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِيًا وَمُحَذِّرَا

والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزَمَّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

كَأَنَّ أَبَانًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ(١)

وذلك أن «مُزَمَّلًا» صفة لـ«كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خُفض لمجاورته للمخفوض.

[والعاشر]: الإعراب، نحو «هذه خمسةَ عشرِ زيدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

[والحادي عشر]: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

(أحدها): أن يكون المضاف مبهمًا كـ«غير»، و«مثل»، و«دون»، وقد استُدلّ على ذلك بأمور: **منها**: قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سَبَإ: الآية ٥٤]، وقوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: الآية ١١]، قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وحيل هو أي الحول، كما في قوله [من الطويل]:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ ... يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ(٢)

أي ويُعتلل هو، أي الاعتلال، قال ابن هشام: ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولًا عليها

---

(١) قوله: «أبانًا» اسم جبل، وقوله: «عرانين» جمع عرنين: معظم الأنف، أو كله، شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه، واستعاره له، وقوله: «وبله» أي مطره، أي كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد، أي كساء مخطّط حال نزول المطر عليه، أي كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملفوف في بجاد، أي كساء. «دسوقي»٢/١٥٧.

(٢) قوله: «متى يُبخل عليك» أي بالوصل، وقوله: «ويُعتلل» أي يُعتذر لك من تركه، وقوله: «يسؤك»: أي يحزنك، وقوله: «تدرب» بفتح الراء، من ذرب، والمراد به يحتدّ لسانك، أي متى يُبخل عليك بالوصل، ويُعتذر لك في تركه تَصِيرُ حزينًا، وحينئذ تخضع وتذل، وإن كُشف غرامك بالوصال صار لسانك حادّا طلقًا كثير الكلام. اهـ دسوقي ٣/١٥٠.

بالمذكورة، وتكون حالًا من المضمر؛ ليتقيد بها، فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قوم دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ، ومنا أقام»، أي منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] فيمن فتح «بينًا» قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوَصل؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤] على أن الفعلين تنازعاه، ويؤيد التأويل[1] قوله [من الطويل]:

أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ ... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ العَيْرِ وَالنَّزَوَانِ[2]

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: الآية ٢٣] فيمن فتح مثلًا، وقراءة بعض السلف ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: الآية ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل»؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثنى وتجمع، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام: الآية ٣٨] ، وقول الشاعر [من البسيط]:

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانْ *

وزعم أن «حقًّا» اسم فاعل من حَقَّ يَحِقُّ، وأصله حاقٌّ، فقُصِر كما قيل: بَرٌّ وسَرٌّ ونَمٌّ، ففيه ضمير مستتر، و﴿مِثْلَ﴾ حال منه، وأن فاعل ﴿يُصِيبَكُم﴾ ضميره تعالى؛ لتقدمه في قوله: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [هود: الآية ٨٨] الآية، و﴿مِثْلَ﴾ مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة

---

(١) أي كون «بين» ظرفًا، والفاعل ضمير يعود إلى المصدر، أو إلى الوصل إلخ.

(٢) قوله: «بين العير» أي الحمار، و«النزوان» أي النط على الأنثى والوثوب عليها.

مشهورة[1].

ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ

فـ«غير» فاعل لـ«يمنع»، وقد جاء مفتوحًا، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غيران وأغيار» ليس بعربيّ.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك وغلامه»، ولا قائل بذلك.

[الباب الثاني]: أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه «إذ» نحو قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: الآية ٦٦] الآية، وقوله: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: الآية ١١] يقرآن بجر ﴿يَوْمَ﴾ وفتحه.

[الثالث]: أن يكون زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه فِعْلٌ مبني بناءً أصليًّا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

أو بناء عارضًا، كقوله [من الطويل أيضًا]:

لَأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا ... عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رُويا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلًا معربًا، أو جملةً اسميةً، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بفتح «يوم» وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: الآية ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

---

(١) أحدها أن نصب «مثل» على الحال، والخبر محذوف، أي موجود، أو أنه أعمل «ما» مع عدم الترتيب شذوذًا، أو أن نصب «مثل» غلط؛ لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازيين؛ لكونه تميميًا. «دسوقي»٢/١٥٨.

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي   نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ

فـ«حين» مبني على الفتح في محل رفع، وهو مضاف لجملة «أسلو».

وقال آخر [من الطويل أيضًا]:

أَلَمْ تَعْلَمِي ـ يَا عَمْرَكِ اللهُ ـ أَنَّنِي   كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ[1]

وَأَنِّي لَا أُخْزَى إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ   سَخِيٌّ وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ

رُويا بالفتح.

ويُحكَى أن ابن الأخضر[2] سُئل بحضرة ابن الأبرش[3] عن وجه النصب في قول النابغة [من الطويل]:

أَتَانِي ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ ـ أَنَّكَ لُمْتَنِي   وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ[4]

مَقَالَةَ أَنْ قَدْ قُلْتَ سَوْفَ أَنَالُهُ   وَذَلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ

فقال:

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ   وَلَا تَصْحَبِ الْأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي

فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحله الرفع بدلًا من «أنك لمتني»، وقد روي بالرفع.

قال ابن هشام: وهذا الجواب عندي غير جيّد؛ لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء في نحو «غلامك وفرسه»، ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها؛ لكونها تثنى وتجمع، فما ظنك بهذا، وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار «أعني»، أو على المصدرية.

---

(١) أي فـ«حين» مبنية على الفتح مع أن المضاف إليه جملة اسمية.

(٢) هو علي بن عبد الرحمن الإشبيليّ، عالم بالعربية والأدب، له شرح الحماسة، وديوان أبي تمّام، توفي سنة (٥١٤هـ).

(٣) هو خلف بن يوسف الشنترينيّ، أديب نحويّ، متمكن، له حظ من الحديث والفقه، توفي سنة (٥٣٢هـ).

(٤) استكاك المسامع: ضمها وضيقها.

وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أنْ قد قلت»، فإنه في التقدير مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه أن الأصل «مَقالةً»، فحذف التنوين للضرورة، لا للإضافة، و«أن» وصلتها بدل من «مقالة»، أو من «أنك لمتني»، أو خبر لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مقالةً ان» بإثبات التنوين، ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة»، وهو مصدر لـ«لمتني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، شرع يبيّن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، فقال:

(الأُمُورُ الَّتِي لاَ يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلاَّ قَاصِرًا)

أي لازما، لا يتعدى أثره إلى مفعول به.

١٢٥٣ـ (عِشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا قُصِرْ   فَعَلَ لَوْ مُحَوَّلًا كَمَا شُهِرْ

١٢٥٤ـ وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلٌ قَدْ أَتَى   مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ فَعِيلًا مُثْبَتَا

١٢٥٥ـ كَـ«ذَلَّ» ثُمَّ «قَوِيَ الرَّجُلُ» جَا   وَرَابِعٌ أَفْعَلَ صَارَ ذَا الْحِجَا

١٢٥٦ـ وَالْخَامِسُ افْعَلَلَّ كَـ«اقْشَعَرَّا»   وَالسَّادِسُ «اكْوَهَدَّ» مُقْشَعِرَّا

١٢٥٧ـ وَالسَّابِعُ «اقْعَنْسَسَ» بِالزِّيَادَةْ   زِيدَتْ لَدَيْهِ اللَّامُ فِي الْإِفَادَةْ

١٢٥٨ـ وَالثَّامِنُ افْعَنْلَلَ مِثْلُ احْرَنْجَمَا   وَالدِّيكُ احْرَنْبَى بِتَاسِعٍ سَمَا

١٢٥٩ـ وَالْعَاشِرُ اسْتَفْعَلَ فِي التَّحَوُّلِ   كَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ الَّذِي فِي السُّبُلِ

١٢٦٠ـ وَالْحَادِي الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى   انْطَلَقَ الْمَلَأُ وَالسِّرُّ انْجَلَى

١٢٦١ـ وَالثَّانِي الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعَا   فِعْلًا تَعَدَّى وَاحِدًا كَانْتَفَعَا

١٢٦٢ـ ثُمَّ الرُّبَاعِيْ كَانَ ثَالِثَ عَشَرْ   إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَاقْشَعَرْ

١٢٦٣- وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنْ يُضَمَّنَا مُرَادَ فِعْلٍ قَاصِرٍ كَاصْلِحْ لَنَا

١٢٦٤- وَمَا سَجِيَّةً أَفَادَ كَلَؤُمْ أَوْ عَرَضًا كَفَرِحَتْ هُنَا تَؤُمّْ

١٢٦٥- أَوِ النَّظَافَةَ كَمِثْلِ طَهُرَا أَوْ دَنَسًا كَنَجِسَتْ وَقَذِرَا

١٢٦٦- أَوْ لَوْنَهُمْ كَاحْمَرَّ وَاحْمَارَ كَذَا أَوْ حِلْيَةً كَدَعِجَتْ جَا نَافِذَا

١٢٦٧- فَتِلْكَ سِتَّةٌ مَعَ الَّتِي مَضَتْ تَكُونُ عِشْرِينَ فَحَقِّقْ مَاثَبَتْ

١٢٦٨- تَعَهَّدَ الضَّيْعَةَ جَا مُعَدَّى وَالْخُلْفُ فِي تَعَاهَدَتْ تَمَدَّى)

(**عِشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا**) أي بسببها، فالباء سببية، أو بمعنى «مع» (**قُصِرْ**) بالبناء للمفعول، أي حكم عليه بأنه قاصرٌ، أي لازمٌ غيرُ متعدّ، أحدها: (**فَعُلَ**) بضم العين، كظرُف وشرُف (**لَوْ مُحَوَّلاَ**) أي ولو كان فعُل محوّلًا من غيره، كتحويل «ضرب» إلى فعُل بالضم لقصد البالغة، ، فقيل: ضَرُب الرجل، أي صار الضرب كأنه سجية له، فإنه لازم أيضًا، وقوله: (**كَمَا شُهِرْ**) بالبناء للمفعول، أي كما اشتهر هذا الحكم بين علماء الفنّ.

(**وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلٌ**) أي فعل ماض، بفتح العين، أو كسرها (**قَدْ أَتَى مِنْهُ اسْمُ فَاعِلٍ فَعِيلاً**) أي على وزن فعيل فقط، فلا يرد نحو علم، فإن وصفه وإن جاء على وزن فعيل، نحو عليم، إلا أنه جاء أيضًا على عالم، فهو متعدّ، وقوله: (**مُثْبَتَا**) صفة لـ«فعيلا»، وذلك (**كَـ«ذَلَّ»**) مثال لمفتوح العين، ومضارعه يذِلّ بكسرها، واسم فاعله «ذليل» (**ثُمَّ «قَوِيَ الرَّجُلُ» جَا**) مثال لمكسورها، ومضارعه يقوَى بفتحها، واسم فاعله «قويّ» (**وَرَابِعٌ أَفْعَلَ صَارَ ذَا الْحِجَا**) يعني أن الرابع أن يكون على وزن أفعل، بمعنى صار ذا كذا، نحو «أغدّ البعير»، أي صار ذاغدّة، و«أحصد الزرع»، أي صار ذا حصاد.

تنبيه:

قوله: «صار ذا الحجا» معناه صار ذا عقل وفِطنة، وهو غير مناسب هنا؛ لأن المراد أن وزن «أفعل» بمعنى صار ذا كذا، فلو قال بدل البيت:

كَذَلَّ ثُمَّ قَوِيَ الرَّجُلُ ذَا وَرَابِعٌ أَفْعَلُ صَارَ ذَا كَذَا

اللهم إلا أن يريد أنه يقال: أحجى بمعنى صار ذا حجا، فيكون مثالًا للموزون بـ«أفعل»، مع أن فيه ركاكة، والله تعالى أعلم.

(**وَالْخَامِسُ افْعَلَلَّ كَـ«اقْشَعَرَّا»**) بألف التثنية، ويحتمل أن تكون للإطلاق، ومعنى «اقشعرّ»: ارتعد، يقال: اقشعرّ جِلده: إذا أصابته قُشَعريرة، أي رِعْدة. قاله في «القاموس» (**وَالسَّادِسُ «اكْوَهَدَّ»**) أي ارتعد، وقوله: (**مُقْشَعِرًّا**) حال مؤكّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٠] ، وفي نسخة «مُسْتَمِرًّا»، فيكون حالًا مؤسّسة (**والسَّابِعُ «اقْعَنْسَسَ»**) أي تأخّر، ورجع إلى خَلف، قاله في «القاموس»، وفي «شرح الشافية»: اقعنسس: أي تأخر، ورجع إلى خَلْفُ من الْعَقَسِ بفتحتين، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضدّ الحدب[1]، وقوله: (**بِالزِّيَادَهْ**) متعلّق بحال مقدّرة، أي حال كونه كائنًا مع زيادة (**زِيدَتْ لَدَيْهِ اللاَّمُ فِي الإِفَادَهْ**) أي زيدت فيه إحدى اللامين؛ للإلحاق بـ«احرنجم»(**وَالثَّامِنُ افْعَنْلَلَ مِثْلُ احْرَنْجَمَا**) بألف الإطلاق، أو التثنية، ومعنى «احرنجم»: اجتمع، يقال: احرنجمت الإبل: إذا اجتمع بعضها على بعض، وازدحموا. قاله في «القاموس» (**وَالدِّيكُ اِحْرَنْبَى**) بقطع الهمزة للوزن (**بِتَاسِعٍ سَمَا**) أي ارتفع، يعني أن التاسع هو افنعلى، كاحرنبى الديك: إذا انتفش شعر رقبته عن العِرَاك (**وَالْعَاشِرُ اسْتَفْعَلَ فِي التَّحَوُّلِ**) أي تحول صورة الشيء من صفة إلى صفة أخرى (**كَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ**) أي تحول من صورة الطينيّة، إلى صورة الحجريّة، وقوله: (**الَّذِي فِي السُّبُلِ**) جمع سبيل، صفة لـ«لطين» (**وَالْحَادِيَ الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى**) وزن (**اِنْطَلَقَ الْمَلأُ**) أي ذهب أشراف القوم (**وَالسِّرُّ انْجَلَى**) أي انكشف، يعني أن الحادي عشر كونه على وزن «انفعل» كالمثالين (**وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعَا**) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (**فِعْلًا تَعَدَّى وَاحِدًا**) أي إلى مفعول واحد (**كَانْتَفَعَا**) بألف الإطلاق، ويحتمل أن تكون للتثنية، يعني أن الثاني عشر مما يكون فيه الفعل قاصرًا أن يقع مطاوعًا لفعل متعدّ لواحد، نحو «نفعت زيدًا، فانتفع» (**ثُمَّ الرُّبَاعِيْ**) بتخفيف الياء للوزن (**كَانَ ثَالِثَ عَشَرْ**) يعني الفعل الرباعي يكون قاصرًا (**إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا**) أي سواء كانت الزيادة حرفا واحدًا (**كَـ**)«تدحرج»، أو حرفين، كاحرنجم، واطمأن، و(**إِقْشَعَرّْ**) بقطع الهمزة للوزن (**وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ**

(١) راجع شرح الجار بردي على الشافية مع حاشية ابن جماعة ص٣٩.

أَنْ يُضَمَّنَا) بألف الإطلاق، والضمير للفعل **(مُرَادَ)** أي معنى **(فِعْلٍ قَاصِرٍ)** أي لازم **(كَاصْلَحْ لَنَا)** بوصل الهمزة للوزن، فإن همزته قطع؛ لكونه رباعيًا، وهو فعلٌ متعدّ، لكنه ضُمِّن معنى فعل قاصر، وهو بارك، فعُدّي باللام **(وَمَا)** موصولة واقعة على فعل، مبتدأ خبره محذوف، أي كذلك **(سَجِيَّةً)** أي أوصافًا باطنة لازمة، وهو منصوب بـ**(أَفَادَ)** وذلك **(كَلُؤُمَ)** بضم العين، أي صار لئيمًا، وهو ضدّ كَرُم **(أَوْ عَرَضًا)** أي صفة غير لازمة **(كَفَرِحَتْ)** فإن الفرح صفة غير لازمة، وقوله: **(هُنَا)** أي في هذا الباب، متعلّق بـ**(تَوَمْ)** مبنيًا للفاعل، أي تَقْصِدُ هذا حتى تحفظه **(أَوِ النَّظَافَةَ)** أي أو أفادت النظافة **(كَمِثْلِ طَهُرَا)** بألف الإطلاق، أو التثنية، و«طهُر» من بابي كرُم، ونصر **(أَوْ دَنَسًا)** أي أفاد دنسًا، وهو ضدّ النظافة **(كَنَجِسَتْ)** من بابَي كَرُم وسَمِع **(وَقَذِرَا)** بألف الإطلاق، أو التثنية، وهو كفرح، ونصر، وكرم **(أَوْ لَوْنَهُمْ)** بالنصب عطفًا على «سجيّة» **(كَاحْمَرَّ وَاحْمَارَ كَذَا)** بتخفيف الراء للوزن **(أَوْ حِلْيَةً)** بالنصب كسابقه، أي أو أفاد حلية، بكسر، فسكون، وهي الصفات الظاهرة اللازمة **(كَدَعِجَتْ)** بكسر العين يقال: دَعِجت العين دَعَجًا، من باب تعب، وهو سَعَةٌ، مع سَوَادٍ، وقيل: شدّة سوادها مع شدة بياضها، وقوله: **(جَا نَافِذَا)** أي ورد هذا المذكور ثابتًا عن أهل الفنّ **(فَتِلْكَ)** المذكورة من قوله: «وما سجيّةً أفاد» **(سِتَّةٌ مَعَ الَّتِي مَضَتْ)** من أول الباب إلى هنا **(تَكُونُ عِشْرِينَ، فَحَقِّقْ)** أمر من التحقيق، يقال: حقّقه تحقيقًا: إذا صدّقه، قاله في «القاموس»، فيكون قوله: **(مَاثَبَتْ)** مفعوله، أي صدّق الذي ثبت عند علماء هذا الفنّ **(تَعَهَّدَ الضَّيْعَةَ جَا مُعَدَّى)** يعني أن قولهم: «فلان يتعهّد ضيعته» أي يتَفَقَّدُها جاء فعلا متعدّيًا **(وَالْخُلْفُ فِي تَعَاهَدَتْ تَمَدَّى)** أي استمرّ، وثبت، يعني أنهم اختلفوا هل «تعاهد» يُستعمل متعديًا أم لا؟، وسيأتي تمام البحث فيه قريبًا. وفي نسخة: «تَصَدّى» بدل «تمدّى»، ومعناه تعرّض، أي تعرّض له الخلاف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا عشرون:

[أحدها]: كونه على «فَعُلَ» بالضم، كظَرُف، وشرُف؛ لأنه وَقْفٌ على أفعال السجايا[1] وما

(١) أي مقصور على أفعال الطبائع، لا يتجاوزها إلى غيرها.

أشبهها مما يقوم بفاعله، ولا يتجاوزه، ولهذا يتحول المتعدي قاصرًا إذا حول وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب، نحو ضَرُب الرجل وفَهُم بمعنى ما أضربه وأفهمه، وسُمِع[1] «رَحُبَتْكُمُ الطاعةُ»، و«إن بِشْرًا طَلُعَ اليَمَنَ»، ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى وَسِعَ وبَلَغَ.

[الثاني، والثالث]: كونه على فَعَلَ، بالفتح، أو فَعِلَ بالكسر، ووصفهما على فَعِيلٍ، نحو «ذَلَّ»، و«قَوِيَ».

[الرابع]: كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا، نحو «أَغَدَّ البعير، وأحصد الزرع» إذا صارا ذَوَيْ غُدَّة وحَصَاد.

[الخامس]: كونه على افْعَلَلَّ، كاقشعَرَّ، واشمأزّ.

[السادس]: كونه على افْوَعَلَّ، كاكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا ارتعد.

[السابع]: كونه على افْعَنْلَلَ بأصالة اللامين، كاحر نجم بمعنى اجتمع.

[الثامن]: كونه على افْعَنْلَلَ بزيادة أحد اللامين، كاقعنسس الجمل إذا أَبَى أن ينقاد.

[التاسع]: كونه على افْعَنْلَى، كاحْرَنْبَى الدِّيكُ إذا انتَفَشَ، وشذ قوله [من الرجز]:

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي   أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي.

ولا ثالث لهما، ويَغرنديني بالغين المعجمة - يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني.

[العاشر]: كونه على استفعل، وهو دالّ على التحوّل، كاستحجر الطين، وقولهم:

* إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ *

[الحادي عشر]: كونه على وزن انْفَعَلَ، نحو انطلق وانكسر.

[الثاني عشر]: كونه مطاوعًا لمتعد إلى واحد، نحو كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج.

[فإن قلت]: قد مضى عَدُّ انفعل.

[قلت]: نعم، لكن تلك علامة لفظية، وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل،

(١) الأول سُمع من نصر بن سيار، لكن بلفظ «أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء»، والثاني سُمع من علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

تقول: «ضاعفت الحسنات فتضاعفت»، و«علّمته فتعلم»، و«ثَلَمْتُهُ فتثَلّم»، وأصله أن المطاوع - بالكسر - يَنقُص عن المطاوَع - بالفتح - درجةً، كـ«ألبسته الثوب فلبسه»، و«أقمته فقام»، وزعم ابن بَرّيّ أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو «استخبرته الخبرَ، فأخبرني الخبرَ»، و«استفهمته الحديثَ، فأفهمني الحديث»، و«استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا»، وفي التعدي لواحد، نحو «استفتيته فأفتاني»، و«استنصحته فنصحني»، والصواب ما تقدّم لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يَدُلَّ أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

[**الثالث عشر**]: أن يكون رُبَاعيًا مزيدًا فيه، نحو تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَم، واقْشَعَرَّ، واطمَأَنَّ.

[**الرابع عشر**]: أن يُضمَّن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] الآية، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: الآية ٦٣] الآية، وقوله: ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: الآية ٨٣]، وقوله: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقوله: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: الآية ٨]، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»، وقوله [من الطويل]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا ... إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي

فإنها ضُمِّنت معنى ولا تَنبُ، ويَخرُجونَ، وتَحَدَّثوا، وَبَارِك، ولا يُصْغُون، واستجاب، ويَعْثُ، أو يُفْسِد.

والستة الباقية أن يَدُلّ على سَجِيّة، كلَؤُم، وجَبُن، وشَجُع، أو على عَرَض، كفَرِح، وبَطِر، وأَشِر، وحَزِن، وكَسِلَ، أو على نظافة، كطَهُرَ، ووضُؤَ، أو دَنَسٍ، كنَجِس، ورَجِس، وأجنب، أو على لون، كاحْمَرَّ، واخْضَرَّ، وأَدِمَ، واحمارّ، واسوادّ، أو حِلْيَة، كدَعِجَ، وكَحِلَ[1]، وشَنِبَ[2]، وسَمِنَ، وهَزِلَ.

(١) الكحل أن يعلو جفون العين سواد، مثلُ الكحل، من غير اكتحال.
(٢) الشَّنَب: عذوبة الأسنان، وبرودتها، وصفاؤها، وحِدّتها.

تنبيه:

في «فصيح ثعلب»، في «باب المشدد»: فلان يتعهّد ضَيعَته، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده يتعاهد؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعديًا، ويَرُدُّهُ قولُهُ [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعْشَرًا ... عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي[1]

وأجاز الخليل «يتعاهد»، وهو قليل، وسأل الحكم بن قَنْبَر[2] أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم من عِلْمٍ استفدناه، كنتَ أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السِّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

* بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ... البيت *

إن مَن رواه بجر التعانقِ مخطىء؛ لأن تفاعَل لا يتعدى، ثم رَدَّ عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديًا إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعديًا إلى واحد، نحو «عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم»، وإن كان متعديًا إلى واحد، فإنه يصير قاصرًا، نحو «تضارب زيد وعمرو» إلا قليلًا، نحو «جاوزت زيدًا وتجاوزته»، و«عانقته وتعانقته». انتهى.

وإنما ذكر ابن السِّيد أن «تعانَق» لا يتعدى، ولم يذكر أن «تفاعَل» لا يكون متعديًا[3] وأيضًا، فلم يَخُصّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، شرع يبيّن الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، فقال:

(١) محل الشاهد «تجاوزت» فقد عدّى تفاعل، وليس التجاوز واقعًا من متعدّد.
(٢) بفتح القاف، والموحّدة، بينهما نون ساكنة، هو الحكم بن محمد بن قَنْبَر شاعر بصريّ من القرن الثاني، عاصر مسلم بن الوليد، وهاجاه.
(٣) هذا اعتراض على ابن عصفور حيث إنه صحف عبارة ابن السيد، فإنه قال: إنّ «تعانق» لا يتعدى، فصحفه ابن عصفور إلى «إن تفاعل» لا يتعدى.

(الأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ)

١٢٦٩- (فَتِلْكَ سَبْعَةٌ فَهَمْزٌ سَابِقُ ... وَأَلِفُ الْمُفَاعَلاتِ أَلْحَقُوا

١٢٧٠- فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى الْمُغَالَبَةْ ... وَاسْتَفْعَلَتْ كَذَاكَ فِي الْمُطَالَبَةْ

١٢٧١- فَرَّحَ بِالتَّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى ... أَنْزَلَ نَزَّلَ مَعًا قَدْ ثَبَتَا

١٢٧٢- وَالسَّادِسُ التَّضْمِينُ مِثْلَ رَحُبَا ... وَطَلَعَ الْيَمَنَ بِشْرٌ ذَاهِبَا

١٢٧٣- فَرِقْتُ زَيْدًا وَسَفِهْتُ نَفْسِيَا ... وَفَوْقَ وَاحِدٍ بِهِ قَدْ عُدِّيَا

١٢٧٤- إِسْقَاطُكَ الْخَافِضَ لِلتَّوَسُّعِ ... مِنَ الْمُعَدِّيَاتِ سَابِعٌ فَعِي

١٢٧٥- لَيْسَ مَقِيسًا فِي سِوَى «أَنَّ» وَ«أَنْ» ... وَ«كَيْ» إِذَا مَا اللَّامُ قَبْلَهَا اسْتَكَنّْ

١٢٧٦- مَحَلُّهَا نَصْبٌ وَقِيلَ خَفْضَا ... أَدِلَّةُ الْجَمِيعِ ذِكْرًا تُرْتَضَى

١٢٧٧- هُنَا مُعَدٍّ ثَامِنٌ تَحْوِيلُهُمْ ... حَرَكَةَ الْعَيْنِ كَسَا مِثَالُهُمْ

١٢٧٨- وَتَاسِعٌ وَهْوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ ... كَكَبَّ مِنْ أَكَبَّ فِي الأَمْثِلَةِ

١٢٧٩- وَعَاشِرٌ يُبْنَى عَلَى افْعَوْعَلاَ ... إِذَا الْمُبَالَغَةُ تَأْتِي مِنْ حَلاَ

١٢٨٠- وَإِنْ بِتَكْرِيرٍ بِلامِهِمْ حَصَلْ ... فَالْحَادِيَ الْعَشَرَ فِيهِ مُشْتَمَلْ

١٢٨١- وَوَاوُ «مَعْ» تُجْعَلُ ثَانِيَ عَشَرْ ... وَلَفْظُ «إِلَّا» جَاءَ ثَالِثَ عَشَرْ

١٢٨٢- وَكُلُّ هَذِي لاَ عَلَيْهَا يُعْتَمَدْ ... فَالسَّبْعَةُ الأُولَى تُقَاسُ وَتُعَدّْ)

(فَتِلْكَ) أي الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، وهو مبتدأ خبره قوله: **(سَبْعَةٌ)** أي سبعة أمور **(فَـ)** أحدها **(هَمْزٌ سَابِقُ)** أي وجود همز متقدّم قبل الفعل القاصر، نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَـٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] **(وَأَلِفُ الْمُفَاعَلاتِ أَلْحَقُوا)** يعني أن وجود ألف المفاعلة في الفعل القاصر ألحقوه ثانيًا بهذه السبعة، نحو «جالست زيدًا» **(فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى الْمُغَالَبَةْ)** يعني أن بناء الفعل القاصر على فَعَلْتُ بفتح العين، أفعُل بضمها؛ لإفادة المغالبة هو ثالث السبعة، نحو «كَرَمْتُ زيدًا

أَكْرُمُهُ» أي غلبته في الكرم **(وَاسْتَفْعَلَتْ كَذَاكَ فِي الْمُطَالَبَةْ)** يعني أن الرابع بناؤه على استفعل للطلب، نحو «استغفرتُ الله تعالى» **(فَرَّحَ بِالتَّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى)** أي أن الخامس تضعيف العين، نحو «فرّحت زيدًا»، وقوله: **(أَنْزَلَ نَزَّلَ مَعًا قَدْ ثَبَتَا)** يعني أن التعدية بالهمزة والتضعيف ثبتا في كتاب الله ﷻ في موضع واحد، وهو قوله ﷻ: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [آل عمران: الآية ٣] - إلى أن قال -: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: الآية ٣] الآية **(وَالسَّادِسُ التَّضْمِينُ)** هو إشراب معنى فعل لفعل ليُعامَلَ مُعَامَلته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحَمَّلَ اللفظ معنًى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة. وقيل: هو أن يُستعمل اللفظ في معناه الأصليّ، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يُستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يُقدّر له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قَبيل الحقيقة التي قُصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه، ويتبعه في الإرادة. قاله أبو البقاء العكبريّ[١].

قال الدمامينيّ: هو سماعيّ، وقال الدردير: الظاهر أنه قياسيّ؛ لكثرته **(مِثْلَ رَحُبَا)** بألف الإطلاق، أو التثنية، فهو فعل لازم، عدّي بالتضمين، فقيل: «رحُبتكم الطاعة»، لتضمينه معنى وسعت **(وَطَلَعَ الْيَمَنَ)** بالنصب مفعولا مقدّمًا على الفاعل، هو**(بِشْرٌ)** وقوله: **(ذَاهِبَا)** حال من الفاعل، أي فعُدِّي «طلُع» فنصب «اليمن» لتضمينه معنى «بلغ» **(فَرِقْتُ زَيْدًا، وَسَفِهْتُ نَفْسِيَا)** بألف الإطلاق، يعني أن مما تعدّى بالتضمين أيضًا قولك: «فرقت زيدًا» لتضمينه معنى خاف، و«سفهت نفسي» لتضمينه معنى امتهن، أو أهلك، وقوله: **(وَفَوْقَ وَاحِدٍ بِهِ قَدْ عُدِّيَا)** بألف الإطلاق أيضًا مبنيًا للمفعول، أشار به إلى أن التضمين يختصّ من غيره من أنواع المعدّيات بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فقولك: «ألوت» بمعنى قَصرتُ، لا زم، فقد عُدّي إلى مفعولين، فقيل: «لا آلوك نُصْحًا» بتضمينه معنى لا أمنعك، وقولك: «أخبر» كانت تتعدى إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجارّ، فيقال: «أخبرت زيدًا بكذا»، فتَتَعَدَّى إلى ثلاثة، فيقال: «أخبرت زيدًا عمرًا فاضلًا»؛ لتضمينها معنى أعلم، وهكذا «خبّر»، و«حدّث»، و«أنبأ» **(إِسْقَاطُكَ الْخَافِضَ)** أي

(١) «الكليات» ص٢٦٦.

حذفك حرف الجرّ **(لِلتَّوَسُّعِ)** أي لأجل التوسّع في الكلام **(مِنَ الْمُعَدِّيَاتِ سَابِعٌ)** يعني أن السابع من المعديات إسقاط حرف الجرّ توسّعًا، نحو قوله ﷻ: ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سرّ، أي نكاح، وقوله: **(فَعِي)** بياء الإشباع، كَمَّل به البيتَ، وهو أمر من وَعَى يَعِي، بمعنى حفِظ، أي احفظ هذه القواعد، فإنها نافعة جدًا.

وقوله: **(لَيْسَ مَقِيسًا)** أشار به إلى أن التعدية بإسقاط الجارّ ليس مما يقاس عليه، بل هو مقصور على السماع **(فِي سِوَى «أَنَّ»)** نحو «عجبت أنك قائم»، أي من أنك **(وَ«أَنْ»)** نحو عجبت أَنْ تقوم، أي من أن تقوم **(وَ«كَيْ»، إِذَا مَا)** زائدة **(اللَّامُ قَبْلَهَا)** أي قبل «كي» **(اسْتَكَنْ)** أي استتر، بمعنى قُدِّر، يعني أن حذف الخافض مع «كي» مقيس، إذا قدّر قبلها اللام، نحو «جئت كي تُكرمني»، أي لكي تكرمني.

(مَحَلُّهَا) أي محلّ «أنّ»، و«أنْ»، و«كي»، وصلتها **(نَصْبٌ)** أي منصوب بعد حذف الجارّ **(وَقِيلَ)** محلها **(خَفِضًا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي مخفوض **(أَدِلَّةُ الْجَمِيعِ)** أي القائلين بأن المحلّ نصب، والقائلين بأنه جرّ **(ذِكْرًا)** منصوب على التمييز المحول من نائب فاعل **(تُرْتَضَى)** يعني أن ذكر أدلتهم مُرتَضًى، أي مرضيّ، فالأولون استدلّوا بأن فيه حملًا على الغالب؛ لأن الغالب أن الجارّ إذا حذف انتصب المجرور، والأولى التخريج على الغالب، لا على النادر، وهذا القول هو الأرجح، والآخرون استدلّوا بنظائره من نحو قولهم: «لاهِ أبوك» ، والأصل لله درّ أبيك، فحُذف الجارّ، وأُبقي الاسم مجرورًا على حاله.

(هُنَا) أي في هذا الباب، وهو خبر مقدّم لقوله: **(مُعَدٍّ ثَامِنٌ)** يعني أنهم ذكروا زيادة على ما سبق معديا ثامنًا، وهو **(تَحْوِيلُهُمْ حَرَكَةَ الْعَيْنِ)** من كسرة إلى فتحة، وقوله: **(كَسَا مِثَالُهُمْ)** أي مثال هذا قولك: «كسا»، فإن أصلَهُ «كَسِيَ»، كفرِح، وهو قاصر، فلما أردوا تعديته، فتحوا العين، فصار «كسا» متعديا إلى واحد، نحو «كسا وجْهَهَا سَعَفٌ»، وإلى اثنين نحو «كسوت زيدًا جبةً» **(وَتَاسِعٌ)** أي وهنا أيضا مُعَدٍّ تاسع **(وَهْوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ)** أي إسقاطها **(كَكَبَّ مِنْ أَكَبَّ)** فإن «أكب» لازم، فإذا أسقطت الهمزة، فقلت: «كبه» تعدّى، وهو عكس الغالب، وقوله: **(فِي الْأَمْثِلَةِ)** متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه مذكورًا مع أمثلة أخرى لهذا النوع، كأجفل الطائر،

أي نفر، وجَفَلْتُهُ، أي نَفَّرته، وأقشع الغيم، وقَشَعته الريح، وأنسلَ ريشُ الطائر، أي سقط، ونَسَلتُه، وأَمْرت الناقةُ دَرَّ لبنها، ومَرَيْتُها، وأظأرت الناقة إذا عطفت على بَوّها، وظَأَرْتُها ظَأْرًا عَطَفْتُها، وأَعْرَضَ الشيُ إذا ظَهَر، وعَرَضْتُهُ أظهرته، وأنقعَ العطشُ سَكَن، ونَقَعَه الماءُ سَكَّنه، وأخاض النهرُ، وخُضْتُهُ، وأحجم زيدٌ عن الأمر وَقَفَ عنه، وحَجَمْتُهُ، وأصرم النخلُ والزرعُ، وصَرَمْتُهُ، أي قطعته، وأَمْخَضَ اللبنُ، ومَخَضْتُهُ، وأَثْلَثُوا إذا صاروا بأنفسهم ثلاثةً، وثَلَثْتُهُم صِرتُ ثالثهم، وكذلك إلى العشرة، وأَبْشَر الرجل بمولود سُرَّ به، وبَشَرْتُهُ. ذكره الفيّومي[1].

(وَعَاشِرٌ) أي وهنا أيضا معدّ عاشر، وهو أن **(يُبْنَى عَلَى افْعَوْعَلَا)** بألف الإطلاق **(إِذَا الْمُبَالَغَةُ تَأْتِي مِنْ حَلَا)** أي من قولك: «حلا الشيء» إذا صار لذيذًا، يعني أنه إذا بُني افْعَوْعَلَ من «حلا»، فقيل: «احلولى الشرابَ» صار متعديًا **(وَإِنْ بِتَكْرِيرِ بِلَامِهِمْ حَصَلْ)** أي وإن حصل التعدّي بتكرير اللام **(فَالْحَادِيَ الْعَشَرَ)** مبتدأ في محل رفع مبني الجزأين **(فِيهِ)** متعلق بـ**(مُشْتَمَلْ)** بضم الميم الأولى، وفتح الثانية، بصيغة اسم المفعول، خبر المبتدإ، والجملة جواب «إن» **(وَوَاوُ مَعْ)** أي الواو التي تدلّ على المعيّة، نحو «سرت والنيل» **(تُجْعَلُ)** بالبناء للمفعول **(ثَانِيَ عَشَرْ)** أي تجعل في تعداد التعدية هي الثاني عشر من المعديات **(وَلَفْظُ «إِلَّا» جَاءَ ثَالِثَ عَشَرْ)** يعني أن مما ذكروه من المعديات لفظ «إلا» الاستثنائية، نحو «قام القوم إلا زيدًا» **(وَكُلُّ هَذِي)** أي المعديات المذكورة من قوله: «هنا معدّ ثامن إلخ» **(لَا عَلَيْهَا يُعْتَمَدْ)** بالبناء للمفعول، أي ليست مما يَعتَمِد عليه المحقّقون؛ لكونها خلاف الصواب، وإنما الاعتماد على السبعة الأولى، كما قال: **(فَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تُقَاسُ)** أي يقاس عليها **(وَتُعَدّ)** أي تعتبر هي المعديات الصحيحة.

تنبيه:

هذه المعديات الستة من زوائد الناظم على الأصل، فإنه لم يذكر سوى الثامن، وهذا من النوادر، فإنه رحمه الله لا يورد في النظم إلا ما في الأصل، فتنبه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، أي اللازم سبعة:

---

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٨٧.

[أحدها]: همزة «أفعل»، نحو قوله ﷻ: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] الآية، وقوله: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: الآية ١١] الآية، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا * ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ الآية [نوح: ١٧ ـ ١٨]، وقد يُنقَل المتعدي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين، نحو «ألبستُ زيدًا ثوبًا، وأعطيته دينارًا»، ولم يُنقَل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في «رأى»، و«عَلِم»، وقاسه الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية، نحو «ظن»، و«حَسِب»، و«زعم»، وقيل: النقل بالهمزة كلُّه سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد، والحق أنه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

[الثاني]: ألف المفاعلَة، تقول في «جلس زيدٌ»، و«مشى»، و«سار»: «جالست زيدًا، وماشيته وسايرته».

[الثالث]: صَوْغه على فَعَلْتُ ـ بالفتح ـ أفعُل ـ بالضم ـ لإفادة الغلبة، تقول: «كَرَمْتُ زيدًا» ـ بالفتح ـ أكْرُمُهُ، أي غلبته في الكرم.

[الرابع]: صَوغُه على «استفعل» للطلب، أو النسبة إلى الشيء، كـ«استخرجت المال»، و«استحسنت زيدًا»، و«استقبحت الظلمَ»، وقد يُنقَل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو «استكتبته الكتابَ»، و«استغفرت اللهَ الذنبَ»، وإنما جاز «استغفرت الله من الذنب» لتضمينه معنى «استتبت»، ولو استُعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطَّراوة، وابن عصفور، وأما قول أكثرهم: إنّ «استغفر» من باب «اختار»(١) فمردود.

[والخامس]: تضعيف العين، تقول في «فَرِحَ زيدٌ»: «فَرَّحْتُهُ»، ومنه قوله ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٩] ، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: الآية ٢٢] ، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سِرْتُ زيدًا»، وقوله [من الطويل]:

فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا ... فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

(١) هو كل فعل متعدّ لواحد بنفسه، وللثاني بحرف جرّ دائما، وإن أتى في بعض الحالات متعديًا للثاني بنفسه فهو من باب التوسّع، وهو سماعيّ، والمسموع منه «اختار»، و«استغفر»، و«أمَرَ»، و«سَمّى»، و«كَنَى»، و«دَعَا»، و«زوّج». انتهى «الحاشية» ج٣ ص١٦٥.

وفيه نظر؛ لأن «سِرْتُهُ» قليل، و«سَيَّرْتُهُ» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سِرْته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعًا، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ * مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤]، وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقًا، فقال: لما نزل القرآن مُنَجَّمًا، والكتابان جملةً واحدةً جيء بـ«نَزَّل» في الأول، و«أنزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامًا مؤلفًا منظمًا، ونزله بحسب المصالح منجمًا»؛ لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: الآية ١] ، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: الآية ١٨٥] الآية، وأما قول القفال: إن المعنى الذي أُنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجومًا في ثلاث وعشرين سنة.

ويُشكِل(١) على الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: الآية ٣٢] الآية، فقرَن ﴿نُزِّلَ﴾ بجملة واحدة، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء: الآية ١٤٠] الآية، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ [الأنعام: الآية ٦٨] الآية، وهي آية واحدة.

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو «عَلَّمته الحساب، وفهَّمته المسألة»، ولم يُسمَع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِم» المتعدية لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقًا، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

[السادس]: التضمين، فلذلك عُدِّي «رَحُبَ، وطَلَع» إلى مفعول لَمَّا تضمنا معنى وَسِعَ، وبَلَغَ، وقالوا: «فَرِقْتُ زيدًا، وسَفِهَ نفسَهُ»؛ لتضمنهما معنى خاف، وامتَهَن، أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من المُعَدِّيات بأنه قد يَنقُل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي

(١) جوابه أن محل كون «نَزَّل» المضعّف مفيدًا للتدريج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا.

«أَلَوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى قَصَرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: «لا آلوك نُصْحًا، ولا آلوك جُهْدًا» لَمّا ضمن معنى لا أَمْنَعُك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] الآية، وعُدِّي «أَخبَرَ»، و«خَبَّرَ»، و«حَدَّث»، و«أنبأ»، و«نَبَّأ» إلى ثلاثة لَمّا ضمنت معنى «أعلم»، و«أرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو قوله ﷻ: ﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] الآيـة، وقوله: ﴿نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٣] الآية.

[السابع]: إسقاط الجارّ تَوَسُّعًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٥] أي على سِرّ، أي نكاح، وقوله تعالى: ﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٠] الآية، أي عن أمره، وقوله: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥] الآية، أي عليه، وقول الزجاج: إنه ظرف ردّه الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يُرصَد فيه، فليس مبهمًا، وقوله [من الكامل]:

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة: إنه ظرف مردود أيضًا بأنه غير مبهم، وقوله: إنه اسم لكل ما يَقبَل الاستطراقَ فهو مبهم؛ لصلاحيته لكل موضع، مُنازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

تنبيه:

لا يُحذَف الجارّ قياسًا إلا مع «أنّ» و«أنْ»، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئتُ كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية، واللامُ مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني، وأجازوا أيضًا كونها تعليلية، و«أنْ» مضمرة بعدها، ولا يُحذف مع «كي» إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية، وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨] الآية، أي بأن لهم، وبأنه، وقال: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] الآية، أي في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين.

تنبيه آخر:

مما يحتملهما قوله [من الطويل]:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِيَ خَالِدٌ ... وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الأَلَائِمِ(1)

أنشده ابن السِّيد، فإن قدر «في» أوّلًا، و«عن» ثانيًا فمدح، وإن عُكِس فذمّ، ولا يجوز أن يُقدَّر فيهما معًا «في» أو «عن» للتناقض.

تنبيه آخر:

محل «أنّ» و«أنْ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نَصْبٌ عند الخليل وأكثر النحويين؛ حملًا على الغالب فيما ظهَر فيه الإعراب، مما حُذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرًا، فقال - بعدما حَكَى قولَ الخليل -: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولًا قويًّا، وله نظائر، نحو قولهم: «لاهِ أبوك»، أي لله أبوك، وأما نَقْلُ جماعةٍ، منهم ابن مالك أن الخليل يَرَى أن الموضع جرّ، وأن سيبويه يَرَى أنه نَصْبٌ فسهو.

ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ۝﴾ [الجن: الآية ١٨]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٩٢] أصلهما لا تدعوا مع الله أحدًا؛ لأن المساجد لله، و فاعبدون؛ لأن هذه.

تنبيه آخر:

لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أنّ» وصلتها، لا تقول: «أنك فاضل عرفتُ»، وقوله [من الطويل]:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

رووه بخفض «دين» عطفًا على محل «أن تكون»، إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يُعترَض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

(1) «الألائم» جمع الألأم، من لؤم الرجل فهو لئيم.

تنبيه آخر:

هنا مُعَدٍّ ثامنٌ، ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِي زيدٌ» بوزن فَرِحَ، فيكون قاصرًا قال [من الوافر]:

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي ... فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ[1]

فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ وغطّى، وتعدى إلى واحد، كقوله [من المتقارب]:

وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً ... كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ[2]

أو بمعنى أعطى كسوة، وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو «كسوت زيدًا جبّةً» قالوا: وكذلك شَتِرَت عينُهُ بكسر التاء قاصر، بمعنى انقلب جَفْنُها، وشَتَرَ الله عينه بفتحها متعدّ، بمعنى قَلَبَها.

قال ابن هشام: وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شَتَرَهُ فشَتِرَ، كما يقال: ثَرَمُه فثَرِمَ، وثَلَمَه فثَلِمَ، ومنه كَسَوته الثوب فكَسِيَهُ، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول. انتهى، وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الباب الرابع، أتبعه بالباب الخامس، فقال:

(الْبَابُ الْخَامِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الاعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعْرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)

قوله: «يدخل الاعتراض» أي مُوجب الاعتراض، كذا حُرّر، والظاهر أنه لا حاجة له؛ لأن المعرب مثلًا إذا راعى ظاهر الصناعة، ولم يراع المعنى دخل الاعتراض، تأمّل. قاله الدسوقيّ[3].

وقوله: «من جهتها» أي بسببها، فـ«من» بمعنى الباء.

(١) «العجاف» جمع أعجف، وهو الهزيل، وهو صفة لكرم.

(٢) «الروع» الخوف، وأراد به الحرب، و«الخيفانة»: الطويلة القوائم، والسعف شعر الناصية.

(٣) راجع «الحاشية» ج٣ ص ١٧٧.

١٢٨٣- (وَهَذِهِ الْجِهَاتُ تَأْتِي عَشَرَهْ ... أَوَّلُهَا لَدَيْهِمُ مُصَوَّرَهْ

١٢٨٤- بِأَنْ يُرَاعِيَ الصِّنَاعَةَ فَقَطْ ... غَيْرَ مُرَاقِبٍ لِمَعْنًى فِيهِ حَطّْ

١٢٨٥- مَزِلَّةُ الأَقْدَامِ فِي ذَا كَثُرَتْ ... وَفَهْمُ مَا يُعْرَبُ أَوَّلًا ثَبَتْ

١٢٨٦- لِذَاكَ لَمْ تُعْرَبْ فَوَاتِحُ السُّوَرْ ... إِذْ قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا الدُّرَرْ

١٢٨٧- أَمْثِلَةٌ مِنْ أَصْلِ هَذَا نُورِدُ ... عَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلَ حِينَ تَجِدُ

١٢٨٨- عَلَى نَظِيرِهِ فَهُوَ أَنْ نَتْرُكَا ... فَذَاكَ فَاسِدٌ لَدَى مَنْ أَدْرَكَا)

(**وَهَذِهِ الْجِهَاتُ**) أي التي يدخل منها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (**تَأْتِي**) حال كونها (**عَشَرَهْ، أَوَّلُهَا**) أي أول تلك العشرة، مبتدأ خبره «مصوّرة» (**لَدَيْهِمُ**) أي عند محقّقي النُّحاة، متعلّق بـ(**مُصَوَّرَهْ**) أي ممثّلة (**بِأَنْ يُرَاعِيَ**) أي يُحافظ المعرب (**الصِّنَاعَةَ فَقَطْ**) أي القواعد والضوابط الظاهرة (**غَيْرَ مُرَاقِبٍ**) أي غير مُراع (**لِمَعْنًى فِيهِ**) أي في ذلك الكلام، أو اللفظ الذي يُعربه، وهو متعلق بـ(**حَطّ**) أي نزل في ذلك الكلام، والجملة صفة «معنى» (**مَزِلَّةُ الأَقْدَامِ**) بفتح الميم، وكسر الزاي، وفتحها، قال الفيّوميّ: زلّ عن مكانه زَلًّا، من باب ضرب: تنحّى عنه، وزلّ زَلَلًا من باب تَعِبَ لغةٌ، والاسم الزِّلّة بالكسر، والزَّلّة بالفتح المرّة، والمَزِلَّةُ: المكان الدَّحْضُ، وهو بفتح الميم، وأما الزاي فالكسر أفصح من الفتح، يقال: أرضٌ مَزِلّة تَزِلّ فيها الأقدام، وزلَّ في منطِقه، أو فعلِه يَزِلّ، من باب ضرب زَلَّةً: أخطأ. انتهى.

والمعنى هنا أن مواضع الزلل (**فِي ذَا**) أي في مراعاة الصناعة، دون المعنى (**كَثُرَتْ**) فـ«مزلّة» مبتدأ، و«كثرت» خبره، ويحتمل أن يكون المراد بالمزلّة المعنى المصدريّ، أي الزلل، قال في «القاموس»: زَلَلت تزِلُّ، وزَلِلْتَ كمَلِلْتَ زَلًّا، وزَلِيلًا، ومَزِلَّةً بكسر الزاي، وزُلُولًا، وزَلَلًا محرّكةً، وزِلِّيلَى، كخِلِّيفَى، ويُمَدُّ: زَلِقْتَ في طين، أو مَنْطِق. انتهى. أي كثُر زَلَلُ الأقدام في هذا.

وأشار بقوله: (**وَفَهْمُ مَا يُعْرَبُ أَوَّلًا ثَبَتْ**) إلى أنه يجب على المعرب قبل الخوض في تفاصيل الإعراب معرفة معنى ما يريد إعرابه، مفردًا كان، أو مركبًا؛ لأن ذلك يجنّبه الوقوع في الزلل.

فقوله: «وفهم» مبتدأ، مضاف إلى «ما» وهي موصولة، و«يُعْرَب» مبنيّا للمفعول صلتها، و«أوّلًا»

ظرف لـ«فهم»، و«ثبت» خبر المبتدإ.

(لِذَاكَ) أي لعدم فهم المعنى المراد، متعلّق بـ(لَمْ تُعْرَبْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله (فَوَاتِحُ السُّوَرْ) نحو ﴿الٓمٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ١] ، و﴿طسٓمٓ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١] ، و﴿طسٓ﴾ [النَّمل: الآية ١] ، و﴿صٓ﴾ [ص: الآية ١] ونحوها (إِذْ) تعليليّة؛ أي لأنها (قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا) أي المراد منها (الدُّرَرْ) بضم، ففتح، جمع درّة، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة، كغرفة وغُرَف، وهو صفة لـ«معانيها» شبهها بها لنفاستها، وعزّة وجودها، وفي نسخة: «إِذْ مُتَشَابِهًا تَكُونُ فِي الْخَبَرْ».

(أَمْثِلَةً) بالنصب مفعول مقدّم لـ«نورد»، أي أمثلة كثير، وهي اثنان وعشرون مثالًا على ما سيأتي تفصيلها (مِنْ أَصْلِ هَذَا) الذي ذكرنا أنه متى بُني فيه على ظاهر اللفظ دون مراعاة المعنى دخل الفساد (نُورِدُ) بضمّ أوله من الإيراد.

فأولها ما أشار إليه بقوله: (عَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلَ) مفعول به لـ«عطف» لقصد لفظه، أي عطفك قوله تعالى: ﴿أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا﴾ [هُود: الآية ٨٧] الآية، وقوله: (حِينَ تَجِدُ) متعلّق بـ«عطفك» (عِلَى نَظِيرِهِ) متعلّق بـ«عطف» أيضًا (فَهْوَ) بسكون الواو لغة، والفاء فاء الفصيحة (أَنْ نَتْرُكَا) بألف الإطلاق، أي فهو قوله ﷻ: ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، (فَذَاكَ) إشارة إلى العطف، أي فذلك العطف (فَاسِدٌ) من جهة فساد المعنى، وإن كان هو المتبادر إلى الذهن، وقوله: (لَدَى مَنْ أَدْرَكَا) بألف الإطلاق أيضًا متعلّق بما قبله، أي فاسد عند من فهم حقيقة المعنى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها عشرة:

[**الجهة الأولى**]: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرًا ما تَزِلُّ الأقدام بسبب ذلك.

وأول واجب على المعرب أن يَفْهَم معنى ما يُريد إعرابَهُ، مفردًا كان أو مركبًا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وهو الحق.

قال ابن هشام رحمه الله: ولقد حُكِي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه بيت «المُفَصَّل» [من السريع]:

لاَ يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ وَالْـ ... غَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ(١)

فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلبا محلّ الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية، وهي «نَعِم» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حيان ـ وقد عَرَض اجتماعنا ـ عَلامَ عطف «بِحَقَلَّد» من قول زهير [من الطويل]:

تَقِيٍّ نَقِيٍّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً ... بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ(٢)

فقلت: حتى أعرفَ ما الحقلد؟، فنظرناه، فاذا هو سَيِّء الخُلُق(٣)، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: حُكِي لي أن نحويا من كبار طلبة الجُزُوليّ سُئل عن إعراب ﴿كَلَٰلَةً﴾ [النِّساء: الآية ١٢] من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾ [النِّساء: الآية ١٢] ، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز.

وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يَرِثه كلالةٌ، ثم حُذف الفاعل، وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزًا، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حُذف لأجله، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طَيّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل «ضُرِب أخوك

(١) «التلبّب» لبس السلاح كله، و«الخميس»: الجيش، و«النعم» الإبل، أي إذا قال الجيش: هذا نعمٌ فأغيروا عليه.

(٢) «النكهة»: الانتهاك بالأسر والعقوبة، أي أنه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له، بل لذاته. وقوله: «ولا بحقلّد» يفتح الحاء وكسرها، وفي «القاموس»: الحقلّد كعَمَلّس: الضيق البخيل، والضعيف، وكزِبْرِج: السيّء الخلق، وإذا علمت هذا فالبيت يُضبط بفتح الحاء والقاف، وفتح اللام المشدّدة، وأيضًا كان الأولى للمصنف أن يقول: فهو الضيق البخيل؛ لأن السيء الخلق إنما هو معنى «حِقْلِد» كزِبْرِج، وهو لا يصحّ في البيت، إنما الذي في البيت «حَقَلّد» كعَمَلّس. قاله الدسوقيّ. ١٦٦/٢.

(٣) قد عرفت أن الأولى أن يفسره بالضيق البخيل، فلا تنس.

رجلًا»، وأما قراءة من قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ - ٣٧]، بفتح الباء، فالذي سَوَّغ فيها أن يُذكر الفاعل بعدما حُذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حُذف فيها.

وكإعراب هذا المُعْرِب ﴿كَلَٰلَةً﴾ [النِّساء: الآية ١٢] تمييزًا قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبَا   بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمٍ كَلْبَا

إن الأصل كما بَسَطَ كلبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر، وأسند للمفعول، فرُفِع، ثم أُضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزًا.

والصواب في الآية أن ﴿كَلَٰلَةً﴾ [النِّساء: الآية ١٢] بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ [النِّساء: الآية ١٢]، فـ﴿كَانَ﴾ ناقصة، و﴿يُورَثُ﴾ خبر، أو تامة فـ﴿يُورَثُ﴾ صفة، وإما خبرٌ، فـ﴿يُورَثُ﴾ صفة، ومن فَسَّر الكلالة بالميت الذي لم يَترك ولدًا ولا والدًا، فهي أيضًا حال، أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فَسَّرها بالقرابة، فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخريجه على القلب، وأصله كما بَسَطَ ذراعاه كلبًا، ثم جيء بالمصدر، وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول، وانتصب «كلبًا» على المفعول المقلوب عن الفاعل.

قال ابن هشام رحمه الله: وها أنا موردٌ - بعون الله تعالى - أمثلةً متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظَر في مُوجَبِ المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وَهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك مُعَيَّنًا.

[فأحدها]: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هُود: الآية ٨٧] الآية، فإنه يَتَبادر إلى الذهن عطفُ ﴿أَن نَّفْعَلَ﴾ [هُود: الآية ٨٧] على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾ [هُود: الآية ٨٧]، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على ﴿مَا﴾، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ ﴿تَفْعَلَ﴾ و﴿تَشَآءُ﴾ بالتاء لا بالنون فالعطف على ﴿أَن نَّتْرُكَ﴾ [هُود: الآية ٨٧].

ومُوجِبُ الوَهَم المذكور أن المُعرِب يرى «أَنْ» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواءً أن يُتَوَهَّمَ في قوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً   أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

أن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينتُ في فصل «لمَّا» أن ذلك خطأٌ، وأنّ «أدعَ» منصوب بـ«لن»، و«أشهدَ» معطوف على «القتال»، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني، فقال:

١٢٨٩- (وَإِنْ عَلَى خِفْتُ يُعَلَّقْ مِنْ وَرَا   يَفْسُدْ وَبِالْمَوَالِ حَقًّا قَدْ يُرَى)

(وَإِنْ عَلَى خِفْتُ) أي من قوله ﷻ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَٰلِيَ﴾ [مريَم: الآية ٥] الآية **(يُعَلَّقْ)** بالبناء للمفعول مجزوم لأنه مفسّر لفعل الشرط المحذوف **(مِنْ وَرَا)** أي قوله: ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريَم: الآية ٥] **(يَفْسُدْ)** أي يبطل المعنى، وإن كان هو المتبادر للذهن، ووجه الفساد أن الخوف واقع في الحال، لا فيما يُستقبل، فلو جُعل ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريَم: الآية ٥] متعلّقًا بـ﴿خِفْتُ﴾ [مريَم: ٥] لزم أن يكون الخوف واقعًا في المستقبل، أي بعد موته، وهو ظاهر الفساد. قاله الدمامينيّ[1].

ثم ذكر الصواب في متعلّقه، فقال: **(وَبِالْمَوَالِ)** بحذف الياء للوزن، وهو متعلّق بمحذوف لدلالة ما سبق، أي وتعليقه بالموالي **(حَقًّا)** أي حال كونه حقّا، وقوله: **(قَدْ يُرَى)** بالبناء للمفعول خبر لـ«لتعليقه» المقدّر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريَم: الآية ٥] الآية، فإن المتبادر تَعلُّق ﴿مِّن﴾ بـ﴿خِفْتُ﴾، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بـ﴿الْمَوَٰلِيَ﴾ [مريَم: الآية ٥]؛ لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي، وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف إليهم، أي كائنين من ورائي، أو فِعْلَ الموالي من ورائي، وأما من قرأ ﴿خَفَّتِ﴾ بفتح الخاء، وتشديد الفاء، وكسر التاء، فـ﴿مِن﴾ متعلقة بالفعل المذكور، والله تعالى أعلم.

---

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/١٦٨.

ثم ذكر الثالث ـ وهو مشتمل على مثالين، إلا أن التوجيه فيهما وحد ـ فقال:

١٢٩٠- (وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقَا ... بِتَكْتُبُوهُ فَاسِدًا تَحَقَّقَا

١٢٩١- بَلْ هُوَ حَالٌ مُسْتَقِرًا قُدِّرَا ... نَظِيرُهُ مِائَةَ عَامٍ إِذْ جَرَى

١٢٩٢- مُعَلَّقًا عَلَى أَمَاتَهُ فَسَدْ ... وَإِنْ بِمَعْنَى أَلْبَثَهْ كَانَ سَدَدْ)

(**وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقَا**) بألف الإطلاق، أي وإن تعلّق قوله تعالى: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] (**بِتَكْتُبُوهُ**) أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] (**فَاسِدًا**) أي حال كونه باطل المعنى (**تَحَقَّقَا**) بألف الإطلاق أيضًا، أي لزم وثبت؛ لأنه يلزم منه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (**بَلْ هُوَ حَالٌ**) أي بل يُعرب حالًا (**مُسْتَقِرًا قُدِّرَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي يقدرله المتعلق بلفظ «مستقرًا» (**نَظِيرُهُ**) أي نظير ما ذُكر من الآية (**مِائَةَ عَامٍ**) أي قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (**إِذْ جَرَى**) أي إعرابه (**مُعَلَّقًا عَلَى أَمَاتَهُ**) أي على قوله: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (**فَسَدْ**) أي بطل معناه؛ إذ يستلزم امتداد الموت الذي هو نزع الروح مائة عام، وذلك ممتنع، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (**وَإِنْ بِمَعْنَى أَلْبَثَهْ**) أي وإن ضُمّن ﴿أَمَاتَهُ﴾ معنى صحيحًا، وهو ألبثه (**كَانَ سَدَدْ**) يحتمل أن تكون «كان» تامّة، و«سددٌ» فاعلها، أي حصل سددٌ، وأن تكون ناقصةً، و«سدد» خبرها على لغة ربيعة، أي كان المعنى سددًا أي صوابًا، أو «كان شانية».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية، فإن المتبادر تعلّق ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: الآية ١٨٢] بـ﴿تَكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حالٌ، أي مُسْتَقِرًّا في الذمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٩]، فإن المتبادر انتصاب ﴿مِائَةَ﴾ بـ﴿فَأَمَاتَهُ﴾، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ؛ لأن الإماتة سَلبُ الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يُضَمَّن أماته ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما

فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث[1]، لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٩].

وفائدة التضمين أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يَدُلُّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام.

ونظيره أيضًا قوله ﷺ: «كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه...» الحديث[2] لا يجوز أن يُعَلَّق «حتى» بـ«يولد»؛ لأن الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونه على الفطرة، فالصواب تعليقها بما تعلقت به «على»، وأن «على» متعلقة بـ«كائن» محذوفٍ، منصوبٍ على الحال من الضمير في «يولد»، و«يولد» خبر «كُلّ».

قلت: هذا الحديث لم يتعرّض له في النظم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الرابع فقال:

١٢٩٣- (وَإِنْ بِجَادَنَا بُعَيْدَ عُلِّقَا ... يَفْسُدْ وَبِالثَّلْجِ صَحِيحًا يُرْتَقَى)

(**وَإِنْ بِجَادَنَا بُعَيْدَ عُلِّقَا**) بألف الإطلاق، أي وإن إن عُلّق قوله: «بُعيدَ الكَرَى» بقوله: «جادنا» (**يَفْسُدْ**) أي يفسد المعنى، وإن كان يتبادر إلى الذهن التعلّق به (**وَبِالثَّلْجِ**) متعلّق بـ«يُرتقى»، يعني أن تعليقه بما يُفْهِمُهُ «ثَلْج» من معنى بارد (**صَحِيحًا يُرْتَقَى**) بالبناء للمفعول، والراءِ، ولو جعله باللام لكان أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الرابع قولُ الشاعر [من الطويل]:

---

(١) قيل: هذا تكلّف، والأولى أنه متعلّق بأمات؛ لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجوديّ، أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيًا، وعلى كل فهو مستمرّ، وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة، والمعنى حينئذ فأماته الله أي جعل الوصف قائما به، أو جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام. قاله دردير. «حاشية دسوقي»٢/١٦٨.

(٢) متفق عليه.

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ[1]

فإن المتبادر تعليق «بُعَيدَ الكَرى» بـ«جادَ»، والصواب تعليقه بما في «ثَلْجٌ» من معنى بارِدٍ؛ إذ المراد وصفها بأن ريقها يُوجد عقب الكرى باردًا، فما الظن به في غير ذلك الوقت، لا أنه يتمنى أن تجوده به بُعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، و«اللَّوْحُ» بفتح اللام العطش، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس، فقال:

١٢٩٤- (إنْ مَعَهُ عُلِّقَ فِي التَّنْزِيلِ بِبَلَغَ الْقَرِيبِ فِي التَّرْتِيلِ

١٢٩٥- أَوْ بِالَّذِي تَلاَ فَمَعْنَاهُ فَسَدْ بَلْ بِمُقَدَّرٍ لِتَبْيِينٍ وَرَدْ)

(إِنْ مَعَهُ عُلِّقَ) أي إن عُلّـق ﴿مَعَهُۥ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢] **(فِي التَّنْزِيلِ)** أي في القرآن الكريم **(بِـ)** قوله: (﴿بَلَغَ﴾)، وقوله: **(الْقَرِيبِ)** بالجرّ صفة لـ﴿بَلَغَ﴾ **(فِي التَّرْتِيلِ)** متعلّق بما قبله **(أَوْ** عُلّق **(بِالَّذِي تَلاَ)** أي تبع ﴿مَعَهُۥ﴾، وهو قوله: ﴿ٱلسَّعْىَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢] **(فَمَعْنَاهُ فَسَدْ)** أما فساده في الأول؛ فلاقتضائه أنهما بلغا السعي معًا، وأما في الثاني؛ فلأن صلة المصدر لا تتقدّم عليه **(بَلْ بِمُقَدَّرٍ)** أي بل يتعلّق بسعي مقدّر مدلول عليه بالمذكور، وقوله: **(لِتَبْيِينٍ وَرَدْ)** يعني أن ذلك المقدّر يكون بيانًا، أي استئنافا بيَانِيًّا، فكأنه قيل: فلما بلغ أن يسعى، فقيل: مع من يسعى؟ فقيل: مع أبيه، أي مع أشفق الناس إليه، وهو الأب، وفيه إشارة إلى أن الأمر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي. قاله دردير[2].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الخامس قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢]، فإن المتبادر تعلُّق ﴿مَعَهُۥ﴾ بـ﴿بَلَغَ﴾، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق ﴿مَعَ﴾ بـ﴿بَلَغَ﴾؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حدَّ السعي، ولا بـ﴿ٱلسَّعْىَ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢]؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي

---

(١) قوله: «لوحا»: أي عطشًا، و«جادنا» أي أروانا، و«الكرى» النعاس، و«ثَلْجٌ» أي ريق كالثلج، و«بكرمان» بفتح الكاف أشهر من كسرها اسم بلد بين فارس وسجستان، و«ناصح» أي شديد البياض، صفة لثلج.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/١٦٩.

متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانا، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يَقْدِر فيه على السعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه، وهو أبوه، أي إنه لم يستحكم قوته، بحيث يسعى مع غير مُشْفِق، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السادس، فقال:

١٢٩٦- (وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهْ جُعِلْ بِيَعْلَمُ الْمَحْذُوفِ لاَ بِأَعْقَلْ)

(وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهْ) بسكون الهاء للوزن، يعني أن قوله ﷻ: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] **(جُعِلْ)** بالبناء للمفعول، أي جعل معلّقًا **(بِيَعْلَمُ الْمَحْذُوفِ)** أي المقدّر **(لاَ بِأَعْقَلْ)** بالبناء للمفعول أيضًا، أي لا يتعلّق بـ﴿أَعْلَمُ﴾ [البقرة: الآية ٣٠] المذكور في الآية، وإن كان هو المتبادر إلى الذهن؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السادس قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] الآية، فإن المتبادر أن ﴿حَيْثُ﴾ ظرف مكان؛ لأنه المعروف في استعمالها، ويردُّه أن المراد أنه تعالى يَعلَم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذ لا ينتصب بـ﴿أَعْلَمُ﴾ إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ«يعلم» محذوفًا دَلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السابع، فقال:

١٢٩٧- (وَعَلِّقَنْ بِخُذْ إِلَيْكَ لاَ بِصُرْ إِنْ لَمْ يُفَسَّرْ بِأَمِلْ فَلاَ يَضُرّْ)

(وَعَلِّقَنْ بِـ﴿خُذْ﴾**)** متعلّق بما قبله، وقوله: ﴿إِلَيْكَ﴾ مفعول به محكيّ لقصد لفظه، أي علّق قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾ بقوله: ﴿خُذْ﴾ **(لاَ بِصُرْ)** أي لا يجوز أن تعلّقه بقوله: ﴿فَصُرْهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠]، وهذا إذا فُسِّر ﴿صُرْهُنَّ﴾ بقطّعهنّ؛ لأن قطّع لا يتعدّى بـ«إلى»، وإن لم يفسَّر بهذا المعنى فلا مانع، كما بيّنه بقوله: **(إِنْ لَمْ يُفَسَّرْ بِأَمِلْ)** يعني أنه إن لم يُفسّر ﴿صُرْ﴾ بأمل لا تعلّقه به، وإن فُسّر به **(فَلاَ يَضُرّْ)** تعليقه به.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السابع قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ

﴿إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿إِلَى﴾ بـ﴿صُرْهُنَّ﴾، وهذا لا يصح إذا فُسّر ﴿صُرْهُنَّ﴾ بقطِّعهن، وإنما تعلقه بـ﴿خُذْ﴾، وأما إن فُسّر بأَمِلْهُن، فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب «ظن»، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: الآية ٧] ، وقوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ﴾، فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف، في نحو قوله: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: الآية ٢٥] ، وقوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ [القصص: الآية ٣٢] ، وقوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من المتقارب]:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقوله [من الطويل]:

* وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ *

قوله: «حَجَراته» بفتحتين، أي نواحيه، وقولُ ابن عصفور إن «عن»، و«على» في ذلك اسمان، كما في قوله [من الطويل]:

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا *

وقوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

دفعًا للمحذور المذكور وَهَمٌ؛ لأن معنى «على» الاسمية فوقُ، ومعنى «عن» الاسمية جانب، ولا يتأتيان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»؛ لأنها لا تكون اسمًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثامن، فقال:

١٢٩٨- (مِنَ التَّعَفُّفِ بِيَحْسَبْ عُلِّقَا ... لَيْسَ بِأَغْنِيَا عَلَى مَا حُقِّقَا)

(مِنَ التَّعَفُّفِ بِيَحْسَبْ) بسكون الباء للوزن (عُلِّقَا) بألف الإطلاق، يعني أن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] يتعلق بقوله: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ﴾ [البقرة: ٢٧٣] و(لَيْسَ) متعلقًا (بـ﴿أَغْنِيَا﴾) بالقصر للوزن، يعني أنه لا يجوز تعلقه بقوله: ﴿أَغْنِيَآءَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وإن

كان هو المتبادر؛ لقربه، وقوله: (عَلَى مَا حُقِّقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ما أثبته محققو هذا الفنّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثامن قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٣] ، فإن المتبادر تعلق ﴿مِنَ﴾ بـ﴿أَغْنِيَآءَ﴾؛ لمجاورته له، ويُفسده أنهم متى ظنهم ظانٌّ قد استغنوا من تعففهم عَلِمَ أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلًا بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ﴿يَحْسَبُ﴾، وهي للتعليل، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال التاسع، فقال:

١٢٩٩- (وَعَلِّقَنَّ إِذْ بِمَا قَدْ حُذِفَا ... لَا بِتَرَ الَّذِي مُجَاوِرًا وَفَى)

(وَعَلِّقَنَّ إِذْ) أي من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟﴾ الآية [البقرة: ٢٤٦]، (بِمَا موصولة قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي بالعامل الذي قد حذف من الكلام (لَا بِتَرَ) أي لا تعلّقه بـ﴿تَرَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] (الَّذِي مُجَاوِرًا وَفَى) أي أتى مجاورًا لـ﴿إِذْ﴾، وفي نسخة: «مُقدّمًا أتى»، أي أتى مقدّما في التلاوة على ﴿إِذْ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] .

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع من الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٦] الآية، فلا يجوز تعليق ﴿إِذْ﴾ على ﴿تَرَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] ، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه؛ لأن ذلك يفسد المعنى؛ لأنه لم ينته علمه، أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم؛ إذ التعجب إنما هو من ذلك لا من ذواتهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال العاشر، فقال:

١٣٠٠- (إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ مُسْتَثْنَى هِيَهْ ... مِنْ جُمْلَةٍ أُولَى فَلَا مِنْ ثَانِيَهْ)

(﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]) أي من قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] ، فقوله: ﴿إِلَّا مَنِ

﴿اَغْتَرَفَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله: **(مُسْتَثْنَى هِيَهْ)** ضمير منفصل، والهاء للسكت، وهو مؤكّد للضمير المستتر في «مستثنى» **(مِنْ جُمْلَةٍ أُولَى)** متعلّق بـ«مستثنى»، أي مستثنى من قوله: ﴿فَمَن شَرِبَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] **(فَلَا)** أي لا تجعله مستثنى **(مِنْ)** جملة **(ثَانِيَهْ)** أي من قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه؛ إلا أنه يفسد المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن العاشر قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] الآية، فإن المتبادر تعلّق الاستثناء بالجملة الثانية؛ لقربها منه، ولكنه فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، ووَهِمَ أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سَهُلَ الفصلُ بالجملة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذُكِر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصلَ. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الحادي عشر، فقال:

١٣٠١- (وَلَا تُعَلِّقَنْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... بِإِغْسِلُوا إِذْ فِيهِ وَهْمٌ اتُّقِي

١٣٠٢- بَلْ أَسْقِطُوا بِهِ الْمُغَيَّا قُدِّرَا ... لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ فِي الْكُلِّ يُرَى)

(وَلَا تُعَلِّقَنْ ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: الآية ٦] بـ**(إِغْسِلُوا)** بقطع الهمزة للضرورة **(إِذْ)** تعليليّة **(فِيهِ وَهْمٌ)** بفتح، فسكون، أي غلط[1]، وقوله: **(اتُّقِي)** بالبناء للمفعول، أي يُحذَرُ منه، وهو صفة لـ«وهم» **(بَلْ)** الصواب أن يُقدّر المتعلّق، كما بينه بقوله: **(أَسْقِطُوا)** بصيغة أمر الجماعة **(بِهِ)** أي بالمرفق **(الْمُغَيَّا)** أي وهو الغسل، فقوله: «أسقطوا إلخ» مبتدأ لقصد لفظه، خبره قوله: **(قُدِّرَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي مقدّر **(لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ)** أي المأمور به في الآية **(فِي الْكُلِّ يُرَى)** أي

(١) المعروف المشهور أنه إذا كان وَهِم بمعنى غلط، فإنه بكسر الهاء، ومصدره وَهَم بفتحتين كغلط وزنا ومعنى، وأما الوهم بسكون الهاء فهو بمعنى التوهّم، لكن في «القاموس» ما يدلّ على جواز الوهم بالسكون لمعنى الغلط، فراجعه تستفد.

في كلّ اليد من رؤوس الأنامل إلى المناكب، فلما ذكر ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: الآية ٦] علمنا أن المطلوب من الغسل ينتهي به، فما وراءه ليس داخلًا فيه، فذكره لإسقاط المغيّا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الحادي عشر هو قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: الآية ٦] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿إِلَى﴾ بـ﴿اغْسِلُوا﴾، وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربته إلى أن مات»، ويمتنع «قتلته إلى أن مات»، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلق ﴿إِلَى﴾ بأسقِطوا محذوفًا، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد «إلى» يكون غير داخل، بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بَقِي داخلًا في المأمور بغسله، وقال بعضهم الأيدي في عرف الشرع اسم للأكف فقط، بدليل آية السرقة، وقد صح الخبر باقتصاره في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي في آية التيمم، قال: وعلى هذا فـ﴿إِلَى﴾ غاية للغسل لا للإسقاط.

قال ابن هشام رحمه الله: وهذا وإن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوف أيضًا، أي ومُدُّوا الغسل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف. انتهى.

قلت: عندي أن الذي قاله هذا البعض هو الحقّ؛ إذ هو أقرب إلى ظاهر السياق، وأما تعليقه بأسقطوا فلا يخلوا من التكلّف، فتأمله بالإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكر المثال الثاني عشر، فقال:

١٣٠٣- (إِلَى مَدًى فِي الشِّعْرِ حَالًا جُعِلَا ... لَا بِجَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ انْجَلَى

١٣٠٤- كَذَا عَلَى الْبِنَى بِفَضْلِ اعْتَلَقْ ... لَا بِدَحَا الَّذِي بِقُرْبِهِ سَبَقْ)

(إِلَى مَدًى فِي الشِّعْرِ) أي حال كونه واقعا في شعر ابن دُريد **(حَالًا جُعِلَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه يعرب حالًا **(لَا)** يتعلّق **(بِجَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ)** بالتصغير للتقريب متعلّق بـ**(انْجَلَى)** أي انكشف، وظهر، يعني أنه لا يُعلق بقوله: «جرى»، وإن كان هو المتبادر لقربه، لكنه

يُفْسِد المعنى (**كَذَا عَلَى الْبُنَى**) بكسر الموحّدة، جمع بنية، كقِربة وقِرَب، ويجوز ضمها، جمع بُنية بالضم، كعُرْوة وعُرَى (**بِفَضَّلَ اعْتَلَقْ**) أي تعلّق بقوله: «فضّلها»(**لَا بِـ«دَحَا»**) أي لا يتعلّق بقوله: «دحا»، ومعناه بسط (**الَّذِي**) صفة لـ«دحا» (**بِقُرْبِهِ**) حال من فاعل (**سَبَقْ**) أو متعلّق به، والباء بمعنى «في»، وجملة «سبق» صلة الموصول، يعني أنه لا يتعلّق بـ«دحا»، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه منه؛ لفساد المعنى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني عشر قولُ ابن دُريد [من الرجز]:

إِنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى   فَاْعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

فإن المتبادر تَعَلُّق «إلى» بـ«جرى»، ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

وإنما «إلى مَدَى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي طالبا إلى مدى، ونظيره قوله أيضاً يَصِفُ الحاجَّ [من الرجز]:

يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَا   لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبِنَى

فإن قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضّل» لا بأقربهما وهو «دَحَا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثالث عشر، فقال:

١٣٠٥- (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ قَيِّمًا صِفَهْ   لِعِوَجًا فَقَالَ أَهْلُ الْمَعْرِفَهْ

١٣٠٦- كَيْفَ وَصَفْتَ عِوَجًا بِقَيِّمِ   فَذَا تَنَاقُضٌ هُدِيتَ فَاْعْلَمِ

١٣٠٧- فَرَحِمَ اللهُ لَبِيبًا قَدْ سَكَتْ   بَيْنَهُمَا لَطِيفَةً لِذِي النُّكَتْ

١٣٠٨- بَلْ قَيِّمًا حَالٌ مِنَ الْمَحْذُوفِ مَعْ   عَامِلِهِ أَوِ الْكِتَابِ الْمُنْتَفَعْ)

(**وَبَعْضُهُمْ**) ممن لا تحقيق عنده، بل يبني الأمور على ظواهرها (**أَعْرَبَ** ﴿قَيِّمًا﴾ **صِفَهْ** لِـ﴿عِوَجًا﴾) لتبادره حيث أتى بعده (**فَقَالَ**) له (**أَهْلُ الْمَعْرِفَهْ**) أي بعض أهل المعرفة بصحيح الإعراب وفاسده (**كَيْفَ وَصَفْتَ عِوَجًا بِقَيِّمِ**) أي كيف وصفت شيئا بضدّه، والصفة إنما تكون

بما في الموصوف من المعاني القائمة به، لا بما لا يكون قائما به (**فَذَا تَنَاقُضٌ**) أي إعرابك هذا ذوتناقض، وقوله: (**هُدِيتَ فَاعْلَمِ**) كَمّل به البيت، و«هُديت» مبني للمفعول، أي هداك الله إلى الصواب، فاعلم ما هو الصواب في إعراب الآية، وهو ما يأتي (**فَرَحِمَ اللهُ لَبِيبًا**) أي قارئًا راجح العقل، وتام المعرفة (**قَدْ سَكَتْ بَيْنَهُمَا**) أي بين قوله: ﴿عِوَجًا﴾ وقوله: ﴿قَيِّمًا﴾ (**لَطِيفَةً**) أي سكتة قليلة (**لِذِي النُّكَتْ**) أي لهذه الفائدة، وهي بيان أن ﴿قيما﴾ ليس نعتًا لـ﴿عِوَجًا﴾ (**بَلْ**) الصواب في ذلك أن (**قَيِّمًا حَالٌ مِنَ**) الاسم (**الْمَحْذُوفِ مَعْ عَامِلِهِ**) أي تقديره أنزله حال كونه ﴿قَيِّمًا﴾ (**أَوِ**) هو حال من (**الْكِتَابِ**) في قوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآية [الكهف: ١]، وقوله: (**الْمُنْتَفَعْ**) بفتح الفاء بصيغة اسم المفعول صفة للكتاب، حُذف عائده، أي المنتفع به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر هو ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يُعرِب لتلميذه ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١] من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ * قَيِّمًا﴾ صفة لـ﴿عِوَجًا﴾، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوَج قَيِّمًا، وتَرَحَّمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] وقفة لطيفة دفعًا لهذا التوهم، وإنما الصواب أن ﴿قَيِّمًا﴾ حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، وإما من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ وجملة النفي معطوفة على الأول، ومعترضة على الثاني، قالوا[1]: ولا تكون معطوفة؛ لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور ﴿عَلَىٰ﴾، أو جملةُ النفي و﴿قَيِّمًا﴾ حالان من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ على أن الحال يتعدد، وقياس قول الفارسي في الخبر: إنه لا يتعدد مُختَلِفًا بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يقال: قد صح ذلك في النعت، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٥٠] الآية، بل قد ثبت في الحال في نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] ثم قال سبحانه: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾ [النّساء: الآية ٤٣]؛ لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمّ اختُلِف في تعددهما،

---

(١) إنما عبّر بـ«قالوا» للتبري؛ لأن الحق أن الصلة هي التي لا يتم الكلام إلا بها، وأما الحال ففضلة يتم الكلام بدونها.

واتُّفِق على تعدد النعت، وأما ﴿جُنُبًا﴾ [النساء: الآية ٤٣] فعطف على الحال لا حال[1]، وقيل: المنفية[2] حال، و﴿قَيِّمًا﴾ بدل منها، عكسَ «عرفت زيدًا أبو من هو؟»[3]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الرابع عشر، فقال:

١٣٠٩- (وَلَيْسَ أَحْوَى صِفَةَ الْغُثَاءِ   إِذَا يَجِي السَّوَادُ بِارْتِوَاءِ
١٣١٠- حَالٌ مِنَ الْمَرْعَى وَلَكِنْ أُخِّرَا   لأَنَّهُ مِنَ الْفَوَاصِلِ يُرَى)

(**وَلَيْسَ أَحْوَى صِفَةَ الْغُثَاءِ**) أي لا يُعرب قوله تعالى: ﴿أَحْوَىٰ﴾ صفة لـ﴿غُثَآءً﴾ [الأعلى: ٥]، وذلك لأن ﴿أَحْوَىٰ﴾ يفسّر بمعنيين: أحدهما الأسود من الجفاف، والثاني الأسود من شدة الخضرة لكثرة الريّ، فإذا فُسّر بالمعنى الثاني، فلا يجوز أن يُعرب صفة لـ﴿غُثَآءً﴾؛ لفساد المعنى، كما أشار إليه بقوله: (**إِذَا يَجِي السَّوَادُ بِارْتِوَاءِ**) أي كان السواد ناشئا عن كثرة الارتواء بالماء، فاشتدّت خضرته حتى شابه الأسود، فإنه بعيد عن معنى الغثاء، وهو الهشيم المتكسّر، بل هو (**حَالٌ مِنَ الْمَرْعَى، وَلَكِنْ أُخِّرَا**) بألف الإطلاق، أي أُخّر الحال عن صاحبه، ففُصل بقوله: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ [الأعلى: الآية ٥] (**لأَنَّهُ مِنَ الْفَوَاصِلِ يُرَى**) يعني أنه إنما فُصل عنه لأجل تناسب الفواصل؛ لأن رءوس الآي بالألف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع عشر قول بعضهم في قوله ﷻ: ﴿أَحْوَىٰ﴾: إنه صفة لـ﴿غُثَآءً﴾، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسّر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس صحّ ذلك، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة؛ لكثرة الري كما فسر به قوله ﷻ: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: الآية ٦٤]، فجَعْلُهُ صفة لـ﴿غُثَآءً﴾ كجعل ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢] صفة لـ﴿عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]، وإنما الواجب أن تكون حالا من ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾، وأُخّر لتناسب الفواصل.

(١) قوله: «لا حال» أي وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف، وقوله: «وأما جنبا» منع لقوله: «بل قد ثبت إلخ». دسوقي ١٧٢/٢.
(٢) أي الجملة المنفية، وهي «ولم يجعل له عوجًا».
(٣) أي فهو إبدال مفرد من جملة، بخلاف المثال، فإن فيه إبدال جملة من مفرد.

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس عشر، فقال:

١٣١١- (وَإِنْ وَجَنَّاتٌ مِنَ اعْنَابٍ رُفِعْ   فَلَيْسَ مَنْسُوقًا لِقِنْوَانٍ تَبِعْ
١٣١٢- بَلْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا   هُنَاكَ أَوْ لَهُمْ مُقَدَّرًا وَفَى)

(وَإِنْ ﴿وَجَنَّاتٌ مِنَ اعْنَابٍ﴾) بنقل حركة الهمزة إلى نون «من» ثم أدرجها للوزن (**رُفِعْ**) بالبناء للمفعول (**فَلَيْسَ**) أي قوله: ﴿وَجَنَّٰتٌ﴾ (**مَنْسُوقًا**) أي معطوفًا (**لِقِنْوَانٍ**) أي على ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] فاللام بمعنى «على»، وقوله: (**تَبِعْ**) بكسر الموحّدة، فعل ماض، حال بتقدير «قد» عند البصريين من ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩]، يعني أنه لا يجوز عطف ﴿جَنَّٰتٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] على ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] كما أعربه بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يسلتزم أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل (**بَلْ**) الصواب أنه (**مُبْتَدًا**) بتخفيف الهمزة (**خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا**) بألف الإطلاق، أي هو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره (**هُنَاكَ**) جناتٌ (**أَوْ**) يقدّر (**لَهُمْ**) جنّاتٌ، وقوله: (**مُقَدَّرًا وَفَى**) حال مؤكّدة لما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الخامس عشر من الأمثلة قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] الآية، فيمن رفع ﴿جَنَّٰتٌ﴾: إنه عطف على ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩] وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وهو معنى فاسد، وإنما هو مبتدأ بتقدير «وهناك جنات»، أو «ولهم جنات»، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: الآية ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]، أي ولهم حور، ﴿وَجَنَّٰتٍ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٦] بالنصب فبالعطف على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ٩٩]، وهو من باب عطف الخاصّ على العامّ، كما في قوله ﷻ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: الآية ٩٨] الآية، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس عشر، فقال:

١٣١٣- (لَيْسَ مَنِ اسْتَطَاعَ فَاعِلًا بَدَا ... بِمَصْدَرٍ بَلْ بَدَلًا وَمُبْتَدَا
١٣١٤- مَوْصُولَةٌ خَبَرُهَا قَدْ حُذِفَا ... أَوِ اسْمُ شَرْطٍ فَالْجَوَابُ انْحَذَفَا)

(لَيْسَ ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] (فَاعِلًا بَدَا) أي ظهر صفة لـ«فاعلا» (بِمَصْدَرٍ) متعلق بـ«فاعلا»، يعني أن : ﴿مَنِ﴾ في قوله: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٧] ليس فاعلًا لـ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإن أعربه كذلك بعضهم؛ لأنه يستلزم فساد المعنى؛ إذ يصير ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم إثم الجميع إن ترك المستطيع الحج، وهو معنى فاسد (بَلْ) الصواب أن يكون (بَدَلًا) من ﴿النَّاسِ﴾ بدل بعض من كلّ (وَ) قيل: إن ﴿مَنِ﴾ (مُبْتَدَا مَوْصُولَةٌ خَبَرُهَا قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق، أي محذوفة الخبر (أَوْ) ﴿مَنِ﴾ (اسْمُ شَرْطٍ، فَالْجَوَابُ انْحَذَفَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي جوابها محذوف، والتقدير على كليهما من استطاع فليحُجّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السادس عشر قول ابن السِّيدِ في قوله تعالى: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عِمران: الآية ٩٧]: إن ﴿مَنِ﴾ فاعل بالمصدر -يعني حج البيت- ويردُّه أن المعنى حينئذ ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع منهم عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضُعفٌ من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذّ، حتى قيل: إنه ضرورة، كقوله [من البسيط]:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ[1]

فيمن رواه برفع «أفواه»، والحقّ جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و«الأفواه» مفعول، وصَحَّ الوجهان؛ لأن كلا منهما قارعٌ ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث: «وحجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلًا»[2]، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في ﴿مَنِ﴾ في الآية أنها بدلٌ من ﴿النَّاسِ﴾ بدلَ بعض، وجوّز

(١) قوله: «تلادي» هو المال القديم الأصلي الذي وُلد عندك، و«النَّشَب» العَقَار، و«القواقيز»: الأقداح، جمع قاقوزة، و«الأباريق» جمع إبريق.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه».

الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما «من استطاع فليحجّ»، وعليهن[1] فالعموم مخصص، إما بالبدل، أو بالجملة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع عشر بقوله:

١٣١٥- (وَالنَّصْبُ فِي أُوَارِيَ بِالْعَطْفِ عَلَى ... أَكُونَ لَا بِفَا الْجَوَابِ حَصَلَا)

(وَالنَّصْبُ فِي ﴿أُوَارِيَ﴾ بِالْعَطْفِ عَلَى ﴿أَكُونَ﴾) يعني أن النصب في قوله ﷻ: ﴿فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: الآية ٣١] بالعطف على قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ [المائدة: الآية ٣١] (لَا بِفَا الْجَوَابِ حَصَلَا) أي ليس النصب حاصلًا بسبب فاء الجواب الواقعة في جواب الاستفهام، وهو «أَعَجَزْتُ»، كما قاله بعضهم؛ لفساد المعنى؛ لأنه يقتضي أن الموارَاة تسببت عن العجز؛ لأن جواب الشيء مسبَّب عنه، وفساده واضحٌ، وذلك أن العجز إنما يتسبَّب عنه عدم الموارَاة، والموارَاة إنما تتسبّب عن القدرة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع عشر من الأمثلة قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]: إن انتصاب ﴿أُوَارِيَ﴾ في جواب الاستفهام، ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه، والموارَاة لا تتسبب عن العجز[2]، وإنما تسبَّب عن القدرة، وإنما انتصابه بالعطف على ﴿أَكُونَ﴾.

ومن هنا امتنع نصب ﴿فَتُصْبِحُ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحَج: الآية ٦٣] الآية، لأن إصباح الأرض مخضرةً لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب[3] لأن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ في معنى قد

(١) أي على جعل «من» بدلًا، أو مبتدًا موصولة، أو شرطيّة.

(٢) أجاب السعد في «حاشية الكشاف» بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطاليّ، فيُفيد النفي، وهو سببه، أي إن لم أعجز فواريت. «حاشية السوقي» ١٧٣/٢.

(٣) أي قوله: ﴿فَتُصْبِحُ﴾، وحاصل هذا القول أن عدم النصب هنا ليس بعدم صحة السببية، بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا، وإنما يُنصب في جواب الاستفهام الحقيقيّ.

رأيت، أي إنه استفهام تقريريّ، مثل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١]، وقيل: النصب جائز، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: الآية ٤٦]، ولكن قُصِد هنا إلى العطف على ﴿أَنزَلَ﴾ على تأويل ﴿فَتُصْبِحُ﴾ بأصبحت، والصواب القول الأول، وليس ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ مثل ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾؛ لما بيناه[1]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن عشر بقوله:

١٣١٦- (وَلَيْسَ قُرْبَانًا مِنَ الْمَفَاعِلِ ... إِذْ يَقْتَضِي الْفَسَادَ بَلْ حَالٌ جَلِي)

(وَلَيْسَ ﴿قُرْبَانًا﴾ (مِنَ الْمَفَاعِلِ) يعني أن قوله ﷻ: ﴿قُرْبَانًا﴾ ليس مفعولًا به لقوله: ﴿اتَّخَذُوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]؛ (إِذْ) تعليلية؛ أي لأنه (يَقْتَضِي الْفَسَادَ) أي فساد المعنى، وسيأتي وجهه قريبًا (بَلْ حَالٌ جَلِي) أي ظاهر، وإنما المفعول فهو قوله ﷻ: ﴿ءَالِهَةً﴾.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثامن عشر قول بعضهم في قوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾ [الأحقاف: الآية ٢٨] الآية: إن الأصل اتخذوهم قربانًا، وإن الضمير و﴿قُرْبَانًا﴾ مفعولان، و﴿ءَالِهَةً﴾ بدل من ﴿قُرْبَانًا﴾، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن ﴿ءَالِهَةً﴾ هو المفعول الثاني، وأن ﴿قُرْبَانًا﴾ حال، ولم يبين وجه فساد المعنى، ووجهه أنهم إذا ذُمُّوا على اتخاذهم قربانا من دون الله، اقتضى مفهومه الحثَّ على أن يتخذوا الله سبحانه قربانًا، كما أنك إذا قلت: أتتخذ فلانًا مُعلِّمًا دوني؟ كنت آمرًا له أن يتخذك مُعلِّمًا له دونه، والله تعالى يُتقرّب إليه بغيره[2]، ولا يتقرب به إلى غيره سبحانه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال التاسع عشر بقوله:

١٣١٧- (وَحَصِرَتْ صُدُورُهُمْ لَا تَجْعَلُ ... دُعَا عَلَيْهِمْ بِأَنْ لَا يُقْتَلُوا

١٣١٨- بَلْ هِيَ حَالٌ قَبْلَهَا «قَدْ» قُدِّرَا ... عِنْدَ ذَوِي الْبَصْرَةِ جَا مُقَرَّرَا)

(١) أي من أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسببًا عن رؤية المطر.

(٢) أي من الأعمال الصالحة.

(وَ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النّساء: الآية ٩٠]) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (لَا تُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، وقوله (دُعَا) بالقصر للوزن مفعول ثان لـ«تُجعل»، والأول هو النائب عن الفاعل (عَلَيْهِمْ) متعلّق «بدعا»، وكذا قوله (بِأَنْ لَا يُقْتَلُوا) يعني أن قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ لا يجوز جعله دعاء عليهم بعدم القتل، وإن قاله بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يقتضي أن تُحصر صدورهم عن قتال قومهم، وهو عكس المراد، إذ المطلوب أن يُدْعَى بكونهم يقعون فيما بينهم حتى يُهلك بعضهم بعضًا (بَلْ هِيَ) أي جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النّساء: الآية ٩٠] (حَالٌ قَبْلَهَا «قَدْ» قُدِّرَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (عِنْدَ ذَوِي الْبَصْرَةِ) أي عند علماء البصرة (جَا مُقَرَّرًا) أي جاء هذا التقدير مقررًا عندهم؛ لأنهم لا يجيزون وقوع الماضي حالًا، إلا بتقدير «قد».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ الآية [النساء: ٩٠]: إن جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النّساء: الآية ٩٠] جملة دعائية، وردّه الفارسيّ بأنه لا يُدعى عليهم بأن تُحصَر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسْلَبوا أهلية القتال، حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا البتة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال العشرين بقوله:

١٣١٩- (لَا تَجْعَلَنْ سِنِينَ بِالْجَرِّ بَدَلْ ... مِنْ مِائَةٍ مُنَوَّنًا قَبْلُ حَصَلْ)

(لَا تَجْعَلَنْ ﴿سِنِينَ﴾ بِالْجَرِّ بَدَلْ) مفعول ثان لـ«تجعلن» وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (مِنْ مِائَةٍ مُنَوَّنًا) حال من «مائة»، وكذا قوله: (قَبْلُ) بالبناء على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة، ونية معناها، أي قبل «سنين»، وهو متعلق بـ(حَصَلْ) يعني أنه لا يجوز أن يُجعل قوله ﷻ: ﴿سِنِينَ﴾ مجرورًا على البدلية من ﴿مِائَةٍ﴾؛ لأنه لو أقيم مقامه لفسد المعنى؛ إذ يدل على أنهم لبثوا ثلاث سنين فقط، وهذا معنى فاسد، وإنما الصواب كونه منصوبًا بدلًا من ﴿ثَلَاثَ﴾.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال المتمم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نوّن ﴿مِائَةٍ﴾: إنه يجوز كون

﴿سِنِينَ﴾ منصوبا بدلًا من ﴿ثَلَٰثَ﴾، أو مجرورًا بدلا من ﴿مِاْئَةٍ﴾، والثاني مردود؛ فإنه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي والعشرين، بقوله:

١٣٢٠- (لَفظُ الجَلالَةِ إِذَا مَا جُعِلا   بَدَلَ آلِهَةْ فَسَادُهُ انْجَلَى)

(**لَفظُ الجَلالَةِ إِذَا مَا**) زائدة (**جُعِلا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (**بَدَلَ آلِهَةْ**) بالهاء الساكنة للوزن، وهو المفعول الثاني لـ«جعل» (**فَسَادُهُ**) أي فساد معناه (**انجَلى**) أي انكشف، واتّضح، يعني أن لفظ الجلالة من قوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، لو جُعل بدلًا من آلهة لفسد المعنى؛ إذ يكون التقدير لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، ويلزم منه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وهذا معنى باطل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الحادي والعشرين قولُ المبرد في قوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية: إن اسم الله تعالى بدل من آلهة، ويردُّه أن البدل في باب الاستثناء مُستثنى موجب له الحكم، أما الأول فلأن الاستثناء إخراج، و«ما قام أحد إلا زيد»، مفيد لإخراج زيد، وأما الثاني فلأنه كلما صدق «ما قام أحد إلا زيد» صدق «قام زيد»، واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى، ولا موجبٌ له الحكمُ، أما الأول فلأن الجمع المنكَّر لا عموم له، فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وإنما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقًا، وأما أنه ليس بموجب له الحكم فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم، وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه: «لو كان معنا رجل إلا زيد لَغَلَبْنَا» لأن رجلًا ليس بعام فيستثنى منه، ولأنه لو قيل: «لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا»، اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يَغْلِبُوا، وهذا وإن كان معنى صحيحًا، إلا أن المراد إنما هو أن زيدًا وحده كاف. قال ابن هشام رحمه الله:

[**فإن قيل**]: لا نسلم أن الجمعَ في الآية، والمفردَ في المثال غير عامين؛ لأنهما واقعان في سياق

«لو»، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

[**قلت**]: لو صح ذلك لصح أن يقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني ديّارٌ، ولو جاءني فأكرمَه بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع، انتهى كلامه.[1] والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني والعشرين بقوله:

١٣٢١- (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ نُصِبْ   بِنَزْعِ خَافِضٍ قُبَيْلَ فَا جُلِبْ

١٣٢٢- فَفِيهِ أَنَّ المَرْءَ إِذْ يُخَاطِبُ   بِفَمِ نَفْسِهِ فَقَطْ يَاطَالِبُ)

(**كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ**) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (**نُصِبْ**) بالبناء للمفعول (**بِنَزْعِ خَافِضٍ**) أي على حذف حرف الجرّ، أي من فيه (**قُبَيْلَ فَا جُلِبْ**) أي أتي قبل قوله: «فاه»، وأصله كلّمته من فيه إلى فيّ، ثم حُذفت «من» فانتصب «فاه»، وهذا مردود، كما أشار إليه بقوله: (**فَفِيهِ أَنَّ المَرْءَ إِذْ يُخَاطِبُ**) أي إذ يُكلِّم غيره، إنما يتكلّم (**بِفَمِ نَفْسِهِ فَقَطْ**) أي لا بفم غيره، والتقدير المذكور يؤدي إلى هذا، فهو مردود، بل الصواب أنه منصوب على الحال، أي حال كونه فاه إلى فيّ، أي مشافهةً، وقوله: (**يَاطَالِبُ**) كمّل به البيت، أي يا من يطلب تحقيق هذا الفنّ، فهذا هو الوجه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني والعشرين قولُ أبي الحسن الأخفش في «كلّمتُه فاه إلى فِيَّ»: إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافض، أي من فيه، وردّه المبرد، فقال: إنما يتكلم الإنسان من في نفسه، لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلّمني فاه إلى فيّ»، أو قاله في ذلك، وحمله على القلب؛ لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس.

ثم ذكر مثالًا آخر، وهو الحكاية المشهورة، فقال:

١٣٢٣- (إِنَّ مُصَابَكُمْ مِنَ المَصَادِرِ   يَنْصِبُ تَالِيَهُ كَمَا الشِّعْرُ قُرِي

١٣٢٤- لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ كَانَ خَالِيَا   مِنَ البَلاغَةِ عَلَى مَا رُوِيَا)

---

(١) أي لأنهم قالوا: إن «مِنْ» لا تزاد إلا بعد نفي صريح، وكذا «ديّار» لا تقع إلا بعد نفي صريح، وكذا النصب بعد فاء السببية إنما يُنصب بعد النفي المحض، ولم يُجوّزوا وقوع كلٍّ بعد «لو»، فدلّ هذا على أن «لو» ليست موضوعة للنفي، وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم. «حاشية الدسوقي» ٢/١٧٥.

(إِنَّ «مُصَابَكُمْ» مِنَ الْمَصَادِرِ) أي هو مصدر ميميّ لـ«أصاب» بمعنى الإصابة (يَنْصِبُ تَالِيَه) بسكون الهاء للوزن، أي الاسم الذي أتى بعده، وهو «رجلًا» (كَمَا الشِّعْرُ قُرِي) أي كما ثبت ذلك في شعر العَرْجِيّ الآتي (لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ) أي على أن يكون خبرًا لـ«إنّ» (كَانَ خَالِيًا مِنَ الْبَلَاغَةِ) أي لفساد المعنى المراد منه (عَلَى مَا رُوِيَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كما روي هذا الوجه الفاسد عن بعض المعربين.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه حُكِي عن اليزيديّ أنه قال في قول العَرْجيّ[1] [من الكامل]:

أَظُلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إن الصواب «رجل» بالرفع خبرًا لـ«إن»، وعلى هذا الإعراب يَفسُد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مئة دينار على أن يُقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك، مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاث مئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها، ثم قُدِّر أن غَنَّت جارية بحضرة الواثق[2] بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه، وأصرّت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حضَر أوجب النصب، وشرحه بأن «مُصَابكم» بمعنى إصابتكم، و«رجلًا» مفعوله، و«ظُلْم» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال فأخذ اليزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إن ضربك زيدًا ظلم»،

(١) نسبة إلى العَرْج بفتح، فسكون اسم موضع بطريق مكة، والعرجي هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان.

(٢) هو أبو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وسنه ست وثلاثون سنة، وكان شجاعًا مسرفًا في التمتع بالنساء، وأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر، ومات يوم الأربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة (٢٣٢هـ) ولما مات تُرك وحده، واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل، فجاء جرذَوْن، أي فأرة، واستلّ عينيه، وأكلهما، فسبحان المعزّ المذلّ. راجع الحاشية ٢/ ١٧٥.

فاستحسنه الواثق، ثم أمر له بألف دينار، ورده مُكْرَمًا، فقال للمبرد: تركنا لله مئة دينار فعوضنا ألفًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

١٣٢٥- (فَهَذِهِ أَمْثِلَةٌ قَدْ بَلَغَتْ ... اِثْنَيْنِ وَالْعِشْرِينَ فَادْرِ مَا ثَبَتْ)

(فَهَذِهِ) أي المذكورة في الأبيات الماضية (أَمْثِلَةٌ قَدْ بَلَغَتْ اثْنَيْنِ وَالْعِشْرِينَ فَادْرِ) أي فاعلم (مَا ثَبَتْ) عند المحقّقين من صواب أوجه الإعراب. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة الأولى شرع يبيّن الجهة الثانية، فقال:

١٣٢٦- (ثَانِيَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُرَاعِيَا ... مَعْنًى صَحِيحًا عَنْ أُصُولٍ خَالِيَا

١٣٢٧- وَهَا أَنَا ذَا مُورِدُ الْأَمْثِلَةِ ... مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فِي الْأُرْجُوزَةِ

١٣٢٨- فَجَعْلُهُمْ ثَمُودَ مَفْعُولًا سَبَقْ ... عَلَى فَمَا أَبْقَى وَمَا النَّافِي اسْتَحَقّ

١٣٢٩- صَدْرًا وَذَا يُخَصُّ بِالضَّرُورَةِ ... بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِعَادًا قَبْلَ تِي

١٣٣٠- أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلٍ حُذِفَا ... كَمِثْلِ أَهْلَكَ فَخُذْ مَا أُلِفَا)

(ثَانِيَةُ الْجِهَاتِ) أي التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها (أَنْ يُرَاعِيَا) بألف الإطلاق، والضمير للمعرب (مَعْنًى صَحِيحًا عَنْ أُصُولِ) متعلّق بـ(خَالِيًا) أي عاطلًا عن القواعد النحويّة (وَهَا) حرف تنبيه، وإدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل إذا أُخبر باسم إشارة جائز، وإنما الشاذّ إدخالها في غير ذلك، كما في قول الأصل: «وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك»، كما نبّه عليه ابن هشام في «حواشي التسهيل»[1] (أَنَا) هي أنا الضمير تُقرأ هنا بالألف، وهو لغة، إذ فيها ثماني لغات، أَنَ بفتحتين، وأنا بالألف، وآن بمد الهمزة، وأَنْ بفتح، فسكون، وأول كلّ، إما همزة، أو هاء، وهو مبتدأ، وقوله: (ذَا) بدل منه، وخبره قوله: (مُورِدُ الْأَمْثِلَةِ) هي ثلاثة عشر مثالًا (مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ) أي من الأمور التي يُراعي فيها المعرب المعنى دون الصناعة النحوية، فتُفسِد تلك الصناعة إعرابَهُ (فِي الْأُرْجُوزَةِ) أي في المنظومة من بحر الرجز، وقد تقدّم بيانه في أول النظم.

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٢/ ١٧٦.

ثم أشار إلى المثال الأول، فقال: (**فَجَعْلُهُمْ**) مبتدأ (**ثَمُودَ**) بمنع الصرف لأنه علم قبيلة، ويجوز صرفه أيضًا (**مَفْعُولًا سَبَقْ**) أي مفعولا به مقدّمًا على قوله: (**عَلَى** ﴿فَمَآ أَبْقَىٰ﴾) وخبر المبتدإ محذوف، أي غير صحيح، وقوله: (**وَمَا النَّافِي اسْتَحَقّْ صَدْرًا**) إشارة إلى التعليل لعدم صحته، أي إنما لم يصحّ؛ لأن فيه إخرج «ما» النافية عما يجب لها من الصدارة في الكلام، فلا يَعْمَل ما قبلها فيما بعدها، وقوله: (**وَذَا يُخَصُّ**) بالبناء للمفعول، أي ومثل ذا الإخراج مخصوص (**بِالضَّرُورَةِ**) الشعرية، لا يجوز حمل الآية عليه (**بَلْ هُوَ**) أي ﴿ثَمُودَ﴾ (**تَابِعٌ لِعَادًا**) بالصرف باعتبار الأب، أو الحيّ، وقوله: (**قَبْلَ تِي**) اسم إشارة للمؤنّثة، والظرف متعلّق بحال محذوف، أي حال كونه مذكورًا قبل هذه الآية، وهو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النّجم: الآية ٥٠] (**أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ لِفِعلٍ حُذِفَا**) بألف الإطلاق، أي محذوف (**كَمِثْلِ أَهْلَكَ**) أي وأهلك ثمود، وقوله: (**فَخُذْ مَا أُلِفَا**) بألف الإطلاق أيضًا مبنيّا للمفعول، أي خذ المألوف والمعروف عند النحاة، ولا تسلك بُنيّات الطريق؛ لئلا تقع في مكان سحيق.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثانية من الجهات التي يدخل على المعربين الاعتراض من جهتها أن يُراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، عكس الجهة السابقة، فلنورد هنا أمثلة من ذلك:

[**أحدها**]: قول بعضهم في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ [النّجم: الآية ٥١] : إن ثمود مفعول مُقدَّم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ«ما» النافية الصدرَ، فلا يَعمَل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿عَادًا﴾، أو هو بتقدير: و«أهلك ثمود»، وإنما جاء قوله [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلَق: الآية ٢] بتنوين ﴿شَرٍّ﴾ فـ﴿مَا﴾ بدل من ﴿شَرٍّ﴾ بتقدير مضاف أي من شرٍّ شرِّ ما خلق، وحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

١٣٣١- (وَقَوْلَ إِذْ تُدْعَوْنَ لَا تُعَلِّقِ بِأَحَدِ الْمَقْتَيْنِ بَلْ بِالْحَذْفِ قِي
١٣٣٢- إِذْ مَقْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ فِي الآخِرَهْ وَالْفَصْلُ فِي الأَوَّلِ جَا مُحَذِّرَهْ)

(**وَقَوْلَ**) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ«تعلّق»، وقوله:(﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: الآية ١٠]) مقول «قول» محكيّ لقصد لفظه (**لَا**) ناهية (**تُعَلِّقِ**) مجزم بـ«لا» وكسرت القاف للرويّ (**بِأَحَدِ الْمَقْتَيْنِ**) متعلّق بـ«تعلّق»، يعني أن قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [غافر: الآية ١٠] لا يجوز تعليقه بـ﴿مقت﴾، من قوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: الآية ١٠] الآية (**بَلْ بِالْحَذْفِ قِي**) أي احفظ تعلّقه بمحذوف، والياء في «قي» للإشباع، ثم بين وجه منع تعلّقه بـ﴿مَقْتِ﴾ بقوله: (**إِذْ**) تعليليّة، أي إنما امتنع تعليقه بـ﴿مَقْتِ﴾؛ لأن (**مَقْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ فِي الآخِرَهْ**) أي ودعوتهم إلى الإيمان في الدنيا، فبينهما تناف، وهذا بالنسبة لمنع تعلقه بالثاني، وأما بالأول فذكره بقوله: (**وَالْفَصْلُ فِي الأَوَّلِ جَا مُحَذِّرَهْ**) يعني أن الفصل الواقع بين ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ﴾ وهو عامل مصدريّ، وبين الظرف بالأجنبيّ، وهو الخبر مَنَعَ من التعلّق به، و«الفصل» مبتدأ، و«في الأول» صفة، أو حال منه، وجملة «جا» خبر المبتدإ، و«المحذّر» اسم فاعل من التحذير، وهو التخويف، والمراد هنا المنع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني لهذه الجهة قولُ بعضهم في ﴿إِذْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: الآية ١٠] : إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني، وكلاهما ممنوع.

أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يَمقُتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٠] إنه ظرف لـ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] حكاه مَكّيّ، قال: وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولًا به لـ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْأَزِفَةِ﴾ [غافر: الآية ١٨] ؛ لأن ﴿يُحَذِّرُ﴾ قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نَصْبٌ بمحذوف تقديره: اذكروا، أو احذروا.

وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة، منهم الزمخشريّ - فلاستلزامه الفصلَ بين المصدر

ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

وَهُـنَّ وُقُـوفٌ يَـنْـتَـظِـرْنَ قَـضَـاءَهُ بِضَاحِي عذاةٍ[1] أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[2]

إن الباء متعلقة بقضائه، لا بـ«وقوف»، ولا بـ«ينتظرن»؛ لئلا يُفصَل بين قضاءه وأمره بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره «أمره» معمولًا لقضى محذوفًا؛ لوجود ما يعمل.

ونظير ما لَزِمَ الزمخشريَّ هنا ما لَزمه إذ عَلَّق ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: الآية ٩] بالرجع من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: الآية ٨]، وإذ عَلَّق أياما بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ الآية [البقرة: ١٨٣ - ١٨٤]، فإن في الأولى الفصل بخبر «إنّ»، وهو لقادر، وفي الثاني الفصل بمعمول ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وهو ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٣].

[فإن قيل]: لعله يُقـدِّر كما كُتب صفة للصيام، فلا يكون متعلقًا بـ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٨٣].

[قلنا]: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يَكْمُل معموله.

ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لَزِمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] الآية: إن ﴿ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] عطف على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عُطِف ﴿وَكُفْرٌۢ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مَقْتُكم إذ تدعون، وصُوموا أيامًا، ويَرْجِعُهُ يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ«قادر»؛ لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره.

---

(١) هكذا ضبطه البغدادي في «شرح الأبيات» بالعين المهملة، والذال المعجمة، ووقع في سائر النسخ بلفظ «غداة» بالغين المعجمة، والدال المهملة، والظاهر أنه تصحيف، والله تعالى أعلم.

(٢) «العذاة» بإهمال العين، وإعجام الذال: البعيد من الماء والريف، و«الضامز»: الساكت، و«ينتظرن قضاءه»: أمره ليَرِدَ بهنّ، أي ليقضي أمره فيهن. والضمير المؤنّث للأُتُن الوحشيّة، وهي أنثى الحمار، والمذكر للحمار الوحشيّ. انظر «شرح أبيات المغني»٧/١٦٦.

ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢] ألا ترى أن اليوم لو عُلِّق بـ﴿بُشْرَىٰ﴾ لم يصح من وجهين: أنه مصدر، وأنه اسم لـ«لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨]، فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿ٱلْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] بباء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عَطْفٌ على ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧]، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعْطَف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي [من الطويل]:

وَفَاؤُكُـمَا كَـالرَّبْـعِ أَشْـجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ[1]

وقد سأل أبو الفتح المتنبيَّ عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعَلَّق الباءَ بوفاؤكما، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يَتِمَّ فأنشده، قول الشاعر [من الكامل]:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ[2] إِيَادٍ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا[3]

أي إن «إيادٍ» بدل من «مِنْ» قبل مجيء معمول «حلّت»، وهو «دارها»، والصواب تعليق «دارها»، وبـ«أن تُسعدا» بمحذوف، أي حَلَّت ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبيَّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي هامل كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسًا، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث بقوله:

---

(١) «أشجاه» أي أحزنه، و«طاسمه»: أي دارسه، و«ساجمه»: أي هامله.

(٢) قال البغداديّ: وفي نسخ الكتاب «جعلت» أي بدل «حلّت»، وهو تحريف من النساخ. انظر «شرح الأبيات»٧/١٧١.

(٣) قوله: «حلّت»: أي نزلت، و«إياد» اسم قبيلة من معدّ، و«تكريت» بفتح أوله: بلد بشاطىء الفرات، وسميت بتكريت بنت وائل، وهي عطف بيان لدارها، و«تمنع» أي تلك القبيلة لبخلها تبقي الزرع في تلك الأرض ، ولا تحصده لئلا تأكل منه فيذهب.

١٣٣٣- (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ وَلَا تَثْرِيبَا ... عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ كَفَى حَسِيبَا

١٣٣٤- كَذَاكَ لَا مَانِعَ بَعْدَهُ لِمَا ... أَعْطَيْتَ لِلْآخِرِ جَا مُتَمَّمَا

١٣٣٥- فَهَذِهِ الظُّرُوفُ لَا تُعَلَّقُ ... عَلَى اسْمِ لَا لَدَى نُحَاةٍ حَقَّقُوا

١٣٣٦- مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ وَإِلَّا لَوَجَبْ ... تَنْوِينُهُ وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبْ

١٣٣٧- وَإِنَّمَا التَّعْلِيقُ بِالْمُنْحَذِفِ ... لِأَهْلِ بَغْدَادَ جَوَازُهُ قُفِي)

(﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ [هود: الآية ٤٣] مبتدأ على حذف مضاف، أي ظرف هذه الآية، وكذا ما عطف عليها، وخبره جملة «فهذه الظروف» على زيادة الفاء (**وَلَا تَثْرِيبَا**) بألف الإطلاق (**عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ**﴾) وقوله: (**كَفَى حَسِيبَا**) جملة معترضة بين المتعاطفات، كمّل به البيت، أي كفى الله حسيبًا، أي محاسبًا، وهو في المعنى إشارة إلى قوله ﷻ بعد الآية: ﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: الآية ٩٢] الآية (**كَذَاكَ** «**لَا مَانِعَ - بَعْدَهُ - لِمَا أَعْطَيْتَ**» **لِلْآخِرِ**) متعلق بـ«متممًا» (**جَا**) بالقصر لغة في «جاء» بالمدّ، كما سبق غير مرة (**مُتَمَّمَا**) بصيغة اسم المفعول حال من الفاعل (**فَهَذِهِ الظُّرُوفُ**) يعني قوله في الآيتين: ﴿الْيَوْمَ﴾، وقوله في الحديث: «لما أعطيت»، وتسمية الجارّ والمجرور بالظرف شائع عندهم؛ لأن الظرف في تقدير الجارّ والمجرور، فاسم الإشارة مبتدأ، خبره قوله: (**لَا تُعَلَّقُ**) بالبناء للمفعول أي لا يجوز تعليقها (**عَلَى اسْمِ** «**لَا**» من قوله ﴿لَا عَاصِمَ﴾ [هود: ٤٣]، و﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ [يوسف: الآية ٩٢]، و«لا معطي» (**لَدَى نُحَاةٍ حَقَّقُوا**) أي عند جماعة حققوا المسألة بأدلّتها، وقوله: (**مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ**) بيان لـ«نحاة» (**وَإِلَّا**) هي «إن» الشرطيّة، أدغمت في «لا» النافية، أي وإن قلنا: إنها متعلّقة باسم «لا» (**لَوَجَبْ تَنْوِينُهُ، وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبْ**) لكونه مطوّلًا، أي شبيهًا بالمضاف، وهو واجب النصب، وليس مبنيًا على الفتح، إذ لايكون كذلك إلا الاسم المفرد (**وَإِنَّمَا التَّعْلِيقُ**) أي تعليق هذه الظروف (**بِالْمُنْحَذِفِ**) أي بالعامل المحذوف، وهو خبر «لا»، تقديره: لا عاصم عاصمٌ اليوم، ولا تثريب تثريبٌ اليوم، ولا مانع مانعٌ لما أعطيت، وقوله: (**لِأَهْلِ بَغْدَادَ**) متعلّق بـ«قفي» (**جَوَازُهُ قُفِي**) بالبناء للمفعول، مبتدأ وخبره، يعني أن نحاة بغداد جوّزوا عدم تنوين اسم «لا» الشبيه بالمضاف، فقالوا في الظروف المذكورة: إنها منصوبة من غير تنوين.

قلت: مذهبهم عندي أقرب، وأسهل؛ لموافقته الظواهر مع عدم إعوازه إلى التكلّف بالتقدير المذكور. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات أن المثال الثالث تعليقُ جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣]، و﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: الآية ٩٢]، ومن قوله ﷺ: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت» باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريين؛ لأن اسم «لا» حينئذ مُطوّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف، إلا عند البغداديين، وقد مضى، وهو الراجح عندي والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٣٣٨- (وَعَكْسُ ذَا تَعْلِيقُهُمْ عَلَيْكُمْ ... بِكَائِنٌ مِنْ بَعْدِ لَوْلَا يُعْلَمُ

١٣٣٩- بَلْ ذَا مُعَلَّقٌ بِفَضْلِ مُبْتَدَا ... خَبَرُهُ بِالْحَذْفِ جَا مُطَّرِدَا)

(**وَعَكْسُ ذَا**) أي هذا الذي مضى، وهو تعليق الظروف باسم «لا» المطوّل (**تَعْلِيقُهُمْ**) أي تعليق بعض النحاة (﴿**عَلَيْكُمْ**﴾ **بِكَائِنٌ**) أي بلفظ «كائن» هكذا النسخة بالرفع على الحكاية (**مِنْ بَعْدِ** «**لَوْلَا**») متعلّق بـ(**يُعْلَمُ**) مبنيًا للمفعول، يعني أن عكس المثال السابق، وهو خطأهم في تعليق الظرف بالمذكور مع أن الصواب تعليقه بالمقدّر تعليق بعضهم قوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: الآية ٨٣] بكائن مقدّر، وهو خطأ (**بَلْ ذَا مُعَلَّقٌ بِـ**﴿**فَضْلُ**﴾، حال كونه (**مُبْتَدَا، خَبَرُهُ**) أي خبر هذا المبتدإ (**بِالحذف**) متعلّق بـ(**جا**) بالقصر لغة، كما سبق، حال كونه (**مطّردًا**) أي لوقوعه بعد «لولا»؛ لأن خبر المبتدإ بعدها واجب الحذف، وفي نسخة: «حَذْفُ الْخَبْرْ - بتسكين الراء للوزن - «مِنْ بَعْدِ لَوْلَا اطَّرَدَا»، والمعنى واحد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع - وهو عكس المثال السابق - تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النّساء: الآية ٨٣] بمحذوف، أي كائنٌ عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور، وهو الفضل؛ لأن خبر المبتدإ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لَحَّنَ الْمَعَرِّيّ في قوله [من الوافر]:

* فَـلَـوْلَا الْـغِـمْـدُ يُـمْـسِـكُـهُ لَـسَـالَا *

قلت: هكذا قرّر المسألة ابن هشام هنا، وهو مذهب الجمهور، والذي يظهر لي أن الحقّ هو ما عليه جماعة، كابن مالك، وهو أنه إن كان الخبر كونا عامّا وجب حذفه، وإن كان كونا خاصّا، ولم يدلّ عليه دليلٌ وجب ذكره، وإن دلّ عليه دليلٌ كبيت المعرّي، جاز ذكره، وإليه يشير ابن مالك بقوله:

وَبَـعْـدَ «لَـوْلَا» غَـالِـبًـا حَـذْفُ الْخَبَـرْ حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ[1]

والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

١٣٤٠- (وَأُمَّةً قُبَيْلَهُ الظَّرْفُ جُعِلْ حَـالًا مُقَدَّمًا فَذَا لَا يَـنْـجَـعِلْ

١٣٤١- لِفَصْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ أَبُـو عَـلِـيٍّ مَـانِـعٌ بِـظَـرْفِـهِ)

(وَأُمَّةً) مبتدأ لقصد لفظه محكيّ **(قُبَيْلَهُ)** ذكّر الضمير باعتبار أنه لفظ، وهو حال من **(الظَّرْفُ)** يعني قوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ [البقرة: الآية ١٢٨]، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله: **(جُعِلْ)** بالبناء للمفعول، وقوله: **(حَالًا مُقَدَّمًا)** مفعول ثان له، أي جُعِلَ حالًا منه، يعني أن بعض المعربين أعربوا قوله ﷻ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ﴾ [البقرة: الآية ١٢٨] حالًا من ﴿أُمَّةً﴾ [البقرة: الآية ١٢٨]، وهذا خطأ، كما أشار إليه بقوله: **(فَذَا)** أي هذا الإعراب **(لَا يَنْجَعِلْ)** أي لا يصحّ **(لِفَصْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ)** أي لأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال **(أَبُو عَلِيٍّ مَانِعٌ بِظَرْفِهِ)** أي مانع الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، فما ظنك بالحال.

وحاصل معنى البيتين أن المثال الخامس قول بعضهم في قوله ﷻ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٨]: إن الظرف كان صفة لـ﴿أُمَّةً﴾ [البقرة: الآية ١٢٨]، ثم قُدّم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به.

---

(١) راجع ما كتبه من تكلم على هذا البيت كحاشية الخضريّ ١/١٥٠-١٥١.

ومثله قول أبي حيان في قوله ﷻ: ﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًاۗ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٠]: إن ﴿أَشَدَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٠] حال كان في الأصل صفة لـ﴿ذِكْرًاۗ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٠]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

١٣٤٢- (وَعَـلَّـقَ الْحَوْفِيُّ بَـابِـنَـاظِـرَهْ مِنْ بِمَ يَرْجِعُ وَصَدْرًا لَمْ يَرَهْ

١٣٤٣- وَابْـنُ عَـطِـيَّـةَ لأَنَّـى عَـلَّـقَـا بِقَـوْلِ قَاتَـلَـهُـمُ الـلَّـذْ سَـبَـقَـا

١٣٤٤- وَالْحَقُّ تَعْلِيقُهُمَا بِمَا يَلِي وَمِثْلُ ذَا كَثُرَ فِي الْمُنَزَّلِ)

(وَعَلَّقَ الْحَوْفِيُّ بَا) مفعول علّق، أي علّق باءَ **(بِنَاظِرَهْ)** متعلّق بـ«علّق»، أي بلفظ ﴿نَاظِرَةٌۢ﴾ [النمل: ٣٥] **(مِنْ بِمَ يَرْجِعُ)** أي حال كون الباء كائنةً في قوله ﷻ: ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٥]، وقوله: **(وَصَدْرًا لَمْ يَرَهْ)** أي لم يراع وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو المجرور بالباء، يعني أنه إنما علّق ﴿بِمَ يَرْجِعُ﴾ [النمل: الآية ٣٥] بـ﴿نَاظِرَةٌۢ﴾؛ لعدم تفطّنه لوجوب الصدارة لأسماء الاستفهام، فوقع في هذا الخطإ، وإنما الصواب أن يتعلّق ﴿بِمَ﴾ [النمل: الآية ٣٥] بـ﴿يَرْجِعُ﴾ [النمل: ٣٥] بعده.

ثم أتبعه بمثال آخر، فقال:

(وَابْنُ عَطِيَّةَ) مبتدأ خبره «علّق» **(لأَنَّى)** اللام زائدة، «أنّى» مفعول مقدّم لـ**(عَلَّقَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل **(بِقَوْلِ)** متعلّق بما قبله، مضاف لـ**(قَاتَلَهُمُ اللَّذْ)** بسكون الذال لغة في «الذي» **(سَبَقَا)** بألف الإطلاق أيضًا، أي تقدّم، يعني أن ابن عطيّة رحمه الله أخطأ في إعراب هذه الآية، حيث علّق ﴿أَنَّىٰ﴾ [التوبة: ٢٣٠] وهو ظرف بـ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [التوبة: ٣٠]، فغفل عن وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو ﴿أَنَّىٰ﴾ [النمل: ٣٠]، والصواب تعليقه بـ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]، كما نبّه عليه بقوله: **(وَالْحَقُّ تَعْلِيقُهُمَا)** أي تعليق ﴿بِمَ﴾ و﴿أَنَّىٰ﴾ **(بِمَا يَلِي)** أي بـ﴿يَرْجِعُ﴾ [النمل: ٣٥]، و﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] **(وَمِثْلُ ذَا)** أي مثل هذا الخطإ **(كَثُرَ)** وفي نسخة: «أكثر» **(فِي الْمُنَزَّلِ[1])** أي في إعراب القرآن الْمُنَزَّل من عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ،

---

(١) سيأتي بعض الأمثلة في الإيضاح.

حيث لا يُراعي بعض المعربين الصناعة النحوية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السادس قولُ الحَوْفيِّ: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٥] متعلقة بـ﴿نَاظِرَةٌ﴾ [النمل: ٣٥]، ويردُّه أن الاستفهام له الصدر.

ومثله قول ابن عطية في ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] : إن ﴿أَنَّىٰ﴾ ظرف لـ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] ، وأيضًا فيلزم كون ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] لا موقع لها حينئذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٥] : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل «إذا» بما بعدها، حَكَى ذلك عنهم أبو حاتم في «كتاب الوقف والابتداء»، وهذا لا يصح في العربية.

وقولُ بعضهم في ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] : إن ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] حال من معمول ﴿ثُقِفُوٓا۟﴾ أو ﴿أُخِذُوا۟﴾ [الأحزاب: الآية ٦١] ، ويردُّه أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ [الأحزاب: الآية ٦٠] ، فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان.

وقولُ آخر في ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٠] : إن ﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿زاهدين﴾ المذكور، وهذا ممتنع إذا قُدِّرت «أل» موصولة، وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذ تعلقها بـ«أعني» محذوفةً، أو بـ«زاهدين» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تَعلّق به ﴿مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٠] ، وأما إن قُدِّرت «أل» للتعريف فواضح، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٣٤٥- (أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ فِي — بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ الْوَفِي

١٣٤٦- فَمَنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلِّقِ — بَلْ نَعْتُهُ مَحَلَّ رَفْعٍ يَرْتَقِي

١٣٤٧- لأَنَّهُ لَيسَ لِتَفْضِيلٍ قُصِدْ — لِكَوْنِهِ لَوْنًا فَمِنْهُ لَا يَرِدْ)

(**أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ**) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله (**فِي بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ**) أي كائنٌ في بيت أبي الطيِّب المتنبّي، وقوله: (**أَحْمَدَ**) بدل من «أبي»، وقوله: (**الْوَفِي**) صفة لـ«أحمد»، فهو وإن ادّعى النبوّة، إلا أنه تاب، فوفّى بما وجب عليه، أو المعنى أنه كان وفيًا في شعره حيث كان يجاري فحول الشعراء، مع أنه من المولّدين (**فَمِنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلِّقِ**) الفاء زائدة، أي لا تعلّق «من الظلم» بقوله: «أسود»، وإن قال به بعضهم؛ لفساده (**بَلْ**) الصواب أنه (**نَعْتُهُ**) وقوله: (**مَحَلَّ رَفْعٍ**) بالنصب مفعول (**يَرْتَقِي**) يعني أنه في محلّ رفع؛ لكونه صفة مرفوع، ثم بيّن وجه فساد تعليقه بـ«أسود» بقوله: (**لأَنَّهُ**) أي لأن «أسود» (**لَيسَ لِتَفْضِيلٍ قُصِدْ**) أي ليس مقصودًا هنا ليكون اسم تفضيل، وإنما هو صفة مشبّهة، وقوله: (**لِكَوْنِهِ لَوْنًا**) علّة لعدم كونه اسم تفضيل؛ أي لأنه دالّ على لون (**فَمِنْهُ لَا يَرِدْ**) أي فما دلّ على لون لا يأتي منه اسم تفضيل؛ لأنه لا يصاغ مما دلّ على لون، كما هو موضّح في محلّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السابع قولُ بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ — لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

إن «من» متعلقة بـ«أسود»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظُّلَم» صفة لـ«أسود»، أي أسود كائن من جملة الظُّلَم، وكذا قوله [من الكامل]:

يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ — ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدُ[1]

---

(١) «يلقاك مرتديًا إلخ» أي متقلّدًا بسيف قد احمرّ من الدم، وزالت خضرة جوهره بدماء الأعناق والأكباد. و«الطُّلَى» جمع طُلْية: مقدّم العنق، والأكبد جمع كبد، وهو جمع غير معهود، والمعهود أكباد، وكُبود. «شرح الأبيات»٧/١٧٥.

«من دم» إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة، كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن، بقوله:

١٣٤٨- (وَاللَّامَ فِي سَقْيًا لَهُ قَدْ عَلَّقُوا بِلَفْظِ سَقْيٍ وَهُنَا مَا حَقَّقُوا

١٣٤٩- لأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى وَلَا تُقَوِّي فَاللُّزُومُ سَدَّا

١٣٥٠- بَلْ خَبَرٌ عَنْ ذِي ابْتِدَاءٍ حُذِفَا إِرَادَتِي لَهُ مِثَالٌ يُقْتَفَى)

(**وَاللَّامَ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«علّقوا»، أو بالرفع على الابتداء، والجملة خبره بتقدير رابط (**فِي** «**سَقْيًا لَهُ**» **قَدْ عَلَّقُوا بِلَفْظِ سَقْيٍ، وَهُنَا مَا**) نافية (**حَقَّقُوا**) أي لم يُثبتوا الإعراب على الوجه الصواب، بل أخطئوا فيه، وفي نسخة: «ما هنا قد حققوا»، والمعنى واحد، ثم نبّه على علّة الخطإ، بقوله: (**لأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى**) بالبناء للمفعول، يعني أنه «سقى» يتعدّى بنفسه، كما في قوله ﷻ: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢١] ،فلا حاجة إلى تعديته باللام، وقوله: (**وَلَا تُقَوِّي**) معناه أن هذه اللام أيضًا لا يقال: إنها زيدت للتقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، فافترقا، كما أشا إليه بقوله: (**فَاللُّزُومُ سَدَّا**) بألف الإطلاق، أي لزوم هذه اللام سدّ باب جعلها للتقوية؛ لما ذكرناه (**بَلْ**) الصواب أنها (**خَبَرٌ عَنْ ذِي ابْتِدَاءٍ**) أي عن مبتدإ (**حُذِفَا**) بألف الإطلاق، أي محذوف، فتقدير «سقيًا له» (**إِرَادَتِي لَهُ**) أي كائن له، وقوله: (**مِثَالٌ**) خبر لمحذوف، أي هذا مثال (**يُقْتَفَى**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«مثال».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثامن قولُ بعضهم في «سقيًا لك»: إن اللام متعلقة بـ«سقيًا»، ولو كان كذا لقيل «سقيًا إياك»، فإن سَقَى يتعدى بنفسه.

[**فإن قيل**]: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٩١] .

[**قلنا**]: إن لام التقوية لا تلزم، وهذه لازمة، ومن هنا امتنع في قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمّد: الآية ٨] الآية، كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نَصْبًا على الاشتغال؛ لأن ﴿لَهُمْ﴾ ليس متعلقا بالمصدر، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسع بقوله:

١٣٥١- (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَوْ تَعَلَّقَا عَلَى ابْتِغَاؤُكُمْ بِمَحْذُورٍ بَقَى

١٣٥٢- إِذْ عَمَلُ الْمَصْدَرِ فِي مُقَدَّمِ يُمْنَعُ فِي الشِّعْرِ وَكَيْفَ الأَكْرَمِ)

(﴿**بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ**﴾ [الروم: ٣٢]) مبتدأ لقصد لفظه، خبره جملة (**لَوْ تَعَلَّقَا**) بألف الإطلاق (**عَلَى** ﴿**وَٱبْتِغَآؤُكُم**﴾ [الروم: الآية ٢٣] (**بِمَحْذُورٍ بَقَى**) بفتح القاف على لغة طيِّء الذين يفتحون عين فَعِل المكسورالبائيّ، كبقي، وفني، ورضي، ونحو ذلك، كما سبق بيانه، يعني أنه لو تعلق قوله تعالى: ﴿بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [لروم: ٢٢] بقوله: ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: الآية ٢٣] لكان فاسدًا (**إِذْ**) تعليليّة (**عَمَلُ الْمَصْدَرِ فِي مُقَدَّمٍ يُمْنَعُ**) بالبناء للمفعول (**فِي الشِّعْرِ**) وفي نسخة «شِعْرٍ» بالتنكير، أي مع أنه محلّ ضرورة (**وَكَيْفَ**) يجوز في (**الأَكْرَمِ**) أي القرآن الأكرم، يعني أنه إذا مُنِع وقوعه في الشعر، فكيف لا يُمنع في سعة الكلام، بل في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، فإنه أولى بأن يُصان من التخريج على الأوجه البعيدة، والشاذّة، فالصواب أن يتعلّق بـ﴿مَنَامُكُم﴾ [الروم: الآية ٢٣] .

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قولُ الزمخشري في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ﴾ [الروم: الآية ٢٣] : إنه من اللف والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولًا للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم، وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام.

قال ابن هشام رحمه الله: وزعم عصريّ[1] في تفسير له على «سورتي البقرة وآل عمران» في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] أن ﴿مِّنَ﴾ متعلقة بـ﴿حَذَرَ﴾ [البقرة: الآية ١٩] ، أو بـ﴿ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: الآية ١٩] ، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضًا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحاملُهُ على ذلك أنه لو علقه

(١) أي شخص منسوب للعصر الذي فيه ابن هشام، وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل، تلميذ أبي حيان، وقد فسر هاتين السورتين فقط. دسوقي ٢/ ١٨٠.

بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] ، وهو في موضع المفعول له لَزِم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] مفعولًا له، وقد أُجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقًا، والثانيَ تعليل له مقيدًا بالأول، والمطلق والمقيد غيران[1]، فالمعلَّل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يُحمَل على أن المنام في الزمانين، والابتغاءَ فيهما، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

١٣٥٣- (فَفِي قَلِيلًا مَّا بِمَعْنَى مَنْ رَوَوْا وَمَنْعَ ذَا بِحَتْمِ نَصْبِهِ حَكَوْا)

(**فَفِي** ﴿قَلِيلًا مَّا﴾ [البقرة: ٨٨] **بِمَعْنَى «مَنْ» رَوَوْا**) أي نقلوا عن بعض المعربين الذين لا تحقيق عندهم، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿مَا﴾ في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨] بمعنى «مَن»؛ وذلك لأن الإيمان من أوصاف العقلاء، والذي يُستعمل للعاقل «من»، فتعين أن تكون «ما» بمعنى «من»،وهذ خطأ منه؛ لأنه لو كان كذلك لرُفع «قليلٌ» على أنه خبر «من»، فنصبه دليلٌ على فساد هذا الإعراب، كما أشار إليه بقوله: (**وَمَنْعَ ذَا**) أي منع هذا التفسير لـ«ما» بـ«مَن» (**بِحَتْمِ نَصْبِهِ**) أي بوجوب نصب ﴿قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨] (**حَكَوْا**) أي نقلوا ردّه، يعني أن نصب ﴿قِيلًا﴾ [البقرة: ٨٨] يَمْنَع من التفسير المذكور؛ لأنه لو كان كما قاله لوجب رفعه على الخبريّة لـ«ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، والحقّ أنه منصوب على أنه مفعول لـ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ المتأخر، و﴿مَا﴾ صلة، لتأكيد القلّة، أي يؤمنون إيمانًا قليلًا، أو أن ما مصدريّة، و﴿قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: ٨٨] منصوب على الظرفية خبر مقدّم، أي إيمانهم كائن في قليل من الأزمنة[2]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٣٥٤- (وَفِي مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَا مُبْتَدَأٌ وَالظَّرْفُ قَبْلُ خَبَرَا

١٣٥٥- مَعْ جَعْلِهِمْ هُوَ ضَمِيرَ الشَّانِ مِنْ لَفْظِ مَا هُوَ لَدَى الْبَيَانِ

---

(١) قال الدَّمَامِينيّ: كأن ابن هشام نسي ما قدّمه في اللباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم: «غيران»، و«أغيار» ليس بعربيّ. انتهى. «دسوقي»٢/١٨٠.

(٢) «حاشية الدسوقي»٢/١٨٠.

١٣٥٦- يَمْنَعُ ذَا زِيَادَةُ الْبَا فِي الْخَبَرْ فِي بِمُزَحْزِحِهِ جَاءَ وَانْتَشَرْ)

(**وَفِي مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَا**) بألف الإطلاق، أي وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] (**مُبْتَدَأٌ**) أي قالوا: ﴿أَن يُعَمَّرَۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] مبتدأ (**وَالظَّرْفُ**) أي الجارّ والمجرور، وهو ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] ، و«الظرف» مبتدأ، خبره قوله: (**قَبْلُ**) بالبناء على الضم ، أي كائن قبل المبتدإ، حال كونه (**خَبَرَا**) عنه (**مَعْ جَعْلِهِمْ** ﴿هُوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]) أي لفظ ﴿هُوَ﴾ (**ضَمِيرَ الشَّانِ**) بقلب الهمزة ألفًا للتخفيف، وقوله: (**مِنْ لَفْظِ مَا هُوَ**)أي حال كون ﴿هُوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]) وقوله: (**لَدَى الْبَيَانِ**) كَمَّل به البيت، أي ذلك كائن لدى بيان مأخذ ﴿هُوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] .

والحاصل أن بعضهم أعرب ﴿هُوَ﴾ في هذه الآية ضمير الشأن، و﴿أَن يُعَمَّرَۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] مبتدأ، و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] خبرا عنه، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لما دخلت الباء في الخبر، كما أشار إليه بقوله: (**يَمْنَعُ ذَا**) أي جواز هذا الإعراب (**زِيَادَةُ الْبَا فِي الْخَبَرْ**) أي لأن دخول الباء في الخبر دليل على أن ﴿مَا﴾ نافية، والضمير مبتدأ أول عائد على ﴿أَحَدُهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩٦] ، لا للشأن، و﴿أَن يُعَمَّرَۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] مبتدأ ثان، و﴿بِمُزَحْزِحِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] خبر الثاني، والجملة خبر الأول، أي وما ذلك الأحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب، أي عن النار، فدخلت الباء على خبر المبتدإ المنفيّ بـ«ما»، وهو جائز.

وقوله: (**فِي بِمُزَحْزِحِهِ**) بدل من الجارّ والمجرور قبله، وقوله: (**جَاءَ وَانْتَشَرْ**) كَمّل به البيت، أي جاء هذا الإعراب منتشرًا بين أهل الفنّ، ويحتمل أن يتعلّق « فِي بِمُزَحْزِحِهِ» بـ«جاء».

ونظيره قولُ آخرَ في حديث بدء الوحي: «ما أنا بقارئ»: إن «ما» استفهامية مفعولة لـ«قارئ»، ودخولُ الباء في الخبر الموجَب يأبى ذلك، فالصواب أن «ما» نافية، و«بقارىء» خبر المبتدإ، وهو الضمير، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٣٥٧- (يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ إِذَا مَا رُفِعَا مُسْتَأْنَفٌ حَذْفُ الْجَوَابِ يُدَّعَى

١٣٥٨- وَرُدَّ ذَا بِكَوْنِ فِعْلِ الشَّرْطِ ... مُسْتَقْبَلًا فَالْمَاضِ قَيْسُ السَّقْطِ

١٣٥٩- لَا يُحْذَفُ الْجَوَابُ مَعْ مُضَارِعِ ... إِلَّا ضَرُورَةً لَدَى عَمْرٍو فَعِي)

(﴿يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره «مستأنف» **(إذَا مَا)** زائدة **(رُفِعَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إذا قرئ بالرفع، قيل: القارىء به طلحة بن سليمان، فهي قراءة شاذّة **(مُسْتَأْنَفٌ)** أي منقطع عما قبله، ويكون الوقف على قوله: ﴿تَكُونُوا﴾، وقوله: **(حَذْفُ الْجَوَابِ يُدَّعَى)** مبتدأ وخبره، والفعل مبنيّ للمفعول، يعني أن جواب الشرط، وهو ﴿أَيْنَمَا﴾ [النساء: الآية ٧٨] محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا وإن قاله بعضهم غير صحيح، كما قال: **(وَرُدَّ ذَا)** أي الإعراب المذكور **(بِكَوْنِ فِعْلِ الشَّرْطِ)** أي وهو ﴿تَكُونُوا﴾ [النساء: الآية ٧٨] **(مُسْتَقْبَلًا)** أي فعلا مضارعًا، ولا يُحذف الجواب، إذا كان مضارعًا، كما قال: **(فَالْمَاضِ)** بحذف الياء، وهو جائز للتخفيف، أي الماضي الواقع شرطًا **(قَيْسُ السَّقْطِ)** أي مقيسٌ حذف جوابه، وفي نسخة: «أَصْلُ السَّقْطِ»، أي الحذف، وقوله: **(لَا يُحْذَفُ الْجَوَابُ)** هذا البيت بمعنى البيت السابق، فهو مؤكّد له، يعني أنه لا يجوز حذف جواب الشرط **(مَعْ مُضَارِعِ)** أي مع كون فعل الشرط مضارعًا **(إِلَّا ضَرُورَةً)** أي في الشعر؛ للضرورة، وقوله: **(لَدَى عَمْرٍو)** متعلّق بـ«لا يحذف» أي عند عمرو بن عثمان، وهو سيبويه، وقوله: **(فَعِي)** كَمّل به البيت، وهو فعل أمر من وَعَى يعي: إذا حفظ، والياء للإشباع، أي احفظ هذه القواعد؛ لأنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني عشر قولُ الزمخشري في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨] الآية فيمن رفع ﴿يُدْرِكُ﴾ : إنه يجوز كون الشرط متصلًا بما قبله، أي «ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا»، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثم يَبْتَدِىء ﴿يُدْرِكُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨] ، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نَصُّوا على أنه لا يُحذفُ الجوابُ إلا وفعل الشرط ماض، تقول: «أنت ظالم إن فعلت»، ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل»، إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في «كتاب الأصول»: إنه يقال: «آتيك إن تأتني»، فنقله من كُتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على

الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند البصريين؛ لأن الشرط له الصدر.

ثم أشار إلى المثال الثالث عشر ـ وهو آخر الأمثلة ـ بقوله:

١٣٦٠- (وَفِي بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا زُعِمْ ... نَصْبُهُ مَفْعُولًا بِهِ عَنْ بَعْضِهِمْ

١٣٦١- رُدَّ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا ... يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ حَيْثُ انْجَلَى

١٣٦٢- وَرَدُّهُ بِأَنَّ فِعْلَهُ لَزِمْ ... كَرَبِحَتْ عَنِ الصَّوَابِ مُنْعَدِمْ

١٣٦٣- فَلْيَنْتَصِبْ مُمَيِّزًا لِأَفْعَلَا ... كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا)

(وَفِي بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) متعلّق بـ**(زُعِمْ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله **(نَصْبُهُ)** أي نصب ﴿أَعْمَالًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه **(مَفْعُولًا بِهِ)** لـ﴿بِالْأَخْسَرِينَ﴾ **(عَنْ بَعْضِهِمْ)** أي هذا مرويّ عن بعض النحاة، لكن **(رُدَّ)** بالبناء للمفعول، أي رُدّ هذا القول **(بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ)** وقوله: **(حَيْثُ انْجَلَى)** متعلّق بـ«ينصب» أي في أي تركيب ظهر.

ولما أخطأ بعضهم في وجه الردّ بيّنه بقوله: **(وَرَدُّهُ)** مبتدأ خبره «منعدم»، أي ردّ هذا القول **(بِأَنَّ فِعْلَهُ لَزِمْ)** أي بكون فعله، وهو «خسِر» لازمًا **(كَرَبِحَتْ)** أي كما كان ضدّه، وهو «ربح» لازمًا كذلك **(عَنِ الصَّوَابِ)** متعلّق بـ**(مُنْعَدِمْ)** أي زائل عن طريق الصواب، يعني أن الردّ على هذا الخطأ بأن خسِر لا يتعدّى كنقيضه ربح غير صواب؛ لأن خسر فعل متعدّ، وكذلك ربح، وإنما الصواب في الردّ ما سبق.

تنبيه:

استعمل الناظم رحمه الله لفظ «منعدم» مع أن أهل اللغة ينكرونه، قال في «القاموس» و«شرحه»: وقول المتكلمين وُجد الشيءُ فانعدم من لحن العامّة؛ أي لأنه يُخصّ بالعلاج والتأثير، نحو كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، فلا يقال: عَلِمته فانعلم، ولا عدِمته فانعدم، وقال الزمخشريّ في «المفصّل»: ولا يقع انفعل حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم: انعدم خطأ. انتهى باختصار وزيادة يسيرة[1].

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس» ٨/٣٩٣.

ثم ذكر وجه صواب الإعراب بقوله: (**فَلْيَنْتَصِبْ**) الفاء فصيحية، أي إذا عرفت أن الإعراب المذكور غير صحيح، وأردت معرفة الصحيح، فأقول لك: ينتصب ﴿أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه (**مُمَيِّزًا لأَفْعَلَا**) أي لأفعل التفضيل، وهو ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] ، يعني أنه تمييزُ نسبةٍ من الضمير المستتر في ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] (**كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا**) أي كما نُصب مَنْزِلًا على التمييز.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر قولُ بعضهم في ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] : ﴿إِنَّ أَعْمَالًا﴾ مفعول به، ورده ابن خَرُوف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح، ووافقه الصَّفَّار مستدلا بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ [النَّازعَات: الآية ١٢] ؛ إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئًا، وثلاثتهم[1] مخطؤن؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر مُتَعَدٍّ، ففي التنزيل ﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٢] ، و﴿خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةَ﴾ [الحجّ: الآية ١١] ، وأما خاسرة فكأنه على النسب أي ذاتُ خُسْرٍ، ورِبحَ أيضًا يتعدى، فيقال: «ربح دينارًا».

وقال سيبويه: ﴿أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] مُشَبَّهٌ بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يُشَبَّهُ باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط[2]، والصواب أنه تمييز.

١٣٦٤- (أَمْثِلَةٌ هِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرْ قَدْ نُظِّمَتْ مِثْلَ اللآلِي وَالدُّرَرْ)

(**أَمْثِلَةٌ**) أي هذه أمثلة للجهة التي يراعي فيها المعرب صحة المعنى، دون النظر إلى صحة الصناعة، فيقع في الخطإ (**هِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرْ**) مثالًا (**قَدْ نُظِّمَتْ**) بالبناء للمفعول، يقال: نظمت الخَرَز نظمًا، من باب ضرب: جُعلته في سِلْكٍ، وهو النظام بالكسر، قاله في «المصباح»، والتضعيف هنا للمبالغة، وقوله: (**مِثْلَ اللآلِي وَالدُّرَرْ**) حال من نائب الفاعل، وعطفُ الدُّرَر على اللآلىء من باب عطف التفسير؛ لأنه بمعناه، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) أي البعض القائل: إنه مفعول به، وابن خروف وابن الصفّار القائلان: إن خسر لا يتعدى.

(٢) أي وهو خلوّه عن «من»، فإذا خلا عنها لحقته العلامات، تارة وجوبًا، وذلك إذا دخلت عليه «أل»، أو أضيف، وقُصد التفضيل، وأما إن لم يُقصد التفضيل عند الإضافة ففي المطابقة وجهان.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثانية، شرع يبيّن الجهة الثالثة، فقال:

١٣٦٥- (ثَالِثَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا لَغَيْرِثَابِتٍ لَدَى ذَوِي الْحِجَا

١٣٦٦- لِجَهْلٍ اَوْ لِغَفْلَةٍ تِلْكَ الزَّلَلْ أَمْثِلَةً نَذْكُرُ فِي هَذَا الْمَحَلّْ

١٣٦٧- مِنْهَا كَمَا أَخرَجَكَ الَّذِي نَزَلْ جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الأُوَلْ

١٣٦٨- يُرَدُّ هَذَا بِأُمُورٍ أَرْبَعَهْ كَافٌ كَوَاوِ قَسَمٍ مَنْ وَضَعَهْ

١٣٦٩- إِطْلَاقُ مَا عَلَى الْعَزِيزِ الْوَاحِدِ إِغْنَاءُ اِسْمِ ظَاهِرٍ عَنْ عَائِدِ

١٣٧٠- وَوَصْلُهُ بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعْ تَبَاعُدٍ بَيْنَهُمَا كَمَا وَقَعْ

١٣٧١- وَهَاهُنَا فِي الآيِ أَقْوَالٌ أُخَرْ الْكَافُ مُبْتَدًا وَفَاتَّقُوا الْخَبَرْ

١٣٧٢- يُفْسِدُهُ الْفَا وَانْتِفَاءُ الرَّابِطِ تَبَاعُدٌ بَيْنَهُمَا لِلضَّابِطِ

١٣٧٣- أَوْنَعْتُ مَصْدَرٍ لِفِعْلِ جَادَلُوا أَوْ مَصْدَرِ الإِخْرَاجِ هَذَا أَعْدَلُ

١٣٧٤- أَوْ نَعْتُ حَقًّا قَبْلَهُ قَدْ ذُكِرَا وَذَا أَحَقُّ مِنْ مُقَدَّمٍ جَرَى

(**ثَالِثَةُ الْجِهَاتِ**) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض منها (**أَنْ يُخَرِّجَا**) بألف الإطلاق، من التخريج، والفاعل ضمير المعرب (**لَغَيْرِثَابِتٍ**) أي على وجه غير ثابت، فاللام بمعنى «على» (**لَدَى ذَوِي الْحِجَا**) أي عند أصحاب العقول الراجحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفنّ، والظرف متعلّق بـ«ثابت» (**لِجَهْلٍ**) أي وذلك إما لجهله بالوجه الثابت عندهم، والجارّ والمجرور خبر مقدّم عن«تلك» (**اَوْ**) بوصل الهمزة للوزن (**لِغَفْلَةٍ**) أي أو إما لغفلته عنه، وإن كان يعرفه، وقوله: (**تِلْكَ الزَّلَلْ**) مبتدأ مؤخّر، أي تلك الأخطاء (**أَمْثِلَةً**) أي وهي أربعة أمثلة، وهو مفعول مقدّم لـ(**نَذْكُرُ**) بالبناء للفاعل (**فِي هَذَا الْمَحَلّْ**) أي في محلّ الجهة الثالثة.

أَوَّلُها ما أشار إليه بقوله: (**مِنْهَا**) أي من تلك الأمثلة قوله ﷻ: (﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ﴾ [الأنفال: الآية ٥] (**الَّذِي نَزَلْ**) أي في القرآن الكريم (**جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الأُوَلْ**) بضم، ففتح، جمع أُولى، أنّثه باعتبار الطائفة، يعني أن بعض المتقدّمين، وهو أبو عبيدة جعل الكاف حرف قسم، أي والذي أخرجك، فقوله: «جعل» مبنيّ للفاعل، و«كافًا» مفعوله الأول، و«قسمًا» مفعوله

الثاني (**يُرَدُّ هَذَا**) فعل ونائب فاعله (**بِأُمُورٍ أَرْبَعَهْ**) أحدها (**كَافُ كَوَاوِ قَسَمٍ مَنْ وَضَعَهْ؟**) «من» استفهاميّة، والاستفهام للإنكار، أي لا يوجد أحَدٌ أثبت مجيء الكاف للقسم، فكيف ساغ له ادّعاء كونها له؟، والأمر الثاني في الردّ (**إِطْلَاقُ «مَا» عَلَى الْعَزِيزِ الْوَاحِدِ**) أي إطلاق «ما» التي لغير العالم على الله ـ سبحانه وتعالى ـ، والأمر الثالث (**إِغْنَاءُ اسْمٍ**) بقطع الهمزة للوزن (**ظَاهِرٍ عَنْ عَائِدِ**) يعني أن فيه ربط الموصول بالاسم الظاهر، وهو إنما يُربط بالضمير إلا في الضرورة الشعريّة (**وَ**) الأمر الرابع (**وَصْلُهُ**) أي ربط قوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ﴾ [الأنفال: الآية ٥] (**بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعْ تَبَاعُدٍ بَيْنَهُمَا**) وقوله: (**كَمَا وَقَعْ**) أي كما حصل ذلك كله في كلام هذا المعرب (**وَهَاهُنَا**) أي في هذا المحلّ (**فِي الْآيِ**) أي المذكورة، وإنما جمعها لأن الكلام فيها مرتبط بأول آية في السورة (**أَقْوَالٌ أُخَرْ**) منها هذا القول الماضي، والثاني قول من قال: (**الْكَافُ مُبْتَدَا**) بتخفيف الهمزة، أي الكاف اسم بمعنى مثل، مبتدأ (**وَ**﴿فَاتَّقُوا۟﴾ [الأنفال: الآية ١]) الواقع قبله (**الْخَبَرْ**)، وهذا الإعراب فاسد أيضًا، كما قال: (**يُفْسِدُهُ الْفَا**) أي اقتران الخبر بالفاء؛ لأن الخبر لا يقترن إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم، وأشار إلى أمر ثان مما يفسده أيضًا بقوله: (**وَانْتِفَاءُ الرَّابِطِ**) أي ويفسده أيضًا انتفاء الرابط، أي خلوّ الجملة الواقعة خبرًا من رابط يربطها بالمبتدإ، وإلى أمر ثالث بقوله: (**تَبَاعُدٌ بَيْنَهُمَا**) أي يفسده أيضًا تباعد ما بين المبتدإ وخبره الماضي، حيث فُصل بينهما بأشياء كثيرة،فإن بين قوله: ﴿فَاتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: الآية ١] وبين الكاف نحو عشر جمل.

وقوله: (**لِلضَّابِطِ**) خبر لمحذوف، أي وذلك كائن لأجل الضابط المعروف عند النحاة من أنه لا يُفصل بين المبتدإ والخبر بمثل هذا الفصل الطويل.

وأشار إلى القول الثالث من الأقوال الأُخر في الآية بقوله: (**أَوْ**) لتنويع الخلاف (**نَعْتُ مَصْدَرٍ لِفِعْلِ جَادَلُوا**) أي قالوا: إن الكاف نعت مصدر محذوف لجادلوا، أي يجادلونك في الحقّ الذي هو إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

وإلى الرابع بقوله: (**أَوْ مَصْدَرِ الْإِخْرَاجِ**) بالجرّ عطفًا على «مصدر» قبله، أي قالوا: إنها نعت مصدر الإخراج، والتقدير: قل: الأنفالُ ثابتة لله، والرسول مع كراهيتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك، وهم كارهون (**هَذَا أَعْدَلُ**) أي هذا القول أقرب إلى الصواب مما قبله؛ إذ

ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه.

وإلى الخامس بقول: (**أَوْ نَعْتُ حَقًّا قَبْلَهُ قَدْ ذُكِرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي وقيل: إنها نعتٌ لـ«حقًّا» الذي ذُكر قبلها في قوله ﷻ: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: الآية ٤] الآية، أي أولئك هو المؤمنون حقًّا كما أخرجك ربك (**وَذَا**) أي هذا القول (**أَحَقُّ مِنْ مُقَدَّمٍ جَرَى**) أي من القول المذكور قبله، وهو الرابع، وجه أحقّيته تقاربهما، ووصف الإخراج بالحقّ في الآية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثالثة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهتها الاعتراض أن يُخرّج على ما لم يَثْبُت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل، أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

[أحدها]: قول أبي عبيدة في قوله ﷻ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥]: إن الكاف، حرف قسم، وإن المعنى: الأنفالُ لله والرسول، والذي أخرجك، وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول، وسكوته عنه، قال: ولو أن قائلا قال: كالله لأفعلنّ لاستحق أن يُبْصَق في وجهه، ويُبطل هذه المقالة أربعة أمور:

أحدها: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم.

والثاني: إطلاق«ما» على الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

والثالث: ربط الموصول بالظاهر، وهو فاعل ﴿أَخْرَجَ﴾، وباب ذلك الشعر، كقوله [من الطويل]:

.. .. وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

والرابع: ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٥]، وعنه أنه قال: الجواب يجادلونك. ويردُّه عدم توكيده.

تنبيه:

في الآية أقوال أُخَر، هذا أحدها:

(وثانيها): أن الكاف مبتدأ وخبره ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الأنفال: الآية ١] ، ويُفسده اقترانه بالفاء، وخلوه من رابط، وتباعد ما بينهما.

(وثالثها): أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

(ورابعها): ـ وهو أقرب مما قبله ـ أنها نعت مصدر أيضًا، ولكن التقدير: قل: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون.

(وخامسها): ـ وهو أقرب من الرابع ـ أنها نعت لـ﴿حَقًّا﴾ [الأنفال: الآية ٤] ، أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك، والذي سَهَّل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية.

(وسادسها): ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنها خبر لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إنّ حالهم في كراهية ما رأيتَ من تنفيلك الْغُزَاةَ مثلُ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب.

قلت: هذا القول السادس هو أرجح الأقوال عندي؛ لخلوّه من التعسّفات السابقة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

هذا القول السادس مع كونه أقواها لم يذكره الناظم، والظاهر أنه تركه سهوًا، والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

هذه الأقوال هي التي ذكرها ابن هشام في الأصل، وثَمّ في الآية أقوال أُخر، وقد أوصلها العلامة السمين الحلبيّ في كتابه الممتع «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» إلى عشرين وجهًا، وفصّلها، وحقّقها بما لا تراه في غيره من كتب التفسير، فراجع تفسيره المذكور في شرح هذه

الآية ج٥/ ص٥٥٩ ـ ٥٦٣. والله تعالى وليّ التوفيق.

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

١٣٧٥- (ثَانِي الْمِثَالِ قَوْلُهُ تَشَابَهَتْ ... مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ

١٣٧٦- بِشَدٍّ تَا لِزَعْمِ أَنَّ الْعَرَبَا ... تَاءً عَلَى تَاءٍ تَزِيدُ فِي النَّبَا

١٣٧٧- وَالْحَقُّ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتْ ... تُدْغَمُ فِي تَشَابَهَتْ وَاشْتَهَرَتْ)

(**ثَانِي الْمِثَالِ**) للجهة الثالثة التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (**قَوْلُهُ**) أي ابن مهران[1] (**تَشَابَهَتْ مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ**) في القرآن الكريم (**بِشَدٍّ تَا**) يعني التاء التي في أول ﴿تَشَٰبَهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] (**لِزَعْمِ أَنَّ الْعَرَبَا**) بألف الإطلاق (**تَاءً عَلَى تَاءٍ تَزِيدُ**) وقوله: (**فِي النَّبَا**) بالقصر، أي في الخبر، والمراد أول الفعل الماضي، وهذا القول باطل (**وَالْحَقُّ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتْ، تُدْغَمُ**) بالبناء للمفعول (**فِي تَشَابَهَتْ**) أي في التاء التي في أول ﴿تَشَٰبَهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] (**وَاشْتَهَرَتْ**) أي إدغام التاء في مثل هذا، يعني أن هذه التاء هي التاء التي في ﴿البقرة﴾ أُدغمت في تاء ﴿تَشَٰبَهَتْ﴾ [البقرة: الآية ٧٠] ، فهي من كلمتين.

تنبيه:

التاء في قوله: «في البقرت» هي هاء التأنيث التي للوحدة وُقف عليها بالتاء للتقفية، وهو جائز على قلته، كما أن الوقف على جمع المؤنث بالتاء، وَيَقِلُّ بالهاء، كما قال في «الخلاصة»:

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني قول ابن مهران في «كتاب الشواذّ» فيمن قرأ: ﴿إن البقر تَّشابهت﴾ بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، شيخ القرّاء في عصره، له تصانيف في القراءات، منها «غرائب القراءات»، ولعله هو الشاذ المذكور هنا، توفي سنة (٣٨١هـ).

طَلَبٌ لِعُرْفِكَ يَا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَ مَا ... تَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الأَسْبَابُ[1]

وردّ عليه بأنه لا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ الْبَقَرَةَ﴾ بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء ﴿تَشَبَهَتْ﴾ فهو إدغام من كلمتين، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٣٧٨- (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعِدَى ... فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ قَبْلَ أَنْ بَدَا)

١٣٧٩- لَكِنَّ حَذْفَ وَاوِ مَفْعُولٍ مَعَهْ ... لَيْسَ بِنَظْمِ الْعُرْبِ فَضْلًا عَنْ سَعَهْ)

(**وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعِدَى**) بكسر العين المهملة، وضمّها جمع عَدُوّ (**فِي أَصْلِهِ**) أي في أصل التقدير (**بِالْوَاوِ قَبْلَ «أَنْ» بَدَا**) أي ظهر الواو مقدّرًا قبل «أن» المصدريّة، يعني أن أصله وما لنا وأن لا نقاتل، أي وما لنا وتركَ القتال، ووقع في نسخة الشرح للناظم: «فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ وَاوِ الائتِدَا»، والظاهر أن ما هنا هو الصواب؛ لأن ما في الشرح يقتضي أن هذه الواو المقدّرة هي الواو الاستئنافية، وليس كذلك؛ لأنها واو المعية، كما قال: (**لَكِنَّ حَذْفَ وَاوِ مَفْعُولٍ مَعَهْ**) أي التي قدرت قبل «أن» (**لَيْسَ بِنَظْمِ الْعُرْبِ**) أي لا يقع في شعر العرب (**فَضْلًا**) أي زيادة ترك (**عَنْ سَعَهْ**) أي سعة الكلام، وهو النثر، فكيف في القرآن الكريم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثالث قولُ بعضهم في قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦]: إن الأصل وما لنا وأن لا نقاتل أي مالنا وتركَ القتال، كما تقول: «مالَكَ وزيدًا»، وردّ عليه بأنه لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه، فالحقّ أن الكلام على حذف «في»، أي وما لنا في ترك القتال؟، أي أيّ شيء ثبت لنا حتى نتركه؟.

فائدة:

قول الناظم رحمه الله: «فضلًا» هو في الأصل مصدر فَضَلَ من باب نصر، وتعِبَ، وهو

---

(١) قوله: «طلبٌ» خبر لمحذوف أي عندي طلب، و«العرف» بالضمّ: المعروف والإحسان، والظاهر أن يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكيّ، وابنه إما جعفر، وإما الفضل، وإما موسى. قاله في «شرح الأبيات» ١٧٥/٧.

خلاف النقص، قال في «المصباح»: وقولهم: «لا يملك درهمًا فضلًا عن دينار» وشبهه معناه: لا يملك درهمًا، ولا دينارًا، وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء، وكأنه قال: لا يملك درهمًا، فكيف يملك دينارًا، وانتصابه على المصدر، والتقدير: فَقَدَ مِلكَ درهم فَقْدًا يَفْضُلُ عن فقد ملك دينار، قال قُطب الدين الشيرازيّ في «شرح المفتاح»:

(**اعلم**): أن «فَضْلًا» يُستعمل في موضع يُستبعد فيه الأدنى، ويُراد به استحالة ما فوقه، ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى، وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفي، وقال شيخنا أبو حيّان الأندلسيّ، نزيلُ مصر المحروسة -أبقاه الله تعالى- : ولم أظفر بنصّ على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب، وبسط القول في هذه المسألة، وهو قريب مما تقدّم. انتهى[1]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع، فقال:

١٣٨٠- (قَالَ الزَّكِيُّ إِنَّ «أَنْ» مَعَ «الَّذِي» ... قَدْ يَتَقَارَضَانِ فِي الْمَآخِذِ

١٣٨١- فِي قَوْلِهِمْ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَا ... فَفِيهِ تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الاجْتِبَا

١٣٨٢- تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلًا ذَا مَصْدَرُ ... إِلَى اسْمِ مَفْعُولٍ فَذَا لَا يُنْكَرُ

١٣٨٣- وَالثَّانِ أَنَّ أَعْقَلَا تَضَمَّنَا ... أَبْعَدَ فِي الْمَعْنَى فَصَارَ أَهْوَنَا

١٣٨٤- ثُمَّ الَّذِي وُقُوعُهُ مُصَدِّرَا ... مِثَالُهُ فِي كَالَّذِي خَاضُوا يُرَى

١٣٨٥- قَالَ بِهِ يُونُسُ وَالْفَرَّاءُ ... وَالْفَارِسِي لِقَوْلِهِمْ رِضَاءُ

١٣٨٦- مِنِ ابْنَيِ الْمَالِكِ وَالْخَرُوفِ ... فَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ قَوْلٌ يُوفِي)

(**قَالَ الزَّكِيُّ**) محمد بن مسعود المتوفّى سنة (٤٢١هـ) تقدّمت ترجمته (**إِنَّ «أَنْ»**) المصدريّة (**مَعَ «الَّذِي» قَدْ يَتَقَارَضَانِ**) بالقاف، أي يتعاوضان (**فِي الْمَآخِذِ**) أي في المواضع ، بأن تقع هذه موضع هذه، وهذه موضع هذه.

ثم ذكر مثالًا لوقوع «أن» موضع «الذي»، فقال: (**فِي قَوْلِهِمْ**) متعلّق بـ«يتقارضان»(**أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبَا**) بألف الإطلاق، أي: «زيد أعقلُ من أن يكذب»، فقال الزكيّ: «أنْ» بمعنى الذي، أي

---

(١) «المصباح المنير» ٤٧٦/٢.

من الذي يكذب، ورُدَّ عليه هذا بأنه لم يُعرف عن أحد من النحاة قال به، ثم بيّن التوجيه الذي وجّهه به ابن هشام بعد الردّ على الزكيّ، فقال:

(فَفِيهِ) أي إذا أردت وجه الصواب في هذا المثال، فأقول لك: فيه **(تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الاجْتِبَا)** أي عند اختيار الإعراب الصحيح، وفي نسخة: «عند الأدبا»، ثم أشار إلى أولهما بقوله: **(تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلًا ذَا مَصْدَرُ إِلَى اسْمِ مَفْعُولِ)** هكذا النسخة، والظاهر أنه غلطٌ، والصواب «إلى اسم فاعل»، كما لا يخفى على فطِن.

يعني أحد التوجيهين أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، وذلك أن يؤول «أن» والفعل إلى المصدر، ثم هو إلى اسم الفاعل، والتقدير في المثال: زيد أعقل من الكذب، أي الكاذب، فقوله: «تأويلهم» خبر لمحذوف، أي أحدهما تأويلهم، وقوله: «مؤوّلًا» مفعول به لـ«تأويل»، وأراد به «أن» والفعل، وقوله: «ذا» اسم إشارة مبتدأ خبره قوله: «مصدر» أي المؤوّل مصدر، وقوله: «إلى اسم مفعول» أي راجع إلى اسم مفعول بالتأويل الثاني، وقد عرفت أن الصواب «إلى اسم فاعل»، فلا تغفل.

(فَذَا) إشارة إلى التأويل المذكور **(لَا يُنْكَرُ)** بالبناء للمفعول، يعني أن هذا التأويل ليس بمنكر؛ لوقوع نظائره في القرآن الكريم، هذا بالنسبة لوقوع التأويل على التأويل، وأما بالنسبة لتوجيه المثال، فسيأتي تضعيف ابن هشام له.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ غير مرّة، أي التوجيه الثاني للمثال **(أَنَّ أَعْقَلَا)** بالصرف للوزن **(تَضَمَّنَا)** بألف الإطلاق **(أَبْعَدَ فِي الْمَعْنَى)** أي ضُمّن معنى أبعد **(فَصَارَ أَهْوَنَا)** أي فصار تركيب المثال أيسر، فيكون المعنى زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره.

(ثُمَّ «الَّذِي») أي هذا اللفظ، وهو مبتدأ، وقوله: **(وُقُوعُهُ مَصْدَرًا)** بدل من «الذي» **(مِثَالُهُ)** مبتدأ ثان **(فِي ﴿كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾** [التوبة: الآية ٦٩] **)** متعلق بـ**(يُرَى)** مبنيًا للمفعول، والجملة خبر «مثاله»، والجملة خبر المبتدإ الأول.

يعني أن مثال إتيان «الذي» موضع «أن» المصدريّة يوجد في قوله ﷻ: ﴿كَالَّذِي خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: الآية ٦٩] ، إذ تقديره كخوضهم.

ولما كان إتيان الذي بمعنى «أن» المصدريّة سُبق به الزكي، بخلاف العكس كما مرّ آنفًا، ذكر القائلين به، فقال:

(قَالَ بِهِ يُونُسُ) بن حبيب **(وَالْفَرَّاءُ)** يحيى بن زياد **(وَ)** أبو علي الحسن بن أحمد **(الْفَارِسِي)** بتخفيف ياء النسبة للوزن **(وقوله: (لِقَوْلِهِمْ)** خبر مقدّم لـ**(رِضَاءُ)** وقوله: **(مِنَ ابْنَيِ الْمَالِكِ وَالْخَرُوفِ)** متعلّق بـ«رضاء»، يعني أن ما قاله هؤلاء قد رضيه ابن مالك، وابن خروف، فهو مذهب صحيح مقبول.

(فَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن إتيان «الذي» بمعنى «أن» المصدريّة قاله جماعة من النحاة، وأردت أن تعرف هل عكسه، وهو إتيان «أن» موضع «الذي» قال به أحد أم لا؟ فأقولك: إنه ليس له **(قَوْلٌ يُوفِي)** أي لم يأت قول لأحد من النحاة موافقًا له، وهو مضارع: أوفيتُ القومَ: إذا أتيتهم، أو بمعنى لم يُشرف عليه قول أحد، من قولك: أوفيتُ على كذا: إذا أشرفت عليه، كما في «القاموس»، والمعنى أنه لم يسبقه قول حتى يعتمد عليه، وفي نسخة: «وَافِي» من وفَى الشيءُ: إذا تم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الرابع قولُ محمد بن مسعود الزكي[١] في كتابه «البديع»، وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة: إن «الذي»، و«أنِ» المصدرية يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي أَرَى كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَقْرَحُ[٢]

وتقع «أنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زيدٌ أعقلُ من أن يكذب»، أي من الذي يكذب. انتهى.

قال ابن هشام: فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه قوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: الآية ٢٣] ، وقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: الآية ٦٩] ، وأما عكسه فلم أعرف له قائلًا، والذي

(١) قال الدسوقيّ: وفي نسخة «محمد بن مسعود بن الزكيّ» وهي التي حلّ الشارح عليها، وفي نسخ عدّة بدون «ابن»، وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدويّ من نسخته. انتهى «الحاشية» ١٨٢/٢.

(٢) قوله: «أتقرح» من باب تعب: أي تضعف.

جَرّأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلَّ من يتنبه لإشكالها، قال: وظهر لي فيها توجيهان:

[أحدهما]: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول «أن» والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده[1]، ولكن بتوجيه يقبله العلماء[2]، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يونس: الآية ٣٧] الآية: إن التقدير: ما كان افتراءً، ومعنى هذا: ما كان مُفْتَرًى، وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: الآية ٣]: إن المعنى: ثم يعودون للقول، والقولُ في تأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهنّ لفظَ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إن العَوْدَ الموجِبَ للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه، كما يقول أهل الظاهر.

قال: وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه، وعليه قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ ... عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ ... إِذَا قِيلَ هَذَا السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعِصِي

[التوجيه الثاني]: أن «أعقل» ضُمِّنَ معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره[3]، فـ«من» المذكورة ليست الجارّة للمفضول، بل متعلقة بـ«أفعل»؛ لما تضمنه من معنى البعد، لا ما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبدًا مع أفعل هذا؛ لقصد التعميم، قال: ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب؛ لِتَقِفَ منها على العجب العجاب. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله.

(١) أي محمد بن مسعود.

(٢) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره محمد بن مسعود، فإنه لا يقبله العلماء.

(٣) قوله: «من غيره» متعلّق بـ«فضل»، و«من» بمعنى «على»، ولا يصح أن يكون هو المفضّل عليه؛ لأن أبعد مضاف، فلا يُوصَل بـ«من»، واندفع اعتراض الدمامينيّ. قاله الدسوقيّ «الحاشية» ٣/٢١٨.

وتعقّبه الدمامينيّ رحمه الله، فقال عند التوجيه الثاني: ما نصّه: فيه نظر، فإن الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضّل، فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول في «أعجبني ما صنعتَ»: المعنى: صنعك، وإذا فُعل ذلك في المثال صار معناه زيدٌ أبعد الناس من كذبه، فيكون زيدٌ مفضّلًا على الناس في البعد من كذب نفسه، فيلزم مشاركة الناس له في ذلك، أعني البعد من كذبه؛ لضرورة التفضيل، وهذا عن مظانّ التوجيه بمَعْزِل، ثم في كلام المصنّف الجمعُ بين إضافة اسم التفضيل، وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع، فقد ظهر لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له لا مُعوَّل عليهما. انتهى كلام الدمامينيّ.

وأجاب الشمنيّ عن ابن هشام ـ وأجاد في ذلك ـ فقال: والجواب عن النظر الأول أن المصدر المنسبك من «أن» والفعل لا تجب إضافته، ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل؛ لأن المصدر لا يُضمر فيه، ولا يلزم ذكر فاعله، والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما، ولا دخل للفاعل في ذلك، والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه[1]. انتهى[2]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الجهة الرابعة، فقال:

١٣٨٧- (رَابِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا ... عَلَى بَعِيدٍ أَوْ ضَعِيفٍ خَارِجَا

١٣٨٨- عَنْ وِجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ إِنْ ... كَانَ لِجَهْلٍ فَلِعُذْرٍ قَدْ زُكِنْ

١٣٨٩- إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ لِلتَّدْرِيبِ ... فَحَسَنٌ إِلَّا لَدَى الْمُجِيبِ

١٣٩٠- وَإِنْ يُرِدْ إِغْرَابَهُ عَلَى الْأُمَمْ ... صَعْبٌ شَدِيدٌ عِنْدَ كُلِّ ذِي هِمَمْ)

(**رَابِعَةُ الْجِهَاتِ**) أي من الجهات الموجبة لفساد الإعراب (**أَنْ يُخَرِّجَا**) بألف الإطلاق، والفاعل ضمير المعرب (**عَلَى بَعِيدٍ**) أي على وجه بعيد عن القواعد الثابتة (**أَوْ ضَعِيفٍ**) أي أو على وجه ضعيف، وإن كان جائزًا (**خَارِجًا عَنْ وِجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ**) فيه لفّ ونشر مرتّب،

(١) لم يذكر الدسوقي الجواب الثاني، ولم أجد شرح الشمنيّ، فلينظر.

(٢) راجع «حاشية الدسوقيّ» ٢/١٨٣.

فالقريب يعود لـ«بعيد»، و«القويّ» يعود لـ«ضعيف» فـ(**إِنْ كَانَ**) تخريجه هذا (**لِجَهْلِ**) أي لجهله بالأوجه الصحيحة (**فَلِعُذْرٍ قَدْ زُكِنْ**) بالبناء للمفعول، أي علم كونه معذورًا (**إِنْ ذَكَرَ الجَمِيعَ**) بالبناء للفاعلِ، والفاعلُ ضمير المعرب، ووقع في النسخ مبنيًا للمفعول، وهو أيضًا صحيح، يعني أنه إن ذَكَر المعرب جميع الأوجه، أعني القريب والبعيد، والقويّ والضعيف (**لِلتَّدْرِيبِ**) أي لأجل تعليم المبتدئين (**فَحَسَنٌ**) أي فجمعه حسنٌ؛ لأن فيه تعويدَ ألسنةِ المبتدئين، لكن بشرط أن لا يكون ذلك في القرآن، كما نبّه عليه بقوله: (**إِلَّا لَدَى المُجِيبِ**) إلا لدى كتاب الله ـ سبحانه وتعالى ـ، فالمراد بـ«المجيب» هو الله تعالى، فإنه لا يجوز أن تُذْكَر فيه الأوجهُ البعيدةُ، والضعيفةُ، ولو على سبيل التدريب (**وَإِنْ يُرِدْ إِغْرَابَهُ**) بالبناء الفاعل أو المفعول كما مرّ آنفًا، أي وإن أراد بذكره جميع الأوجه الإغراب (**عَلَى الأُمَمْ**) أي على جميع الناس، لا على خصوص المبتدئين (**صَعْبٌ**) خبر لمحذوف مع الرابط، أي فهذا العمل صعب (**شَدِيدٌ**) صفة مؤكدة لما قبلها (**عِنْدَ كُلِّ ذِي هِمَمْ**) أي عند أصحاب الهمم العليّة، والأخلاق المرضيّة، يعني أن الذي يفعل هذا ليس له هدي مرضيّ، بل هو ممن يريد الفتنة للناس، وقد ذمّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ من يفتن الأبرياء، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الرابعة أن يُخرِّج المعرب على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذَكَرَ الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التَّنْزِيل، فلا يجوز أن تُخرَّج إلا على ما يَغْلِب على الظن إرادته، فإن لم يَغلِب شيء فلتُذكرِ الأوجهُ المحتملةُ من غير تَعسُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس، وتكثير الأوجه فصعب شديد مذموم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة مما خرّجوه على الأمور المستبعدة لتُجتنَب، فقال:

١٣٩١ـ (فَهَاكَ أَمْثِلَتَهَا لِتَجْتَنِبْ ... مِنْهَا وَمِثْلِهَا إِذَا لَهُمْ نُسِبْ

١٣٩٢ـ قِيلَ وَفِي «وَقِيلِهِ» إِذْ خُفِضَا ... عَطْفٌ عَلَى «السَّاعَةِ» بِالْبُعْدِ مَضَى

١٣٩٣ـ وَعِنْدَ نَصْبِهِ فَذَا عَلَى المَحَلّْ ... بَلِ الصَّوَابُ الوَاوُ لِلْقَسَمِ حَلّْ

١٣٩٤ـ مَا بَعْدَهُ الجَوَابُ أَمَّا مَنْ نَصَبْ ... فَنَزْعُ خَافِضٍ إِلَيْهِ ذَا جَلَبْ

١٣٩٥ـ وَقِيلَ بِالْعَطْفِ عَلَى «سِرَّهُمْ» ... أَوْ تَابِعٌ مَفْعُولَ فِعْلِ «يَعْلَمُ»

١٣٩٦ـ أَوْ «يَكْتُبُونَ» أَوْ لِقَالَ مَصْدَرَ ... عَامِلُهُ بِالْحَذْفِ قَدْ يُحَرَّرْ)

(**فَهَاكَ**) اسم فعل أمر بمعنى خُذْ (**أَمْثِلَتَهَا**) أي بعض أمثلة ما خُرِّجَ على الأوجه البعيدة، والضعيفة (**لِتَجْتَنِبْ مِنْهَا**) أي لتبتعد عن تلك الأوجه الساقطة، «من» زائدة على مذهب الأخفش في إجازته زيادتها في الإثبات؛ لأن «اجتنب» يتعدّى بنفسه، لا بـ«من»، وقوله: (**وَمِثْلِهَا**) بالجرّ عطفًا على اللفظ، أو بالنصب عطفًا على المحلّ (**إِذَا لَهُمْ نُسِبْ**) «إذا» ظرف متعلّق بـ«تجتنب»، أي لتجتنبها وقت نسبتها إلى القائلين بها، ولا تقلّدهم فيها.

(**قِيلَ: وَفِي**) قوله ﷻ: (﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] الآية (**إِذْ خُفِضَا**) بألف الإطلاق، أي عند قراءته بالخفض، وهي قراءة عاصم وحمزة (**عَطْفٌ**) أي معطوف (**عَلَى**) ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥]) أي في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥]، فيكون المعنى: وعنده علمُ قِيلِهِ (**بِالْبُعْدِ**) متعلّق بـ(**مَضَى**) والباء بمعنى «مع»، و«مضى» حال من ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] باعتبار لفظه، أي حال كونه قد مضى مع البعد، وفيه إشارة إلى تضعيف هذا الوجه بالبعد؛ لأن بين المتعاطفين أكثر من أربع جُمَل.

(**وَعِنْدَ نَصْبِهِ**) أي وعند قراءة ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] بالنصب، وهي قراءة من عدا عاصمًا وحمزة (**فَذَا**) أي العطف يكون (**عَلَى المَحَلّْ**) أي محلّ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]؛ لأنها في محلّ نصب؛ لإضافة ﴿عِلْمُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] إليها من إضافة المصدر إلى مفعوله، فمحلها نصبٌ، وهذا أيضًا يُضعفه البعد المذكور.

(**بَلِ الصَّوَابُ**) في إعرابه (**الوَاوُ لِلْقَسَمِ**) متعلّق بـ«حلّ»، وفي نسخة: «في القَسَم» (**حَلّْ**) أي نزل، يعني أن ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] مجرورو بواو القسم، فالمعنى أقسم بقول النبيّ ﷺ: يارب إلخ (**مَا بَعْدَهُ الجَوَابُ**) أي الجملة التي بعده، وهي قوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] جواب القسم (أَمَّا مَنْ نَصَبْ) أي أما من قرأ ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٨] (فَنَزْعُ خَافِضٍ) أي وهو باء القسم، وأما الواو الموجودة فهي للاستئناف، والمعنى أقسم بقيله: يارب (إِلَيْهِ) أي إلى المنصوب، وهو ﴿وَقِيلَهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] ، متعلّق بـ«جَلَب» (ذَا) أي النصبَ، وهو مفعول مقدّم لـ(جَلَبْ) يعني أن وجه النصب هو نزع الخافض (وَقِيلَ) النصب (بِالْعَطْفِ عَلَى سِرَّهُمُ) أي ويعلم سرَّهم وَقِيلَهُ، وهذا القول وكذا القولان بعده في توجيه النصب غير جيد، والأحسن جعل «وقيلَهُ» مصدرًا لقال محذوفًا، أو كون الواو للاستئناف، وحرف القسم محذوف[1] (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: هو (تَابِعُ مَفْعُولَ فِعْلِ) يعني أنه منصوب على أنه معطوف على مفعول فعل، وقوله: (يَعْلَمْ) بدل من «فعل»، أي من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٦]، وقوله: (أَوْ ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]) عطف على «يَعْلَم» أي أو معطوف على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، أي ويكتبون قيلَهُ (أَوْ) أي وقيل: هو (لِقَالَ مَصْدَرٌ عَامِلُهُ) أي قال المذكور (بِالْحَذْفِ) متعلّق بـ(قَدْ يُحَرُّ) بالبناء للمفعول، يعني أن عامله الذي هو قال محذوف، فالمعنى قال قِيلَهُ: يارب إلخ، على حدّ ضربًا زيدًا، ثم حُذف الفعل لقيام المصدر مقامه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمثلة التي خرّجوها على الأمور المستبعدة كثيرة:

[أحدها]: قولُ جماعة في قوله ﷻ: ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] : إنه عطف على لفظ ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع ما بينهما من التباعد، وأبعد منه قول أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصّلت: الآية ٤١] الآية: إن خبره ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فصّلت: الآية ٤٤] .

وأبعد من هذا قولُ الكوفيين والزجاج في قوله تعالى: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: الآية ١] : إن جوابه ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: الآية ٦٤]، وأبعد منه قولُ بعضهم في ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] : إنه عطف على ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: الآية ٨٤] وقولُ

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٢/١٨٤.

الزمخشري[1] في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: الآية ٣] فيمن جرَّ ﴿مُسْتَقِرٍّ﴾ : إن كلا عطف على ﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: الآية ١] من قوله: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: الآية ١] ، وأبعد منه قوله في ﴿وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ﴾ [الذاريات: الآية ٣٨] : إنه عطف على ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: الآية ٢٠] ، وأبعد من هذا قوله في ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ﴾ [الصافات: الآية ١٤٩] : إنه عطف على ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [الصافات: الآية ١١] قال: هو معطوف على مثله في أول السورة، وإن تباعدت بينهما المسافة. انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله، فأما ﴿وَقِيلِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ٨٨] فيمن خَفَضَ، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نَصَبَ فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠] ، أو على مفعولٍ محذوفٍ معمولٍ لـ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠] ، أو لـ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٨٦] ، أي يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لقال محذوفًا، أو نَصْبٌ على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ﴾ [فصّلت: الآية ٤١] الآية، فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [فصّلت: الآية ٤١] بدل من ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ﴾ [فصّلت: الآية ٤٠] الآية، والخبر﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾ [فصّلت: الآية ٤٠] ، واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن حُذف رابطه، ثم اختُلف في تعيينه، فقيل هو﴿مَّا يُقَالُ لَكَ﴾ [فصّلت: الآية ٤٣] ، أي في شأنهم، وقيل: هو﴿لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصلت: الآية ٤١] ،أي كفروا به، وقيل: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [فصّلت: الآية ٤٢]، أي لا يأتيه منهم وهو بعيد؛ لأن الظاهر أنَّ ﴿لَّا يَأْتِيهِ﴾ [فصّلت: الآية ٤٢] من جملة خبر إنه.

وأما ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: الآية ١] الآية فقيل: الجواب محذوف، أي إنه لمعجز، بدليل الثناء عليه بقوله: ﴿ذِى ٱلذِّكْرِ﴾، أو إنك لمن المرسلين، بدليل ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: الآية ٤] ، أو ما الأمر كما زعموا بدليل ﴿وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: الآية ٤] ، وقيل: مذكور، فقال الأخفش: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: الآية ١٤] ، وقال الفراء وثعلب: ﴿صٓ﴾ [ص: الآية ١] ؛ لأن معناها صدق الله، ويردُّه أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل

(١) عطف على قول جماعة، لا على قول الكوفيين، وإلا لزم أن يكون هذا أبعد منه مع أنه ليس أبعد منه.

الجواب فقريب.

قلت: بل هو عليه بعيد أيضًا؛ لأن تفسير ﴿صٓ﴾ [ص: الآية ١] بما ذُكر لم يصحّ مرفوعًا، فهي من جملة الحروف المقطّعة في أوائل السور، وهي من المتشابهات على الصواب، فتبصّر. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣] الآية، وحُذفت اللام للطول.

وأما ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] فعطف على ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، و﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الإخبار لا لترتيب الزمان، أي ثم أُخبِركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: الآية ٣] فمبتدأ حُذف خبره، أي وكل أمر مستقرٌ عند الله واقع، أو ذُكِرَ، وهو ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾ [القمر: الآية ٥]، وما بينهما اعتراض، وقولُ بعضهم: الخبر ﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ [القمر: ٣]، وخُفض على الجوار حَمْلٌ على ما لم يَثبُت في الخبر.

وأما ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ [الذّاريات: الآية ٣٨] فعطف على ﴿فِيهَآ﴾ من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [الذّاريات: الآية ٣٧]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني من أمثلة الجهة الرابعة، فقال:

١٣٩٧- (وَالثَّانِ أَنْ يُحْكَمَ بِالإِغْرَا بِأَنْ   يَطَّوَّفَ الْمَذْكُورَ بِالْغَيْبِ اقْتَرَنْ

١٣٩٨- يَرُدُّهُ إِغْرَاءُ غَائِبٍ يَقِلّْ   مِثْلَ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلْ)

(**وَالثَّانِ**) من الأمثلة (**أَنْ يُحْكَمَ**) بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير المعرب (**بِالإِغْرَا**) بالقصر للوزن، أي بكونه منصوبًا على الإغراء (**بِأَنْ يَطَّوَّفَ**) أي على قوله ﷻ: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨] فالباء بمعنى «على»، والجارّان متعلّقان بـ«يُحكَم»، وقوله: (**الْمَذْكُورَ**) يحتمل أن يكون بالجرّ صفةً لـ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥٨] المحكيّ لقصد لفظه، وأن يكون منصوبًا بفعل مقدّر، أي أعني (**بِالْغَيْبِ**) متعلق بـ(**اقْتَرَنْ**) جملة في محلّ نصب على الحال من «المذكور» بتقدير «قد»، أي حال كونه مقترنا بالياء الموضوعة للغائب (**يَرُدُّهُ**) أي يردّ هذا الإعراب، ويُضْعِفه (**إِغْرَاءُ غَائِبٍ**) وقوله: (**يَقِلّْ**) صفة لـ«غائب»، أي قليل،

يعني أن إغراء الغائب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه، وقوله: (**مِثْلَ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلْ**) هذا مثال لما نقل عن العرب من إغراء الغائب النادر، ومعناه: ليلزم رجلًا غيري.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني قولُ بعضهم في قوله ﷻ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨] الآية: إن الوقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨]، وإن ما بعده إغراءٌ؛ ليفيد صريحًا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة، ويرُدُّه أن إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم - وقد بلغه أن إنسانًا يُهَدِّده -: «عليه رجلًا ليسني»، أي ليلزم رجلًا غيري، والذي فَسَّرتْ به عائشةُ رضي الله عنها خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في «صحيح البخاري»[1] وغيره، ثم الإيجاب لا يتوقف على كون ﴿عَلَيْهِ﴾ [المُزمّل: ٤]

(١) هو ما أخرجه البخاريّ من طريق هشام بن عروة عن أبيه، أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، زوج النبي ﷺ، وأنا يومئذ حديث السن -: أرأيتِ قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨]، فلا أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما، فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول، كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أُنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يُهِلُّون لِمَنَاة، وكانت مناة حَذْوَ قُدَيد، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨]، زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام: ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة.
عروة رأى دلالة الآية على إباحة السعي، لا على وجوبه، ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الإثم في السعي، ونفي الإثم يُجامع فِعْلَ المطلوب فعله، والمكروهَ، والمباحَ، فلو كان واجبًا لما اكتفى بذلك، بل كان يذكر أخصّ منه، وهو إثبات الأجر؛لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران، أحدهما عامّ يشملها وغيرها، والآخر خاصّ بها فالبلاغة أن يعبّر عنها بما هو خاصّ بها، فأما جواب عائشة فهو من بديع فقهها، وذلك أن النصّ على عدم الوجوب أن يقال: فلا جناح عليه أن لا يطّوف بهما؛ لأن هذا يتضمّن سقوط الإثم عمن ترك الطواف بهما، وحيث لم يقل ذلك، ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصّا في انتفاء الوجوب، ثم بيّنت له أن في الاقتصار هنا على نفي الإثم له سبب خاصّ، وهو أنهم توقّعوا الإثم، فجاء الكلام منطبقًا على سؤال، فقيل لهم: لا إثم فيه خلافًا لما توقّعتموه، وكونه واجبًا أولا فشيء آخر، فلم تُرِد عائشة الاكتفاء في إثبات الإيجاب بما ذكرته، وإنما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحًا، وأما وجوب السعي بينهما فقد عُلم من السنة. انتهى «دسوقي» ٢/١٨٥.

إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقًا.

وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿عَلَيْكُمْ﴾، وإن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ إغراء فحسن، وبه يُتخلَّص من إشكالٍ ظاهرٍ في الآية، محوجٍ للتأويل[1]، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث، بقوله:

١٣٩٩- (وَجَعْلُ «أَهْلَ الْبَيْتِ» جَا مُنْتَصِبَا عَلَى اخْتِصَاصٍ ضُعْفُهُ أُنْتُخِبَا

١٤٠٠- لِكَوْنِهِ بَعْدَ الْخِطَابِ فَالْفَصِيحْ وُقُوعُهُ بَعْدَ تَكَلُّمٍ صَرِيحْ)

(وَجَعْلُ) مبتدأ خبره جملة «ضعفه إلخ»، وهو مضاف إلى (﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]) بالنصب على الحكاية، والإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول الأول، وقوله: **(جَا)** بالقصر لغة في جاء بالمدّ، هو المفعول الثاني، وقوله: **(مُنْتَصِبَا)** حال من فاعل جاء **(عَلَى اخْتِصَاصٍ)** متعلق بما قبله **(ضُعْفُهُ)** مبتدأ ثان، خبره قوله: **(أُنْتُخِبَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وقُطعت همزة الوصل منه للضرورة.

والمعنى أن جعل بعضهم قوله تعالى ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ من قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٣] الآية منصوبًا على الاختصاص، ضعيف، وإنما الصواب أنه منصوب على النداء .

ثم بيّن وجه ضعفه بقوله: **(لِكَوْنِهِ بَعْدَ الْخِطَابِ)** أي لوقوعه بعد ضمير الخطاب **(فَالْفَصِيحْ)**

---

(١) الإشكال هو أن ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١] موصولة، و﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ بدل، أو خبر مبتدإ محذوف، وكلاهما مشكلٌ؛ لأن المحرّم الإشراك لا عدمه، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرّمة، فيُحوج ذلك إلى التأويل بادّعاء أن ﴿لَا﴾ زائدة، لا نافية، والمعنى على القول بالإغراء حسنٌ سالمٌ من تلك التكلّفات كلها، وعطف الأوامر على المحرّمات باعتبار حرمة أضدادها، وجعل الخبر السابق إنشاء معنى، والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئًا، أي الزموا ترك الشرك به، وقد مرّ الكلام على ذلك في «لا» من حرف اللام. انتهى دسوقي ٢/١٨٥.

الفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت أن الاختصاص بعد ضمير الخطاب ضعيف، وأردت معرفة موضعه الفصيح، فأقول لك: **(وُقُوعُهُ بَعْدَ تَكَلُّمٍ صَرِيحْ)** يعني أن الفصيح أن يقع الاختصاص بعد ضمير التكلّم، كحديث: «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورثُ».

وأما وقوعه بعد ضمير الخطاب فقليل، مثل «بك اللهَ نرجو الفضلَ»، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٤٠١- (وَكَوْنُ «تَجْعَلُوا» أَتَى مُنْتَصِبَا إِجَابَةَ الرَّجَاءِ لَيْسَ مَذْهَبَا

١٤٠٢- لِأَهْلِ بَصْرَةٍ بَلِ الْفَرَّا نَقَلْ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلْ)

(وَكَوْنُ تَجْعَلُوا) مبتدأ خبره جملة «ليس إلخ»، يعني أن جعل ﴿تَجْعَلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢]، من قوله ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: الآية ٢٢] **(أَتَى مُنْتَصِبَا إِجَابَةَ الرَّجَاءِ)** أي في جواب الترجّي **(لَيْسَ مَذْهَبَا لِأَهْلِ بَصْرَةٍ)** أي لا يُجيزه البصريّون **(بَلِ الْفَرَّا نَقَلْ)** أي نقل ذلك عمن أثبته **(لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلْ)** أي لا يجوز حمل إعراب القرآن عليه؛ لقلّته.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: الآية ٢٢] : إنه يجوز كون ﴿تَجْعَلُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٢] منصوبًا في جواب الترجي، يعني ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢١] على حد النصب في قراءة حفص ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: الآية ٣٧] ، وهذا لا يجيزه البصريون، ويتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر، وهو ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [غافر: الآية ٣٦] ، أو على العطف على الأسباب على حد قوله [من الوافر]:

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي *

أو على معنى ما يقع موقع أبْلُغ، وهو أن أبلغ، على حد قوله:

«وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا»، ثم إن ثبت قولُ الفراء: إن جواب الترجي منصوب، كجواب التمني فهو قليل، فكيف تُخرَّج عليه القراءة المجمعُ عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]

على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها.

قلت: هكذا قرر ابن هشام المسألة على تضعيف هذا الوجه بتضعيف القول بالنصب في جواب الترجيّ، وقد سبق أنه قول الكوفيين، وأنه هو الحقّ، كما أيّده ابن مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

قال: ونظير هذا على العكس قول الكرماني في قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: الآية ١٣٠] الآية: إن ﴿مَن﴾ [البقرة: الآية ١٣٠] نصب على الاستثناء، و﴿نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: الآية ١٣٠] توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحد إلا زيدًا» كما حمَلَ الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحد إلا حمار»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: الآية ٦]، وأن أكثرهم قرأ به في قوله: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ * إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩]؛ لأنه منقطع، وقد قيل: إن بعضهم قرأ به في ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: الآية ١٥٧]، وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظيرُ حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يَحسُن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الآية: إن الباء زائدة، و﴿أَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٨] توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل، نحو «قمتم أنتم أنفسكم»، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

١٤٠٣- (وَالْقَوْلُ فِي «لِتَسْتَوُوا» لِلأَمْرِ ... وَاهٍ لأَنَّ اللَّامَ غَيْبًا تَجْرِي

١٤٠٤- وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ لَامُ الْعِلَّةِ ... وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِـ«أَنْ» فِي النِّيَّةِ)

(وَالْقَوْلُ فِي ﴿لِتَسْتَوُۥا﴾ [الزخرف: الآية ١٣]) أي قول بعضهم: إن اللام في قول ﷻ:

﴿لِتَسْتَوُۥا﴾ [الزخرف: الآية ١٣] (لِلأَمْرِ وَاهٍ) أي قول ضعيف، فقوله: «والقول» مبتدأ، خبره «واه»، ثم بيّن وجه ضعفه بقوله: (لأَنَّ اللَّامَ غَيْبًا تَجْرِي) أي لأن غالب استعمال اللام يكون لأمر الغائب، وورودها لأمر المخاطب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه (وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ) أي لام ﴿لِتَسْتَوُۥا﴾ [الزخرف: الآية ١٣] (لَامُ الْعِلَّةِ وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِـ«أَنْ» فِي النِّيَّةِ) أي في التقدير، يعني أن ﴿تستووا﴾ منصوب بـ«أن» مضمرة بعد اللام.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الخامس قولُ بعضهم في قوله ﷻ: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: الآية ١٣] الآية: إن اللام للأمر، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة، والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام، كقوله [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَلْتُقَضِّ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا

والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

١٤٠٥- (وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وُصِلْ ... أَصْلُهُ أَحْسَنُوا وَوَاوُهُ عُزِلْ

١٤٠٦- فَجَعْلُهُ خَبَرَ مُبْتَدًا حُذِفْ ... أَوْلَى وَفِي يُتِمَّ بِالْحُسْنِ أُلِفْ

١٤٠٧- وَإِنْ عَلَى إِهْمَالِ «أَنْ» قَدْ حُمِلَا ... كَأُخْتِهَا «مَا» صَارَ ذَاكَ أَسْهَلَا)

(وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وُصِلْ) أي وفي قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنُ﴾ بالرفع أَصْلُهُ أَحْسَنُوا بواو بعد النون (وَوَاوُهُ عُزِلْ) بالبناء للمفعول أي حُذف الواو اكتفاء بالضمة، وهذا القول ضعيف (فَجَعْلُهُ خَبَرَ مُبْتَدًا حُذِفْ) أي جَعْلُ (أحسن) خبر مبتدإ محذوف (أَوْلَى) من ادّعاء حذف الواو المذكور.

وقوله: (وَفِي ﴿يُتِمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] بِالْحُسْنِ أُلِفْ) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «وُصِفْ» يعني أن القول بحذف الواو في قوله تعالى: ﴿أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] فيمن رفع ﴿يُتِمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] حسنٌ؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» (وَإِنْ عَلَى إِهْمَالِ «أَنْ» قَدْ حُمِلَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي وإن حُمل رفع ﴿يُتِمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] على عدم عمل «أن»

فيه (كَأُخْتِهَا «مَا») أي كما حُملت على «أن» أختُها «ما» المصدريّة، فنصبت مثلَهَا في قوله: «كما تكونوا يُوَلِّي عليكم»[1] (صَارَ ذَاكَ أَسْهَلَا) أي من حمله على حذف الواو.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السادس قولُ التّبريزي في قراءة يحيى بن يعمر: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] بالرفع: إن أصله أحسنُوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

إِذَا مَـا شَـاءُ ضَـرُّوا مَـنْ أَرَادُوا ... وَلَا يَـأْلُـوهُـمُ أَحَـدٌ ضِـرَارَا

واجتماعُ حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

* وَإِنَّ الَّـذِي حَـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دِمَـاؤُهُـمْ *

ليس بالسهل، والأَولى قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدإ، أي هو أحسنُ، وقد جاءت منه مواضع حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع «أيّ»، كقوله:

* فَـسَـلِّـمْ عَـلَـى أَيُّـهُـمْ أَفْـضَـلُ *

وأما قولُ بعضهم في قراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] برفع «يُتِمُّ»: إن الأصل أن يتموا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ﴾ [يونس: الآية ٤٢]، ولكن أظهر منه قولُ الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أنْ» الناصبة حَمْلًا على أختها «ما» المصدرية، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٤٠٨ـ (وَلَا يَضُرُّكُمْ بُعَيْدَ مَا جُزِمْ ... رَفْعًا رَوَوْا كَمِثْلِ شِعْرٍ قَدْ عُلِمْ

١٤٠٩ـ وَالحَقُّ أَنَّهُ بِجَزْمٍ قُدِّرَا ... ضَمَّتُهُ كَلَمْ يَرُدُّ الْفُقَرَا)

(وَ﴿لَا يَضُرُّكُمۡ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٠]) حال كونه واقعًا (**بُعَيْدَ مَا جُزِمْ**) أي بعد فعل مجزوم، وهو ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] (**رَفْعًا رَوَوْا**) أي نقلوه مرفوعًا، يعني أن بعضهم حكم بأن ضمة ﴿يَضُرُّكُمۡ﴾ ضمة رفع (**كَمِثْلِ شِعْرٍ قَدْ عُلِمْ**) أي كما وقع مثل ذلك

(١) تقدم أنه حديث ضعيف.

في بيت شعر، وهذا غير جائز؛ لأن فيه حمل الآية على الضرائر الشعرية (**وَالْحَقُّ أَنَّهُ بِجَزْمٍ**) أي ملتبس بجزم، وليس مرفوعًا كما ادُّعِي (**قُدِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل قوله: (**ضَمَّتُهُ كَلَمْ يَرُدُّ الْفُقَرَا**) يعني أن ضمته تقدّر ضمة إتباع، كما في «لم يردُّ»، وليست ضمة رفع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السابع قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حدِّ قوله [من الرجز]:

* إِنَّـكَ إِنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ *

فخرَّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع، كالضمة في قولك: «لم يَشُدُّ»، و«لم يَرُدُّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: الآية ١٠٥] الآية إذا قُدِّر ﴿لَا يَضُرُّكُمۡ﴾ جوابًا لاسم الفعل، فإن قُدِّر استئنافًا، فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التَّنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣٠]: لا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية؛ لرفع ﴿تَوَدُّ﴾، هذا مع تصريحه في «المُفَصَّل» بجواز الوجهين في نحو «إن قام زيد أقوم»، ولكنه لما رأى الرفع مرجوحًا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه، يوضح لك هذا أنه جوَّز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعًا، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قرئ ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النّساء: الآية ٧٨] برفع ﴿يُدۡرِكُ﴾، فقيل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل: «وَلَا نَاعِبٍ» في قوله [من الطويل]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو «ليسوا بمصلحين».

قال ابن هشام: وقد يَرَى كثير من الناس قولَ الزمخشري في هذه المواضع متناقضًا، والصواب ما بيَّنتُ لك[1]، قال: ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾ انتهى. وقد مضى ردُّه بأن جواب

(١) حاصل دفع التناقض عن الزمخشريّ أنه امتنع من جعل «ما» شرطيّةً لرفع «تودّ» من حيث كانت هذه=

الشرط لا يُحذف إذا كان فعل الشرط مضارعًا، بل إذا كان ماضيًا، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامن بقوله:

١٤١٠- (وَجَعْلُ بِسْمِ اللهِ لِلْحَمْدُ خَبَرْ مَعْ جَعْلِ لِلَّهِ لَهُ حَالًا يَقَرّْ

١٤١١- وَاهٍ فَإِنَّ الْحَمْدُ حَيْثُمَا اسْتَقَرّْ فَمُبْتَدًا وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ خَبَرْ)

(**وَجَعْلُ** ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] **لِـ**﴿ٱلْحَمْدُ﴾ **خَبَرْ**) مفعول ثان لـ«جعلُ» وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (**مَعْ جَعْلِ** ﴿لِلَّهِ﴾ **لَهُ حَالًا يَقَرّْ**) بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب، وفيه لغة من باب ضرب، وهو صفة لـ«حالًا»، يعني أن إعراب ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] خبرًا مقدّما لـ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢]، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] حالًا منه (**وَاهٍ**) أي ضعيف بمرّة (**فَإِنَّ**) الفاءُ للتعليل؛ أي لأن (﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] **حَيْثُمَا اسْتَقَرّْ**) أي في أيِّ تركيب ثبت بالرفع (**فَمُبْتَدًا**) الفاء زائدة (**وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ**) أي ﴿لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] (**خَبَرْ**) عنه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثامن قولُ ابن حبيب: إن ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] خبر، و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مبتدأ، و﴿لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] حال، أي والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى، والصواب أن ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: ٢] مبتدأ وخبر، و﴿بِسْمِ

= القراءة قراءة الجماعة، وتساهل في تجويز ما أجازه في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النِّساء: ٧٨] برفع «يدرك»، وإن كان مثل ما منعه أو أشدّ لكون القراءة شاذّةً، فلم يبال بالتسمّح فيها، وفيه نظر، فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد، ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يُطلق عنان القول في تخطئة بعض القرّاء السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي، لا بالرواية الصحيحة المتّصلة بالنبيّ ﷺ، فالاعتذار له بما ذكره المصنّف غير ظاهر، وأقول: بل الاعتذار له بما ذكره المصنّف ظاهر؛ لأن الزمخشري، وإن كان يرى أن القراءات كلها آحاد، لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها؛ لقوّتها بسبب كثرة القارئ بها، ولما كانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها؛ لقلة القارىء بها. انتهى شمني. «حاشية الدسوقيّ»٣/٢٢٩.

قلت: جواب الشمني فيه نظر لا يخفى، فجواب ابن هشام عن الزمخشريّ مما لا يُجدي شيئًا؛ لما عرفت من مذهبه السوء تجاه القراءات، فلا تغترّ بالاعتذار المذكور، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ٱللَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] على ما تقدم في إعرابها، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال التاسع بقوله:

١٤١٢- (وَأَصْلُ بِسْمِ كَسْرُ سِينٍ أَوْ بِضَمّْ سُكِّنَ لِلتَّخْفِيفِ ضُعْفُهُ أَلَمّْ

١٤١٣- بَلِ السُّكُونُ أَصْلُهُ لِذَا جُلِبْ هَمْزَةُ وَصْلٍ لَا تَزَالُ تَصْطَحِبْ)

(**وَأَصْلُ بِسْمِ كَسْرُ سِينٍ أَوْ بِضَمّْ**) أي بضمها (**سُكِّنَ**) بالبناء للمفعول (**لِلتَّخْفِيفِ**) يعني أن القول بأن «بسم» أصله كسر السين، أو ضمها، ثم سكّنت للتخفيف (**ضُعْفُهُ انحتم**) أي صار لازمًا له، وفي نسخة: «ضعْفُه ألمّ» أي نزل، يعني أنه ضعيف (**بَلِ السُّكُونُ أَصْلُهُ**) أي بل الصواب أن سكون السين هو الأصل (**لِذَا جُلِبْ هَمْزَةُ وَصْلٍ**) يعني أنه اجتُلبت له همزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن، وقوله: (**لَا تَزَالُ تَصْطَحِبْ**) صفة لـ«همزة»، أي لا تفارقه في حال الابتداء، وفي نسخة بدل الشطر الأول:

* بَلْ أَصْلُهُ السُّكُونُ مِنْ ثَمَّ جُلِبْ *

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قولُ بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين، أو ضمها على لغة من قال: «سِمٌ»، أو «سُمٌ»، ثم سكنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، وهذا القول ضعيفٌ، والأولى قولُ الجماعة: إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل.

تنبيه:

ذكر الناظم رحمه الله هذا المثال التاسع تبعًا لأصله، وقد اعترض الدمامينيّ على صاحب الأصل بما حاصله: إن هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب؛ لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء، وقد تقدّم في ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلّق له بالإعراب، فكان حقّه أن يجتنب هذا في كتابه رأسًا. انتهى[1]. والله تعالى أعلم.

---

(١) «حاشية الدسوقيّ»٣/٢٢٩.

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

١٤١٤- (وَفِي الرَّحِيمِ مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَهْ	كَسْرُ تَخَلُّصٍ أَتَى فِي الْمِيمِ لَهْ
١٤١٥- مَعْ سَاكِنِ الْحَمْدِ إِذِ الْوَقْفُ نُوِي	مَعْ وَصْلِهِ وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا رُوِي
١٤١٦- فِي رَاءِ أَكْبَرَ مِنَ الأَذَانِ	فِي فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ
١٤١٧- تَخَلُّصًا مِنْ سَاكِنَيْنِ الْفَتْحُ جَا	وَحِفْظَ تَفْخِيمِ لِلَامٍ يُرْتَجَى
١٤١٨- أَوْ فَتْحُ هَمْزِهِ إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ	وَكُلُّ ذَا غَيْرَ الصَّوَابِ قَدْ جُعِلْ
١٤١٩- بَلْ كَسْرَةُ الْمِيمِ بِإِعْرَابٍ دُرِي	وَضَمُّ رَاءِ أَكْبَرِ أَصْلٌ حَرِي
١٤٢٠- لَيْسَ لِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الدَّرْجِ قَرَارْ	لِنَقْلِ فَتْحِهِ لِمَا قَبْلُ يُدَارْ)

(**وَفِي** ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾) متعلّق بـ«أتى» (**مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَهْ**) متعلق بحال من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ (**كَسْرُ تَخَلُّصٍ**) أي من التقاء الساكنين، فـ«كسر» مبتدأ خبره قوله: (**أَتَى فِي الْمِيمِ لَهْ، مَعْ سَاكِنِ الْحَمْدِ؛ إِذِ**) تعليلية (**الْوَقْفُ نُوِي مَعْ وَصْلِهِ**) أي لأنه وُصل بنية الوقف، فالتقى ساكنان، الميم، ولام ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] ، فكُسرت للالتقاء الساكنين، وهذا خطأ، والصواب أن كسر الميم إعرابية (**وَمِثْلُ ذَا**) أي هذا القول في النقل (**أَيْضًا رُوِي فِي رَاءِ أَكْبَرَ مِنَ الأَذَانِ**) أي من ألفاظ الأذان (**فِي فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ**) أي عند بيان وجه الفتح، والظرف متعلّق بـ«رُوي» (**تَخَلُّصًا**) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل تخلّص(**مِنْ سَاكِنَيْنِ**) أي من التقائهما (**الْفَتْحُ جَا**) مبتدأ وخبره، أي فهو وصل بنية الوقف (**وَحِفْظَ تَفْخِيمِ**) بالنصب عطفًا على «تخلّصا»، أي ولأجل حفظ تفخيم (**لِلَامٍ**) أي التي في لفظ الجلالة، وقوله: (**يُرْتَجَى**) بالبناء للمفعول صفة لـ«حفظ»، وفي نسخة: «تُرتجى» بالتاء، فيكون صفة للام، يعني أنه إنما لم يكسر الراء، مع أن التخلّص من التقاء الساكنين أصله الكسرة؛ لأجل الحفظ على تفخيم لام الجلالة؛ إذ هو مطلوب التفخيم.

(**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي وقيل: فتح الراء ليس للتخلّص، بل (**فَتْحُ هَمْزِهِ**) أي همز لفظ الجلالة (**إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن فتح الراء منقول عن همزة «الله».

(**وَكُلُّ ذَا**) أي ما سبق من الأقوال، في ميم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ وفي راء «أكبر»، و«كلٌّ» مبتدأ خبره جملة «قد جُعل» (**غَيْرَ الصَّوَابِ**) مفعول ثان لـ(**قَدْ جُعِلْ**) يعني أن ما سبق من الأقوال كله غير صواب (**بَلْ كَسْرَةُ الْمِيمِ بِإِعْرَابٍ دُرِي**) مبتدأ وخبره، يعني أن الصواب أن كسرة ميم ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ كسرة إعراب؛ لأنه صفة بعد الصفة للفظ الجلالة (**وَضَمُّ رَاءِ أَكْبَرِ**) بالصرف للوزن (**أَصْلٌ**) يعني أنه مرفوع بضمة، وليس مفتوحًا كما زُعم، وقوله:(**حَرِي**)أي حقيق بذلك؛ لأنه خبر المبتدإ، والخبر مرفوع، ولأنه (**لَيْسَ لِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الدَّرْجِ قَرَارْ**) أي ثبوت (**لِنَقْلِ فَتْحِهِ**) أي حتى يُنقل فتحه (**لِمَا**) موصولة واقعة على الساكن (**قَبْلُ**) مبني على الضم متعلّق بـ(**يُدَارْ**) بالبناء للمفعول صلة «ما»، يعني أنه ليس لهمزة الوصل ثبوت في حال الدرج، حتى تُنقل فتحتها إلى ما قبلها من الساكن، فيتحقّق بهذا بطلان القول بأن فتحة راء أكبر منقولة منها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العاشر قولُ بعضهم في ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ من البسملة: إنه وُصِلَ بنية الوقف، فالتقى ساكنان، الميم ولام الحمد، فكسرت الميم لالتقائهما، وممن جوّز ذلك ابن عطية.

ونظير هذا قولُ جماعة، منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن: «الله أكبر الله أكبر» فتحة، وإنه وُصِلَ بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يَكسِروا حفظًا لتفخيم اللام، كما في ﴿الٓمٓ * ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١]، وقيل: هي حركة الهمزة نُقلت، وكلُّ هذا خروج عن الظاهر؛ لغير داعٍ[1]، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمةٌ إعرابيةٌ، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج، فتنقلَ حركتها إلا في ندور، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٤٢١- (وَلِتَبَيَّنَتْ مُضَافًا قَدَّرُوا	كَذَا بُعَيْدَ كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا

(١) قال في «الحاشية»: فيه أن فيه داعيا في الأذان؛ لأن الأذان لم يُسمع إلا موقوفًا، ففي نقل الحركة إيذان بأنه واقف حكمًا، ولولا ذلك لما نقل إلى آخر كلامه.
قلت: هذا غير صحيح، فأين الدليل على أن الأذان لم يسمع إلا موقوفًا؟ ، فتبصّر، ولا تكن أسير التقليد، والله الهادي إلى سواء السبيل.

١٤٢٢- وَلَيْسَ لِلْمَحْذُوفِ مَا يَدُلُّ بِهْ   مَعْ حُسْنِ مَعْنًى فِيهِمَا لِمُنْتَبِهْ)

(وَلتبيّنت) أي لفاعل ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ [سبأ: الآية ١٤] من قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ [سبأ: الآية ١٤]، وهو متعلّق بـ«قدّروا» (مُضَافًا) مفعول مقدّم لـ(قَدَّرُوا) يعني أن بعضهم قدّر مضافًا إلى ﴿ٱلْجِنُّ﴾ الذي هو فاعل ﴿تَبَيَّنَتِ﴾، فقالوا: «تبينت ضعفاء الجنّ» (كَذَا بُعَيْدَ) بصيغة التصغير للتقريب (كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا) أي ذكروا تقدير مضاف أيضًا بعد «كان» من قوله: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟﴾ [سبأ: الآية ١٤]، فقالوا: أن لو كان رؤساؤهم» (وَلَيْسَ لِلْمَحْذُوفِ) أي المضاف المقدّر في الموضعين (مَا يَدُلُّ بِهْ) أي عليه، فالباء بمعنى «على»، يعني أنه ليس على المحذوف دليل يدلّ عليه (مَعْ حُسْنِ مَعْنًى فِيهِمَا) أي مع أن المعنى الذي قدّروه حسن[1]، لكن لما لم يوجد دليل على المحذوف كان قبيحًا، فالأحسن الوجه الآتي، وقوله: (لِمُنْتَبِهْ) متعلق بـ«حسن».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحادي عشر قولُ جماعة من المفسّرين في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ [سبأ: الآية ١٤]: إن فيه حذفَ مضافين، والمعنى عَلِمَتْ ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأَولى أن ﴿تَبَيَّنَ﴾ بمعنى وضح، و﴿أَن﴾ وصلتها بدل اشتمال من ﴿ٱلْجِنُّ﴾ أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٤٢٣- (وَسَلْسَبِيلًا جَعَلُوا مُرَكَّبَا   مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ لِسُؤَالِ أَوْجَبَا
١٤٢٤- وَالحَقُّ أَنَّهُ هُوَ الْمَفْعُولُ فِي   عَيْنًا تُسَمَّى لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي
١٤٢٥- وَدُونَ هَذَا مَنْ يَقُولُ هُوْ عَلَمْ   مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ جَا وَتَمّ)

(وَ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: الآية ١٨]) مفعول أول مقدم لـ(جَعَلُوا مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ لِسُؤَالِ أَوْجَبَا) بألف الإطلاق، أي أثبت السؤال عن الطريق، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: الآية ١٨] فعل أمر ومفعوله، أي اسأل العلماء طريقًا موصلا إليها، أو أن المعنى الزم طريقًا

(١) أي أما ظاهر الآية فهو بعيد، إذ ظاهره أن كل الجن ادّعوا علم الغيب، ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خرّ سليمان عليه السلام ميتا. دسوقي ١٨٨/٢.

موصلة إليها، وقد شنّع الزمخشريّ في «الكشاف» على من قال بهذا القول، ومن نسبه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال: إن هذا من الإحداث في كتاب الله. انتهى.

قلت: قد أجاد الزمخشريّ في هذا، مع اعتزاله وانحرافه كثيرًا.

(وَالْحَقُّ أَنَّهُ هُوَ الْمَفْعُولُ) أي الثاني (فِي) قوله: (﴿عَيْنًا تُسَمَّى﴾) بالبناء للمفعول، والأول ضمير ﴿عَيْنًا﴾، وقوله: (لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي) أي لا تستغني ﴿تسمى﴾ عن كونه مفعولًا لها؛ لأن معناها لا يتمّ إلا به.

(وَدُونَ هَذَا) أي دون هذا القول الباطل (مَنْ يَقُولُ) أي قول من يقول: (هُوْ) بسكون الواو، أي ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: الآية ١٨] (عَلَمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ) أي ومن مفعوله، كـ«تأبّط شرًا»، وقوله: (جَا وَتَمّ) أكمل به البيت، أي جاء هذا التركيب، وتمّ به المعنى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني عشر قولُ بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: الآية ١٨]: إن الوقف هنا على ﴿تُسَمَّى﴾ أي عينا مسماة معروفة، وإن ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: الآية ١٨] جملة أمْرِيَّة، أي اسأل طريقًا موصلةً إليها.

ودون هذا في البعد قولُ آخر: إنه علمٌ مركّبٌ، كـ«تأبّط شرًا»، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغة في السَّلْسَال، كما أن السَّلسال مبالغة في السَّلِس، وهو الشراب السهل المساغ، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقولٌ، وصُرِف لأنه اسم لماء، وتقدّم ذكر العين لا يوجب تأنيثه، كما تقول: «هذه واسطٌ» بالصرف، ويَبْعُد أن يقال: صُرف للتناسب، كـ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: الآية ١٦]؛ لاتفاقهم على صرفه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث عشر بقوله:

١٤٢٦- (وَنَحْوُ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ نُصِبَا   حَالًا وَحَذْفُ نُونِهِ قَدْ نُسِبَا
١٤٢٧- إِلَى التَّخَلُّصِ وَذَا الْحَالِ جُعِلْ   هَاءُ بِهِ وَمَا إِلَى فِيهَا عَمِلْ
١٤٢٨- جَرُّ الْحَيَاةِ حِينَمَا كَانَتْ بَدَلْ   مِمَّا وَكُلُّ ذَا اعْوِجَاجٌ فِي الْعَمَلْ
١٤٢٩- وَالْحَقُّ أَنَّ زَهْرَةَ الْمَفْعُولُ بِهْ   نَاصِبُهُ حُذِفَ فَادْرِ وَانْتَبِهْ

١٤٣٠- مِنْ جَعْلٍ أَوْ إِيتَاءٍ أَوْ ذَمٍّ كَذَا ... أَعْنِي بَيَانًا لِلضَّمِيرِ فَاحْذُ ذَا

١٤٣١- أَوْ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ أَزْوَاجٍ نُوِي ... قُبَيْلَهُ الْمُضَافُ مِنْ لَفْظِ ذَوِي

١٤٣٢- أَوْ جُعِلُوا الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَهْ ... وَقِيلَ تَمْيِيزٌ لَدَى بَعْضِ اللُّغَهْ

١٤٣٣- أَوْ بَدَلٌ مِمَّا مُتَابِعُ الْبَدَلْ ... وَقِيلَ مِنْ هَاءٍ كَمِثْلِ ذَا الْعَمَلْ

(وَنَحْوُ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ نُصِبَا حَالًا) يعني أنه قيل: إن ﴿زَهْرَةَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: الآية ١٣١] منصوب على الحال **(وَحَذْفُ نُونِهِ)** أراد تنوينه **(قَدْ نُسِبَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول **(إِلَى التَّخَلُّصِ)** أي إنما حُذف تنوينه لأجل التخلّص من التقاء الساكنين، أي التنوين، ولام ﴿الْحَيَوٰةِ﴾ **(وَذَا الْحَالُ)** مفعول ثان لـ**(جُعِلْ هَاءُ)** بالرفع على أنه نائب الفاعل، وهو مضاف إلى(﴿بِهِۦ﴾) يعني أن صاحب الحال هو الهاء من ﴿بِهِۦ﴾ **(وَمَا إِلَى فِيهَا عَمِلْ)** الواو بمعنى «أو»، و«ما» اسم موصول، و«إلى» مبتدأ لقصد لفظه، و«فيها» متعلّق بـ«عمل»، مبنيًا للفاعل، صلة «ما»، أي أو حال من الذي عمل فيها «إلى» في قوله: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦ﴾ [طه: ١٣١] **(جَرُّ الْحَيَاةِ)** مبتدأ خبره جملة**(حِينَمَا كَانَتْ بَدَلْ)** خبر «كان» وُقف عليه على لغة ربيعة **(مِمَّا)** متعلّق بـ«بدل»، يعني أنه إنما جرّ ﴿الْحَيَوٰةِ﴾ على البدلية من ﴿مَا﴾.

(وَكُلُّ ذَا) أي كلّ ما تقدّم من الإعراب **(اعْوِجَاجٌ)** أي انحراف عن الصواب **(فِي الْعَمَلْ)** أي في الصناعة النحويّة، والقواعد المرعيّة؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيّ؛ لأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ [طه: الآية ١٣١] متعلّق بـ﴿مَتَّعْنَا﴾ الواقع صلةً لـ﴿مَا﴾، ولأنه يلزم عليه أيضًا إتباع الموصول قبل كمال صلته، وهو ممنوع[1] **(وَالْحَقُّ أَنَّ)** ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: الآية ١٣١] **(الْمَفْعُولُ بِهْ)** يعني أن صواب الإعراب أن انتصاب ﴿زَهْرَةَ﴾ على أنه مفعول به، لا على الحال **(نَاصِبُهُ حُذِفْ)** بالبناء للمفعول، أي ناصب ﴿زَهْرَةَ﴾ محذوف، وقوله: **(فَادْرِ وَانْتَبِهْ)** أكمل به البيت، أي فاعلم الصواب، وانتبه لتطبيقه، ولا تقلّد ضعفاء الفنّ الذين لم يتضلّعوا منه، وقد قيل قديمًا إنما أفسد الناسَ ثلاثةٌ: نصفُ نحويٍّ، ونصفُ فقيهٍ، ونصفُ طبيبٍ، هذا يُفسد اللسان، وهذا يُفسد

---

(١) راجع «الحاشية» ٢/١٨٩.

الأديان، وهذا يُفسد الأبدان.

(مِنْ جَعْلٍ) أي مقدر من مادّة «جعل»، أي جعلنا لهم ﴿زَهْرَةَ الْحَيَوٰةِ﴾ [طه: الآية ١٣١] **(اوْ)** بوصل الهمزة للوزن **(إِيتَاءٍ)** أي أو مقدّر من مادّة إيتاء، أي آتيناهم **(اوْ)** بالوصل أيضًا **(ذَمٍّ)** أي أو من مادة «ذمّ»، أي أَذُمّ **(كَذَا أَعْنِي)** أي كذا يُقدّر لفظ أعني، وقوله: **(بَيَانًا لِلضَّمِيرِ)** يعني أن تقدير «أعني» بيان للضمير أي في قوله: ﴿بِهِۦ﴾، أو بيانًا لـ﴿مَا﴾ ، وهذا أغفله في النظم، وقوله: **(فَاحْذُ ذَا)** أكمل به البيت، أي اتبع هذا الذي قلناه، لا الغلطَ السابقَ **(أَوْ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ أَزْوَاجٍ)** أي أو ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: ١٣١] بدل من ﴿أَزْوَٰجًا﴾ في قوله: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا﴾ [طه: ١٣١]، وقوله: **(نُوِي قُبَيْلَهُ الْمُضَافُ)** حال من «أزواج»، أي حال كونه مقدّرًا قبله مضاف**(مِنْ لَفْظِ ذَوِي)** يعني أن تقديره: ذَوِي أزواج **(أَوْ جُعِلُوا)** بالبناء للمفعول، والواو ضمير الأزواج **(الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَهْ)** يعني أنه بدل بلا تقدير، وإنما جُعلوا نفس الزهرة مبالغةً **(وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ لَدَى بَعْضِ اللُّغَهْ)** أي عند بعض أهل اللغة، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: الآية ١٣١] منصوب على التمييز لـ﴿مَا﴾، أو للهاء عند من يجوّز كون التمييز معرفةً، وهم الكوفيون **(أَوْ)** لتنويع الخلاف، أي قيل: إنه **(بَدَلٌ مِمَّا)** أي في قوله: ﴿إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا﴾ **(مُتَابِعُ الْبَدَلْ)** هكذا النسخ بلفظ «البدل»، ولعله مصحّف من «متابع المحلّ» يعني أنه يتبع محلّه، وهذا جواب عن سؤال مقدّر، كأنه قيل: كيف يكون بدلًا من ﴿مَا﴾ وهو منصوب، وهي مجرورة بـ﴿إِلَىٰ﴾، فأجاب إنما هو بدل على المحلّ **(وَقِيلَ: مِنْ هَاءٍ)** أي بدل من هاء ﴿بِهِۦ﴾ **(كَمِثْلِ ذَا الْعَمَلْ)** أي مثل العمل السابق قبله في ﴿مَا﴾ من أنه تبعه بالمحلّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث عشر قولُ مكيّ وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: الآية ١٣١] : إن ﴿زَهْرَةَ﴾ حال من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾، أو من ﴿مَا﴾ ، وإن التنوين حُذِف للساكنين، مثل قوله [من المتقارب]:

* وَلَا ذَاكِرَ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا *

وإنّ جرّ ﴿الْحَيَوٰةِ﴾ على أنه بدل من ﴿مَا﴾، والصواب أن ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: الآية ١٣١] مفعول بتقدير جعلنا لهم، أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير أَذُمّ؛ لأن المقام يقتضيه، أو

بتقدير أعني بيانا لـ﴿مَا﴾، أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهـرة، أو على أنهم جُعلوا نفس الزهرة مجازًا للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز لـ﴿مَا﴾ أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل بدل من ﴿مَا﴾، ورُدَّ بأن ﴿لِنَفْتِنَهُمْ﴾ [طه: الآية ١٣١] من صلة ﴿مَتَّعْنَا﴾، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتبَع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البدل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذُكِر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح، فيبـقى الموصـول بلا عائد في التقدير، وقد مَرَّ أن الزمخشري منع في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] أن يكون بدلًا من الهاء في ﴿أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، ومَرَّ رَدُّهُ عليه، ولو لَزِمَ إعطاءُ منوي الطرح حكمَ المطروح لَزِمَ إعطاءُ منوي التأخير حكمَ المؤخر، فكان يمتنع «ضرب زيدًا غلامه»، ويَرُدُّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، والإجماع على جوازه، والله تعالى أعلم.

ولما كان بعض المواضع لا يمكن تخريجها إلا على القول المرجوح أشار إلى أنه لا حرج على من خرّج عليها، فقال:

١٤٣٤- (وَمِثْلُ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ قَدَّرُوا ... مَجْهُولَ مَاضٍ فِيهِ ضُعْفٌ يَظْهَرُ
١٤٣٥- إِسْكَانُ آخِرٍ وَجَعْلُ نَائِبِ ... ضَمِيرَ مَصْدَرٍ وَمَفْعُولٌ أُبِي
١٤٣٦- قِيلَ مُضَارِعٌ وَنُنْجِي سَلَفُهْ ... وَلَكِنِ الْإِدْغَامُ فِيهِ يُضْعِفُهْ
١٤٣٧- قِيلَ وَأَصْلُهُ نُنَجِّي وَحُذِفْ ... ثَانٍ مِنَ النُّونَيْنِ نَادِرًا وُصِفْ
١٤٣٨- وَغَيْرُ مَرْجُوحٍ إِذَا لَمْ يُقْتَبَلْ ... تَخْرِيجُهُمْ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ زَلَلْ)

(**وَمِثْلُ**) مبتدأ، خبره «قَدَّرُوا» بتقدير رابط، وهو مضاف إلى قوله: (**﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾**، **قَدَّرُوا**) أي قدّروه (**مَجْهُولَ مَاضٍ**) أي فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول، وقوله: (**فِيهِ ضُعْفٌ يَظْهَرُ**) أشار به إلى أن هذا الوجه ضعيف من عدّة جهات، أحدها: (**إِسْكَانُ آخِرٍ**) أي آخر الفعل الماضي، مع أنه مفتوح (وَ) ثانيها (**جَعْلُ نَائِبِ**) أي نائب الفاعل، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول،

ونصب الثاني، وهو قوله (**ضَمِيرَ مَصْدَرٍ**) أي الفعل مع أنه مفهوم من الفعل، فلا يفيد إسناد الفعل له (وَ) ثالثها إنابة غير المفعول به مع وجوده، وهو ممنوع، وإليه أشار بقوله: (**وَمَفْعُولٌ أُبِي**) أي منع إنابته.

وأشار إلى قول ثان في توجيه الآية أيضًا، بقوله: (**قِيلَ**) إنَّ ﴿نُجِّي﴾ فعلٌ (**مُضَارِعٌ، وَنُنْجِي سَلَفُهْ**) أي أصله نُنْجي بنونين، ثانيتهما ساكنة (**وَلَكِنِ الْإِدْغَامُ فِيهِ يُضْعِفُهْ**) أي لكن هذا القول ضعيف كسابقه، يُضعفه وجود إدغام النون فيه؛ إذ هي تُخْفَى عند النون، ولا تُدغم فيه، وإلى قول ثالث بقوله: (**قِيلَ: وَأَصْلُهُ نُنَجِّي**) بنونين أولاهما مضمومة، وثانيتهما مفتوحة، وتشديد الجيم (**وَحُذِفْ ثَانٍ مِنَ النُّونَيْنِ**) أي ثم حذفت النون الثانية، وهذا أيضًا ضعيف؛ إذ المضارع إذا ابتُدئ بالنون لا يجوز حذف النون الثانية منه إلا في النادر، كما أشار إليه بقوله: (**نَادِرًا وُصِفْ**) أي هذا الحذف وُصف بكونها قليلًا، وفي نسخة: «**عُرِف**».

(**وَغَيْرُ مَرْجُوحٍ**) أي وهو الوجه الراجح (**إِذَا لَمْ يُقْتَبَلْ**) بالبناء للمفعول، أي إذا كان غير مقبول لتخريج المسألة عليه (**تَخْرِيجُهُمْ عَلَيْهِ**) أي على المرجوح (**لَيْسَ مِنْ زَلَلْ**) أي ليس من الخطإ، يعني أنه إذا لم يمكن التخريج على الوجه الراجح، فلا حرج على من خرّج على الوجه المرجوح، كهذه القراءة، فإنها خُرّجت على الأوجه الثلاثة المذكورة، وكلّ منها لا يخلو عن ضعف، إلا أنه لا يتأتّى تخريجها إلا على هذه الأجه، فتأمّل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مُخرِّجه، كقراءة ابن عامر وعاصم: ﴿وكذلك نُجِّي المؤمنين﴾[1]، فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضُعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله نُنْجِي بسكون ثانيه، وفيه

---

(١) قال الدماميني: هذا اعتراف من ابن هشام بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة؛ لكونها لا تتخرّج إلا على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله. انتهى. قال الشمنيّ: أقول: ليس في كلام ابن هشام اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة، غاية الأمر فيه أنها مرجوحة، ولا يلزم من المرجوحيّة عدم الفصاحة. انتهى. دسوقي ٢/١٨٩ - ١٩٠.

ضعف؛ لأن النون عند الجيم تُخفَى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أُدغمت فيها قليلًا، وأن منه أُتْرُجّ، وإِجّاصة(١)، وإِجّانة، وقيل: مضارع وأصله نُنَجِّي بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم حُذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نَبَّأت، ونَقَّبت، ونَزّلت، ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تُحذف النون الثانية إلا في ندور، كقراءة بعضهم ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: الآية ٢٥].

قلت: هكذا قرّر ابن هشام، وتبعه الناظم أن هذه الأوجه التي خُرّجت بها هذه القراءة السبعيّة كلها ضعيفة، وفيه نظر لا يخفى؛ إذا إطلاق الضعف على ما صحت به القراءة غير مقبول، بل غاية ما هنالك أن نقول إن هذه الأوجه قليلة الاستعمال، لا ضعيفته؛ إذ قلة الاستعمال لا يستلزم الضعف.

والحاصل أن إطلاق الضعف على ما صحّت به القراءة من الجُرْءة بمكان، ولا ينبغي للمعرب أن يتجرّأ مثل هذا التجرّء، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولما أنهى الكلام على الجهة الرابعة شرع يبيّن الجهة الخامسة، فقال:

١٤٣٩ـ (خَامِسَةُ الْجِهَاتِ تَرْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ بَدِيهًا عُلِمَا

١٤٤٠ـ فَلْنُورِدَنْ مِنْ هَذِهِ مَسَائِلَا مُرَتَّبًا أَبْوَابُهَا لِتَسْهُلَا)

(**خَامِسَةُ الْجِهَاتِ**) الإضافة بمعنى «من»، أي الخامسة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهاتها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (**تَرْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ**) بالبناء للفاعل، أي أن يترك المعرب بعض ما يحتمله (**اللَّفْظُ بَدِيهًا**) أي ظاهرًا (**عُلِمَا**) بألف الإطلاق مبنيًا، أي معلومًا (**فَلْنُورِدَنْ**) بلام الأمر، وهو فصيح، وإن كان قليلًا، كما قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢] الآية (**مِنْ هَذِهِ**) الجهة (**مَسَائِلَا**) بالصرف للوزن (**مُرَتَّبًا**) بصيغة اسم المفعول، وقوله: (**أَبْوَابُهَا**) مرفوع به؛ لاعتماده على صاحب الحال، وإنما لم يقل: مرتبة، لأن «أبوابها» مجازيّ التأنيث، فيجوز فيه الأمران، وقوله: (**لِتَسْهُلَا**) أي ليسهل على الطالب كشفها، ويتمرّن بها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر تلك الأبواب مُقدِّمًا باب المبتدإ، فقال:

(١) ثمر معروف. «ق».

(بَابُ الْمُبْتَدَإِ)

أي هذا باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالًا ظاهرًا.

١٤٤١ـ (أَنْتَ السَّمِيعُ بَعْدَ إِنَّكَ أَتَى إِعْرَابُ أَنْتَ فِي ثَلَاثٍ أُثْبِتَا

١٤٤٢ـ أَرْجَحُهَا الْفَصْلُ وَالِابْتِدَا ضَعُفْ وَالثَّالِثُ التَّوْكِيدُ بِالصَّوَابِ حُفّْ)

(﴿أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] بَعْدَ ﴿إِنَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] أَتَى إِعْرَابُ ﴿أَنتَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] **فِي ثَلَاثٍ**) ذكّر العدد؛ لعدم وقوع المعدود تمييزًا (**أُثْبِتَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، وفي نسخة: «ثبتا» ثلاثيًا مبنيًا للفاعل، فقوله: ﴿أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] مبتدأ محكيّ، خبره جملة «أتى إلخ»، وقوله: «بعد ﴿إِنَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]» متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه واقعًا بعد ﴿إِنَّكَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] (**أَرْجَحُهَا**) أقوى الثلاث (**الْفَصْلُ**) أي إعرابه ضمير فصل (**وَالِابْتِدَا ضَعُفْ**) يعني أن الثاني كونه مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الوجه ضعيف (**وَالثَّالِثُ التَّوْكِيدُ**) أي كونه مؤكّدًا لاسم «إنّ» (**بِالصَّوَابِ**) متعلّق بـ(**حُفّْ**) بالبناء للمفعول، من حفّت المرأة وجهها تحفُّه، من باب قتل: إذا زيّنته بإزالة شعره، والمعنى هنا أنه موصوفٌ بكونه صوابًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في الضمير المنفصل من نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧] ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها(١)، ويختص بلغة تميم(٢)، والتوكيد، والله تعالى أعلم.

١٤٤٣ـ (أَجِزِ الِابْتِدَا بِذَا أَكْرَمْتُهُ وَكَوْنَهُ الْمَفْعُولَ زَيْدًا لُمْتُهُ

١٤٤٤ـ كَمْ رَجُلٍ لَقِيتُهُ؟ وَمَنْ هُنَا أَكْرَمْتُهُ؟ فِعْلُهُمَا أَخِّرْ لَنَا)

(١) أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه، وإلا كان بينهما تناقض.

(٢) فيه أن اللفظ متّحد إلا أن تكون ثمرة ذلك إذا زالت «إنّ»، واختلف الإعراب، نحو «كان زيد هو الفاضل» بنصب «الفاضل» عند غير بني تميم، وبرفعه عندهم. «الحاشية» ج٣ ص٢٣٥.

(أَجِزِ الابْتِدَا بِذَا أَكْرَمْتُهُ) يعني أنك تجيز في الاسم المفتتح به من نحو قولك: «هذا أكرمته» أن يكون مبتدأ (وَكَوْنَهُ الْمَفْعُولَ) أي وأجز أيضًا كونه مفعولًا به لفعل محذوف، يفسّره المذكور، ومثله قولك: (زَيْدًا لُمْتُهُ) فيجوز فيه الوجهان، وفي قولك: (كَمْ رَجُلٍ لَقِيتُهُ؟) أي فـ«كم» يجوز فيها الوجهان (وَمَنْ هُنَا أَكْرَمْتُهُ؟) أي فـ«من» يجوز فيها الوجهان، وقوله: (فِعْلَهُمَا أَخِّرْ لَنَا) أي احكم بوجوب تأخير الفعل المقدّر العامل فيهما في المثالين الأخيرين؛ لكونهما اسمي استفهام.

وحاصل معنى البيتين أنه يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله: «هذا أكرمته» الابتداء، والمفعولية، ومثله «كم رجلٍ لقيته؟»، و«من أكرمته؟»، لكن في هاتين يُقدّر الفعل مؤخرًا، ومثلهما «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته»، والله تعالى أعلم.

١٤٤٥- (فِي نَحْوِ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَوَ فِي   إِلَـهِنَا شَكٌّ لَدَيْهِمْ يَفِي

١٤٤٦- الابْتِدَائِيَّةُ أَوْ هُوْ فَاعِلُ   أَوْلاهُمَا ذَا وَضْعُهُ مُؤَصَّلُ

١٤٤٧- كَمِثْلِ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ   كَذَا أَقَائِمٌ هُنَا أَخُوهُ

١٤٤٨- أَقَائِمٌ أَنْتَ لَدَى الْبَصْرِيِّ   وَالابْتِدَا حَتْمٌ لَدَى الْكُوفِي

١٤٤٩- فِي نَحْوِ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَدْ أَتَى   وَجْهٌ يَكُونُ ثَالِثًا جَا ثَابِتَا

١٤٥٠- بِكَوْنِ ذَا الْمَرْفُوعِ اِسْمَ مَا الَّتِي   تُنْسَبُ لِلْحِجَازِ خُذْ بِالثَّبَتِ

١٤٥١- خَبَرُهَا الظَّرْفُ الْمُقَدَّمُ وَذَا   عِنْدَ ابْنِ عُصْفُورٍ وَضُعْفَهُ خُذَا)

(فِي نَحْوِ «مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، أَوَ) بفتح الواو والهمزة للاستفهام دخلت على الواو العاطفة (فِي إِلَهِنَا شَكٌّ) أراد به قوله ﷻ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة (يَفِي) مضارع وفى الشيءُ إذا تمّ، وفاعله قوله: (الابْتِدَائِيَّةُ) يعني أنه يجوز كون «زيد» في الأول، و«شكّ» في الثاني مبتدأ خبره الجارّ والمجرور قبلهما (أَوْ هُوْ) بسكون الواو أي المذكور من «زيد»، و«شك» (فَاعِلُ) بالجارّ والمجرور؛ لاعتماده على النفي في الأول، والاستفهام في الثاني (أَوْلاهُمَا) أي أرجحهما وأصحهما (ذَا) أي كونه فاعلًا؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، كما أشار إليه بقوله: (وَضْعُهُ مُؤَصَّلُ) أي هذا الوضع هو الوضع الأصليّ، بخلاف الوجه الأول فإن فيه دعوى

التقديم والتأخير (كَمِثْلِ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوه) أي كما يكون إعراب «أبوه» فاعلًا أرجح من إعرابه مبتدأ؛ لما ذكرنا (كَذَا أَقَائِمٌ هُنَا أَخُوهُ) أي فأخوه فاعل على الأرجح (أَقَائِمٌ أَنْتَ لَدَى الْبَصْرِيِّ) أي فيرجّح أيضًا كون «أنت» فاعلًا عند البصريين (وَالابْتِدَا حَتْمٌ لَدَى الْكُوفِي) أي كون «أنت» مبتدأ واجب عند الفريق الكوفيّ؛ لأن الضمير المرفوع بالفعل لا يجاوره منفصلًا عنه، فوجب كونه مبتدأ، ورُدّ عليهم بأن الوصف مخالف للفعل في هذا (فِي نَحْوِ «مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» قَدْ أَتَى وَجْهٌ يَكُونُ ثَالِثًا) أي وجهًا ثالثًا في الإعراب، وقوله: (جَا ثَابِتًا) مؤكّد لمعنى «قد أتى» (بِكَوْنِ ذَا الْمَرْفُوعِ) بالجرّ صفة لاسم الإشارة، أي بكون هذا المرفوع، وهو «زيد» (اِسْمَ) بقطع الهمزة للوزن («مَا» الَّتِي تُنْسَبُ) بالبناء للمفعول (لِلْحِجَازِ) وقوله: (خُذْ بِالثَّبَتِ) كمل به البيت، أي خذ المسألة بحجتها (خَبَرُهَا) أي خبر «ما» الحجازية (الظَّرْفُ الْمُقَدَّمُ) أي «في الدار» (وَذَا) أي وهذا الوجه الثالث (عِنْدَ) أبي الحسن علي بن عبد المؤمن (ابْنِ عُصْفُورٍ) الأندلسيّ المتوفّى سنة (٦٦٣هـ) تقدّمت ترجمته، وقوله: (وَضُعْفَهُ خُذَا) بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة أشار به إلى أن هذا الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند تقدّم الخبر، ولو ظرفًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في المرفوع من نحو قوله ﷻ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، و«ما في الدار زيد» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا ﴿غُرَفٌ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٠] في «سورة الزُّمَر»؛ لأن الظرف الأول مُعتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا نار في قول الخنساء [من البسيط]:

* كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ *

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو «زيدٌ قائم أبوه»، و«أقائم زيدٌ»؛ لما ذكرنا، ولأن الأب إذا قُدّر فاعلًا كان خبرُ زيد مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩] من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩] الآية؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد.

فإن قلت: «أقائم أنت»، فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووَهِمَ إذ نَقَلَ في «أماليه» الإجماعَ على ذلك.

وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يُجاوره منفصلًا عنه، لا يقال: «قام أنا».

والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف؛ لئلا يُجهَل معناه؛ لأنه يكون معه مستترًا بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزًا، كـ«قمتُ»، أو «قمت»، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتُمِل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجب الفصل، وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يُقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مريم: الآية ٤٦] ، وقول الشاعر [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مُؤَدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مُؤَدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسمًا لـ«ما» الحجازية، والظرفُ في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بُطلان عمل «ما» عند تقدم الخبر ولو ظرفًا، والله تعالى أعلم.

١٤٥٢- (زَيْدٌ دُعِيْ فِي الدَّارِ عَمُّهُ قَبْلْ ... لِفَاعِلِيَّةٍ لِظَرْفٍ قَدْ عَمِلْ

١٤٥٣- مُعْتَمِدًا عَلَى ضَمِيرٍ مِنْهُ جَا ... حَالٌ هُوَ النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا

١٤٥٤- أَوْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ ضُرِبْ ... إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ خَالِيًا حُسِبْ

١٤٥٥- أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقْ ... جُمْلَتُهَا الْحَالُ وَإِنْ بَعْضٌ نَطَقْ)

(**زَيْدٌ دُعِي فِي الدَّارِ عَمُّهُ**) (**قَبْلْ**) أي لفظ «عمُّه» (**لِفَاعِلِيَّةٍ لِظَرْفٍ**) أي الجارّ والمجرور، أي جاز كونه فاعلًا به (**قَدْ عَمِلْ**) أي عمل ذلك الظرف في «عمُّه» الرفع على الفاعلية، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* الْفَاعِلِيَّةَ لِظَرْفٍ مُكْتَمِلْ *

(**مُعْتَمِدًا**) حال من الفاعل (**عَلَى ضَمِيرٍ**) متعلّق بما قبله (**مِنْهُ**) أي من ذلك الضمير، متعلّق بـ(**جَا حَالٌ هُوَ**) أي ذلك الضمير (**النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، وأراد بـ«أخرج» معنى أخبر به، أي أخرج الكلام عليه؛ إذ الخبر محطّ الفائدة (**أَوْ هُوَ**) أي عمه (**نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ ضُرِبْ**) هكذا في النسخ، ولم يتقدّم له ذكر «ضُرب»، وإنما هو في عبارة الأصل، إذ نصّ المثال فيه: «زيد ضُرب في الدار أخوه»، وأما مثال النظم فهو «زيد دُعي في الدار عمه»، فالتبس على الناظم، فالمناسب هنا أن يقول:

أَوْ هُوَ نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ دُعِي ... إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ خَالِيًا رُعِي

(**إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ**) متعلّق بـ(**خَالِيًا حُسِبْ**) بالبناء للمفعول، أي إذا قُدّر خاليًا من الضمير، يعني أن «عمه» يكون نائب فاعل «دُعي» إذا لم يكن فيه ضمير (**أَوْ**) هو (**مُبْتَدًا، خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقْ**) أي تقدّم، وهو «في الدار» (**جُمْلَتُهَا الْحَالُ**) هكذا بضمير المؤنّث، مع أنه يعود إلى المبتدإ والخبر، ولو قال: «والجملة الحال» لكان أولى، يعني أن جملة المبتدإ والخبر حال من نائب الفاعل، وقوله: (**وَإِنْ بَعْضٌ نَطَقْ**) أي وإن تكلّم بعض النحاة بضعف هذا الوجه، ورأوه رَدِيئًا، لكن الصحيح أنه وجه صحيح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «أخوه» من قولك: «زيد ضُرِب في الدار أخوه» أن يكون فاعلًا بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير «زيد» المقدر في «ضُرِب»، وأن يكون نائبًا عن فاعل «ضُرِب» على تقديره خاليًا من الضمير، وأن يكون مبتدًا خبره الظرف، والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذًا رديئًا؛ لخلوّ الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو «جاء زيد عليه جبة»، وليس كما زعما؛ لأن الحقّ جواز خلوّ الجملة الاسمية الواقعة حالًا من الواو، نحو «جاء زيدٌ يده على رأسه».

والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وكأين من نبي قُتِلَ معه ربيون كثير﴾ قيل: وإذا قرىء بتشديد ﴿قُتِّل﴾ لزم ارتفاع ﴿رِبِّيُّون﴾ بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن النبي هنا متعدد لا واحد، بدليل ﴿وَكَأَيِّن﴾، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها، والله تعالى أعلم.

١٤٥٦- (وَإِنْ تَقُلْ أَحْمَدُ نِعْمَ الرَّجُلُ   فَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً لَا يُعْزَلُ

١٤٥٧- كَذَاكَ نِعْمَ الْمَرْءُ زَيْدٌ وَاجْعَلِ   رَابِطَهُ الْعُمُومَ أَوْ مَا يَنْجَلِي

١٤٥٨- مُمَاثِلًا أَوْ خَبَرٌ لِمَا حُذِفْ   أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ ذَا الْمُنْحَذِفْ)

(**وَإِنْ تَقُلْ**: «**أَحْمَدُ نِعْمَ الرَّجُلُ**»، **فَكَوْنُهُ**) أي أحمد (**مُبْتَدَأً لَا يُعْزَلُ**) أي لا يزال عنه؛ لأنه الواجب في مثله (**كَذَاكَ** «**نِعْمَ الْمَرْءُ زَيْدٌ**»، **وَاجْعَلِ**) بكسر اللام للوزن (**رَابِطَهُ**) أي رابط الخبر بمبتدئه (**الْعُمُومَ**) أي عموم الفاعل، وهو «المرء»؛ لكونه معرّفًا بـ«أل» الجنسية (**أَوْ**) اجعل الرابط (**مَا يَنْجَلِي**) أي ينكشف ويظهر، حال كونه (**مُمَاثِلًا**) أي للمبتدإ، يعني أن الرابط إعادة المبتدإ بمعناه (**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «زيد» (**خَبَرٌ لِمَا حُذِفْ**) أي لمبتدإ محذوف وجوبًا، أي الممدوحُ زيدٌ (**أَوْ**) لتنويع الخلاف أيضًا، أي وقيل: زيد (**مُبْتَدًا خَبَرُهُ ذَا الْمُنْحَذِفْ**) أي المحذوف الذي ذكرناه آنفًا، أي زيد الممدوح، وهذا قول ضعيف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «زيد نعم الرجل» يتعين في «زيد» الابتداء، ونحو «نعم الرجل زيد»، قيل: كذلك وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدإ بمعناه على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضًا أن يكون خبرًا لمحذوف وجوبًا، أي الممدوح زيد، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ حُذف خبره وجوبًا أي زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدَّ شيء مسده، والله تعالى أعلم.

١٤٥٩- (وَحَبَّذَا زَيْدٌ فَزَيْدٌ مُبْتَدَا   خَبَرُهُ حَبَّ لِذَا قَدْ أُسْنِدَا

١٤٦٠- وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ قُلْ إِشَارَهْ   أَوْ خَبَرُ الْمُقَدَّرِ الْعِبَارَهْ

١٤٦١- أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا   وَقِيلَ عَطْفٌ لِبَيَانٍ يُقْتَفَى

١٤٦٢- أَوْ بَدَلٌ كِلَاهُمَا قَدْ رُدَّا   بِمَا الْمُؤَلِّفُ فِي الأَصْلِ أَبْدَى

١٤٦٣- وَقِيلَ حَبَّذَا سُما الْمَحْبُوبِ عِ   خَبَرُهُ زَيْدٌ وَعَكْسَهُ تَعِي

١٤٦٤- أَوْ حَبَّذَا كُلُّهُ فِعْلٌ مَاضِي   فِزَيْدٌ الْفَاعِلُ ذُو انْتِهَاضِ)

(**وَ**«**حَبَّذَا زَيْدٌ**») مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره الجملة بعده، بزيادة الفاء (**فَ**«**زَيْدٌ**» **مُبْتَدَا**)

مبتدأ وخبره (**خَبَرُهُ** «**حَبَّ**») مبتدأ وخبره أيضًا، ويحتمل العكس، ومن المُلَح اللغزيّة في هذا البيت وقوع «مبتدا» خبرًا، و«خبره» مبتدأ (**لِـ**«**ذَا**») متعلّقٌ بـ(**قَدْ أُسْنِدَا**) بألف الإطلاق، أي حال كونه مسندًا لاسم الإشارة (**وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ قُلْ: إِشَارَهْ**) يعني الرابط بين المبتدإ وخبره الجملةِ اسمُ الإشارة الواقع فاعلًا، وفي نسخة: «ذُو الإِشَارَهْ» (**أَوْ خَبَرُ الْمُقَدَّرِ الْعِبَارَهْ**) أي أو هو خبر لمبتدإ مقدّر في العبارة، أي المحبوبُ زيدٌ (**أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا**) بألف الإطلاق، أي أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أي زيد المحبوب (**وَقِيلَ**) زيد (**عَطْفٌ لِبَيَانٍ**) اللام زائدة ، يعني أن زيدًا عطف بيان لـ«ذا» (**أُلِفَا**) بألف الإطلاق، أي مألوف (**أَوْ بَدَلٌ**) من «ذا» (**كِلَاهُمَا**) أي عطف البيان، والبدل (**قَدْ رُدَّا**) بألف التثنية مبنيّا للمفعول، أي مردودان (**بِمَا الْمُؤَلِّفُ**) أي ابن هشام رحمه الله (**فِي الأَصْلِ**) أي في «مغني اللبيب» (**أَبْدَى**) أي أظهره، أي بأوجه الردّ التي ذكرها فيه، كما سيأتي بيانها -إن شاء الله تعالى - وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* بِمَا مُؤَلِّفٌ بِمُغْنٍ أَبْدَا *

(**وَقِيلَ: حَبَّذَا سُما**) بالقصر مثلّث الأول، لغة في اسم، وهو مفعول مقدّم لـ«ع»، مضاف إلى (**الْمَحْبُوبِ عِ**) أي احفظه (**خَبَرُهُ** «**زَيْدٌ**») يعني أن «حبّذا» اسم بمعنى المحبوب، مبتدأ و«زيد» خبره، أي المحبوب زيد (**وَعَكْسَهُ**) مفعول مقدّم لـ(**تَعِي**) أي تحفظ عكسه، يعني أنه يجوز أن يُعْرَب «زيد» مبتدأ، و«حبذا» خبره (**أَوْ حَبَّذَا كُلُّهُ**) أي «حبّ» واسم الإشارة (**فِعْلٌ مَاضِي**) بإثبات الياء، وهو لغةٌ، لا ضرورةٌ، كقراء ابن كثير: ﴿ولكل قوم هادي﴾، قال في «الخلاصة»:

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

(**فِزَيْدٌ الْفَاعِلُ ذُو انْتِهَاضِ**) أي صاحب قيام، هذه العبارة تشير إلى تقوية هذا الوجه، مع أنه أضعف ما قيل فيه، فكان الأولى له أن يقول بدله: «ذُو اعْتِرَاضِ» إشارة إلى ضعفه، فتأمّل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن قولك: «حبذا زيد» يحتمل «زيد» على القول بأن «حَبّ» فعل، و«ذا» فاعل أن يكون مبتدأ مُخبرًا عنه بـ«حبذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبرًا لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأً حُذف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنه يَرَى أن «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا»، ويرده أنه لا يَحُلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه،

وقيل: عطف بيان، ويردُّه قوله [من البسيط]:

وَحَـبَّـذَا نَـفَـحَـاتٌ مِـنْ يَـمَـانِـيَـةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[1]

ولا تُبيِّنُ المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل: «حبذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ، و«زيد» خبره، أو بالعكس عند من يُجيز في قولك: «زيد الفاضل» وجهين، وإذا قيل: إن «حبذا» كلَّه فعلٌ، فـ«زيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص[2]، كقوله [من الطويل]:

أَلَا حَـبَّـذَا لَـوْلَا الْحَيَـاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ[3]

والفاعل لا يُحذَف، والله تعالى أعلم.

١٤٦٥- (وَفِي فَـصَـبْـرٌ بَـعْـدَهُ جَـمِـيـلُ مُـبْـتَـدَأٌ أَوْ خَـبَـرٌ أَصِـيـلُ

١٤٦٦- أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلَا أَوْ قُـدِّرَ الْخَبَرُ لَـفْـظَ أَمْـثَـلَا)

(وَفِي ﴿فَصَبْرٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] بَعْدَهُ ﴿جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] **مُبْتَدَأٌ)** أي قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨] مبتدأ حُذف خبره **(أَوْ خَبَرٌ)** أي أو هو خبر لمبتدإ محذوف، وقوله: **(أَصِيلُ)** أي راسخ وثابت في الخبريّة، يقال: «أَصُلَ الشيءُ ككرم»: صار ذا أصل، أو ثبت، ورسَخ أصله، قاله في «القاموس» **(أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلَا)** بألف الإطلاق، مبنيًّا للمفعول، أي جُعل تقديره شأننا صبر جميلٌ، والمناسب للآية شأني صبر جميل، وإنما جعله ضمير جماعة المتكلم هنا للنظم، فقوله: «أي شأننا إلخ» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وقوله: «جُعلا» خبره **(أَوْ قُدِّرَ الْخَبَرُ)** فعل ونائب فاعله **(لَفْظَ أَمْثَلَا)** بألف الإطلاق، يعني أنه يحتمل أن يقدّر الخبر بلفظ أمثل، أي صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله ﷻ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]

---

(١) «اليمانية»: الريح الجنوب سميت به لأنها تهبّ من قبل اليمن، و«الريّان»: جبل في ديار طيئ، أو اسم واد.

(٢) أي فقد حذف المخصوص في البيت، وهو «حبيبٌ».

(٣) أي أحببت من لا يُنصفني، ولا مطمع فيه.

كونه خبرًا لمحذوف، أي شأني صبرٌ جميلٌ، أو مبتدأً محذوف الخبر، أي صبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يتعلّق بالمبتدإ شرع يبيّن ما يتعلّق بباب «كان» وما جرى مجراها، فقال:

(بَابُ كَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا)

١٤٦٧- (وَفِي لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ وَفِي زَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَفِي

١٤٦٨- نُقْصَانُ «كَانَ» وَتَمَامُهَا كَمَا تَكُونُ زَائِدًا لَدَيْهِمْ عُلِمَا

١٤٦٩- عَلِّقْ بِهَا الظَّرْفَ لَدَى التَّمَامِ وَبِاسْتَقَرَّ فِي سِوَى ذَا السَّامِي

١٤٧٠- يُنْصَبُ فِي النَّقْصِ وَفِي الزِّيَادَهْ يَكُونُ مَرْفُوعًا لَدَى الإِفَادَهْ)

(وَفِي ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: الآية ٣٧]، **وَفِي «زَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ»)** الجار والمجرور متعلّق بـ**(يَفِي)** مضارع وَفَى، وفاعله قوله: **(نُقْصَانُ «كَانَ» وَتَمَامُهَا)** يعني أنه يجوز كون «كان» في الآية، والمثال ناقصة، وتامّة **(كَمَا تَكُونُ زَائِدًا)** أنث «تكون»، وذكّر «زائدًا» لأن «كان»، أريد لفظها، وكلّ ما أريد لفظه يجوز فيه الأمران، باعتبار اللفظ والكلمة، كما سبق بيانه غير مرّة **(لَدَيْهِمْ عُلِمَا)** بالبناء للمفعول، وألف التثنية الراجعة إلى النقصان والتمام فقط، قاله الناظم، وإنما لم يجعلها ألف الإطلاق، ويرجع الضمير إلى الثلاثة النقصان، والتمام، والزيادة؛ لكون الزيادة ضعيفًا.

(عَلِّقْ بِهَا) أي بـ«كان» **(الظَّرْفَ لَدَى)** أي عند **(التَّمَامِ)** وفي نسخة: «عَلَى التَّمامِ»، أي على كونها تامّة، يعني أنه يجوز تعليق الظرف والجار والمجرور في حال كونها تامّة **(وَبِاسْتَقَرَّ)** أي وعلقه باستقرّ محذوفًا، وعبارة الأصل باستقرار محذوف مرفوع بلفظ المصدر **(فِي سِوَى ذَا)** أي في غير هذا، أي التمام، وهو الزيادة، وقوله: **(السَّامِي)** صفة لـ«ذا»، وصفه به لأن التمام أرفع رتبةً من الزيادة **(يُنْصَبُ)** بالبناء للمفعول، أي الظرف، والمراد متعلّقه **(فِي النَّقْصِ)** يعني أن الظرف، أي

عامله يكون منصوبًا حال كون «كان» ناقصةً على أنه خبر لها (وَفِي الزِّيَادَةِ يَكُونُ مَرْفُوعًا) أي وفي حال زيادة «كان» يكون متعلق الظرف مرفوعًا على أنه خبر للاسم المرفوع، وقوله: (لَدَى الإِفَادَةْ) أكمل به البيت أي كلّ هذا عند إرادة الإفادة، وفي نسخة: «لِذِي الإفادة» أي لصاحب الإفادة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في «كان» من نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: الآية ٣٧]، ونحو «زيد كان له مالٌ» نقصان «كان»، وتمامها، وزيادتها، وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوفٍ مرفوعٍ على الزيادة، ومنصوبٍ على النقصان، إلا إن قُدِّرت الناقصةُ شأنية، فالاستقرار مرفوعٌ؛ لأنه خبر المبتدإ. والله تعالى أعلم.

١٤٧١- (وَإِنْ تُرِدْ فِي كَيْفَ كَانَ عَاقِبَهْ ... أَوْجُهَ «كَانَ» قُلْ ثَلَاثٌ صَاحِبَهْ

١٤٧٢- وَ«كَيْفَ» حَالٌ فِي التَّمَامِ وَخَبَرْ ... لِـ«كَانَ» أَوْ لِمُبْتَدًا إِنِ اسْتَقَرّْ)

(وَإِنْ تُرِدْ فِي «كَيْفَ كَانَ عَاقِبَهْ») أي في قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] (أَوْجُهَ «كَانَ» قُلْ: ثَلَاثٌ) ذكّره باعتبار الحالات، أي لها ثلاث حالات، وقوله: (صَاحِبَهْ) أي صاحب «كان»، يعني أن «كان» في هذه الآية تحتمل الأوجه الثلاثة المتقدمة، وهي التمام، والنقص، والزيادة.

تنبيه:

كان في أصل النظم: ما نصّه:

(فِي كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ... ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ فِي تَدْبِيرِهِمْ)

ثم قال الناظم رحمه الله: قولي: «عاقبة مكرهم» في وزنه ضرورة، ولو قال: «عاقبات مكرهم» لاستقام الوزن بسلامة الوتد المجموع» انتهى.

قلت: من أغرب ما اتّفق للناظم رحمه الله أنه بيّن انكسار الوزن في هذا البيت، ثم لم يأت بما يُزيل ذلك، مع كونه يستطيع أن يُغيّره، بل أشار إلى تغييره إلى أقبح ما يكون، وهو تغيير لفظ الآية،

فلذا غيّرته إلى ما ذكرتُ؛ لأنه أذن لي في تغيير ما أراه غير مناسب، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

(وَكَيْفَ حَالٌ فِي التَّمَامِ) أي إذا كانت «كان» تامّة فـ﴿كَيْفَ﴾ حال، و﴿عَٰقِبَةُ﴾ [النمل: ٥١] فاعلها (وَخَبَرْ لِكَانَ) أي في حال كونها ناقصةً فـ﴿كَيْفَ﴾ خبر لها مقدمًا، أي و﴿عَٰقِبَةُ﴾ اسمها (أَوْ) ﴿كَيْفَ﴾ خبر (لِمُبْتَدًا) أي وهو ﴿عَٰقِبَةُ﴾، وهذا في حال زيادتها، وقوله: (إِنِ اسْتَقَرّْ) أي إن ثبت كونها زائدة.

وحاصل معنى البيتين أن قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: الآية ٥١] يحتمل في ﴿كَانَ﴾ الأوجه الثلاثة، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية؛ لأجل الاستفهام، ولتقدم الخبر، و﴿كَيْفَ﴾ حال على التمام، وخبر لـ﴿كَانَ﴾ على النقصان، وللمبتدإ، وهو ﴿عَٰقِبَةُ﴾ على الزيادة. والله تعالى أعلم.

١٤٧٣- (فِي نَحْوِ مَا كَانَ يَلِيهِ لِبَشَرْ ... ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ فِي «كَانَ» تَقَرّْ)

(فِي نَحْوِ ﴿مَا كَانَ﴾ يَلِيهِ ﴿لِبَشَرٍ﴾ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ) أي الأوجه الثلاثة المتقدّمة، وهي التمام، والنقصان، والزيادة (فِي ﴿كَانَ﴾ تَقَرّْ) بفتح أوله وثانيه، مضارع قَرّ الشيء من باب فهِم، وضرب: إذا ثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قوله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: الآية ٥١] تحتمل ﴿كَانَ﴾ الأوجه الثلاثة: المذكورة، فعلى الناقصة الخبر إما ﴿لِبَشَرٍ﴾، و﴿وَحْيًا﴾ استثناء مُفرّغ من الأحوال، فمعناه مُوحيًا أو مُوحًى، أو ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾ بتقدير أو مُوصِلًا ذلك ﴿مِن وَرَآءِ حِجَابٍ﴾، و﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ بتقدير أو إرسالًا، أي أو ذا إرسال، وإما ﴿وَحْيًا﴾، والتفريغ في الأخبار أي ما كان تكليمهم إلا إيحاءً أو إيصالًا من وراء حجاب، أو إرسالًا وجُعل ذلك تكليمًا على حذف مضاف، و﴿لِبَشَرٍ﴾ على هذا تَبيينٌ، وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في ﴿لِبَشَرٍ﴾، والله تعالى أعلم.

١٤٧٤- (فِي مِثْلِ أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمَا ... ثَلَاثَةٌ فِي كَانَ مِمَّا قُدِّمَا

١٤٧٥- فِي النَّقْصِ أَيْنَ خَبَرٌ مُقَدَّمُ — وَقَائِمًا حَالٌ وَعَكْسًا يُحْكَمُ

١٤٧٦- فِي الزَّيْدِ وَالتَّمَامِ قَائِمًا جُعِلْ — حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ فِي أَيْنَ عَمِلْ

١٤٧٧- أَوْ كَانَ نَاصِبٌ عَلَى التَّمَامِ — فِي الزَّيْدِ إِخْبَارٌ بِهِ لِلرَّامِي)

(**فِي مِثْلِ**) متعلّق بحال مقدّر من «كان»، وهو مضاف إلى («**أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا**» **ثَلَاثَةٌ**) مبتدأخبره قوله: (**فِي «كَانَ»**) وقوله: (**مِمَّا**) متعلّق بمحذوف صفةٍ لـ«ثلاثة»، و«ما» موصولة، صلتها قوله: (**قُدِّمَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي من الذي تقدّم ذكره، وهو التمام، والنقصان، والزياة (**فِي النَّقْصِ**) أي في حال كون «كان» ناقصة(«**أَيْنَ**» **خَبَرٌ مُقَدَّمُ**) لها، أي ويتعلّق بمحذوف (**وَقَائِمًا حَالٌ**) أي من «زيد» (**وَعَكْسًا**) منصوب بنزع الخافض (**يُحْكَمُ**) بالبناء للمفعول، أي ويجوز الحكم أيضًا بالعكس، وهو أن يكون «قائما» خبرًا لـ«كان»، و«أين» ظرف له (**فِي الزَّيْدِ**) أي الزيادة، أي في حال كون «كان» زائدة (**وَالتَّمَامِ**) أي وفي حال كونها تامّة فـ(**قَائِمًا جُعِلَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ**) أي فاعل «كان»، وقوله: (**فِي أَيْنَ عَمِلْ**) أي إنّ «أين» ظرف متعلّق به (**أَوْ «كَانَ» نَاصِبٌ**) أي لـ«أين» (**عَلَى التَّمَامِ**) أي في حال كونها تامّة(**فِي الزَّيْدِ**) أي في حال زيادتها(**إِخْبَارٌ بِهِ**) أي بـ«أين» (**لِلسَّامِي**) أي للمبتدإ، وهو «زيد»، وإنما وصفه بالسامي لكونه مرفوع الرتبة، حيث إنه يُسند إليه، وفي نسخة: «للرامي» أي لمن يريد تحقيق الكلام.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كان» في قولك: «أين كان زيد قائمًا» تحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما «قائمًا»، و«أين» ظرف له، أو «أين»، فيتعلق بمحذوف، و«قائمًا» حال، وعلى الزيادة والتمام فـ«قائما» حال، و«أين» ظرف له[1]، ويجوز كونه ظرفا لـ«كان»، إن

(١) قوله: (وعلى الزيادة والتمام فـ«قائمًا» حال، و«أين» ظرف له) اعترضه الدمامينيّ، بأنه على التمام، فـ«زيد» فاعل بـ«كان»، و«قائمًا» حال منه، و«أين» ظرف لغوٌ متعلّقٌ بـ«كان»، أو بـ«قائمًا»، وأما على الزيادة فـ«زيد» مبتدأ، و«أين» خبره قطعًا، فيكون ظرفًا مستقرًا متعلّقًا بمحذوف وجوبًا، و«قائمًا» حال من الضمير المستكنّ فيه، فكيف يتأتى أن يكون ظرفًا لـ«قائما»، هذا مما لا سبيل إليه، اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يُوسُف: الآية ٨] بالنصب. انتهى «حاشية الدسوقي»٢/ ١٩٤.

قُدِّرت تامّةً، والله تعالى أعلم.

١٤٧٨- (يَجُوزُ فِي عَسَى الْفَتَى أَنْ يَنْدَمَا — نَقْصُ عَسَى وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا

١٤٧٩- وَفِي عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدُ — نُقْصَانُهَا أَوِ التَّمَامُ وَارِدُ

١٤٨٠- كَذَا إِذَا اسْمٌ ظَاهِرٌ تَقَدَّمَا — كَمِثْلِ خَالِدٌ عَسَى أَنْ يَقْدَمَا)

(**يَجُوزُ فِي «عَسَى الْفَتَى أَنْ يَنْدَمَا»**) بفتح الدال، من باب تَعِبَ (**نَقْصُ «عَسَى»**) أي كونها ناقصةً تعمل عمل «كان»، فيكون «الفتى» اسمها، و«أن يندما» خبرها (**وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي جاز أيضًا أن تكون تامّةً، تكتفي بمرفوعها، وهو «الفتى» مثلًا، و«أن يندم» بدل منه.

(**وَفِي «عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدٌ»**) بالحاء المهملة، أي أن يتّصف بأوصاف الكمال، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة، أي أن يبتعد عن الرذائل، والجارّ والمجرور متعلق بـ«وارد» (**نُقْصَانُهَا**) أي كونُ «عسى» ناقصة، فيكون «أن يتحلّى» خبرًا لها مقدّمًا، و«خالد» اسمها مؤخّرًا (**أَوِ التَّمَامُ**) أي كونها تامّةً، فيكون «خالد» فاعلًا بـ«يتحلّى» و«أن» وصلتها فاعل بـ«عسى»، فقوله: «نقصانها» مبتدأ، و«أو التمام» عطف عليه، والخبر قوله: (**وَارِدٌ**)أي آتٍ، وجائز (**كَذَا**) أي يجوز أيضًا كونها ناقصة، وتامّة كما مضى (**إِذَا اسْمٌ ظَاهِرٌ تَقَدَّمَا**) بألف الإطلاق أي على «عسى» (**كَمِثْلِ خَالِدٌ عَسَى أَنْ يَقْدَمَا**) بألف الإطلاق أيضًا، وهو بفتح الدال المهملة، مضارع قدِم البلد: من باب تعب: إذا دخلها، ويحتمل أن يكون بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإقدام رباعيًا، يقال: أقدم على العيب، إذا رضي به، وأقدم على قِرْنه: إذا اجترأ عليه.

فعلى كونها ناقصةً يكون اسمها ضميرًا يعود على «خالد»، و«أن يَقْدَم» في موضع نصب خبرها، وعلى تمامها لا ضمير فيها، بل «أن يقدم» فاعل بها.

وفي نسخة تقديم هذا البيت على الذي قبله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «زيدٌ عسى أن يقوم» نقصان «عسى»، فاسمها مستتر، وتمامها فـ«أن» والفعل مرفوعُ المحل بها، ويجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيدٌ»،

فعلى النقصان «زيد» اسمها، وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكلٌّ شيء في محله، ويتعين التمام في نحو «عسى أن يقوم زيد في الدار»، و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: الآية ٧٩]؛ لئلا يلزم فصل صلة «أنْ» من معمولها بالأجنبي، وهو اسم «عسى»، والله تعالى أعلم.

١٤٨١- (وَإِنْ تَقُلْ مَا رَبُّكُمْ بِغَافِلِ ... فَعَامِلٌ «مَا» أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ

١٤٨٢- وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمَخْشَرِ أَوْجَبَا ... كَوْنَهُ مَا النَّاصِبَ إِذْ قَدْ زِيدَ بَا

١٤٨٣- وَالسَّبَبُ الْأَصَحُّ لِلزِّيَادَةْ ... النَّفْيُ لَا النَّصْبُ فَحَقِّقْ عِلَّتِي)

(وَإِنْ تَقُلْ«مَا رَبُّكُمْ بِغَافِلِ» فَعَامِلٌ «مَا») أي هي حجازيّة تعمل عمل «ليس»، كما قال الحريريّ في «مُلْحته»:

وَ«مَا» الَّتِي تَنْفِي كَـ«لَيْسَ» النَّاصِبَهْ ... فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبَهْ

(أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ) فعيل بمعنى مفعول، أي أو ممنوعة من العمل، فهي تميميّة، فإنه لا عمل لها عندهم، كما قال قائلهم:

وَمُهَفْهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ

(وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمَخْشَرِ) بحذف ياء النسبة، والاجتزاء بالكسرة للضرورة **(أَوْجَبَا)** بوصل الهمزة للوزن، والألف ضمير الفارسيّ والزمخشريّ **(كَوْنَهُ)** أي كون الواقع في هذا المثال **(«مَا» النَّاصِبَ)** أي «ما» التي تنصب خبرها، وفي نسخة: «لِكَوْنِهَا النَّاصِبَ»، وعليها فاللام زائدة **(إِذْ قَدْ زِيدَ بَا)** أي لأجل زيادة الباء في خبرها، يعني أنهما أوجبا كونها «ما» الحجازيّة لأجل الباء؛ لظنهما أنها لا تزاد إلا في خبر«ما» الحجازية، وهو خطأ، بل الصواب في الزيادة ما أشار إليه بقوله: **(وَالسَّبَبُ الْأَصَحُّ لِلزِّيَادَةْ)** أي زيادة الباء بعد «ما» **(النَّفْيُ)** أي كونها نافية، وذا يعم الحجازية والتميميّة **(لَا النَّصْبُ)** أي لا نصب خبرها **(فَحَقِّقْ عِلَّتِي)** أي ثَبِّتِ الحجة التي ذكرتها لك بأدلتها، وفي نسخة بدل هذا الشطر: «فِي كَوْنِهِ الْمَنْفِيَّ لَا فِي الْفَتْحَةِ»، وهو بمعنى الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٣٢]

الآية تحتمل «ما» الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنًّا أن المقتضي لزيادة الباء نصبُ الخبر، وهو خطأ، وإنما المقتضي لذلك نفيه؛ لامتناع الباء في كان «زيد قائمًا» وجوازها في قوله [من الطويل]:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وفي «ما إن زيد بقائم»، والله تعالى أعلم.

١٤٨٤- (وَإِنْ تَقُلْ لَا رَجُلٌ وَلَا مَرَهْ ... فِي الدَّارِ إِنْ رُفِعَ مُبْتَدًا تَرَهْ

١٤٨٥- وَقِيلَ «لَا» إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ ... عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ هَكَذَا ثَبَتْ

١٤٨٦- فِي نَحْوِ لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو هُنَا ... تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ عَنْ تَعْرِيفِنَا

١٤٨٧- لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ حَيْثُ أُفْرِدَتْ ... تَعَيَّنَ الثَّانِ لِإِعْمَالٍ ثَبَتْ)

(وَإِنْ تَقُلْ: «لَا رَجُلٌ وَلَا مَرَهْ») بفتح الميم والراء، آخره هاء تأنيث، لغة في المرأة **(فِي الدَّارِ، إِنْ رُفِعَ)** أي كلّ من الاسمين **(مُبْتَدًا تَرَهْ)** جواب «إن»، أصله تراه، حذفت ألفه للجزم، والهاء ضمير يعود إلى المرفوع المفهوم من «رُفع»، يعني أنه إذا رفع «رجلٌ»، و«مرة» في هذا المثال، فهما مرفوعان على الابتداء، على الأرجح **(وَقِيلَ: «لَا» إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ)** بالبناء للمفعول، يعني أن بعضهم قال: إنَّ رَفْعَهُمَا ليس على الابتداء، وإنما هو على أن «لا» عاملة عمل «ليس» فرفعت الاسمين على أنهما اسمان لها، وهذا **(عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ)** لأن عملها المذكور خاصّ بهم، وأما عند التميميين، فيتعين الوجه الأول؛ لأنها لا تعمل عندهم، وقوله: **(هَكَذَا ثَبَتْ)** كمل به البيت، أي ثبت التفصيل هكذا في نصوص أهل الفنّ.

(فِي نَحْوِ «لَا زَيْدٌ، وَلَا عَمْرٌو هُنَا» تَعَيَّنَ الْأَوَّلُ) أي الوجه الأول، وهو كون المرفوعين مبتدأين، لا عمل لـ«لا» فيهما؛ لكونهما معرفتين، وهي لا تعمل إلا في النكرات، وقوله: **(عَنْ تَعْرِيفِنَا)** متعلّق بـ«تعين» أي في بياننا له، فـ«عن» بمعنى «في».

(«لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ» حَيْثُ أُفْرِدَتْ) أي لم تتكرر «لا» **(تَعَيَّنَ الثَّانِ)** بحذف الياء كما مرّ غير مرة، أي تعينّ الوجه الثاني، وهو عملها عمل «ليس» عند الحجازيين، وقوله: **(لِإِعْمَالٍ ثَبَتْ)** أي

لأجل أن إعمالها ثابت عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «لا رجل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ«لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجلٌ في الدار» تعين الثاني؛ لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويُقدَّر للآخرين ظرفان؛ لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل، وإن رفعتَ الأولين، فإن قدَّرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين، إن قدَّرت «لا» الثانية كالأولى، وخبرًا واحدًا إن قدَّرتها مؤكدةً لها، وقدَّرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قدَّرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قدَّرت عند غير سيبويه خبرًا واحدًا للأولين، أو للثالث كما تُقدَّر في «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ» خبرًا للأول، أو للثاني، ولم يُحتَجْ لذلك عند سيبويه؛ إذ لا يرى لـ«لا» عملًا في الخبر، فلا يمتنع على مذهبه أن يكون للجميع خبرٌ واحد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «كان» وما جرى مجراها، شرع يبيّن المنصوبات المتشابهة، فقال:

(بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ)

١٤٨٨- (نَصْبُ فَتِيلًا وَنَقِيرًا يَحْتَمِلْ   مَصْدَرًا اَوْ مَفْعُولَ فِعْلٍ قَدْ وُصِلْ)

(**نَصْبُ فَتِيلًا**) أي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] (**وَنَقِيرًا**) أي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤] (**يَحْتَمِلْ**) أي النصب (**مَصْدَرًا**) أي كونه نصبًا على المصدريّة، والتقدير: ظُلمًا مّا (**اَوْ مَفْعُولَ فِعْلٍ**) أي أو كون النصب على أنه مفعولٌ به لفعل (**قَدْ وُصِلْ**) بالبناء للمفعول، أي اتّصل به، وهو ﴿تُظْلَمُونَ﴾ والتقدير: خيرًا مّا، أي لا تُنقصونه، مثل

قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: الآية ٣٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: الآية ٤]، أي نقصًا، أو خيرًا، وأما قوله: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: الآية ٣٩] فمصدر؛ لاستيفاء ضَرَّ مفعوله، وأما قوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨]، فـ﴿شَىْءٌ﴾ قبل ارتفاعه مصدرٌ أيضًا، لا مفعول به؛ لأن عفا لا يتعدى، والله تعالى أعلم.

١٤٨٩- (سِرْتُ طَوِيلًا عِنْدَهُمْ يَحْتَمِلُ   ظَرْفًا وَمَصْدَرًا وَحَالًا يَافُلُ)

(**«سِرْتُ طَوِيلًا» عِنْدَهُمْ**) أي عند النحاة (**يَحْتَمِلُ**) كونه (**ظَرْفًا**) أي زمنًا طويلًا (**وَ**) يحتمل كونه (**مَصْدَرًا**) أي سيرًا طويلًا (**وَ**) يحتمل كونه (**حَالًا**) أي حال كون السير طويلًا، وقوله: (**يَافُلُ**) كَمَّل به البيت، وهو من الألفاظ الخاصّة بالنداء، وليس مرخّم فلان على الأصحّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يحتمل المصدرية، والظرفية، والحالية قولك: «سرتُ طويلًا»، أي سيرًا طويلًا، أو زمنًا طويلًا، أو سرته طويلًا، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: الآية ٣١] أي إزلافًا غيرَ بعيد، أو زمنًا غيرَ بعيد، أو أُزْلِفته الجنةُ - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يُجعَل حالا من ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾، فالأصل غيرَ بعيدة، وهي أيضا حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: الآية ١٧]، والله تعالى أعلم.

١٤٩٠- (وَنَحْوُ جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا قَبِلْ   حَالِيَّةً وَمَصْدَرًا أَيْضًا جُعِلْ)

(**وَنَحْوُ**) قولك: (**«جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا» قَبِلْ**) بكسر الباء، من باب تعب (**حَالِيَّةً**) أي كونه منصوبًا على الحال (**وَمَصْدَرًا أَيْضًا جُعِلْ**) أي وجعل أيضًا منصوبًا على أنه مفعول مطلق لـ«يركض».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن ممّا يحتمل المصدرية والحالية نحو: «جاء زيد رَكْضاً»، أي يرْكُض رَكْضاً، أو عامله «جاء» على حد «قعدتُ جلوسًا»، أو التقدير «جاء راكضًا»، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصّلت: الآية ١١]، فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره، والله تعالى أعلم.

١٤٩١ـ (خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا   حَالًا وَمَصْدَرًا وَعِلَّةَ النَّبَا)

(**خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول ((**حَالًا**) أي على الحاليّة، أي خائفين، وطامعين (**وَمَصْدَرًا**) أي على أنه مفعول مطلق، أي تخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا (**وَعِلَّةَ النَّبَا**) بإبدال الهمزة ألفًا تخفيفًا، أي أو لأجل علّة الخبر، يعني أنه منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل الخوف، والطمع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يَحتمِل المصدرية، والحالية، والمفعولَ لأجله، نحو قوله ﷻ: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: الآية ١٢] الآية، أي فتخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد إلا فيما استُثني[1]، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: لا يُشترَط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل، وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ ﴿يُرِيكُمُ﴾ بمعنى يَجعلُكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافةً وإطماعًا، وحُذِف الزوائد.

وتقول: «جاء زيدٌ رغبةً»، أي يرغب رغبةً، أو مجيءَ رغبةٍ، أو راغبًا، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول؛ لما مَرّ، وابنُ الحاجب يمنع الثاني؛ لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في «ضربته يوم الجمعة» أن يُقدَّر ضَرْبَ يومِ الجمعة، قال ابن هشام مقوّيا قول ابن الحاجب: وهو حذفٌ بلا دليل[2]؛ إذ لم تَدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبي [من البسيط]:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي   وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ

والتقدير آسَفُ أَسَفًا، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاءَ أسَفٍ، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: الآية ٤٥]، أو الاتحاد موجود تقديرًا، إما

---

(١) أي بأن حُذف عامله قياسًا، جوازًا، نحو «أنت سيرًا»، أو وجوبًا نحو «ما زيد إلا سيرًا»، أو سماعًا في نحو «سقيًا وجدْعًا». دسوقي ٢/١٩٦.

(٢) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل، وإلا فالدليل هو الفعل المتقدّم قبله، فهو دليل على حذف المصدر. «الحاشية» ٢/١٩٦.

على أن الفعل المعلَّل مطاوع أَبْلَى محذوفًا، أي فَبَلِيتُ أسفًا، ولا تقدير فَبَلِي بدني؛ لأن الاختلاف حاصل إذ الأسف فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لَمّا حَصَل بتسببه كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدني، والله تعالى أعلم.

١٤٩٢ـ (وَنَحْوُ أَكْرَمْتُكَ وَالْفَتَى احْتَمَلْ   كَوْنَهُ مَفْعُولًا مَعَهْ بِلَا زَلَلْ

١٤٩٣ـ وَكَوْنَهُ عَطْفًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهْ   أَوْ ذَا عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا يَنْتَبِهْ)

(**وَنَحْوُ**) قولك: («**أَكْرَمْتُكَ وَالْفَتَى**» **احْتَمَلْ**) بالبناء للفاعل (**كَوْنَهُ مَفْعُولًا مَعَهْ**) بسكون الهاء للوزن (**بِلَا زَلَلْ**) أي دون خطإ في ذلك وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* لِكَوْنِ مَفْعُولٍ مَعَهْ بِلَا خَلَلْ *

(**وَكَوْنَهُ**) أي واحتمل أيضًا كونه (**عَطْفًا**) أي معطوفًا (**عَلَى الْمَفْعُولِ بِهْ**) بسكون الهاء للوزن أيضًا، أي على الكاف، وقوله: (**أَوْ ذَا**) أي الفتى (**عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا**) أي يُعطف عطفًا على الفاعل، وقوله: (**ينتبه**) هكذا النسخة، ولو عبر بـ«فانتبه» لكان أنسب، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* أَوْ ذَا عَلَى الْفَاعِلِ فَادْرِ وَانْتَبِهْ *

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن مما يَحتمِلُ المفعول به، والمفعول معه، نحوَ قولك: «أكرمتك وزيدًا»، يجوز كونه عطفًا على المفعول به، وكونه مفعولًا معه، ونحو «أكرمتك وهذا»، أو كمثال الناظم يحتملهما، وكونه معطوفًا على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول، والله تعالى أعلم.

١٤٩٤ـ (حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرَيْهِمٌ فَفِي   إِعْرَابِكَ الْفَتَى بِتَثْلِيثٍ قُفِي

١٤٩٥ـ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِيَحْسِبُ   أَوْ مَعَهُ أَوِ الْمُضَافُ يُطْلَبُ

١٤٩٦ـ أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافٍ عُطِفْ   وَرَفْعُهُ عَنْ لَفْظِ حَسْبُ قَدْ خُلِفْ)

(«**حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرَيْهِمٌ**» **فَفِي** * **إِعْرَابِكَ** «**الْفَتَى**» **بِتَثْلِيثٍ قُفِي**) أي اتُّبع، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

* إِعْرَابِهِمْ فَتًى بِتَثْلِيثٍ يَفِي *

(**فَـ**) الفاء فصيحيّة (**هُوَ**) أي «الفتى» (**مَفْعُولٌ بِهِ**) منصوب (**بِيُحْسِبُ**) مقدّرًا (**أَوْ مَعَهُ**) أي أو مفعول معه، أي حسبك مع الفتى (**أَوِ الْمُضَافُ يُطْلَبُ**) بالبناء للمفعول، أي يقدّر له المضاف، أي حسب الفتى (**أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافِ عُطِفْ**) بالبناء للمفعول، أي معطوفًا على الكاف في «حسبُك» (**وَرَفْعُهُ**) أي وجاز، أو جائز رفع «الفتى» (**عَنْ لَفْظِ حَسْبُ**) أي عوضًا لفظ «حسبُ» المضاف المقدّر، وقوله: (**قَدْ خُلِفْ**) بالبناء للمفعول، أي خلفه المضاف إليه، وهو الفتى، يعني أن «الفتى» مرفوع بتقدير «حسبُ»، فحُذِف، وخلفه المضاف إليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد أُجيز في «حسبُك وزيدًا درهمٌ» كونُ زيد مفعولاً معه، وكونُه مفعولاً به بإضمار «يُحسِب» بضم أوله، وكسر ثالثه(١)، وهو الصحيح؛ لأنه لا يَعمَل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يَعمَل في المفعول به، ويجوز جرّه، فقيل: بالعطف على الضمير المجرور(٢)، وقيل: بإضمار «حسبُ» أخرى، قال ابن هشام: وهو الصواب، وجاز رفعه بتقدير «حسبُ»، فحُذفت، وخلفها المضاف إليه، ورووا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المنصوبات المتشابهة، شرع يبيّن الاستثناء، فقال:

(بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ)

١٤٩٧- (وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى   ذَا بَدَلٌ أَوْ نَصْبُ الِاسْتِثْنَا أَتَى)

(**وَ«مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى» ذَا**) أي «الفتى» (**بَدَلٌ**) أي من «أحدًا» (**أَوْ نَصْبُ الاسْتِثْنَا أَتَى**) أي أو هو منصوب على الاستثناء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز في نحو «ما ضربت أحدًا إلا زيدًا» كون زيد بدلاً من

(١) يقال: أحسبه: أرضاه. «ق».

(٢) أي من غير إعادة جارّ، وهو جائز على الصحيح، كما هو مذهب ابن مالك.

المستثنى منه، وهو أرجحها؛ لأنه إذا ذُكر المستثنى منه، وكان الكلام منفيًا ترجّح البدل على الاستثناء، وكونُه منصوبًا على الاستثناء، وكون «إلا» وما بعدها نعتًا، وهو أضعفها، وهذا لم يتعرّض له في النظم، ومثله «ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا لا يُعبأ به»، فإن جئت بـ«ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلًا؛ لأنها لا تعمل في الموجَب، والله تعالى أعلم.

١٤٩٨- (فِي نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ وَفِي   حَاشَاهُ فِي ضَمِيرِ ذَيْنِ قَدْ قُفِي

١٤٩٩- نَصْبٌ وَجَرٌّ وَإِذَا حَاشَايَ جَا   تَعَيَّنَ الْجَرُّ لَدَى أَهْلِ الْحِجَا

١٥٠٠- وَحَاشَنِي النَّصْبُ لَهُ تَعَيَّنَا   كَذَا خَلَا عَدَا لِمَا تَبَيَّنَا)

(**فِي نَحْوِ «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ» وَفِي «حَاشَاهُ» فِي ضَمِيرِ ذَيْنِ**) أي ضميري المخاطب، والغائب المتصلين بـ«حاشا» في المثالين (**قَدْ قُفِي**) بالبناء للمفعول، أي اتُّبع، وفي نسخة: «قد يَفِي» من الوفاء، وقوله: (**نَصْبٌ وَجَرٌّ**) نائب فاعل على الأول، وفاعل على الثاني، وفيهما التضمين، وهو جائز للمولّدين، كما سبق بيانه (**وَإِذَا «حَاشَايَ» جَا**) أي إذا كان الضمير ضمير المتكلّم (**تَعَيَّنَ الْجَرُّ**) أي كونه مجرورًا (**لَدَى**) أي عند (**أَهْلِ الْحِجَا**) بالكسر والقصر أي أصحاب الفطنة والذكاء (**وَ«حَاشَنِي»**) أي بنون الوقاية (**النَّصْبُ لَهُ تَعَيَّنَا**) بألف الإطلاق، أي تعين كونه منصوبًا (**كَذَا «خَلَا» «عَدَا»**) أي مثل «حاشا» فيما ذُكر «خلا» و«عدا» (**لِمَا تَبَيَّنَا**) بألف الإطلاق أيضًا؛ أي لما اتّضح عند أهل الفنّ من التفريق بين هذه الأمثلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «قام القوم حاشاك وحاشاه» كون الضمير منصوبًا على أنه مفعول به بتقدير «حاشا» فعلًا، وكونه مجرورًا بـ«حاشا» على أنها حرف جرّ، فإن قلت: «حاشاي» تعيَّنَ الجر؛ لكونها حرف جرّ؛ لأنها لو كانت فعلًا للحقتها نون الوقاية، أو قلت: «حاشاني» تعين النصب؛ لأن نون الوقاية لا تَلْحَقُ حروف الجرّ، وكذا القول في «خلا» و«عدا»؛ لأنهما من أخواتها، والله تعالى أعلم.

١٥٠١- (مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَا إِلَّا عَلِي   مِنْ أَحَدٍ أَوْ مُضْمَرِهْ فَأَبْدِلِ

١٥٠٢- أَوْ هُوَ مُسْتَثْنًى لَهُ النَّصْبُ يُرَى   وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ هَاهُنَا جَرَى)

(«**مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَا إِلَّا عَلِي**» **مِنْ أَحَدٍ، أَوْ مُضْمَرِهْ**) بسكون الهاء للوزن (**فَأَبْدِلِ**) أي اجعل «علي» بدلًا من لفظ «أحد»، وهو المختار، أو من ضميره (**أَوْ هُوَ مُسْتَثْنًى لَهُ النَّصْبُ يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي أو هو منصوب على الاستثناء (**وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ هَاهُنَا جَرَى**) يعني أن رفع «علي» من الوجهين السابقين، كما أن نصبه من وجه واحد، وهو الاستثناء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في نحو «ما أحد يقول ذلك إلا زيدٌ» كون «زيد» بدلًا من «أحد»، وهو المختار، وكونه بدلًا من ضميره[1]، وأن يُنصَب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه.

فإن قلت: «ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعًا قوله [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا ... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

و«على» هنا بمعنى «عن»، أو ضُمِّن «يحكي» معنى يَنِمّ، أو يُشَنِّع، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الاستثناء، شرع يبيّن ما يحتمل الحالية والتمييز، فقال:

(مَا يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةَ وَالتَّمْيِيزَ)

١٥٠٣- وَإِنْ تَقُلْ كَرُمَ ضَيْفًا خَالِدُ ... وَالضَّيْفُ غَيْرَ خَالِدٍ قَدْ يَرِدُ

١٥٠٤- فَذَا مُمَيِّزٌ مُحَوَّلًا أَتَى ... فِي غَيْرِ ذَا مُحْتَمِلًا قَدْ أُثْبِتَا

(**وَإِنْ تَقُلْ**: «**كَرُمَ ضَيْفًا خَالِدُ**» **وَالضَّيْفُ**) مبتدأ خبره جملة «قد يرد» (**غَيْرَ خَالِدٍ**) بالنصب

(١) أما وجه الثاني فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى؛ لأن معنى «ما أحد يقول ذلك إلا زيدٌ» ما يقول أحد ذلك إلا زيد، فاندفع ما يقال: كيف الابدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب، وأما وجه اختيار الأول، فلأن الإبدال من صاحب الضمير أولى؛ لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج إلى تأويل؛ لكونه في غير الموجب. «الحاشية» ٢/١٩٧.

حال من فاعل (**قَدْ يَرِدُ**) أي يأتي، يعني أنك إن قدّرت الضيف غير خالد، وجواب «إن» قوله: (**فَذَا**) أي «ضيفًا» (**مُمَيِّزٌ**) أي منصوب على التمييز (**مُحَوَّلًا**) حال من فاعل (**أَتَى**) أي أتى محوّلًا عن الفاعل، فالأصل كرُم ضيفُ خالد (**فِي غَيْرِ ذَا**) أي في غير هذا التقدير، وهو أن يُقَدَّر الضيف نفس خالد (**مُحْتَمِلًا**) حال من نائب فاعل (**قَدْ أُثْبِتَا**) بألف الإطلاق، يعني أنه يحتمل كونه حالًا، وكونه تمييزا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن مما يَحتَمِل الحالية والتمييز نحو قولك: «كَرُمَ خالدٌ ضيفًا» إن قَدَّرت أن الضيف غير خالد فهو تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من»؛ لأنها للبيان، وإن قُدِّر أن خالدًا هو الضيف نفسه احتَمَلَ الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من» عليه؛ لما في إدخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه، والله تعالى أعلم.

١٥٠٥- (ذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا النَّصْبُ رَجَحْ ... مُمَيِّزًا إِذِ الْجُمُودُ قَدْ وَضَحْ)

(«**ذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا**» **النَّصْبُ رَجَح مُمَيِّزا**) أي نصبه على التمييز زاد قوّةً على نصبه على الحال (**إِذ**) تعليليّة (**الْجُمُودُ قَدْ وَضَحْ**) أي لوضوح كونه جامدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولك: «هذا خاتمٌ حديدًا» الأرجح فيه نصبه على التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومِها أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، والأصل فيها الاشتقاق، والانتقال، وكون صاحبها معرفة، وخير منهما الخفض بالإضافة؛ لسلامته من الأمور المذكورة، وحصول التخفيف الناشيء عن الإضافة. والله تعالى أعلم.

١٥٠٦- (وَالْحَالُ مِنْهُ مَا أَتَى مُحْتَمِلَا ... مِنْ فَاعِلٍ أَوِ الَّذِي لَهُ تَلَا

١٥٠٧- مِثَالُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكَا ... وَبَعْدُ قَاتِلُوا لِمَنْ قَدْ أَشْرَكَا)

(**وَالْحَالُ مِنْهُ مَا**) موصولة (**أَتَى مُحْتَمِلًا مِنْ فَاعِلٍ أَوِ الَّذِي لَهُ**) أي للفاعل (**تَلَا**) أي تبع، يعني المفعول به؛ لأنه في الغالب يأتي بعد الفاعل (**مِثَالُهُ** «**ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكا**») أي لأنه يحتمل أن يكون «ضاحكًا» حالًا من التاء، وأن يكون من «زيدًا» (**وَبَعْدُ**) بالبناء على الضمّ، أي بعد المثال السابق (**قَاتِلُوا لِمَنْ**) اللام زئدة (**قَدْ أَشْرَكَا**) يريد قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾،

فـ﴿كَآفَّةً﴾ يحتمل كونه حالًا من الواو، وكونه من ﴿ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن من الحال ما يحتمل كونَهُ من الفاعل، وكونه من المفعول، نحو «ضربتُ زيدًا ضاحكًا»، ونحو قوله ﷻ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً﴾ [التوبة: الآية ٣٦] الآية، وتجويزُ الزمخشري الوجهين في قوله ﷻ: ﴿ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] وَهَمٌ؛ لأن ﴿كَآفَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] مختص بمن يعقل، ووَهَمُهُ في قوله تعالى: ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً إِلَّا ٱلْمُشْرِكِينَ لِلنَّاسِ﴾ [سبإ: الآية ٢٨] الآية؛ إذ قدَّر ﴿كَآفَّةً﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] نعتًا لمصدر محذوف، أي إرسالةً كافةً أَشَدُّ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يَعقِل إخراجَهُ عما التزم فيه من الحالية، ووَهَمُهُ في خطبة «المُفَصَّل»؛ إذ قال: «محيطٌ بكافة الأبواب» أَشَدُّ وأَشَدُّ؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة.

١٥٠٨- (وَذاتُ وَجهَيْنِ مِنَ الْعَوامِلِ كَمِثْلِ شَيْخًا بَعْدَ هَذا يَنْجَلي

(وَذاتُ وَجهَيْنِ مِنَ الْعَوامِلِ) وفي نسخة: «لَدَى الْعَوامِلِ»، أي ما يحتمِل أن يتوجه إليه عاملان باعتبارين (**كَمِثْلِ** ﴿شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢] بَعْدَ **(هَذا) يَنْجَلي**) أي كمثل قوله ﷻ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢]، فإنه يحتمل أن يكون عامه معنى التنبيه الذي في «ها»، ويحتمل أن يكون معنى الإشارة الذي في «ذا».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين، نحو قول ﷻ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢]، فإنه يحتمل أن يكون عامله معنى التنبيه، أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «ها قائمًا ذا زيدٌ»، قال الشاعر [من البسيط]:

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

وعلى الثاني يمتنع؛ للزوم تقدّم الحال على عاملها المعنويّ، وأما التقديم عليهما معًا فيمتنع على كل تقدير؛ لما ذُكر.

١٥٠٩- (وَمَا تَعَدُّدًا أَوِ التَّدَاخُلا أَفَادَ رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلا)

(**وَمَا تَعَدُّدًا أَوِ التَّدَاخُلَا**) بألف الإطلاق (**أَفَادَ**) قوله: «جاء زيد» (**رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلَا**) يعني أن

الذي يفيد كون الحال متعدّدًا، ومتداخلًا قولك: «جاء زيد إلخ»، فـ«ما» موصولة بـ«أفاد»، مبتدأ، وقوله: «تعدّدًا إلخ» مفعول «أفاد»، وقوله: «راكبًا إلخ» خبر المبتدإ محكيّ، وهو بتقدير «جاء زيدٌ».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يَحتمِل التعدد والتداخل، نحو: «جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، فالتعدد على أن يكون عاملهما «جاء»، وصاحبهما «زيدٌ»، والتداخل على أن الأولى من «زيد»، وعاملها «جاء»، والثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لقيتُهُ مُصعِدًا مُنحَدِرًا»، فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول، والثانية من الفاعل؛ تقليلًا للفصل، ولا يحمل على العكس إلا بدليل، كقوله [من الطويل]:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

فجملة «أمشي» حال من التاء، و«تجُرّ وراءنا» حال من «ها».

ومن الأول قوله [من الوافر]:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

فـ«ذاتَ هوى» حال من «سُعاد»، و«مُعنّى» حال من التاء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يحتمل الحالية والتمييز، شرع يُبيِّن إعراب الفعل، فقال:

(بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ)

١٥١٠- (فِي فَتُحَدِّثُنَا لِمَنْفِيٍّ تَلَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لَدَيْهِمْ نُقِلَا

١٥١١- إِنْ كَانَ نَافٍ فِيهِ لَنْ أَوْ لَفْظُ مَا وَإِنْ بِلَمْ فَأَجِزَنْ أَنْ يُجْزَمَا)

(**فِي فَتُحَدِّثُنَا لِمَنْفِيٍّ تَلَا**) أي حال كونه تابعًا لمنفيّ، وهو قولك: «ما تأتينا، فتحدّثنا» (**الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ**) مبتدأ خبره الجملة بعده (**لَدَيْهِمْ**) أي عند النحاة (**نُقِلَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن قولك: «فتحدّثنا» نُقل مرفوعًا على العطف، أو الاستئناف، ومنصوبًا بإضمار «أن» بعد

الفاء السببيّة، وهذا (**إِنْ كَانَ نَافٍ فِيهِ «لَنْ»**) نحو «لن تأتينا، فتحدّثنا» (**أَوْ لَفْظَ «مَا»**) كما المثال السابق (**وَإِنْ بِـ«لَمْ»**) أي وإن كان النفي بـ«لم» (**فَأَجِزَنْ أَنْ يُجْزَمَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه إذا كان النافي «لم» يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع على الاستئناف، والنصب بالإضمار المذكور، والجزم بالعطف على مجزوم «لم».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفعُ «تُحدِّث» على العطف، فيكون شريكًا في النفي، أو الاستئناف، فتكون مُثبتًا، أي فأنت تحدثنا الآن بدلًا عن ذلك، ونصبه بإضمار «أنْ»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بـ«لن» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن»، والعطف، وللرفع وجه واحد، وهو القطع، وإن جئت بـ«لم»، فللنصب وجه واحد، وهو إضمار «أن»، وللرفع وجه، وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آتٍ، فتحدثُنا»، فلا جزم، ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع.

١٥١٢- (هَلْ تَأْتِيَنِّي فَأُكْرِمُكَ رُفِعْ   وَالنَّصْبُ بِالإِضْمَارِ حُكْمٌ قَدْ وُضِعْ)

(**«هَلْ تَأْتِيَنِّي»**) بفتح الياء، لغة في سكونها (**فَأُكْرِمُكَ**) بسكون الميم للوزن (**رُفِعْ**) بالبناء للمفعول، أي جاز رفع «أكرمُك» بالعطف على «تأتيني»، أو على الاستئناف (**وَالنَّصْبُ**) مبتدأ خبره جملة «حكمٌ إلخ»(**بِالإِضْمَارِ**) أي بتقدير «أن» المصدريّة (**حُكْمٌ**) مبتدأ سوّغه كونه نائب فاعل في المعنى، وخبره قوله: (**قَدْ وُضِعْ**) بالبناء للمفعول، أي أُثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثل «هل تأتيني فأكرمُك» يجوز فيه الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و«هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف، و«هل لك التفاتٌ إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب، أو على العطف على «التفات»، وإضمار «أن» واجب على الأول، وجائز على الثاني، وكالمثال سواءً قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشُّعَراء: الآية ١٠٢] الآية، إن سُلِّم كون ﴿لَوْ﴾ للتمني.

١٥١٣- (وَلَيْتَنِي أَجِدُ مَا فَأُسْقِيَهْ   رَفْعٌ بِوَجْهَيْنِ وَنَصْبٌ هَا هِيَهْ)

(وَ«**لَيْتَنِي أَجِدُ مَا**») أي ماء (**فَأُسْقِيَهْ**») بفتح الهمزة، وضمها؛ من سقاه، وأسقاه، قال تعالى: ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢١]، وقال: ﴿لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجنّ: الآية ١٦] (**رَفْعٌ**) أي جاز رفع «أسقيه» (**بِوَجْهَيْنِ**) هما العطف على «أجد»، و«الاستئناف» (**وَنَصْبٌ هَا**) حرف تنبيه (**هِيَهْ**) ضمير المؤنّثة، والهاء للسكت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن نحو «ليتني أجدُ مالًا، فأنفق منه» يجوز فيه الرفع على وجهين: العطف، والاستئناف، والنصب على إضمار «أن»، ونحو «ليت لي مالًا، فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف؛ لعدم مرفوع يُعطف عليه، وإنما رفعه على الاستئناف.

١٥١٤- (وَلْيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكْرِمَهْ أَتَى   بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَزْمٍ ثَبَتَا)

(وَ«**لِيَقُمْ زَيْدٌ، فَنُكْرِمَهْ**») بسكون الهاء للوزن (**أَتَى**) أي ورد «نُكرمه» (**بِالرَّفْعِ**) على الاستئناف (**وَالنَّصْبِ**) على إضمار «أنْ» (**وَجَزْمٍ**) بالعطف على «يقم»، وقوله: (**ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، أي ثبت استعمال كلّ من هذه الأوجه الثلاثة.

تنبيه:

نحو قوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَسِلَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [يوسف: الآية ١٠٩] الآية، يحتمل الجزمَ بالعطف، والنصبَ على إضمار «أن»، مثل: قوله ﷻ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحَجّ: الآية ٤٦] الآية، ونحو قوله ﷻ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمّد: الآية ٣٦] الآية، يحتمل ﴿تَتَّقُوا۟﴾ الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصبَ بإضمار «أن»، على حد قوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على إعراب الفعل، شرع يبيّن الموصول، فقال:

(بَابُ الْمَوْصُولِ)

١٥١٥- (وَقَوْلُهُ مَا ذَا أَجَبْتُمْ مُرْسَلِيْنْ ... مُطْلَقُ مَفْعُولٍ مُقَدَّمًا يَبِيْنْ

١٥١٦- وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّهُمْ ... عَدَّوْهُ بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِ لَهُمْ

١٥١٧- مَنْ ذَا لَقِيتَ كَوْنُ ذَا إِشَارَهْ ... خَبَرَ مَنْ أَكْثَرُ فِي الْعِبَارَهْ

١٥١٨- وَكَوْنُ ذَا مَوْصُولَةً بِالْجُمْلَةِ ... يَقِلُّ لَكِنْ مَنْعُهُ لِفِرْقَةِ)

(**وَقَوْلُهُ: مَا ذَا أَجَبْتُمْ مُرْسَلِيْنْ**) أي ﴿مَاذَآ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القَصَص: الآية ٦٥] (**مُطْلَقُ مَفْعُولٍ**) أي يُعرب مفعولًا مطلقًا (**مُقَدَّمًا يَبِيْنْ**) أي يظهر حال كونه مقدّما على عامله، وهو ﴿أَجَبْتُمُ﴾، أي أيَّ إجابة أجبتموهم (**وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ؛ لأَنَّهُمْ عَدَّوْهُ بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِ لَهُمْ**) أي لأن أجاب يتعدّى بالباء إلى المفعول الثاني، لا بنفسه.

(**«مَنْ ذَا لَقِيتَ» كَوْنُ «ذَا» إِشَارَهْ خَبَرَ «مَنْ» أَكْثَرُ فِي الْعِبَارَهْ**) أي وجملة «لقيتَ» حاليةٌ (**وَكَوْنُ «ذَا» مَوْصُولَةً بِالْجُمْلَةِ**) أي بجملة «ليقتَ» (**يَقِلُّ**) أي قليل الاستعمال (**لَكِنْ مَنْعُهُ**) أي منع هذا الوجه (**لِفِرْقَةِ**) أي كائن لجماعة من النحاة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «مَاذَا» من قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القَصَص: الآية ٦٥]، مفعول مطلقٌ لا مفعول به؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجارّ ليس بقياس، ولا يكون ﴿مَاذا﴾ مبتدأ وخبرًا؛ لأن التقدير حينئذ ما الذي أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثرُ في نحو «من ذا لقيتَ؟» كون «ذا» للإشارة خبرًا، و«لقيت» جملةٌ حاليةٌ، ويَقِلُّ كون «ذا» موصولة و«لقيت» صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير قوله عز وجل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٥] الآية، إذ لا يَدخُل موصول على موصول إلا شاذًا، كقراءة زيد بن علي ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] بفتح الميم واللام.

١٥١٩- (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ مَا مُصَدِّرُ ... أَوِ اسْمُ مَوْصُولٍ عَلَى مَا حَرَّرُوا)

(﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحِجر: الآية ٩٤] ﴿مَا﴾ **مُصَدِّرُ**) بصيغة اسم الفاعل، أي مصدريّة (**أَوِ**

اسْمُ مَوْصُولٍ عَلَى مَا حَرَّرُوا) أي على الوجه الذي حرره النحاة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قوله عز وجل: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحِجر: الآية ٩٤] ﴿مَا﴾ مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسميّ، أي بالذي تؤمره على حدّ قولهم: «أَمَرْتُكَ الخَيْرَ»، وأما من قال: «أمرتك بكذا»، وهو الأكثر، فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضًا بمثله معنى، ومتعلقًا، نحو قوله عز وجل: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣] أي منه، وقد يقال: إن ﴿اصْدَعْ﴾ بمعنى اؤمر، وأما قوله: ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟﴾ [الأعرَاف: الآية ١٠١] في «الأعراف» فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه، فلا إشكال أو بما كذبوا به، ويؤيده التصريح به في «سورة يونس»، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق؛ لأن ﴿مَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ بمنزلة كذّبوا في المعنى، وأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشّورى: الآية ٢٣] الآية، فقيل: ﴿ٱلَّذِى﴾ مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجارّ توسعًا، فانتصب الضمير، ثم حُذف.

١٥٢٠- (عَلَى الَّذِ أَحْسَنَ يُجْعَلُ الَّذِي ... مَوْصُولًا اسْمِيًّا بِجُمْلَةِ خُذِي

١٥٢١- مَعْ عَائِدٍ أَوْ حَرْفَ مَصْدَرٍ سَبَكْ ... لِجُمْلَةٍ بِغَيْرِ عَائِدٍ سَلَكْ

١٥٢٢- أَوْ هُوَ مَوْصُوفٌ مُنَكَّرٌ يَتِمّْ ... أَحْسَنَ وَصْفُهُ بِتَفْضِيلٍ وُسِمْ)

(**عَلَى الَّذِ أَحْسَنَ يُجْعَلُ**) بالبناء للمفعول، وقوله: (﴿ٱلَّذِى﴾) مفعول أول، والثاني قوله: (**مَوْصُولًا اسْمِيًّا بِجُمْلَةٍ**) أي بجملة ﴿أحْسَنَ﴾ (**خُذِي**) بياء الإشباع (**مَعْ عَائِدٍ**) أي مقدّر، تقديره: على الذي أحسنه (**أَوْ حَرْفَ مَصْدَرٍ سَبَكْ**) أي أو يُجعل ﴿ٱلَّذِى﴾ موصولًا حرفيّا مصدِّرًا (**لِجُمْلَةٍ**) أي جملة ﴿أَحْسَنَ﴾، والتقدير: على إحسانه (**بِغَيْرِ عَائِدٍ**) أي لعدم حاجة الحرف المصدريّ إليه (**أَوْ هُوَ**) أي ﴿ٱلَّذِى﴾ (**مَوْصُوفٌ مُنَكَّرٌ**) يعني أنه نكرة موصوفة، وقوله: (**سَلَكْ**) صفة لـ«عائد»، وهو فعل يتعدّى، ويلزم، وهو المناسب هنا، وقوله: (**يَتِمّْ**) بفتح أوله، وكسر ثالثه، أي لا يحتاج إلى صلة يتمّ بها، بل هو تامّ بنفسه، فقوله: (**أَحْسَنَ وَصْفُهُ**) أي صفة لـ﴿ٱلَّذِى﴾ (**بِتَفْضِيلٍ وُسِمْ**) بالبناء للمفعول، أي موسوم بأنه اسم تفضيل، لا فعل ماض، فيكون مجرورًا بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله ﷻ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] كون ﴿ٱلَّذِىٓ﴾ موصولًا اسميًا، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادةً على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولًا حرفيًا، فلا يحتاج لعائد، أي تماما على إحسانه، وكونه نكرةً موصوفةً، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون ﴿أَحْسَنَ﴾ حينئذ اسمَ تفضيل، لا فعلًا ماضيًا، وفتحته إعرابٌ لا بناءٌ، وهي علامة الجرّ، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

١٥٢٣- (وَمَا صَنَعْتَ تَالِيًا أَعْجَبَنِي ... مَوْصُولٌ ٱسْمِيٌّ وَمَوْصُوفًا كُنِي

١٥٢٤- فَفِيهِمَا الْعَائِدُ حَذْفًا يَرْتَدِي ... أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ بِغَيْرِ عَائِدِ)

(وَ«مَا صَنَعْتَ») حال كونه (تَالِيًا) أي تابعًا («أَعْجَبَنِي»، مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ) أي أن «ما» في «أعجبني ما صنعتَ» موصول اسميّ بمعنى الذي (وَمَوْصُوفًا كُنِي) بالبناء للمفعول، أي ووُصف أيضًا بكونه نكرة موصوفة (فَفِيهِمَا) متعلّق بـ«يرتدي»، أي ففي كونه موصولًا اسميًا، ونكرة موصوفةً (الْعَائِدُ حَذْفًا) مفعول مقدّم لـ(يَرْتَدِي) أي يتّصف بكونه محذوفًا (أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ)أي أو هي مصدرية (بِغَيْرِ عَائِدِ) أي لعدم احتياجها إليه كما مرّ قريبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «أعجبني ما صنعتَ» يجوز فيه كون «ما» بمعنى الذي، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونُها مصدرية فلا عائد، وأما نحو قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٢] فيحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأن المعاني لا يُنفَق منها، وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: الآية ٣]، فإن ذَهبتَ إلى تأويل ﴿مَّا تُحِبُّونَ﴾، و﴿ما رزقناهم﴾بالحُبّ والرِّزق، وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فقد تَعَسَّفتَ عن غير مُحوِج إلى ذلك، وقال أبو حيان لم يَثبُت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مررت بما معجبٍ لك»؛ لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو «سَرَّني ما معجبٌ لك» لثبت ذلك[1]. انتهى. وقال ابن هشام: ولا أعلمهم[2] زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية،

(١) أي مجيئها نكرة موصوفة؛ لأن هذا لااحتمال فيه.

(٢) قوله: «ولا أعلمهم إلخ» هذا ردّ من ابن هشام على أبي حيّان في قوله: «إن ما في قولهم: مررت بما معجبٍ لك تحتمل أن تكون زائدة»، وحاصله أن «ما» تزاد بعد الباء إذا كانت الباء للسببية، وهنا=

نحوقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: الآية ١٣]، وقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩].

١٥٢٥- (أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكُمْ «مَنْ» يَحْتَمِلْ ... مَوْصُولًا اَوْ مُنَكَّرًا وَصْفًا شَمِلْ)

(«أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكُمْ» «مَنْ» يَحْتَمِلْ) بالبناء للفاعل (مَوْصُولًا) أي أن يكون موصولًا اسميًا (اوْ مُنَكَّرًا وَصْفًا) أي أو أن يكون نكرة موصوفة، وقوله: (شَمِلْ) بكسر الميم، ويجوز فتحها صفة لـ«منكرًا»، وقوله: «وصفًا» مفعول به مقدّم لـ«شمل».

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا قلت: «أعجبني من جاءك» احتمل كون «من» موصولة، أو نكرة موصوفة، وقد جوّزا في قوله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨] الآية، وضعَّفَ أبو البقاء الموصولة؛ لأنها تتناول قومًا بأعيانهم والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله ابن أبي وأصحابه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الموصول، شرع يبيّن التوابع، فقال:

(بَابُ التَّوَابِعِ)

١٥٢٦- (فَرَبُّ مُوسَى بَدَلًا قَدْ جُعِلَا ... أَوِ الْبَيَانَ حَيْثُ مِثْلَهُ تَلَا

١٥٢٧- كَذَاكَ إِبْرَاهِيمُ آبَاءً تَلَا ... وَبَعْدُ إِسْمَاعِيلُ إِسْحَاقُ انْجَلَى)

(فَـ﴿رَبِّ مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ١٢٢] بَدَلًا قَدْ جُعِلَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي أعرب بدلًا من ﴿ربّ العالمين﴾ (أَوِ الْبَيَانَ) أي أو أعرب عطف بيان (حَيْثُ مِثْلَهُ تَلَا) أي تبع مثله، وهو ﴿رب العالمين﴾ (كَذَاكَ) أي مثل هذا الإعراب يعرب (إِبْرَاهِيمُ آبَاءً تَلَا) أي تبع وأتى بعد قوله ﷻ: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٣] (وَبَعْدُ) بالبناء على الضمّ، أي وبعد ﴿إِبْرَٰهِۦمَ﴾ (إِسْمَاعِيلُ إِسْحَاقُ انْجَلَى) أي ظهر وانكشف.

= في قولهم: «مررت بما معجب لك» للإلصاق، لا للسببيّة، فدلّ على أن «ما» غير زائدة، فتم كونها نكرة موصوفة. «الحاشية»٢/٢٠٢.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله عز وجل: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ - ١٢٢] يحتمل بدلَ الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله قوله: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ الآية [البقرة:١٣٣]، وقوله: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [النمل: الآية ٥١] الآية، فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدإ أيضًا، أي هي أَنّا دمرناهم.

١٥٢٨- (وَجَعْلَ الَاعْلَى صِفَةً لِرَبِّكَا   أَوِ اسْمَ رَبِّكَ أَجِزْ هُنَالِكَا

١٥٢٩- وَلَا يَجِيءُ النَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهْ   إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهْ

١٥٣٠- تَقُولُ جَا غُلَامُ زَيْدِ الظَّرِيفْ   بِالرَّفْعِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ لِلْمُضِيفْ)

(**وَجَعْلَ الَاعْلَى**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ثم درجها (**صِفَةً لِرَبِّكَا**) بألف الإطلاق، أي صفة للمضاف إليه، فيكون مجرورًا (**أَوِ اسْمَ رَبِّكَ**) أي أو صفة للمضاف، فيكون منصوبًا (**أَجِزْ**) بفتح الهمزة فعل أمر من الإجازة، وإنما أجيز كونه صفة للمضاف إليه هنا بخلاف المثال الآتي؛ لأن المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، وليس المضاف إليه في المثال كذلك (**هُنَالِكَا**) بألف الإطلاق أيضًا أي في ذلك الموضع، وهو «سورة الأعلى»(**وَلَا يَجِيءُ النَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهْ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهْ**) يعني أنه لا يجوز أن ينعت المضاف إليه دون المضاف، إلا بدليل (**تَقُولُ** «**جَا غُلَامُ زَيْدِ الظَّرِيفْ**» **بِالرَّفْعِ**) صفة للـ«غلام» (**إِذْ هُوَ الْمُرَادُ لِلْمُضِيفْ**) أي لأن المضاف هو المقصود الأساسي للمتكلّم، وإنما أتى بالمضاف إليه لأجل تخصيصه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحوقوله عز وجل: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: الآية ١] يجوز فيه كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفة للاسم، أوصفة للرب، وأما نحو «جاءني غلام زيد الظريفُ» فالصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وعكسه قوله: «وَكُلُّ فتىً يَتَّقِي فَائِزٌ»، فالصفة للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ[1]

١٥٣١- (وَفِي الَّذِينَ تَالِيًا لِلْمُتَّقِينْ   ثَلَاثَةُ الْأَوْجُهِ جَازَ بِالْيَقِينْ

١٥٣٢- نَعْتٌ لَهُمْ أَوْ مُبْتَدًا قَدْ رَفَعَهْ   أَوْ قَدِّرَنْ أَعْنِي أَوِ الْمَدْحَ اسْمَعَهْ)

(**وَفِي** ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تاليًا ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ **ثَلَاثَةُ الْأَوْجُهِ**) أي الأوجه الثلاثة (**جَازَ بِالْيَقِينْ**) ثم بيّن الأوجه فقال: (**نَعْتٌ لَهُمْ**) أي للمتّقين (**أَوْ مُبْتَدًا قَدْ رَفَعَهْ**) أي قد رفعه المبتدأ المقدّر، أي هم، وهذا إشارة إلى ترجيح القول بأن رفع الخبر بالمبتدإ، كما أن الراجح رفع المبتدإ بالابتداء، كما قال في «الخلاصة»:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

(**أَوْ قَدِّرَنْ أَعْنِي**) أي أو اجعله منصوبًا بتقدير أعني (**أَوِ الْمَدْحَ**) أي أو بتقدير المدح، أي أمدح، وقوله: (**اسْمَعَهْ**) أصله «اسمعنه» بالنون الخفيفة حُذفت لالتقاء الساكنين. قاله الناظم رحمه الله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله عز وجل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٣]، و«مررت بالرجل الذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعًا، أو بإضمار «أعني»، أو «أمدح»، أو «هو»، وعلى التبعية فهو نعتٌ لا بدلٌ، إلا إذا تعذر، نحو قوله عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ١-٢] الآية، لأن النكرة لا توصف بالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على التوابع، شرع يبيّن حروف الجرّ، فقال:

(بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ)

١٥٣٣- (زَيْدٌ كَعَمْرٍو كَافُهُ قَدْ تَحْتَمِلْ   حَرْفِيَّةً فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلْ

(١) «كلٌّ» مبتدأ، و«أخ» مضاف إليه، وجملة «مفارقه أخوه» خبر، وقوله: «إلا الفرقدان» حقّه أن يقول: إلا الفرقدين بالجرّ صفة لـ«أخ»، فـ«إلا» اسم بمعنى «غير» ظهر إعرابها فيما بعدها، أي كلّ أخ موصوف بكونه يفارقه أخوه غير الفرقدين، لكنه لا حظ أنه صفة للمضاف، وهو كلّ، فرفع، ويحتمل أنه أتى على لغة القصر. انتهى «الحاشية»٢/٢٠٣.

١٥٣٤- وَقِيلَ لَا وَٱسْمِيَّةٌ مُرْتَفِعَهْ وَفِي الَّذِي كَالْبَدْرِ ذِي مُمْتَنِعَهْ

(**زَيْدٌ كَعَمْرٍو كَافُهُ قَدْ تَحْتَمِلْ حَرْفِيَّةً**) أي كونها حرفًا (**فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلْ**) أي تعلّق باستقرار مقدّرًا (**وَقِيلَ: لَا**) أي لا تتعلّق بشيء، بناء على أن كاف التشبيه حرف جرّ شبيه بالزائد، فلا يتعلّق بشيء (**وَاسْمِيَّةٌ مُرْتَفِعَهْ**) أي ويحتمل كونها اسمًا مرفوع المحلّ، وما يليها مجرور بإضافتها إليه (**وَفِي «الَّذِي كَالْبَدْرِ»**) أي وفي نحو «جاء الذي كالبدر» (**ذِي**) أي الاسميّة (**مُمْتَنِعَهْ**) لامتناع الوصل بالمتضايفين، وذلك أنه إذا جُعل الكاف اسمًا مضافًا لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافًا ومضافًا إليه، مع أنها إنما تكون جملة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيّة، فتتعلّق باستقرار، وقيل: لا تتعلق، والاسمية فتكون مرفوعة المحل، وما بعدها جرّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق، ونحو «جاء الذي كزيد» تتعين فيه الحرفية؛ لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع، والله تعالى أعلم.

١٥٣٥- (زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ لِوَجْهَيْنِ ٱحْتَمَلْ لُزُومُ الِٱسْتِقْرَارِ فِيهِمَا حَصَلْ)

(**«زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» لِوَجْهَيْنِ احْتَمَلْ**) أي «على» في هذا المثال تحتمل وجهين: كونها حرف جرّ للاستعلاء، وكونها اسمًا ظرفًا بمعنى «فوق» (**لُزُومُ الاسْتِقْرَارِ فِيهِمَا**) أي في كونها حرفًا، وكونها بمعنى فوقُ (**حَصَلْ**) يعني أن تعلّقها باستقرار مقدّر حاصل في الوجهين، والله تعالى أعلم.

١٥٣٦- (وَفِي الضُّحَى وَاللَّيْلِ وَاوٌ ثَانِيَهْ لِقَسَمٍ وَالْحَقُّ لِلْعَطْفِ هِيَهْ

١٥٣٧- وَذَا يُوَضِّحُ مَجِيءُ الْفَاءِ مَوْضِعَهَا فِي الْمُرْسَلَاتِ اللَّاءِ)

(**وَفِي** ﴿وَٱلضُّحَىٰ * وَٱلَّيْلِ﴾ **وَاوٌ ثَانِيَهْ لِقَسَمٍ**) أي تحتمل كونها للقسم (وَ) لكن (**الْحَقُّ لِلْعَطْفِ هِيَهْ**) أي كونها عاطفة؛ لأنها لو جُعلت للقسم لاحتاجت إلى جواب (**وَذَا**) أي كون الحقّ أنها عاطفة، وهو مفعول مقدّم لـ(**يُوَضِّحُ**) أي يظهره (**مَجِيءُ الْفَاءِ مَوْضِعَهَا**) أي في محلها (**فِي الْمُرْسَلَاتِ**) أي في أوائل «سورة المرسلات»، وذلك في قوله ﷻ: ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: الآية ٢]، وقوله: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا * فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٤ - ٥] أي لأن الفاء

بالضرورة هناك حرف عطف، فتعيّن أن تكون الواو هنا كذلك.

وقوله: (**اللَّاءِ**) أي اللاتي ذُكرت الفاء فيهنّ، ففيه حذف الصلة وإبقاء الموصول، كما في قول الشاعر [من الكامل]:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عُرفوا بالشجاعة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حروف الجرّ، شرع يبيّن مسائل مفردة، فقال:

(بَابٌ فِي مَسَائِلَ مُفْرَدَةٍ)

قال المحشّي رحمه الله: مراده بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتين. انتهى.

قلت: أو جرى على قول من يقول: إن أقلّ الجمع اثنان، وهو القول الراجح، كما بينته في «شرح الكوكب الساطع» في الأصول، والله تعالى أعلم.

١٥٣٨- (يُسَبَّحُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ فِي نَائِبِهِ ثَلَاثَةٌ مِمَّا قُفِي

١٥٣٩- الظَّرْفُ الأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي خُذَا أَوْ ثَالِثٌ فَنِعْمَ ذَاكَ مَأْخَذَا)

(**﴿يُسَبَّحُ﴾ الْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ**) أي في قراءة من قرأه بفتح الباء مبنيًا للمجهول، وهو شعبة (**فِي نَائِبِهِ ثَلَاثَةٌ**) أي يجوز في نائب فاعله ثلاثة أوجه (**مِمَّا قُفِي**) بالبناء للمفعول، أي مما اتُّبع من تحقيقات المعربين (**الظَّرْفُ الأَوَّلُ**) أي قوله: ﴿لَهُۥ﴾، وهذا هو الأولى؛ لأنه القائم مقام المفعول؛ لأن الفعل يتعدّى باللام، وأيضًا لقربه من العامل، وسبقه، وأما ﴿رِجَالٌ﴾ فهو فاعل لمحذوف، أي يسبحه رجال، والجملة مستأنفة، جوابًا لسؤال مقدّر، تقديره من يُسبّحه؟ (**أَوِ الثَّانِي خُذَا**) بألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي خذ الظرف الثاني نائبًا له، وهو قوله: ﴿فِيهَا﴾ (**أَوْ ثَالِثٌ**) أي أو النائب الظرف الثالث، وهو ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾، وقوله: (**فَنِعْمَ ذَاكَ مَأْخَذَا**) أتى باسم الإشارة للبعيد إشارة إلى ترجيح الوجه الأول، كما قررنا آنفًا أي نعم الوجه الأول من حيث المستنَد، والله تعالى أعلم.

١٥٤٠- (فِي قَوْلِهِ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى نَائِبُهُ الظَّرْفُ فَوَصْفٌ يُدْرَى)

(فِي قَوْلِهِ) - سبحانه وتعالى - (﴿نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٨] **نَائِبُهُ الظَّرْفُ)** أي ﴿فِيهِ﴾ **(فَوَصْفٌ)** أي أو نائبه الوصف، وهو ﴿أُخْرَىٰ﴾، وقوله: **(يُدْرَى)** بالبناء للمفعول صفة للوصف، أي يُعلم ذلك الوصف حيث جاء منصوصًا عليه في الآية، يعني أن قوله عَجَّلَ: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٨] يحتمل أن يكون النائب ﴿فِيهِ﴾، وأن يكون ﴿أُخْرَىٰ﴾، لكن هذا فيه ضعف؛ لضعف قولهم: «سِيرَ عليه طويلٌ»؛ لأن الجار والمجرور قائم مقام المفعول به عند حذفه، فإذا وُجد في اللفظ كان هو الأحقّ بالنيابة دون غيره، والله تعالى أعلم.

١٥٤١- (وَفِي تَجَلَّى الشَّمْسُ جَا مُحْتَمِلَا لِلْمَاضِ حَذْفُ التَّاءِ آخِرًا جَلَا

١٥٤٢- وَكَوْنُهُ مُضَارِعًا فِي الأَصْلِ جَا بِتَتَجَلَّى فِي اكْتِفَاءِ أُدْرِجَا

١٥٤٣- نَارًا تَلَظَّى لِلْمُضِي لَا يَقْبَلُ إِنْ مَاضِيًا كَانَ تَلَظَّتْ يُجْعَلُ

١٥٤٤- لِذَا تَمَنَّى ابْنَتَايَ لَا يَدُلّْ جَوَازَ حَذْفِ التَّا لِأُنْثَى يَا رَجُلْ)

(وَفِي «تَجَلَّى الشَّمْسُ» جا مُحْتَمِلًا لِلْمَاضِ) بحذف تائه، أي لأن يكون فعلًا ماضيًا **(حَذْفُ التَّاءِ آخِرًا جَلَا)** أي ظهر، يعني أن أصله «تجلّت الشمس»، ثم تركت التاء لكونه مجازيّ التأنيث **(وَ)** يجوز أيضًا **(كَوْنُهُ مُضَارِعًا)** أي فعلا مضارعًا **(فِي الأَصْلِ جا بِتَتَجَلَّى)** أي مقدّرًا به **(فِي اكْتِفَاءِ)** متعلّق بـ(**أُدْرِجَا)** بألف الإطلاق، أي أُدخل في باب الاكتفاء بالتاء الواحدة **(﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ لِلْمُضِي لَا يَقْبَلُ)** أي لا يحتمل أن يكون ماضيًا **(إِنْ مَاضِيًا كَانَ تَلَظَّتْ يُجْعَلُ)** يعني أنه إن قدّرنا كونه ماضيًا لكان الواجب أن يقال: تلظّت بالتاء؛ لوجوب التأنيث مع الضمير المتصل في مجازيّ التأنيث **(لِذَا)** أي لما ذكرناه من البيان **(تَمَنَّى ابْنَتَايَ)** بقطع الهمزة للوزن **(لَا يَدُلّْ جَوَازَ حَذْفِ التَّا لِأُنْثَى يَا رَجُلْ)** أي لا يدلّ على جواز حذف تاء المؤنّث في نحو « قام هند».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو «تجلّى الشمس» يحتمل كون «تجلى» ماضيًا تُركت التاء من آخره لكونه مجازيَّ التأنيث، وكونهُ مضارعًا أصله تتجلى، ثم حُذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، ولا يجوز في هذا كونه ماضيًا، وإلا لقيل: تَلَظَّتْ؛ لأن

التأنيث واجب مع المجازي، إذا كان ضميرًا متصلًا، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول، تَعلَم فسادَ قول من استدل على جواز نحو «قام هند» في الشعر، بقوله [من الطويل]:

* تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا *

حاصله أن بعضهم قال: إن حقيقيّ التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء إذا كان في الشعر، واستدلّ بهذا البيت، فقال: أصله تمنّت ابنتاي؛ لجواز أن يكون أصله تتَمَنّى.

وحاصل الردّ أنه يحتمل أن يكون أصله تتمنّى، وأن يكون تمنّت، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجهات الخامسة، شرع يُبيّن الجهة السادسة، فقال:

١٥٤٥- (سَادِسَةُ الجِهَاتِ أَنْ لَا يَرْتَعِي مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ فِي المَوَاضِعِ

١٥٤٦- لِأَنَّ عُرْبًا فِي مَحَلٍّ تَشْتَرِطْ وَفِي السِّوَى نَقِيضَهُ فَيَخْتَلِطْ

١٥٤٧- نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذُكِرْ مَعَ بَيَانِ وَهَمِ عَنْهُمْ شُهِرْ)

(سَادِسَةُ الجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها **(أَنْ لَا يَرْتَعِي)** افتعال من الرعي، وهو الحفظ، أي أن لا يحفظ المعرب **(مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ)** من إضافة الصفة للموصوف، أي الشروط المختلفة **(فِي المَوَاضِعِ)** أي الأبواب المختلفة **(لِأَنَّ عُرْبًا)** بضم فسكون، لغة في العرب بفتحتين **(فِي مَحَلٍّ تَشْتَرِط)** شيئًا **(وَفِي السِّوَى)** أي وفي باب آخر **(نَقِيضَهُ)** أي تشترط نقيض ذلك الشيء **(فَيَخْتَلِط)** أي فإذا لم يتأمل المعرب تلك الشروط المختلفة تختلط عليه، فيقع في الخطإ **(نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول، أي نذكر أنواعا كثيرة من هذه الجهة **(مَعَ بَيَانِ وَهَمٍ عَنْهُمْ شُهِرْ)** أي مع توضيح غلط اشتهر عن المعربين تحذيرًا عن الوقوع في مثله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة السادسة من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ منها أن لا يُراعِي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يَشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في باب آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيحُ أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب ذلك اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

فلنورد أنواعًا من ذلك، مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين، فنقول:

١٥٤٨- (فَشَرَطُوا الجُمُودَ لِلْبَيَانِ وَالنَّعْتِ أَنْ يُشْتَقَّ فِي الإِتْيَانِ

١٥٤٩- فِي مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ عَطْفُ بَيَانٍ قَالَ مَنْ ذَا نَاسِي

١٥٥٠- بَلْ صِفَتَانِ أَوْ يُقَالُ أُجْرِيَا مُجْرَى الْجَوَامِدِ وَنَعْتًا أُوتِيَا)

(فَشَرَطُوا) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن العرب تختلف شروطها في الأبواب، حسبما يقتضيه طبيعة لغتها، ونصاعة لهجتها، وأردت بيان ذلك، فأقول لك: إنهم اشترطوا (الْجُمُودَ لِلْبَيَانِ) أي لصحة عطف البيان (و النَّعْتِ) أي وشرطوا للنعت (أَنْ يُشْتَقَّ) بالبناء للمفعول، أي أن يكون مشتقّا (فِي الإِتْيَانِ) أي عند الإتيان به (فِي ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾ عَطْفُ بَيَانٍ) أي هما عطف بيان لـ﴿ربّ الناس﴾ (قَالَ) ذلك (مَنْ ذَا) أي ما سبق من شرطية الجمود لعطف البيان (نَاسِي) أي أعربهما عطف بيان من نسي القاعدة المذكورة (بَلْ) الصواب أنهما (صِفَتَانِ) له؛ لأنهما مشتقّان وُجد فيهما شرط النعت.

وقد يجاب عن هذا المعرب، فلا يتم تخطئته، كما قال: (أَوْ يُقَالُ: أُجْرِيَا) بألف التثنية، مبنيّا للمفعول أي أُجري ﴿مَلِكِ﴾، و﴿إِلَٰهِ﴾ (مُجْرَى) بضم الميم، مصدر ميمي لما قبله، أو بفتحها ظرفًا له؛ لوجود الشرط، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ قَدِ اجْتَمَعْ

وهو مضاف إلى (الْجَوَامِدِ) حيث يُستعملان غير جاريين على موصوف (وَ) لهذا (نَعْتًا أُوتِيَا) بألف التثنية مبنيّا للمفعول أيضًا، أي أعطيا كونهما نعتا لـ﴿ربّ الناس﴾.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الأول اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.

فمن الوَهَم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾: إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يُجاب بأنهما أُجريا مُجرى الجوامد، إذ يُستعملان غير جاريين على موصوف، وتَجرِي عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد»، و«ملك عظيم»، والله تعالى أعلم.

١٥٥١- (مِنَ الْخَطَا فِي الثَّانِ جَعْلُ الرَّجُلِ نَعْتًا لِذَا مَعَ الْجُمُودِ الْمُنْجَلِي

١٥٥٢- أَكْثَرُ مَنْ أُخِّرَ فِي ذَا قَلَّدَا بَعْضُهُمُ بَعْضًا وَلَكِنْ مَا اهْتَدَى

١٥٥٣- لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْبَيَانَ لَا يَفِي إِلَّا أَخَصَّ مِنْ مُبَيَّنٍ قُفِي

١٥٥٤- بَلْ هُوَ جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ فِيمَا هُوَ الْمُشْتَقُّ كُلَّ وَقْتِ

١٥٥٥- وَقَدْ هُدِي ابْنُ السِّيدِ لِلْحَقِّ الْجَلِي بِجَعْلِهِ الْبَيَانَ لَا نَعْتًا يَلِي

١٥٥٦- كَذَا ابْنُ جِنِّي وَالسُّهَيْلِيُّ مَعَا كَذَلِكَ الزَّجَّاجُ فِيمَا يُدَّعَى

١٥٥٧- ثُمَّ ابْنُ عُصْفُورٍ يَقُولُ قَدْ نُقِلْ كِلَاهُمَا عَنِ النُّحَاةِ فَعُقِلْ

١٥٥٨- مُسْتَشْكِلًا بِأَنَّ ذَا الْبَيَانِ أَعْرَفُ جَامِدٍ بِلَا نُكْرَانِ

١٥٥٩- وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ أَوِ الْمُؤَوَّلُ وَدُونَ مَنْعُوتٍ أَوِ الْمُمَاثِلُ

١٥٦٠- فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ فِي الْمَحَلّْ لَهُ جَوَابٌ كُلُّهُ لَا يُحْتَمَلْ

١٥٦١- وَمِثْلَ ذَا الزَّمَخْشَرِيُّ نَقَلَا ذَالِكُمُ اللَّهُ فَرَبُّكُمْ تَلَا

١٥٦٢- لَفْظُ الْجَلَالَةِ لِلَفْظِ ذَا صِفَةْ عَطْفُ بَيَانٍ زِدْ لِمَنْ شَا مَعْرِفَةْ

١٥٦٣- فَجَعَلَ الْعَلَمَ نَعْتًا ذَا مُنِعْ وَالْجَائِزُ الْعَكْسُ لِكُلِّ مُسْتَمِعْ

١٥٦٤- وَصْفُ الإِشَارَةِ بِلَا ذِي اللَّامِ لَمْ يَكُ مَعْهُودًا لَدَى الأَنَامِ)

(مِنَ الْخَطَا فِي الثَّانِ)أي في اشتراط الاشتقاق للنعت (جَعْلُ «الرَّجُلِ») أي الواقع في قولك: «مررتُ بهذا الرجل» (نَعْتًا لِـ«ذَا») أي لاسم الإشارة قبله (مَعَ الْجُمُودِ) أي مع كون لفظ الرجل جامدًا، وقوله: (الْمُنْجَلِي) صفة لـ«الجمود» أي المتّضح (أَكْثَرُ مَنْ أُخِّرَ) بالبناء للمفعول، أي أكثر الذين تأخّر وقتهم من المعربين (فِي ذَا) أي في الإعراب المذكور (قَلَّدَا) بألف الإطلاق مبنيّا للفاعل، والفاعل قوله (بَعْضُهُمُ بَعْضًا) أي تبعوا في ذلك من أخطأ قبلهم (وَلَكِنْ مَا اهْتَدَى) أي لم يهتد هذا المقلِّد للصواب، كما لم يهتد له مُقَلّده (لِظَنِّهِمْ) متعلّق بمحذوف، علة لمقدَّر، أي إنما فعلوا ذلك لظنّهم (أَنَّ الْبَيَانَ) أي عطف البيان (لَا يَفِي) بفتح أوله من الوفاء، أي لا يأتي (إِلَّا

أَخَصَّ مِنْ مُبَيَّنٍ) بصيغة اسم المفعول، أي من المتبوع، وقوله: **(قُفِي)** بالبناء للمفعول، صفة لـ«مبيّن»، أي متبوع، يعني أن الحامل لهم على الخطإ هو توهّمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصّ من المُبيَّن، وليس كذلك **(بَلْ هُوَ)** أي عطف البيان **(جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ فِيمَا هُوَ الْمُشْتَقُّ)** يعني أنه في الجوامد نظير النعت في المشتقّات، وقوله: **(كُلَّ وَقْتٍ)** ظرف لـ«نظير»، أو متعلّق بخبر لمحذوف، أي ذلك كائن في كلّ وقت من أوقات استعماله **(وَقَدْ هُدِي)** بالبناء للمفعول، وسكن آخره للوزن، ونائب فاعله قوله: **(ابْنُ السِّيدِ)** بالكسر عبد الله بن محمد بن السِّيد البطَلْيوسيّ اللغويّ النحويّ الأديب الموتوفّى سنة (٥٢١هـ) **(لِلْحَقِّ الْجَلِي)** متعلّق بـ«هُدي»، وكذا قوله: **(بِجَعْلِهِ الْبَيَانَ)** أي بإعرابه «الرجل» عطف بيان لـ«هذا» **(لَا نَعْتًا يَلِي)** أي يتبع منعوته **(كَذَا)** أبو الفتح عثمان **(ابْنُ جِنِّي)** المتوفى سنة (٣٩٢هـ) **(وَالسُّهَيْلِيُّ)** عبد الرحمن بن عبد الله المتوفّى سنة (٥٨١هـ)، وقوله: **(مَعَا)** أي حال كونهما مجتمعين في هذا الحكم **(كَذَلِكَ الزَّجَّاجُ)** أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ المتوفّى سنة (٣١١هـ)، وقوله: **(فِيمَا يُدَّعَى)** بالبناء للمفعول، أي فيما يقال: إنه قائل بهذا القول **(ثُمَّ ابْنُ عُصْفُورٍ)** أبو الحسن علي بن عبد المؤمن الأندلسيّ المتوفّى سنة (٦٦٣هـ) **(يَقُولُ: قَدْ نُقِلْ كِلَاهُمَا)** فعل ونائب فاعله، أي نُقل كلّ من النعت والبيان **(عَنِ النُّحَاةِ، فَعُقِلْ)** بالبناء للمفعول، أي فعُلم ذلك عنهم **(مُسْتَشْكِلًا)** أي زعم ذلك ابن عصفور حال كونه مستشكلًا **(بِأَنَّ ذَا)** أي صاحب **(الْبَيَانِ)** يعني أن عطف البيان **(أَعْرَفُ)** أي من المبيَّن، وهو **(جَامِدٌ)** وقوله: **(بِلَا نُكْرَانِ)** أي هذا لا يُنكره أحد، وهو قيد للأخير **(وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌّ)** من تتمّة كلام ابن عصفور، أي وأن النعت إما مشتقّ **(أَوِ الْمُؤَوَّلُ)** بالمشتقّ **(وَ)** هو كائن **(دُونَ مَنْعُوتٍ)** أي أقلّ رتبة من منعوته **(أَوِ الْمُمَاثِلُ)** أي أو يكون مساويًاه **(فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ فِي الْمَحَلِّ)** أي الواحد، وهو «الرجل» في المثال المذكور**(لَهُ)** أي لابن عصفور**(جَوَابٌ كُلُّهُ لَا يُحْتَمَلْ)** بالبناء للمفعول، كلا يُغتفر وزنًا ومعنى، يعني أن ما أجاب به غير مقبول؛ لعدم صحّته.

(وَمِثْلُ ذَا) بالنصب حالًا مقدّمًا أي حال كونه مثل ما سبق في تجويز الشيء الواحد أن يكون عطف بيان، ونعتًا **(الزَّمَخْشَرِيُّ)** محمود بن عمر المتوفى سنة (٥٣٨هـ) **(نَقَلَا)** بألف الإطلاق، أي ذكر؛ لأنه لم يتلقه من غيره (﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾ فـ﴿رَبُّكُمْ﴾ **تَلَا)** أي تبع، قال في هذه الآية: **(لَفْظُ**

الجَلَالَةِ لِلَفْظِ ﴿ذَا﴾ صِفَهْ) أي نعتٌ **(عَطْفَ بَيَانٍ)** بالنصب مفعولاً مقدّمًا لـ**(زِدْ لِمَنْ شَا مَعْرِفَهْ)** أي لمن أراد معرفة إعراب هذه الآية، وهذا الذي قاله غير صحيح، كما أشار إليه بقوله: **(فَجَعَلَ الْعَلَمِ)** وهو لفظ الجلالة **(نَعْتًا)** لاسم الإشارة **(ذَا مُنِعْ)** بالبناء للمفعول، أي هذا ممتنع؛ إذ هو يُنعتُ ولا يُنعت به، كما قال: **(وَالْجَائِزُ الْعَكْسُ)** أي النعت للعلم لا النعت به، وقوله: **(لِكُلِّ مُسْتَمِعْ)** أي ذلك معلوم لكل مستمع لكلام المحقّقين، وأيضًا فيه نعت اسم الإشارة بما ليس مُعرَّفًا بلام الجنس، كما أشار إليه بقول:**(وَصْفُ الإِشَارَةِ بِلَا ذِي اللَّامِ)** أي الجنسيّة **(لَمْ يَكُ مَعْهُودًا لَدَى الأَنَامِ)** أي النحاة، ففيه إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ من الخطإ في الثاني -أعني اشتراط الاشتقاق في النعت- قولُ كثير من النحويين في نحو «مررت بهذا الرجل»: إن «الرجل» نعتٌ، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يُقلّد بعضهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بمَنْزِلة النعت في المشتق، ولا يَمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدي ابن السِّيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطف بيان لا نعتًا، وكذا ابن جني انتهى.

قال ابن هشام: وكذا الزجاج، والسهيليّ، قال السهيلي: وأما تسمية سيبويه له نعتًا، فتسامح، كما سَمَّى التوكيدَ وعطفَ البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من المُبيَّن، وهو جامد، والنعت دون المنعوت، أو مساوله، وهو مشتق، أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا.

وأجاب بأنه إذا قُدّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مؤول بقولك: الحاضر، أو المشار إليه، وإذا قُدّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك، ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين، فكان أخصَّ، قال: وهذا معنى قول سيبويه. انتهى.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يُؤوّله النحويون بالحاضر والمشار إليه، إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا، كـ«مررت بزيد هذا»، فأما نَعْتُ اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما

هو معنى ما قبله، فكيف يُجعَل معنى ما قبله تفسيرًا له.

وأجاب المحشّي عن ابن عصفور، فكتب على قوله: «لأن الذي يؤوله النحويون إلخ»: ما نصّه: والجواب عنه أنه إنما فسّر بالحاضر أخذًا من «أل» لا من اسم الإشارة، ولا يتم كلام ابن هشام إلا لو كان التأويل أخذناه من معنى الإشارة، والحاضر هو المشار إليه، فصحّ تفسيره بالمشار إليه، واحتيج لذلك التأويل ليصحّ كونه نعتًا، وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب، فعند جعله نعتًا يؤول بالمشتقّ، وعند جعله بيانًا لا يؤول، إلا أن اشتراط ابن عصفور الأعرفية لا يسلم. انتهى.

وكتب على قوله: «وجوز كون العلم إلخ»: ما نصّه: أجيب عن ذلك بأنه لا حظ الأصل قبل العلميّة والغلبة، فهو بمَنْزِلة ذالكم المعبود، وحينئذ فيندفع هذا وما بعده، وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ٣] على معنى وهو المعبود، فإذا ساغ لهم تأويله بذلك لأجل التعلّق، فلم لا يجوز مثله لأجل الوصف. انتهى[1].

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٢] الآية: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بيانًا، و﴿رَبُّكُمْ﴾ الخبر، فجوّز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجوّز كون العَلَم نعتًا، وإنما العَلَم يُنعَت ولا يُنعَت به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس مُعَرَّفًا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه. انتهى[2].

قلت: هذا كلّه تقرير لكلام الناظم، وأصلِه، وقد سبق أن بيّنت أن الحقّ أن أسماء الله تعالى، وأسماء رسوله ﷺ، وأسماء القرآن أعلام دالّة على صفات الكمال، فهي جامعة بين العلمية والوصفيّة، وهذا من خصائصها، فيجوز إعرابها نعتًا بهذا الاعتبار، فلا مانع مما قاله الزمخشريّ، فتأمّله حقّ تأمّل، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) «دسوقي»٢/٢٠٣. وسيأتي بعد كلام الزمخشري ترجيح كون لفظ الجلالة علَمًا دالًّا على الوصف.

(٢) «حاشية الدسوقي»٢/٢٠٥.

ثم ذكر النوع الثاني فقال:

١٥٦٥- (وَٱشْتَرَطُوا التَّعْرِيفَ لِلْبَيَانِ ... وَوَصْفِ ذِي التَّعْرِيفِ فِي التِّبْيَانِ

١٥٦٦- وَالْحَالِ وَالْمُمَيِّزِ التَّنْكِيرَا ... وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ كُنْ بَصِيرَا

١٥٦٧- وَوَصْفِ ذِي التَّنْكِيرِ ثُمَّ مِنْ وَهَمْ ... فِي أَوَّلٍ قَوْلُ جَمَاعَةِ الْأُمَمْ

١٥٦٨- إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ قَدْأَتَى ... مِنْ مَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ يَا فَتَى

١٥٦٩- كَذَا طَعَامٌ تَابِعُ الْكَفَّارَةِ ... فَأَوْجَبَ الإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ

١٥٧٠- وَأَهْلُ كُوفَةَ جَمِيعًا نَقَلُوا ... تَنْكِيرَهُ مَعَ الْجُمُودِ يَا فُلُ

١٥٧١- فَجَعْلُ نَاقِعٍ مُنَكَّرًا صِفَةْ ... لِلسُّمِّ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْمَعْرِفَةْ

١٥٧٢- بَلْ إِنَّهُ خَبَرُهُ وَالظَّرْفُ بِهْ ... مَعَلَّقٌ أَوْ خَبَرٌ لَهُ انْتَبِهْ

١٥٧٣- وَجَعْلُ أَلْ فِي الْأَكْثَرِ الْمُعَرِّفَةْ ... مِنْ وَهَمِ الْجَاحِظِ بَلْ زِيدَتْ صِفَةْ)

(وَاشْتَرَطُوا التَّعْرِيفَ لِلْبَيَانِ) أي لعطف البيان (وَوَصْفِ ذِي التَّعْرِيفِ) أي واشترطوا أيضًا التعريف في نعت المعرفة (فِي التِّبْيَانِ) أي في حال بيانه به (وَالْحَالِ وَالْمُمَيِّزِ التَّنْكِيرَا) أي واشترطوا في الحال والتمييز كونهما منكّرين، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، فـ«الحال»، و«المميّز» عطف على «البيان»، و«التنكير» عطف على «التعريفَ»، وفيه الخلاف المتقدّم بيانه، والأصحّ جوازه، وهو قول الكوفيين والأخفش (وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) بالجرّ عطف على «الحال»، أي واشترطوا التنكير أيضًا لـ«أفعَلَ مِنْ»، وقوله: (كُنْ بَصِيرًا) كمّل به البيت، أي كن ذا معرفة وحِذاقة في تحقيق المسائل، وتثبيتها بالدلائل (وَوَصْفِ ذِي التَّنْكِيرِ) بالجرّ أيضًا عطفًا على «الحال»، واشترطوا أيضًا التنكير لنعت النكرة.

(ثُمَّ مِنْ وَهَمْ) بفتح الهاء، أي من الغَلَط (فِي أَوَّلٍ) أي في اشتراط التعريف لعطف البيان (قَوْلُ جَمَاعَةِ الْأُمَمْ) أي النحاة (إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ) أي عطف بيان (قَدْأَتَى) أي كونُهُ بيانًا (مِنْ مَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ) أي قبل صديد(يَا فَتَى) كمّل به البيت، يعني أن بعضهم أعرب «صديدًا» في قوله: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦] عطف بيان، وهو سهو منه لقاعدة اشتراطهم كون عطف

البيان معرفة (كَذَا) أعرب غلطًا قولَهُ: (طَعَامٌ) هكذا النسخ بتنوينه، وكان الأولى عدم تنوينه؛ لأنه مضاف إلى ﴿مَسَٰكِينَ﴾ (تَابعُ الكَفَّارَةِ) يعني أنه قال: إن ﴿طَعَامُ﴾ في قوله تعالى: ﴿كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] عطف بيان لـ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾، وكلاهما خطأ عند البصريين، كما أوضحه بقوله (فَأَوْجَبَ الإِبْدَالَ أَهْلُ البَصْرَةِ) أي قالوا في الموضعين: إنهما بدلان، لا عطفا بيان (وَ) أما (أَهْلُ كُوفَةَ جَمِيعًا) فإنهم (نَقَلُوا تَنْكِيرَهُ مَعَ الجُمُودِ) أي جوّزوا كون عطف البيان نكرة؛ إذ هو في الجوامد كالنعت في المشتقّات، وقوله: (يَا فُلْ) كمّل به البيت.

(فَجَعْلُ «نَاقِعِ») بالرفع عطف على «قولُ جماعة» أي من الوهم في الأول أيضًا جعلُ بعضهم «ناقعٌ» في قوله: «السُّمُّ نَاقِعُ» في البيت الآتي، حال كونه(مُنَكَّرًا) وقوله: (صِفَهْ) مفعول ثان لـ«جعل»، والأولُ المضافُ إليه (لِلسُّمِّ) صفة لـ«صفة» (ذِي التَّعْرِيفِ) صفة لـ«السمّ» (بِالمُعَرِّفَهْ) بكسر الراء، أي بأداة التعريف (بَلْ) الصواب (إِنَّهُ خَبَرُهْ) أي خبر لـ«السم» (وَالظَّرْفُ) أي قوله: «في أنيابها» (بِهْ مَعَلَّقٌ) أي متعلق بـ«ناقع» (أَوْ خَبَرٌ لَهْ) أي أو الظرف خبر ثان لـ«لسم»، وقوله: (انْتَبِهْ) كمّل به البيت، أي انتبه لضبط هذه القواعد المهمة، والفروق المُدْلَهِمّة.

(وَجَعْلُ أَلْ) بالرفع أيضًا عطفًا على «قولُ جماعة»، ويحتمل أن يكون مبتدأ خبره «من وَهَمِ الجاحظ» أي جعلُ «أل» التي (فِي «الأَكْثَرِ») من قول الشاعر: «وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ...» البيت (المُعَرِّفَهْ) مفعول ثان لـ«جعلُ» كما مرّ آنفًا (مِنْ وَهَمِ الجَاحِظِ) عمرو بن بَحْر المتوفّى سنة (٢٥٥هـ) أي من أخطائه (بَلِ) الصواب أنها (زِيدَتْ صِفَهْ) أي زيدت في صفة، وهو «أكثر».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان، ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال، والتمييز، و«أَفْعَلَ مِنْ»، ونعتِ النكرة.

فمن الوَهَم في الأول قول جماعة في ﴿صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦] من قوله ﷻ: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦]، وفي ﴿طَعَامُ﴾ من قوله: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] فيمن نون ﴿كَفَّٰرَةٌ﴾: إنهما عطفا بيان، وهذا إنما هو مُعْتَرَضٌ على قول البصريين، ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلًا، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وهو الحقّ عندي، كما رجحه ابن

مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[1]

إنه نعت للسمّ، والصواب أنه خبر للسمّ، والظرف متعلّق به، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشريّ في ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]: إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل «سورة المؤمن»، وإن كان من باب الصفة المشبّهة، وإضافتُها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣] معناه شديد عقابه، ولهذا قالوا: كلُّ شيء إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة، لأنه[2] جَعَلَهُ على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته أيضًا أبو البقاء، لكن على أن شديدا بمعنى مُشَدِّد كما أن «الأَذِينَ» في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قَدَّمَهُ الزمخشري أنه وجميعَ ما قبله أَبْدَالٌ، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله، وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبل، وأما البواقي فللتناسب، وردَّ على الزجاج في جعله ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣] بدلًا، وما قبله صفاتٍ، وقال: في جعله بدلًا وحده من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظ في بيت الأعشى [من السريع]:

* وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

إنه يُبْطِل قولَ النحويين: لا تجتمع «أل» و«مِن» في اسم التفضيل، فجعل كُلًّا من «أل» و«مِن» مُعْتَدًّا به جاريًا على ظاهره، والصواب أن تُقدَّر «أل» زائدة، أو مُعَرِّفةً، و«مِن» متعلقة بـ«أكثر» منكرًا محذوفًا مبدلًا من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت منهم الفارس

(١) «المساورة»: المواثبة، و«الضئيلة» الأفعى الدقيقة من الكبر، وهو أشدّ لسمّها، و«الرُّقْش»: جمع رقشاء: المنقّطة بسواد، و«الناقع»: الخالص.

(٢) هذا تعليل لقوله: وليس من ذلك قول الزمخشريّ إلخ.

البطل» أي أنت من بينهم.

وقولُ بعضهم: إنها متعلقة بـ«ليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها: إنها تدل عليه، ولأن فيه فصلًا بين أفعل وتمييزه بالأجنبي، وقد يُجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: «انتفى»، وبأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ... ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلَا

وأفعل أقوى في العمل من «ثلاثون».

ثم ذكر الوَهَمَ في الثاني، وهو اشتراطهم التنكير في الحال والتمييز، و«أَفْعَلَ مِنْ»، فقال:

١٥٧٤- (وَنَصْبُ «قَلْبَهُ» مُمَيِّزًا كَذَا ... فِي «آثِمٌ قَلْبُهُ» فَادْرِ الْمَأْخَذَا

١٥٧٥- بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِمَفْعُولٍ بِهِ ... أَوْ بَدَلٌ مِنِ اسْمِ «إِنَّ» النَّبِهِ

١٥٧٦- وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ مَعَ الْخَلِيلِ ... وَالْمَازِنِي «إِيَّايَ» فِي التَّمْثِيلِ

١٥٧٧- فَمُضْمَرٌ أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ ... لَا بُدَّ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْكِيرِ

١٥٧٨- وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لِـ«لَا» قَدْ رَفَعَتْ ... لَفْظَ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا هَلَّلَتْ

١٥٧٩- وَرَدَّ ذَا بِأَنَّ «لَا» لَا تَعْمَلُ ... إِلَّا مُنَكَّرَيْنِ نَفْيًا يَحْصُلُ

١٥٨٠- وَإِنْ يَكُنْ خَبَرَ «لَا» مَعَ اسْمِهَا ... مُرَكَّبًا فَذَا صَحِيحٌ حُكْمُهَا

١٥٨١- «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» جَا عَطْفَ الْبَيَانْ ... مِنْ فِيهِ آيَاتٌ لِجَارِ اللَّهِ بَانْ

١٥٨٢- مَعْ مَنْعِهِمْ تَخَالُفًا بَيْنَهُمَا ... عُرْفًا وَنُكْرًا وَبِهِ قَدْ أَفْهَمَا

١٥٨٣- بَدَلُهُمْ إِذْ أَخَوَانِ غَالِبَا ... وَمِثْلُ هَذَا سِيبَوَيْهِ نَسَبَا)

(**وَنَصْبُ ﴿قَلْبَهُ﴾**) حال كونه (**مُمَيِّزًا كَذَا**) أي مثل ما سبق في كونه وَهَمًا، يعني أن من الوَهَم في الثاني، وهو اشتراط التنكير في التمييز نصبَ بعضهم ﴿قَلْبَهُ﴾ (**فِي**) قوله تعالى: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] وقوله: (**فَادْرِ الْمَأْخَذَا**) بألف الإطلاق، أي فاعلم مأخذ محلّ الشاهد

(**بَلْ هُوَ مُشَبَّهٌ بِمَفْعُولٍ بِهِ**) أي بل الصواب في إعرابه أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، كـ«حسن وجهَهُ» (**أَوْ بَدَلٌ مِنِ اسْمِ «إِنَّ»**) وقوله: (**النَّبِهِ**) بفتح، فكسر: أي الشريف لكونه مسندًا إليه.

(**وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ**) بدرج الهمزة، أي ومن الوهم في الثاني قول الأخفش (**مَعَ الْخَلِيلِ، وَالْمَازِنِي**) بتخفيف الياء للوزن (**«إِيَّايَ» فِي التَّمْثِيلِ**) أي في المثال، فـ«إياي» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله: (**فَمُضْمَرٌ**) بزيادة الفاء، وقوله:(**أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ**) صفة لـ«مضمر»، يعني أنهم قالوا: إن «إياي»، وأخواته ضمائر أضيفت إلى الضمير، وهذا خطأ؛ لأنه يؤدي إلى الحكم للضمير بما لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة، كما أشار إليه بقوله: (**لَا بُدَّ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْكِيرِ**) يعني أن المضاف لا يكون إلا نكرة، والضمير لا يُنكّر.

وقد يقال: لعل مذهبهم جواز اجتماع معرّفين على معرَّف واحد من وجهين مختلفين، ولا يتحاشون من ذلك. والله تعالى أعلم.

(**وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ**) أي من الوهم في الثاني أيضًا قول بعضهم (**لِـ«لَا»**) التي في «لا إله إلا الله» (**قَدْ رَفَعَتْ لَفْظَ الْجَلَالَةِ**) وقوله: (**إِذَا مَا**) زائدة (**هَلَّلَتْ**) أي إذا وقعت في التهليل، وهو قول: «لا إله إلا الله» (**وَرَدَّ ذَا**) أي هذا القول (**بِأَنَّ «لَا» لَا تَعْمَلُ إِلَّا مُنَكَّرَيْنِ**) أي إلا في اسمين منكرين (**نَفْيًا يَحْصُلُ**) أي يأتي كلّ من الاسمين منفيًا، وفي نسخة: «تَشْمَلُ»، يعني أن وجه وَهَم هذا القول أن لفظ الجلالة مَعْرِفة، مُثْبَتٌ، و«لا» لا تعمل في المعرفة، ولا المثبت (**وَإِنْ يَكُنْ**) أي لفظ الجلالة (**خَبَرَ «لَا» مَعَ اسْمِهَا**) حال كونه مُرَكَّبًا (**فَذَا صَحِيحٌ حُكْمُهَا**) يعني أنه لو قيل: إن لفظ الجلالة خبر لـ«لا» مع اسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فهذا حكم صحيح.

(**مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ جَا عَطْفَ الْبَيَانْ**) أي ومن الوهم في الثاني أيضًا القول بأن ﴿مَقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطف بيان لـ﴿ءَايَٰتُۢ﴾ (**مِنْ**) قوله تعالى: (**فِيهِ آيَاتٌ**) ﴿بَيِّنَٰتٌ﴾ (**لِجَارِ اللهِ بَانْ**) أي ظهر هذا القول للزمخشريّ، المجاور لبيت الله الحرام (**مَعْ مَنْعِهِمْ تَخَالُفًا بَيْنَهُمَا**) أي مع منع النحاة التخالف بين البيان والمُبيَّن (**عُرْفًا وَنُكْرًا**) منصوبان على التمييز، أي من حيث المعرفة والنكرة.

وقوله: (**وَبِهِ إلخ**) إشارة إلى الجواب عن الزمخشريّ بما حاصله أن مراده بعطف البيان البدل،

فقد عبّر به عنه، فمعنى قوله: «وبه» أي بعطف البيان **(قَدْ أَفْهَمَا)** بألف الإطلاق، أي عبّر الزمخشريّ **(بَدَلَهُمْ)** أي عن بدلهم **(إِذْ)** تعليليّة **(أَخَوَانِ غَالِبًا)** أي لأن عطف البيان والبدل متآخيان في غالب الاستعمال؛ إذ كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، إلا ما استثني، كما قال في «الخلاصة»:

وَصَـالِحًا لِـبَـدَلِـيَّـةٍ يُـرَى ... فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا

وَنَحْـوِ بِشْرٍ تَـابِعِ الْبَـكْرِيِّ ... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

(وَمِثْلَ هَذَا) أي مثل ما نَسَبَ الزمخشري اسمَ عطف البيان للبدل **(سِيبَوَيْهِ نَسَبَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي نسب اسم عطف البيان والتوكيد للصفة،فإذا كان إمام الصناعة يُسَمِّي هذين صفة، فأولى ما فعله الزمخشريّ، من تسميته البدل بيانًا؛ لتآخيهما، على ما بيّناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من الوَهَم في الثاني ـ أعني اشتراط التنكير في الحال والتمييز، و«أفعَلَ مِن» قولَ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلَة ﴿فَإِنَّهُۥ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] بالنصب: إن ﴿قَلْبَهُۥ﴾ تمييز، والصواب أنه مُشَبَّه بالمفعول به، كـ«حسَنٌ وجهَهُ»، أو بدل من اسم «إنّ».

وقولَ الخليل، والأخفش، والمازني، في «إياي وإياك وإياه»: إن «إيا» ضمير أُضيف إلى ضمير، فحَكَمُوا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة.

وقولَ بعضهم في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر «لا» التبرئة، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله تعالى معرفة مُوجبة، نَعَم يصح أن يقال: إنه خبر لـ«لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزَعَمَ أن المركبة لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا قال ابن مالك، قال ابن هشام: والذي عندي أن سيبويه يَرَى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رجلَ ظريفًا» بالنصب، فإنه عند سيبويه مثل «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع، وكذا البحث في «لا إله إلا هو»؛ للتعريف والإيجاب أيضًا، وفي «لا إله إلا إله واحد»؛ للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقاً

للعبادة إلا إله واحد، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم؛ لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر؛ لعدم التركيب، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم «لا» كما في قولك: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، ويُشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع «لا»، فانهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ، فيقال الله موجود[1]، وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في «كشّافه» على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزَعَم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدِّم الخبر، ثم أُدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدإ، وركبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طالعًا جبلًا إلا زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدإ؟ فان قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس» فذلك ممتنع؛ لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٦].

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مررتُ برجل ما شئتَ من رجل»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفة لـ«رجل»، وتبعه على ذلك صاحب «الترشيح»[2]، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨] أي في أي صورة مشيئَتِهِ أي يشاؤها.

وقـولُ أبي البقاء في قوله ﷻ: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: الآية ٦٤] الآية: إنّ ﴿أَنْ﴾ وصلتها بدل من ﴿سَوَآءٍ﴾، وبدل الصفة صفة، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة.

وقولُ بعضهم في ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١-٢] إن ﴿ٱلَّذِى﴾ صفة، والصواب أن «ما» في المثال شرطية، حُذف جوابها، أي فهو كذلك، والصفة الجملتان معًا.

---

(١) الصواب «الله معبود بحقّ».

(٢) «الترشيح»: اسم كتاب في النحو لخطاب بن يوسف القرطبيّ، وقد سبقت ترجمته في مبحث حرف اللام.

وأما الآية الأولى، فقال أبو البقاء: ﴿مَّا﴾ شرطية، أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف، أي عليها، و﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨] . انتهى كلامه.

وكان حَقُّـه إذ علّق في بـ﴿رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨] ، وقال: الجملة صفة أَنْ يقطع بأن ﴿مَّا﴾ زائدة؛ إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قُدِّرت ﴿مَّا﴾ زائدة فالصفة جملة ﴿شَآءَ﴾ وحدها، والتقدير شاءها، و﴿فِي﴾ متعلقة بـ﴿رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨] ، أو باستقرار محذوفٍ، هو حال من مفعوله، أو بـ﴿عَدَلَكَ﴾، أي وضعك في صورة أيّ صورة، وإن قُدِّرت ﴿مَّا﴾ شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضًا، وتقديره عليها، وتكون ﴿فِي﴾ حينئذ متعلقة بـ﴿عَدَلَكَ﴾، أي عدلك في صورة أيّ صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدإ، وفي الثالثة أن ﴿الَّذِى﴾ بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير هو، أو أَذُمّ، أو أعني، هذا هو الصواب، خلافًا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقًا، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولًا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿الْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفـة لـ﴿ءَاخَرَانِ﴾ في ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]؛ لوصفهما بـ﴿يَقُومَانِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٧] ، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾ [النساء: ٣٦ - ٣٧].

تنبيه:

لم يتعرّض الناظم رحمه الله لهذه الأمثلة من بعض مباحث «لا إله إلا الله» إلى هنا، ولعله تركه اختصارًا، والله تعالى أعلم.

ومن ذلك قول الزمخشري في ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ﴾ [سبأ: الآية ٤٦] : إن ﴿أَن تَقُومُوا﴾ [سبأ: الآية ٤٦] عطف بيان على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، وفي ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] إنه عطف بيان على ﴿ءَايَٰتٌ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفًا وتنكيرًا، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان؛ لتآخيهما، ويؤيده قوله في

﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: الآية ٦] : إن من ﴿وُجْدِكُمْ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ [الطلاق: الآية ٦] ، وتفسير له، قال: و﴿مِّن﴾ تبعيضية، حُذف مُبَعَّضُها أي أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقون. انتهى.

وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسَمِّي التوكيد صفة، وعطف البيان صفة كما مر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث، فقال:

١٥٨٤- (وَثَالِثُ الْأَنْوَاعِ مَا فِيهِ شُرِطْ ... تَعَرُّفٌ يُخَصُّ إِذْ جَا وَضُبِطْ

١٥٨٥- كَعَلَمٍ وَشِبْهِهِ إِذْ مَنَعُوا ... صَرْفًا بِهِ ذَا عُمَرٌ وَأَجْمَعُ

١٥٨٦- وَوَصْفِ أَيٍّ فِي النِّدَا وَفِي صِفَهْ ... إِشَارَةٍ بِلَامِ جِنْسٍ مَعْرِفَهْ

١٥٨٧- وَفَاعِلَيْ «نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» هَكَذَا ... مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْ لَا فَاذْرِ ذَا)

(**وَثَالِثُ الْأَنْوَاعِ**) أي من الجهة السادسة التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الخطإ، فـ«ثالث» مبتدأ خبره قوله: (**مَا فِيهِ شُرِطْ**) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (**تَعَرُّفٌ يُخَصُّ**) بالبناء للمفعول، أي تعريفًا خاصًا (**إِذْ جَا وَضُبِطْ**) أي وقت مجيئه وضبطه بالاستعمال، فـ«إذ» ظرف لـ«شُرِط» (**كَعَلَمٍ**) مثل «عمر» (**وَشِبْهِهِ**) أي شبه العلم، نحو «أجمع» فإنه معرفة بالإضافة المقدّرة؛ لأن أصله أجمعه، فحُذف الضمير، فاكتفوا بالإضافة في المعنى، فهو مثل العلم في كون تعريفِ كلٍّ ليس ظاهرًا[1] (**إِذْ مَنَعُوا صَرْفًا بِهِ**) بسبب كونه علمًا (**ذَا عُمَرٌ**) صرفه هنا للوزن، يعني أنهم منعوا عمر بسبب العلميّة (**وَأَجْمَعُ**) أي وكذا منعوا صرف «أجمع» لشبهه بالعلم، كما بيّناه (**وَوَصْفِ أَيٍّ فِي النِّدَا**) وكاشتراطهم في صفة «أيّ» في النداء نحو «يا أيها الرجل» (**وَفِي صِفَهْ إِشَارَةٍ**) أي وكاشتراطهم أيضًا في صفة اسم الإشارة، نحو «جاء هذا العالم» (**بِلَامِ جِنْسٍ**) تعلّق بـ(**مَعْرِفَهْ**) أي كونهما معرفة بلام الجنس، كما مثّلنا (**وَفَاعِلَيْ «نِعْمَ»**)، (**وَ«بِئْسَ»**) أي وكاشتراطهم أيضًا التعريف بلام الجنس في فاعلي «نعم»، و«بئس»، نحو «نعم

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٠٩.

الرجل زيد»، و«بئس المرأة هند» (**هَكَذَا**) أي مثل ما سبق في صفة «أيّ»، واسم الإشارة (**مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْ لَا**) أي سواء كان المعرّف بها مباشرًا للفعلين، كما ذكرنا، أو لم يكن مباشرًا، نحو ﴿نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَـٰمِلِينَ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٨]، و﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥١]، يعني أنه لا يُشترط مباشرة ما فيه «أل» للفعلين، بخلاف «أيّ»، واسم الإشارة، فلا بدّ من مباشرته، وقوله: (**فَادْرِ ذَا**) كَمَّل به البيت، أي فاعلم هذا الذي ذكرناه من القواعد المهمّة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض ما التعريفُ شرطه تعريفًا خاصًّا، كمنع الصرف، اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجمع»، وكنعت الإشارة، و«أيٍّ» في النداء اشترطوا لهما تعريفَ اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، و«بئس»، لكنها تكون مباشرة له، أو لما أُضيف إليه، بخلاف ما تقدم، فشرطها المباشرة له.

ثم ذكر أمثلة مما وَهِم فيه بعض المعربين، فقال:

١٥٨٨- (مِنْ وَهَمٍ جَعْلُ تَخَاصُمِ صِفَهْ ... اِسْمِ إِشَارَةٍ وَإِنْ جَا مَعْرِفَهْ
١٥٨٩- وَكَوْنُهُ الْبَيَانَ أَيْضًا يَمْتَنِعْ ... لأَنَّهُ لِلنَّعْتِ مُشْبِهًا وُضِعْ
١٥٩٠- بَلْ بَدَلٌ مِنِ اسْمِ «إِنَّ» الْمُنْتَصِبْ ... إِنْ يَرْتَفِعْ فَخَبَرٌ لِمَا اجْتُنِبْ
١٥٩١- لِأَجْلِ ذَا عَطْفُ الْبَيَانِ يَمْتَنِعْ ... فِي لَفْظِ «بَعْلِي» بَعْدَ «هَذَا» بَلْ رُفِعْ
١٥٩٢- بِكَوْنِهِ الْخَبَرَ «شَيْخٌ» خَبَرُ ... ثَانٍ وَحَذْفَ مُبْتَدَاهُ ذَكَرُوا
١٥٩٣- أَوْ بَدَلٌ مِنْ «بَعْلِي» أَوْ «بَعْلِي» بَدَلْ ... وَ«شَيْخٌ» الْخَبَرُ فَادْرِ مَا احْتَمَلْ)

(**مِنْ وَهَمٍ**) أي مما وَهِم فيه بعض المعربين، وهو خبر مقدّم لـ(**جَعْلُ تَخَاصُمِ**) بالجرّ بالكسرة كما هو نسخة الناظم، والأولى في مثل هذا الحكاية بالنصب؛ لأن الوزن مستقيم عليه (**صِفَهْ اسْمِ إِشَارَةٍ**) أي في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: الآية ٦٤] بنصب ﴿تَخَاصُمُ﴾ [ص: الآية ٦٤] (**وَإِنْ جَا مَعْرِفَهْ**) أي بالإضافة؛ لأن شرط نعت اسم الإشارة تعريفه بـ«أل» الجنسيّة، ومباشرته له (**وَكَوْنُهُ الْبَيَانَ أَيْضًا يَمْتَنِعْ**) يعني أنه كما امتنع كونه نعتًا لاسم الإشارة كذلك يمتنع كونه عطف بيان له (**لأَنَّهُ**) أي البيانَ (**لِلنَّعْتِ مُشْبِهًا وُضِعْ**) بالبناء للمفعول، أي لأن عطف البيان

مُشَابِهٌ للنعت في وضعه، حيث إن كلا منهما وُضع لإيضاح متبوعه، وأنهما لا يستقلّان بالإفادة دون متبوعهما (**بَلْ**) الصواب أنه (**بَدَلٌ مِنِ اسْمِ «إِنَّ»**) أي وهو في الآية ﴿ذَٰلِكَ﴾ وقوله: (**الْمُنْتَصِبْ**) مفعول لفعل مقدّر، أي أعني المنتصب، يعني أنه في قراءة من قرأ ﴿تَخَاصُمُ﴾ [ص: الآية ٦٤] بالنصب فهو بدل من اسم «إن»، وأما (**إِنْ يَرْتَفِعْ**) أي في قراءة من قرأه ﴿تخاصمُ﴾ بالرفع (**فَخَبَرٌ لِمَا اجْتُنِبْ**) بالبناء للمفعول، أي هو خبر لمبتدإ محذوف، فقوله: «اجتُنب» بالبناء للمفعول كناية عن حذفه (**لأَجْلِ ذَا**) أي لأجل ما ذُكر من أن اسم الإشارة لا توصف، ولا يُعطف عليها عطفَ بيان إلا بما فيه «أل» (**عَطْفُ الْبَيَانِ يَمْتَنِع فِي لَفْظِ**) ﴿بَعْلِي﴾ [هُود: الآية ٧٢] **بَعْدَ** ﴿هَـٰذَا﴾) أي لا يكون ﴿بَعْلِي﴾ عطف بيان لـ﴿هَـٰذَا﴾ في قوله ﷻ: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي﴾ [هُود: الآية ٧٢] (**بَلْ رُفِعْ**) أي رفع ﴿بَعْلِي﴾ [هُود: الآية ٧٢] (**بِكَوْنِهِ الْخَبَرَ**) أي خبر اسم الإشارة، و(**شَيْخٌ**) أي في قراءة من قرأه بالرفع (**خَبَرٌ ثَانٍ**) أي خبر لاسم الإشارة بعد الخبر (**وَحَذْفَ مُبْتَدَاهُ ذَكَرُوا**) أي وجوّزوا أيضًا أن يكون ﴿شَيْخٌ﴾ خبرًا لمبتدإ محذوف (**أَوْ**) هو (**بَدَلٌ مِنْ** ﴿بَعْلِي﴾ **أَوْ** ﴿بَعْلِي﴾ **بَدَلْ**) من اسم الإشارة (**وَشَيْخٌ الْخَبَرُ**) وقوله: (**فَادْرِ مَا احْتَمَلْ**) بالبناء للفاعل، كَمّل به البيت، أي فاعلم الأوجه المحتملة في الآية المذكورة، وأتقنها، فإنها مهمّة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ مِنَ الوَهَمِ في النوع الثالث قولَ الزمخشري في قراءة ابن أبي عَبْلَةَ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: الآية ٦٤] بنصب ﴿تَخَاصُمُ﴾ [ص: الآية ٦٤]: إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق، كما اشترطوا في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأن البيان يُشبه الصفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يُعطَف عليها، ولهذا مَنَعَ أبو الفتح في قوله ﷻ: ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه برفع ﴿شَيْخٌ﴾ كونَ ﴿بَعْلِي﴾ عطف بيان، وأوجب كونه خبرًا، و﴿شَيْخٌ﴾ إما خبرٌ ثانٍ، أو خبر لمحذوف، أو بدل من ﴿بَعْلِي﴾، أو ﴿بَعْلِي﴾ [هُود: الآية ٧٢] بدل، و﴿شيخ﴾ الخبر.

ونظيرُ منعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السِّيد في «كتاب المسائل والأجوبة»، وابنُ مالك في «التسهيل» كونَ عطف البيان تابعًا للمضمر؛ لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه «يا

هذان زيد وعمرو» على عطف البيان، وتبعه الزياديّ[١]، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البدل أيضًا، ولم يُجزه على النعت؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، وممن نصّ على منع النعت في هذا سيبويه، والمبرد، والزجاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

ثم ذكر النوع الرابع، من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم، فقال:

١٥٩٤- (وَرَابِعُ الأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا ... إِبْهَامَهُ كَالظَّرْفِ حَيْثُ ضَبَطُوا
١٥٩٥- أَعْنِي الْمَكَانَ وَاخْتِصَاصًا فِي أُخَرْ ... كَمُبْتَدًا وَصَاحِبِ الْحَالِ اسْتَمَرّْ
١٥٩٦- جَعْلُ الصِّرَاطِ وَالطَّرِيقِ مِنْ ظُرُوفْ ... مِنْ وَهَمٍ لِبُعْدِهَا مِنَ الصُّفُوفْ
١٥٩٧- كَذَا دَخَلْتُ الدَّارَ ثُمَّ الْمَسْجِدَا ... وَالسُّوقَ نَصْبُهَا عَنِ الْعُرْبِ بَدَا
١٥٩٨- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ ... بِنَزْعِ خَافِضٍ عَلَى مَا صَوَّبُوا
١٥٩٩- وَقَدَّرَنْ إِلَى قُبَيْلَ سِيرَةْ ... وَفِي مَعَ الدَّارِ وَخَيِّرْ غَيْرَ تِي
١٦٠٠- وَوَهَمَ الْحَوْفِيُّ حَيْثُ جَعَلَا ... لِظُلُمَاتٌ مُبْتَدًا لِمَا تَلَا
١٦٠١- فِي ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ أَتَى ... بَلْ خَبَرٌ لِمُبْتَدًا مَا أُثْبِتَا
١٦٠٢- وَالْفَارِسِيُّ نَصْبَ رَهْبَانِيَّةِ ... جَعَلَهُ مِنِ اشْتِغَالِ الْكِلْمَةِ
١٦٠٣- بَلْ إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ ... عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ مِمَّنْ قَالَهُ
١٦٠٤- وَقَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ هَكَذَا أَتَى ... فِي فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُثْبَتَا
١٦٠٥- قُلْ إِنَّهُ نَصْبٌ عَلَى مَدْحٍ وَمَا ... زَائِدَةٌ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَا)

(**وَرَابِعُ الأَنْوَاعِ**) أي من الجهة السادسة التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم (**أَنْ يَشْتَرِطُوا إِبْهَامَهُ**) أي كون بعض الألفاظ مبهمًا، وذلك (**كَالظَّرْفِ**

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان النحويّ اللغويّ، قرأ على سيبويه، وروى عن الأصمعي، توفيّ سنة (٢٤٩هـ).

حَيْثُ ضَبَطُوا) أي كونه مبهمًا (**أَعْنِي الْمَكَانَ**) أي أقصد بالظرف ظرف المكان، لأن الزمان لا يُشترط فيه ذلك، بل يُنصب على الظرفية مطلقًا، مبهما كان، أو مختصًا، قال الرضيّ: إنما نَصَبَ الفعلُ جميع أنواع الزمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة من مدلوله، فطُرد النصب في مدلوله وغيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عليه عقليّة، لا لفظيّة؛ لأن كلّ فعل لا بدّ له من مكان، فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أعني الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور، كالجهات الست، والمحدود كالفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغيّر والتبدّل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة. انتهى[١].

(**وَاخْتِصَاصًا**) أي وأن يشترطوا كونه مختصًا (**فِي أُخَرْ**) أي في ألفاظ أُخَرَ، وذلك (**كَمُبْتَدًا، وَصَاحِبِ الْحَالِ**) وقوله: (**اسْتَمَرّْ**) أي استمرّ ذلك الاشتراط في هذين، وفي نسخة: «الأَغَرّ» فيكون صفة لـ«صاحب الحال»، وصفه به لشرفه بكونه موصوفًا.

ثم ذكر أمثلة لما وقع من الوَهَم في هذا النوع، فقال:

(**جَعْلُ الصِّرَاطِ**) مبتدأ خبره «من الوَهَم»، أي جَعلُ الزمخشريّ ﴿الصِّرَاطَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ﴾ [يس: الآية ٦٦] (**وَالطَّرِيقِ**) أي وجعل ابن الطَّراوة «الطريقَ» في قول الشاعر: «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ» (**مِنْ ظُرُوفْ**) أي مما نُصب على الظرفيّة (**مِنْ وَهَمٍ**) أي من أخطائهما (**لِبُعْدِهَا مِنَ الصُّفُوفْ**) أي من صفوف المبهم، وفي نسخة: «مِنْ ذِي الصُّنُوفْ» أي من هذه الأنواع، أي أنواع المبهم.

(**كَذَا دَخَلْتُ الدَّارَ، ثُمَّ**) دخلت (**الْمَسْجِدَا**) بألف الإطلاق (**وَ**) دخلت (**السُّوقَ، نَصْبُهَا عَنِ الْعُرْبِ**) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (**بَدَا**) أي ظهر استعمالهم لها منصوبةً، فظنها بعض المعربين منصوبة على الظرفيّة، وهذا خطأ؛ لأن ما يكون ظرفا مكانيًا ما كان مبهمًا، وهو ما يكون صالحًا لكل بقعة، كمكان، وناحية، وجانب، وأمام، وخلف (**بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ بِنَزْعِ خَافِضٍ**) أي إن نصبها على نزع الخافض (**عَلَى مَا صَوَّبُوا**) أي على الرأي الذي جعلوه صوابًا.

(١) «الحاشية» ٢/٢١٠.

(وَقَدِّرَنْ «إِلَى») الجارّة (قُبَيلَ سِيرَة) أي في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: الآية ٢١] أي إلى سيرتها (وَ«فِي») أي قدّرن «في» (مَعَ «الدَّارِ») أي في «دخلت الدار» (وَخَيِّرْ غَيْرَ تِي) اسم إشارة للمؤنثة، أي قدّر ما تشاء في غير هذه المذكورة، من «سيرة»، و«الدار».

تنبيه:

كان في الأصل بدل هذا الشطر:

* وَفِي مَعَ الدَّارِ خَيِّرْ فِي غَيْرِ تِي *

وفيه انكسار، فأصلحته إلى ما ذكرته، فقولي: «غير تي» منصوب بنَزْع الخافض، أي في غير هذه المذكورة. والله تعالى أعلم.

ومن الوَهَمِ أيضًا ما ذكره بقوله:

(وَوَهِمَ) بكسر الهاء، كغلِط وزنا ومعنىً، وهذا من الوهم في الثاني، وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت، وأصحاب الأحوال (الحَوْفِي) أبو الحسن علي بن إبراهيم المتوفّى سنة (٤٣٠هـ) نسبة إلى حَوْف بفتح، فسكون: موضع بمصر(حَيْثُ جَعَلَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، والفاعل ضمير الحوفيّ (لِظُلُمَاتٌ) مفعول أول لما قبله، واللام زائدة، وهو محكيّ، والمفعول الثاني قوله: (مُبْتَدَأً لِمَا تَلَا) أي لما أتى بعده، يعني أنه أعْرَب ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ [النور: ٤٠] مبتدأ مخبرًا عنه بجملة ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: الآية ٤٠] (فِي ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ أَتَى) أي جاء هذا الإعراب في قوله تعالى: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: الآية ٤٠] الآية (بَلْ) الصواب فيه أنه (خَبَرٌ لِمُبْتَدَا مَا أُثْبِتَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ما ذُكر في الكلام، بل هو مقدّر، وفي نسخة: «لَمْ يَثْبُتَا»، وفي أخرى: «لَنْ يَثْبُتا»، يعني أن ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾ خبر لمبتدإ محذوف، أي تلك ﴿ظُلُمَٰتٌ﴾.

ومن الوهم أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(وَ) أبو عليّ (الْفَارِسِيُّ نَصْبَ رَهْبَانِيَّةٍ) في قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧] (جَعَلَهُ مِنِ اشْتِغَالِ الْكَلِمَةِ) أي من باب الاشتغال، مثل: «زيدًا ضربته»، فوهم في ذلك؛ لأن شرط المنصوب بالاشتغال أن يصلح ليكون مبتدأ، وهذا غير صالح؛ لكونه نكرة (بَلْ) الصواب فيه أن نقول: (إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ) أي على قوله: ﴿رَأْفَةً﴾ [الحديد: ٢٧] أي وحُبَّ

رهبانية،وهذا العطف (عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ مِمَّنْ قَالَهُ) أي على القول المشهور.

ومن الوَهَمِ أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(وَقَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ) أي ابن مالك (هَكَذَا أَتَى) أي جاء وَهَمًا مثل ما سبق (فِي) قول الشاعر (فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ) حيث جعل نصب «فارسًا» من باب الاشتغال، وقوله: (مُثْبَتَا) حال من الفاعل، ثم أشار إلى الصواب، فقال: (قُلْ: إِنَّهُ) أي «فارسًا» (نَصْبٌ) أي منصوب (عَلَى مَدْحٍ) أي بتقدير «أَمْدَحُ» (وَ«مَا») أي التي بعد «فارسًا» (زَائِدَةٌ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَا) أي عند المحقّقين من علماء هذا الفنّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الرابع من الجهة السادسة اشتراطُ الإبهام في بعض الألفاظ، كظروف المكان، والاختصاصِ في بعضها، كالمبتدآت، وأصحاب الأحوال.

فمن الوَهَمِ في الأول قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ [يس: ٦٦]، وفي قوله: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: الآية ٢١]، وقول ابن الطَّراوة في قوله [من الكامل]:

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ *

وقول جماعة في «دخلتُ الدارَ، أو المسجدَ، أو السوقَ»: إن هذه المنصوبات ظروفٌ، وإنما يكون ظرفًا مكانيًا ما كان مبهمًا، ويُعرف بكونه صالحًا لكل بقعة، كمكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف، والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجارّ توسعًا، والجار المقدر «إلى» في﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: الآية ٢١]، و«في» في البيت، و«في»، أو «إلى» في الباقي، ويحتمل أن ﴿ٱسْتَبَقُواْ﴾ ضُمِّن معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان في قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٨]، ويحتمل ﴿سِيرَتَهَا﴾ [طه: الآية ٢١] أن يكون بدلًا من ضمير المفعول بدلَ اشتمال، أي سنعيدها طريقتها.

ومن ذلك قول الزجاج في قوله ﷻ: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥] الآية: إن كُلًّا ظرف، ورده أبو علي في «الأغفال»[1] بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأن ﴿ٱقْعُدُواْ﴾

---

(١) اسم كتاب وضعه أبو عليّ الفارسيّ في معاني القرآن ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجّاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

ليس على حقيقته، بل معناه ارصُدُوهم كُلَّ مرصد، ويصح ارصُدُوهم كُلَّ مرصد، فكذا يصح قعدت كل مرصد، قال: ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده. انتهى.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس؛ لكونه مختصًّا، فينبغي أن لا يُتجاوز به مَحَلُّ السماع، وأما نحو «قعدت جلوسًا» فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد، فحذفت «على» كما قال [من الطويل]:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَى لَقَضَانِي

أي لقضى عليّ، وقياس الزجاج أن يقول في ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: الآية ١٦] مثل قوله في ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: الآية ٥]، والصواب في الموضعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم «ضُرِب زيد الظهرَ والبطنَ» فيمن نصبهما، أو أن لأقعُدَنَّ، واقعدوا ضُمِّنَا معنى لألْزَمَنَّ، والْزَمُوا.

ومن الوهم في الثاني - أي في اشتراطهم الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الأحوال - قولُ الحَوْفيّ في قوله ﷻ: ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: الآية ٤٠] الآية: إن ﴿بعضُها فوق بعض﴾ جملةٌ مُخبَرٌ بها عن ﴿ظلماتٌ﴾، و﴿ظلماتٌ﴾ غيرُ مختص، فالصواب قولُ الجماعة: إنه خبر لمحذوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قُدِّر أن المعنى ظلماتٌ أيُّ ظلماتٍ بمعنى ظلماتٌ عِظامٌ، أو متكاثفةٌ، وتُركَت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

صح.

وقولُ الفارسي في قوله ﷻ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧]: إنه من باب «زيدًا ضربته».

واعترضه ابن الشَّجَريّ بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مُخْتَصًّا ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: الآية ٢٧] صفةٌ، ولا بد من

تقدير مضاف، أي وحُبَّ رَهبانية، وإنما لم يَحْمِل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل، وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: الآية ١٣] كونه كـ«زيدًا ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصفةٌ أخرى»، ويجوز كون ﴿تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: الآية ١٣] صفةً، والخبر إما ﴿نَصْرٌ﴾ وإما محذوف، أي ولكم نعمةٌ أخرى، و﴿نَصْرٌ﴾ بدل، أو خبر لمحذوف.

وقولُ ابن مالك بدرِ الدين في قول الحماسي:

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا ... غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلْ[1]

إنه من باب الاشتغال، كقول أبي علي في الآية، والظاهر أنه نَصْبٌ على المدح؛ لما قدمنا، و«ما» في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يُدَّعَى أنه من باب الاشتغال.

ثم ذكر الخامس من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

١٦٠٦- (وَخَامِسُ الأَنْوَاعِ إِضْمَارٌ شُرِطْ ... بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ عِنْدَ الْمُغْتَبِطْ

١٦٠٧- فِي الآخَرِ الإِظْهَارُ أَمَّا الأَوَّلُ ... فَمَا بِـ«لَوْلَا» جُرَّ أَوْ «وَحْدَ» فَلُ

١٦٠٨- وَلَيْسَ يَخْتَصَّانِ بِالْخِطَابِ ... وَلَا بِغَيْرِهِ عَلَى الصَّوَابِ

١٦٠٩- تَقُولُ: «لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ» كَمَا ... «وَحْدِي وَوَحْدَكَ وَوَحْدَهُ» نَمَا

١٦١٠- كَذَاكَ «لَبَّيْ وَحَنَانَيْ سَعْدَيْ» ... بِذِي الْخِطَابِ قَطْ وَشَذَّ «لَبَّيْ»

١٦١١- فَقُلْتُ: «لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِيَا» ... كَمَا أَتَى «يَدَيْ لِلَبَّيْ» تَالِيَا

١٦١٢- مِنْ ذَاكَ مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارِ «يَكَدْ» ... وَأَخَوَاتِهَا سِوَى «عَسَى» وَرَدْ

١٦١٣- وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِلَّا فِي الَّذِي ... مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَحْتَذِي

---

(١) «مُلحمًا» أي مقطَّع اللحم، والزميل: الجبان، والنكس بالكسر: الرجل الذي لا خير فيه، والوكل بفتحتين: الذي يكل أمره إلى غيره.

١٦١٤- مَرْفُوعُ «قُمْ نَقُومُ أَوْ أَقُومُ» كَذَاكَ مَا يُضْمَرُ فِي «تَقُومُ»

١٦١٥- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ لِمُظْهَرٍ كَذَا نَعْتٌ وَمَنْعُوتٌ بَيَانٌ أُخِذَا

١٦١٦- «لَوْلَايَ وَالْفَتَى» بِجَرٍّ مِنْ وَهَمْ لأَنَّ «لَوْلَا» بِالضَّمِيرِ مُخْتَتَمْ

١٦١٧- جَعْلُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ تَوْكِيدًا كَذَا وَالعَطْفُ فِي «اسْكُنْ أَنْتَ» وَالزَّوْجَ انْبِذَا

١٦١٨- وَمُضْمَرٌ بِنِعْمَ أَوْ بِئْسَ رُفِعْ وَاجِبُ الاسْتِتَارِ حَيْثُمَا وُضِعْ

(**وَخَامِسُ الأَنْوَاعِ**) أي من الجهة السادسة (**إِضْمَارٌ شُرِطْ**) بالبناء للمفعول صفة لما قبله (**بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ**) الجارّ متعلّق بـ«شرط»، و«يُعمَل» بالبناء للمفعول، أي ببعض المعمولات، وقوله: (**عِنْدَ الْمُغْتَبِطْ**) كمّل به البيت، وهو اسم فاعل من الاغتباط، وهو -كما في «القاموس»- التَّبَجُّحُ بالحال الحسنة، أي عند صاحب الحال الحسنة، وهو الماهر الحاذق بهذا الفنّ (**فِي الآخَرِ الإِظْهَارُ**) أي شُرِط في البعض الآخر كونُهُ مظهرًا (**أَمَّا الأَوَّلُ**) أي الذي شُرط فيه الإضمار (**فَمَا**) موصولة أي الذي (**بِـ«لَوْلَا»**) متعلّق بـ(**جُرّ**) بالبناء للمفعول، أي فهو أي فالاسم المجرور بـ«لولا»، فقد اشترطوا فيه أن يكون اسمًا مضمرًا (**أَوْ وَحْدَ**) أي أو جرّ بـ«وحد»، وقوله: (**فُلُ**) كمّل به البيت، أي يا فلُ (**وَلَيْسَ يَخْتَصَّانِ**) أي «لولا»، و«وحد» (**بِالْخِطَابِ وَلَا بِغَيْرِهِ**) أي بجرّ ضمير الخطاب، ولا غيره، بل يعمّان كل مضمر (**عَلَى الصَّوَابِ**) أي على القول الصحيح، بخلاف ما يأتي من «لبي» ونحوه (**تَقُولُ: «لَوْلَايَ»، وَ«لَوْلَاكَ» كَمَا «وَحْدِي»، وَ«وَحْدَكَ»، وَ«وَحْدَهُ»**)وقوله: (**تَمَا**) حال من «وحده»، أي حال كونه زائدًا على ما سبق (**كَذَا بِـ«لَبَّيْ»، وَ«حَنَانَيْ»، «سَعْدَيْ»**) وقوله: (**بِذِي الْخِطَابِ قَطْ**) يعني أن «لبي» وما بعده مختصّة بضمير الخطاب فقط (**وَشَذَّ لَبَّيْ**) أي مضافًا إلى ضمير المتكلّم شُذُوذًا، وخفّف الياء هنا للوزن (**«فَقُلْتُ: لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِيَا»**) بألف الإطلاق، أي وشذّ أيضًا إضافته إلى ضمير الغائب في هذا البيت (**كَمَا أَتَى يَدَيْ لِلَبَّيْ تَالِيَا**) أي كما شذّ إضافته أيضًا إلى اسم ظاهر في قوله: «فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ» في البيت الآتي.

(**مِنْ ذَاكَ**) أي مما اشترط فيه الإضمار في بعض معمولاته (**مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارِ يَكَدْ**) مضارع كاد (**وَأَخَوَاتِهَا سِوَى عَسَى وَرَدْ**) يعني أنه يشترط في خبر «كاد» وأخواتها أن يكون ضميرًا، فتقول:

«كاد زيد يموت»، ولا تقول: «يموت أبوه»، بخلاف «عسى»، فإنه يجوز أن تقول: «عسى زيد أن يقوم»، و«عسى زيد أن يقوم أبوه»، ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

مِنْ ذَاكَ مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارِ عَسَى وَأَخَوَاتِهَا وَأَفْعَلُ ائْتَسَى

وهو غلطٌ؛ لأن عسى يجوز فيها الإضمار، وعدمه، كما مثلنا آنفًا، والظاهر أن الناظم أصلحه بالبيتين الذين قبله، وبعده، فتبصّر. والله تعالى أعلم.

(**وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ**) أي ومن ذلك أيضًا مرفوع اسم التفضيل، فإنه يشترط أن يكون ضميرًا مستترًا (**إِلَّا فِي الَّذِي**) أي في اسم التفضيل الذي (**مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَحْتَذِي**) أي يقتدي به، يعني إلا في الموضع الذي يصلح أن يقع فيه أفعل التفضيل موقع الفعل، وذلك كلّ موضع وقع أفعل بعد نفي، أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد»، وهذه هي المسألة المشهورة عندهم بمسألة الكحل؛ لهذا المثال.

(**مَرْفُوعُ «قُمْ، نَقُومُ أَوْ أَقُومُ»**) أي كذلك مما يُشترط فيه الإضمار موفوع نحو «قم» إلخ (**كَذَاكَ مَا يُضْمَرُ فِي تَقُومُ**) يعني أنه لا يجوز أن يقع موقعه الاسم الظاهر، فلا تقول: «تقوم زيدٌ» فترفع زيدًا به.

(**وَالثَّانِ**) أي وهو اشتراط أن يكون اسمًا ظاهرًا في بعض المعمولات (**تَوْكِيدٌ لِمُظْهَرٍ**) أي توكيد الاسم الظاهر، فلا يجوز أن يؤكّد إلا بمظهر (**كَذَا نَعْتٌ وَمَنْعُوتٌ**) أي كذا يشترط في النعت والمنعوت أن يكونا اسما ظاهرًا؛ لأن الضمير لا يُنعت، ولا يُنعت به (**بَيَانٌ أُخِذَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كذلك عطف البيان أُخِذ بهذا الشرط، فلا يكون عطف البيان ضميرًا، ولا يُعطف على الضمير عطفَ بيان.

ثم ذكر أمثلة مما وقع لبعض المعربين الوهَم فيه، فقال:

(**لَوْلَايَ وَالْفَتَى بِجَرٍّ**) أي بجر «الفتى» عطفًا على الياء (**مِنْ وَهَمْ**) أي من أخطاء بعض المعربين (**لأَنَّ لَوْلَا بِالضَّمِيرِ مُخْتَتَمْ**) أي لأن «لولا» لا تجرّ إلا المضمر.

(جَعْلُ) مبتدأ خبره «كذاك» **(ضَمِيرِ الْفَصْلِ تَوْكِيدًا كَذَا)** أي من الوَهَم أيضًا قول بعضهم: إنّ ﴿هُوَ﴾ في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] يجوز كونه توكيدًا لـ﴿شانيء﴾ **(وَالْعَطْفَ)** بالنصب مفعول مقدّم لـ«ابْذَا» **(فِي اسْكُنْ أَنْتَ وَالزَّوْجُ)** أي من قوله ﷻ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] **(انْبِذَا)** فعل أمر من النَّبْذ، وهو الطَّرْح، والتَّرْك، مؤكّد بالنون الخفيفة المبدلة ألفًا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

يعني أن عطف ﴿زَوْجُكَ﴾ على الضمير المستتر في ﴿ٱسْكُنْ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] لا تقبله؛ لأنه غير جائز؛ لما يأتي.

(وَمُضْمَرٌ) مبتدأ خبره «واجب» **(بِـ«نِعْمَ»، أَوْ «بِئْسَ» رُفِعْ)** بالبناء للمفعول صفة لـ«مضمر»، أي الضمير المرفوع بهما **(وَاجِبُ الاسْتِتَارِ حَيْثُمَا وُضِعْ)** بالبناء للمفعول، أي في أي تركيب وقع.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الخامس من الجهة السادسة اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعضها.

فمن الأول مجرور «لولا»، ومجرور «وَحْدَ»، ولا يَختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه»، و«وحدي»، و«وحدك»، و«وحده»، ومجرور «لبي»، و«سعدي»، و«حنانَي»، ويُشترط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

دَعَوْنِي فَيَالَبَّيْ إِذْ هَدَرَتْ لَهُمْ ... شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي(١)

وقول آخر [من الرجز]:

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي
زَوْرَاءُ ذَاتُ مَنْزَعٍ بَيُونِ(٢)
لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

(١) «الشقاشق» جمع شِقْشِقة بكسر الشينين، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير إذا قرقرت وصوتت.

(٢) «الزوراء»: الأرض البعيدة، و«مترع»: أي ممتلئة بالماء، و«بَيُوني» بفتح الباء: أي بعيدة متّسعة.

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا ... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

ومن ذلك مرفوع خبر «كاد» وأخواتها إلا «عسى»، فتقول: «كاد زيد يموت»، ولا تقول: «يموت أبوه»، ويجوز «عسى زيد أن يقوم»، أو «يقوم أبوه»، فيرفع السببيّ، ولا يجوز رفعه الأجنبي، نحو «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل، في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار، وكذا مرفوع نحو «قم»، و«أقوم»، و«تقوم»، و«نقوم».

ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمُبَيَّن.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في «لولاي وموسى»: إن «موسى» يحتمل الجر، وهذا خطأ؛ لأنه لا يُعطفُ على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعَدْ، وهذه مسألة يُحَاجَى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يُعْطَف عليه اسم مجرور، أَعَدْتَ الجارَّ أم لم تُعِده، وإنما قُيِّد: بـ«مجرور»؛ لأنه يصح أن يُعطَف عليه اسمٌ مرفوعٌ؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدَح في كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد.

وقولُ جماعة في قول هُدْبَة [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

إن فَرَجاً اسم «يكون»، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر «يكون»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فـ«ثوبي» بدل اشتمال من تاء «جعلتُ»، لا فاعل «يثقلني».

ومن الوَهَم في الثاني - وهو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات - قولُ أبي البقاء في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: الآية ٣]: إنه يجوز كون «هو» توكيدًا، وقد مضى، وقولُ

الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] الآية: إذا قدَّرت «أنْ» مصدرية، فـ«أنْ» وصلتها عطف بيان على الهاء، وهو خطأ؛ لأن الضمير لا يُعطف عليه بالبيان، وقول النحويين في نحوقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] الآية: إن العطف على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابنُ مالك، وجعله من عطف الجمل، والأصل ولتسكن زوجك، وكذا قال في ﴿لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: الآية ٥٨] الآية: إنّ التقدير: ولا تُخلفه أنت؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرًا، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوَّز[1] في قوله [من الوافر]:

نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ... ذَوُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ
إِلَى حُفَرٍ أَسَافِلُهُنَّ جُوفٌ ... وَأَعْلَاهُنَّ صِفَاحٌ مُقِيمُ[2]

كونَ «ذوو» فاعلًا بفعل غَيبةٍ محذوفٍ، أي يأوي ذوو الأموال، وكونَهُ وما بعده توكيدًا على حد «ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ[3]».

تنبيه:

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره، وهو «نعم»، و«بئس»، تقول: «نعم الرجلان الزيدان»، و«نعم رجلين الزيدان»، ولا يقال: «نعما»، إلا في لُغَيَّة، أو بشرط إفراده وتذكيره، وهو «رُبَّ» في الأصح.

ثم ذكر النوع السادس من الجهة السادسة ـ وهي التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم بسبب ذلك ـ فقال:

١٦١٩ـ (وَسَادِسُ الْأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا ... إِفْرَادَ بَعْضِ الْاسْمِ إِذْ يَرْتَبِطْ

(١) أي ابن مالك.
(٢) أراد حُفر القبر، و«الصُّفاح»: الحجر العريض.
(٣) قوله: «الظهرُ والبطنُ» توكيد لـ«زيد»، أي الظهر منه والبطن منه.
(اعلم) أنهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره، وأجازوا فيه البدل، وهو بدل بعض من كلّ لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معًا معنى كلّه، فيجوز ارتفاعهما على البدل، أو على التأكيد. انتهى «الحاشية» ج٣ ص٢٩٣.

١٦٢٠ـ وَبَعْضُهَا الْجُمْلَةُ أَمَّا الْأَوَّلُ ... فَنَائِبُ الْفَاعِلِ أَوْ ذَا الْفَاعِلُ
١٦٢١ـ وَالثَّانِ مَا جَا خَبَرًا لِأَنْ وَفَى ... كَذَاكَ مَحْكِيٌّ بِقَوْلٍ أُلِفَا
١٦٢٢ـ وَخَبَرٌ يَلِي ضَمِيرَ الشَّانِ ... وَفِي الْمُقَارَبَةِ بِالْإِتْيَانِ
١٦٢٣ـ فَجَعْلُ مَسْحًا خَبَرًا لِطَفِقَا ... مِنْ وَهَمٍ بَلْ مَصْدَرٌ قَدْ أُطْلِقَا
١٦٢٤ـ كَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ ... وَجَعْلُهُ الظُّرُوفَ جَا مِنْ وَهَمِ)

(وَسَادِسُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة (أَنْ يَشْتَرِطُوا إِفْرَادَ بَعْضِ الاسْمِ) وقوله: (إِذْ يَرْتَبِطُ) أي وقت ارتباط ذلك الاسم بالعامل، والمراد وقوعه معمولًا لعامل (وَبَعْضِهَا الْجُمْلَةَ) أي واشتراطهم في بعضها أن تكون جملة، فقوله: «وبعضها» وقع في النسخ مجرورًا، والظاهر أنه منصوب بنَزْع الخافض، أي في بعضها، إلا على اللغة القليلة التي تحذف الجارّ وتُبقي عمله، كما في قوله [من الطويل]:

* أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ *

وقد تقدَّم بيان ذلك في موضعه.

(أَمَّا الْأَوَّلُ) أي الذي يُشترط فيه الإفراد (فَنَائِبُ الْفَاعِلِ، أَوْ ذَا الْفَاعِلُ) أي هذا الفاعل (وَالثَّانِ) أي الذي يُشترط فيه الجملة (مَا جَا خَبَرًا لِأَنْ) المفتوحة إذا خُفِّفت، وقوله: (وَفَى) من الوفاء، جملة حالية مؤكِّدة لمعنى «جا» (كَذَاكَ مَحْكِيٌّ بِقَوْلٍ أُلِفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كذلك خبرُ القول المحكيُّ، نحو «قولي: لا إله إلا الله» (وَخَبَرٌ يَلِي ضَمِيرَ الشَّانِ) نحو ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] (وَفِي الْمُقَارَبَةِ بِالْإِتْيَانِ) أي وخبر أفعال المقاربة، نحو «كاد زيد يقوم».

ثم ذكر بعض الأمثلة من أوهام هذا النوع بالفاء الفصيحيَّة، فقال:

(فَجَعْلُ) ﴿مَسْحًا﴾ [ص: الآية ٣٣] (خَبَرًا لِطَفِقَا) بألف الإطلاق، يعني أن إعراب ﴿مَسْحًا﴾ [ص: الآية ٣٣] في قوله ﷻ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: الآية ٣٣] الآية خبرًا لـ﴿طَفِقَ﴾، وهي من أفعال الشروع (مِنْ وَهَمٍ) أي معدود من وَهَم بعض المعربين (بَل) الصواب أنه (مَصْدَرٌ) أي

مفعول مطلق (**قَدْ أُطْلِقَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي قد حُذف عامله، وهو «يمسح»، والجملة خبر ﴿طَفِقَ﴾ (**كَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، أَوْ لِلْقَسَمِ**) يعني مما يجب أن يكون جملة أيضًا جوابا الشرط والقسم (**وَجَعْلُهُ**) أي جعل جواب الشرط والقسم (**الظُّرُوفَ**) مفعول ثان لـ«جعل» (**جَا مِنْ وَهَمِ**) يعني أن جعل جواب الشرط أو القسم ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كما في تقدير بعضهم في قوله ﷻ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ﴾ [فاطر: الآية ٨] الجواب «كمن هداه الله» من أخطائه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السادس من الجهة السادسة اشتراطُهم المفرد في بعض المعمولات، والجملةَ في بعضها.

فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأما قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] الآية، فقد مر البحث فيهما[1].

ومن الثاني خبر «أن» المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكيِّ، نحو «قولي: لا إله إلا الله»، وخَرَجَ بذكر المحكي قولُك: «قولي حَقٌّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٣] الآية، إذا قُدِّر ضمير ﴿إِنَّهُۥ﴾ للشأن لَزِم كونُ ﴿ءَاثِمٞ﴾ خبرًا مُقدَّمًا، و﴿قَلۡبُهُۥۗ﴾ مبتدأ مؤخرًا، وإذا قُدِّر راجعًا إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون ﴿ءَاثِمٞ﴾ الخبرَ، و﴿قَلۡبُهُۥۗ﴾ فاعل به.

ومن ذلك خبرُ أفعال المقاربة، ومن الوَهَم في هذا قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: الآية ٣٣] : إن ﴿مَسۡحَۢا﴾ خبر ﴿طفِق﴾، والصواب أنه مصدر لخبر محذوفٍ، أي يَمسَح مسحًا.

ومن ذلك جوابُ الشرط، وجواب القسم، ومن الوَهَم في هذا قولُ الكسائي، وأبي حاتم، في نحو قوله تعالى: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ﴾ [التوبَة: الآية ٦٢] الآية: إن اللام وما بعدها

(١) أي بأن ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ليس فاعل ﴿بَدَا﴾، بل الفاعل هو الضمير العائد على البداء، وكذا نائب الفاعل قوله: ﴿لَهُمۡ﴾ لا جملة ﴿لَا تُفۡسِدُواْ﴾.

جواب، وقد مَرّ البحثُ في ذلك، وقولُ بدر الدين ابنِ مالك في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ﴾ [فاطِر: الآية ٨] : إن جواب الشرط محذوفٌ، وإنّ تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ [فاطِر: الآية ٨] ، أو كمن هداه الله، بدليل ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطِر: الآية ٨] ، والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كون «من» موصولةً، وقد يُتَوَهَّمُ أن مثل هذا قولُ صاحب «اللوامح»، وهو أبو الفضل الرازي[1]، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [النمل: ٦٠]: لا بُدَّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير كـ«من لا يخلق». انتهى. وإنما هذا مبني على تسمية جماعة، منهم الزمخشري في «مُفَصَّله» الظرف من نحو «زيد في الدار» جملةً ظرفيةً؛ لكونه عندهم خَلَفًا عن جملة مقدرة، ولا يُعتَذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن الظرف لا يكون جوابًا، وإن قلنا إنه جملة.

ثم ذكر النوع السابع من الجهة السادسة، فقال:

١٦٢٥ـ (وَسَابِعُ الأَنْوَاعِ شَرْطُ جُمْلَةِ	فِعْلِيَّةٍ أَتَتْكَ أَوْ اِسْمِيَّةِ
١٦٢٦ـ فَالشَّرْطُ مُطْلَقًا سِوَى لَوْلَا أَتَى	جَوَابُ لَوْ لَوْلَا وَ لَوْمَا ثَبَتَا
١٦٢٧ـ وَالْجُمْلَتَانِ بَعْدَ لَمَّا وَالْجُمَلْ	لأَحْرُفِ التَّحْضِيضِ جَاءَتْ كَالْحُلَلْ
١٦٢٨ـ وَخَبَرُ الأَفْعَالِ لِلْمُقَارَبَهْ	خَبَرُ أَنَّ حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحَبَهْ
١٦٢٩ـ وَالثَّانِ جُمْلَةٌ تَلِي إِذَا الَّتِي	دَلَّتْ فُجَاءَةً وَلَيْتَمَا كَتِي
١٦٣٠ـ فَجَعْلُ مَرْفُوعٍ يَلِي إِذَا وَإِنْ	مُبْتَدَأً لَيْسَ صَوَابًا يَا فَطِنْ
١٦٣١ـ إِلَّا لَدَى الأَخْفَشِ وَالْجَمَاعَهْ	مِنْ أَهْلِ كُوفَةٍ لَهُمْ إِذَاعَهْ
١٦٣٢ـ بِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ جَا مُقَدَّمَا	دَلِيلُهُمْ شِعْرٌ إِلَى الزَّبَّا انْتَمَى
١٦٣٣ـ «مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا	أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا»
١٦٣٤ـ وَمَنْ يُجِبْ بِاسْمِيَّةٍ لَمَّا وَهِمْ	وَلَكِنِ الْجَوَابُ حَذْفُهُ فُهِمْ)

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد العجليّ المقرىء النحويّ الأديب، كان شديد الورع، كثير التجوال في البلاد، له «اللوامح» في القراءات، نقل عنه ابن الجوزيّ، توفي سنة (٤٥٤هـ).

(**وَسَابِعُ الْأَنْوَاعِ**) أي من الجهة السادسة (**شَرْطُ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ أَتَتْكَ**) أي في بعض المواضع (**أَوْ اِسْمِيَّةٍ**) أي في البعض الآخر (**فَالشَّرْطُ**) مبتدأ خبره «أتى»، أي فجملة الشرط، وقوله: (**مُطْلَقًا**) أي سواء كانت الأدوات حروفًا، كـ«إن»، أو أسماء، كـ«أين» (**سِوَى لَوْلَا**) أي فإن شرطها جملة اسميّة، نحو «لولا زيد لأكرمتك»، ومثلها «لوما»، وقوله: (**أَتَى**) أي جاء جملة فعليّة، نحو ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٦٠] الآية، و﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا﴾ الآية [النساء: ١٢٣] (**جَوَابُ**) معطوف بعاطف مقدّر، أي وجواب (**«لَوْ»**) و(**«لَوْلَا»، وَ «لَوْمَا» ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، يعني أنه ثبت كون جواب هذه الأدوات جملة فعليّة فقط (**وَالْجُمْلَتَانِ**) أي جملة الجواب والشرط (**بَعْدَ «لَمَّا»**) أي لا يكونان إلا فعليتين، نحو «لمّا جاء زيد أكرمته» (**وَالْجُمَلُ لِأَحْرُفِ التَّحْضِيضِ جَاءَتْ كَالْحُلَلْ**) أي كالزينة لها، يعني أن الجمل التي تأتي بعد أدوات التحضيض لا تكون إلا فعليّة، نحو «هلا قمت»، و«ألا تنزل عندنا»، ونحو ذلك (**وَخَبَرُ الْأَفْعَالِ لِلْمُقَارَبَةْ**) أي كذلك خبر أفعال المقاربة لا تكون إلا جملة فعليّة، نحو ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٧١]، و﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ الآية [المائدة: ٥٢]، ونحو ذلك (**خَبَرُ أَنَّ**) أي وكذلك خبر «أنّ» المفتوحة المشدّدة لا يكون إلا فعلية (**حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحَبَهْ**) أي في التركيب الذي صاحبته فيه «لو» الشرطية، نحو ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٧] الآية.

(**وَالثَّانِ**) أي الذي تشترط فيه الجملة الاسميّة (**جُمْلَةٌ تَلِي «إِذَا» الَّتِي دَلَّتْ فُجَاءَةً**) بضم الفاء، والمدّ، أي عليها، نحو «خرجت، فإذا زيد على الباب» (**وَلَيْتَمَا**) أي كذلك الجملة التي تلي «ليتما» يجب أن تكو اسميّة، نحو «ليتما زيدًا قائم»؛لأن «ليت» إذا دخلت عليها «ما» لا يزول اختصاصها عن العمل في الأسماء على الصحيح، بخلاف أخواتها، فإنه يجوز فيها الإعمال، والإهمال فقوله: «وليتما» مبتدأ، خبره قوله: (**كَتِي**) أي مثل هذه، فـ«تي» اسم إشارة للمؤنّثة، يعني أن «ليتما مثل «إذا» الفجائية في اشتراط الجملة الاسمية.

ثم ذكر بعض الأمثلة التي وقع فيها الوَهم لبعض المعربين في هذا النوع، فقال:

(**فَجَعْلُ مَرْفُوعٍ يَلِي**) أي يتبع (**«إِذَا»**، و**«إِنْ»**) الشرطيتين (**مُبْتَدَأً**) كما قوله تعالى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١] (**لَيْسَ صَوَابًا**)

لأنه لا يليهما إلا الجمل الفعلية، وقوله: (**يَا فَطِنْ**) كمّل به البيت (**إِلَّا لَدَى**) أي إلا عند (**الْأَخْفَشِ، وَالْجَمَاعَةُ مِنْ أَهْلِ كُوفَةٍ**) بالصرف للضرورة (**لَهُمْ إِذَاعَةْ**) أي إشاعة (**بِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ**) متعلّق بـ«إذاعة»، أي بكون الاسم الواقع بعد «إذا»، و«إن» فاعلًا(**جَا مُقَدَّمَا**) على الفعل، يعني أنهم يرون الاسم الواقع بعدهما فاعلًا بالفعل الذي بعده، فلا يكون من وقوع الاسمية، بل هو باق على فعليته.

تنبيه:

هذا الذي ذكرته في شرح قوله: «إلا لدى الأخفش إلخ» هو حلّ لكلام الناظم، وإلا فهذا القول ليس للأخفش،وإن قال به الكوفيّون، فإن مذهبه أن الاسم بعد «إذا» و«إن» مبتدأ، فيُجوِّز وقوع الجملة الاسمية بعدهما، وأما هذا القول فهو مذهب الكوفيّين، فإنهم قائلون بما قال به الأخفش، ويُجيزون أيضًا كون الاسم المرفوع بعدهما فاعلًا بالفعل المذكور بعده، فهو على التقديم والتأخير، واستدلّوا على ذلك بقول الزبّاء، كما أشار إليه بقوله:

(**دَلِيلُهُمْ شِعْرٌ إِلَى الزَّبَّا**) بالقصر للوزن، هي الزباء بنت عمرو بن عامر هو ماء السماء، وهي ملكة الجزيرة، تُعدّ من ملوك الطوائف، ولها قصّة مشهورة، ويقال: اسمها هند (**انْتَمَى**) أي انتسب، وهو قولها: (**مَا**) استفهاميّة على سبيل الإنكار (**لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا**) بالرفع وتوجيهه هو المذكور هنا، وبالجرّ بدلًا من «الجمال» بدل اشتمال، والتقدير: ما لمشي الجمال (**وَئِيدًا**) هو من المشي الرُّوَيد، ونصبه على الحال (**أَجَنْدَلًا**) هو الحجارة (**يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدًا**) وبعده:

أَمْ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدَا ... أَمِ الرِّجَالَ قُبَّضًا قُعُودَا

و«الصَّرَفان»: قيل: الرصاص، وقيل: جنس من التمر، و«القُبَّض»: جمع قابض، وهو المجتمع، وروي «جُثَّمًا» بدل «قبض»، وهو جمع جاثم.

وهذه الأبيات قالتها الزباء لما نظرت إلى الجمال التي جاء بها قَصير بن سعد، صاحب جَذِية الأبرش، وكان قد احتال عليها، وجعل الرجال في تَوابيت، وجعل التوابيت في جوالقات، فرأتها تسير مُثقلة، فأنكرت ثقلها، وقالت هذه الأبيات، والقصّة مشهورة[1].

(١) راجع «شرح الأبيات» للبغداديّ ٧/٢١٦-٢١٧.

ومحل الشاهد من البيت قوله: «مشيها»، فقد استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل، قالوا: إن «مشيها» روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ، إلا «وئيدًا»، وهو منصوب على الحال، فتعيَّن أن يكون فاعلًا بـ«وئيدًا» مقدّمًا عليه، وأجاب البصريون بما يأتي قريبًا.

(وَمَنْ يُجِبْ بِاسْمِيَّةٍ) أي بجملة اسمية **(«لَمَّا»)** أي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ الآية [لقمان: ٣٢]، فجعل جواب «لما» جملة ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢]، فهذا قد **(وَهِمْ)** بكسر الهاء، كغَلِط وزنا ومعنى؛ لأن «لما» لا يكون جوابها إلا جملة فعليّة **(وَلَكِنِ الْجَوَابُ)** أي جواب «لما» في الآية **(حَذْفُهُ فُهِمْ)** بالبناء للمفعول، يعني أنه محذوف، تقديره: انقسموا قسمين، ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] إلخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السابع من الجهة السادسة اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

فمن الأول جملة الشرط، غير «لولا»، وجملة جواب «لو»، و«لولا»، و«لو ما»، والجملتان بعد «لَمَّا»، والجملُ التاليةُ أحرفَ التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أنّ» المفتوحة بعد «لو» عند الزمخشري ومتابعيه، نحو﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية.

ومن الثاني الجملة بعد «إذا» الفُجَائية، و«ليتما» على الصحيح فيهما.

فمن الوَهَم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١] : إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمَد عليهم، وإنما قاله سهوًا، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي، فلا يُعَدّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهب ذَهَبُوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعل، كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون فاعلًا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزَّبَّاء [من الرجز]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا... البيت

فيمن رفع «مشيُها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ، حُذِف خبره، وبقي معمول الخبر، أي «مشيُها» يكون «وئيدا»، أو يوجد «وئيدًا»، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف، كما كان فيمن جَرَّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أُبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قولُ بعضهم في بيت الكتاب[1] [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إنّ «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل بـ«يدوم» محذوفًا مفسرًا بالمذكور.

وقولُ آخر في نحو «آتيك يوم زيدًا تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمن المبهم المستقبَل يُحمَل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: الآية ١٦] فقد مضى أن الزمن هنا محمول على «إذ» لا على «إذا»، وأنه لتحققه نُزِّل مَنْزِلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به، وهو ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: الآية ١٥] في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفًا كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ومن الوَهَم أيضًا قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] الآية - بعدما جزَم بأن ﴿مَن﴾ شرطية: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على ﴿كَانَ﴾ وما بعدها، ويردُّه أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها على أنه لو قدَّر ﴿مَن﴾ موصولة لم يصح قوله أيضًا؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية؛ لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

---

(١) أي البيت الذي استشهد به سيبويه في كتابه، فإن «الكتاب» إذا أطلق في هذا الفنّ، فهو «كتاب سيبويه».

فَإِنْ لَا مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّي ... صَدِيقٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ

وقولُ آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

إن ما بعد «إنْ لا»، و«هلا» جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، والصواب أن التقدير في الأولى: فإن أكُنْ، وفي الثانية فهلا كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعة، منهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ الآية [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن يُقدَّر الجواب محذوفًا، أي لكان خيرًا لهم، أو أن يقدر «لو» بمَنزلة «ليت» في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قولُ جماعة، منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية: إن الجملة جواب «لما»، والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب «لما» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغالَ في نحو «خرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو»، ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في «كافيته» مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيدًا أضربه» أن يكون انتصاب «زيدا» على الاشتغال، كالنصب في «إنما زيدًا أضربه»، والصواب أن انتصابه بـ«ليت»؛ لأنه لم يُسْمَع نحو «ليتما قام زيد» كما سُمع «إنما قام زيد».

تنبيه:

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦١]: إن الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟﴾ [الزُّمَر: الآية ٦١] بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية، وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف،

وقال بعضُ المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣]: إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣]: هذا مردود؛ لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية. انتهى، ولم يَقُم دليل على امتناع ذلك.

ثم ذكر النوع الثامن من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الْوَهَم، فقال:

١٦٣٥- (وَثَامِنُ الأَنْوَاعِ كَوْنُهُ الْخَبَرْ ... مُشْتَرَطٌ وَتَارَةً إِنْشَا يَقَرّْ

١٦٣٦- كَصِلَةٍ أَوْ صِفَةٍ وَالْحَالِ أَوْ ... خَبَرِ كَانَ إِنَّ وَالشَّانِ رَوَوْا

١٦٣٧- قِيلَ كَذَا خَبَرُ مُبْتَدًا كَمَا ... جَوَابُ حَلْفِ غِيرِ سُؤْلٍ عُلِمَا

١٦٣٨- وَالثَّانِ جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَمِ ... أَتَى لِلِاسْتِعْطَافِ بِاللَّهِ صُمِ

١٦٣٩- وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرْ ... تَأْوِيلُهُ بِنِيَّةِ الْقَوْلِ شُهِرْ

١٦٤٠- وَاسْتَثْنِ أَنْ مُخَفَّفًا قَدْ أُخْبِرَا ... عَنْهُ بِإِنْشَاءٍ كَمَا بَعْضٌ قَرَا)

(**وَثَامِنُ الأَنْوَاعِ كَوْنُه**) أي بعض الجملِ (**الْخَبَرَ**) أرادضدّ الإنشاء، لا مقابل المبتدإ (**مُشْتَرَطٌ**) فـ«ثامن» مبتدأ أول، و«كونه» مبتدأ ثان، و«الخبر» خبر «كونه» على نقصه، و«مشترط» خبره على كونه مبتدأ، والمعنى أنهم اشترطوا في بعض الجمل أن يكون خبريّة، (**وَتَارَةً إِنْشَا يَقَرّْ**) بفتح ثانيه، وكسره، من بابي تَعِبَ، وضرب، أي يثبت، يعني أنه تارة يشترطون كونه إنشاء، فمثال الأول (**كَصِلَةٍ، أَوْ صِفَةٍ، وَالْحَالِ، أَوْ خَبَرِ «كَانَ»**) أو (**إِنَّ، وَالشانِ رَوَوْا**) أي وخبر ضمير الشأن (**قِيلَ كَذَا خَبَرُ مُبْتَدًا**) أي كذلك خبر المبتدإ يشترط فيه كونه خبريّة (**كَمَا جَوَابُ حَلْفِ**) أي قسم (**غِيرِ سُؤْلٍ**) أي استعطافيّ، قال بعضهم: جملة القسم جملة إنشائيّة يؤكّد بها جملة أخرى، هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبريّة، فهو غير استعطافيّ، وإن كانت إنشائيّة، فهو الاستعطافيّ، فعلى هذا القَسَمُ الاستعطافيّ ما أجيب بجملة إنشاءيّة، وقال بعضهم: الاستعطافيّ هو ما كان بالجملة المشعرة بالْحُنُوّ والعطف. قاله الدسوقيّ[1].

(١) «الحاشية» ٢/٢١٨.

وقوله: **(عُلِمَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول صفة لـ«سؤل».

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، أي القسم الثاني وهو الذي اشترط فيه كون الجمة إنشائيّة **(جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَمِ أَتَى للاسْتِعْطَافِ)** نحو **(بِاللهِ صُم)** فصم جملة إنشائية.

(وَمَا) موصولة مبتدأ خبره جملة «تأويله إلخ»، أي الذي **(أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول، أي الذي ذكرناه آنفًا، من مجيء الصلة، أوالصفة، أوالحال، أو ما بعده إنشائيّة، نحو قوله في الصفة: «جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ» **(تَأْوِيلُهُ)** إلى الخبريّة **(بِنِيَّةِ الْقَوْلِ)** أي بحذف القول **(شُهِرْ)** بالبناء للمفعول خبر «تأويله»، والجملة خبر «ما أتى»، يعني أن ما أتى مخالفًا لما سبق، فلا بدّ من تأويله بحذف القول، فيقال في المثال المذكور، «بمَذْق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

(وَاسْتَثْنِ) من الحكم المذكور، وهو منع وقوع الجملة الإنشائيّة خبرًا لـ«أنّ» وضمير الشأن **(«أَنْ» مُخَفَّفًا)** أي من الثقيلة **(قَدْ أُخْبِرَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول **(عَنْهُ بِإِنْشَاءِ)** أي وهو الجملة الدعائيّة **(كَمَا بَعْضٌ)** من القراء **(قَرَا)** بتخفيف الهمزة، أي قرأ قولَهُ ﷻ: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: الآية ٩] الآية، بصيغة الفعل الماضي، و«الله» فاعل، وهو جملة دعائية، وهي إنشاء، ومن استثناء ضمير الشأن، قولُهم: «أما أن جزاك الله خيرًا»، إذ الأصل أنه جزاك الله خيرًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثامن من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض الجُمَل الخبريّة، وفي بعضها الإنشائيّة، فالأول كثير، كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبرًا لـ«كان»، أو خبرًا لـ«إنّ»، أو لضمير الشأن، قيل: أو خبرًا للمبتدإ، أو جوابًا للقسم، غير الاستعطافيّ.

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافيّ، كقوله [من الوافر]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى ... قُبَيْلَ الصُّبحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا

فقوله: «بربك» قسمٌ، وقوله: «هل ضممت إلخ» جواب القسم.

وقوله [من الطويل]:

بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ ... أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ

وما ورد على خلاف ما ذُكر مُؤَوَّل، فمن الأول قوله [من الطويل]:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وتخريجه على إضمار القول، أي قِبَل التي أقول: لعلي، أو على أن الصلة «أزورها»، وخبر «لعل» محذوف، والجملة معترضة، أي لعلي أفعل ذلك، وقوله [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وقوله [من الرجز أيضًا]:

* فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهْ *

وتخريجهما على إضمار القول، أي أخ مقول فيه: لا جعلنا الله نَعدَمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقولِ أبي الدرداء ﷺ: «وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُهْ»، أي صادفت الناس مقولًا فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ[1]

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكرينني، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: الآية ٧٥] ، أي فيمد، وقوله [من البسيط]:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ ... لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

وقوله [من الرجز]:

إِنِّي إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهْ

وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ اضْطِرَابَ الأَرْشِيَهْ

هُنَاكَ أَوْصِينِي وَلَا تُوصِي بِيَهْ

وينبغي أن يُستثنى مِن منعِ ذلك في خبري «إنّ» وضمير الشأن خبرُ «أَنْ» المفتوحة إذا خُفِّفت،

---

(١) «الماجدة»: الكريمة، و«الصناع» بالفتح: الماهرة الحاذقة بعمل اليدين.

فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: الآية ٩] في قراءة مَن قرأ ﴿أَنْ﴾ بالتخفيف، و﴿غَضِبَ﴾ بالفعل، و﴿اللهُ﴾ فاعل، وقولهم: «أما أنْ جزاك الله خيرًا» فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهور في وجوب كون اسم «أنْ» هذه ضمير شأن، فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يُقدَّر: والخامسة أنها، وأما أنك، وأما قوله ﷻ: ﴿نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: الآية ٨] فيجوز كون ﴿أَن﴾ تفسيرية.

ومن الوَهَم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حال من ﴿مَن﴾، والصواب أن ﴿كَيْفَ﴾ وحدها حال من مفعول ﴿نُنشِزُ﴾ وأن الجملة بدل من ﴿مَن﴾، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهامًا جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر، وقد جاز بالاتفاق نحو «كيف زيدٌ؟»، واختلِف في نحو «زيد كيف هو؟».

وقولُ آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو «عرفتُ زيدًا أبو من هو؟»، وقد مر.

[واعلم]: أن النظر البصري يُعلَّق فعلُه كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: الآية ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: الآية ٢١] الآية.

قال ابن هشام: ومن ذلك قولُ الأمين المحلي[1] ـ فيما رأيتُ بخطه ـ: إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ... فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا[2]

حالية، وإن «لا» ناهية، والصواب أن الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب، مثلها في «لا تأكلِ السمكَ، وتشربَ اللبنَ»، لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة. انتهى.

(١) هو أبو بكر محمد بن عليّ النحويّ المصريّ، من أهل المَحَلّة، توفيّ سنة (٦٧٣هـ).
(٢) وبعد هذا البيت:
أَمَا تَرَى الحَبْلَ بِتَكْرَارِهِ ... فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا

١٦٤١- (وَتَاسِعُ الأَنْوَاعِ مَا وَصْفًا لَزِمْ ... فِي بَعْضِهَا وَالْمَنْعُ فِي بَعْضٍ حُتِمْ
١٦٤٢- فَأَوَّلٌ مَجْرُورُ رُبَّ ظَاهِرَا ... وَأَيُّ فِي النِّدَاءِ وَالْجَمَّا يُرَى
١٦٤٣- وَمَا بِهِ وُطِّئَ حَالٌ وَخَبَرْ ... وَصْفٌ وَثَانٍ فَاعِلٌ جَا وَاسْتَقَرّْ
١٦٤٤- لِنِعْمَ أَوْ بِئْسَ كَذَا الأَسْمَاءُ ... تَوَغَّلَتْ فِي الشِّبْهِ تِي سَوَاءُ
١٦٤٥- مِنْ غَيْرِ مَا وَمَنْ إِذَا مَا نُكِّرَا ... قَدْ وُصِفَا بِمُفْرَدٍ كَمَا تَرَى
١٦٤٦- وَأَلْحَقَ الأَخْفَشُ أَيًّا بِهِمَا ... وَهْوَ قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ فَاعْلَمَا
١٦٤٧- مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرُ وَالْكِسَائِي ... جَوَّزَ فِي الْغَيْبَةِ وَالثَّنَاءِ
١٦٤٨- أَجَازَ نَعْتَ فَاعِلَيْ بِئْسَ وَنِعْـ ... ـمَ مَنْ سِوَى الْفَارِسِ فَاسْمَعْ وَاتَّبِعْ
١٦٤٩- نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ ... جَعَلَهُ الْبَدَلَ مَنْ ذَا يَجْحَدُ)

(وَتَاسِعُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة، أي الذي (وَصْفًا) مفعول مقدّم لـ(لَزِمْ فِي بَعْضِهَا) أي في بعض الأسماء (وَالْمَنْعُ) أي منع كونها وصفًا، مبتدأ خبره «حُتم» (فِي بَعْضٍ) أي في بعض الأسماء، متعلّق بـ(حُتِمْ) بالبناء للمفعول، أي جُعل لازمًا (فَأَوَّلٌ) أي الذي لزم كونه وصفًا (مَجْرُورُ «رُبَّ») حال كونه اسمًا (ظَاهِرًا) نحو «ربّ رجل صالح لقيته» (و«أَيُّ» فِي النِّدَاءِ) أي في حال وقوعها مناداة، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: الآية ١٠٤] الآية (وَالْجَمَّا) بالقصر للوزن، إذ هو ممدود، أي في قولهم: «جاءوا الجمّاء الغَفيرَ»، و«الغفير»: الساتر للأرض لكثرته، قال في «الصحاح»: يقال: «جاءوا جَمّاء غَفيرًا» ممدوداً، و«الجماءَ الغفيرَ»، أي جاءوا بجملتهم الشريف، والوضيع، ولم يَتخلّف منهم أحدٌ، و«الجمّاء الغَفير» اسمٌ، وليس بفعل، إلا أن ينصب كما تُنصب المصادر التي في معناه، كقولك: «جاءوني جميعًا، وقاطبةً، وطرًّا، وكافّةً»، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: «أَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ»، أي أوردها عِراكًا. انتهى[1].

فقوله: «الجما» مبتدأ خبره قوله: (يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يرى كونه من هذا النوع (وَمَا)

(١) «الحاشية» ٢/٢٢٠.

موصولة معطوفة على (**مجرور «ربّ»**)، أي والذي (**بِهِ وُطِّيءَ**) بالبناء للمفعول، أي مُهِّد به (**حَالٌ**) نحو «مررتُ بزيد رجلًا صالحًا» (**وَخَبَرٌ**) أي أو وُطّئ به خبر، نحو «زيد رجل كريم» (**وَصْفٌ**) أي أو وُطئ به وصف، نحو «مررت بزيد الرجل الصالح».

(**وَثَانٍ**) أي ثاني القسمين من النوع التاسع، وهو ما اشتُرِط فيه عدم الوصفيّة (**فَاعِلٌ جَا**) أي إنهم اشترطوا أن لا يكون وصفًا، ولكن هذا لايعمّ كل فاعل، بل هو خاصّ ببعض الفاعل، كما أشار إليه بقوله (**وَاسْتَقَرّْ**) أي ثبت هذا الشرط (**لِـ«نِعْمَ»، أَوْ**) بمعنى الواو (**بِئْسَ**) أي لفاعليهما، و(**كَذَا الأَسْمَاءُ تَوَغَّلَتْ**) أي دخلت، وبلغت الغاية (**فِي الشِّبْهِ**) أي في شبه الحروف، فبنيت لذلك، وقوله: (**تِي**) اسم إشارة للمؤنّثة، أي هذه الأسماء، وهو مبتدأ، خبره (**سَوَاءٌ**) أي متساوية في هذا الحكم، وهو أن لا توصف (**مِنْ غَيْرِ «مَا»، وَ«مَنْ» إِذَا مَا نُكِّرَا**) «ما» بعد «إذا» زائدة، و«نُكّرا» بالبناء للمفعول، وضمير التثنية راجع إلى «ما»، و«من»، أي إذا صارا نكرتين، فإنهما (**قَدْ وُصِفَا بِمُفْرَدِ**) نحو «مررت بمن معجبٍ لك»، و«بما معجبٍ لك»، وقوله: (**كَمَا تَرَى**) بالبناء للفاعل كمّل به البيت، أي كما ترَى هذا منصوصًا عليه في كتب النحو (**وَأَلْحَقَ الأَخْفَشُ «أَيًّا» بِهِمَا**) أي بـ«ما»، و«من»، فجوّز وصفها بمفرد، نحو «مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك» (**وَهْوَ**) أي إلحاقه هذا (**قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ**) أي لأنها معربة، والمعرب لا يكون متوغّلًا في شبه الحرف، فلذا وُصفت، وقوله: (**فَاعْلَمَا**) كمّل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها نافعة جدًّا.

(**مِنْ ذَلِكَ**) أي من الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف (**الضَّمِيرُ**) وإنما لم يوصف؛ لأن ضمير المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصفها أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأما وصف مفيد للمدح، أو الذمّ، فلم يُستعمل فيهما؛ لأنه امتنع فيهما ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف ضمير الغائب؛ لأنَّ مُفَسِّرَهُ في الأغلب لفظيّ، فصار بسببه واضحًا، غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الأغلب، أو أنه حُمل على ضمير المتكلّم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما[1].

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/ ٢٢٠.

(**وَالْكِسَائِي**) بتخفيف الياء للوزن، مبتدأ خبره قوله: (**جَوَّزَ فِي الْغَيْبَةِ**) أي جوّز نعت ضمير الغائب (**وَالثَّنَاءِ**) أي وجوّز أيضًا نعت الضمير للمدح، ومثله الذمّ (**أَجَازَ نَعْتَ فَاعِلَيْ «بِئْسَ»، وَ«نِعْمَ»**) نصف البيت عند العين، والميم من الشطر الثاني (**مَنْ**) موصولة فاعل «أجاز»، وصلتها قوله: (**سِوَى الْفَارِسِ**) بحذف الياء للوزن، يعني أنه أجاز غير أبي عليّ الفارسيّ، ومعه السرّاج - كما سيأتي - وهم الجمهور وصفَ فاعلي «نعم»، و«بئس».

تنبيه:

هذا الذي قاله الناظم رحمه الله من أن الذين أجازوا نعت فاعلي «نعم»، و«بئس» هم غير الفارسيّ تبع فيه ابن هشام في الأصل، وهو تبع في ذلك ابن مالك في «التسهيل»، واعترض ابن هشام نفسُهُ على ابن مالك في حاشيته على «التسهيل» بأن المانع إنما هو الجمهور، لا ابن السرّاج والفارسيّ، وهما القائلان بالجواز، وهذا الاعتراض بعينه يَرِدُ على ابن هشام والناظم هنا. أفاده الدمامينيّ[1].

وقوله: (**فَاسْمَعْ، وَاتَّبِعْ**) كمّل به البيت، أي اسمع ما أجازه هؤلاء العلماء، واتبعه؛ لأن له حجة، وهو البيت الذي أشار بقوله: (**نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ**) يعني أنه يشهد للمجيزين وصفُ الشاعر «الفتى» بـ«المرّيّ» (**جَعَلَهُ الْبَدَلَ**) أي جعل«المرّيّ» بدلًا من «الفتى» (**مَنْ ذَا يَجْحَدُ**) أي الذين ينكرون وصف فاعل «نعم»، و«بئس»، وهما الفارسي والسراج، لكن سبق لك أن هذا هو رأي الجمهور، لا رأيهما، فتنبّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع التاسع من الجهة السادسة اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصف، ولبعضها أن لا يوصف.

فمن الأول مجرور «رُبّ» إذا كان ظاهرًا، و«أيّ» في النداء، و«الجَمّاء»، في قولهم: «جاؤوا الجَمّاءَ الغَفِير»، وما وُطِّئ به من خبرٍ، أو صفةٍ، أو حالٍ، نحو «زيدٌ رجلٌ صالح»، و«مررت بزيد الرجل الصالح»، ومنه قوله عز وجل: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النمل: الآية ٤٧]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا

(١) «دسوقي» ٢/ ٢٢٠-٢٢١.

﴿لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [الروم: الآية ٥٨] إلى قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: الآية ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي ... بِهِ الجَاهَ أَمْ كُنْتُ ٱمْرَأً لَا أُطِيعُهَا

ومن ثَمَّ أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى [من الخفيف]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَوْ ... مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[1]

متعلقا بـ«أسرى»؛ لئلا يخلو ما عُطف على مجرور «رُبّ» من صفة، قال: وأما قوله [من الطويل]:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ ... بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

فعلى أن صفة الثاني محذوفة، مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا؛ لأن الإراقة إتلاف، فقد تُجعل دليلا عليه.

ومن الثاني -أي الذي شرطوا فيه أن لا يوصف- فاعلا «نعم»، و«بئس»، والأسماء المتوغِّلة في شبه الحرف، إلا «من»، و«ما» النكرتين فإنهما يوصفان، نحو «مررت بمَنْ مُعْجِبٍ لك»، و«بِمَا مُعجِبٍ لك»، وألْحَق بهما الأخفش «أيًّا»، نحو «مررت بأيٍّ معجبٍ لك»، وهو قوي في القياس؛ لأنها معربة.

ومن ذلك الضمير، وجوَّز الكسائي نعته إن كان لغائب، والنعتُ لغير التوضيح، نحو قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: الآية ٤٨]، ونحو ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: الآية ١٦٣]، فقدَّر ﴿عَلَّٰمُ﴾ نعتًا للضمير المستتر في ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ نعتين لـ﴿هُوَ﴾.

(١) «الرفد» بفتح الراء، ويُكسر، وبسكون الفاء، : القدَح الضخم، و«هرقته»: أي أرقته، و«أسرى» جمع أسير، و«أقيال» جميع قَيِّل بتشديد الياء، كسيِّد وأسياد، وهو دون الملك ممن له قول مسموع، وروي «وأقتال» جمع قِتل بكسر فسكون، أي العدو المقاتل، أو الشبيه والنظير. «شرح الأبيات»٧/٢٣٤. بزيادة يسيرة من «القاموس».

وأجاز الفارسيُّ وابنُ السراج نعت فاعلي «نعم»، و«بئس» تمسكًا بقوله [من الكامل]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ ... حَضَرُوا لَدَى الحُجُرَاتِ نَارَ المُوقِدِ[1]

وحمله غير الفارسي وابن السراج على البدل.

وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قُصد بالنعت التخصيص، مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن يُنوى في النعت ما نُوي في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت. انتهى.

وقال الزمخشري، وأبو البقاء في قوله عز وجل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾ [مريم: الآية ٧٤] الآية: إن الجملة بعد ﴿كَمْ﴾ صفة لها، والصواب أنها صفة لـ﴿قَرْنٍ﴾، وجُمِعَ الضميرُ حملًا على معناه، كما جُمِع وصف جميع في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع العاشر من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم، فقال:

١٦٥٠- (وَعَاشِرُ الأَنْوَاعِ مَا قَدْ وُصِفَا ... فِي مَوْضِعٍ لَا فِي سِوَاهُ فَٱعْرِفَا

١٦٥١- كَالوَصْفِ وَالمَصْدَرِ قَبْلَ العَمَلِ ... فَٱمْنَعْ وَبَعْدَهُ جَوَازُهُ جَلِي)

(**وَعَاشِرُ الأَنْوَاعِ**) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (**مَا قَدْ وُصِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي الأسماء التي وُصفت (**فِي مَوْضِعٍ**) أي في بعض التراكيب (**لَا فِي سِوَاهُ**) أي لا في غيره من التراكيب، وقوله: (**فَاعْرِفَا**) كمّل به البيت، أي اعرف هذه الفروق، حتى لا تقع فيما وقع فيه المخطئون، وذلك (**كَالوَصْفِ، وَالمَصْدَرِ، قَبْلَ العَمَلِ فَامْنَعْ**) أي عملها قبله (**وَبَعْدَهُ**) أي بعد عملها (**جَوَازُهُ**) أي جواز الوصف (**جَلِي**) أي ظاهر، يعني أن بعض الأسماء، كاسم الفاعل، واسم المفعول العاملَين، والمصدر خَصّوا جوازَ وصفها بما بَعْدَ العمل،

(١) «المرّيّ» نسبة إلى مرة أحد أجداده، و«هم» ضمير الضيوف، و«الحجرات» بضمتين: البيوت التي ينزلها الضيوف، و«الموقد» اسم فاعل، وهو الذي يوقد النار ليهتدي بها الغرباء.

ومنعوه قبله، وكذلك الموصول خصّوا وصفه بَعْدَ الصلة، ومنعوه قبل تمامها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع العاشر من الجهة السادسة تخصيصهم جوازَ وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف، ومصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل، ويوصف بعده، وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام صلته، ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوَهَم في الأول قولُ بعضهم في قول الحُطَيئة [من البسيط]:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ ... وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

إن «من» متعلقة بـ«يأسًا»، والصواب أن تعلقها بـ«يئست» محذوفًا؛ لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾ [المائدة: الآية ٢] الآية: لا يكون ﴿يَبْتَغُونَ﴾ نعتًا لـ﴿ءَآمِّينَ﴾ [المائدة: الآية ٢]؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من ﴿ءَآمِّينَ﴾. انتهى.

وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النوع الحادي عشر من الجهة السادسة، فقال:

١٦٥٢- (وَالْحَادِيَ الْعَشَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِمْ ... جَوَازُ وَصْلِ خَبَرٍ بِنَسْخِهِمْ

١٦٥٣- كَكَانَ قَائِمًا زُبَيْرٌ وَمُنِعْ ... فِي إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ حَيْثُ سُمِعْ)

(**وَالْحَادِيَ الْعَشَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِمْ**) أي من الأنواع التي ذكروها في الجهة السادسة (**جَوَازُ وَصْلِ خَبَرٍ بِنَسْخِهِمْ**) أي بذي نسخهم، أو بناسخهم (كـ«**كَانَ قَائِمًا زُبَيْرٌ**») أي فقد جوّزوا وصل خبر «كان» وأخواتها بها، كهذا المثال (**وَمُنِعَ** أي وَصْلُ الخبر (**فِي «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»**)، يعني أنه لا يجوز تقديم خبر «إن» وأخواتها، إلا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كما قال في «الخلاصة»:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

وقوله: (**حَيْثُ سُمِعْ**) بالبناء للمفعول، أي لأنه سمع هكذا، بخلاف الأول، فإنه سمع فيه التقديم والتأخير، فجازا معًا، وفي نسخة: «فيما سُمع»، ولو قال: «كما سُمع» لكان أوضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع الحادي عشر من الجهة السادسة إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ، نحو «كان قائمًا زيد»، ومَنْعُ ذلك في البعض،نحو «إن زيدًا قائم».

ومن الوَهَم في هذا قولُ المبرد في قولهم: «إن من أفضَلِهم كان زيدًا»: إنه لا يجب أن يُحمَل على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تُقدَّر «كان» ناقصة، واسمها ضمير «زيد»؛ لأنه متقدم رتبةً؛ إذ هو اسم «إن»، و«من أفضلهم» خبر «كان»، و«كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفًا ولا مجرورًا، وهذا لا يجيزه أحد، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني عشر من الجهة السادسة، فقال:

١٦٥٤- (وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجَبْ ... لِبَعْضِ مَا يَعْمَلُ فِعْلٌ إِذْ طَلَبْ

١٦٥٥- كَالشَّرْطِ أَوْ كَكَمْ وَالِاسْتِفْهَامِ ... كَكَمْ فَتًى غَلَبْتَ يَا غُلَامِي

١٦٥٦- لِذَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ اِسْمًا قَدَّرُوا ... فِي إِنَّ مَنْ يَدْخُلْ كَنِيسَهْ يَنْظُرْ

١٦٥٧- وَأَوْجَبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَعْضِ عُمِلْ ... كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَمَا حُمِلْ

١٦٥٨- لِذَاتِهِ أَوْ ضُعْفِ فِعْلِهِ كَمَا ... أَحْسَنَ زَيْدًا أَوْ لِعَارِضٍ نَمَا

١٦٥٩- فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنًى بِنَحْوِ ضَرَبَا ... مُوسَى الْفَتَى دَفْعًا لِلَبْسٍ نُسِبَا

١٦٦٠- وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ أَيَّ الَّتِي ... تُوصَلُ فَالتَّأْخِيرَ حَتْمًا أَثْبِتِ

١٦٦١- كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ مِنَ الَّذِي سُبِكْ ... مِنْ أَنَّ وَالصِّلَةِ فَاْدْرِ مَا سُلِكْ

١٦٦٢- وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ بِاللَّامِ قُرِنْ ... فَحَتْمُ تَأْخِيرِ لِمَعْمُولٍ زُكِنْ

١٦٦٣- كَلَامِ الِابْتِدَا وَلَامِ الْقَسَمِ ... وَمَا الَّتِي تَنْفِي وَإِلَّا فَاعْلَمِ

١٦٦٤- وَجَعْلُ كَمْ فَاعِلَ يَهْدِي السَّابِقِ ... مِنْ وَهَمِ النُّحَاةِ غَيْرِ اللَّائِقِ

١٦٦٥- بَلْ مُضْمَرٌ لِلَّهِ فَاعِلٌ نُوِي ... أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْهُدَى كُلٌّ رُوِي

١٦٦٦- وَالْفَاعِلُ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ... وَرَدُّهُ مِمَّا مَضَى قَبْلُ فُهِمْ

١٦٦٧- وَكَمْ أَتَى مَفْعُولَ أَهْلَكْنَا الَّذِي ... أُخِّرَ وَالْجُمْلَةَ يَهْدِي يَأْخُذِ

١٦٦٨- مُعَلَّقًا عَنْهَا وَكَمْ تُعَلِّقُ ... أَيْ خَبَرِيَّةً وَبَعْضٌ يُسْحِقُ

١٦٦٩- وَمَنْ وِصَالًا فَاعِلًا مُقَدَّمَا ... جَعَلَ فَالصَّوَابَ عَنْهُ قَدْ رَمَى

١٦٧٠- بَلِ الْوِصَالُ فَاعِلٌ بِمَا حُذِفْ ... دَلِيلُهُ الْمَذْكُورُ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ)

(وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجَبْ لِبَعْضِ مَا يَعْمَلُ فِعْلٌ) ببناء الفعل للفاعل، و«فعل»، أي لبعض معمولات الفعل، وشبهه (إِذْ طَلَبْ) أي لطلب ذلك البعض التقديم على عامله (كَالشَّرْطِ، أَوْ كَـ«كَمْ») أي الخبرية (وَالاسْتِفْهَامِ) قال الدمامينيّ: إنما جُعل للاستفهام والشرط، ونحوهما، كالعَرْض، والتمنّي مما يُغيّر معنى الكلام التصديرُ؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيّر على أصله، فلو جُوّز أن يجيء بعده ما يُغيّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجيء بعدُ من الكلام، فيشوّش لذلك ذهنه، و«كم» الخبريّة متضمّنة لإنشاء التكثير، فأجريت مُجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الإنشاء. انتهى.

(كَكَمْ فَتًى غَلَبْتَ يَا غُلَامِي) فقد قُدّم «كم» على عامله، وهو «غلبتَ» وجوبًا (لِذَا) أي لوجوب التقديم لأسماء الشرط والاستفهام (ضَمِيرَ الشَّأْنِ) مفعول مقدّم لـ«قدّروا»، وقوله: (اِسْمًا) بقطع الهمزة للوزن حال من «ضمير» (قَدَّرُوا فِي «إِنَّ مَنْ يَدْخُلْ كَنِيسَهْ يَنْظُرُ») أي في قول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

أي قالوا: تقديره: إنه من يدخل؛ لأن «من» شرطيّة لها الصدر، فلا يجوز أن تكون اسم «إن»؛ لئلا تخرج عما لها من الصدارة، فوجب أن يقدّر لـ«إن» ضمير الشأن اسمًا لها، وإنما جاز حذف ضمير الشأن منصوبًا هنا مع أن حذفه ضعيف؛ لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه.

(وَأَوْجَبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَعْضِ عُمِلْ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«بعض»، أي لبعض المعمولات (كَفَاعِلٍ، وَنَائِبِ) أي نائب الفاعل، وقوله: (وَمَا حُمِلْ) أي حُمل على الفاعل ونائبه لشبهه به، من اسم «كان» وأخواتها، وقوله: (لِذَاتِهِ) متعلّق بتأخير، أي أوجبو التأخير لذاته، لا لأمر آخر، كالأشياء المذكورة، فإن تأخيرها واجب لذاتها (أَوْ ضُعْفِ فِعْلِهِ) أي أوجبوا تأخيره لأجل ضعف الفعل العامل فيه، كمفعول فعل التعجّب (كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا) أي فإنه لضعفه من حيث عدم إتيان المصدر، واسمي الفاعل والمفعول يشبه الأسماء (أَوْ لِعَارِضٍ) أي كان وجوب تأخيره لا لذاته، بل لأمر عارض (نَمَا) أي زاد ذلك العارض (فِي اللَّفْظِ، أَوْ مَعْنًى) وقوله: (بِنَحْوِ ضَرَبَا مُوسَى الْفَتَى) متعلّق بمحذوف، أي يُمثّل له بقولنا: «ضرب موسى عيسى»، وهذا مثال للعارض المعنويّ، وذلك ما أشار إليه بقوله: (دَفْعًا لِلَبْسٍ نُسِبَا) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي لأجل دفع اللبس الحاصل بالتقديم، وحاصله أنه لو قُدّم عيسى على موسى لانعكس المعنى؛ لأنه يفيد أن موسى هو المضروب، والفرض أنه الضارب، ومن ثم لا يجب التأخير إذا وُجدت قرينة معيّنة للمراد، نحو «أكل موسى الْكُمَّثْرى»، فلا بأس بالتقديم؛ إذ لا يحصل اللبس فيه؛ لعدم الالتباس فيه بين الآكل والمأكول.

(وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ «أَيَّ» الَّتِي تُوصَلُ) أي أيّ الموصولة (فَالتَّأْخِيرَ) مفعول مقدّم لـ«أثبت»(حَتْمًا) أي لزومًا (أَثْبِتِ) نحو «سأكرم أَيُّهُمْ جاءَني»، وهذا مثال للعارض اللفظيّ، وهو زوال النكتة اللفظيّة، وهي الفرق بين أيّ الموصولة وأيّ الشرطيّة والاستفهاميّة، وأما من جهة المعنى فلا يحصل خَلَلٌ، ثم إن هذا الوجوب مذهب الكوفيين، على ما بيّنه ابن مالك في «التسهيل»، حيث قال: في «أيّ» الموصولة: ولا يلزم استقبال عاملها، ولا تقديمه خلافًا للكوفيين. انتهى[1].

(كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ) أي المفعول (مِنَ الَّذِي سُبِكْ) بالبناء للمفعول (مِنْ أَنَّ وَالصِّلَةِ) نحو «عرفت أنك فاضل»، فلا يجوز تقديم «أنك» على «عرفتُ»، وهذا أيضًا من العارض المعنويّ، وقوله: (فَادْرِ مَا سُلِكْ) بالبناء للمفعول أيضًا، كمّل به البيت، أي فاعلم الطريق الذي سلكه حُذّاق هذا الفنّ، حتى لا تقع في الأوهام التي وقع فيها من قَصُر باعه.

(وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ بِاللَّامِ قُرِنْ) بالبناء للمفعول (فَحَتْمُ تَأْخِيرٍ لِمَعْمُولٍ زُكِنْ) بالبناء للمفعول

(١) دسوقي ٢/٢٢٢.

أيضًا، أي عُلم، وهذا من العارض اللفظيّ (كَلَامِ الابْتِدَا) نحو «إن زيدًا ليضرب عمرًا»، فلا يجوز تقديم «عمرًا»؛ لأن لام الابتداء لها الصدر(وَلَامِ الْقَسَمِ) نحو «والله لا يضرب زيدٌ عمرًا» (وَ«مَا» الَّتِي تَنْفِي) نحو «ما ضرب زيدٌ عمرًا»، فلا يجوز التقديم على «ما»؛ لأن لها الصدر (وَ«إِلَّا») الاستثنائيّة، نحو «ما جاء إلا الضارب زيدًا»، وقوله: (فَاعْلَمِ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما حقّقه الحذّاق حتى تلتزمه.

ثم ذكر أمثلة مما قع فيه الوهَم لبعض المعربين من هذا النوع، فقال:

(**وَجَعْلُ «كَمْ» فَاعِلَ «يَهْدِي» السَّابِقِ**) أي المتقدّم على «كم» (**مِنْ وَهَمِ النُّحَاةِ**) أي بعضهم (**غَيْرِ اللَّائِقِ**) بالجرّ صفة لـ«وهم»، وفي نسخة: «غيرَ لائق»، فيكون منصوبًا على الحال، يعني أن إعراب ﴿كَمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] فاعلًا بـ﴿يَهْدِ﴾ خطأ أخطأ فيه ابن عصفور، بل الصواب في إعرابه ما أشار إليه بقوله:

(**بَلْ مُضْمَرٌ لِلَّهِ فَاعِلَ نُوِي**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«فاعل»، أي قُصد، يعني أن الصواب أن الفاعل ضمير مستتر راجع إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ (**أَوْ رَاجِعٌ إِلَى الْهُدَى**) المفهوم من ﴿يَهْدِ﴾ (**كُلٌّ**) مما ذُكر (**رُوِي**) أي نُقل عن المحقّقين (**وَالْفَاعِلَ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ**) يعني أن بعضهم، وهو الزمخشريّ قال: إن الفاعل هي جملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ (**وَرَدُّهُ**) أي ردّ هذا القول (**مِمَّا مَضَى قَبْلُ**) أي قبل هذا الموضع، وهو الباب الثاني من مبحث الجُمَل (**فُهِمْ**) بالبناء للمفعول، أي عُلم، يعني أن الردّ على الزمخشريّ في وهمه هذا قد سبق بيانه.

(**وَ﴿كَمْ﴾ أَتَى مَفْعُولَ ﴿أَهْلَكْنَا﴾ الَّذِي أُخَرَ**) أي ذُكر بعده (**وَالْجُمْلَةَ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«يأخذ»، (**﴿يَهْدِ﴾ يَأْخُذِ**) بكسر الذال للوزن، إذ حقّه الرفع، يعني أن جملة ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ تكون مفعولًا لـ﴿يَهْدِ﴾، حال كونه (**مُعَلَّقًا عَنْهَا**) أي ممنوعًا عن العمل في لفظها، وقوله: (**وَ﴿كَمْ﴾ تُعَلِّقُ**) جملة مستأنفة بيّن بها أن المعلّق لـ﴿يَهْدِ﴾ هي ﴿كَمْ﴾؛ لأنها من جملة المعلّقات، وقوله: (**أَيْ خَبَرِيَّةً**) أي حال كونها خبريّة، وإنما قيد بها؛ لأن الاستفهاميّة لا خلاف في تعليقها، وقوله: (**وَبَعْضٌ**) أي بعض النحاة، وهم الأكثرون (**يُسْحِقُ**) بضم أوله، وكسر ثاثاله، من الإسحاق، أي يُبعد كونها معلّقة، وينفيه.

(**وَمَنْ**) شرطيّة مبتدأ جوابه قوله: «فالصوابَ إلخ» (**«وِصَالًا»**) مفعول أول لـ«جعل» (**فَاعِلًا مُقَدَّمًا**) مفعوله الثاني (**جَعَلَ، فَالصَّوَابَ**) مفعول مقدّم لـ«رمى» (**عَنْهُ**) متعلّق بـ(**قَدْ رَمَى**) يعني أن من أعرب «وصالًا» من قوله الشاعر [من الطويل]:

* وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ *

فاعلًا بـ«يدوم»، فقد جانب الصواب، وابتعد عنه (**بَلِ الْوِصَالُ فَاعِلٌ بِمَا حُذِفْ**) أي بفعل محذوف (**دَلِيلُهُ الْمَذْكُورُ**) أي قوله: «يدوم»، وقوله: (**فَاعْرِفْ، وَاعْتَرِفْ**) كمّل به البيت، فاعرف الصواب الذي قاله المحقّقون، واعترف به لغيرك من القاصرين، بمعنى أرشدهم إليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني عشر من الجهة السادسة إيجابُهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم، كالاستفهام، والشرط، و«كم» الخبرية، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١]، وقوله: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧]، وقوله: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: الآية ٢٨]، ولهذا قُدِّر ضمير الشأن في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

وإيجابهم لبعضها أن يتأخر إما لذاته، كالفاعل ونائبه ومشبهه(1)، أو لضعف الفعل، كمفعول التعجب، نحو «ما أحسنَ زيدًا»، أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو «ضَرَب موسى عيسى»، فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو «أيّ» الموصولة، نحو «سأُكْرِمُ أيُّهم جاءني»، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو «أنّ» وصلتها، نحو «عرفت أنك فاضل»، كرهوا الابتداء بـ«أنّ» المفتوحة؛ لئلا يلتبس بـ«أنّ» التي بمعنى «لعلّ»، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أنّ» وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: الآية ٤١] الآية، فأَنْ يجب تأخُّر المفعول الذي أصله التأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: الآية ٨١] الآية أحقُّ وأولى، وكمفعول عامل اقترن بلام الابتداء، أو القسم، أو حرف

(1) المراد بمشبه الفاعل اسم «كان» الناقصة وأخواتها. «الحاشية» ج٣ ص٣١٣.

الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الْوَهم في الأول - أعني اشتراط تقديم بعض المعمولات - قولُ ابن عصفور في قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السَّجدة: الآية ٢٦] الآية: إن ﴿كَمْ﴾ فاعل ﴿يَهْدِ﴾.

فإن قلت: خرّجه على لغةٍ حكاها الأخفش، هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التَّنْزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يُبيِّنِ الله لهم، أو إلى الهدى المفهوم من ﴿يَهْدِ﴾، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة، و﴿كَمْ﴾ مفعول ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والجملة مفعول ﴿يَهْدِ﴾، وهو مُعلَّق عنها، و﴿كَمْ﴾ الخبرية تُعلِّق خلافًا لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني - أعني اشتراط تأخّر بعض المعمولات - قولُ بعضهم في بيت «الكتاب» [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن «وصال» فاعل بـ«يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضًا [من الوافر]:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمَارُ

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفةً مفسرةً بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول؛ لأن «ظبيا» المذكور اسم «كان»، وخبره «أُمَّك»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجُمَلُ نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمَّك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم.

وقولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ

مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عَنْهُ﴾ مرفوع المحل بـ﴿مَسْئُولًا﴾، والصواب أن اسم «كان» ضمير المكلف، وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ﴿مَسْئُولًا﴾ مستتر فيه راجع إليه أيضًا، وأن ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم[1] في قوله [من البسيط]:

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأن «أطعَمُهُ» بتقدير لا أطعمه.

وقولُ الفراء في قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١] الآية فيمن خفَّفَ ﴿إِنْ﴾: إنه أيضًا من باب الاشتغال، مع قوله: إن اللام بمعنى «إلا»، و«إن» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعًا آخر، وهو لام القسم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فإن ﴿إِذَا﴾ ظرف لـ﴿أُخْرَجُ﴾، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

أي لا نتفرق أبدًا، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي أإذا ما مت أبعث لسوف أخرج. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة - أعني التي لا يُراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم - فقال:

١٦٧١- (وَالثَّالِثَ الْعَشَرَ نَوْعًا مَنَعُوا ... مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فَاسْمَعُوا

١٦٧٢- كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَخَافِضٍ ... مَخْفُوضُهُ بَاقٍ بِغَيْرِ مَا ارْتُضِي

١٦٧٣- وَأَوْجَبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا كَمَا ... أَحَدِ مَعْمُولَيْ لِلَاتَ حُكِمَا

(١) بالرفع عطف على «قول بعضهم» السابق.

الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الْوَهَم في الأول - أعني اشتراط تقديم بعض المعمولات - قولُ ابن عصفور في قوله عَجَّلَ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السَّجدَة: الآية ٢٦] الآية: إن ﴿كَمْ﴾ فاعل ﴿يَهْدِ﴾.

فإن قلت: خرّجه على لغةٍ حكاها الأخفش، هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التّنْزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يُبيِّنِ الله لهم، أو إلى الهدى المفهوم من ﴿يَهْدِ﴾، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة، و﴿كَمْ﴾ مفعول ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والجملة مفعول ﴿يَهْدِ﴾، وهو مُعلَّق عنها، و﴿كَمْ﴾ الخبرية تُعلِّق خلافًا لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني - أعني اشتراط تأخّر بعض المعمولات - قولُ بعضهم في بيت «الكتاب» [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن «وصال» فاعل بـ«يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضًا [من الوافر]:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ

إن «ظبي» اسم «كان»، والصواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفةً مفسرةً بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: إنه أُخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول؛ لأن «ظبيا» المذكور اسم «كان»، وخبره «أُمّك»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجُمَلُ نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمّك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم.

وقولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ

مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عَنْهُ﴾ مرفوع المحل بـ﴿مَسْئُولًا﴾، والصواب أن اسم «كان» ضمير المكلف، وإن لم يَجْرِ له ذكر، وأن المرفوع بـ﴿مَسْئُولًا﴾ مستتر فيه راجع إليه أيضًا، وأن ﴿عَنْهُ﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم(1) في قوله [من البسيط]:

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأن «أطعَمُهُ» بتقدير لا أطعمه.

وقولُ الفراء في قوله عَجَّلَ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١] الآية فيمن خَفَّفَ «إنْ»: إنه أيضًا من باب الاشتغال، مع قوله: إن اللام بمعنى «إلا»، و«إن» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعًا آخر، وهو لام القسم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فإن «إذا» ظرف لـ﴿أُخْرَجُ﴾، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

أي لا نتفرق أبدًا، و«لا» النافية لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف، أي أإذا ما مت أبعث لسوف أخرج. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة - أعني التي لا يُراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم - فقال:

١٦٧١- (وَالثَّالِثَ الْعَشَرَ نَوْعًا مَنَعُوا ... مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فَاسْمَعُوا

١٦٧٢- كَفَاعِلٍ وَنَائِبٍ وَخَافِضِ ... مَخْفُوضُهُ بَاقٍ بِغَيْرِ مَا ارْتُضِي

١٦٧٣- وَأَوْجَبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا كَمَا ... أَحَدِ مَعْمُولَيْ لِلَاتَ حُكِمَا

(1) بالرفع عطف على «قولُ بعضهم» السابق.

١٦٧٤- فَحَذْفُ فَاعِلٍ مِنَ الأَفْعَالِ فِي ... أَدَاةِ الاِسْتِثْنَا مُحَالٌ فَاعْرِفِ

١٦٧٥- بَلْ مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضٍ فُهِمْ ... مِنْ سَابِقِ الجَمْعِ كَمَا نَصًّا عُلِمْ

١٦٧٦- أَوِ اسْمِ فَاعِلٍ مِنْ فِعْلٍ سَبَقَا ... كَمِثْلِ لَا يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقَا

١٦٧٧- أَوْ مَصْدَرٍ فُهِمَ مِنْ فِعْلٍ مَضَى ... فِي غَيْرِ لَيْسَ لَا يَكُونُ يُرْتَضَى

١٦٧٨- وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاتِحِ السُّوَرْ ... بِحَذْفِ حَرْفِ قَسَمٍ يَعْمَلُ جَرّ

١٦٧٩- وَرُدَّ ذَا بِأَنَّ حَذْفَ الخَافِضِ ... مَعَ بَقَا العَمَلِ مَنْعًا يَقْتَضِي

١٦٨٠- سِوَى الجَلَالَةِ وَكَمْ مُنْخَفِضَا ... وَعَدَمُ الجَوَابِ مَانِعًا أَضَا

١٦٨١- فِي آلِ عِمْرَانَ وَيُونُسَ وَفِي ... هُودٍ وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي)

(**وَالثَّالِثَ العَشَرَ**) مبتدأ خبره «منعوا» بتقدير «أن» المصدريّة، وقوله: (**نَوْعًا**) منصوب على التمييز، أي النوع الثالث عشر من الجهة السادسة أن (**مَنَعُوا**) أي منعهم (**مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الكَلِمَاتِ**) وقوله: (**فَاسْمَعُوا**) كَمّل به البيت، أي اسمعوا هذا التحقيق، ونحوه، وفي نسخة: «توضع»، وعليها فهو صفة لـ«لكلمات»، أي توضع تلك الكلمات في بعض التراكيب، وذلك (**كَفَاعِلٍ**) أي فإنه لا يجوز حذفه (**وَنَائِبٍ**) أي نائب الفاعل، فلا يجوز أيضًا حذفه (**وَخَافِضٍ**) أي حرف جرّ (**مَخْفُوضُهُ بَاقٍ**) أي مجروره مذكور بجرّه، واحترز به عما إذا حذف الجارّ، وانتصب المجرور بعد حذفه، فقد اختلفوا في قياسيّته، وقوله: (**بِغَيْرِ مَا ارْتُضِي**) بالبناء للمفعول، أي في غير الحالة التي اشتثنَوْها، وارتضَوا جوز حذف الجارّ منها، وذلك في موضعين: الأول ما إذا كان الباقي بعد الجارّ المحذوف مقسمًا به، نحو «اللهِ لأفعلنّ»، والثاني ما إذا كان مميّزًا لـ«كم» الاستفهاميّة، نحو «بكم درهم اشتريت» (**وَأَوْجَبُوا الحَذْفَ لِبَعْضِهَا**) أي بعض الكلمات (**كَمَا**) زائدة بين الجارّ والمجرور (**أَحَدِ مَعْمُولَيْ لِلَاتَ**) قال الناظم رحمه الله: فيه زيادة اللام بين المتضايفين، كـ«لا أبا لك». انتهى (**حُكِمَا**) وفي نسخة: «عُلِمَا».

ثم ضرب أمثلة للأوهام الواقعة في الأول، وهو منع حذف بعض الكلمات، فقال:

(**فَحَذْفُ فَاعِلٍ مِنَ الأَفْعَالِ فِي أَدَاةِ الاسْتِثْنَا**) القصر للوزن، ووقع في نسخة: «سواء

الاستثنا»، وهو غلطٌ، وقد ضرب الناظم عليه في نسخة الشرح، وهي آخر النسخ، والمراد بأدواته «ليس»، و«لا يكون»، و«ما عدا»، و«ما خلا» (**مُحَالٌ**) أي ممنوع، وقوله: (**فَاعْرِفِ**) كمّل به البيت، أي فاعلم هذا وتحقّقه، يعني أن بعضهم - وهو ابن مالك - قال بجواز حذف الفاعل في أفعال الاستثناء، كقولك: «قاموا ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا»، و«ما خلا زيدًا»، وهو خطأ، (**بَلْ**) الصواب أنه (**مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضٍ فُهِمْ**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«بعض»، أي مفهوم (**مِنْ سَابِقِ الجَمْعِ**) متعلّق بـ«فُهِم»، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي الجمع المتقدم، وهو «قاموا»، وقوله: (**كَمَا نَصًّا عُلِمْ**) أكمل به البيت، أي كما هو معلوم في نص العلماء الذين أعطوا المسألة بحثها اللائق بها.

(**أَوِ اسْمِ فَاعِلٍ**) بالجرّ عطفًا على «بعض»، أي أو عاد على اسم فاعل مفهوم (**مِنْ فِعْلٍ سَبَقَا**) أي من الفعل المتقدّم (**كَمِثْلِ لَا يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقَا**) وفي نسخة: «لَائِقَا»، وهو حديث «الصحيحين» مرفوعًا: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر...» الحديث، ففاعل «لا يشرب» ضمير يعود إلى الشارب المفهوم من «يشرب» (**أَوْ مَصْدَرٍ**) بالجرّ أيضًا، أي أو عاد على مصدر (**فُهِمَ مِنْ فِعْلٍ مَضَى**) أي من الفعل الماضي، فيعود في الحديث إلى الشرب المفهوم من «ولا يشرب»، وقوله: (**فِي غَيْرِ «لَيْسَ»**) متعلّق بـ«يُرتضَى»، و(**«لَا يَكُونُ» يُرْتَضَى**) بالبناء للمفعول، أي هذا الحكم مُرتضًى في غير «ليس»، و«لا يكون»، وإنما قيّد بذلك، وإن كان غيره لم يقيّده به؛ لأن المستثنى بـ«ليس»، و«لا يكون» خبر، فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الإخبار بالذات عن الحدث، وهو غير جائز؛ لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه.

[**فإن قيل**]: هناك مضاف محذوف أُقيم المضاف إليه مُقامه، والأصل ليس هو، أي قيامهم قيام زيد.

[**أجيب**]: بأن دعوى مضاف محذوف لم يُلفَظ به قط تكلّف. قاله الشمنيّ[1].

(**وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاتِحِ السُّوَرْ بِحَذْفِ حَرْفِ قَسَمٍ يَعْمَلُ جَرّ**) وفي نسخة: «مَحَلَّ جَرٍّ»، يعني أن بعضهم حكم على فواتح السور كـ«ألم»، و«طسم»، و«طس»، و«ص»، ونحوها بأنها في

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٢٥.

موضع جرّ بحذف حرف القسم، وهذا خطأ، كما قال: **(وَرُدَّ ذَا)** أي حكمهم هذا **(بِأَنَّ حَذْفَ الْخَافِضِ)** أي حرف الجر **(مَعَ بَقَا الْعَمَلِ)** أي وهو الجرّ **(مَنْعًا يَقْتَضِي)** أي يقتضي كونه ممنوعًا **(سِوَى الْجَلَالَةِ)** أي في غير اسم الجلالة؛ إذ لم يُسمع في غيره **(وَ«كَمْ»)** أي وغير «كم» الاستفهاميّة **(مُنْخَفِضَا)** أي حال كونها مجرورة، نحو «بكم درهم اشتريت»، كما سبق قريبًا.

ثم ذكر مانعًا آخر يمنع قول هؤلاء فقال: **(وَعَدَمُ الْجَوَابِ)** أي وعدم وجود جواب القسم **(مَانِعًا أَضَا)** بتخفيف الهمزة، أصله أضاء، يعني أنه يمنع أيضًا من دعوى حذف حرف القسم عدم وجود أجوبة القسم **(فِي)** سُوَرِ **(آلِ عِمْرَانَ، وَيُونُسَ، وَفِي هُودِ، وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي)** من الوفاء، أي حال كون ذلك الجواب وافيًا في هذه السور.

وحاصل معاني الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث عشر من الجهة السادسة منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجارّ الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللهِ لأفعلنّ»، و«بكم درهمٍ اشتريت»، أي واللهِ، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحدُ معمولي «لات»، فمن الوَهَم في الأول قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء، نحو «قاموا ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدا»، و«ما خلا زيدًا»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمرٌ عائدٌ إما على البعض المفهوم من الجمع السابق، كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾ [النساء: الآية ١١] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [النساء: الآية ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو أي القائم زيدًا، كما جاء: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس»، و«لا يكون»، تقول: «قاموا خلا زيدا»، أي جانَبَ هو، أي قيامهم زيدًا.

ومن ذلك قولُ كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردود بأن ذلك مُختصّ عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في «سورة البقرة»، و«آل عمران»، و«يونس»، و«هود»، ونحوهن، ولا يصح

أن يقال: قُدِّرَ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة: الآية ٢] في البقرة، و﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ٢] في آل عمران جوابًا، وحُذفت اللام من الجملة الاسمية، كحذفها في قوله [من الطويل]:

وَرَبِّ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَبُرُوجِهَا ... وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمُقَدَّرُ كَائِنُ

وقول ابن مسعود: «والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»(١)؛ لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم.

ومن الوَهَم في الثاني - أعني إيجاب حذف بعض الكلمات - قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

حَنَّتْ نَوَارِ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارِ(٢) أَجَنَّتِ

إن «هَنّا» اسم «لات»، و«حَنّت» خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج «هَنّا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحُذف المضاف إلى الجملة، والأَولى قولُ الفارسي: إنّ «لات» مهملة، و«هَنّا» خبر مقدّم، و«حَنّت» مبتدأ مؤخر، بتقدير «أنْ» مثل «تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه». والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة، شرع يبيّن النوع الرابع عشر منها، فقال:

١٦٨٢- (وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ تَجْوِيزُهُمُ ... فِي الشِّعْرِ مَا فِي النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ

١٦٨٣- وَذَا كَثِيرٌ خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ ... وَقَلَّ عَكْسُهُ بِلَا تَطْفِيفِ

١٦٨٤- كَبَدَلِ الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ ... وَالشِّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ)

(وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ تَجْوِيزُهُمْ فِي الشِّعْرِ مَا) موصولة مفعول «تجويز» **(فِي النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ)** أي في النثر منعه، يعني أن الرابع عشر من الجهة السادسة تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر **(وَذَا**

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

(٢) «نوار» اسم امرأة مبنيّ على الكسر في لغة الجمهور، وعند بني تميم معرب ممنوع من الصرف.

كَثِيرٌ) أي هذا النوع كثير في كلام العرب، ولذا (خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ) ببناء الفعل للمفعول، أي خصّه بعض العلماء بكتاب مصنّف (وَقَلَّ عَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر، وهو غريبٌ جدًا، وقوله: (بِلَا تَطْفِيفِ) أي هذا الكلام لا تطفيف فيه، وهو البخس في المكاييل والموازين، والمراد هنا أن الكلام المذكور وقع في موضعه، دون نقص، ومثال هذا العكس (كَبَدَلِ الْغَلَطِ وَالنِّسْيَانِ) الكاف زائدة؛ إذ لا يوجد له مثال غيرهما، والفرق بينهما أن المبدل منه إن لم يكن مقصودًا الْبَتَّةَ، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي بدلٌ عن اللفظ الذي ذُكر غلطًا، لا أن البدل نفسه غلط كما يُتوهم، وإن كان مقصودًا، وتبيّن فساد قصده، فبدل نسيان، أي بدل من اللفظ الذي ذُكر نسيانًا.

وقوله: (وَالشِّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ) أشار به إلى سبب عدم وقوع بدل الغلط والنسيان كما زُعِم، وحاصله أن بعض القدماء زعم أنه لا يجوز في الشعر بدلا الغلط والنسيان؛ لأنه يقع غالبًا عن تَرَوٍّ وفكر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الرابع عشر من الجهة السادسة، شرع يبيّن النوع الخامس عشر منها، فقال:

١٦٨٥- (وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ نَيْلُ الرَّبْطِ فِي ... مَوَاضِعٍ فِي غَيْرِهَا الْمَنْعُ يَفِي

١٦٨٦- فَأَوَّلٌ مَضَى بِشَرْحٍ بَيِّنٍ ... وَالثَّانِ مَا لَهَا يُضِيفُ الْمُعْتَنِي

١٦٨٧- كَذَاكَ أَجْمَعُ وَمَا تَصَرَّفَا ... فِي بَابِ تَوْكِيدٍ مُجَرَّدًا وَفَى

١٦٨٨- عَنْ مُضْمَرٍ يَعُودُ لِلْمُؤَكَّدِ ... تَوَابِعٌ لَهُ بِهِ قَدْ تَقْتَدِي

١٦٨٩- جَاؤُوا بِأَجْمُعِهِمِ لَيْسَ يُرَى ... مُؤَكِّدًا بَلْ جَمْعُ جَمْعٍ حُرِّرَا)

(وَالْخَامِسَ الْعَشَرَ نَيْلُ الرَّبْطِ) بفتح النون، وسكون الياء، أي وجود الرابط، يعني أن الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط بالصرف للوزن (فِي مَوَاضِعٍ) (فِي غَيْرِهَا) أي في غير تلك المواضع (الْمَنْعُ يَفِي) أي منع وجود الرابط (فَأَوَّلٌ) أي القسم الأول، وهو ما يُشترط فيه وجود الرابط (مَضَى بِشَرْحٍ بَيِّنٍ) أي واضح، يعني أنه تقدم شرحه مستوفًى في بابه، وذلك

كجملة الخبر، والصفة، والصلة، والحال.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني، وهو ما يُشترط فيه عدم الرابط (مَا) موصولة واقعة على الجملة، أي الجملة التي (لَهَا) متعلق بـ(يُضِيفُ الْمُعْتَنِي) أي يضيفها المتكلّم الذي له اعتناء بتحسين الكلام، نحو «يوم قام زيدٌ»[1] (كَذَاكَ «أَجْمَعُ»، وَمَا تَصَرَّفَا) بألف الإطلاق، أي ما تفرّع من «أجمع»، كـ«جُمَع»، و«جَمْعَاء»، و«أجمعون» (فِي بَابِ تَوْكِيدٍ) حال كونه (مُجَرَّدًا) أي من ضمير المؤكّد (وَفَى) من الوفاء (عَنْ مُضْمَرٍ) متعلق بـ«مجرّدًا»، وقوله: (يَعُودُ لِلْمُؤَكَّدِ) صفة لـ«مضمر» (تَوَابِعٌ) جمع تابعة، أي هي تابعة (لَهُ) أي للمؤكَّد، متعلّق بما قبله (بِهِ) متعلّق بما بعده، والضمير للمؤكَّد أيضًا (قَدْ تَقْتَدِي) أي تأتي بعده لزومًا.

(«جَاؤُوا بِأَجْمُعِهِمِ») بضم الميم (لَيْسَ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُؤَكِّدًا) بصيغة اسم الفاعل أي ليس من صيغ التأكيد (بَلْ) هو (جَمْعُ) لفظ (جَمْعٍ) كفَلْسٍ وأَفْلُسٍ، وقوله: (حُرِّرَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول في محل نصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات أن النوع الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعضها، فالأول قد مضى مشروحًا في بابه، والثاني الجملة المضاف إليها، نحو «يومَ قام زيدٌ»، فأما قوله [من المتقارب]:

وَتَسْخُنُ لَيْلَةَ لَا يَسْتَطِيعُ ... نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرَا[2]

وقوله [من الوافر]:

(١) علّل ذلك ابن مالك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سُمع ذلك فنادر. انتهى شمني «حاشية دسوقي» ٢/٢٢٦.

(٢) قوله: «تَسْخُن» بضم الخاء، من باب كرم من السخونة، و«النباح» صياح الكلب، و«الهرير»: صوته دون النباح من قلة صبره على البرد، ومحل الشاهد قوله: «ليلة لا يستطيع إلخ»، حيث أضاف الظرف للجملة، وفيها رابط، وهو ضمير «بها».

مَضَتْ سَنَةٌ[1] لِعَامَ وُلِدْتُ فِيهِ ... وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ[2]

فنادر، وهذا الحكم[3] خفي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: «أعجبني يوم ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمع»، وما يتصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكَّد، وأما قولهم: «جاء القوم بأجْمُعهم»، فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْع» على حد قولهم: فَلْسٌ وأفْلُس، والمعنى: جاؤوا بجماعاتهم، ولو كان توكيدًا لكانت الباء فيه زائدة، مثلها في قوله [من الكامل]:

هَذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ[4] ... لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

فكانَ يصح إسقاطها، أي وهذه لا يصح إسقاطها، فلا يصحّ كونها زائدة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الخامس عشر من الجهة السادسة، شرع يبيّن النوع السادس عشر منها، وهو آخر الأنواع لهذه الجهة، فقال:

١٦٩٠- (وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ أَنْ تَنْقَطِعَا ... إِضَافَةٌ عَنْ ذِي بِنَاءٍ وَقَعَا

١٦٩١- وَذَا كَغَيْرُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ ... وَعَكْسُ ذَا فِي الْبَعْضِ شَرْطًا يُجْعَلُ

١٦٩٢- فَذَاكَ أَيٌّ ذَاتُ وَصْلٍ فِي الْبِنَا ... تُضَافُ وَالْعَائِدُ عَنْ صَدْرٍ فَنَى)

(**وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ**) أي من الجهة السادسة (**أَنْ تَنْقَطِعَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، وفاعله قوله: (**إِضَافَةٌ عَنْ ذِي بِنَاءٍ**) أي عن اسم صاحب بناء (**وَقَعَا**) بألف الإطلاق أيضًا، صفة لـ«بناء»، أي بناءٍ واقع على ذلك الاسم (**وَذَا كَغَيْرُ**) و(**قَبْلُ**) و(**بَعْدُ**) و(**أَوَّلُ**) والمعنى أن السادس عشر

(١) قال البغداديّ: صوابه مائة، ولم يتنبه أحد من الشرّاح لهذا التحريف، وأكثر ما يكتب مائة بصورة مئة بلا ألف، فحرف إلى سنة. انتهى «شرح الأبيات» ٧/٢٥٣.

(٢) السنة، والعام، والحجة بكسر الحاء بمعنى واحد.

(٣) أي جعل الجملة فيما ذُكر مضافا إليها مما خفي على أكثر النحويين؛ لأن الجملة حينئذ احتوت على رابط صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفته.

(٤) محل الشاهد «بعينه» فإنه مؤكد لصغاركم، وزيدت فيه الباء.

اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة، كالأمثلة المذكورة.

(**وَعَكْسُ ذَا**) أي عكس حكم المذكور (**فِي الْبَعْضِ**) أي في بعض الأسماء (**شَرْطًا يُجْعَلُ**) يعني أنهم يشترطون لبناء بعض الأسماء أن تكون مضافة، عكس ما سبق (**فَذَاكَ**) أي الذي يُشترط لبنائه الإضافة (**«أَيٌّ» ذَاتُ وَصْلٍ**) أي الموصولة (**فِي الْبِنَا**) أي في حالة بنائها (**تُضَافُ، وَالْعَائِدُ**) أي الضمير الذي يعود إليها (**عَنْ صَدْرٍ**) أي عن صدر صلتها (**فَنَى**) بفتح النون على لغة طيء، إذ أصله فني بكسرها، ففتحوه تخفيفًا، وقد سبق بيان ذلك.

والمعنى أن أيًا الموصولة، يُشترَط لبنائها، أن تكون مضافة، ويُحذف صدر صلتها، وهو ضمير عائد عليها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السادس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطَع عن الإضافة، كـ«قبلُ، وبعدُ، وغيرُ»، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أيٌّ» الموصولة، فإنها لا تُبنى إلا إذا أضيفت، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو قوله ﷻ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] الآية.

فمن الوهم في ذلك قولُ ابن الطَّراوة: ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿أَيٌّ﴾ مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف، ولإجماع النحويين. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة السادسة، وذكر من أنواعها ستة عشر نوعًا، شرع يبيّن الجهة السابعة، فقال:

١٦٩٣- (وَسَابِعُ الْجِهَاتِ أَنْ قَدْ حَمَلُوا ... لَفْظًا عَلَى حُكْمِ سِوَاهُ يَحْصُلُ

١٦٩٤- فِي الْمَوْضِعِ الآخِرِ فِيهِ أَمْثِلَهْ ... كَعَطْفِ مُخْرِجٍ عَلَى الْفَالِقِ لَهْ

١٦٩٥- مِنْ دُونِ يُخْرِجُ وَفِي الآخَرِ جَا ... يُخْرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا

١٦٩٦- وَمِثْلَ هَذَا نَحْوُ تِسْعٍ ذُكِرَا ... لِأَجْلِ الِاخْتِصَارِ تَرْكَهَا أَرَى)

(**وَسَابِعُ الْجِهَاتِ**) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (**أَنْ قَدْ حَمَلُوا**) أي حمْلُهُم (**لَفْظًا عَلَى حُكْمِ سِوَاهُ**) متعلّق بـ(**يَحْصُلُ**) أي يوجد ذلك الحكم (**فِي**

(**المَوْضِعِ الآخَرِ**) على خلافه، والمعنى أن الجهة السابعة أن يَحمِل المعرب كلامًا محتملًا على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلاف ذلك الحمل، أي وحينئذ فالذي ينبغي للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة، ويجعل الإعراب في المحتمل مثل ما الإعراب فيه ظاهر.

(**فِيهِ**) أي في هذا النوع (**أَمْثِلَة**) أي كثيرة، فالتنوين للتكثير (**كَعَطْفِ مُخْرِج عَلَى الفَالِقِ لَهُ**) أي كعطف قوله تعالى: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] (**مِنْ دُونِ يُخْرِجُ**) أي من دون عطفه على قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، لكن الثاني هو الأولى، كما أشار إليه بقوله: (**وَفِي الآخَرِ**) أي في الموضع الآخر من القرآن (**جَا يُخْرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا**) بألف الإطلاق، أي على صاحب ﴿يُخْرِجُ﴾، يعني أنه جاء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ معطوفًا فيه ﴿يُخْرِجُ﴾ على ﴿يُخْرِجُ﴾، وهذا مما يدلّ على خلاف الإعراب المذكور.

(**وَمِثْلَ هَذَا**) أي مثل هذا المثال (**نَحْوَ تِسْعِ**) من الآيات (**ذَكَرَا**) بألف الإطلاق، والضمير لصاحب «المغنى» (**لأَجْلِ الاخْتِصَارِ تَرَكَهَا**) مفعول مقدّم لـ(**أرى**)، يعني أنه حذف تلك الأمثلة اختصارًا، وسأذكرها في الإيضاح -إن شاء الله تعالى-.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة السابعة أن يَحمِل المعرب كلاما محتملًا على شيء، ويَشهَد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

[**أحدها**]: قول الزمخشري في قوله ﷻ: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥] الآية: إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]، ولم يجعله معطوفا على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: الآية ٩٥]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [يونس: الآية ٣١] بالفعل فيهما يَدُلُّ على خلاف ذلك.

[**الثاني**]: قول مكي وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: الآية ٢٦]: إن جملة ﴿يُضِلُّ﴾ صفة لـ﴿مَثَلًا﴾، أو مستأنفة، والصواب

الثاني؛ لقوله تعالى في «سورة المدثر»: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: الآية ٣١].

[**الثالث**]: قول بعضهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: الآية ٢]: إن الوقف هنا على ﴿رَيْبَ﴾ [البقرة: الآية ٢]، ويبتدىء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: الآية ٢]، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في «سورة السجدة»: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١-٢].

[**الرابع**]: قولُ بعضهم في ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: الآية ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر جُعلا من عزم الأمور مبالغة، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٦]، ولم يقل: إنكم.

[**الخامس**]: قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: الآية ٦٢]: إن التقدير تزعمونهم شركاء، والأولى أن يُقدَّر تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ [الأنعام: الآية ٩٤]، ولأن الغالب على «زَعَم» أن لا يقع على المفعولين صريحًا، بل على «أنّ» وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك، ومثله في هذا الحكم «تَعلَّم»، كقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي ... وَإِنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ

ومن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ ... إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

وقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا

ووقوعه على «أنّ» وصلتِها نادرٌ حتى زعم الحريري أن قول الخواصّ «هب أن زيدًا قائم» لحنٌ، وذَهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أن أبانا كان حمارًا[1]»، ونحوه.

[السادس]: قولهم في ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: الآية ٦] : إن ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مستأنف، أو خبر لـ﴿إِنَّ﴾ وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: الآية ١٠] .

[السابع]: قولُهم في نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ﴾ [فصلت: الآية ٤٦] ، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: الآية ٧٤] : إن المجرور في موضع نصْبٍ، أو رفْعٍ على الحجازية والتميمية، والصواب الأول؛ لأن الخبر بعد «ما» لم يجئ في التنزيل مُجرّدًا من الباء، إلا وهو منصوب، نحو ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢] ، ونحو ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١] .

[الثامن]: قولُ بعضهم في ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٧] : إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ، أو فاعل، أي الله خلقهم، أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني، بدليل ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

[التاسع]: قولُ أبي البقاء في ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩] : إن الظرف حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول ﴿أَسَّسَ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩] ، وهذا الوجه هو المعتمد عليه؛ لتعَيّنه في ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨] .

تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يُرجّح كلاًّ منها، فيُنظَر في أوْلاها، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: الآية ٥٨] ، فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: الآية ٥٨] ، وللزمان، ويشهده له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: الآية ٥٩] ، وللمكان، ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، وإذا أُعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً منه، لا

(١) أي قوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسألة الحمارية، وهي زوج وأم وأخوان لأم، وأخوان لأب وأم حكم فيها عمر بالثلث للأخوين للأم، ولم يجعل للإخوة الأشقاء شيئا، فقالوا له: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارًا، فأشركنا بقرابة أمنا، فأشركهم. «الحاشية» ج٣ ص٣٢٩.

ظرفًا لـ﴿نُخْلِفُهُۥ﴾ [طه: الآية ٥٨] تعين ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة السابعة، شرع يبيّن الكلام على الجهة الثامنة، فقال:

١٦٩٧- (ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ أَنَّ الْمُعْرِبَا ... يَحْمِلَ عَلَى شَيْءٍ وَدَافِعٌ رَبَا

١٦٩٨- فِي إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ ... هَا مُضْمَرُ الْقِصَّةِ فِي الإِتْيَانِ

١٦٩٩- يَرُدُّهُ انْفِصَالُهَا عَنْ إِنَّ مَعْ ... وِصَالِهَا بِذَا بِخَطٍّ مُتَّبَعْ

١٧٠٠- وَفِي وَلَا الَّذِينَ لَامًا جَعَلُوا ... لِلابْتِدَا وَالْخَطُّ يَأْبَى يَا فُلُ

١٧٠١- وَجَعَلُوا الَّذِينَ مُبْتَدًا لَهُ ... خَبَرُ الْجُمْلَةِ كَانَتْ وَصْلَهُ

١٧٠٢- وَإِنَّمَا هُوَ بِعَطْفٍ خُفِضَا ... عَلَى الَّذِينَ يَعْمَلُونَ قَدْ مَضَى

١٧٠٣- وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ جَاهُمْ مُبْتَدَا ... وَالْخَبَرُ الأَشَدُّ أَيٌّ جُرِّدَا

١٧٠٤- وَرَسْمُ أَيُّهُمْ بِالاتِّصَالِ ... يَرُدُّ هَذَا وَالْبِنَاءُ جَالِي

١٧٠٥- وَنَحْوُ كَالُوهُمْ وَنَحْوُ وَزَنُوا ... هُمْ فِيهِمَا مُنْفَصِلًا مُبَيَّنُ

١٧٠٦- بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا لِوَاوٍ أَوْ أَتَى ... مُبْتَدَأً خَبَرُهُ الَّذْ ثَبَتَا

١٧٠٧- وَالْحَقُّ مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا ... وَوَاوُهُمَا بِأَلِفٍ لَمْ يُرْسَمَا

١٧٠٨- فِي فِعْلِ الْحَدِيثُ لَا فِي الْفَاعِلِ ... فِي كَوْنِهِ عَنْهُمْ تَنَافُرٌ جَلِي

١٧٠٩- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ جَنَّاتٌ بَدَلْ ... لِلْفَضْلِ وَالنَّصْبَ رَوَاهُ مَنْ عَدَلْ

١٧١٠- وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً أَوْلَى عَلَى ... زَيْدًا ضَرَبْتُهُ يُقَاسُ فَاعْقِلَا)

(**ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ**) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (**أَنَّ الْمُعْرِبَا**) بألف الإطلاق (**يَحْمِلْ**) بسكون اللام للوزن، أي يحمل الكلام (**عَلَى شَيْءٍ، وَدَافِعٌ**) أي والحال أن المانع من ذلك الحمل (**رَبَا**) أي ظهر في ذلك الموضع.

ثم ذكر أمثلة لذلك، **فأحدها**: (**في**) قوله ﷻ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]) أي فقد قال بعضهم: (**«هَا» مُضْمَرُ الْقِصَّةِ**) أي ضمير القصّة، وقد تقدّم أن ضمير القصّة هو ضمير

الشأن، لكنه للمؤنّث، كما أن ضمير الشأن للمذكر، وقوله: (**فِي الْإِتْيَانِ**) أي في الذكر، يعني أنه قال: ﴿إِنَّهَا﴾ إنّ واسمها، أي والأصل إنها ذان لساحران، فإ«ن» حرف توكيد ونصب، وضمير القصّة اسمها، و«ذان» مبتدأ، وقوله: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] خبر، والجملة خبر «إن»، وهذا خطأ (**يَرُدُّهُ انْفِصَالُهَا**) أي انفصال الضمير (**عَنْ «إِنَّ»**) في الرسم، حيث كُتبت منفصلة عنها (**مَعْ وِصَالِهَا بـ«ذَا»**) أي باسم الإشارة الذي بعدها (**بِخَطٍّ مُتَّبَعْ**) أي في الإمام، وهو الخطّ العثمانيّ الذي لا يجوز الاعتماد إلا عليه.

(وَ) المثال الثاني (**فِي**) قوله تعالى: (﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ [النّساء: الآية ١٨] الآية (**لَامًا**) أي التي في ﴿وَلَا﴾ (**جَعَلُوا لِلابْتِدَا**) أي قالوا: إنها لام الابتداء، وهذا خطأ، يردّه الرسم أيضًا، كما قال: (**وَالْخَطُّ يَأْبَى يَا فُلُ**) أي حيث رسمت اللام مع الألف، فهي «لا» النافية مؤكّدة للنفي قبلها(**وَجَعَلُوا** ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] **مُبْتَدًا لَهُ خَبَرٌ**) وقوله: (**الْجُمْلَةُ كَانَتْ وَصْلَهُ**) أي موصولة به على أنها الخبر، وأراد بالجملة قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النّساء: الآية ١٨]، لا قوله: ﴿يَمُوتُونَ﴾ فإنها صلته بلا خلاف، والصواب في إعرابه ما ذكره بقوله:(**وَإِنَّمَا هُوَ**) أي لفظ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ (**بِعَطْفٍ خُفِضَا**) بألف الإطلاق، أي جُرّ بسبب عطفه (**عَلَى** ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [النساء: ١٨]، وقوله: (**قَدْ مَضَى**) أي حال كون ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾ متقدّما عليه.

(وَ) المثال الثالث في قوله عَجَلَّ: (﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ **جَا**) أي أتى قول بعضهم (**هُمْ مُبْتَدَا، وَالْخَبَرُ الْأَشَدُّ**) أي خبر «هم» قوله: ﴿أَشَدُّ﴾، وأدخل عليه «أل» للضرورة (﴿أَيٌّ﴾ **جُرِّدَا**) بألف الإطلاق، أي أزيل عن الإضافة إلى ﴿أَشَدُّ﴾، وهذا خطأ؛ لمخالفته للرسم، كما قال: (**وَرَسْمُ أَيُّهُمْ بِالِاتِّصَالِ**) أي كتابة «أيّ» موصولة بـ«هم» (**يَرُدُّ هَذَا**) الإعراب، وقوله: (**وَالْبِنَاءُ جَالِي**) اسم فاعل من جلا الشيءَ: إذا أظهره، أي بناء «أيّ» مُظهرٌ لبطلان هذا الإعراب، وفي نسخة «تَالي»، أي تابع للرد الذي قبله، يعني أن مما يردّه أيضًا بناء «أيّ»؛ لأنها إذالم تُضف أعربت باتفاق.

(وَ) المثال الرابع(**نَحْوُ**) قوله عَجَلَّ: (﴿كَالُوهُمْ﴾ **وَنَحْوُ** ﴿وَّزَنُوا﴾ (﴿هُمْ﴾) مبتدأ خبره «مبينٌ» (**فِيهِمَا**) أي في الموضعين، حال كونه (**مُنْفَصِلًا**) رسمًا (**مُبِيَّنُ**) بصيغة اسم المفعول، أي

موضّح، وفي نسخة: «منفصلٌ» بالرفع، وعليها فهو الخبر، و«مبينٌ» خبر بعد الخبر.

(**بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا**) أي قال بعضهم: «هم» في محلّ رفع توكيدًا (**لِوَاوِ**) أي الواو التي في ﴿كَالُوا﴾، و﴿وَّزَنُوا﴾ (**أَوْ** «هم» (**أَتَى مُبْتَدَأً، خَبَرُهُ اللَّذْ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، أي أتى بعده، وهو قوله: ﴿يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣]، وهذا خطأ (**وَالْحَقُّ**) أن «هم» (**مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا**) أي لـ﴿كَالُوا﴾ و﴿وَّزَنُوا﴾ (**وَاوَاهُمَا بِأَلِفٍ لَمْ يُرْسَمَا**) بألف التثنية، أي لم يُكتبا بألف، يعني أن مما يُبطل الإعراب المذكور أن الواو فيهما لم يُكتب بعدها ألف، ومن القاعدة أن الفعل إذا رَفَعَ واو الجماعة رُسِم بعدها ألف، فلما لم يُرسم عرفنا أن الضمير متصل بالفعل مفعول به، وليس مبتدأ.

وقوله: (**فِي فِعْلٍ الْحَدِيثُ لَا فِي الْفَاعِلِ**) أشار به إلى ردّ آخر، وذلك أن المحدَّث عنه، وهو ذمّهم إنما هو في الفعل، أي الأخذ والعطاء، لا في الفاعل، فلا وجه لتأكيده، فالمعنى المقصود أنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، فيكون ضمير ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: الآية ٣] و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: الآية ٣] للناس، وأما إذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولّوا الكيل، أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهذا معنى قوله: (**فِي كَوْنِهِ عَنْهُمْ**) أي في كون الضمير في ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ﴾ للمطففين (**تَنَافُرٌ**[1] **جَلِي**) أي لمخالفته الطبع، وفي نسخة: «تنافرًا جلي» بالنصب.

(وَ) المثال الخامس (**بَعْضُهُمْ**) أي بعض المعربين (**جَعَلَ جَنَّاتٌ**) أي في قوله عَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۞ جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ الآية [فاطر: ٣٢-٣٣]، فـ﴿جَنَّٰتُ﴾ مفعول أول لـ«جعل» ومحكيّ، وقوله: (**بَدَلْ**) مفعول ثان له، وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (**لِـ﴿الْفَضْلِ﴾**) بالجرّ هكذا النسخ، وكان الأولى رفعه على الحكاية (**وَالنَّصْبَ**) منصوب على الاشتغال (**رَوَاهُ مَنْ عَدَلْ**) يعني أن بعضهم قرأ بنصب ﴿جَنَّٰتُ﴾، وهذا مما يردّ الإعراب المذكور، فإنه يعيّن كونه مبتدأ، كما قال: (**وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً أَوْلَى**) وجه ذلك أن كل ما جاز أن يكون منصوبًا على الاشتغال إنما يكون رفعه على الابتداء، وهذا معنى قوله: (**عَلَى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ يُقَاسُ**) أي فإن «زيدا» لو رفع

---

(١) قد يقال: إنّ المعنى: وإذا كالوا بأنفسهم، أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه، وحينئذ فلا تنافر. «الحاشية» ج٣ ص٣٣٣.

يكون على الابتداء، فكذا هذا، وقوله: **(فَاعْقِلَا)** بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كمّل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها مهمّة جدًّا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها أن يَحمِل الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدفعُه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

[أحدها]: قولُ بعضهم في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] : إنهما ﴿إِنَّ﴾ واسمها، أي إنّ القصة، و﴿ذان﴾ مبتدأ، وهذا يدفعه رَسْمُ ﴿إِنَّ﴾ منفصلة، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ متصلة.

[والثاني]: قولُ الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: الآية ١٨]: إن اللام للابتداء، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم و﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[النساء: ١٨]، لا مرفوعٌ بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويُمكِن أن يُدَّعى لهما أن الألف في لا زائدة، كالألف في ﴿لا أذبحنه﴾، فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لا أوضعوا﴾، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده، بل ليُسَوَّى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نُفِي الإثم عن المتأخر في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٣] الآية، مع أن حكمه معلوم، لأنه آخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

[والثالث]: قول ابن الطَّرَاوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] : ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿أَيُّ﴾ مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة، وأنّ أيا إذا لم تُضَف أُعربت باتفاق.

[والرابع]: قولُ بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣] : إن ﴿هُمْ﴾ الأولى ضمير رَفْع مؤكِّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن ﴿هُمْ﴾ مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى

إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلتَ الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

[الخامس]: قولُ مكي وغيره في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ - ٣٣]: إن ﴿جَنَّٰتُ﴾ بدل من ﴿ٱلْفَضْلُ﴾ ، والأَولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حدِّ «زيدًا ضربته».

[السادس]: قولُ كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: الآية ٤٢] : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٦٥] ، ونظيره المثال الآتي.

[السابع]: قولُ الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: الآية ٨١] : إن مَن نصب قدّر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: الآية ٨١] ، ومَن رفع قدره من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: الآية ٨١] ، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغير مُسْرًى بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل على أنها معهم، وقد رُوي أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب، فصاحت فأصابها حجر فقتلها.

وبَعْدُ فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مُستدلًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٩] ، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيدًا ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجِّحًا كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يَرَى في نحو خِفْتُ بالكسر ،وطُلْتُ بالضم أنه مُحتَمِل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تُضار» محتمل

يكون على الابتداء، فكذا هذا، وقوله: **(فَاعْقِلَا)** بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كمّل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها مهمّة جدًّا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها أن يَحمِل الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدفعُه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

[أحدها]: قولُ بعضهم في ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]: إنهما ﴿إِنَّ﴾ واسمها، أي إنّ القصة، و﴿ذان﴾ مبتدأ، وهذا يدفعه رَسْمُ ﴿إِنَّ﴾ منفصلة، و﴿هَٰذَٰنِ﴾ متصلة.

[والثاني]: قولُ الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: الآية ١٨]: إن اللام للابتداء، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم و﴿وَلَا﴾، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[النساء: ١٨]، لا مرفوعٌ بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويُمكِن أن يُدَّعى لهما أن الألف في لا زائدة، كالألف في ﴿لا أذبحنه﴾، فإنها زائدة في الرسم، وكذا في ﴿لا أوضعوا﴾، والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده، بل ليُسَوَّى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نُفِي الإثم عن المتأخر في قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٣] الآية، مع أن حكمه معلوم، لأنه آخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد.

[والثالث]: قول ابن الطَّراوة في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩]: ﴿هُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿أَيُّ﴾ مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم ﴿أَيُّهُمْ﴾ متصلة، وأنّ أيا إذا لم تُضف أُعربت باتفاق.

[والرابع]: قولُ بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣]: إن ﴿هُمْ﴾ الأولى ضمير رَفْع مؤكِّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن ﴿هُمْ﴾ مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى

إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جَعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أَخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

[الخامس]: قولُ مكي وغيره في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ - ٣٣]: إن ﴿جَنَّٰتُ﴾ بدل من ﴿ٱلْفَضْلُ﴾، والأَولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حَدِّ «زيدًا ضربته».

[السادس]: قولُ كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: الآية ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٦٥]، ونظيره المثال الآتي.

[السابع]: قولُ الزمخشري في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: الآية ٨١]: إن مَن نَصب قدَّر الاستثناء من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: الآية ٨١]، ومَن رَفع قدره من ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: الآية ٨١]، ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسْرًى بها على قراءة الرفع، وغير مُسْرًى بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها، بل على أنها معهم، وقد رُوي أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب، فصاحت فأصابها حجر فقتلها.

وبَعْدُ فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مُستدلًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٩]، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيدًا ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجّحًا كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يَرَى في نحو خِفتُ بالكسر ،وطُلتُ بالضم أنه مُحتَمِل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تُضارّ» محتمل

لهما، وأن نحو «مُختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو «مشتريّ» في النسب، وقال الزجاج في ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١٥] : إن النحويين يجيزون كون الأول اسمًا، والثاني خبرًا، والعكس، وممن ذَكَر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو «ضَرَب موسى عيسى» كل من الاسمين مُحتَمِل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس، والمشتركات. انتهى.

قال ابن هشام: والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾ [هُود: الآية ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «الحجر»، ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وان لم يكونوا من أهل بيته، لا أهلُ بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هُود: الآية ٤٦] ، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ * إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٣] ، واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، حكاها أبو عبيدة وغيره. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس جدًّا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثامنة، شرع يبيّن الجهة التاسعة، فقال:

١٧١١- (تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ لَا يَفْكِرَا … مُشْتَبِهَاتٍ مُثُلٌ فِيهَا تُرَى

١٧١٢- نَحْوُ الْفَتَى أَحْصَى فُؤَادًا وَعُمَرْ … أَحْصَى كِتَابًا فَالْمُقَدَّمُ يَقَرّْ

١٧١٣- أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ مُمَيِّزًا نَصَبْ … وَالثَّانِ مَاضٍ مُتَعَدٍّ انْتَصَبْ

١٧١٤- وَبَعْضُهُمْ وَهِمَ فِي أَحْصَى لِمَا … بِجَعْلِهِ مِنْ أَوَّلٍ تَقَدَّمَا

١٧١٥- فَأَمَدٌ مُحْصًى وَلَيْسَ مُحْصِيَا … وَفَاعِلٌ تَمْيِيزُ أَفْعَلَ أُتِيَا

١٧١٦- وَنَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ قُلْ شَاعِرُ … خَبَرٌ الثَّانِ وَوَصْفًا يَظْهَرُ

١٧١٧- وَنَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ صَالِحُ … فَالثَّانِ وَصْفٌ لَا سِوَاهُ يَصْلُحُ

١٧١٨- إِذْ أَوَّلٌ لَا يَسْتَقِلُّ خَبَرَا … فَائِدَةُ الْكَلَامِ فِيهِ لَا تُرَى

١٧١٩- كَذَاكَ زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا … مُحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

١٧٢٠- ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يُقْتَصَرْ … بِكَوْنِهِ النَّعْتَ كَمِثْلِ مَا غَبَرْ

١٧٢١- وَالْفَارِسِي يُوجِبُ فِيهِمَا صِفَهْ … لِمَنْعِهِ الإِخْبَارَ بِالْمُخْتَلِفَهْ

١٧٢٢- وَالأَشْهَرُ الْجَوَازُ كَالصِّفَاتِ فِي … يَخْتَصِمُونَ لِفَرِيقَانِ قُفِي

١٧٢٣- قُلْ خَبَرٌ ثَانٍ أَوِ الْوَصْفَ جُعِلْ … لِخَبَرٍ وَالْحَالَ أَيْضًا تَحْتَمِلْ

١٧٢٤- وَخَاسِئِينَ خَبَرًا قَدْ أُلْزِمَا … لِوَصْفِ غَيْرِ عَاقِلٍ هُنَا انْتَمَى

١٧٢٥- رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهًا بَارِعَا … كَمَا رَأَيْتُ ذَا الْهِلَالَ طَالِعَا

١٧٢٦- فِي أَوَّلٍ عِلْمِيَّةٌ فَتَنْصِبُ … وَالثَّانِ لِلإِبْصَارِ حَالًا تَصْحَبُ

١٧٢٧- تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِنْ فُسِّرَا … صَيَّرْتُ فَالْمَنْصُوبُ مَفْعُولًا يُرَى

١٧٢٨- أَوْ بِخَلَفْتُ فَالَّذِي قَدْ نُصِبَا … حَالٌ وَهَكَذَا مُشَابِهٌ رَبَا

١٧٢٩- وَاغْتَرَفَ الْغَرْفَةَ إِنْ غَيْنٌ فُتِحْ … فَمُطْلَقٌ ذُو الضَّمِّ مَفْعُولًا يَضِحْ)

(تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (أَنْ لَا يَفْكِرَا) بكسر الكاف، مضارع فَكَر، يقال: فَكَرتُ في الأمر فكْرًا من باب ضرب، وتفكّرتُ فيه، وأفكرت بالألف، والْفِكْر بالكسر: تردّد القلب بالنظر والتدبُّرِ لطلب المعاني، وَلِي في الأمر فِكْرٌ: أي نظر ورَويّةٌ، والفِكرة بالكسر اسم من الافتكار، مثلُ العِبْرة، والرِّحلة من الاعتبار والارتحال، وجمعها فِكَرٌ، مثل سِدْرة وسِدَر، ويقال: الْفِكْر: ترتيب أمور في الذهن يُتَوَصَّلُ بها إلى مطلوب يكون عِلْمًا أو ظنّا، قاله الفيّوميّ[1] وفي «القاموس»: «الفِكْرُ» بالكسر، ويُفْتَحُ: إعمالُ النظر في

---

(١) «المصباح المنير» ٢/٤٧٩.

الشيء. انتهى. (مُشْتَبِهَاتٍ) أي عند وجود أمور متشابهات، وقوله: (مُثُلٌ) بضمتين جمع مثال (فِيهَا) أي لهذه الجهة، فـ«في» بمعنى اللام، وهي متعلّقة بـ(تُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أن لهذه الجهة أمثلة كثيرة، أشار إلى أولها بقوله: (نَحْوُ «الْفَتَى أَحْصَى فُؤَادًا، وَعُمَرْ أَحْصَى كِتَابًا» فَالْمُقَدَّمُ) أي المثال الأول (يَقِرّ) بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب، أو بكسر ثالثه، من باب ضرب، أي يثبتُ ويستقِرّ (أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ) بنصب «أفعل» على الحال (مُمَيِّزًا) مفعول مقدّم لـ(نَصَبْ) بالبناء للفاعل، أي نصب الاسم الذي بعده على التمييز، مثل «أحسنُ وجهًا» (وَالثَّانِ) أي المثال الثاني فعلٌ (مَاضٍ مُتَعَدٍّ انْتَصَبْ) أي انتصب الاسم الذي بعده به على أنه مفعول به، مثل قوله عز وجل: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: الآية ٢٨] (وَبَعْضُهُمْ وَهِمْ) بكسر الهاء، كغلط وزنًا ومعنىً (فِي) قوله عز وجل ﴿أَحْصَىٰ لِمَا﴾ لبثوا أمدًا﴾ (بِجَعْلِهِ مِنْ أَوَّلٍ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق، أي من نوع المثال الأول، فأخطأ في ذلك، كما أشار إلى وجه الخطإ بقوله: (فَأَمَدٌ) أي الواقع في هذه الآية (مُحْصًى) بصيغة اسم المفعول (وَلَيْسَ مُحْصِيًا) أي لغيره (وَفَاعِلٌ تَمْيِيزُ أَفْعَلَ) يعني أن شرط التمييز المنصوب بعد أفعل أن يكون فاعلاً في المعنى، كما قال في «الخلاصة»:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا

ولم يوجد هذا الشرط في الآية، وقوله: (ائْتِيَا) كمّل به البيت، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي ائتينْ بمثال موافق للشرط، كقولك: «زيدٌ أكثرُ مالًا».

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

(وَنَحْوُ «زَيْدٌ كَاتِبٌ، قُلْ: شَاعِرُ») أي مع الأول، أي «زيدٌ كاتب شاعرٌ» (خَبَرُ الثَّانِ) أي الثاني، وهو «شاعرٌ» خبر بعد خبر (وَوَصْفًا يَظْهَرُ) أي يجوز أيضًا أن يكون وصفًا للخبر، أعني «كاتب» (وَنَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ) تفسيرية (صَالِحُ، فَالثَّانِ) أي صالح (وَصْفٌ) أي لـ«رجلٌ» (لَا سِوَاهُ يَصْلُحُ) أي لا يصلح فيه غير الوصفية (إِذْ) تعليلية (أَوَّلٌ) أي «رجل» (لَا يَسْتَقِلُّ خَبَرًا) يعني أنه لا يكفي الإخبار به؛ لعدم حصول الفائدة، كما قال: (فَائِدَةُ الْكَلَامِ فِيهِ لَا تُرَى) أي لا توجد الفائدة بالإخبار به؛ لأن من المعلوم أن زيدًا رجلٌ، وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه، إما بنفسه، كـ«زيد قائم»، وإما بغيره، كالخبر الموطىء، كما هنا.

(كَذَاكَ) مثل المثالين الماضيين («زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا») أي يفعل هذا الفعل (مُحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ) أي كونه الثاني خبرًا بعد خبر، أو صفة للخبر، فهذا مثل المثال الأول، وقوله: (فَادْرِ الْمَأْخَذَا) كمّل به البيت، أي فاعلم مأخذ المسألة، وهو ما قرّره أهل الفنّ، فما صوّبوه فهو الصواب، وما لا فلا.

(ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يُقْتَصَرْ) بالبناء للمفعول (بِكَوْنِهِ النَّعْتَ) أي بكون جملة «يفعل خيرًا» صفة لـ«رجل»، ولا يجوز أن يكون خبرًا بعد خبر (كَمِثْلِ مَا غَبَرْ) أي كمثل المثال الماضي، يعني الثاني «زيدٌ رجلٌ صالح».

(وَ) أبو عليّ (الْفَارِسِي يُوجِبُ فِيهِمَا) أي في المثالين، هما «زيدٌ كاتب شاعر»، و«زيد رجل صالح» (صِفَهْ) أي كون الثاني صفة للخبر (لِمَنْعِهِ الْإِخْبَارَ بِالْمُخْتَلِفَهْ) أي بالأخبار المختلفة إفرادًا وجملة، فيتعيّن عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما (وَالْأَشْهَرُ) أي القول الأشهر، وهو الذي عليه الجمهور (الْجَوَازُ) أي جواز تعدد الأخبار، وإن اختلفت (كَالصِّفَاتِ) أي كجواز تعدّد الصفات المختلفة (فِي يَخْتَصِمُونَ) متعلق بـ«يفي»، وقوله: (لِفَرِيقَانِ) أي حال كونه تاليًا له (قُفِي) بالبناء للمفعول، فسّره الناظم بيُنسَبُ، وفي نسخة «يفي» من الوفاء مبنيًّا للفاعل، يعني أن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: الآية ٤٥] يجوز فيه ما ذكرناه، كما قال (قُلْ: خَبَرٌ ثَانٍ) أي ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ خبر ثان لـ﴿فَرِيقَانِ﴾ [النمل: الآية ٤٥] (أَوِ الْوَصْفَ) مفعول مقدّم لـ(جُعِلْ) بالبناء للمفعول، أي أو جاز أن يُجعل صفة (لِلْخَبَرِ) أي لـ﴿فَرِيقَانِ﴾ (وَالْحَالَ أَيْضًا تَحْتَمِلْ) أي وتحتمل أيضًا وجهًا ثالثًا، وهو كونها حالًا، أي مختصمين.

(وَخَاسِئِينَ) أي في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: الآية ٦٥]، فقوله: «والخاسئين» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره جملة «قد ألزما» (خَبَرًا) مفعول مقدّم لـ(قَدْ أُلْزِمَا) بألف الإطلاق، أي أُلزم كونه خبرًا ثانيًا لـ﴿كُونُوا﴾، وإنما لزم ذلك؛ لعدم إمكان كونه صفة لـ﴿قِرَدَةً﴾؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل، كما أشار إليه بقوله: (لِوَصْفِ غَيْرِ عَاقِلٍ هُنَا انْتَمَى) أي انتسب يعني أن سبب لزوم كونه خبرًا؛ لأنه لو جعل صفة لأدّى لوصف غير العاقل بجمع المذكر السالم، وهو ممنوع.

ثم أشار إلى مثال ثالث، فقال:

(رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهًا بَارِعًا، كَمَا رَأَيْتُ ذَا الْهِلَالِ طَالِعًا فِي أَوَّلٍ عِلْمِيَّةٌ) أي «رأيت» في المثال الأول علميّة **(فَتَنْصِبُ)** مفعولين، الأول «زيدًا»، والثاني فقيهًا بارعًا **(وَالثَّانِ)** بالجرّ عطف على «أولٍ» أي «رأيتُ» في المثال الثاني **(لِلإِبْصَارِ)** أي بصريّة تنصب مفعولًا واحدًا، فيكون المنصوب الثاني، وهو «طالعًا» في المثال منصوبًا على الحال، كما قال: **(حَالًا تَصْحَبُ)** يعني أنه إذا وُجد بعدها منصوب ثان كالمثال يكون حالًا، لا مفعولًا ثانيًا؛ لأنها لا تنصب إلا واحدًا.

(تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا) أي قولك: «تركت زيدًا عالمًا» **(إِنْ فُسِّرَا)** بألف الإطلاق، والضمير لـ«تركت» **(صَيَّرْتُ)** أي إن جُعل معنى «تركت» صيرت**(فَالْمَنْصُوبُ)** أي الثاني، وهو «عالمًا» **(مَفْعُولًا يُرَى)** بالبناء للمفعول، أي يرى مفعولا ثانيًا؛ لأن «تركت» من أخوات «ظنّ» تنصب المفعولين **(أَوْ بِخَلَفْتُ)** أي أو فُسّر «تركت» بمعنى «خلّفته».

تنبيه:

قوله: «خلفته» بتخفيف اللام، والظاهر أنه للضرورة؛ لأن «خلَف» بالتخفيف لا يناسب هنا؛ لأن معناه صار خليفة عنه، وليس مرادًا هنا، بل المراد تخليفه، أي جعله خلفه، والله تعالى أعلم.

(فَالَّذِي قَدْ نُصِبَا) بألف الإطلاق، أي المنصوب الثاني **(حَالٌ)** أي لكونها تتعدّى إلى مفعول واحد فقط **(وَهَكَذَا)** أي مثل ما ذكرناه آنفًا **(مُشَابِهٌ)** أي مماثل هذه الأمثلة **(رَبَا)** أي زاد، يعني أن أمثلة هذا النوع كثيرة.

ثم أشار إلى مثال رابع، فقال:

(وَاغْتَرَفَ الْغَرْفَةَ) أي قولك: «اغترف فلان الغَرْفة»، كقوله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] الآية **(إِنْ غَيْنٌ فُتِحْ فَمُطْلَقٌ)** أي إن فُتح غين «الغرفة»، فهو مفعول مطلق؛ لأنه مصدر للمرة **(ذُو الضَّمِّ مَفْعُولًا يَضِحْ)** بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ، يعني أن «الغُرفة» بالضمّ مفعول به؛ لأنه بمعنى الشيء المغروف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة التاسعة مما يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

[أحدها]: نحو «زيد أحصى ذهنًا، وعمرو أحصى مالًا»، فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل «أحسنُ وجهًا»، والثاني على أن «أحصى» فعل ماض، والمنصوب مفعول، مثل ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: الآية ٢٨].

فمن الوَهَم قول بعضهم في قوله: ﴿أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: الآية ١٢]: إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحصِيًا، بل مُحْصًى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلًا في المعنى، كـ«زيد أكثر مالًا» بخلاف «مالُ زيد أكثر مال[1]».

[الثاني]: نحو «زيد كاتب شاعر»، فإن الثاني خبر، أو صفة للخبر، ونحو «زيد رجل صالح»، فإن الثاني صفة لا غير؛ لأن الأول لا يكون خبرًا على انفراده؛ لعدم الفائدة، ومثلهما «زيد عالم يفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير»، وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مُخْتَلِفًا بالإفراد والجملة، فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما، والمشهور فيهما الجواز، كما أن ذلك جائز في الصفات، وعليه قول بعضهم في قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النمل: الآية ٤٥]: إن ﴿يَخْتَصِمُونَ﴾ خبر ثان، أو صفة، ويحتمل الحالية أيضًا، أي فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسي في ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: الآية ٦٥] كون ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ خبرًا ثانيًا؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

[الثالث]: «رأيت زيدًا فقيهًا، ورأيت الهلال طالعًا»، فإن «رأى» في الأول علمية، و«فقيهًا» مفعول ثان، وفي الثاني بصرية، و«طالعًا» حال، وتقول: «تركت زيدًا عالمًا» فإن فسرت تركت بصيّرتُ فـ«عالمًا» مفعول ثان، أو بخَلَّفتُ فحال.

وإذا حُمل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٧] على الأول فالظرف، و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ مفعول ثان، تكرر كما يتكرر الخبر، أو الظرف مفعول ثان، والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن حُمل على الثاني فحالان.

[الرابع]: اغترَف غُرفة بيده إن فُتِحَت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما

(١) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب، فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى؛ لأن فاعل الكثرة مال زيد، لا مطلق مال. انتهى «الحاشية» ج٣ ص٣٣٨.

حَسَوْتُ حَسْوَةً وحُسْوَةً. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة التاسعة، أتبعه بالكلام على الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات، فقال:

١٧٣٠- (عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا ... بِخُلْفِ أَصْلٍ أَوْ لِبَادٍ مَنْهَجَا

١٧٣١- لِغَيْرِ مُقْتَضٍ كَجَعْلِ كَالَّذِي ... نَعْتًا لِمَصْدَرٍ نُوِي مُنْتَبِذِ

١٧٣٢- وَالْوَجْهُ كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ حَالْ ... لَا حَذْفَ عِنْدَ ذَا بِحَالٍ أَوْ مَآلْ

١٧٣٣- زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ قَدْ نُقِلْ ... جَوَازُ حَذْفِ هُوَ ذَاكَ مَا عُقِلْ

١٧٣٤- لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِفِ ... فَكُلُّ حَذْفٍ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي

١٧٣٥- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّهْ نَصَبْ ... مَحْمُودُهُمْ بِفِعْلِ رُؤْيَةِ الْعَجَبْ

١٧٣٦- بَلْ مِثْلَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّهْ جُعِلْ ... فَقِسْ عَلَى هَذَا لِمَا عَنْهُ عُدِلْ)

(**عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ**) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (**أَنْ يُخَرِّجَا**) بألف الإطلاق، والضمير للمعرب (**بِخُلْفِ أَصْلٍ**) أي على خلاف الأصل، فالباء بمعنى «على»، كما في ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ (**أَوْ لِبَادٍ**) أي أو يُخرّجه على خلاف الظاهر، وقوله: (**مَنْهَجًا**) منصوب على التمييز، أي من حيث المنهج (**لِغَيْرِ مُقْتَضٍ**) أي لغير سبب يدعوه للخروج.

فمن الأمثلة ما ذكره إليه بقوله: (**كَجَعْلِ** ﴿**كَٱلَّذِى**﴾) أي في قوله عَجَلَك: ﴿**لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى**﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] الآية (**نَعْتًا لِمَصْدَرٍ نُوِي**) أي حُذف، وقوله: (**مُنْتَبِذِ**) بكسر الباء، من انتبذ فلان: إذا ذهب ناحيةً، والمراد المُطَّرِح، وهو صفة مؤكّدة لـ«مصدر» بعد صفة، يعني أن بعضهم، وهو مكيّ جعل ﴿**كَٱلَّذِى**﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] نعتا لمصدر محذوف، أي إبطالًا كالذي (**وَالْوَجْهُ**) أي الطريق الأَوْلى في إعرابه (**كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ**) أي فاعل ﴿**تُبْطِلُ**﴾، وهو الواو (**حَالْ**) خبر «كون» على لغة ربيعة، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِينَ الذي ينفق إلخ، وقوله: (**لَا حَذْفَ عِنْدَ ذَا**) أي عند جعله حالًا من الفاعل (**بِحَالٍ**) أي في هذا التركيب (**أَوْ مَآلْ**)

أي في غيره مما أشبهه، يعني أن هذا الوجه هو اللائق في الآية؛ لأنه لا حذف فيه

ومنها ما أشار إليه بقوله:

(**زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ**) أي في هذا المثال (**قَدْ نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (**جَوَازُ حَذْفِ هُوَ**) مع أنه العائد، وهذا غير جائز، كما أشار إليه بقوله: (**ذَاكَ مَا**) نافية (**عُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي الحذف المذكور غير معقول (**لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِفِ**) أي لعدم دليل يدلّ على المحذوف، وهو ممنوع، كما أشار إليه بما ذكره بالفاء الفصيحية (**فَكُلُّ حَذْفٍ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي**) بالبناء للمفعول، أي مُنع.

ومنها ما أشار إليه بقوله:

(**لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّهْ**) بهاء ساكنة للوزن (**نَصَبْ مَحْمُودُهُمْ**) أي الزمخشريّ (**بِفِعْلِ رُؤْيَةِ الْعَجَبْ**) أي بتقدير فعل من مادّة الرؤية، أي «أرى خُلّةً»، وإضافة «رؤية» إلى العجب بمعنى اللام، وإنما أضافها إليه لأدنى ملابسة؛ لكونها محل تعجّب، حيث شذّ بها عن الجمهور.

(**بَلْ**) الصواب في نصبه أنه عطف على اسم «لا»، وقوله: (**مِثْلَ**) مفعول ثان مقدّم لـ«جُعل»، مضاف إلى (**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّهْ**) بهاء ساكنة للوزن أيضًا (**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول (**فَقِسْ عَلَى هَذَا**) على هذا الذي ذكرناه من إعراب هذا المثال، ويحتمل أن تكون الإشارة لما ذكره من الوجه الصواب في جميع الجهات العشر (**لِمَا عنه عُدِلْ**) بالبناء للمفعول، يقال: عدل عن الطريق من باب ضرب: إذا مال عنه، وانصرف، أي لكلّ إعراب صرف عن وجه الصواب إلى الخطإ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن يُخرّج المعرب على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مُقتضٍ، كقول مكي في قوله عَجَلَك: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ [البقرة: الآية ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالًا كالذي، ويلزمه أن يُقدِّر إبطالًا كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿كَٱلَّذِى﴾ حالًا من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وكقول بعض المعاصرين لابن هشام[(١)] في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ»: أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في «شرح الجُمَل»: إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يُحذَف[(٢)] مع قوله وقولِ غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار»؛ لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ومع ردِّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

إن «بشر» مبتدأ، و«مثلهم» نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكانًا مثل مكانهم، بأن «مثلا» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ، كقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً *

إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثلُه في «لا حول ولا قوة».

وكقول الخليل في قوله [من الوافر]:

* أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا *

إن التقدير ألا تُرُوني رجلًا مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غيرِ مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

[أحدها]: أن «رجلا» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلًا للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

* يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ *

[الثاني] أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: الآية ١٧٦].

[الثالث]: أن طلب رجلٍ هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى.

وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

---

(١) هو ابن الأكفانيّ الحكيم المشهور، كما قاله أبو العباس تلميذ ابن هشام. «حاشية الدسوقي»٢/٢٣٣.

(٢) أي ذلك الضمير.

* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي، بخلاف حذف الجارّ، فجوابه أنّ «أطعمه» بتقدير «لا أطعمه»، و«لا» النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدور، كلام الابتداء، و«ما» النافية، وماله الصدر لا يَعْمَل ما بعده فيما قبله، وما لا يَعمَل لا يُفسِّر عاملًا.

وإنما قال[(١)] في قوله ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٤٦] الآية: إنه على تقدير «يا»، ولم يجعله صفة على المحل؛ لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يُجِز نعته.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ ... وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ ... وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ[(٢)]

إن التقدير هو رَبْعٌ، ولم يجعله على البدل من «الطلل»؛ لأن الربع أكثر منه، فكيف يُبْدل الأكثر من الأقل، ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه، ويُسَمِّي ذلك علماءُ القوافي تضمينًا، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعًا بإضمار «هي»، ونصبا بإضمار «اذكر»، فهذا موضع أُلِف فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ماأحسن زيدا»: إن الخبر محذوف، بناء على أن «ما» معرفة موصولة، أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قدَّر «ما» نكرة تامة، والجملة بعدها خبرًا - كما قال سيبويه - لم يَحتَج إلى تقدير خبر؛ لأنه رأى أن «ما» التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف

---

(١) أي سيبويه.

(٢) «الطلل»: ما شخص من آثار الديار، و«الربع»: الدار بعينها حيث كانت، و«القواء» بالفتح والمد: المنزل الذي لا أنيس به، و«أذاع»: أفشى، و«المعصرات»: السحاب تعصر المطر، و«الخضل» بفتح، فكسر: البارد الرطب، والنبت الناعم. «الحاشية»٢/٢٣٤.

الخبر فاش، فترجح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك: «نعم الرجل زيد» كونَ زيد خبرًا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتدأ، والجملة قبله خبرًا؛ لأن «نعم»، و«بئس» موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون في نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢ - ٣] أن يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نصبًا بتقدير «أمدح»، أو رفعًا بقدير «هم»، مع إمكان كونه صفة تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ، وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف، وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه: وأما قولهم[1]: «نعم الرجل عبد الله» فهو بمَنْزلة «ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: وإذا قال: «عبد الله نعم الرجل»، فهو بمَنْزلة «عبد الله ذهب أخوه»، فسَوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غَرَّ أكثر النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله، ويرد عليهم أنه قال أيضًا: وإذا قال: «عبد الله» فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: «نعم الرجل»، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلُّقٌ لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع، قَدَّمْتَ أو أَخَّرْتَ، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حُذِف خبره، ويَرُدُّه أن الخبر لا يُحذَف وجوبًا إلا إن سَدَّ شيء مَسَدَّه، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيدًا».

وأما قول الزمخشري في قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر، والجملة خبر ﴿ٱلَّذِينَ﴾، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لَمَّا رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثًا في القرآن قَدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثًا في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا أن يُقدَّر عطف ﴿ٱلَّذِينَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ﴾، و﴿وَقْرٌ﴾ على ﴿هُدًى﴾، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ نعتًا لـ﴿وَقْرٌ﴾ قُدِّم عليه فصار حالًا.

---

(١) هذا نصّ كلام سيبويه.

وأما قول الفارسي في «أولُ ما أقول: إني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف، تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجُعلت الجملة خبرًا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدر الجملة منصوبة المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكَى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان الجهة العشرة التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أتبعه بذكر خاتمة في بيان الحذف، فقال:

[خاتِمَةٌ]

(وَإِذْ قَدِ انْجَرَّ بِنَا الْقَوْلُ إِلَى ذِكْرِ الْحَذْفِ، فَلْنُوَجِّهِ الْقَوْلَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، فَنَقُولُ:

(ذِكْرُ شُرُوطِهِ)

قوله: **(فلنوجّه)** قال الدمامينيّ: كأنه أدخل الفاء لإجراء الظرف مُجرى كلمة الشرط، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ١١] الآية، وقوله: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ الآية [الكهف: ١٦]، لكن يصدّ عن ذلك وجود «قد»؛ لامتناع دخولها في الشرط. انتهى. قال الشمنيّ: وأقول: إجراء «إذ» مُجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي إعطاءها حكم الشرط من كل وجه. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢/٢٣٦.

وقوله: **(إِلَيْهِ)** أي إلى ذكر الحذف.

وقوله: **(فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهِمَّاتِ)** الفاء للتعليل؛ أي لأنه من مهمات المسائل النحويّة.

وقوله: **(ذِكْرُ شُرُوطِهِ)** أي هذا مبحث ذكر شروط الحذف الثمانية.

١٧٣٧- (إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ قُلْ ثَمَانِيَهْ ... أَدِلَّـةٌ فِي الْحَالِ أَوْ قَـوْلٍ هِـيَـهْ

١٧٣٨- فَقُلْ لِمَنْ رَفَعَ سَوْطًا خَالِدَا ... أَوْ قَالَ مَنْ أَدْعُو فَقُلْ مُجَاهِدَا

١٧٣٩- وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ فِيهِ يُشْتَرَطْ ... إِنْ جُمْلَةً أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ

١٧٤٠- وَالشَّرْطُ فِي الْفَضْلَةِ أَنْ لَا يُوجَدَا ... ضَرَرُ مَعْنًى حَيْثُمَا قَدْ وَرَدَا

١٧٤١- وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ)

(إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ قُلْ ثَمَانِيَهْ) شروطٍ، أحدها **(أَدِلَّةٌ)** أي وجود أدلّة **(فِي الْحَالِ)** أي حالية **(أَوْ قَوْلٍ)** بالجرّ عطفًا على «الحال» **(هِيَهْ)** بهاء السكت، أي أو أدلّة قولية هي **(فَقُلْ لِمَنْ رَفَعَ سَوْطًا)** لضرب أحد **(خَالِدَا)** أي اضرب خالدًا، فحذف «اضرب» لدليل حاليّ، وهو كون

الشخص متهيّأ للضرب بسوطه **(أَوْ قَالَ)** شخص **(مَنْ)** استفهاميّة **(أَدْعُو؟، فَقُلْ: مُجَاهِدَا)** أي ادع مجاهدًا، فحذف «ادع» لدليل قوليّ، وهو قوله في السؤال: «من أدعو؟» **(وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ)** أي مطلقًا، سواء كان حاليّا، أو مقاليّا **(فِيهِ)** أي في الحذف **(يُشْتَرَطْ إِنْ جُمْلَةً)** أي إن كان المحذوف جملة بأسرها، نحو ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي أنزل خيرًا **(أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ)** أي أو كان المحذوف أحد ركنيها، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٥]، أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون **(وَالشَّرْطُ فِي الْفَضْلَةِ)** هي التي يُستغنى عنها، كالمفعول به، بخلاف العمدة، فإنه ما لا يُستغنى عنه، كالفاعل، ونائبه **(أَنْ لَا يُوجَدَا ضَرَرُ مَعْنًى)** أي ضررمعنويّ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: «من أكرمت؟»، فلا يجوز أن تقول: «أكرمت»، بل تقول: «أكرمت زيدًا»، فتذكره وجوبًا، أو وقع محصورًا، نحو «ما أكرمت إلا زيدًا»، فلا يجوز حذف «زيدًا»، وقوله: **(حَيْثُمَا قَدْ وَرَدَا)** أي في أي تركيب جاء، ثم أكّد ما قاله ببيت من أبيات «الخلاصة»، فقال: **(وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ)** فعل أمر من الإجازة **(إِنْ لَمْ يَضِرْ)** بفتح أوله، وكسر ثاله، مضارع ضار يَضِير ضيرًا بمعنى ضَرّ **(كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا)** مثال للمنفيّ، وهو الحذف الضارّ **(أَوْ حُصِرْ)** بالبناء للمفعول، أي أو صار محصورًا، وقد أوضحناه بالمثال، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذف الفضلة؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاّ على نفي الإكرام مطلقًا، مع أن المقصود نفيه عن غير زيد، فلا يُفهم المقصود عند حذفه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يشترط لجواز الحذف ثمانية شروط:

[أحدها]: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطًا زيدًا بإضمار «اضرب»، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ [هُود: الآية ٦٩]، أي سلمنا سلامًا، أو مَقَاليٍّ، كقولك لمن قال: «من أضرب؟»: «زيدًا»، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذّاريَات: الآية ٢٥] أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظًا يفيد معنى فيها، هي مبنية عليه، نحو﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يُوسُف: الآية ٨٥] أي لا تفتأ،

وأما إذا كان المحذوف فضلةً، فلا يشترط لحذفه وِجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي[1]، كما في قولك: «ما ضربت إلا زيدًا»، أو صناعي، كما في قولك: «زيد ضربته»، وقولك: «ضربني وضربته زيد»، وسيأتي شرحه.

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف[2] في نحو «رأيت رجلًا أبيض»، بخلاف نحو «رأيت رجلًا كاتبًا»[3]، وحذف المضاف في نحو «جاءني غلام زيد»، بخلاف نحو ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: الآية ٢٢].

قلت: هكذا جعل الآية ابن هشام مما حذف المضاف منها، أي أمر ربك، وهذا غير صحيح؛ لأن فيه نفي المجيء عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ، مع أن ظاهر القرآن والسنة أثبت ذلك له، فلا يصح العدول عن ظواهرهما، فنقول: إن المجيء ثابت لله ـ سبحانه وتعالى ـ على ما يليق بجلاله، وهذا هو مذهب السلف قاطبة، فتأمله وكن على بصيرة، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وحذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩]، وحذف المبتدإ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثَمّ جاز حذفه في باب «إنّ»، نحو «إن بك زيد مأخوذ»؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو «رغبتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبتُ من أن تفعل»، وأما ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] فإنما حُذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

---

(١) ظاهره أن الذي في حذفه ضرر معنويّ، أو صناعيّ أنه لا يجوز الحذف ولو وُجد دليل، وليس كذلك، بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل، فهذا في قوة الاستثناء من قوله: يشترط وجدان إلخ فتأمل.

(٢) أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنويّ، فهو وإن كان فضلة لكن حذفه يحصل فيه خلل معنويّ، إذ لو حذف «رجل» لم يُعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان، أو الجماد، أو النبات؛ إذ الأبيض يصلح وصفًا لكل منها.

(٣) أي فلو حذف «رجل» لم يلتبس بالمرأة لأنه يقال فيها: كاتبة.

وكان[1] مردودًا قول أبي الفتح: إنه يجوز «جلست زيدا» بتقدير مضاف، أي جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى».

وقولُ جماعة[2]: إن بني تميم لا يثبتون خبر «لا» التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو «لا أحد أغير من الله»، وقولك مبتدئا من غير قرينة: «لا رجل يفعل كذا» فإثبات الخبر فيه إجماع.

وقول الأكثرين[3] إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كونًا مطلقًا، نحو «لولا زيد لكان كذا» يريد لولا زيد. موجود أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو «لولا زيد سالمنا ما سلم»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم...» الحديث.

وقال الجمهور: لا يجوز «لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك» بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قُدِّر مثبتًا أي فإن تدن لم يناسب فعل النهي الذي جُعل دليلا عليه، وإن قُدِّر منفيا، أي فإن لا تدن فسد المعنى، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»، فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولًا وجب أن يُجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب «لولا»، وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيام زيد»، و«لا قيامَ» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد»، ولا «لا رجل»، ويراد قائم؛ لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما «لولا قومك حديثو عهد»، فلعله مما يُروى بالمعنى[4]، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يُقدَّر الشرط مثبتًا مدلولًا عليه

---

(١) عطف على قوله سابقًا: امتنع حذف إلخ.

(٢) عطف على قول أبي الفتح.

(٣) عطف على قول أبي الفتح أيضًا.

(٤) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى، وحينئذ فلا يكون فيه دليل؛ لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه ﷺ، وهذا مما يؤدّي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية على الأحكام النحويّة على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى؛ لتطرق الاحتمال المذكور إلى كلّ حديث استدلّ به منها، وقد اتّخذ أبو حيّان هذا المعنى وَزَرًا له في الردّ على ابن مالك حيث استدلّ على بعض الأحكام النحويّة بالألفاظ=

بالمعنى لا باللفظ ترجيحًا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهومًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

١٧٤٢- (دَلِيلُ حَذْفٍ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إِمَّا صِنَاعِيٌّ وَ سِوَاهُ الثَّانِي

١٧٤٣- فَأَوَّلٌ يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ ... عُلُومُهُ بِأَوْ ضَحِ الجِهَاتِ

١٧٤٤- كَأَنَا لَا أُقْسِمُ فِي لَا أُقْسِمُ ... أَنَا أَصُكُّ أَنْوِ لِوَاوٍ يُعْلَمُ

١٧٤٥- فَإِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَا جُعِلْ ... أَمْ هِيَ شَا لأَنَّ أَمْ جَا مُنْفَصِلْ

١٧٤٦- وَمَا سِوَى الصِّنَاعِ جَا مُنْقَسِمَا ... إِلَى مَقَالِيٍّ وَحَالِيْ فَاعْلَمَا

١٧٤٧- وَشَرْطُ لَفْظِيٍّ مِنَ الأَدِلَّةِ ... طِبَاقُهُ المَحْذُوفَ فِي الحَقِيقَةِ

١٧٤٨- فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبُ ... إِذَا تَخَالَفَا فَذِكْرُهُ وَاجِبُ

١٧٤٩- فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ ... كَمَا بِإِيلَامٍ مُفَسَّرًا دُرِي)

(دَلِيلُ حَذْفٍ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة (قِسْمَانِ: إِمَّا صِنَاعِيْ) بسكون الياء للوزن (وَ سِوَاهُ الثَّانِي) أي القسم الثاني هو غير الصناعيّ (فَأَوَّلٌ) أي الصناعيّ (يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ) أي يختصّ النحويون بمعرفته؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة (بِأَوْ ضَحِ الجِهَاتِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجهات الواضحة (كَأَنَا لَا أُقْسِمُ) بلام مفتوحة، بلا ألف، وإنما أثبتها هنا للوزن. وقوله: (فِي لَا أُقْسِمُ) أي في قوله عَجَّلَ: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: الآية ١] هو بلام مفتوحة، وبعدها همزة مضمومة، فقاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، ويُقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام؛ إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة.

= الحديثيّة. قاله الدمامينيّ. «حاشية الدسوقيّ»٣/٣٥١.

قلت: الذي صححه المحقّقون، وهو الحقّ جواز الاستدلال بالأحاديث النبويّة، ولا وجه للاعتراض بجواز نقلها بالمعنى؛ لأن الظاهر أن الراوي نقله باللفظ إلا إذا صرّح بأنه رواه بالمعنى، أو يوجد دليل على ذلك، وللبحث محلّ آخر غير هذا الحلّ، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم.

والحاصل أن التقدير: لأنا أُقسم، فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدإ محذوف، فلا يصحّ أن تكون للقسم؛ لأن الفعل للحال، أي دالّ عليه، والفعل الذي للحال لا يُقسم به، ولا تصحّ تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على حذف المبتدإ. أفاده الدسوقيّ[1].

(أَنَا أَصُكُّ انْوِ) أي قدّر (لِوَاوٍ يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول، أي لأجل وجود الواو في قولك: «قمت وأصكّ عينه»، فتقدّر وأنا أصكّ عينه؛ لأن واو الحال لا تدخل على المثبت الخالي من «قد».

(فَإِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَا) أي شاء بالمدّ، وقصرها هنا للوزن (جُعِلْ) بالبناء للمفعول، أي جعل التقدير (أَمْ هِيَ شَا) فحُذف المبتدأ (لأَنَّ «أَمْ» جَا) بالقصر لغة في «جاء» بالمدّ (مُنْفَصِلْ) منصوب على الحال على لغة ربيعة، يعني أن «أم» هنا منقطعة، وهي لا تدخل إلا على الجُمَل، فوجب حذف المبتدإ.

(وَمَا سِوَى الصِّنَاعِ) بحذف ياء النسب للوزن (جَا مُنْقَسِمَا إِلَى مَقَالِيٍّ وَحَالِيْ) بسكون الياء للوزن، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فاعلمن ذلك.

(وَشَرْطُ لَفْظِيٍّ مِنَ الأَدِلَّةِ) أي شرط دليل لفظيّ، وهو القسم الأول (طِبَاقُهُ) أي موافقته (المَحْذُوفَ فِي الحَقِيقَةِ) أي في حقيقته، بأن يوافقه لفظا ومعنى، كما في «زيدًا ضربته»، أو معنى فقط، كما في نحو «زيدًا مررت به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنويّ، بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان (فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبُ إِذَا تَخَالَفَا) أي في المعنى (فَذِكْرُهُ) أي ذكر الخبر، وهو «ضارب» (وَاجِبُ) لعدم المطابقة (فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ) أي كما في قول عَجَّلَ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: الآية ١٠١] الآية (كَمَا بِإِيلَامٍ) متعلّق بـ(مُفَسَّرًا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلم تفسيره بالإيلام، أي إن معناه المقصود هو الإيلام، لا معناه الموضوع له لغة، فإنه اسم لفعل بصورة معلومة، وهي استعمال آلة التأديب في محلّ صالح له، والمقصود هو الإيلام، ولهذا لو حلف إنسان لا يضرب فلانا، فضربه بعد موته لا

(١) «الحاشية»٢/٢٣٨.

بالمعنى لا باللفظ ترجيحًا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهومًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

١٧٤٢- (دَلِيلُ حَذْفٍ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... إِمَّا صِنَاعِيْ وَ سِوَاهُ الثَّانِي

١٧٤٣- فَأَوَّلٌ يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ ... عُلُومُهُ بِأَوْ ضَحِ الجِهَاتِ

١٧٤٤- كَأَنَا لَا أُقْسِمُ فِي لَا أُقْسِمُ ... أَنَا أَصُكُّ أَنْوِ لِوَاوِ يُعْلَمُ

١٧٤٥- فَإِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَا جُعِلْ ... أَمْ هِيَ شَا لأَنَّ أَمْ جَا مُنْفَصِلْ

١٧٤٦- وَمَا سِوَى الصِّنَاعِ جَا مُنْقَسِمَا ... إِلَى مَقَالِيِّ وَحَالِيْ فَاعْلَمَا

١٧٤٧- وَشَرْطُ لَفْظِيٍّ مِنَ الأَدِلَّةِ ... طِبَاقُهُ المَحْذُوفَ فِي الحَقِيقَةِ

١٧٤٨- فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبُ ... إِذَا تَخَالَفَا فَذِكْرُهُ وَاجِبُ

١٧٤٩- فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ ... كَمَا بِإِيلَامٍ مُفَسَّرًا دُرِي)

(**دَلِيلُ حَذْفٍ عِنْدَهُمْ**) أي عند النحاة (**قِسْمَانِ: إِمَّا صِنَاعِيْ**) بسكون الياء للوزن (**وَ سِوَاهُ الثَّانِي**) أي القسم الثاني هو غير الصناعيّ (**فَأَوَّلٌ**) أي الصناعيّ (**يَخْتَصُّ بِالنُّحَاةِ عُلُومُهُ**) أي يختصّ النحويون بمعرفته؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة (**بِأَوْ ضَحِ الجِهَاتِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجهات الواضحة (**كَأَنَا لَا أُقْسِمُ**) بلام مفتوحة، بلا ألف، وإنما أثبتها هنا للوزن، وقوله: (**فِي لَا أُقْسِمُ**) أي في قوله ﷻ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: الآية ١] هو بلام مفتوحة، وبعدها همزة مضمومة، فقاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، ويُقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام؛ إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة.

= الحديثيّة. قاله الدماميني . «حاشية الدسوقي»٣/٣٥١.
قلت: الذي صححه المحقّقون، وهو الحقّ جواز الاستدلال بالأحاديث النبويّة، ولا وجه للاعتراض بجواز نقلها بالمعنى؛ لأن الظاهر أن الراوي نقله باللفظ إلا إذا صرّح بأنه رواه بالمعنى، أو يوجد دليل على ذلك، وللبحث محلّ آخر غير هذا الحلّ، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم.

والحاصل أن التقدير: لأنا أُقسم، فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدإ محذوف، فلا يصحّ أن تكون للقسم؛ لأن الفعل للحال، أي دالّ عليه، والفعل الذي للحال لا يُقسم به، ولا تصحّ تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على حذف المبتدإ. أفاده الدسوقيّ[1].

(**أَنَا أَصُكُّ أَنْوِ**) أي قدّر (**لِوَاوِ يُعْلَمُ**) بالبناء للمفعول، أي لأجل وجود الواو في قولك: «قمت وأصكّ عينه»، فتقدّر وأنا أصكّ عينه؛ لأن واو الحال لا تدخل على المثبت الخالي من «قد».

(**فَإِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَا**) أي شاء بالمدّ، وقصرها هنا للوزن (**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول، أي جعل التقدير (**أَمْ هِيَ شَا**) فحُذف المبتدأ (**لأَنَّ «أَمْ» جَا**) بالقصر لغة في «جاء» بالمدّ (**مُنْفَصِلْ**) منصوب على الحال على لغة ربيعة، يعني أن «أم» هنا منقطعة، وهي لا تدخل إلا على الجُمَل، فوجب حذف المبتدإ.

(**وَمَا سِوَى الصِّنَاعِ**) بحذف ياء النسب للوزن (**جَا مُنْقَسِمَا إِلَى مَقَالِيِّ وَحَالِيْ**) بسكون الياء للوزن، وقوله: (**فَاعْلَمَا**) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فاعلمن ذلك.

(**وَشَرْطُ لَفْظِيٍّ مِنَ الأَدِلَّةِ**) أي شرط دليل لفظيّ، وهو القسم الأول (**طِبَاقُهُ**) أي موافقته (**المَحْذُوفَ فِي الحَقِيقَةِ**) أي في حقيقته، بأن يوافقه لفظا ومعنى، كما في «زيدًا ضربته»، أو معنى فقط، كما في نحو «زيدًا مررت به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنويّ، بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان (**فَأَنْتَ ضَارِبٌ وَزَيْدٌ ضَارِبُ إِذَا تَخَالَفَا**) أي في المعنى (**فَذِكْرُهُ**) أي ذكر الخبر، وهو «ضارب» (**وَاجِبُ**) لعدم المطابقة (**فَالضَّرْبُ قَدْ يَجِي بِمَعْنَى السَّفَرِ**) أي كما في قول ﷻ: ﴿وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النساء: الآية ١٠١] الآية (**كَمَا بِإِيلَامٍ**) متعلّق بـ(**مُفَسَّرًا دُرِي**) بالبناء للمفعول، أي عُلم تفسيره بالإيلام، أي إن معناه المقصود هو الإيلام، لا معناه الموضوع له لغة، فإنه اسم لفعل بصورة معلومة، وهي استعمال آلة التأديب في محلّ صالح له، والمقصود هو الإيلام، ولهذا لو حلف إنسان لا يضرب فلانا، فضربه بعد موته لا

(١) «الحاشية»٢/٢٣٨.

يحنث؛ لفوات معنى الإيلام[1].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن دليل الحذف نوعان:

[أحدهما]: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم.

[والثاني]: صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: الآية ١]: إن التقدير لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يُقْسَم به في قول البصريين، وفي «قمتُ وأصُكُّ عينه»: إن التقدير وأنا أصك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من «قد»، وفي «إنها لإبل أم شاء»: إن التقدير أم هي شاء؛ لأن «أم» المنقطعة لا تدخل إلا على الجمل، وفي قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

إن التقدير إنه، أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

وفي قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠]: إن التقدير ولكن كان رسول الله؛ لأن ما بعد «لكن» ليس معطوفًا بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما، كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[2]

أن التقدير ولكن أنا، ووجهوه بأن «لكن» تشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدم في الرتبة عليه، ورده الفارسي بأن المشبه بالفعل هو

---

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٣٩.

(٢) «الحلّال» فعّال للنسبة، أي لست بذي حُلول، و«التلاع» جمع تلعة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وأرفد مضارع رَفَدَ من باب ضرب: أي أعطاه، أو أعانه، والرفد اسم منه، واسترفدته: أي طلبت رفده.

«لكنّ» المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف.

ثم إن شرط الدليل اللفظي أن يكون طِبْقَ المحذوف، فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمرو»، أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور، بأن يُقدَّر أحدهما بمعنى السفر، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [النساء: الآية ١٠١] الآية، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن «ثَمّ» أجمعوا على جواز «زيدٌ قائمٌ وعمرو، وإن زيدًا قائمٌ وعمرو»، وعلى منع «ليت زيدًا قائم وعمرو»، وكذا في «لعل»، و«كأنّ»؛ لأن الخبر المذكور مُتَمَنًّى، أو مُتَرَجًّى، أو مُشَبَّهٌ به، والخبر المحذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدإ.

[فإن قلت]: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٦] في قراءة من رفع، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفًا على الموضع، ويصلون خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣-٤]: إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا

إنّ ترى المقدرة الناصبة لـ«طيبا» قلبية لا بصرية؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمْدَح النساء بالخَفَر[1] والتَّصَوُّن، لا بالتبذل، مع أن «رأى» المذكورة بصرية.

قال ابن هشام: الصواب عندي أن الصلاة لغةً بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة[2]، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض،

---

(١) «الخَفَر» بفتحتين، مضارع خَفِرَ، يقال: خفر يخفر خفرًا، من باب تعب، والاسم الخَفَارة، وهو الحياء والوقار.

(٢) الأحسن في معنى صلاة الله ما نقله البخاري في «صحيحه» عن أبي العالية قال: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة المؤمنين الدعاء.

وأما قول الجماعة فبعيد من جهات:

[إحداها]: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس حتى إن قومًا نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه.

[والثانية]: أنا لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه، إذا كان الإسناد حقيقيًا[1].

[والثالثة]: أن الرحمة فعلها مُتعَدّ، والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي[2].

[والرابعة]: أنه لو قيل مكانَ صلى عليه: دعا عليه انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه: إن قادرين حال، أي بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن «بلى» إيجاب للمنفي، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سُلِّم قولُ الفراء فلا يُسَلَّم أن الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المَدَر يخالف حال أهل الوَبَر، وحال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقي الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

ثم ذكر الشرط الثاني للحذف بقوله:

١٧٥٠- (وَشَرْطُهُ الثَّانِي لَدَى النُّحَاةِ   أَنْ لَا يَكُونَ الْجُزْءَ لِلْأَدَاةِ

١٧٥١- كَفَاعِلٍ أَوْ نَائِبٍ أَوْ مُشْبِهِ   وَحَذْفُهُ مَعْ فِعْلِهِ فَاحْكُمْ بِهِ)

(**وَشَرْطُهُ**) أي الحذف (**الثَّانِي**) من الشروط الثمانية (**لَدَى النُّحَاةِ**) أي عندهم، متعلّق

(١) اعترضه الدماميني بأن ذلك معروف، انظر «الحاشية» جـ٣ ص٣٥٦.

(٢) فيه أنه شائع. اهـ «الحاشية» جـ٣ ص٣٥٦.

بـ«شرط» (**أَنْ لَا يَكُونَ الْجُزْءَ لِلْأَدَاةِ**) بنصب الجزء على الخبريّة، و«للأداة» صفة له، أو حال، يعني أن الشرط الثاني للحذف أن لا يكون المحذوف كالجزء للمحذوف منه (**كَفَاعِلٍ**) مثال للمنفيّ، أي فلا يُحذف الفاعل؛ لكونه كجزء للفعل (**أَوْ نَائِبٍ**) أي نائب الفاعل (**أَوْ مُشْبِهِ**) أي مشبه الفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها (**وَحَذْفُهُ**) مفعول مقدّم لـ«احكم» (**مَعْ فِعْلِهِ فَاحْكُمْ بِهِ**) أي احكم بجواز حذف الفعل مع الفاعل، نحو قوله: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: الآية ٣٠] أي أنزل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الشرط الثاني من الشروط الثمانية للحذف أن لا يكون ما يُحذَف كالجزء، فلا يُحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشْبِهه، وقد مضى الرَّدّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي، وهشام، والسهيلي، في نحو «ضربني وضربت زيدًا» إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: الآية ٥]: إن التقدير بئس المثلُ مثلُ القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في «بئس» ضميرَ المثل مستترًا، فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري، فإنه قال في تقديره: بئس مثلًا، وقد نصّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم، وبئس» لا يحذف، والصواب أن ﴿مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] فاعل، وحُذفَ المخصوص، أي مَثَلُ هؤلاء، أو مضاف أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾، و«يا عبد الله»، و«زيدًا ضربته».

ثم ذكر الشرط الثالث بقوله:

١٧٥٢- (وَثَالِثٌ أَنْ لَا يَكُونَ أُكِّدَا   فَأَخْفَشٌ أَوَّلُ مَنْ هَذَا ابْتَدَا

١٧٥٣- إِذِ الْمُؤَكِّدُ يَشَا مُطَوَّلَا   كَمَا اخْتِصَارًا حَاذِفٌ هُنَا جَلَا)

(**وَثَالِثٌ**) أي من شروط الحذف الثمانية (**أَنْ لَا يَكُونَ**) أي المحذوف (**أُكِّدَا**) بالبناء للمفعول (**فَأَخْفَشٌ**) بالصرف للضرورة، وهو مبتدأ خبره قوله: (**أَوَّلُ مَنْ هَذَا ابْتَدَا**) أي أول من ذكر هذا الشرط، ثم أشار إلى علة اشتراط عدم حذف المؤكَّد بقوله: (**إِذِ**) تعليليّة (**الْمُؤَكِّدُ**) بصيغة اسم الفاعل، أي الشخص الذي يذكر المؤكّد (**يَشَا مُطَوَّلَا**) أي يريد تطويل الكلام (**كَمَا اخْتِصَارًا**)

مفعول مقدّم لـ«جلا» (**حَاذِفٌ**) أي شخص حاذف من الكلام (**هُنَا**) أي في باب الحذف (**جَلَا**) أي أظهر، وكشف، يعني من يحذف يريد الاختصار، كما أن من يؤكّد يريد التطويل، فبينهما تناف

وحاصل معنى البيتين أن الشرط الثالث للحذف أن لا يكون مُؤَكَّدًا، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو «الذي رأيت زيدٌ» أن يُؤَكِّد العائد المحذوف بقولك: «نفسَهُ»؛ لأن المُؤكِّد مُريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، وتبعه الفارسي، فرد في «كتاب الأَغْفَال» قول الزجاج في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] :إن التقدير إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في «الخصائص»: لا يجوز «الذي ضربت نفسه زيد»، كما لا يجوز إدغام نحو «اقعنسس»؛ لما فيهما جميعًا من نقض الغرض، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد، كـ«ضربتُ ضربًا»؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضًا، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو «مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما» كيف يُنطَق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يُرفَع بتقدير هما صَاحِبَايَ أنفسُهما، وينصب بتقدير أَعنِيهِمَا أَنفُسَهُمَا، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلوا بقول العرب [من المنسوخ]:

* إِنَّ مَـحَـلًا وَإِنَّ مُـرْتَحَـلَا *

و«إن مالًا، وإن ولدًا»، فحذفوا الخبر مع أنه مُؤكَّد بـ«إنّ»، وفيه نظر، فإن المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فَرَّ الأخفش من حذف العائد في نحو «الذي رأيته نفسَهُ زيدٌ»؛ لأن المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يُحذف في نحو «الذي هو قائم زيد»، فإذا فَرُّوا من الطول، فكيف يؤكدون، وأما حذف الشيء لدليل، وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه[1].

---

(١) قال في شرح «الخلاصة»: والذي ذكره الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، قال: لأن المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك، فلم يجز، إن أراد أن المصدر المؤكد يقصدبه عامله، وتقرير معناه دائمًا فلا شكّ أن حذفه مناف لذلك=

ثم ذكر الشرط الرابع، فقال:

١٧٥٤- وَرَابِعٌ أَنْ لَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارِ مَا اخْتِصَارٌ وَصْفُهُ

١٧٥٥- لَا يُحْذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلْ لِأَنَّهُ مُخْتَصَرَ الْفِعْلِ جُعِلْ

(**وَرَابِعٌ**) أي من الشروط الثمانية (**أَنْ لَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارِ مَا اخْتِصَارٌ وَصْفُهُ**) أي ما كان متصفًا بكونه مختصرًا (**لَا يُحْذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلْ**) أي فيه، دون معموله (**لِأَنَّهُ مُخْتَصَرَ الْفِعْلِ**) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ(**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول؛ لأنه مختصر من الفعل، فلا ينبغي اختصاره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الرابع من الشروط الثمانية أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسمُ الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيدًا فاقتله»، وفي «شأنَكَ والحجَّ»، وقوله [من الرجز]:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ[1] دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

إن التقدير عليك زيدًا، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير خُذْ دلوي، والزم زيدًا، والزم الحج، ويجوز في «دلوي» أن يكون مبتدأ، و«دونك» خبره.

= القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المؤكّد قد يُقصد به التقرير والتقوية، وقد يُقصد به مجرّد التقرير، فمسلّم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحقّ وأولى، ولو لم يكن هذا القياس كافيًا في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكّد حذفًا جائزًا إذا كان خبرًا عن اسم عين، من غير تكرير ولا حصر، نحو أنت سيرًا، وحذفًا واجبًا في مواضع، نحو «سقيا، ورعيًا، وحمدًا، وشُكرًا لا كفرًا»، فمنع هذا إما سهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوّغ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد رد ابن عقيل على بدر الدين في شرح الخلاصة، لكن ابن هشام أيده هنا، فتأمل بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل. راجع «حاشية الدسوقي»٢/٢٤٢.

(١) «المائح»: هو الذي ينزل البئر، ويملأ الدلو لقلة الماء، وأما الماتح بالتاء الفوقية، فهو الذي يجذب الدلو على رأس البئر.

ثم ذكر الخامس، فقال:

١٧٥٦- (وَخَامِسٌ أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلَا ... وَهْوَ كَخَافِضٍ وَجَازِمٍ تَلَا

١٧٥٧- وَنَاصِبِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ مَوْضِعِ ... تَقْوَى الدِّلَالَةُ لَدَيْهِ فَاسْمَعِ)

(**وَخَامِسٌ**) أي من الشروط الثمانية (**أَنْ لَا يَكُونَ**) أي المحذوف (**عَامِلَا**) المراد العامل الضعيف، كما أشار إليه بقوله: (**وَهْوَ كَخَافِضٍ، وَجَازِمٍ تَلَا**) أي تبع ما قبله، صفة لـ«جازم»(**وَنَاصِبِ الْفِعْلِ**) بالجرّ عطفًا على «خافض»، وقوله: (**بِغَيْرِ مَوْضِعِ**) متعلّق بحال مقدّر من خافض وما عُطف عليه، أي كونها واقعةً بغير موضع، وقوله: (**تَقْوَى**) مضارع قَوِي من باب تعب، وفاعله قوله: (**الدِّلَالَةُ لَدَيْهِ**) أي عنده متعلّق بـ«تَقْوَى»، يعني أنه لا تحذف هذه العوامل؛ لضعفها، إلا في المواضع التي تكون فيها الدلالة قويّة، وكثُر استعمالها فيها، وذلك كـ«مِن» بعد «كم» الاستفهاميّة، ولام الطلب، فإن حذفها مطّرد عند بعضهم، ومنها حذف «أن» الناصبة في مواضع مخصوصة بعد فاء السببية، وواو المعيّة، نحو «بكم درهم اشتريت»، ونحو: «قل له يفعل»، ونحو: «ليت زيدًا قائم فأقومَ»، فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسيّ[1]، وقول: (**فَاسْمَعِ**) كَمّل به البيت، أي فاسمع ما ذكرته؛ لكونه من مهمات المسائل النحوية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الخامس من الشروط الثمانية أن لا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا، فلا يُحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل، إلا في مواضع قَوِيت فيها الدلالة، وكثُر فيه استعمال تلك العوامل، كالمواضع المذكورة آنفًا، ولا يجوز القياس عليها[2].

ثم ذكر السادس، فقال:

١٧٥٨- (وَسَادِسٌ أَنْ لَا يَكُونَ عِوَضَا ... كَمَا الَّذِي عَنْ كَانَ جَا مُعَوَّضَا)

(**وَسَادِسٌ**) أي سادسُ شروطِ الحذف (**أَنْ لَا يَكُونَ**) أي المحذوف (**عِوَضَا**) أي عن غيره (**كَمَا الَّذِي عَنْ**) لفظ («**كَانَ**» **جَا مُعَوَّضَا**) أي في نحو «أما أنت ذا نفر»، فلا يجوز حذف «ما»؛ لئلا

(١) «حاشية الدسوقي»٢/٢٤٢.

(٢) أي فلا يجوز أن يُحذف مطلق جارّ قياسًا على «مِنْ» في الموضع المذكور قريبًا، أو في غيره، ولا مطلق جازم قياسًا على لام الطلب، ولا مطلق ناصب قياسًا على «أن».

يلزم الجمع بين حذف العوض والمعوّض.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السادس من الشروط أن لا يكون المحذوف عوضًا عن شيء، فلا تُحذَف «ما» في «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إمّا لا»، ولا التاء من «عِدَةٍ»، و«إقامة»، و«استقامة»، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٣]، فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا لم يُحذَف خبر «كان»؛ لأنه عوض، أو كالعوض من مصدرها، ومن ثَمّ لا يجتمعان، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تُقدِّر أحرف النداء عوضًا من «أدعو»، و«أُنادي»؛ لإجازتهم حذفها.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

١٧٥٩- (وَسَابِعٌ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى ... تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ وَالْقَطْعُ تَلَا

١٧٦٠- وَثَامِنٌ عَدَمُ عَامِلٍ ضَعُفْ ... وَعِنْدَهُ وُجُودُ عَامِلٍ شَرُفْ)

(**وَسَابِعٌ**) أي سابعُ شروطِ الحذف (**أَنْ لَا يُؤَدِّيَ**) أي حذفه (**إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ**) أي إعداده للعمل، وقوله: (**وَالْقَطْعُ تَلَا**) جملة حالية من «تهيئة»، أي حال كون القطع تبَعَ العمل، وسيأتي مثاله (**وَثَامِنٌ**) أي ثامنُ شروطِ الحذف، وهو آخر الشروط (**عَدَمُ عَامِلٍ ضَعُفْ**) أي عدم إعمال عامل ضعيف في العمل، كالابتداء، فإنه عامل ضعيف؛ لكونه معنويًا (**وَعِنْدَه وُجُودُ عَامِلٍ شَرُفْ**) أي مع وجود عامل شريف، أي قويّ في العمل، كالفعل، فإنه عامل قويّ؛ لكونه لفظيًا، فقوله: «وعنده إلخ» جملة حالية من «عدم إلخ».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع، والثامن من الشروط أن لا يُؤدِّيَ حذفه إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعِهِ عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القويّ، وللأمر الأول مَنَعَ البصريون حذفَ المفعول الثاني من نحو «ضربني وضربته زيد»؛ لئلا يتسلط على «زيد»، ثم يُقطَع عنه برفعه بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضًا حذف المفعول في نحو «زيد ضربته»؛ لأن في حذفه تسليط «ضرب» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء، وهو عامل ضعيف، مع التمكن من إعمال الفعل القويّ في العمل، ثم حملوا على ذلك

«زيد ما ضربته»، أو «هل ضربته»، فمنعوا الحذف، وإن لم يؤدِّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع «رأسها» في «أكلت السمكة حتى رأسُها» إلا أن يُذكَر الخبر، فتقول: «مأكول»، ولاجتماعهما مع الإلباس مَنَعَ الجميعُ تقديمَ الخبر في نحو «زيد قام»، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدإ في نحو «زيد ضرب عمرًا»، وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجازوا «زيدًا أجلَهُ أحْرَزَ»، وقال البصريون في قوله [من الطويل]:

* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا *

إنّ «عطية» مبتدأ، و«إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واسمُهَا ضمير الشأن، قال ابن هشام: وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدإ، وقد بَيَّنّا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية، في نحو «ما ضربت زيدًا»، فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حشوًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه:

ربما خُولف مقتضى هذين الشرطين، أو أحدهما في ضرورة، أو قليلٍ من الكلم، فالأول كقوله [من السريع]:

* وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا *

وقوله: «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ»، وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر﴿وكلٌّ وعد الله الحسنى﴾ [النساء: ٩٥].

والثاني كقوله [من مجزوء الكامل]:

بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... ـنَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شُعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُعْشِي» فيه، وليس فيه إعمالُ ضعيفٍ دون قويٍّ، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتَهُمْ ... فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

أنه يُروَى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد رُويا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على شروط الحذف الثمانية، أتبعه ببيان ما يُظنّ أن الشيء من الحذف، وليس منه، فقال:

(بَيَانُ أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَلَيْسَ مِنْهُ)

١٧٦١- (وَالْحَذْفُ لِلدَّلِيلِ بِاخْتِصَارِ ... يُدْعَى وَمَا سِوَاهُ بِاقْتِصَارِ

١٧٦٢- وَمَثَّلُوا ذَا بِكُلُوا ثُمَّ اشْرَبُوا ... أَيْ أَوْقِعُوا الْفِعْلَيْنِ يَا مَنْ يَرْغَبُ

١٧٦٣- وَإِنْ يَكُنْ وُقُوعُ فِعْلٍ غَرَضَا ... فَجِيءْ بِمَصْدَرٍ يَعُمُّ مَا مَضَى

١٧٦٤- كَحَصَلَ الْحَرِيقُ أَوْ كَانَ نَهَبْ ... وَإِنْ بِإِيقَاعِ الْمُرِيدِ يُنْتَدَبْ

١٧٦٥- فَلْيَقْتَصِرْ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجِي ... مَفْعُولُهُ بِالْقَصْدِ أَوْ بِالْمَخْرَجِ

١٧٦٦- لِأَنَّ مَا نُوِيَ مِثْلُ الثَّابِتِ ... وَلَا بِمَحْذُوفٍ دُعِي لِلْمُثْبِتِ

١٧٦٧- لِأَنَّهُ لِقَصْدِ هَذَا نُزِّلَا ... مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ حَيْثُمَا انْجَلَى

١٧٦٨- وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثْ ... لِفَاعِلٍ كَمَا بِمَفْعُولٍ حَدَثْ

١٧٦٩- فَيُذْكَرَانِ عِنْدَ ذَاكَ عَلَنَا ... لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا وَلَا تَنُوا الزِّنَا

١٧٧٠- إِنْ لَمْ يَكُ الْمَفْعُولُ فِي ذَا ذُكِرَا ... يُوصَفُ بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدْ حُرِّرَا)

(وَالْحَذْفُ لِلدَّلِيلِ بِاخْتِصَارٍ يُدْعَى) أي يسمّى (وَمَا سِوَاهُ) أي حذف غيره، وهو ما حُذف لغير دليل (بِاقْتِصَارٍ) أي يسمى باقتصار، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، فـ«ما سواه» عطف على «الحذف للدليل»، و«باقتصار» عطف على باختصار، وفيه الخلاف

المشهور، فجوّزه الكوفين، والأخفش، وهو الأقرب عندي، وقد تقدّم تمام البحث فيه.

(**وَمَثَّلُوا ذَا بـ﴿كُلُوا﴾، ثُمَّ ﴿وَاشْرَبُوا﴾، أَيْ أَوْقِعُوا**) وفي نسخة: «أي أوقع» بالإفراد (**الْفِعْلَيْنِ**) أي الأكل والشرب، وقوله: (**يَا مَنْ يَرْغَبُ**) كمّل به البيت، أي يامن له رغبة في تحقيق المسائل النحويّة، فهذا مثاله (**وَإِنْ يَكُنْ وُقُوعُ فِعْلٍ غَرَضَا**) أي مقصودًا بالإخبار ، دون تعيين من أوقعه، أو أُوقع عليه (**فَجِيءْ بِمَصْدَرٍ يَعُمُّ مَا مَضَى**) أي ائت بمصدر مسند إلى فعل كون عامّ (**كَحَصَلَ الْحَرِيقُ**) بفتح، فكسر: اسم من الاحتراق، قاله في «القاموس» (**أَوْ كَانَ نَهَبْ**) بفتحتين، ولعل فتح الهاء لكونها حرف حلق؛ لأن كل ما كان بفتح الفاء، وعينه حرف حلق يجوز فيه فتح العين، وسكونها، كشَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهَر، وبَحْر وبَحَر، ونحو ذلك، وإلا فالمصدر نَهْبٌ بسكون العين، فليُتأمّل.

والمعنى أنه يقال في مقامٍ قُصِد فيه الإخبار بحصول حرق، أو نهب من غير بيان من أوقعه، أو أُقع عليه: حصل حَرِيق، أو كان نَهَبٌ (**وَإِنْ بِإِيقَاعِ الْمُرِيدِ**) أي مريد الفعل، والمراد به الفاعل (**يُنْتَدَبْ**) بالبناء للمفعول، أي يُطلب (**فَلْيُقْتَصَرْ عَلَيْهِمَا**) ببناء الفعل للمفعول أيضًا، أي ليقتصر على ذكر الفعل والفاعل (**وَلَا يَجِي مَفْعُولُهُ بِالْقَصْدِ**) أي لا يُذكر مفعوله بالنية، يعني أنه لا يُنوى (**أَوْ بِالْمَخْرَجِ**) أي بمخرج الحروف، بمعنى أنه لا يتلفظ به، ووقع في نسخة: «أو بمُدرَج»، وكتب الناظم في هامشه: ما نصه: أي النية، وفيه أنه تكرار مع قوله: «بالقصد»، وأيضًا يلزم عليه أنه لم يُبين حكم ذكره لفظًا، فالنسخة الأولى هي الأَوْلى، والله تعالى أعلم.

وقوله: (**لأَنَّ مَا نُوِيَ مِثْلُ الثَّابِتِ**) ببناء الفعل للمفعول؛ أي إنما لم يُنوَ؛ لأن المنويّ في حكم الثابت (**وَلَا بِمَحْذُوفٍ دُعِي**) بالبناء للمفعول، أي ولا يسمّى أيضًا محذوفًا (**لِلْمُثْبِتِ**) وقع في النسخة بكسر الباء، والظاهر أنه بفتحها، أي للفعل المذكور، يعني أنه لا يقال: إنه مفعولٌ به مقدّر للفعل المذكور، والله تعالى أعلم (**لأَنَّهُ**) أي الفعل (**لِقَصْدِ هَذَا**) أي لقصد أن المراد الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل الفعل، دون بيان من أوقع عليه (**نُزِّلَا**) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (**مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ**) أي بمَنْزِلة الفعل اللازم الذي لا مفعول له (**حَيْثُمَا انْجَلَى**) أي في أيّ تركيب ظهر فيه بهذا القصد.

(**وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثْ**) فعل ونائب فاعله، أي إسناد حدث الفعل (**لِفَاعِلٍ، كَمَا لِمَفْعُولٍ حَدَثْ**) أي كما يُقصد إسناد الحدث أيضًا إلى مفعوله، يعني أنه أحيانًا يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله، مع تعليقه بمفعوله (**فَيُذْكَرَانِ**) أي الفاعل والمفعول مع الفعل (**عِنْدَ ذَاكَ**) أي عند القصد المذكور(**عَلَنَا**) أي ظاهرًا من غير تقدير (**لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا**) أي نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰٓا﴾ [آل عمران: الآية ١٣٠] (**وَلَا تَنُوا الزِّنَا**) أي لا تقصدوه، وهو إشارة إلى قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: الآية ٣٢]، فقد ذكر في الآيتين الفاعل والمفعول مع الفعل؛ لما ذُكر (**إِنْ لَمْ يَكُ الْمَفْعُولُ فِي ذَا**) أي في هذا النوع، وهو ما إذا قُصد إسناد الفعل إلى الفاعل، مع تعليقه بالمفعول (**ذُكِرَا**) بألف الإطلاق (**يُوصَفْ**) بالجزم على أنه جواب الشرط (**بِمَحْذُوفٍ**) أي بكونه محذوفًا، يعني أنه إذا لم يُذكر المفعول في هذا النوع، يقال: إنه محذوف، بخلاف المسألة التي قبله، وقوله: (**كَمَا قَدْ حُرِّرَا**) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي على ما حرّره محقّقوا هذا الفنّ، ويحتمل أن تكون الألف ضمير المثنى، وتعود على حكمي المسألتين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو قوله ﷻ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [البقرة: الآية ٦٠] الآية، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»، أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل، من غير تعيينِ مَن أَوقَعَه، أو من أُوقِع عليه، فيجاء بمصدره مُسندًا إلى فعل كون عام(١)، فيقال: حصل حريق، أو نَهَب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمّى محذوفًا؛ لأن الفعل يُنزّل لهذا القصد مَنزلة ما لا مفعول له، ومنه قوله ﷻ: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨]، وقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: الآية ٩]، وقوله: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: الآية ٣١]

(١) قال المحشّي: وفي عبارته قلبٌ، تقديره: فيجاء بفعل كونٍ عامٍّ مسندٍ إلى مصدره، فإن المصدر هو المسند إليه، والفعل هو المسند. انتهى ٢/٢٤٤.

وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: الآية ٢٠] ؛ إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم، ومن ينتفي عنه العلم، وأَوْقِعُوا الأكلَ والشربَ، وذَرُوا الإسرافَ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القَصَص: ٢٣] الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما، إذ كانتا على صفة الذِّيَاد، وقومُهما على السقي، لا لكون مَذُودهما غنمًا، ومَسْقِيِّهم إبلًا، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا نَسْقِى﴾ [القَصَص: الآية ٢٣] السَّقْيُ، لا الْمَسْقِيُّ، ومن لم يتأمل قَدَّرَ يَسقُون إبلهم، وتَذُودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا.

وتارةً يُقصَد إسنادُ الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله، فيُذكَران، نحوقوله عز وجل: ﴿لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣٠] ، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٢] ، وقولك: «ما أحسن زيدًا»، وهذا النوع إذا لم يُذكَر مفعوله قيل: محذوفٌ، نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضّحى: الآية ٣] ، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو قوله عز وجل: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفُرقان: الآية ٤١] ، أي بعثه، إذ لا بدّ من العائد، وقوله: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾، أي وعده الله، فالجملة خبر حُذف منها الرابط، وقوله [من الوافر]:

وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

أي حميته، والجملة صفةٌ، فحُذِف منها الرابط. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان ما يُظنّ أنه من باب الحذف، وليس منه، أتبعه ببيان مكان المقدَّر، فقال:

(بَيَانُ مَكَانِ الْمُقَدَّرِ)

١٧٧١- (وَالأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ فِي ... مَكَانِهِ الأَصْلِيِّ أَنْ لَا يَقْتَفِي

١٧٧٢- تَخَالُفُ الْوَجْهَيْنِ لِلأَصْلِ لَدَى ... حَذْفٍ وَوَضْعِ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ الأَدَا

١٧٧٣- فَوَاجِبٌ تَقْدِيرُ مَا يُفَسَّرُ ... مُقَدَّمًا أَهْلُ الْبَيَانِ أَخَّرُوا

١٧٧٤- وَعِنْدَ مَا تَعَذَّرَ الأَصْلُ ٱرْتُكِبْ ... أَوِ ٱقْتَضَى الْمَعْنَى فَعِنْدَ ذَا يَجِبْ

١٧٧٥- كَأَيَّهُمْ رَأَيْتَهُ مُسْتَفْهِمَا ... أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ نَمَا

١٧٧٦- فِي الدَّارِ زَيْدٌ أَنْ يُؤَخَّرَ سَبَقْ ... لِكَوْنِهِ الْخَبَرَ تَأْخِيرُهْ أَحَقّْ

١٧٧٧- لَكِنَّ فِي تَقْدِيمِهِ هُنَا ظَهَرْ ... لَنَا بِكَوْنِهِ كَعَامِلٍ بَهَرْ

١٧٧٨- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا فَعِنْدَ ذَا لَزِمْ ... تَأْخِيرُهُ فِي إِنَّ أَيْضًا قَدْ حُتِمْ

١٧٧٩- كَإِنَّ خَلْفَكَ الأَمِيرَ مُطْلَقَا ... وَجْهَانِ بَعْدَ كَانَ قَدْ تَحَقَّقَا

١٧٨٠- إِذْ خَبَرٌ لِكَانَ فِعْلًا قُدِّمَا ... لِعَدَمِ الْمَحْظُورِ عِنْدَ الْعُلَمَا

١٧٨١- وَالثَّانِ بَا بَسْمَلَةٍ قَدْ عُلِّقَتْ ... بِمُتَأَخِّرٍ كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتْ

١٧٨٢- قَالَتْ قُرَيْشٌ بِٱسْمِ لَاتِ نَفْعَلُ ... تُقَدِّمُ الْمَفْعُولَ إِذْ تُبَجِّلُ

١٧٨٣- فَمِثْلُ ذَا عَلَى الْمُوَحِّدِ وَجَبْ ... إِلَهُنَا الأَحَقُّ فِي هَذَا السَّبَبْ

١٧٨٤- وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطٍ دَخَلْ ... جَوَابُهُ الْمَذْكُورُ لِلسَّابِقِ حَلّْ

١٧٨٥- ثُمَّ جَوَابُ الثَّانِ فِيهِ حُذِفَا ... فَالشَّرْطُ وَالْجَوَابُ دَلَّا بِالْوَفَا

١٧٨٦- كَإِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ طَالِقُ ... إِنْ لَمْ تُقَدِّمْ شُرْبَهَا لَاتَطْلُقُ

١٧٨٧- وَٱحْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ ... جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ)

(وَالأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ) أي في تقدير المحذوف (أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانِهِ الأَصْلِيِّ) يعني أن الواجب في المقدّر أن يكون في محله الأصلي، لَا في محلّ آخر، وقوله: (أَنْ لَا يَقْتَفِي) بالبناء للفاعل، وهو تعليل لما ذُكر، أي إنما وجب تقديره في مكانه لئلا يتبع (تَخَالُفُ الْوَجْهَيْنِ) بالرفع على الفاعلية لـ«يقتفي»، وفيه التضمين، وقوله: (لِلأَصْلِ) متعلّق بـ«تخالف»، أي مخالفة الأصل من وجهين: الحذفِ، ووضعِ الشيء في غير محلّه، كما أشار إليه بقوله: (لَدَى حَذْفٍ، وَوَضْعِ الشَّيْءِ) بالجرّ عطفًا على «حذف» (فِي غَيْرِ الأَدَا) متعلّق بـ«وضع»، أي في غير المحل الذي يؤدَّى فيه حَقُّهُ، ثم

ذكر الأمثلة على ذلك بما أوضحه بالفاء الفصيحية، فقال: **(فَوَاجِبٌ تَقْدِيرُ مَا يُفَسَّرُ)** بالبناء للمفعول، أي العامل الذي يُفسِّر**(مُقَدَّمًا)** بصيغة اسم المفعول، أي حال كونه مقدّمًا على المعمول، نحو «زيدًا ضربته»، وقوله: **(أَهْلُ الْبَيَانِ أَخَّرُوا)** يعني أن علماء البيان جوزوا تقديره مؤخّرًا عنه؛ لإفادته الاختصاص حينئذ، وليس كما توهّموا، وإنما يُفعل ذلك عند تعذر الأصل، أو اقتضاء المعنى لذلك، كما أشار إليه بقوله:

(وَعِنْدَ مَا تَعَذَّرَ الأَصْلُ ارْتُكِبْ) بالبناء للمفعول، أي ارتُكِبَ هذا التأخيرُ **(أَوِ اقْتَضَى الْمَعْنَى)** أي أو طلب معنى الكلام التأخير **(فَعِنْدَ ذَا)** أي عند طلب المعنى ذلك **(يَجِبْ)** أي التأخير، ومثال الأول **(كَأَيُّهُمْ رَأَيْتَهُ)** أي كقولك: «أيّهم رأيته»، حال كونك **(مُسْتَفْهِمَا)** أي فوجب تأخير «رأيت» عن «أيهم»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

ثم ذكر مثالًا آخر فقال: **(أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ نَمَا)** أي زاد في الأمثلة، يعني أن قوله ﷻ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية ١٧] الآية فيمن قرأ ﴿ثَمُودَ﴾ بالنصب، فهو مثال آخر لما وجب تقديره مؤخّرًا؛ لأنه لا يلي «أما» فِعْلٌ.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: **(فِي الدَّارِ زَيْدٌ)** في قولك: «في الدار زيد» **(أَنْ يُؤَخَّرَ)** بالبناء للمفعول، أي تقدير متعلّق الجار والمجرور مؤخّرًا **(سَبَقْ)** بيانه في آخر الباب الثالث **(لِكَوْنِهِ الْخَبَرَ)** تعليل مقدّم على المعلّل، وهو قوله: **(تَأْخِيرُهُ أَحَقّْ)** أي إنما قدّرناه مؤخّرًا لأحقيته لذلك؛ لكونه خبرًا في الحقيقة، وحقُّ الخبر أن يؤخّر **(لَكِنَّ فِي تَقْدِيمِهِ هُنَا ظَهَرْ لَنَا)** أي ثم تبيّن لنا هنا جواز تقديمه لمعارضة أصل آخر، كما أشار إليه بقوله: **(بِكَوْنِهِ كَعَامِلٍ بَهَرْ)** أي غلب على المعمول، فاستحق التقديم، يعني أنه تبيّن الآن له ما يرجح تقديره مقدّمًا، وذلك أنه عامل في الظرف، وحقّ العامل أن يتقدّم على معموله **(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَا)** أي ما لم نقدّر المتعلّق فعلًا **(فَعِنْدَ ذَا)** أي فعند تقديره فعلًا **(لَزِمْ تَأْخِيرُهُ)** أي لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على مبتدئه في مثل هذا.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: **(فِي إِنَّ أَيْضًا قَدْ حُتِمْ)** أي تقدير المتعلّق مؤخّرًا **(كَإِنَّ خَلْفَكَ الأَمِيرَ مُطْلَقَا)** أي فيجب تقدير متعلّق «خلفك» بعد «الأمير»؛ لأن مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها، أما إذا كان الناسخ «كان» جاز الوجهان، كما ذكره بقوله: **(وَجْهَانِ)** أي تقديره مقدّمًا،

ومؤخّرًا **(بَعْدَ «كَانَ» قَدْ تَحَقَّقَا)** بألف التثنية الراجعة إلى «وجهان»، ثم علّل جواز الوجهين بقوله: **(إِذْ)** تعليلية **(خَبَرٌ لِـ«كَانَ» فِعْلًا قُدِّمَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لأنه يجوز تقديمُ خبر «كان» الفعلي **(لِعَدَمِ الْمَحْظُورِ عِنْدَ الْعُلَمَا)** أي لعدم وجود الأمر الممنوع عند علماء الفنّ، وهو الالتباس؛ لأنه إنما مُنع تقديم الخبر الفعليّ في باب المبتدإ والخبر؛ لالتباس الجملة الاسمية بالفعلية، ووجه ذلك أنه في نحو قولك: «زيد قام» حصل الإلباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم، إذ لو قدّر الخبر مقدّما، فقيل: «قام زيد» لم يُدر هل الجملة اسميّة، إن قدر زيد مبتدأ، أو فعلية إن قُدّر فاعلًا، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف، فارتكاب ما يُلبس بينهما محذور، بخلاف نحو «كان زيد يقوم»؛ إذ الجملة فعلية، سواء قدّمت زيدًا أو أخرته، فالمانع منتف، فيثبت الجواز.

ولقائل أن يقول: الإلباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ، وذلك لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه، وهو «يقوم» جملة فعلية خبرًا عن ضمير شأنٍ دخلت عليه «كان»، فاستتر فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخّرًا أُخبر عنه بالفعليّة المقدّمة عليه، وهي «يقوم»، وليس ثَمّ ضمير شأن، والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابتٌ بعد دخوله، ودخوله لا يغيّر ما كانتا عليه مختلفتين به باعتبار تقوّي الحكم وعدمه، فتجويز التقديم يوقع الإلباس بعد دخول الناسخ أيضًا. قاله الدمامينيّ[1].

قلت: يُجاب عن هذا الإيراد بأن تقدير حذف ضمير الشأن خلاف الأصل، فالأصل أن لا يُقدّر، والكلام مبنيّ على الأصل، فلا إيراد أصلًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة الأمر الثاني فقال: **(وَالثَّانِ)** أي الأمر الثاني، وهو اقتضاء الأمر المعنوي للتأخير **(بَا)** بالقصر مضافة إلى **(بَسْمَلَةٍ)** أي باء البسملة الشريفة **(قَدْ عُلِّقَتْ)** بالبناء للمفعول **(بِمُتَأَخِّرٍ)** أي بعامل متأخر عنها **(كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتْ)** أي كما ثبت ذلك عن محققي الفنّ **(قَالَتْ قُرَيْشٌ بِاسْمِ لَاتٍ)** ضُبط بقلم الناظم منوّنا بالكسرة، وغير منون بالفتحة، ووجهه أنه علم صنم أنثى، فيمنع من الصرف، لكنه ساكن الوسط، فيجوز فيه الأمران، كما قال في «الخلاصة»:

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٥-٢٤٦.

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ   وَعُجْمَةٌ كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

والجار والمجرور متعلق بـ(**نَفْعَل، تُقَدِّمُ الْمَفْعُول**) وفي نسخة: «تُقَدِّمُ الْمَعْبُودَ (**إِذْ**) تعليلية، لأنها (**تُبَجِّلُ**) أي تعظمه (**فَمِثْلُ ذَا**) أي مثل هذا التبجيل (**عَلَى الْمُوَحِّدِ**) أي على الشخص المتلبّس بالتوحيد (**وَجَبْ**) أي فاستحقّ تقدير العامل مؤخّرًا لهذا المعنى، وقوله: (**إِلَهُنَا الأَحَقُّ فِي**) بمعنى الباء، أي بـ(**هَذَا السَّبَبْ**) أي وهو التبجيل والتعظيم، الذي تسبب لاستحقاق تقدير العامل مؤخّرا بعد أن كان حقّه التقديم.

(**وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطٍ دَخَلْ جَوَابُهُ**) أي جواب الشرط (**الْمَذْكُورُ**) في الكلام (**لِلسَّابِقِ**) أي للشرط الأول (**حَلّْ**) أي ثبت، من حلّ الدين: إذا ثبت ولزم بانتهاء أجله (**ثُمَّ جَوَابُ الثَّانِ فِيهِ حُذِفَا**) بألف الإطلاق (**فَالشَّرْطُ**) أي الأول (**وَالْجَوَابُ**) أي الذي صار له (**دَلَّا**) بألف التثنية (**بِالْوَفَا**) أي بتقدير جواب الثاني وافيًا (**كـ«إِنْ أَكَلْتِ**) هذا الشرط الأول (**إِنْ شَرِبْتِ**) هذا الشرط الثاني (**طَالِقٌ**) جواب للشرط الأول بتقدير مبتدإ مع الفاء، أي «فأنت طالق»، يعني أنه إذا قال رجل لامرأته ذلك(**إِنْ لَمْ تُقَدِّمْ**) أي المرأة (**شُرْبَهَا**) أي على الأكل (**لَاتَطْلُقُ**) بفتح أوله، وضم ثالثه، من باب نصر، وفي لغة من باب قرُب، يعني أنها لا تطلُق حتى تشرب، ثم تأكل؛ لأن التقدير حينئذ: إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق.

قلت: تَوْضِيحُ ذلك ـ كما قال المحشّي ـ أنه قد وُجد في هذه الصورة شرطان، وليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد، فلا يخلو إما أن يُجعَل جوابًا لهما معًا، ولا سبيل إليه؛ لما يلزم عليه من اجتماعهما على معمول واحد، وهو باطلٌ، وإما أن لا يُجعَلَ جوابًا لهما، ولا سبيل إليه؛ لما يلزم عليه من الإتيان بما لا مدخل له في الكلام، وترك ما له مدخل فيه، وهو عَبَثٌ، وإما أن يُجعل جوابًا للأخير دون الأول، وهذا لا سبيل إليه؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الثاني وجوابه جوابًا للأول، فيجب الإتيان بالفاء الرابطة، ولا فاء، فتعيّن القسم الرابع، وهو أن يكون جوابًا للأول دون الثاني، ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني، فالأصل: إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق، وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب، ثم تأكل، فكذا ما هو بمعناه. انتهى[1].

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٦-٢٤٧.

[**فائدة**]: قولهم: امرأة طالق، لا يلحقه هاء التأنيث، قال الأزهريّ رحمه الله: وكلهم يقول: طالق بغير هاء، قال: وأما قول الأعشى [من الطويل]:

أَيَا جَارَتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهْ   كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

فقال الليث: أراد طالقة غدًا، وإنما اجترأ عليه؛ لأنه يقال: طلقت، فحمل النعت على الفعل، وقال ابن فارس أيضًا: امرأة طالق طلّقها زوجها، وطالقة غدًا، فصرّح بالفرق؛ لأن الصفة غير واقعة، وقال ابن الأنباريّ: إذا كان النعت منفردًا به الأنثى دون الذكر لم تدخله الهاء، نحو طالق، وطامث، وحائض؛ لأنه لا يَحتاج إلى فارق؛ لاختصاص الأنثى به، وقال الجوهريّ: يقال: طالق، وطالقة، وأنشد بيت الأعشى، وأُجيب عنه بجوابين، أحدهما ما تقدّم، والثاني أن الهاء لضرورة التصريع، على أنه معارض بما رواه ابن الأنباريّ عن الأصمعيّ قال: أنشدني أعرابيّ من شِقِّ اليمامة البيت: «فَأَنْتِ طَالِقُ» من غير تصريع، فتسقط الحجة به. قال البصريون: حُذفت العلامة لأنه أُريد النسب، والمعنى امرأة ذات طلاق، وذات حيض، أي هي موصوفة بذلك حقيقة، ولم يُجروه على الفعل، ويُحكى عن سيبويه أن هذه نعوت مذكّرةٌ وُصف بهن الإناث كما يوصف المذكّر بالصفة المؤنثة، نحو علاّمة، ونسّابة، وهو سماعيّ. ذكره الفيّوميّ[1].

ثم أكّد ما تقدّم بذكر بيت من أبيات «الخلاصة»، فقال:

(**وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ**) أي ولو كان القسم مقدرًا نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] (**جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ**) أي جواب المتأخر منهما، نحو «إن قام زيد، والله يقم عمرو»، أو «والله إن يقم زيد ليقومنّ عمرو»، ويُسْتَثْنَى من ذلك الشرط الامتناعي، كـ«لو»، و«لولا»، فيتعيّن الاستغناء عن جواب القسم، وإن تأخر، خلافًا لابن عصفور، كقوله [من الرجز]:

* وَاللهِ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا *

قال الدمامينيّ: والحقّ أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يُغن شيء عن شيء، وهو مقتضى

(١) راجع «المصباح المنير» ٢/٣٧٦.

كلام «التسهيل» في «باب القسم».

وقوله: (فَهْوَ مُلْتَزَمْ) مؤكّد لما قبله، أي فحَذْفُ جواب المتأخر ملتزم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذفِ ووضعِ الشيء في غير محله.

فيجب أن يُقدَّر المفسَّر في نحو «زيدًا رأيته» مُقدَّمًا عليه، وجوَّز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، قال ابن هشام: وليس كما توهموا، وإنما يُرتَكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنويٍّ لذلك.

فالأول نحو «أيّهم رأيته»؛ إذ لا يَعمَل في الاستفهام ما قبله، ونحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية ١٧]، فيمن نَصَبَ؛ إذ لا يَلِي «أمّا» فِعْلٌ، وكنا قدَّمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن «زيد»؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدإ، ثم ظهر لنا أنه يَحتَمِل تقديره مُقدَّمًا لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يُقدَّر المتعلّق فِعْلًا، فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدإ في مثل هذا، وإذا قلت: «إنَّ خَلْفَكَ زيدًا» وجب تأخير المتعلَّق فِعْلًا كان أو اسمًا؛ لأن مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: «كان خلفك زيدٌ» جاز الوجهان، ولو قدرته فعلًا؛ لأن خبر «كان» يتقدم مع كونه فعلًا على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني -أي تقدير المتعلّق مؤخّرًا لأمر معنويّ مقتض لذلك- نحو متعلّق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخرًا عنها؛ لأن قريشا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض بـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلَق: الآية ١]، وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة بـ﴿ٱقْرَأْ﴾ الثاني، واعترضه بعض العصريين[(١)] باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكد، وهذا سهو منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أمِر أوّلًا بإيجاد القراءة، وثانيًا بقراءة

(١) هو شهاب الدين الحلبيّ المعروف بالسمين.

مقيدة، ونظيره ﴿الذي خلق خلق الانسان﴾، ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدًا ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إن الباء متعلقة بـ﴿ٱقْرَأْ﴾ الأول؛ لأن تقييد الثاني إذا مَنَع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأول، ثم لو سُلِّم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، كـ«مررت برجل عمرًا ضارب»، فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكّد والمؤكِّد في ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: الآية ٥١] مع أنهما مفردان، والجمل أحمل للفصل، وقال الراجز:

* إِذَنْ ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا *

تنبيه:

ذَكروا أنه إذا اعترَض شرط على آخر، نحو «إن أكَلتِ إن شرِبْتِ فأنت طالق»، فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ، مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القَسَم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء[(١)] في المثال المذكور، إنها لا تَطلُق حتى تُقَدِّم المؤخر، وتؤخر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هُود: الآية ٣٤] الآية، وفيه نظر؛ إذ لم يَتَوالَ شرطان، وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا ... مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

وقول ابن دُريد [من الرجز]:

(١) أي من الشافعية، أما من المالكية فالطلاق في الجمع بينهما على أيّ ترتيب كان؛ لاحتمال حذف العاطف، وهو الواو، كما في قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا ... يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيبِ

قال الدماميني: ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفًا مدلولا عليه بجواب الثاني، أي إن أكلت فأنت طالق، إن شربت فأنت طالق، وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة، ولا محذور فيه، بل هو أسهل من تقديرهم؛ لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني. انتهى «حاشية الدسوقي»٢/٢٤٦.

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ   نَفْسِيَ مَا هَاتَا فَقُولَا لَالَعَا[1]

إذ الآية الكريمة لم يُذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل إن أردتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي، إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أَنْ يُقَدَّر الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مُقَدَّمًا إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان مكان المقدّر أتبعه ببيان مقدار المقدَّر، فقال:

(بَيَانُ مِقْدَارِ الْمُقَدَّرِ)

١٧٨٨- (فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أَمْكَنَا   مُخَالِفُ الأَصْلِ ثَقِيلُ الِابْتِنَا

١٧٨٩- فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ فِي كَضَرْبِيَا   أَحْمَدَا قَائِمًا بِضَرْبُهْ مُبْدِيَا

١٧٩٠- فَذَاكَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةٍ أَتَتْ   بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ فَادْرِ مَا ثَبَتْ

١٧٩١- لأَنَّهُ قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ   أَيْ خَبَرًا وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطْ

١٧٩٢- وَجَوَّزُوا فِي أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى   مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَا ثَبَتَا

١٧٩٣- وَعَطْفَهُ أَيْضًا عَلَى ذَا الْمُبْتَدَا   وَعَنْهُمَا الْخَبَرُ أَعْلَى مُسْنَدَا)

(**فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ**) أي تقليل المقدَّر(**مَا**) مصدريّة (**أَمْكَنَا**) بألف الإطلاق، أي بقدر الإمكان (**مُخَالِفُ الأَصْلِ**) أي لأنه مخالف للأصل؛ إذ الأصل أن لا يُقدّر، وقوله: (**ثَقِيلُ الابْتِنَا**) أي ثقيل التفرع؛ لكونه زائدًا في الكلام (**فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ فِي كَضَرْبِيَا**) بألف الإطلاق، أي في قوله: «ضربي (**أَحْمَدَ قَائِمًا بِضَرْبُهْ**) بهاء ساكنة للوزن، والجارّ والمجرور متعلّق بـ«قدّر» (**مُبْدِيَا**) أي مظهرًا له في التقدير.

فقوله: «ضربي» مبتدأ، و«زيدًا» معمول للمصدر، و«قائما» حال من الهاء الواقع مفعولًا

(١) «عثرتُ»: أي سقطت، و«وألت»: أي نجت، و«هاتا» بمعنى هذه، و«لعا» كلمة تقال عند العثرة، وقيل: يدعى بها للعاثر، ومعناها: الارتفاع.

محذوفًا، أي ضربه قائمًا، أي ضربي لزيد ضربه قائمًا، أي أضربه حال كونه قائمًا، هذا عند الأخفش.

(**فَذَاكَ**) أي تقدير الأخفش (**أَوْلَى**) لأنه قدّر اثنين (**مِنْ رِوَايَةٍ أَتَتْ**) أي من باقي البصريين (**بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ**) متعلق بـ«أتت»، أي بألفاظ خمسة، حيث قدّروها إذا أريد المضيّ: «حاصل إذْ كان» وإذا أريد المستقبل، «حاصل إذا كان قائما»، فقدّروا خمسة ألفاظ؛ لأن «حاصل» فيه ضمير، و«كان» فيها ضمير، وقوله: (**فَادْرِ مَا ثَبَتْ**) كمّل به البيت، أي فاعلم ما استقرّ عليه الحال من الفرق بين التقديرين (**لأَنَّهُ**) أي الأخفش (**قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ، أَيْ خَبَرًا**) أي للمبتدإ الذي هو«ضربي» (**وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطْ**) أي ما أضيف إليه ذلك الخبر، وهو الضمير، في قوله: «ضربه»(**وَجَوَّزُوا**) أي غير الأخفش (**فِي**) قولك: (**أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى**) كون «الفتى»(**مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَا ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، أي لم يُذكر، بل هو محذوف (**وَعَطْفَهُ**) أي وجوّزوا عطف «الفتى» (**أَيْضًا عَلَى ذَا الْمُبْتَدَا**) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (**وَعَنْهُمَا**) أي عن المبتدأين المتعاطفين: «أنت» و«الفتى» (**الْخَبَرُ أَعْلَى**) حال كونه (**مُسْنَدَا**) إليهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي تقليل المقدّرما أمكن؛ لتَقِلّ مخالفة الأصل؛ إذ التقدير مخالف للأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدًا قائمًا» «ضربه قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين »حاصلٌ إذْ كان، أو إذَا كان قائمًا؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مني فرسخان»: بُعْدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قَدَّر مضافًا لا يُحتَاج معه إلى تقدير شيء آخر، يتعلق به الظرف، والفارسيّ قَدَّر شيئين يُحتاج معهما إلى تقدير ثالث يتعلّق به الظرف.

وضُعِّفَ قولُ بعضهم في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣] الآية: إن التقدير حُبَّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضُعِّفَ قول الفارسي ومن وافقه في ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ﴾ [الطّلَاق: الآية ٤] الآية: إن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك.

وكذلك ينبغي أن يُقَدَّر في نحو «زيدٌ صَنَعَ بعمرو جَمِيلًا، وبخالد سُوءًا، وبكر»، أي كذلك،

ولا يُقدَّر عين المذكور تقليلًا للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدر في الآية شيئًا البتة، وذلك بأن تَجعل الموصول معطوفًا على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معًا، وكذا تَصنع في نحو «زيد في الدار، وعمرو»، ولا يَتأتَّى ذلك في المثال السابق؛ لأن إفراد عامل الفعل يأباه، نعم لك أن تَسْلَمَ فيه من الحذف بأن تُقدِّر العطف على ضمير الفعل؛ لحصول الفصل بينهما.

[فإن قلت]: لو صَحَّ ما ذكرتَهُ في الآية والمثال السابق لصح «زيدٌ قائمان وعمرو» بتقدير زيد وعمرو قائمان.

[قلت]: إن سُلِّم منعه، فلقبح اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً ... أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا

وقد جوَّزوا في «أنت أعلم وزيدٌ» كونُ «زيد» مبتدأ حُذف خبره، وكونه عطفًا على «أنت»، فيكون خبرًا عنهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان مقدار المقدّر أتبعه بباب «كيفيّة المقدّر»، فقال:

(بَيَانُ كَيفِيَّةِ التَّقْدِيرِ)

١٧٩٤- (إِنْ طَلَبَ الْكَلَامُ أَسْمَاءً تَفِي ... إِضَافَةً أَوْ صِفَةً قَدْ تَقْتَفِي

١٧٩٥- مُضَافَةً أَوْ خَافِضًا مَعَ الَّذِي ... جُرَّ ضَمِيرٍ عَائِدٍ لِلآخِذِ

١٧٩٦- فَلَا تُقَدِّرْ أَنَّهُ قَدْ حُذِفَا ... فِي دَفْعَةٍ بَلْ ذَا بِتَدْرِيجٍ وَفَى

١٧٩٧- وَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَابْنُ الشَّجَرِي ... حُذِفَتَا فِي دَفْعَةٍ أَوْ خَيِّرِ

١٧٩٨- فَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدِّرَا ... كَدَوَرَانِ عَيْنِهِ اللَّذْ قَدْ جَرَى

١٧٩٩- وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفَا ... مِنْ لَفْظِ مَذْكُورٍ أَتَى وَعُرِفَا

١٨٠٠- كَخَبَرٍ قَدَّرَهُ الأَخْفَشُ فِي ... ضَرْبِي أَحْمَدَ بِضَرْبِهِ الْوَفِي

١٨٠١- فِي زَيْدًا اضْرِبْهُ تُقَدِّرُ اضْرِبِ ... وَلَا تَقُلْ أَهِنْ بِلَا مُنَاسِبِ

١٨٠٢- وَإِنْ تَقُلْ أَخَاهُ فَالْمُقَدَّرُ ... أَهِنْ وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا)

(إِنْ طَلَبَ) أي احتاج **(الْكَلَامُ، أَسْمَاءً)** أي تقدير أسماء **(تَفِي إِضَافَةً)** أي تكون متضايفةً **(أَوْ صِفَةً)** عطف على «أسماء»، أي أو طلب الكلام صفة **(قَدْ تَقْتَفِي)** أي تتبع موصوفها **(مُضَافَةً)** حال من «صفة» **(أَوْ خَافِضًا)** عطف على «أسماء» أيضًا **(مَعَ الَّذِي جُرَّ)** أي جارًا مع المجرور **(ضَمِيرٍ)** بالجرّ بدلًا عن الموصول **(عَائِدٍ)** صفة لـ«ضمير» **(لِلآخِذِ)** متعلّق بـ«عائد»، أي لما يَحتاج إلى الرابط **(فَلَا تُقَدِّرْ أَنَّهُ)** أي ذلك المقدّر **(قَدْ حُذِفَا فِي دَفْعَةٍ)** واحدة **(بَلْ ذَا بِتَدْرِيجٍ وَفَى)** أي بل حُذف حذفَ تدريج **(وَقَالَ سِيبَوَيْهِ، وَابْنُ الشَّجَرِي: حُذِفَتَا فِي دَفْعَةٍ)** واحدة **(أَوْ خَيِّرِ)** أي بين هذا، وبين الحذف تدريجيًا **(فَـ)** مثال الأول، أعني ما إذا كان الكلام مستدعيًا لتقدير أسماء متضايفة قوله تعالى: ﴿كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩] الآية **(قُدِّرَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول **(كَدَوَرَانِ[1] عَيْنِهِ)** أي فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه، فصار تدور أعينهم كعين الذي، ثم حُذف المضاف إليه، فصار تدور أعينهم كالذي، وقد يقال: يمكن أن يكون قوله: ﴿كَالَّذِي﴾ حالًا من فاعل ﴿تَدُورُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أو من المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه، ولا حذف أصلًا[2]، وقوله: **(اللَّذْ قَدْ جَرَى)** أي جرى عندهم تقديره هكذا **(وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كون المقدّر **(مِنْ لَفْظِ مَذْكُورٍ أَتَى وَعُرِفَا)** بألف الإطلاق مبنيا للمفعول أيضًا، يعني أنه ينبغي أن يكون المقدّر المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن **(كَخَبَرٍ قَدَّرَهُ الأَخْفَشُ فِي ضَرْبِي أَحْمَدَ بِضَرْبِهِ الْوَفِي)** أي فهو أولى من تقدير غيره «إذ كان، أو إذا كان»؛ لأنه من لفظ المبتدإ، وأقلّ تقديرًا، كما تقدّم قريبًا **(فِي زَيْدًا اضْرِبْهُ تُقَدِّرُ اضْرِبِ، وَلَا تَقُلْ: أَهِنْ بِلَا مُنَاسِبِ)** أي بلا سبب يؤدّي إلى تقديره

---

(١) الأولى أي دورانًا كدوران عين إلخ، إلا أن يقال: إنه نظر للمعنى المراد من المقدّر، فتأمل. قاله الدسوقي ٢/٢٤٨.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٤٨ و«حاشية الأمير» ٢/١٦٢.

من مانع معنويّ، كما بينه بقوله: **(وَإِنْ تَقُلْ: أَخَاهُ)** أي إن قلت: «زيدًا اضرب أخاه» **(فَالْمُقَدَّرُ أَهِنْ)** لأنه لا يمكن تقدير «اضرب»؛ لأن الضرب لم يقع عليه **(وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا)** أي ذكر النحاة كلهم التقدير مثلما حرّرناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جارّ ومجرورٍ مضمرٍ عائدٍ على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقدَّر أن ذلك حُذِف دفعةً واحدةً، بل على التدريج.

[فالأول]: نحو قوله ﷻ: ﴿كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أي كدَوران عين الذي.

[والثاني]: كقوله [من الطويل]:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

أي تَضَوَّعا مثل تضوع نسيم الصبا.

[والثالث]: كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: الآية ٤٨]، أي لا تجزي فيه، ثم حُذِفت «في»، فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حُذفا دَفعَةً، ونقل ابنُ الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران. انتهى، قال ابن هشام: وهو نقل غريب.

ثم إنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في «ضربي زيدًا قائما» ضربه قائمًا، فإنه من لفظ المبتدإ وأقلّ تقديرًا دون «إذ كان، أو إذا كان»، ويقدر «اضرب» دون «أهِن» في «زيدا اضربه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معنًى أو صناعةٌ قُدِّر مالا مانع له، فالأول: نحو «زيدًا اضرب أخاه»، يقدر فيه «أهِنْ» دون «اضرب»، فإن قلت: «زيدًا أهِنْ أخاه»، قَدَّرت أهن، والثاني: نحو «زيدًا امرر به» تُقدِّر فيه «جاوِزْ» دون «امرر»؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى بنفسه، وتارة بالجار، نحو «نصح» في قولك: «زيدًا نصحت له» جاز أن يُقدَّر «نصحت زيدًا»، بل هو

أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يُقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانع صناعي قوله [من الرجز]:

* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا *

إذا قُدِّر «دلوي» منصوبًا فالمقدر «خُذ» لا «دونك»، وقد مضى، وقوله [من الطويل]:

* وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا[1] *

الناصب فيه لـ«لقوانس» فعل محذوف، لا اسم تفضيل محذوف؛ لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمَل فيه المقدر، وقولك: «هذا معطي زيد أمْسِ درهمًا» التقدير: أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل؛ لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من «أل»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾ [طه: الآية ٧٢]: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يُقدَّر والذي فطرنا لا نؤثرك؛ لأن القسم لا يجاب بـ«لن» إلا في الضرورة، كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

وقال الفارسي، ومتابعوه في ﴿وَٱلَّٰٓئِى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: الآية ٤]: التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يَحْسُن، وإن كان ممكنًا؛ لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: «كذلك»، ولا تعاد الجملة الثانية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في بيان كيفية التقدير، أتبعه بالكلام في البحث فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وبين كونه خبرًا، فأيهما أولى؟، فقال:

(إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ المَحْذُوفِ مُبْتَدَأً وَبَيْنَ كَوْنِهِ خَبَرًا فَأَيُّهُمَا أَوْلَى؟)

١٨٠٣- (وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ بَقَاءَ الخَبَرِ ... لأَنَّهُ المَحَطُّ لِلْمُسْتَخْبِرِ

(١) «القوانس» جمع «قونس» يطلق على بيضة الحديد، وعلى عظم بين أذني الفرس.

١٨٠٤- وَعكْسَ الْعَبْدِيُّ إِذْ فِي الآخِرِ ... تَعَامُلُ المَجَازِ أَوْلَى فَاْخْبُرِ
١٨٠٥- وَالْوَاسِطِيُّ قَائِلُ الْمُقَدَّمِ ... رَاوِيهِمَا ابْنُ إِيَازٍ فَاْعْلَمِ
١٨٠٦- كَقَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا ... حُكِيَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْ أَهْلِ الْوَفَا
١٨٠٧- وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدْ ... وَإِنْ مُعَيِّنٌ أَتَاهُ يُعْتَمَدْ
١٨٠٨- كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ نِعْمَ الرَّجُلُ ... زَيْدٌ إِذَا مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُجْعَلُ
١٨٠٩- وَمِثْلُهُ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ حُمِلْ ... بِالْحَذْفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَا نُقِلْ
١٨١٠- وَفِي ايْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ ... كَثِيرُهُمْ بِحَذْفِ أَخْبَارٍ أَلَمّْ
١٨١١- وَنَجْلُ عُصْفُورٍ أَجَازَ كَوْنَهُ ... مُبْتَدَأً ذَا خَبَرٍ جَا دُونَهُ)

(**وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ**) أي بعض النحاة، وهو الواسطيّ (**بَقَاءَ الْخَبَرِ**) أي وكون المحذوف المبتدأ (**لأَنَّهُ الْمَحَطُّ لِلْمُسْتَخْبِرِ**) أي محط الإفادة لطالب الخبر (**وَعَكْسَ الْعَبْدِيُّ**) هو أبو طالب أحمد بن بكر النحويّ البارع، أخذ عن السيرافيّ، والفارسيّ، والرمّانيّ، وتوفي سنة (٤٠٦هـ) (**إِذْ**) تعليليّة (**فِي الآخِرِ**) أي في أواخر الجملة (**تَعَامُلُ الْمَجَازِ أَوْلَى**) يعني أن التجوز في الأواخر أولى، وأسهل من الأوائل، وقوله: (**فَاخْبُرِ**) بضم الموحّدة كمّل به البيت، أي فاعلم ذلك، وتحقّقه (**وَالْوَاسِطِيُّ**) هو أبو محمد القاسم بن القاسم، شارح «اللمع»، و«التصريف الملوكي» لابن جني، وغيرهما، توفي سنة (٦٢٦هـ) (**قَائِلُ الْمُقَدَّمِ**) أي قائل القول الأول (**رَاوِيهِمَا**) أي ناقل القولين هو (**ابْنُ إِيَازٍ**) بقطع همزة «ابن» للوزن، وهو أبو محمد الحسين بن بدر البغداديّ، من أعلام عصره في النحو والصرف، له «المحصول» في «شرح الفصول» لابن معطي، توفي سنة (٦٨١هـ)، وقوله: (**فَاعْلَمِ**) كمّل به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، واضبطه، فإنه مهم جدًّا.

(**كَقَوْلِهِ**: ﴿**صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا**﴾ أي ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (**حُكِيَ بِالْوَجْهَيْنِ**) أي بتقدير مبتدإ: أي شأني صبر جميل، أو خبر: أي صبر جميلٌ أمثل من غيره (**عَنْ أَهْلِ الْوَفَا**) متعلّق بـ«حُكي» أي الذين لهم وفاء بإعطاء المسألة ما تستحقّه (**وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدْ**) أي قوله ﷻ: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور: الآية ٥٣] ورد تقديره مثل ما قبله، بالوجهين: أي الذي يُطلب منكم طاعة معروفة، أو طاعة معروفة أمثل بكم (**وَإِنْ مُعَيِّنٌ أَتَاهُ**) بكسر الياء المشدّدة اسم فاعل من التعيين، أي وإن عرض لأحد الوجهين دليل يُعين تقديره (**يُعْتَمَدْ**) أي على ذلك الدليل، فيُعمل بما اقتضاه (**كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ**) إذ يحتمل أن يكون المحذوف هنا المبتدأ، و«زيد» الخبر، والأصل نعم الرجل الممدوح زيد، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر، و«زيد» مبتدأ، والأصل نعم الرجل ، زيد الممدوح، لكن لحذف المبتدإ هنا مرجّح، وهو أنه لا يُحذف الخبر وجوبًا إلا إذا سدّ شيء مسدّه، وهذا (**إِذَا مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُجْعَلُ**) بالبناء للمفعول، أي إذا قدّرنا أن الكلام جملتان، أما إذا قدّرناه جملة واحدة، «زيد» مبتدأ و«نعم الرجل» خبره، فلا تقدير (**وَمِثْلُهُ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ حُمِلْ**) بالبناء للمفعول (**بِالْحَذْفِ**) أي على الحذف، فالباء بمعنى «على» متعلّق بـ«حمل» والجملة حال من «حبذا»، أي حال كونه محمولًا على الحذف، وذلك (**عِنْدَ بَعْضِهِمْ**) أي وهم القائلون بأن «حبّ» فعل ماض، و«ذا» فاعله، وأما إذا لم يُحمل على الحذف، وهو مذهب القائلين: إن «حبذا» اسم بمعنى الممدوح، فلا تقدير، بل «حبذا» مبتدأ، و«زيد» خبره، وقوله: (**كَمَا نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي مثلما نقل هذا الوجه عن القائلين به.

(**وَفِي ايْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ**) بوصل همزة «أيمن»، والجار متعلّق بـ(**جَزَمْ كَثِيرُهُمْ بِحَذْفِ إِخْبَارِ**) بكسرة الهمزة، والمراد الخبر، يعني أن قولهم: «أيمن الله لأفعلن»، ونحوه مبتدأ محذوف الخبر، أي قسمي، وقوله: (**أَلَمّْ**) بتشديد الميم أي نزل، صفة لإخبار (**وَنَجْلُ عُصْفُورٍ أَجَازَ كَوْنَهُ مُبْتَدَأً**) أي كون المحذوف مبتدأ (**ذَا خَبَرٍ**) أي صاحب خبر (**جَا**) أي الخبر (**دُونَهُ**) أي دون المبتدإ، يعني أن المبتدأ محذوف عنده، تقديره قسمي، والمذكور، وهو «أيمن الله» خبره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً، وكونه خبرًا، فأيهما أولى، فقال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابن إياز.

ومثال المسألة قوله ﷻ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨]، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثلُ من غيره، ومثله ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور: الآية ٥٣]، أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرتاب فيها، لا إيمانٌ باللسان، لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفةٌ، أي عُرف أنها

بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأَيْمان الكاذبة[1].

ولو عَرَض ما يوجب التعيين عُمِل به كما في «نعم الرجل زيد» على القول بأنهما جملتان، إذ لا يُحذَف الخبر وجوبا إلا إذا سَدَّ شيء مسده، ومثله «حبذا زيد» إذا حُمِل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو «عمرك لأفعلن»، و«أيمن الله لأفعلن» بأن المحذوف الخبر، وجَوَّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده لذلك، قال: والتقدير إما «قسمي أيمن الله»، أو «أيمن الله قسم لي». انتهى، ولو قَدَّرتَ «أيمن الله قسمي» لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ فِعْلًا وَالْبَاقِي فَاعِلًا، أَوْكَوْنِهُ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبَرًا، فَالثَّانِي أَوْلَى):

١٨١٢- (فَالْمُبْتَدَا مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ ... وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلٍ كَمَا دُرِي

١٨١٣- فَكَوْنُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ ... يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أُتِي[2]

١٨١٤- مَا لَمْ يُعَيِّنْ فِعْلَهُمْ مَا اقْتَرَنَا ... أَوْ بِرِوَايَةٍ أَتَتْ فِي هَهُنَا

١٨١٥- فَعِنْدَ ذَا الْمَرْفُوعُ لَا يُقَدَّرُ ... مُبْتَدَأً حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ

١٨١٦- بَلْ فَاعِلٌ وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا ... مُثُلُهَا فِي الأَصْلِ مَا لَهَا خَفَا)

(فَالْمُبْتَدَا مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ) إذ «قائم» في قولك: «زيد قائم» هو نفس زيد **(وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلٍ)** يعني أن معنى الفعل غير معنى الفاعل، وقوله: **(كَمَا دُرِي)** بالبناء للمفعول، أي كما هو معلوم لدى كلّ أحد **(فَكَوْنُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ)** أي نفس المذكور **(يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أُتِي)** أي أُتِي به، أي يجعل المقدّر كأنه مذكور في الكلام، فلهذا يرجّح كون المحذوف مبتدأ لهذا المعنى **(مَا**

(١) أي الحلف الدالّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

(٢) أُتِي به.

لَمْ يُعَيِّنْ فِعْلَهُمْ) أي تقديرهم كون المحذوف الفعل، والموجود الفاعل **(مَا اقْتَرَنَا)** بألف الإطلاق، أي ما انضمّ إليه من القرينة المعيِّنة لذلك، كأن يقع بموضع آخر يُشبهه **(أَوْ بِرِوَايَةٍ أَتَتْ فِي هَهُنَا)** أي في نفس ذلك الموضع **(فَعِنْدَ ذَا)** أي عند وجود ما يُعيّن ذلك **(الْمَرْفُوعُ)** أي المحذوف **(لَا يُقَدَّرُ مُبْتَدَأً، حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ)** هكذا النسخ، والظاهر أن الصواب «بَقِيَ مِنْهُ الْخَبَرُ»، لأن الخبر مذكور، وليس محذوفًا، إنما المحذوف هو المبتدأ، فتأمّل **(بَلْ)** المذكور **(فَاعِلٌ، وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول **(مُثُلُهَا)** بضمتين، جمع مثال، أي أمثلة هذه المسألة **(فِي الأَصْلِ)** أي في «مغني اللبيب» **(مَا لَهَا خَفَا)** كما سنذكرها، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا، والباقي فاعلًا، وبين كونه مبتدًا، والباقي خبرًا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يَعتضِد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه، أو بموضع آت على طريقته.

[**فالأول**[1]]: كقراءة شعبة ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿وَكَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ ببناء ﴿زُيِّنَ﴾ للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله [من الطويل]:

* لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ *

فيمن رواه مبنيا للمفعول، فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، وزينه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تُقدَّر هذه المرفوعات مبتدآت، حذفت أخبارها؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بَنَى الفعل فيهن للفاعل.

[**والثاني**[2]]: كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: الآية ٨٧]، فلا يُقدَّر ليقولن الله خلقهم، بل خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم

(١) هو ما إذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع.

(٢) هو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يُشبهه.

مَنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: الآية ٩]، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: الآية ٣]، وقوله: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ﴾ [يس: ٧٨ - ٧٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ المَحْذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَكَوْنُهُ ثَانِيًا أَوْلَى)

أي لأن الحذف في الأواخر أسهل منه في الأوائل.

١٨١٧- (فِيهِ مَسَائِلُ فَنُونٌ وَاقِيَهْ … كَأَتُحَاجُونِي بِتَخْفِيفٍ هِيَهْ

١٨١٨- عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ثُمَّ الْفَارِسِي … وَأَكْثَرِ الْخَلْفِ كَمْ مَنْ يَأْتَسِي

١٨١٩- وَقَالَ سِيبَوَيْهِ هِيْ أُولاهُمَا … وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَعْلَمَا

١٨٢٠- ثُمَّ مَعَ الَّتِي إِنَاثًا دَلَّتِ … لأَنَّهَا الْفَاعِلُ عَيْنُ الْعُمْدَةِ

١٨٢١- هَذَا الصَّحِيحُ وَابْنُ مَالِكٍ نَقَلْ … عَنْ سِيبَوَيْهِ حَذْفَ أُولَى وَاقْتَبَلْ

١٨٢٢- فَتَاءُ مَاضٍ مَعَ تَا مُضَارِعِ … نَارًا تَلَظَّى قُلْ هُدِيتَ فَاسْمَعِ

١٨٢٣- وَفِي مَقُولٍ وَمَبِيعٍ حُذِفَتْ … وَاوٌ لِمَفْعُولٍ أَتَتْ وَعُيِّنَتْ

١٨٢٤- وَالْبَاقِ عَيْنُ كِلْمَةٍ وَخَالَفَا … أَخْفَشُهُمْ وَالْحَذْفَ عَنْهَا قَدْ نَفَى

١٨٢٥- ثُمَّ إِقَامَةٌ مَعَ اسْتِقَامَةِ … فَالأَلِفُ الْمَحْذُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ

١٨٢٦- وَخَالَفَ الأَخْفَشُ أَيْضًا كَالَّتِي … مَضَتْ فَهَاكَ النَّصَّ فِي السَّادِسَةِ

١٨٢٧- يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ … فِي ذَا الْمُبَرِّدُ خِلافُهُ جَلِي

١٨٢٨- زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ قَدْ جَعَلا … عَمْرٍو مِنَ الأَوَّلِ حَذْفًا حَاصِلا

١٨٢٩- لأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدْ … وَخَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِرُ وُجِدْ)

(فِيهِ) أي في هذا الباب **(مَسَائِلُ)** أي كثيرة، ثم أشار إلى المسألة الأولى بما قرنه بالفاء الفصيحيّة، فقال: **(فَـ)** أولاها **(نُونٌ وَاقِيَهْ)** أي النون التي تأتي مع نون الرفع؛ لِتَقِي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلّم **(كَـ)** النون الواقعة في قوله ﷻ: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: الآية ٨٠] بتخفيف الجيم للوزن، وذلك عند من قرأ بنون واحدة، فقد اختلفوا في المحذوفة، هل هي نون الوقاية، أو نون الرفع، فالأول رأي جماعة، كما ذكرهم بقوله: **(بِتَخْفِيفِ هِيَهْ)** بهاء السكت، أي هي المحذوفة تخفيفًا **(عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ)** المبرّد **(ثُمَّ)** أبي عليّ **(الْفَارِسِي، وَأَكْثَرِ الْخَلْفِ كَمْ)** خبرية، أي كثير **(مَنْ يَأْتَسِي)** أي من يقتدي بهم، ومن أواخرهم السيوطيّ في «همع الهوامع»[1]، فقالوا: إن المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأنها الثانية التي حصل بسببها الثقل، فاستحقّت الحذف، ولأن الأُولى ضمير فاعل، فلا تُحذف **(وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: هِيْ)** بسكون الياء، أي المحذوفة **(أُولاهُمَا)** أي نون الرفع **(وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ)** أي لأنه عُهد حذفها لغير ذلك، ولأنها نائبة عن الضمة التي تُحذف تخفيفًا، وقوله: **(وَأَعْلَمَا)** بألف الإطلاق، أي أعلم باختياره ذلك في كتبه.

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

(ثُمَّ) نون الوقاية **(مَعَ)** النون **(الَّتِي إِنَاثًا دَلَّتِ)** أي دلّت على جماعة الإناث، في نحو قوله: «يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي»، فالباقية هي نون الإناث **(لأَنَّهَا الْفَاعِلُ، عَيْنُ الْعُمْدَةِ)** فلا يليق بها الحذف، بل المحذوفة، هي نون الوقاية أيضًا؛ لما ذُكر، ولأنها هي الثانية، والحذف بالأواخر أليق، ولأنه التي جاء الثقل بسببها **(هَذَا)** هو القول **(الصَّحِيحُ، وَابْنُ مَالِكٍ نَقَلْ)** أي في كتابه «التسهيل» **(عَنْ سِيبَوَيْهِ حَذْفَ أُولَى)** أي أنه قال: إن المحذوفة هي نون الإناث **(وَاقْتَبَلْ)** أي قبل ابن مالك هذا الرأي، وارتضاه، والصحيح ما سبق.

ثم أشار إلى المسألة الثالثة، بقوله:

(فَتَاءُ مَاضٍ مَعَ تَا مُضَارِعِ) أي التاء التي في الماضي قبل جعله مضارعًا، فـ﴿تلظّى﴾ فعل ماض إذا جُعل مضارعًا قيل فيه: «تتلظى» بدخول تاء المضارعة، فإذا أريد حذف إحدى التاءين كان المحذوف هي التاء الثانية، وهي تاء الماضي، فقوله: «تاءُ مَاضٍ» مبتدأ على حذف مضاف، أي

(١) راجعه ١/٢١٨.

فَحذفُ تاء إلخ، وخبره محذوف، أي أولى، وقوله: (﴿نَارًا تَلَظَّى﴾) مقول القول لـ(قُل) يعني أن ﴿تلظّى﴾ في قوله ﷻ: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ مضارع حُذفت منه تاء الماضي؛ إذ لو كان ماضيًا لقيل: تلظت؛ لإسناده إلى ضمير المؤنث، وقوله: (هُدِيتَ) جملة دعائيّة، أي هداك الله تعالى إلى فهم الصواب، وهو تكميل للبيت، وكذا قوله: (فَاسْمَعِ) أي فاسمع ما قلت لك سماع قبول.

ثم أشار إلى المسألة الرابعة بقوله:

(**وَفِي مَقُولٍ، وَمَبِيعٍ**) أصلهما مَقْوُول ومَبْيُوع، نُقلت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان، أحدهما عين الكلمة، والآخر حرف المدّ، وهو واو مفعول، فحُذِف أحدهما، واختلفوا فيه، كما أشار إليه بقوله: (**حُذِفَتْ وَاوُ لِمَفْعُولٍ أَتَتْ**) أي الواو المجتلبة لبناء مفعول هي المحذوفة (**وَعُيِّنَتْ**) أي للحذف، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو الصحيح؛ لأنها هي الزائدة التي حصل بسببها الثقل (**وَالْبَاقِ**) بحذف الياء، أي الواو الموجودة هي (**عَيْنُ كِلْمَةٍ**) بفتح الكاف، وكسرها، مع سكون اللام (**وَخَالَفَا**) بألف الإطلاق (**أَخْفَشُهُمْ، وَالْحَذْفُ عَنْهَا قَدْ نَفَى**) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة؛ لأن واو مفعول جيء بها لغرض، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذف الأول منهما.

ثم أشار إلى المسألة الخامسة، بقوله:

(**ثُمَّ إِقَامَةٌ مَعَ اسْتِقَامَةِ**) أصلهما إقْوَام، واستِقْوَام، نُقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف الثانية، كما أشار إليه بقوله: (**فَالأَلِفُ المَحْذُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ**) أي الثانية؛ والباقية هي عين الكلمة (**وَخَالَفَ الأَخْفَشُ أَيْضًا**) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة، والأول هو الصحيح، وقوله: (**كَالَّتِي مَضَتْ**) أي كمخالفته في الألف التي مضى ذكرها في المسألة الرابعة.

تنبيه:

هذه المسألة والتي قبلها ذكرها الناظم تبعًا لأصله، وهي من مسائل علم الصرف، لا من مسائل علم الإعراب، فكان الأولى أن لا يُذكرا هنا، وفاءً بما التزمه صاحب الأصل في أول

كتابه.[1]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة السادسة، فقال:

(**فَهَاكَ النَّصَّ فِي**) المسألة (**السَّادِسَةِ يَا زَيْدَ زَيْدَ**) بفتح «زيد» فيهما (**اليَعْمَلَاتِ**) جمع يَعْملة بفتح الياء والميم وهي الناقة النجيبة المذلّلة المطبوعة على العمل (**الذُّبَّلِ**) بضم الذال المعجمة، وتشديد الموحدة جمع ذابل، وهي الضامرة (**فِي ذَا المُبْرِدُ خِلَافُهُ جَلِي**) أي حيث قال: إنه حُذف المضاف إليه من الأول، وأن الأصل يا زيدَ اليعملات زيد اليعملات، فحُذِف «اليعملات»؛ لدلالة الثاني عليه، والصحيح مذهب سيبويه، أن الثاني هو الزائد بين المتضايفين، وأن الفصل بينهما كلا فصل لاتحاده بالأول لفظًا ومعنىً.

ثم أشار إلى المسألة السابعة بقوله:

(**زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ قَدْ جَعَلَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، وفاعله قوله: (**عَمْرٌو**) أي سيبويه (**مِنَ الأَوَّلِ**) متعلّق بـ«حاصلًا»(**حَذْفًا**) مفعول أول لـ«جعل»، و(**حَاصِلًا**) مفعوله الثاني، يعني أن سيبويه جعل حذف الخبر من الأول، وهو «زيد» (**لأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدْ**) أي يأتي بين المبتدإ والخبر (وَ) أيضًا أنه (**خَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِرُ وُجِدْ**) أي عن المبتدإ المجاور للخبر، يعني أن فيه إعطاء الخبر للمجار، ففيه مراعاة حقّ الجوار، فقوله: «يجاور» صلة «ما»، وقوله: «وُجِد» بالبناء للمفعول، حال من الفاعل، أي حال كونه موجودا بجوار الخبر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولًا أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى، وفيه مسائل:

[**إحداها**]: نون الوقاية في نحو قوله تعالى: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: الآية ٨٠] ، وقوله: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٤] فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس، وأبي سعيد، وأبي علي، وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه، واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأُولى، والصحيح الأول؛ لما ذكرنا.

---

(١) راجع «الحاشية»٢/٢٥٢.

[الثانية]: نون الوقاية مع نون الإناث، في نحو قوله:[من الوافر]

تَـرَاهُ كَـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِـسْـكًـا يَـسُـوءُ الْـفَـالِـيَـاتِ إِذَا فَـلَـيْنِي[1]

هذا هو الصحيح، وفي «البسيط» أنه مجمع عليه؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في «التسهيل» أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

[الثالثة]: تاء الماضي مع تاء المضارع، في نحو﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣] : يُضْعِف كون ﴿تَوَلَّوْا﴾ فعلًا مضارعًا؛ لأن أحرف المضارعة لا تُحذف. انتهى، وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك، لا شك فيها نحو قوله ﷻ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

[الرابعة]: نحو مَقُول ومَبِيع المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافًا للأخفش.

[الخامسة]: نحو إقامة واستقامة، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافًا للأخفش أيضًا.

[السادسة]: نحو [من الرجز]:

* يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ *

بفتح «زيد» و«زيد»، و قوله [من المنسرح]:

يَـا مَـنْ رَأَى عَـارِضًـا أُسَـرُّ بِـهِ بَـيْنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ[2]

(١) «الثَّغام»: نبت يكون بالجبل يبيضّ إذا يبس، و«يُعَلُّ» من عللته عللًا من باب طلب، إذا سقيته الثانية، والمراد هنا يُطيب بالمسك مرة بعد أخرى، ونائب فاعله ضمير الشعر، و«مسكا» مفعول يُعل الثاني، و«يسوء» فاعله ضمير الشعر، و«الفاليات» جمع فالية، من الفلي، وهو إخراج القمل.

(٢) فيه أن المنادى محذوف، أي يا قوم و«من» استفهامية، أو موصولة، وهي المنادى، فلا حذف، و«العارض»: السحاب الذي يعترض في الأفق، و«أُسرّ» مضارع مبنيّ للمفعول، أي أجعل مسرورًا=

وهذا هو الصحيح، خلافا للمبرد.

[السابعة]: نحو «زيد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول؛ لسلامته من فصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو: «يا زيدَ زيدَ اليعملات» أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعتُرض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضًا مما ذَهَب[1]، وأما هنا فلو كان قائم خبرًا عن الأول لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض، نحو «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، انتهى. وقيل أيضًا: كلٌّ من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

تنبيه:

الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تَرَدُّد في أن الحذف من الأول في قوله[من المنسرح]:

نَـحْـنُ بِمَا عِـنْـدَنَـا وَأَنْـتَ بِمَـا عِـنْـدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُـخْـتَـلِـفُ

وقوله [من الطويل]:

خَـلِـيـلَـيَّ هَـلْ طِـبٌّ فَـإِنِّي وَأَنْـتُـمَـا وَإِنْ لَمْ تَـبُـوحَـا بِالْـهَـوَى دَنِفَانِ

= فرحًا به، و«ذراعا الأسد» كوكبان معلومان من منا زل القمر، و«جبهة الأسد» أربعة أنجم من منازل القمر أيضًا. انتهى «الحاشية»٢/٢٥٢.

(١) قوله: «عوضًا مما ذهب» بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في «يا زيدَ زيد اليعملات»: إن الحذف من الثاني، فـ«زيد» الأول مضاف لليعملات الملفوظ بها، و«زيد» الثاني مضاف لليعملات محذوفة، وخالف المبرد فعكس حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول، لا من الثاني، وشُبهته أنه يلزم على المذهب الأول محذوران، أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة، والآخر الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام، فلا يضرّ، وبيانه أنه لما حُذف المضاف إليه من الثاني، و«زيد» الأول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا «يا زيدَ اليعملات زيدَ»، فبقي «زيد» الثاني غير تامّ؛ لأن تمام الاسم إذا لم تكن «أل» بالتنوين، أو الإضافة، فأُخّر «اليعملات» ليكون عوضًا بحسب اللفظ عن تمام «زيد» الثاني، وتم الأول بما بعده، وهكذا القول في «بين ذراعي وجبهة الأسد». انتهى «الحاشية»٢/٢٥٣.

وفي الثاني في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية ٨٨] الآية؛ إذ لو كان الجواب للثاني لجُزِم، فقلنا بذلك في نحو: «إن أكلتِ إن شربتِ فأنت طالق»، وفي ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، ونحو ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: الآية ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: الآية ٢٥]، وانبَنى على ذلك المثال أنها لا تَطلُق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر؛ إذ التقدير إن أكلت فأنت طالق إن شربت، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضًا.

ومن ذلك قوله[من الطويل]:

* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ *

وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأن «راض» خبر عنه، ولا يُحفَظ مثل «نحن قائم»، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥، ١٦٦]، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: الآية ٩٩]، فأفرد، ثم جَمَع؛ لأن غير المبتدإ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(ذِكْرُ أَمَاكِنَ مِنَ الحَذْفِ يَتَمَرَّنُ بِهَا الْمُعْرِبُ)

قوله: «يتمرّن»: أي يتعلّم بسبب معرفتها الإعراب، يقال: مرّنه تمرينًا، فتمرّن: دَرَّبَهُ فتدرّب. قاله في «القاموس».

١٨٣٠ـ حَذْفُ الْمُضَافِ نَحْوُ جَاءَ رَبُّكَا ... وَفَأَتَى اللَّهُ كَمِثْلِ ذَالِكَا

١٨٣١ـ فِي حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ قُلْ ... أَيْ أَكْلُهَا كَذَا الْمُضَاهِي يَا رَجُلْ

١٨٣٢ـ إِذَا مَعَ الْجُزْءَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحْ ... فَالثَّانِ أَوْلَى فَالْمِثَالُ قَدْ يَضِحْ

١٨٣٣ـ الْحَجُّ أَشْهُرٌ بِذَاكَ قَدْ أَتَى ... فِي بِرٍّ مَنْ آمَنَ فَاعْلَمْ يَا فَتَى

(حَذْفُ) الاسم (الْمُضَافِ) فـ«حذف» مبتدأ خبره قوله: (نَحْوُ ﴿جَاءَ رَبُّكَ﴾ا) أي أمر ربك، هكذا قال الناظم تبعًا لصاحب الأصل، وهو مذهب المتأخرين من الأشاعرة وغيرهم الذين لا يُثبتون لله ـ سبحانه وتعالى ـ إلا سبع صفات، ويؤولون ما عداها، ومنها صفة المجيء، والحقّ الذي لا مرية فيه، وأن خلافه باطلٌ هو مذهب السلف، وهو إثبات صفات الكمال التي جاء بها القرآن الكريم، أو الأحاديث الصحيحة، كالمحبة، والغضب، والرضا ، والغضب، والنُّزول، والاستواء، والمجيء، وغير ذلك على الوجه الذي يليق بجلاله ـ سبحانه وتعالى ـ، من غير تكييف، ولا تمثيل، ومن غير تأويل ولا تعطيل، كما نصّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ عليه حيث قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: الآية ١١]، فتبصّر للحقّ المبين، ولا تتهوّر بالتقليد، فتكون من الهالكين، اللهم أرنا الحقّ حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه آمين.

(وَ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ﴾ [النحل: الآية ٢٦] كَمِثْلِ ذَالِكَا) بألف الإطلاق، أي مثل ما سبق في كونه على تقدير مضاف.

(فِي ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: الآية ٣] قُلْ: أَيْ أَكْلُهَا) أي حُرِّم أكلها (كَذَا الْمُضَاهِي يَا رَجُلْ) أي مثل ذلك كل ما أشبه هذا، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٣] الآية (إِذَا مَعَ الْجُزْءَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحْ) أي إذا كان الكلام يحتاج إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما (فَالثَّانِ أَوْلَى) أي فتقديره مع الثاني أولى من تقديره مع الأول، قال بعضهم: إن التأويل في الأوائل بمَنْزلة خلع الخفّ قبل الوصول إلى شاطئ النهر. انتهى.

(فَالْمِثَالُ قَدْ يَضِحْ) بكسر الضاد المعجمة مضارع وَضَحَ الأمرُ، أي قد يظهر المثال في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَـٰتٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، أي الحج حج أشهر إلخ؛ لأنه لا يصحّ الحمل؛ لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان ونحوه، فلا بد من التقدير، فتقدير في الثاني أولى (بِذَاكَ قَدْ أَتَى) أي بنحو التقدير المذكور أتى التقدير (فِي بِرٍّ) وفي نسخة: «كبرّ» (مَنْ آمَنَ) أي حيث قُدّر في الثاني، وقوله: (فَاعْلَمْ يَا فَتَى) كمّل به البيت، أي فاعلم هذه التقديرات حتى لا تقع فيما يُخالفها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن هذا المبحث معقود لذكر مواضع من الحذف يتمّرن بها المعرب، فمنها حذف الاسم المضاف، في نحو قوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: الآية ٢٢]، وقد عرفت أن هذا التقدير غير صحيح، وأن الكلام لا يحتاج إليه، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم﴾ [النحل: الآية ٢٦]، أي أمره، فأما ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: الآية ١٧]، فالباء للتعدية أي أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نُسِب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحو قوله ﷻ: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: الآية ٢٣]، أي الاستمتاع بهن، وقوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي أكلها، وقوله: ﴿حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ﴾ [النساء: ١٦٠]، أي تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل، وقوله: ﴿حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٣٨]، أي منافعها ليتناول الركوب، والتحميل، ومثله ﴿وَأُحِلَّتۡ لَكُمُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ﴾ [الحج: الآية ٣٠].

ومن ذلك ما عُلِّق فيه الطلب بما قد وقع، نحو قوله ﷻ: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ [المائدة: الآية ١]، وقوله: ﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: الآية ٩١]، فإنهما قولان قد وقعا، فلا يُتَصوَّر فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير في حبه، بدليل ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: الآية ٣٠]، أو في مراودته، بدليل ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾ [يوسف: الآية ٣٠]، وهو أولى؛ لأنه فِعْلُها، بخلاف الحب، وقوله ﷻ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَا﴾ [يوسف: الآية ٨٢]، أي أهل القرية، وأهل العير، وقوله: ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبًا﴾ [الأعراف: الآية ٨٥]، أي وإلى أهل مدين، بدليل ﴿أَخَاهُمۡ﴾ [الأعراف: الآية ٦٥]، وقد ظهر في ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: الآية ٤٥]، وأما ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤]، فقدر النحويون الأهل بعد ﴿مِّن﴾، و﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾، و﴿جَآءَ﴾، وخالفهم الزمخشري في الأولين، لأن القرية تُهْلَك، ووافقهم في ﴿فَجَآءَ﴾، لأجل ﴿أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [الإسراء: الآية ٧٥]، أي ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، وقوله: ﴿لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: الآية ٢١]، أي

رحمته ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: الآية ٥٠]، أي عذابه، بدليل ﴿وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: الآية ٥٧]، وقوله: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] أي يضاهي قولهم قول الذين كفروا، وقال الأعشى [من الطويل]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا[1]

فحذف المضاف إلى «ليلة»، والمضاف إليه «ليلة»، وأقام صفته مقامه، أي اغتماض ليلةِ رجلٍ أرمد، وعكسُهُ نيابةُ المصدر عن الزمان «جئتك طلوعَ الشمس» أي وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك «جئتك مَقْدَمَ الحاجّ»، خلافا للزمخشري، بل المقدم اسم لزمن القدوم.

تنبيه:

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف، يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما، فتقديره مع الثاني أولى، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧]، ونحو ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧]، فيكون التقدير الحج حجُّ أشهرٍ، والبرُّ برُّ من آمن أولى، من أن يقدر أشهر الحج أشهر، وذا البر من آمن؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ المُضَافِ إِلَيْهِ)

١٨٣٤- (يَكْثُرُ فِي يَا النَّفْسِ إِنْ لَهَا يُضَفْ ... اِسْمٌ يُنَادَى نَحْوُ عَبْدِ لَا تَخَفْ

١٨٣٥- وَمِثْلُهَا الغَايَاتُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ... بَعْدُ وَأَيٌّ بَعْضُ كُلٌّ كُنْ فَطِنْ

١٨٣٦- وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ غَيْرُ ذِي يَقِلّْ ... عَلَيْكُمْ سَلَامٌ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلْ)

(يَكْثُرُ) أي حذف المضاف إليه **(فِي يَا النَّفْسِ)** أي في ياء المتكلّم **(إِنْ لَهَا يُضَفْ اسْمٌ يُنَادَى)**

(١) قوله: «ليلة أرمدا» أي اغتماض ليلة أرمد، و«السليم» هو الذي لدغته الحية، و«المسهّد» هو المسهّر الذي لا يُترك أن ينام لئلا يدبّ السم فيه، فيموت.

أي إن أُضيف إليها اسم منادىً **(نَحْوُ عَبْدِ لَا تَخَفْ)** والأصل «يا عبدي»، فحُذف حرف النداء، وياء المتكلم المضاف إليها تخفيفًا **(وَمِثْلُهَا الْغَايَاتُ)** أي الأسماء الدالة على الغايات، وإنما سميت بذلك؛ لأنها تصير غاية وآخرًا عند الحذف، وتُبنى عند ملاحظة المعنى[1] **(مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)** أي في نحو قوله ﷻ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية ٤] الآية **(وَأَيٌّ)** نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] و**(بَعْضُ)** بترك التنوين للوزن، قاله الناظم رحمه الله، نحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، و**(كُلّ)** نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٣]، وقوله **(كُنْ فَطِنْ)** وقف عليه على لغة ربيعة، وهو تكملة للبيت **(وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ)** أي وكلمة «غير» حال كونها واقعة بعد كلمة «ليس»، نحو «قبضت عشرة ليس غيرُ» **(غَيْرُ ذِي)** أي غير هذه الأمثلة **(يَقِلّ)** يعني أن حذف المضاف إليه في غيرها قليل الاستعمال **(عَلَيْكُمْ سَلَامُ)** بغير تنوين، أي سلام الله **(عَنْهُمْ)** أي عن العرب **(قَدْ نُقِلْ)** بالبناء للمفعول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المضاف إليه يكثر في ياء المتكلم مضافًا إليها المنادى، نحو﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ [الأعراف: الآية ١٥١]، وفي الغايات، نحو﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية ٤]، أي من قبلِ الغَلَب، ومن بعده، وفي «أيّ»، و«كلّ»، و«بعض»، و«غير» بعد «ليس»، وربما جاء في غيرهن، نحو﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٣٨]، فيمن ضمَّ، ولم يُنوِّن، أي فلا خوف شيءٍ عليهم، وسُمِع «سلامُ عليكم»، فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار «أل». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ اسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ)

١٨٣٧- (فِي قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ قُلْ ... أَثَرِ حَافِرِ فَرَسٍ مَنْ قَدْ كَمَلْ

١٨٣٨- وَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدِّرَا ... كَدَوَرَانِ عَيْنِهِ مُحَرَّرَا)

(فِي ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: الآية ٩٦]) محكي لقصد لفظه مجرور بـ«في»، وهي

(١) «الحاشية» ٢/٢٥٥.

متعلّقة بـ**(قُلْ)** أي قل عند إرادة التقدير قوله ﷻ: ﴿مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: الآية ٩٦] **(أَثَرِ حَافِرِ فَرَسْ)** بالسكون للوزن، وهو مضاف إلى قوله: **(مَنْ قَدْ كَمَلْ)** أي وهو ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٣]، و«كمل» مثلث الميم، والضم هنا أولى؛ للتقفية، والمعنى أنه حُذف من هذه الآية مضافان، وهما «حافر فرس» **(وَ)** قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩] **قُدِّرَا** بالبناء للفاعل، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أوللمفعول، والألف للإطلاق، ونائب فاعله قوله: **(كَدَوَرَانِ عَيْنِهِ)** تقدّم أن الأولى «دورانًا كدوران عين إلخ»، وقوله: **(مُحَرَّرَا)** بصيغة اسم الفاعل، أو المفعول حال من الفاعل، أو النائب.

وحاصل معنى البيتين أنه قد يُحذف اسمان مضافان، كما في قوله ﷻ: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: الآية ٣٢]، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، وقوله: ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] الآية، أي من أثر حافر فرس الرسول، وقوله: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه، وقال [من الطويل]:

فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا ... وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا[1]

أي ذا مسافة إصبع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ ثَلَاثِ مُتَضَايِفَاتٍ)

١٨٣٩- (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ ... مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابْهُ دَانِي)

قوله تعالى: **(فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ)** أي تقديره أن تقول: **(مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابْهُ)** بسكون الهاء للوزن **(دَانِي)** أي قريب من هذه المسافة، والمعنى أنه ورد حُذف ثلاث متضايفات، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: الآية ٩]، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحُذفت ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشريّ.

(١) «العراد» بفتح العين والراء والدال اسم فرس الكلحبة، والإبقاء ما تبقيه الفرس من العدو، و«الظلع» الدرج اليسير، و«حزيمة» بن طارق رئيس بني مالك، و«الكحلبة» العَرِينيّ، أو اليربوعيّ اسم شاعر فارس.

تنبيه:

للقاب معنيان: القدر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفيها، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني، فقيل: هي على القلب، والتقدير قابي قوس، ولو أُريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمَوْصُولِ الِاسْمِيِّ)

١٨٤٠- (أَجَازَهُ الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْأَخْفَشُ   فَـنَجْلُ مَالِكٍ قَفَا يُفَتِّشُ

١٨٤١- لَكِنْ عَلَى الْمَوْصُولِ عَطْفُهُ شَرَطْ   كَبِالَّذِي أُنْزِلَ بَعْدَ مَا سَقَطْ)

(**أَجَازَهُ**) أي حذف الموصول الاسميّ (**الْكُوفِيُّ**) أي الفريق الكوفيّ (**ثُمَّ الْأَخْفَشُ**) أي من البصريين (**فَنَجْلُ مَالِكٍ قَفَا**) أي تبعهم ابن مالك في ذلك، حال كونه (**يُفَتِّشُ**) أي يتتبع أمثلته من الكتاب، وأشعار العرب (**لَكِنْ عَلَى الْمَوْصُولِ عَطْفُهُ شَرَطْ**) أي لكن ابن مالك شرط لجوازه أن يكون معطوفًا على موصول آخر قبله (**كَبِالَّذِي أُنْزِلَ**) أي كقوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ٤٦] الآية، وقوله: ﴿بَعْدَ مَا سَقَطْ﴾ هكذا النسخ، والظاهر أنه غلطٌ، والصواب «قبل ما سقط»، أي قبل المعطوف الذي حُذف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الموصول الاسمي، وتبعهم ابن مالك، وشرَط في بعض كتبه كونَهُ معطوفا على موصول آخر، ومن حججهم قوله ﷻ: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ٤٦]، وقول حسان رضي الله عنه [من الوافر]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ   وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وقول آخر [من الخفيف]:

مَا الَّذِي دَأْبُهُ احْتِيَاطٌ وَحَزْمٌ   وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ

أي والذي أنزل، ومن يمدحه، والذي أطاع هواه، والسبب الداعي للتقدير في الآية أن القرآن

المُنْزَل إلينا مغاير لما نُزِّل على اليهود من التوراة، والداعي للتقدير في البيتين الإخبار عن المبتدإ بمادة التسوية، وهي إنما تكون بين متعدّد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الصِّلَةِ)

١٨٤٢- (يَجُوزُ بِالْقِلَّةِ إِنْ أُخْرَى تَدُلّْ   كَقَوْلِهِ نَحْنُ الْأُولَى كَذَاكَ قُلْ

١٨٤٣- عِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ كَمَا   بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا حُكِمَا)

(**يَجُوزُ**) أي حذف الصلة (**بِالْقِلَّةِ**) أي مع قلته (**إِنْ أُخْرَى تَدُلّْ**) أي إن دلّت عليها صلة أخرى مذكورة (**كَقَوْلِهِ**) أي كقول الشاعر (**نَحْنُ الْأُولَى**) أي الذين عُرفوا بالشجاعة، فحُذفت جملة «عُرفوا إلخ» لدلالة المقام عليها، فهذا ليس مما دلّت عليه صلة مذكورة، وإنما دلّ عليه غيرها، وهو المقام، وإنما قدّمه في النظم للضرورة (**كَذَاكَ**) أي مثل ذاك الذي تقدّم من الحذف لدليل (**قُلْ عِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ**) أي عند قول الشاعر: «وعند الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ» (**كَمَا بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا حُكِمَا**) بألف الإطلاق، أي مثلما حُكم في قوله: «بعد اللتيّا واللّتيّا».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف الصلة يجوز قليلًا لدلالة صلة أخرى، كقوله [من الطويل]:

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ   عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرْكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ[1]

أي الذي عادك، أو دلالة غيرها كقوله [من مجزوّ الكامل]:

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ   ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي نحن الألى عُرفوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتِي   إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[2]

---

(١) قوله: «عُدنك» من العيادة، وهي زيارة المريض، و«الإحنة» بالكسر: الحقد، و«العوائد» جمع عائدة من العيادة.

(٢) «اللتيا» بفتح اللام بإجماع النحاة إلا الأخفش، فإنه أجاز الضمّ فيها، وهو تصغير «اللتي»، والشاهد في «اللتيا» الأولى والثانية.

فقيل: يُقَدَّر مع «اللتيا» فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يُقَدَّر اللتيا دَقَّتْ، واللتيا دَقَّتْ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما عَظُمَت، لا دقت، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

* دُوَيْـهِـيَـةٌ تَـصْـفَـرُّ مِـنْـهَـا الأَنَـامِـلُ *

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمَوْصُوفِ)

١٨٤٤- (وَقَاصِرَاتُ الطَّرْفِ كَانَ أَصْلُهُ ... صِفَةَ حُورٍ سَابِغَاتٍ مِثْلُهُ

١٨٤٥- ثُـمَّ قَـلِـيـلًا وَكَـثِـيـرًا ذُكِـرَا ... فِي الضَّحْكِ وَالْبُكَاءِ هَكَذَا جَرَى)

(وَ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصّافات: الآية ٤٨] **كَانَ أَصْلُهُ صِفَةَ حُورٍ)** أي حورٌ قاصرات الطرف، فحُذف الموصوف استغناء بصفته **(سَابِغَاتٍ مِثْلُهُ)** أي قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: الآية ١١] مثل ﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨] في حذف الموصوف، وإبقاء صفته، أي دُروعًا سابغات **(ثُمَّ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ذُكِرَا)** بألف التثنية **(فِي الضِّحْكِ)** بكسر، فسكون، أو بفتح، فسكون، أصله الضَّحِك، بفتح، فكسر، فخُفِّف، على القاعدة أن كل ما كان على فَعِلٍ ككتف، أو فَعِلة ككلمة يجوز تخفيفه بتسكين ثانيه، أو بنقل كسرتها إلى ما قبلها، ففيه ثلاث لغات، وإذا كان ثانيه حرف حلق، كفخذ جاز فيه إتباع حركة فائه لعينه، فيكسران، ففيه أربع لغات **(وَالْبُكَاءِ)** بالضم والمد **(هَكَذَا جَرَى)** أي مثل ما تقدّم جرى فيه حذف الموصوف، وإبقاء صفته، والتقدير ضحكًا قليلًا، وبكاءً كثيرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف الموصوف، وإبقاء صفته، كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصّافات: الآية ٤٨] ، أي حور قاصرات، وقوله:﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠،١١]، أي دُروعاسابغات، وقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾

أي ضَحِكًا قليلًا، وبكاءً كثيرًا، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي في الباب السادس(١) ـ إن شاء الله تعالى ـ ، وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: الآية ٥] ، أي دين الملة القيمة، وقوله: ﴿وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٩] ، أي ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجري: الحياة الآخرة، بدليل: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥] ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ [ق: الآية ٩] ، أي حب النبت الحصيد، وقال سحيم [من الوافر]:

* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا *

قيل: تقديره أنا ابن رجلٍ جلَا الأمورَ، وقيل: جلا علم محكيٌّ على أنه منقول من نحو قولك: «زيد جلا»، فيكون جملة، لا من قولك: «جلا زيد»(٢)، ونظيره قوله [من الرجز]:

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالِـي بَـنِـي يَـزِيـدُ ... ظُـلْـمًـا عَـلَـيْـنَـا لَـهُـمْ فَـدِيـدُ(٣)

فـ«يزيد» منقول من نحو قولك: «المال يزيد»، لا من قولك: «يزيد المال»، وإلا لأعرب غير منصرف، فكان يُفتَح؛ لأنه مضاف إليه.

واختُلف في المقدر مع الجملة في نحو «مِنّا ظَعَنَ، ومنا أقام»، فالبصريّون يقدرون موصوفًا، أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولًا، أي «الذي»، أو «من»، وما قدره الأولون أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشدّ من اتصال الموصول بصفته؛ لتلازمهما، ومثله «ما منهما مات حتى لقيته»، يقدره البصريون بـ«أحد»، ويقدره الكوفيون بـ«مَنْ»، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا

---

(١) وحاصل الكلام هناك أن بعضهم نقل عن سيبويه أن «قليلًا» نُصب على الحال من ضمير مصدر الفعل، وعليه فالتقدير: فليضحكوه، أي الضحك في حال كونه قليلًا، وليبكوه، أي البكاء في حال كونه كثيرًا، وسيأتي تمام الكلام فيه هناك ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) إنما منع نقله عند هذا القائل من «جلا» في قولك: «جلا زيد» لأنه لو كان كذلك لكان مفردًا منصرفًا، إذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور؛ لأنه وزن لا يخصّ الفعل، بل يستوي فيه الفعل والاسم، وأما إذا جعلناه جملة كان مبنيًا؛ لأن ما كان من قبيل المبنيات إذا حكي فإنه يبقى على بنائه قبل الحكاية؛ لأن الحقّ أن الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة. انتهى «الحاشية»٢/٢٥٧.

(٣) الفديد: الصوت.

﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٥٩] أي إلا إنسان، أو إلا مَنْ، وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: الآية ٧٢] الآية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الصِّفَةِ)

١٨٤٦- (كُلَّ سَفِينَةٍ تِي نَعْتُهَا حُذِف ... صَالِحَةٍ كَانَ كَمَا عَنْهُمْ أُلِفْ
١٨٤٧- وَنَحْوُ قَالُوا الآنَ جِئْتَ مُتْبِعَا ... بِالْحَقِّ أَيْ وَاضِحِهِ اللَّذْ رُفِعَا
١٨٤٨- وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ)

(**كُلَّ سَفِينَةٍ تِي**) تقرأ بغير إشباع، قاله الناظم رحمه الله، أي هذه، يعني أن ﴿سفينةٍ﴾ (**نَعْتُهَا حُذِف**) وقوله: (**صَالِحَةٍ كَانَ**) أي كان النعت المحذوف لفظ «صالحة»، فاسم «كان» ضمير النعت، و«صالحة» خبرها، وجرّه للحكاية (**كَمَا عَنْهُمْ أُلِفْ**) أي كما عرف هذا التقدير عن المحققين (**وَنَحْوُ** ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: الآية ٧١]) حال كونه (**مُتْبِعًا بِالْحَقِّ**) أي بهذا اللفظ (**أَيْ وَاضِحِهِ**) أي واضح الحقّ (**اللَّذْ رُفِعَا**) بألف الإطلاق، أي الذي رُفع علمه قبل أن تأتينا به، ثم أكّد القاعدة التي ذكرها بما نقله من أبيات «خلاصة» ابن مالك ـ رحمه الله ـ، حيث قال: (**وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي علم لدلالة دليل عليه (**يَجُوزُ حَذْفُهُ**) أي حذف ذلك المعلوم (**وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ**) أي يقلّ الحذف في النعت، كما يكثر في المنعوت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الصفة، نحو قوله عز وجل: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ[1]، وقوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي سُلّطت عليه بدليل: ﴿مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ﴾ [الذاريات: ٤٢]، وقوله: ﴿قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي

(١) أي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني تعييبها يُخرجها عن كونها صالحة، فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة، فيجب تقديرها. انتهى. «حاشية الدسوقي» ٢/٢٥٧.

الواضح، وإلا كان مفهومه كفرا، وقوله: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: الآية ٤٨]، وقال [من المتقارب]:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ[1] ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

وقال [من الوافر]:

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاةٌ ... وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ[2]

أي من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أعط شيئًا طائلًا دفعًا للتناقض فيهن، وقوله: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ الْكِتَـٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]، أي نافع، وقوله: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي ضعيفا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمَعْطُوفِ)

١٨٤٩- (تَقِيكُمُ الْحَرَّ كَذَا وَالْبَرْدَ زِدْ ... وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ يَطَّرِدْ
١٨٥٠- وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدِّرَا ... وَمَا تَحَرَّكَ كَمَا عَنْهُمْ يُرَى)

(**تَقِيكُمُ الْحَرَّ كَذَا وَالْبَرْدَ زِدْ**) أي قدّره بالعطف (**وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ**) أي القرآن (**يَطَّرِدْ**) أي يكثر استعماله (**وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدِّرَا**) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (**وَمَا تَحَرَّكَ، كَمَا عَنْهُمْ يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي كما يُعلم ذلك من بيان النحويين، ووقع في نسخة: «كذا عنهم جلا»، وهو غلط؛ لفساد التقفية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف، ويجب أن يتبعه العاطف، نحو قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾ [الحديد: الآية ١٠] الآية، أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر ﴿أُولَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن

(١) قوله: «تُدرإ» بضم المثناة الفوقية، وفتح الراء بعدها همزة من الدرء، وهو الدفع.
(٢) «المهاه» بالهاء غير المنقوطة: الصفاء والترفّه، وقوله: «بدار» أي ليست بدار إقامة وقرار.

رُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٥] الآية، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢]، أي بين أحد وأحد منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، ورُدَّ بأنه يقتضي حينئذ أن المُعَرَّض بهم، وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل، وإنما فرَّقوا بين محمد وبين غيره في النبوة، قال ابن هشام: وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر لي وجهُ التقدير، وأن المقدر بين «أحد» وبين «الله»، بدليل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٥٠]، الآية، ونحو قوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: الآية ٨١]، أي والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: الآية ٥] ،وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٣] أي وما تحرك، وإذا فُسِّر ﴿سَكَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٣] باستقر لم يُحتج إلى هذا، وقوله: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، أي فإن أحصرتم فحللتم، وقوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، أي فحلق ففدية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٨] أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة[1]، كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل ذكره ابن عطية، وابن الحاجب.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها، كقوله [من الطويل]:

* فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا *

(١) أي لأن قوله: ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ راجع لقوله: ﴿إِيمَٰنُهَا﴾، وقوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾ راجع لمحذوف، أي وكسبها، والمعنى لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل، ولا ينفع نفسًا كسبها لم تكن كسبت، فالمنفي هو النفع بالكسب، وحينئذ فالتسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان، وعدم النفع بالكسب، لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح، كما فهم المعتزلة. انتهى «الحاشية»٢/٢٥٨.

أي أم غيّ، وقد مر البحث فيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذفُ المَعطُوفِ عَلَيهِ)

١٨٥١- (وَجَعَلُوا فَانْفَجَرَتْ قَدْ عُطِفَا عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ اللَّذْ حُذِفَا)

(وَجَعَلُوا) قوله عز وجل: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] **(قَدْ عُطِفَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول **(عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ اللَّذْ)** بسكون الذال لغة في «الذي» **(حُذِفَا)** بألف الإطلاق مبنيا للمفعول أيضًا، يعني أن قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] معطوف على محذوف، أي فضرب، ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠].

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف عليه، نحو قوله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب، فانفجرت، وزعم ابن عصفور أن الفاء في ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] هي فاء فضَرَبَ، وأن فاء فانفجرت حُذفت؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل، وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاءَ الجواب، أي فإن ضربت، فقد انفجرت، ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، مثل قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧] إلا إن قيل: المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك، وقيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤]: إن «أم» متصلة، والتقدير أعلمتم أن الجنة حُفَّت بالمكاره أم حسبتم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذفُ المُبدَلِ مِنهُ)

١٨٥٢- (وَأَبْدَلُوا الْكَذِبَ مِمَّا حُذِفَا نَصْبَةُ تَصِفُ مَفْعُولًا وَفَى)

(وَأَبْدَلُوا) ﴿الْكَذِبَ﴾ [آل عمران: الآية ٧٥] **(مِمَّا حُذِفَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي من المحذوف الذي **(نَصْبَةُ)** ﴿تَصِفُ﴾ [النحل: الآية ١١٦]) حال كونه **(مَفْعُولًا)** به، وقوله: **(وَفَى)** من

الوفاء صفة لما قبله.

وحاصل معنى البيت أنه يجوز حذف المبدل منه، قيل: في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾ [النحل: الآية ١١٦] ، وفي قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥١] : إن ﴿ٱلْكَذِبَ﴾ بدل من مفعول ﴿تَصِفُ﴾ [النحل: الآية ١١٦] المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في ﴿رَسُولًا﴾ بناءً على أن ﴿مَا﴾ في ﴿كَمَآ﴾ موصول اسمي، ويردُّه أن فيه إطلاق ﴿مَا﴾ على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن ﴿مَا﴾ كافّة، وأظهر منه أنها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حيئذ على عمل الجر، وقيل في ﴿ٱلْكَذِبَ﴾: إنه مفعول إما لـ﴿تَقُولُوا۟﴾، والجملتان بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي فتقولون الكذب، وأما لـ﴿تَصِفُ﴾ على أن ﴿مَا﴾ مصدرية، والجملتان محكيتا القول، أي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرىء بالجر بدلًا من ﴿مَا﴾ على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب، صفة للفاعل، وقد مر[1] أنه قيل في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ)

١٨٥٣- (حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَتَوْكِيدٌ بَقَى ... عَنْ سِيبَوَيْهِ وَالْخَلِيلِ حُقِّقَا

١٨٥٤- أَمَّا أَبُو الْحَسَنِ وَالتُّبَّاعُ لَهُ ... فَمَنَعُوهُ مَرَّ فِيهِ الْأَمْثِلَهْ)

(**حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ**) بفتح الكاف المشدّدة (**وَتَوْكِيدٌ بَقَى**) بفتح القاف على لغة طيّء الذين يفتحون عين فَعِل المكسور، إذا كان معتل اللام بالياء، كرضي، وبقي، وفني، فيقولون: رَضَى، وبَقَى، وفَنَى، وقد تقدّم تحقيقه، والجملة في محل نصب على الحال، أي والحال أن توكيده باق (**عَنْ سِيبَوَيْهِ وَالْخَلِيلِ حُقِّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كان هذا عنهما محققًا مُثبتًا (**أَمَّا**

(١) أي في النوع الثاني من الجهة السادسة.

أَبُو الْحَسَنِ) الأخفش (**وَالتُّبَّاعُ لَهُ**) بضم التاء، وتشديد الموحّدة جمع تابع، أي الذين تبعوه في هذه المسألة (**فَمَنَعُوهُ**) أي منعوا حذف المؤكَّد، فشرطوا في الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكَّدًا بالفتح؛ لأن الحذف ينافي التوكيد (**مَرَّ**) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة للحذف في الخاتمة (**فِيهِ**) أي في هذا البحث (**الْأَمْثِلَهْ**) أي التي اختلفوا فيها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمُبْتَدَإِ)

١٨٥٥- (يَكْثُرُ فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ ... كَمِثْلِ نَارُ اللَّهِ فِي الْكَلَامِ

١٨٥٦- وَقَوْلِ رَبِّ الْعَرْشِ نَارٌ حَامِيَهْ ... وَإِنْ تُرِدْ مُقَدَّرًا فَقُلْ هِيَهْ

١٨٥٧- وَبَعْدَ فَا الْجَوَابِ حَذْفًا فَاشِيَا ... وَبَعْدَ قَالُوا وَسِوَاهُ رُوِيَا)

(**يَكْثُرُ**) أي حذف المبتدإ (**فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ، كَمِثْلِ** ﴿نَارُ ٱللَّهِ﴾ [الهمزة: الآية ٦]) أي بعد قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ﴾ [الهمزة: الآية ٥] ، والتقدير: هي نار الله، وقوله: (**فِي الْكَلَامِ**) أي حال كونه واقعًا في القرآن الكريم (**وَقَوْلِ**) بالجر عطفًا على «مثل» أي وكقول (**رَبِّ الْعَرْشِ**) سبحانه وتعالى. (﴿**نَارٌ حَامِيَةٌۢ**﴾) أي بعد قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: الآية ١٠] (**وَإِنْ تُرِدْ مُقَدَّرًا**) أي معرفة المقدر في الآيتين (**فَقُلْ: هِيَهْ**) أي المقدر لفظة «هي»، وقَفَ عليها بهاء السكت (**وَبَعْدَ فَا الْجَوَابِ حَذْفًا فَاشِيًا**) أي يُحذف المبتدأ بعد فاء الجواب حذفًا كثيرًا، نحو قوله ﷻ: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصّلت: الآية ٤٦] ، فعمله لنفسه، وإساءته عليها (**وَبَعْدَ قَالُوا**) أي ويُحذف المبتدأ أيضًا بعد لفظ القول، نحو ﴿وَقَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1] [الفرقان: الآية ٥] ، وقوله: (**وَسِوَاهُ رُوِيَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي ونُقِل أيضًا غير ما ذُكر من المواضع.

(١) أي هو أساطير الأولين قال الدماميني: ويحتمل أن «أساطير الأولين» مبتدأ، وجملة «اكتتبها» خبر، وحينئذ فلا حذف أصلًا. جـ٣ ص ٤٠٨.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المبتدإ يكثر في جواب الاستفهام، نحوقوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ * نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ﴾ [الهمزة:٥-٦] أي هي نار الله، وقوله: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ * نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾ [القارعة: ١٠-١١]، وقوله: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ * فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٧،٢٨] الآيتين، وقوله: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

وبعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ﴾ [فصلت: الآية ٤٦]، أي فعمله لنفسه وإساءته عليها، وقوله: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، أي فهم إخوانكم، وقوله: ﴿فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞۗ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٥]، وقوله: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٞ قَنُوطٞ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقوله: ﴿فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢]، أي فالشاهد، وقرأ ابن مسعود ﴿إن تعذبهم فعبادك﴾.

وبعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٥]، وقوله: ﴿إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذاريات: الآية ٥٢]، وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقوله: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمِۭ﴾ [الأنبياء: الآية ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ﴾ [التوبة: الآية ١١٢]، ونحو قوله: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ﴾ [البقرة: الآية ١٨].

ووقع في غير ذلك أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ﴾ [آل عمران: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ﴾ [النساء: الآية ١٧١]، وقوله: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارِۭۚ بَلَٰغٞۚ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، أي هذا بلاغ، وقد صُرّح به في قوله: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: الآية ٥٢] وقوله عز وجل: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: الآية ١] أي هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا»، وسيبويه يصرح به. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الخَبَرِ)

١٨٥٨- (أُكُلُهَا دَائِمٌ تَلَا وَظِلُّهَا   أَيْ دَائِمٌ وَالمُحْصَنَاتُ مِثْلُهَا

١٨٥٩- إِنْ خَيْرٌ فَالخَيْرُ كَذَاكَ إِنْ رُفِعْ   إِنَّ مَحَلًا هَكَذَا أَيْضًا وُضِعْ

١٨٦٠- لَا ضَيْرَ أَيْ عَلَيَّ لَا فَوْتَ كَذَا   أَيْ لَهُمْ وَحَذْفُهُ قَدْ أُخِذَا

١٨٦١- وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ   إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)

(﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ﴾ [الرعد: الآية ٣٥]) بإسكان الميم للوزن **(تَلَا)** أي تبع قوله: **(وَظِلُّهَا أَيْ)** فحذف خبره، وتقديره **(دَائِمٌ، ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ﴾ مِثْلُهَا)** أي مثل الآية السابقة في ثبوت التقدير، لا في النوع؛ لأن هذا يقدر حلّ لكم **(إِنْ خَيْرٌ)** بترك التنوين للوزن **(فَالخَيْرُ كَذَاكَ)** أي مثل ما سبق في ثبوت التقدير له، أي فيقدّر أي إن كان في عملهم خير، وقوله: **(إِنْ رُفِعْ)** بالبناء للمفعول، أشار به إلى أن له أربعة أوجه: أحدها هذا، [والثاني]: «إن خيرًا فخيرًا» بنصبهما، أي إن كان عملهم خيرًا، فيُجزون خيرًا، [والثالث]: «إن خيرٌ فخيرًا» برفع الأول، ونصب الثاني، أي إن كان في عملهم خيرٌ، فيُجزون خيرًا، [والرابع]: «إن خيرًا فخيرٌ» بنصب الأول، ورفع الثاني، أي إن كان عملهم خيرًا، فجزاؤهم خير.

(إِنَّ مَحَلًا هَكَذَا أَيْضًا وُضِعْ) بالبناء للمفعول، يعني أن قول الشاعر: «إنّ مَحَلًّا، وإنّ مُرْتَحَلًا... البيت» مثل هذا، أي مما حُذف خبره، أي إن لنا محلًا، وكذا قولك: **(لَا ضَيْرَ)** مما حذف خبره **(أَيْ عَلَيَّ)** وقوله تعالى: **(﴿لَا فَوۡتَ﴾ كَذَا)** أي مثل ما سبق في حذف خبره **(أَيْ لَهُمْ، وَحَذْفُهُ)** أي حذف الخبر **(قَدْ أُخِذَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي أُخذ ضابطه من قول ابن مالك في «خلاصته»: **(وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ)** أي باب «لا» النافية للجنس التي تعمل عمل «إن» **(إِسْقَاطُ الخَبَرْ)** أي حذفه **(إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ)** أي إذا ظهر المراد منه، وذلك إذا دلّ دليل على ذلك، كالأمثلة السابقة، فإن لم يدلّ دليل على حذفه، فلا يجوز، نحو قوله ﷺ: «لا أحد أغير من الله».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الخبر، لدليل، نحو قوله عز وجل: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة: ٥] أي حل لكم، وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: الآية ٣٥]، أي

دائم، وأما ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٤٠]، فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل؛ لصحة كون ﴿أَعْلَمُ﴾ خبرًا عنهما، وأما «أنت أعلم ومالك»، فمشكل، لأنه إن عطف على «أنت» لزم كون «أعلم» خبرًا عنهما، أو على «أعلم» لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير «أعلم»: لزم أيضًا نسبة العلم إليه، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل، وإعمال أفعل في الظاهر، وإن قُدِّر مبتدأ حُذف خبره لزم كون المحذوف «أعلم»، والوجه فيه أن الأصل «بمالك»، ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدًا للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي، كما قُصِد بالعطف في نحو ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المَائدة: الآية ٦] فيمن خَفَضَ على القول بأن الخفض للجوار، ونظيره «بعتُ الشاء شاة ودرهمًا»، والأصل شاة بدرهم، وقالوا: «الناس مَجْزِيُّون بأعمالهم إن خير فخير»، أي إن كان في عملهم خيرٌ، فحُذفت «كان» وخبرها، وقال [من الكامل]:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ

أي ليس له، وقالوا: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد»، وقالوا: «إن مالًا وإن ولدًا»، وقال الأعشى: «إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا».

أي إن لنا حلولًا في الدنيا، وإن لنا ارتحالًا عنها، وقد مر البحث(١) في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحَجّ: ٢٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤١] مُسْتَوْفًى وقال تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] أي علينا، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سَبَإ: الآية ٥١] أي لهم، وقال الحماسي [من مجزو الكامل]:

---

(١) أما الآية الأولى فلم يتقدّم فيها كلام أصلًا، وأما الآية الثانية، فتقدّم في المثال الأول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف، أي هالكون، أو مذكور، وهو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٤] الآية، وما بينهما اعتراض، وقوله في ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦] الآية قال الزمخشري: خبر «إن» في هذه الآية محذوف، أي يذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعدقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الحَجّ: الآية ٢٥]، أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد. انتهى «الحاشية» ٢/٢٦١.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحْ

وقد كَثُر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يُذكَر، وقال آخر [من الطويل]:

إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا ... جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَعْضَبُ(١)

أي لعلها قريبة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(مَا يَحْتَمِلُ النَّوْعَيْنِ)

أي حذف المبتدإ، أو حذف الخبر.

١٨٦٢- يَكْثُرُ بَعْدَ الْفَاءِ مِثْلُ قَوْلِهِ ... فَعِدَّةٌ لَدَى قَضَاءِ مِثْلِهِ

١٨٦٣- فَوَاجِبٌ أَوْفَعَلَيْهِ قُدِّرَا ... وَفِي فَصَبْرٌ زِدْ جَمِيلٌ قُرِّرَا)

(**يَكْثُرُ**) أي ما يحتمل النوعين (**بَعْدَ الْفَاءِ**) أي عقبها من غير فاصل بينه وبينها (**مِثْلُ**) بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك، أو النصب على الحال (**قَوْلِهِ**) عز وجل: ﴿**فَعِدَّةٌ**) أي في قوله عز وجل: ﴿فعدة من أيام أُخر﴾، وقوله: (**لَدَى قَضَاءِ مِثْلِهِ**) أي التي وردت في قضاء مثل ما فات من الأيام في رمضان في قوله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] الآية (**فَوَاجِبٌ، أَوْفَعَلَيْهِ قُدِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي قدّر لفظ: «فالواجب» عند إرادة المبتدإ، أو لفظ «فعليه»، عند إرادة الخبر (**وَفِي**) قوله عز وجل: (﴿**فَصَبْرٌ**﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] **زِدْ** ﴿**جَمِيلٌ**﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] **قُرِّرَا**) بألف الإطلاق والبناء للمفعول أيضًا، أي قُرر الحذف كذلك، فتقدير المبتدإ فأمري صبر جميل، والخبر فصبر جميل أمثل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعض المواضع يحتمل تقدير النوعين: المبتدإ والخبر، ويكثر ذلك بعد الفاء نحو قوله عز وجل: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النِّساء: الآية ٩٢]، وقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤]، وقوله: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦]، وقوله: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٠]، أي فالواجب كذا، أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا، ويأتي في

---

(١) «الأعضب»: مكسور القرن.

غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: الآية ١٨]، أي أمري، أو أمثل، ومثله قوله [من الطويل]: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: الآية ٢١] أي أمرنا، أو أمثل، ويدل للأول قوله: [من الطويل]:

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ ... وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَوَّدِ

وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في «لعمرك لأفعلن»، و«ايمن الله لأفعلن»، وغيرهُ جزم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي «نعم الرجل زيد»، وغيره جزم بأنه إذا جُعل على الحذف كان من حذف المبتدإ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْفِعْلِ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا)

١٨٦٤- (وَحَذْفُهُ مُفَسَّرًا قَدْ يَطَّرِدْ ... إِذَا السَّمَاءُ بَعْدَهُ انْشَقَّتْ يَرِدْ

١٨٦٥- وَبَعْدَ مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ أَتَى ... خَيْرًا لِأَنْزَلَ الَّذِي لَنْ يَثْبُتَا

١٨٦٦- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدَا ... سَقَيْتُهَا الْمَنْوِيُّ نَاصِبًا بَدَا

١٨٦٧- وَحَذْفُهُمْ قَوْلًا أَعَمُّ أَكْثَرُ ... مِنْ كُلِّ ذَلِكَ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا

١٨٦٨- إِذْ حَذْفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْرِ ... فَقُلْ وَلَا حَرَجَ فِيمَا تَدْرِي

١٨٦٩- فِي النَّعْتِ إِذْ قُطِعَ فِعْلًا قَدَّرُوا ... أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ كَأَذْكُرُ)

(**وَحَذْفُهُ**) أي الفعل، حال كونه (**مُفَسَّرًا**) بصيغة اسم المفعول (**قَدْ يَطَّرِدْ**) أي يكثر، نحو قوله عز وجل: (﴿**إِذَا السَّمَاءُ**﴾ **بَعْدَهُ** ﴿**انْشَقَّتْ**﴾ **يَرِدْ**) أي يأتي (**وَ**) يكثر أيضًا (**بَعْدَ**) الاستفهام، كقوله عز وجل: (**مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ**) هكذا النسخ، وهو خلاف التلاوة، إذ هي ﴿ماذا أنزل ربكم﴾، فلو قال بدل هذا الشطر:

وَبَعْدَ مَا ذَا أَنْزَلَ أَيْضًا قَدْ أَتَى إلخ لكان أولى.

(**أَتَى** ﴿**خَيْرًا**﴾ **لأَنْزَلَ الَّذِي لَنْ يَثْبُتَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، وفي نسخة: «ما ثبتا»

(«**عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا**») أي ومنه قول الشاعر: «علفتها إلخ» (**سَقَيْتُهَا الْمَنْوِيُّ**) مبتدأ وخبره، أي المقدَّر، حال كونه (**نَاصِبًا بَدَا**) أي ظهر (**وَحَذْفُهُمْ قَوْلًا أَعَمُّ أَكْثَرُ**) مؤكِّدٌ لما قبله (**مِنْ كُلِّ ذَلِكَ**) أي مما سبق من حذفه مفسّرًا، أو واقعًا في جواب الاستفهام (**كَمَا قَدْ ذَكَرُوا**) أي كما ذكره المحققون (**إِذْ**) تعليلية (**حَذْفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْرِ**) أي لأن حذفهم القول من جملة حديث البحر الذي يُنقل من البحر، فهو مأخوذ من أمر متسع، فيكون متسعًا[1] (**فَقُلْ وَلَا حَرَجَ فِيمَا تَدْرِي**) أي فيما تعلمه، لا فيما لاتعلمه؛ لأن ذلك حرام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: الآية ٣٦] الآية (**فِي النَّعْتِ**) متعلّق بـ«قدّروا» (**إِذْ**) ظرفية متعلّقة بـ«قدّرا» أيضًا (**قُطِعَ**) بالبناء للمفعول، أي وقت قطعه عن المنعوت (**فِعْلًا**) منصوب بـ(**قَدَّرُوا**) وقوله: (**أَمْدَحُ**) بدل من «فعلا» محكيّ لقصد لفظه، نحو «الحمد لله أهلَ الحمد» (**أَوْ أَذُمُّ**) نحو قوله عز وجل: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: الآية ٤] (**أَوْ كَأَذْكُرُ**) هذه الثلاثة في نعت المدح أو الذمّ، وأما في نعت التخصيص، فيقدّر «أعني»، كما نقله الدما مينيّ عن المحقّقين[2].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الفعل وحده، أو مع مضمر مرفوع، أو منصوب، أو معهما، ويطّرد حذفه مُفسَّرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠]، والأصل لو تملكون تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري، وأبو البقاء، وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز «لو زيد قام» إلا في الشعر، أو الندور، نحو «لو ذاتُ سِوَار لطمتني»، وقيل: الأصل لو كنتم، فحُذفت «كان» دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحُذفا مثل «التمس ولو خاتمًا من حديد»، وبقي التوكيد.

ويكثُر حذف الفعل في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦١] أي ليقولن خلقهم الله، وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ *

(١) «حاشية الدسوقي»٢/٢٦٢..

(٢) «حاشية الخضري»٢/٨٨.

سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] حتى قال أبو علي: حذفُ القول من حديث البحر، قل، ولا حرج.

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٧١] أي وأْتُوا خيرًا، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيرًا، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرًا نعت لمصدر محذوف، أي انتهاء خيرًا، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم، وقال [من الرجز]:

* عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فقيل: التقدير: وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضُمِّن «علفتها» معنى «أنَلْتها، وأعطيتها»، وأُلْزِمُوا صحة نحو «علفتها ماء باردا وتبنًا» فالتزموه، محتجين بقول طرفة [من الطويل]:

أَعَمْرُو بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةٍ[1] ... لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ

وقالوا: «الحمد لله أهلَ الحمد» بإضمار «أمدح»، وفي التنزيل: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: الآية ٤] بإضمار «أذُمُّ»، ونظائره كثيرة، وقالوا: «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، أي لأن كنت منطلقًا انطلقت، وقالوا: «لا أكلمه ما أنّ حِراء مكانه»، و«ما أنّ في السماء نجمًا»، أي ما ثبت، ويروى «نجمٌ» بالرفع، فـ«أنّ» فعل ماض بمعنى «عَرَضَ»، وأصله «عَنَّ». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْمَفْعُولِ)

١٨٧٠- (يَكْثُرُ بَعْدَ لَوْ يَشَا وَمَا نُفِي ... مِنَ الْعُلُومِ فِي الْكِتَابِ الْأَشْرَفِ

١٨٧١- لَا يَعْلَمُونَ هَكَذَا لَا تُبْصِرُونْ ... وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ مِمَّا تُعْلِنُونْ

١٨٧٢- وَعَائِدُ الْمَوْصُوفِ ثُمَّ الْخَبَرِ ... فِي غَيْرِ هَذِي وَارِدٌ فَاسْتَخْبِرِ

١٨٧٣- مَنْ لَمْ يَجِدْ وَرَدَ فِي الْكَفَّارَةِ ... كَمِثْلِ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ أُمَّةِ

(١) «أعمرو إلخ» الهمزة للنداء، و«الصرمة» بكسر المهملة، وسكون الراء، وفتح الميم: نحو الثلاثين من الإبل، والشاهد أنه ضمن ترعى تتناول، فصح تسلّطه على الماء. دسوقي ٣/٤١٥.

١٨٧٤- حَذْفُ الْمَقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ جَا ... مِنَ الْغَرِيبِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا

١٨٧٥- وَيَكْثُرُ الْحَذْفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ ... كَمَا قَلَى تَخْشَى أَتَى لِلنَّاقِلِ

١٨٧٦- وَأَجِزْنَهُ فِي مَفَاعِيلِ كَسَا ... وَفِي الْعَطَاءِ مُطْلَقًا بِالِائْتِسَا)

(يَكْثُرُ) أي حذف المفعول (بَعْدَ لَوْ يَشَا) نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ [محمد: الآية ٤]، أي لو يشاء الانتصار (وَمَا نُفِي مِنَ الْعُلُومِ) أي وبعد نفي العلم (فِي الْكِتَابِ الْأَشْرَفِ) أي القرآن الكريم، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٣] أي أنهم سفهاء، و(هَكَذَا) قوله: ﴿وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ ولكن لَا تُبْصِرُونَ قُرْبَنا إليكم (وَعَائِدُ الْمَوْصُولِ) أي ويُحذف العائد على الموصول مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ أي تعلنونه (وَعَائِدُ الْمَوْصُوفِ) أي ويُحذف أيضًا العائد على الموصوف لكنه دون ما قبله، نحو «وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ الْبَيْتَ» أي حميته (ثُمَّ الْخَبَرِ) هكذا النسخ والصواب «ثم المخْبَرِ» أي يُحذف أيضًا العائد على المبتدإ، ولكنه دون سابقيه، نحو «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ» أي لم أصنعه (فِي غَيْرِ هَذِي) متعلق بـ(وَارِدُ) يعني أن حذف المفعول في غير هذه المواضع المذكورة ثابت أيضًا (فَاسْتَخْبِرِ) أي فإذا أردت بيانه فسأل به خبيرا ثم أشار إلى بعض أمثلته بقوله (مَنْ لَمْ يَجِدْ وَرَدَ فِي الْكَفَّارَةِ) أي في قوله ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢] فمن لم يجد فصيام شهرين﴾، أي فمن لم يجد الرقبة (كَمِثْلِ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) أي في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤]، أي فمن لم يستطع الصوم، وقوله: (مِنْ أُمَّةِ) متعلّق بـ«يستطع» أخذه من حيث المعنى، وإلا فليس له ذكر في الآية، ولو قال: «في الآية» لكان أوضح.

(حَذْفُ الْمَقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ) «حذفُ» مبتدأ خبره قوله: (جَا مِنَ الْغَرِيبِ) أي من غريب باب الحذف، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧٧] أي هو سحر، وقوله: (عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا) بالقصر: أي هذا عند أصحاب العقول والذكاء، وهم الماهرون بالفنّ.

(وَيَكْثُرُ الْحَذْفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ) أي عند مقاطع الآيات (كَمَا قَلَى) من قوله تعالى: ﴿وَمَا

قَلَىٰ﴾ (تَخْشَى) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾، وقوله: (أَتَى) أي ما ذُكر من الآتين ونحوهما (لِلنَّاقِلِ) أي عند من نقل ذلك عن أهله (وَأَجِزْنَهُ) أي الحذف (فِي مَفَاعِيلِ «كَسَا») أي من كل فعل يتعدّى إلى اثنين، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «كسوت زيدًا جبةً»، فتحذف أيّتهما شئت (وَ) كذا (فِي) مفاعيل (الْعَطَاءِ) أي أعطى، وهو مثل كسا في تعديه إلى اثنين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «أعطيت زيدًا درهمًا»، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء حذَفْتَ المفعول الأول، أو الثاني، أو حذفتهما معًا، وقوله: (بِالائْتِسَا) متعلّق بـ«أجزنه»، أو بحال مقدّر، أي حال كونك متلبّسًا بالاقتداء للمحقّقين من أرباب هذا الفن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف المفعول به، و يكثر ذلك بعد «لو شئت»، نحو قوله عز وجل: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٤٩]، أي فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أي أنهم سفهاء، ونحو قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٨٥]، وعائدٌ على الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: الآية ٤١] أي بعثه، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمًى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ ... وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

وعائد المُخْبَر عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

* عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ *

وقوله [من المتقارب]:

* فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ *

وجاء في غير ذلك، نحو قوله عز وجل: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: الآية ٤]، أي فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو قوله عز وجل: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا

جَآءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧٧] أي هو سحر، بدليل ﴿أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾ [يونس: الآية ٧٧].

ويكثر حذفه في الفواصل، نحو ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾، ويجوز حذف مفعولي «أعطى»، نحو ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل: الآية ٥]، وثانيهما فقط، نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]، وأولهما فقط، خلافا للسهيلي، نحو ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْحَالِ)

١٨٧٧- (أَكْثَرُ مَا يَرِدُ إِنْ قَوْلًا أَتَى ... أَغْنَى الْمَقُولُ عَنْهُ لَفْظًا ثَابِتَا

١٨٧٨- إِنْ قَدَّرُوا فِي قَوْلِهِ احْبِسِ احْبِسِ ... أَيْ قَائِلِينَ فَادْرِ هَذَا وَقِسِ

١٨٧٩- وَقَوْلُ إِسْمَاعِيلَ رَبَّنَا بَدَا ... وَعِنْدَ تَسْلِيمٍ عَلَى أَهْلِ الْهُدَى)

(**أَكْثَرُ مَا يَرِدُ**) أي يأتي حذف الحال (**إِنْ قَوْلًا أَتَى**) أي إن أتى الحال قولًا (**أَغْنَى الْمَقُولُ عَنْهُ لَفْظًا ثَابِتًا**) أي أغنى المقول عن الحال من حيث اللفظ (**إِنْ قَدَّرُوا فِي قَوْلِهِ: «احْبِسِ احْبِسِ»**) أي في قول الشاعر [من الطويل]:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ... أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

(**أَيْ قَائِلِينَ، فَادْرِ هَذَا**) أي فاعلم الأصل (**وَقِسِ**) أي عليه غيره (**وَقَوْلُ إِسْمَاعِيلَ**) عليه السلام (**رَبَّنَا بَدَا**) أي ظهر فيه هذا التقدير أي قائلًا (**وَعِنْدَ تَسْلِيمٍ عَلَى أَهْلِ الْهُدَى**) أي على المؤمنين في الجنة، في قوله عز وجل: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣ - ٢٤] أي قائلين ذلك.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الحال، وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المقول، نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، أي قائلين ذلك، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]، ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل يقول، كما أن القول حُذف خبرًا للموصول، في قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ

أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ ﴾ [الزُّمَر: ٣] ، ويحتمل أن الخبر هنا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣] ، فالقول المحذوف نُصِبَ على الحال، أو رُفِع خبرًا، أولَ، أو لا موضع له؛ لأنه بدل من الصلة، هذا كله إن كان ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ للكفار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودين: عيسى، والملائكة، والأصنام، والعائدُ محذوف، أي اتخذوهم فالخبر ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣] ، وجملة القول حال، أو بدل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ التَّمْيِيزِ)

١٨٨٠- (وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كَمْ صُمْتَا   عِشْرُونَ صَابِرُونَ قَدْ عَلِمْتَا

١٨٨١- وَشَذَّ فِي نِعْمَتْ بِحَذْفِ رُخْصَةِ   فِي خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)

(وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كَمْ صُمْتَا؟) بألف الإطلاق، أي في قولهم: «كم صمت»، أي كم يومًا؟ (﴿ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ [الأنفَال: الآية ٦٥]) أي وحُذف التمييز أيضًا في قوله ﷻ: ﴿ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ [الأنفَال: الآية ٦٥] ، أي عشرون رجلًا، وقوله: **(قَدْ عَلِمْتَا)** بألف الإطلاق أيضًا، أي قد علمت هذا في القرآن الكريم **(وَشَذَّ)** أي حذف التمييز **(فِي)** باب **(نِعْمَتْ بِحَذْفِ رُخْصَةِ)** أي لفظة «رخصة» **(فِي خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)** أي في حديث: «من توضوء يوم الجمعة، فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»(١).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف التمييز، نحو «كم صمت؟»، أي كم يومًا، وقال تعالى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدَّثِّر: الآية ٣٠] ، وقال: ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ [الأنفَال: الآية ٦٥] ، وهو شاذ في باب «نعم»، نحو «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»، أي فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصةً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) حديث صحيح أخرجه الترمذي برقم (٤٥٧) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه، وأخرجه ابن ماجه برقم (١٠٩١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(حَذْفُ الِاسْتِثْنَاءِ)

١٨٨٢- (وَبَعْدَ إِلَّا مَعَ غَيْرِ سُبِقَا   بِلَيْسَ حَذْفُ الِاسْتِثْنَاءِ حُقِّقَا

١٨٨٣- عَشَرَةً قَبَضْتُ لَيْسَ إِلَّا   أَوْ لَيْسَ غَيْرُ لَا سِوَاهُ أَصْلَا)

(وَبَعْدَ «إِلَّا» مَعَ «غَيْرِ» سُبِقَا) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، والضمير لـ«إلا»، و«غير»، أي حال كونهما مسبوقين **(بِلَيْسَ حَذْفُ الاسْتِثْنَاءِ)** أي المستثنى **(حُقِّقَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول **(عَشَرَةً قَبَضْتُ لَيسَ إِلَّا)** أي مثال ذلك قول: «قبضت عشرةً ليس إلا»، أي ليس غير العشرة مقبوضًا **(أَوْ)** تقول: قبضت عشرة **(لَيْسَ غَيْرُ)** بالبناء على الضمّ لقطعها عن الإضافة، ونيّة معناها، أي ليس غيرها مقبوضًا **(لَا سِوَاهُ أَصْلا)** أي ليس غير هذين المثالين جائزًا، خلافًا لبعضهم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المستثنى، وذلك بعد «إلا»، و«غير» المسبوقين بـ«ليس»، يقال: «قبضت عشرة ليس إلا»، أو «ليس غيرُ»، وقد تقدم، وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ)

١٨٨٤- (وَبَابُهُ الشِّعْرُ وَقِيلَ نَادِرُ   وَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» نَثْرًا يَظْهَرُ

١٨٨٥- حَكَى أَبُو الْحَسَنِ فِي الْآيَاتِ   أَتَتْكَ فِي «الْمُغْنِي» مُرَتَّبَاتِ)

(وَبَابُهُ) أي باب حذف حرف العطف **(الشِّعْرُ)** يعني أن الضرورة الشعرية هي التي تجوّز حذفه، فلا يجوز حذفه في النثر **(وَقِيلَ: نَادِرُ)** أي قليل، ومع قلّته يجوز في النثر **(وَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»)** أي قال ابن مالك في كتابه «تسهيل الفوائد» **(نَثْرًا يَظْهَرُ)** أي يظهر استعماله أيضًا في النثر **(حَكَى أَبُو الْحَسَنِ)** الأخفش **(فِي الْآيَاتِ)** القرآنيّة متعلّق بـ«حكى» **(أَتَتْكَ)** أي أتاك بيان تلك الآيات **(فِي «الْمُغْنِي»)** أي في أصل هذا النظم «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، حال

كونها (مُرَتَّبَاتِ) فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ورد حذف حرف العطف، ولكن بابه الشعر، كقول الحُطَيئة [من البسيط]:

إنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ ... بِرَمْلِ يَبْرِينَ[1] جارًا شَدَّ ما اغْتَرَبَا

أي ومَنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد: «أكلت خبزًا، لحمًا، تمرًا»، فقيل على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن: «أعطه درهمًا، درهمين، ثلاثةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرِّج على ذلك آيات:

[إحداها]: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: الآية ٨] أي ووجوه عطفا على ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: الآية ٢] .

[والثانية]: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: الآية ١٩] فيمن فتح الهمزة، أي وأن الدين عطفا على ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: الآية ١٨] ، ويبعده أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من «أنّ» الأولى وصلتها، أو من ﴿ٱلْقِسْطِ﴾، أو معمول لـ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ على أن أصله الحاكم، ثم حُوِّل للمبالغة.

[والثالثة]: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة: الآية ٩٢] أي وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و﴿تَوَلَّوا﴾ جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوا﴾ حال على إضمار «قد»، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قُلْتَ﴾ استئنافًا، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قُدِّر أنه قيل: لِمَ تَوَلَّوا باكين، فقيل: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: الآية ٩٢] ثم وُسِّط بين الشرط والجزاء.

قلت: لا يخفاك كون هذا الوجه من أبعدها، فالأقرب القول الأول، وهو أنه معطوف بعاطف محذوف، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) اسم بلد.

(حَذْفُ فَاءِ الجَوَابِ)

١٨٨٦- (وَحَذْفُ فَا الجَوَابِ بِالضَّرُورَةِ ... يَخْتَصُّ فِي الأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةِ)

(وَحَذْفُ فَا الجَوَابِ بِالضَّرُورَةِ) متعلق بـ(يَخْتَصُّ فِي الأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةِ) كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

أي فالله يشكرها، وقد مر في الكلام على الفاء المفردة أن أبا الحسن الأخفش خَرَّج عليه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] الآية، أي فالوصيّة، فعنده لا يختصّ بضرور الشعر، وجعل غيرهُ ﴿ٱلْوَصِيَّةُ﴾ نائب فاعل ﴿كُتِبَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٨] ، وجواب الشرط محذوف، أي فليوص، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ وَاوِ الحَالِ)

١٨٨٧- (وَحَذْفُ وَاوِ الحَالِ قَدْ تَقَدَّمَا ... كَالْمَاءُ غَامِرُهُ فِيمَا نُظِمَا)

(وَحَذْفُ وَاوِ الحَالِ قَدْ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع (كَالْمَاءُ غَامِرُهُ فِيمَا نُظِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي في البيت الواقع في النظم، وهو قوله [من الكامل]:

* نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُهُ *

أي انتصف النهار، والحال أن الماء غامر هذا الغائص. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «قَدْ»)

١٨٨٨- (وَحَذْفُ «قَدْ» قُبَيْلَ مَاضٍ وَقَعَا ... حَالًا لَدَى البَصْرِيِّ جَا وَاتُّبِعَا)

١٨٨٩- إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا لَا غِنَى ... مِنْ قَدْ بَدَتْ أَوْ حُذِفَتْ مِنْ هَاهُنَا

١٨٩٠- وَأَهْلُ كُوفَةَ لِذَاكَ اشْتَرَطُوا ... إِذْ كَانَ مِنْ خَبَرِ كَانَ يُضْبَطُ

١٨٩١- فِي إِنَّ زَيْدًا لَرَمَى «قَدْ» قَدَّرَا ... بَعْضُهُمُ لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى

١٨٩٢- قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ جُعِلَا ... جَوَابَ إِقْسَامٍ بِلَامٍ عُزِلَا

١٨٩٣- مَعْ «قَدْ» وَفِي نَحْوِ لَنَامُوا قَدَّرُوا ... قَدْ وَحْدَهَا فِي الشِّعْرِ وَهْوَ أَشْهَرُ

(**وَحَذْفُ «قَدْ»**) مبتدأ خبره جملة «جا» (**قُبَيْلَ**) تصغير «قبل» للتقريب، أي قبل فعل (**مَاضٍ وَقَعَا**) بألف الإطلاق، أي وقع ذلك الماضي (**حَالًا**) منصوب على الحال من الفاعل (**لَدَى الْبَصْرِيِّ**) متعلّق بـ(**جَا**) لغة في جاء (**وَاتُّبِعَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي صار هذا عندهم قياسًا متبعًا، وهو أنه (**إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا**) أي حال كونه فعلًا ماضيًا (**لَا غِنَى مِنْ «قَدْ»**) أي لا بدّ منها، سواء (**بَدَتْ**) أي ظهرت في اللفظ (**أَوْ حُذِفَتْ مِنْ هَاهُنَا**) أي حذفت من اللفظ، فلا بدّ من تقديرها (**وَأَهْلُ كُوفَةَ لِذَاكَ**) أي لاقتران الماضي بـ«قد» ظاهرةً أو مقدرة (**اشْتَرَطُوا إِذْ كَانَ**) أي وقت كون الماضي (**مِنْ خَبَرِ «كَانَ» يُضْبَطُ**) بالبناء للمفعول، يعني أنه يُشترط ذلك إذا كان خبرًا لـ«كان»، نحو قوله ﷺ: «أليس قد صليت معنا» (**فِي إِنَّ زَيْدًا لَرَمَى**) أي في وقوع خبر «إن» فعلًا ماضيًا (**قَدْ قَدَّرَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، والفاعل قوله: (**بَعْضُهُمُ**) أي قدّر بعضهم «قد» في المثال المذكور (**لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى**) أي لكن هذا التقدير عنده على سبيل الجواز، لا الوجوب، وقوله: (﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: الآية ٤]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره قوله: (**جُعِلَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والنائب عن الفاعل هو المفعول الأول، والثاني قوله: (**جَوَابَ إِقْسَامٍ**) بكسر الهمزة، مصدر أقسم، أي جُعل جواب قسم مقدّر (**بِلَامٍ عُزِلَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي بلام محذوف؛ لأجل الطول (**مَعْ «قَدْ»**) أي لقد قُتل أصحاب إلخ (**وَفِي نَحْوِ «لَنَامُوا» قَدَّرُوا «قَدْ» وَحْدَهَا**) وقوله (**فِي الشِّعْرِ**) أي الواقع في قوله [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

(**وَهْوَ أَشْهَرُ**) أي وهذا أشهر، وأوضح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف «قد»، زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالًا لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرةً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرةً، نحو قوله: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١١١]، وقوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وخالفهم الكوفيون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لـ«كان»، كقوله ﷺ لبعض أصحابه: «أليس قد صليت معنا؟»[(١)]، وقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... عَشِيَّةَ لَاقَيْنَا جُذَامًا وَحِمْيَرَا

وخالفهم البصريون، فلا يقدّرون في خبر «كان» الماضي «قد»، وأجاز بعضهم «إن زيدًا لقام» على إضمار «قد»، وقال الجميع: حق الماضي الْمُثْبَتِ المجاب به القسمُ أن يُقرَن باللام و«قد»، نحو قوله ﷻ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يُوسُف: الآية ٩١]، وقيل في ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البُرُوج: الآية ٤]: إنه جواب للقسم على إضمار اللام و«قد» جميعًا للطول، وقال:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ ....البيت، فأضمر «قد»، وأما قوله ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ [الرُّوم: الآية ٥١]، فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو؛ لأن ﴿ظَلُّوا﴾ مستقبل؛ لأنه مرتب على الشرط، وسادٌّ مَسَدَّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد»؛ إذ المعنى لَيَظَلُّنَّ، ولكن النون لا تدخل على الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «لَا» التَّبرئَة)

١٨٩٤- (وَحَذْفُ لَا تَبْرِئَةٍ عَنْ أَخْفَشِ ... لَا مَرْءَ وَامْرَأَةَ عَنْهُ قَدْ حُشِي)

(١) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»، ولفظ البخاريّ في «كتاب الحدود» رقم (٦٨٢٣) عن أنس بن مالك ﷺ قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حدًّا فأقمه عليّ، قال: ولم يسأله عنه، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً، فأقم فيّ كتابَ الله، قال: «أليس قد صليت معنا؟» قال: نعم، قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك»، أو قال: «حدّك».

(وَحَذْفُ «لَا» تَبْرِئَةٍ) هي التي لنفي الجنس، وسميت بـ«لا» التبرئة من إضافة الدالّ للمدلول؛ لأنها برّأت الجنس من حكم خبرها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: **(عَنْ أَخْفَشٍ)** بالصرف للوزن **(لَا مَرْءَ وَامْرَأَةَ)** بترك التنوين لبقاء بنائه لتركّبه مع «لا» المحذوفة **(عَنْهُ)** متعلّق بـ**(قَدْ فُشِي)** بالبناء للمفعول، أي أُشيع هذا القول عن الأخفش، ووقع في نسخة «حشي» بالحاء المهملة، والظاهر أنه غلط؛ إذ ليس له معنى مناسب هنا، والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنّ «لا» التبرئة تُحذف، حَكَى الأخفش «لا رجلَ وامرأةَ» بالفتح، وأصله «ولا امرأةَ»، فحذفت «لا» وبقي البناء للتركيب بحاله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «لَا» النَّافِيَةِ، وَغَيْرِهَا)

١٨٩٥- (مُطَّرِدٌ ذَا فِي جَوَابِ الْقَسَمِ   إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمِ

١٨٩٦- تَاللَّهِ تَفْتَؤُ مَعَ الْمَاضِ يَقِلّْ   لَكِنْ إِذَا نُفِي مُسَهَّلًا عُقِلْ)

(مُطَّرِدٌ ذَا) أي حذف «لا» النافية **(فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمٍ)** أي إذا كان منفيّها مضارعًا، نحو قوله ﷻ: **(تَاللهِ تَفْتَأُ)** أي لا تفتأ **(مَعَ الْمَاضِ)** بحذف الياء **(يَقِلُّ)** أي يكون حذفها قليلًا **(لَكِنْ إِذَا نُفِي)** أي الفعل الماضي **(مُسَهَّلًا)** بفتح الهاء المشدّدة حال من نائب فاعل **(عُقِلْ)** بالبناء للمفعول، أي عُلِم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف «لا» النافية يَطَّرِد في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعًا، نحو قوله ﷻ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: الآية ٨٥]، وقوله [من الطويل]:

* فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا *

أراد لا أبرح، ويَقِلُّ حذفها مع الفعل الماضي كقوله [من المتقارب]:

فَإِنْ شِئْتِ آلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا   مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي   أُمُدُّ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ

أراد لا نسيتك، ويُسَهِّله تقدم «لا» على القسم، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَاللهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِي   هُدُوًّا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ[1]

أراد لا نادى، وسُمِع بدون القسم كقوله [من الطويل]:

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ   يُلَاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ الْمُنَخَّلُ[2]

وقد قيل به في قوله ﷻ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾ [النساء: الآية ١٧٦] أي لئلا، وقيل: المحذوف مضاف، أي كراهة أن تضلوا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «مَا» النَّافِيَةِ)

١٨٩٧- (وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِـ«لَا»   أَوْ «مَا» كَقَوْلِي وَالسَّمَا مَا فَعَلَا

١٨٩٨- فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ   إِنْ أُمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

١٨٩٩- قَالَ ابْنُ خَبَّازٍ وَمَا رَأَيْتُ ذَا   فِي كُتُبِ النَّحْوِ سِوَى لَا نَافِذَا

١٩٠٠- أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَمَا النَّافِي نَوَى   قُبَيْلَ مَا نِلْتُمْ إِذَا شِعْرًا رَوَى)

(وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنْفِيًّا بِـ«لَا»، أَوْ «مَا» كَقَوْلِي: «**وَالسَّمَا**) أي أقسم بربّ السما **(مَا فَعَلَا)**» يحتمل أن يكون ضمير التثنية، أو ألف الإطلاق **(فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ)** أي حرف النفي، وهو «لا»، و«ما» **(إِنْ أُمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ)** أي عند حذف الحرف النافي، هذان البيتان لابن معطي في «ألفيته»، وهو يحيى بن معطي الزواويّ، عالم بالعربيّة، وله منظومة «الدرّة الألفية في علم العربيّة»، توفّي سنة (٦٢٨هـ) **(قَالَ ابْنُ خَبَّازٍ)** شارح الألفية المذكورة، وهو أحمد بن الحسين

---

(١) «الهدوّ» كالسكون وزنًا ومعنىً، و«العِلاط» كالخصام وزنًا ومعنىً.

(٢) قال في «الصحاح»: و«المنخّل» بفتح الخاء المعجمة مشدّدًا اسم شاعر يقال: لا أفعله حتى يؤوب المنخّل، وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ، فلم يرجعا، فقالو: لا آتيك أو يؤوب القارظان.

النحويّ الموصليّ المتوفّى سنة (٦٣٩هـ) وسمى شرحه «الغرّة المخفيّة» (وَمَا رَأَيْتُ ذَا) أي جواز الحذف المذكور (فِي كُتُبِ النَّحْوِ، سِوَى «لَا») حال كونه (نَافِذَا) أي ثابتًا، يعني أن النحاة لم يذكور حذف «ما» النافية، وإنما اقتصروا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَـ«مَا» النَّافِي نَوَى) أي قدّرها (قُبَيْلَ «مَا نِلْتُمْ») أي قبيل هذه الجملة (إِذَا شِعْرًا رَوَى) أي وقت نقله بيتًا لبعض الشعراء، وهو عبد الله بن رواحة الأنصاريّ الصحابيّ الشهير رضي الله عنه.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن حذف «ما» النافية ذكره ابن معطي في جواب القسم، فقال في «ألفيته»: وَإِنْ أَتَى....البيتين السابقين، قال ابن الخباز في شرحه: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ

وقال: أصله ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدّر المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ)

١٩٠١- (وَبَيْنَ «آيَةٍ» وَيُقْدِمُونَ قَدْ ... يُحْذَفُ «مَا» مُصْدَرًا بِلَا سَنَدْ
١٩٠٢- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا مُضَافَةُ ... لِيُقْدِمُونَ وَهْوَ لَفْظًا جُمْلَةُ)

(**وَبَيْنَ آيَةٍ**) أي لفظة «آية»، ويجوز في لفظها الحكاية بترك التنوين، وعدمها (**وَ**) لفظة (**يُقْدِمُونَ، قَدْ يُحْذَفُ**) وفي نسخة «حُذِفَ» («**مَا**») حال كونه (**مُصْدَرًا**) وقوله: (**بِلَا سَنَدْ**) أي هذا القول ليس له حجة (**بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا**) أي كلمة «آية» (**مُضَافَةٌ لِيُقْدِمُونَ**) أي للفظ «يقدمون» (**وَهْوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ**) مضارعيّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ أبا الفتح ابن جني ادّعى في قوله [من الوافر]:

* بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا *

أنه على حذف «ما» المصدرية، والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسُهُ قول سيبويه في قوله [من الوافر أيضًا]:

* بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «كَيْ» الْمَصْدَرِيَّةِ)

١٩٠٣- (وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الفَتَى ... أَجَازَهُ السِّيرَافِ حَيْثُمَا أَتَى
١٩٠٤- وَلَكِنِ الجُمْهُورُ «أَنْ» قَدْ عَيَّنُوا ... إِذِ الْمَجَازُ مَعَ أُمٍّ أَمْكَنُ)

(**وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى**) أي عند قولك: «جئت لتكرم الفتى» (**أَجَازَهُ السِّيرَافِ**) بحذف ياء النسبة اكتفاء بالكسرة للوزن (**حَيْثُمَا أَتَى**) أي في أيّ تركيب جاء ذلك (**وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ «أَنْ»**) مفعول مقدّم لـ(**قَدْ عَيَّنُوا**) أي نصّوا عليه، فقالوا: إن المحذوف هي «أن» المصدرية لا «كي» (**إِذِ الْمَجَازُ مَعَ أُمٍّ أَمْكَنُ**) أي لأن التجوّز في الحرف الذي هو أم الباب أولى من غيره، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ)

١٩٠٥- (أَدَاةُ الاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَحْذِفْ أَحَدْ ... إِلَّا السُّهَيْلِيُّ أَجَازَ وَاعْتَقَدْ
١٩٠٦- فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقُولَنَّ ذَكَرْ ... مَا طَالَ بَحْثُهُ وَهَذَا مُخْتَصَرْ)

(**أَدَاةَ الاسْتِثْنَاءِ**) بالنصب مفعولًا مقدمًا لقوله: (**لَمْ يَحْذِفْ أَحَدْ**) أي من النحاة (**إِلَّا السُّهَيْلِيُّ**) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغويّ، صاحب «الروض الأنف» المتوفى سنة (٥٨١هـ) نسبة إلى «سُهيل» قرية قُرب مالقة (**أَجَازَ**) أي حذف أداة الاستثناء (**وَاعْتَقَدْ**) أي حذفها (**فِي قَوْلِهِ**) جل وعلا: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف: الآية ٢٣] الآية، وقوله: (**ذَكَرْ مَا طَالَ بَحْثُهُ**) جملة في محلّ على الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (**وَهَذَا**) أي النظم

النحويّ الموصليّ المتوفّى سنة (٦٣٩هـ) وسمى شرحه «الغرّة المخفية» (وَمَا رَأَيْتُ ذَا) أي جواز الحذف المذكور (فِي كُتُبِ النَّحْوِ، سِوَى «لَا») حال كونه (نَافِذَا) أي ثابتًا، يعني أن النحاة لم يذكور حذف «ما» النافية، وإنما اقتصروا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَـ«مَا» النَّافِي نَوَى) أي قدّرها (قُبَيْلَ «مَا نِلْتُمْ») أي قبيل هذه الجملة (إِذَا شِعْرًا رَوَى) أي وقت نقله بيتًا لبعض الشعراء، وهو عبد الله بن رواحة الأنصاريّ الصحابيّ الشهير رضي الله عنه.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن حذف «ما» النافية ذكره ابن معطي في جواب القسم، فقال في «ألفيته»: وَإِنْ أَتَى....البيتين السابقين، قال ابن الخباز في شرحه: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ ... بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلَا مُتَقَارِبِ

وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدَّرَ المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ)

١٩٠١- (وَبَيْنَ «آيَةِ» وَيُقْدِمُونَ قَدْ ... يُحْذَفُ «مَا» مُصْدَرًا بِلَا سَنَدْ

١٩٠٢- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا مُضَافَةُ ... لِيُقْدِمُونَ وَهْوَ لَفْظًا جُمْلَةُ)

(وَبَيْنَ آيَةِ) أي لفظة «آية»، ويجوز في لفظها الحكاية بترك التنوين، وعدمها (وَ) لفظة (يُقْدِمُونَ، قَدْ يُحْذَفُ) وفي نسخة «حُذِفَ» («مَا») حال كونه (مُصْدِرًا) وقوله: (بِلَا سَنَدْ) أي هذا القول ليس له حجة (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا) أي كلمة «آية» (مُضَافَةٌ لِيُقْدِمُونَ) أي للفظ «يقدمون» (وَهْوَ لَفْظًا جُمْلَةٌ) مضارعيّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ أبا الفتح ابن جني ادّعى في قوله [من الوافر]:

* بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا *

أنه على حذف «ما» المصدرية، والصواب أن «آية» مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسُهُ قول سيبويه في قوله [من الوافر أيضًا]:

* بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا *

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «كَيِ» الْمَصْدَرِيَّةِ)

١٩٠٣- (وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى ... أَجَازَهُ السِّيرَافِ حَيْثُمَا أَتَى

١٩٠٤- وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ «أَنْ» قَدْ عَيَّنُوا ... إِذِ الْمَجَازُ مَعَ أُمِّ أَمْكَنُ)

(وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى) أي عند قولك: «جئت لتكرم الفتى» (أَجَازَهُ السِّيرَافِ) بحذف ياء النسبة اكتفاء بالكسرة للوزن (حَيْثُمَا أَتَى) أي في أيّ تركيب جاء ذلك (وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ «أَنْ») مفعول مقدّم لـ(قَدْ عَيَّنُوا) أي نصّوا عليه، فقالوا: إن المحذوف هي «أن» المصدرية لا «كي» (إِذِ الْمَجَازُ مَعَ أُمِّ أَمْكَنُ)أي لأن التجوّز في الحرف الذي هو أم الباب أولى من غيره، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ أَدَاةِ الاسْتِثْنَاءِ)

١٩٠٥- (أَدَاةُ الاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَحْذِفْ أَحَدْ ... إِلَّا السُّهَيْلِيُّ أَجَازَ وَاعْتَقَدْ

١٩٠٦- فِي قَوْلِهِ وَلَا تَقُولَنَّ ذَكَرْ ... مَا طَالَ بَحْثُهُ وَهَذَا مُخْتَصَرْ)

(أَدَاةُ الاسْتِثْنَاءِ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لقوله: (لَمْ يَحْذِفْ أَحَدْ) أي من النحاة (إِلَّا السُّهَيْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغويّ، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى سنة (٥٨١هـ) نسبة إلى «سُهيل» قرية قُرب مالَقَة (أَجَازَ) أي حذف أداة الاستثناء (وَاعْتَقَدْ) أي حذفها (فِي قَوْلِهِ) عز وجل ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىءٍ﴾ [الكهف: الآية ٢٣] الآية، وقوله: (ذَكَرَ مَا طَالَ بَحْثُهُ) جملة في محلّ على الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (وَهَذَا) أي النظم

(**مُخْتَصَرْ**) أي لا يتّسع لذكر ما أطال به، وسنذكره في الإيضاح، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ابن هشام رحمه الله قال: لا أعلم أن أحدًا أجاز حذف أداة الاستثناء إلا أن السهيلي[1] قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ﴾ [الكهف: الآية ٢٣] الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ﴿فاعل﴾؛ إذ لم يُنْهَ عن أن يَصِلَ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: الآية ١١١] بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: «أنت مَنْهِيٌّ عن أن تقوم إلا أن يشاء الله»، فلست بمنهي، فقد سلطته على أن يقوم، ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلًا: إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير. انتهى.

فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعًا، والصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثنى مَصْدَرٌ أو حال، أي إلا قولًا مصحوبًا بأن يشاء الله، أو إلا متلبسًا بأن يشاء الله، وقد عُلِم أنه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطُوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من «أن»، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كلمة تأبيد، أي لا تقولنه أبدًا، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: الآية ٨٩]؛ لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوز الزمخشري أن يكون المعنى: ولا تقولنّ ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله، بأن يأذن لك فيه.

ولما قاله مُبعِدٌ، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي، ومُبْطِلٌ، وهو أنه يقتضي النهي عن قول إني فاعل ذلك غدًا مطلقًا، وبهذا يُرَدُّ أيضًا قول من زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ كناية عن التأبيد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) تعقّب الدمامينيّ كلام ابن هشام هذا، فقال: هذا عجيب، فـ«التسهيل» نصب عينيه، وفيه في «باب التنازع»: و«نحو ما قام وقعد إلا زيد» محمول على الحذف، لا على التنازع، خلافًا لبعضهم، قال الشمنيّ: كلام المصنّف في حذف الأداة وحدها، ولك أن تقول: بل تعرض في مبحث الآية لحذف المجموع. ذكره الأمير في «حاشيته» ١٧١/٢.

(حَذْفُ لَامِ التَّوْطِئَةِ)

١٩٠٧- (وَإِنْ أَطَعْتُمُو وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا فَحَقُّهَا لَئِنْ كَمَا عَلِمْتَهُ)

(**وَإِنْ أَطَعْتُمُو**) أي قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] (**وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا**) أي قوله ﷻ: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ الآية [المائدة: ٧٣] (**فَحَقُّهَا «لَئِنْ»**) أي إن لام التوطئة محذوفة، فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] الآية، أي ولئن أطعتموهم، أي والله إن أطعتموهم، فقوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب لقسم محذوف، وقوله: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة: الآية ٧٣] الآية، أي ولئن لم ينتهوا، أي والله لئن إلخ، فقوله: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: الآية ٧٣] جواب لقسم محذوف، وكذا قوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٣] أي ولئن لم تغفر، أي والله لئن لم تغفر، فقوله: ﴿لَنَكُونَنَّ﴾ جواب لقسم محذوف، بخلاف قوله ﷻ: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [هود: الآية ٤٧] فإن ﴿أَكُن﴾ جواب الشرط، لا جواب قسم محذوف، وقوله: (**كَمَا عَلِمْتَهُ**) بضمير المخاطب، كما هو بخط الناظم، ولو جعله بضمير المتكلّم لكان أنسب، كما لا يخفى على الفطن، أي كما علمتُ ذلك من القواعد المقرّرة عندهم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الجَارِّ)

١٩٠٨- (وَحَذْفُ خَافِضٍ كَثِيرٌ مُطَّرِدْ مَعْ «أَنْ» وَ«أَنَّ» وَالْتِبَاسُهُ فُقِدْ

١٩٠٩- وَعُيِّنَ الْمَحَلُّ قَلَّ فِي سِوَى هَـٰذَيْنِ وَالْمِثَالُ فِيهِمَا رُوَى

١٩١٠- وَرُبَّمَا حُذِفَ وَالْجَرُّ ثَبَتْ مِثْلَ كُلَيْبٍ مَعْ إِشَارَةٍ أَتَتْ)

(**وَحَذْفُ خَافِضٍ كَثِيرٌ**) في كلامهم (**مُطَّرِدٌ**) في قواعدهم (**مَعْ «أَنْ»**) المخففة المصدرية، نحو عجبت أن يقرأ زيد، أي من أن يقرأ(**وَأَنَّ**) المشدّدة المصدرية أيضًا، نحو «عجبت أنك قائم»، أي

من أنك، وقوله: (**وَالْتِبَاسُهُ فُقِدْ**) بالبناء للمفعول، حال من ضمير «كثير مطّرد»، أي والحال أن التباسه مفقود، أما إذا حصل اللبس، فلا يجوز، نحو «رغبت في أن تقوم»، أو «في أنك قائم»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن»، وقوله: (**وَعُيِّنَ المَحَلّ**) فعل ونائب فاعله معطوف على الجملة الحالية، أي والحال أن محل الحذف معيّن معروف، أما إذا لم يتعيّن فلا يجوز، نحو «اخترت القوم من بني تميم»، فلا يجوز أن تقول: «اخترت القوم بني تميم»؛ لأنه لا يُدرَى هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم»، أو «اخترت من القوم بني تميم»، وكذا يُشترط أيضًا تعيّن الحرف المحذوف، وإلا فلا يجوز، نحو «رغبت في زيد»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدرَى هل التقدير «رغبت عن زيد»، أو «في زيد»[1] (**قَلّ**) أي نَدَر حذف الحرف (**فِي سِوَى هَذَيْنِ**) أي في غير «أنْ»، و«أنّ» (**وَالمِثَالُ فِيهِمَا رُوَى**) بفتح الواو مبنيًا للمفعول، على لغة طيء، أي نُقِل في «مغني اللبيب»، كما سيأتي (**وَرُبَّمَا**) للتقليل (**حُذِفَ**) أي الجارّ (**وَالجَرُّ ثَبَتْ**) أي والحال أن الجرّ ثابت لم يتغيّر بحذف عامله (**مِثْلَ كُلَيْبٍ مَعْ إِشَارَةٍ أَتَتْ**) أي في قوله [من الطويل]:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف الجار يَكْثُر ويَطّرد مع «أنْ»، و«أنّ»، نحو قوله ﷻ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ [الحُجرات: الآية ١٧] أي بأن، ومثله قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشُّعَراء: الآية ٨٢]، وقوله: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا﴾ [المائدة: الآية ٨٤]، وقوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجنّ: الآية ١٨]، أي ولأن المساجد لله، وقوله: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٥]، أي بأنكم.

وجاء في غيرهما، نحو قوله ﷻ: ﴿قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩] أي قدرناه له، وقوله: ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: الآية ٤٥] أي يبغون لها، وقوله: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٥] أي يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذَف الجارّ مع بقاء الجر، كقول رؤبة ـ وقد قيل له: «كيف أصبحت؟» ـ: «خير عافاك

(١) انظر هذه التفاصيل في «شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١/٢٦٦.

الله»، أي على خير، وقولهم: «بكم درهمٍ اشتريت»، أي من درهم، ويقال في القسم: «اللهِ لأفعلنّ»، أي والله، وكـ«كُليب» في البيت الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «أَنِ» النَّاصِبَةِ)

١٩١١- (وَحَذْفُ أَنْ نَاصِبَةً مُطَّرِدُ ... عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرٍ تُورَدُ

١٩١٢- وَشَذَّ مُرْ يَحْفِرَهَا وَأَحْضُرَا ... وَقَبْلَ يَأْخُذَكَ هَكَذَا جَرَى

١٩١٣- وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ كِدْتُ أَفْعَلَهْ ... فِيهِ شُذُوذَانِ لِمَنْ تَأَمَّلَهْ

١٩١٤- وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعْ ... فَأَمْرُهُ سَهْلٌ وَقَيْسُهُ مُنِعْ

١٩١٥- تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِ بِالرَّفْعِ أَتَى ... خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِتَا)

(**وَحَذْفُ «أَنْ»**) حال كونه (**نَاصِبَةً مُطَّرِدُ عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرٍ**) بالجرّ صفة لـ«مواضع»، ولم يقل: «شهيرة»؛ لأن فعيلًا بمعنى مفعول، إذا تبع موصوفه لم تلحقه التاء غالبًا، نحو «مررت بامرأة جريح»، قال في الخلاصة:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

وفي نسخة «شهيرًا» بالنصب، فيكون حالًا، وقوله: (**تُورَدُ**) صفة بعد صفة لـ«موضع»، أو حال (**وَشَذَّ مُرْ يَحْفِرَهَا**) فاعل بشذّ؛ لقصد لفظه، فهو محكيّ، أي شذّ قوله: «مره يحفرَها» بالنصب على حذف «أن» (**وَأَحْضُرَا**) بألف الإطلاق، أي وشذّ أيضًا قوله: «أَحْضُرَ الوَغَى» البيت (**وَ**) شذّ أيضًا قوله: «خذ اللّصّ[1]» (**قَبْلَ يَأْخُذَكَ**) أي أن يأخذك (**هَكَذَا جَرَى**) أي جرى الحكم على مثل هذه المواضع بالشذوذ، كما سمعتَ (**وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ: «كِدْتُ أَفْعَلَهْ»**) أي حكمه بأنه منصوب بـ«أن» محذوفة (**فِيهِ شُذُوذَانِ لِمَنْ تَأَمَّلَهْ**) أولهما أن فيه إدخال «أن» على خبر «كاد» مع أن الغالب عدم دخولها، والثاني أنه اعتدّ ببقاء عملها بعد حذفها (**وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعْ**) أي وإن حُذفت، ورفع المضارع بعد حذفها، كما في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾

(١) «اللصّ» بتثليث اللام: السارق.

[الرُّوم: الآية ٢٤] (فَأَمْرُهُ سَهْلٌ) أي لأنه لم يبق عملها بعد حذفها (وَقِيَسُهُ مُنِعْ) أي ومنع كونه قياسًا.

قلت: هكذا قال الناظم تبعًا لأصله، وعندي - كما هو مذهب الأخفش، بل هو ظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل»(1) أنه قياسيّ - ؛ لوضوح أدلّته كالآية الكريمة، وكالأمثلة الآتية، فتبصّر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد. والله تعالى أعلم.

(تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِ) أصله بـ«المعيديّ» بالياء المشدّدة، حذفت لضرورة الوزن (بِالرَّفْعِ أَتَى) أي روي مرفوعًا، كما روي أيضًا منصوبًا، وأصله «أن تسمع إلخ»، فحذفت «أن» (خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِتَا) أصل المثل: «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه»، فتصرّف فيه للنظم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف «أن» الناصبة مُطّرِدٌ في مواضع معروفة، وشاذٌّ في غيرها، نحو «خُذِ اللصّ قبل يَأْخُذَكَ»، أي قبل أن يأخذك، و«مُرْهُ يَحْفِرَهَا»، أي «أن يَحْفِرَهَا»، و«لا بُدَّ مِنْ تَتَبَّعَهَا»، أي أن تتبّعها، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

* وَنَهْنَهْتُ(2) نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ *

وقال المبرد: الأصل أفعلها، ثم حُذفت الألف، ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر «أن» في موضع حقّها ألا تدخل فيه صريحًا، وهو خبر «كاد»، واعتدّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعد إضمار «أن» سَهُل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس.

قلت: قد عرفت ما قدّمته، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ومنه قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٤]، وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾ [الرُّوم: الآية ٢٤]، و«تسمعُ بالمُعَيديّ خير من أن تراه»، وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

(1) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١٨٣/٢ «باب إعراب الفعل».
(2) أي كففتُ نفسي.

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقُرِيء ﴿أَعْبُدَ﴾ بالنصب كما رُوي «أحضرَ» كذلك، وانتصاب «غيرَ» في الآية على القراءتين لا يكون بـ﴿أَعْبُدَ﴾؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٤]، و﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾ بدل اشتمال منه، أي تأمروني بغير الله عبادته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذفُ لَامِ الطَّلَبِ)

١٩١٦- (وَحَذْفُ لَامِ طَلَبٍ جَا مُطَّرِدْ ... فِي مِثْلِ قُلْ يَفْعَلْ وَهَذَا قَدْ يَرِدْ
١٩١٧- لِبَعْضِهِمْ وَقِيلَ إِنَّهُ جُزِمْ ... بِالشَّرْطِ مَحْذُوفًا كَمَا عَنْهُمْ فُهِمْ
١٩١٨- أَوْ هُوَ جَوَابُ طَلَبٍ ثُمَّ الصَّوَابْ ... يَخْتَصُّ حَذْفُهَا بِشِعْرٍ جَا وَطَابْ)

(وَحَذْفُ لَامِ طَلَبٍ جَا مُطَّرِدْ) منصوب على الحال من الفاعل، وُقف عليه على لغة ربيعة، كما سبق غير مرّة (فِي مِثْلِ «قُلْ يَفْعَلْ») كقوله عز وجل: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، وقوله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا﴾ [الإسراء: الآية ٥٣] الآية (وَهَذَا) أي القول بأن الجزم بحذف لام الطلب (قَدْ يَرِدْ لِبَعْضِهِمْ) أي هو قول بعض النحاة (وَقِيلَ: إِنَّهُ جُزِمْ بِالشَّرْطِ) حال كون ذلك الشرط (مَحْذُوفًا) أي إن تقل لهم: يقيموا، ويقولوا، (كَمَا عَنْهُمْ فُهِمْ) بالبناء للمفعول، أي كما هو مفهوم من كلامهم (أَوْ هُوْ) بسكون الواو (جَوَابُ طَلَبٍ) أي وهو ﴿قُلْ﴾ (ثُمَّ الصَّوَابْ) في المسألة (يَخْتَصُّ حَذْفُهَا) أي حذف لام الطلب (بِشِعْرٍ جَا وَطَابْ) أي كنحو قوله: «مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف لام الطلب مطرد عند بعضهم في نحو «قل له يفعل»، وجعل منه قوله عز وجل: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا﴾ [الإسراء: الآية ٥٣]، وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحق أن حذفها مختص بالشعر، كقوله [من الوافر]:

مُحمَّدُ تَفدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفتَ مِن أمرٍ تَبالَا

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذفُ حرفِ النّداءِ)

١٩١٩- (وحذفُهُم حرفَ النّداءِ جاءَ في ... يوسفُ أعرِضْ أيُّها كذا قُفِي

١٩٢٠- وشذَّ في اسمِ الجنسِ والإشارَهْ ... كمِثلِ أصبحْ ليلُ في العِبارَهْ)

(وحذفُهُم حرفَ النّداءِ جاءَ في) قوله ﷻ: **(يُوسُفُ أعرِضْ أيُّها)** أي في الموضعين، في ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩] الآية، وفي ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: الآية ٤٦] الآية، والتقدير يا يوسف، ويا أيها **(كذا قُفِي)** بالبناء للمفعول، أي تُبع **(وشذَّ في اسمِ الجنسِ)** نحو «يا رجلُ» **(والإشارَهْ)** أي وشذّ حذفه أيضًا مع اسم الإشارة، نحو يا هؤلاء، وقوله: **(كمِثلِ أصبحْ ليلُ)** أي يا ليلُ، مثال للحذف مع اسم الجنس، ومثله: «أطرق كرا»[1]، أي يا كرَا، وقوله: **(في العِبارَهْ)** في كلام من تقدّم؛ إذ هو مثل يُضرب عند إظهار الكراهة من الشيء، أي ائت بالصبح يا ليل[2].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله ﷻ: ﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: الآية ٣١]، وقوله: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩]، وقوله: ﴿أَنْ أَدُّوٓا إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدخان: الآية ١٨]، وشذ في اسمي الجنس والاشارة، في نحو «أصبح ليلُ»، وقوله [من الطويل]:

إذا هَمَلَتْ عيني لها قالَ صاحِبي ... بِمِثلِكَ هذا لَوعَةٌ وغَرامُ

(١) وأصله يا كروان، فرخّم بحذف النون، وتمامه «إن النعام في القرى»، وهو مثل يضرب لمن تكبّر، وقد تواضع أشرف منه.

(٢) وأصل هذا المثل أن امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى، فلم يلتفت لقولها، فرجعت إلى خطاب الليل، كأنها تستعطفه ليُخلّصها مما هي فيه بمجيء الصبح. راجع «حاشية اخضري» ٢/١١٤.

ولحّن بعضهم المتنبي في قوله [من الكامل]:

هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسَا ... ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا[1]

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة، ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه، كضربته ذلك الضرب، ويرده بيت أنشده هو، وهو قوله [من الكامل]:

يا عَمْرُو إنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحابَتِي ... وَصَحابَتِيكَ إخالُ ذاكَ قَلِيلُ

هكذا قال ابن هشام، وتعقّبه الدمامينيّ بأنه لم يتّضح له وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت، وأجاب الشمنيّ بأن وجهه أن «ذا» إشارة إلى المصدر الذي هو «صحابتيك»، ولم يُنعت اسم الإشارة بالمشار إليه، بل أخبر عنه بـ«قليل». انتهى[2].

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذفُ همزةِ الاستفهامِ)

١٩٢١- (في أوّلِ الكِتابِ ذِكرُهُ سَبَقْ ... فَلِاختِصارٍ تَركُهُ هُنا أحَقّْ)

(في أوّلِ الكتابِ ذِكرُهُ) أي بيان حذف همزة الاستفهام **(سبَقْ، فلاختِصارٍ تركُهُ هُنا أحَقّْ)** أي حتى لا يطول الكتاب بإعادته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حذفُ نونِ التّوكيدِ)

١٩٢٢- (نونٌ مُؤكِّدٌ ضَرورةً حُذِف ... وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِساكِنٍ رَدِف

١٩٢٣- كَاضْرِبَ الغُلامَ في الوَقفِ كَذا ... تالِيَ ضَمٍّ أو لِكَسرٍ احتَذَى

١٩٢٤- وَأعِدِ الّذي لِأجلِهِ حُذِف ... مِن واوٍ اوْ ياءٍ لَدَيهِمُ عُرِف

(١) «الرسيس» ابتداء الحبّ، و«النسيس» بالنون بقية الروح.

(٢) راجع «حاشية الدسوقي» ٣/٤٣٣.

١٩٢٥- وَقِيلَ حَذْفُهَا بِغَيْرِ ذَا بَدَا ... ضَرُورَةً كَاضْرِبَ عَنْكَ مَا اعْتَدَى)

(نُونٌ مُؤَكِّدٌ ضَرُورَةً حُذِفْ) يعني أنه يجوز حذف النون المؤكدة لأجل الضرورة الشعريّة، نحو «لَنَأْتِيَهَا»، أصله لنأتينها (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً) أي نونا ساكنة (لِسَاكِنٍ رَدِفْ) أي تبعها (كَإِضْرِبَ) بقطع الهمزة للضرورة، وفتح الباء، والأصل اضربَنْ (الْغُلَامَ) فحذفت لالتقائها مع اللام الساكنة (فِي الْوَقْفِ كَذَا) أي مثل ما سبق تحذف النون الساكنة في حالة الوقف حال كونه (تَالِيَ ضَمٍّ) نحو «اضربُنْ يا قومُ» (أَوْ لِكَسْرٍ احْتَذَى) أي اقتدى، نحو «اضربِنْ يا هندُ»، وذكّر الضمير في «تالي» و«احتذى» لجواز الوجهين في مثل هذا كما سبق غير مرة (وَأَعِدِ الَّذِي لِأَجْلِهِ) أي لأجل النون الساكنة (حُذِفْ مِنْ وَاوٍ) كالمثال الأول، فتقول: «اضربوا يا قوم» (أَوْ يَاءٍ) كالمثال الثاني، فتقول: «اضربي ياهند» (لَدَيْهِمْ عُرِفْ) أي هذا التحقيق معلوم عند هم (وَقِيلَ: حَذْفُهَا) أي حذف النون الخفيفة (بِغَيْرِ ذَا) أي بغير ملاقاة ساكن، أو في حالة الوقف، وفي نسخة «لغير ذا» باللام (بَدَا) أي ظهر (ضَرُورَةً) أي لأجل الضرورة الشعريّة (كَاضْرِبَ) بفتح الباء (عَنْكَ مَا اعْتَدَى)أشار به إلى قوله [من المنسرح]:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ(1)

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف نون التوكيد في نحو «لأفعلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَأَبِي لَنَأْتِيهَا جَمِيعًا ... وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ(2)

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو «اضربَ الغلام» بفتح الباء، والأصل اضربَنْ، وقوله [من المنسرح]:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وإذا وُقِف عليها تالية ضمةً أو كسرةً، ويعاد حينئذ ما كان حُذِف لأجلها، فيقال «في اضربُنْ يا

(1) الأصل اضربن، و«القونس»: عظم بين الأذنين.

(2) قاله عبد الله بن رواحة الصاحبي رضي الله عنه في غزوة مؤتة.

قوم» اضربوا، وفي «اضرِبِنْ يا هند» اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله: اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ البيت.

وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة»:

وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ ... وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وقيل: ربما جاء في النثر، وخرّج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: الآية ١] بالفتح، وقيل: إن بعضهم ينصب بـ«لم»، ويجزم بـ«لن»، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف، والحمل على ما ثبت حذفه أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ نُونَي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ)

١٩٢٦- (نُونَانِ فِي جَمْعٍ وَمَا ثُنِّي هُمَا ... حُذِفَتَا إِذَا أُضِيفَا فَاعْلَمَا

١٩٢٧- وَشِبْهُهَا كَذَا أَتَاكَ هَاهُنَا ... لَا مُكْرِمِي لَكَ وَلَا أُخْتَيْ لَنَا

١٩٢٨- وَالضَّارِبَا زَيْدًا وَالضَّارِبُو عُمَرْ ... تَقْصِيرًا الصِّلَةَ حَذْفُهَا يَقَرْ

١٩٢٩- وَقَلَّ لِلَّامِ سُكُونًا صَحِبَا ... كَذَائِقُو الْعَذَابَ فِيمَنْ نَصَبَا

١٩٣٠- وَلِلضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ هُمَا ... أَيْ خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ فَافْهَمَا

١٩٣١- وَإِنْ إِسَارٌ جُرَّ فَالْحَذْفُ جُعِلْ ... لِأَجْلِ مَا أُضِيفَ مَعْ فَصْلٍ حُظِلْ

١٩٣٢- جَرُّ الْقِبَابِ بَعْدَ ضَارِبِينَا ... بِضَارِبِي مُقَدَّرًا مُبِينَا

١٩٣٣- وَقِيلَ لِلْقِبَابِ لَامًا قَدَّرُوا ... أَوْ كَمُسَاكِنِينَ بِفَتْحٍ يَظْهَرُ)

(نُونَانِ) مبتدأ أول، لوصفه بقوله: (فِي جَمْعٍ) أي للمذكر السالم، كـ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧] (وَمَا ثُنِّي) بتسكين الياء، مبنيًا للمفعول، كـ﴿يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: الآية ١] (هُمَا)

مبتدأ ثان، خبره قوله: (**حُذِفَتَا**) بألف التثنية مبنيّ للمفعول، أي وجب حذفهما (**إِذَا أُضِيفَا**) أي الجمع والمثنى (**فَاعْلَمَا**) كمّل به البيت، وهو فعل أمر من العلم مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف (**وَشِبْهُهَا كَذَا**) مبتدأ وخبره، أي شبهُ الإضافة كائنٌ كالإضافة في وجوب حذف نوني الجمع والتثنية، والمراد بشبه الإضافة أن يُذكر بعد النون اللام التي الإضافة بمعناها، وهذا بناء على أن اللام أصليّة، أما إذا جُعلت زائدة فالحذف للإضافة حقيقةً لا لشبهها[1] (**أَتَاكَ هَهُنَا**) أي أتاك مثالًا في هذا المحلّ، وفاعل «أتاك» قوله: (**لَا مُكْرِمِي لَكَ**) بصيغة الجمع مثال لشبه الإضافة، وكذا قوله: (**وَلَا أُخْتَيْ**) بصيغة التثنية (**لَنَا**)، ومثال الإضافة قولك: «لا غلامَي زيدٍ»، وقوله: (**وَالضَّارِبَا زَيْدًا**) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره جملة «حذفها» (**وَالضَّارِبُو عَمْرٍ**) بالنصب، وقوله: (**تَقْصِيرًا الصِّلَةْ**) بيان لسبب حذف النون، أي إنما حُذفت النون لأجل تقصير الصلة، وهو راجع للضاربا زيدًا، وما عُطف عليه (**حَذْفُهَا**) أي حذف النون فيهما (**يَقِرّْ**) بفتح القاف وكسرها، من بابي تعب، وضرب (**وَقَلَّ**) أي حذف النون (**لِلَّامِ سُكُونًا صَحِبَا**) بألف الإطلاق، أي قلّ حذف النون لأجل ملاقاة الساكن (**كَـ** قوله تعالى: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ (**فِيمَنْ نَصَبَا**) بألف الإطلاق، أي في قراءة من نصب ﴿العذابَ﴾، وأما عند من قرأه بالجر، فالحذف للإضافة، وهو مطّرد، كما سبق آنفًا (**وَلِلضَّرُورَةِ**) أي وتحذف النون لأجل ضرورة الشعر (**كَقَوْلِهِ**) أي الشاعر: (**هُمَا أَيْ خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ**) أي في قوله [من الطويل]:

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ... وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ[2]

(١) «حاشية الدسوقي»٢/٢٧٠.

(٢) قوله: «هما خطتا إلخ» الخطة بالضم الحالة والشأن، والمعنى ليس إلا واحدة من الحالتين على زعمكم: إما استئسار والتزام منتكم إن رأيتم العفو، وإما قتل، وهو بالحرّ أليق مما يُكسبه الذلّ، فهاتان الخطتان، وقد ثلثهما بخصلة أخرى، بقوله بعدُ:

وَأُخْرَى أُصَادِي النَّفْسَ عَنْهَا وَإِنَّهَا ... لَمَوْرِدُ حَزْمٍ إِنْ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ

فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَّفَا ... بِهِ جُؤْجُؤٌ عَبْلٌ وَمَتْنٌ مُخَصَّرُ

أراد بهذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة، والمصاداة تدبير الشيء، وإتقان رأيه، و«الصفا» الحجر الأملس، و«الجُؤجؤ» بجيمين وهمزتين: الصدر، و«عَبْلٌ» :أي ضخم، و«المتن»: الظهر، و«مُخَصَّرٌ» أي دقيق. انتهى «الحاشية»٢/٢٧٠.

ومحل الشاهد قوله: «خُطتا» إذا الأصل خُطّتان، فحُذفت النون للضروة؛ إذ لا إضافة حينئذ، وقوله: (**فَافْهَمَا**) كمّل به البيت، أي فافهم هذه القواعد؛ لأنها مهمّة، وهذا إذا كان «إسار» مرفوعًا على الابتداء (**وَإِنْ إِسَارٌ**) نائب لفعل محذوف يفسّره (**جُرّ**) بالبناء للمفعول (**فَالْحَذْفُ**) أي حذف النون (**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول (**لأَجْلِ مَا أُضِيفَ**) «ما» مصدرية، أي لأجل الإضافة (**مَعْ فَصْلٍ حُظِلْ**) أي مع وجود فاصل، وهو دخول «إما»؛ للضرورة (**جَرُّ الْقِبَابِ بَعْدَ ضَارِبِينَا**) بألف الإطلاق، أي في قوله: «لا يزالون ضاربين القباب»، فـ«جرُّ» مبتدأ خبره قوله (**بِضَارِبِي**) حال كونه (**مُقَدَّرًا مُبِينَا**) أي واضحًا (**وَقِيلَ: لِلْقِبَابِ لَامًا قَدَّرُوا**) يعني أن جرّ «القباب» بلام مقدّرة، كقوله: «أشارت كُليبٍ» (**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «ضاربين» معرب بالفتحة على النون (**كَـ**)إعراب (**مَسَاكِينَ بِفَتْحٍ يَظْهَرُ**) أي على النون، يعني أن «ضاربي» معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء، لا أنه معرب بالياء، فالنون حينئذ متلوّة لا تالية للإعراب، والنون إنما تحذف للإضافة إذا كانت تالية له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نوني التثنية والجمع يُحذفان للإضافة، نحو قوله ﷻ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو «لا غلامَيْ لزيد»، و«لا مُكْرِمِي لعمرو»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمَةً، ولتقصير الصلة، نحو «الضاربا زيدا»، و«الضاربو عمرا»، وللام الساكنة قليلًا، نحو قوله ﷻ: ﴿لذائقوا العذابَ﴾ [الصافات: ٣٨] فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة، نحو قوله: هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وِمِنَّةٌ... البيت، فيمن رواه برفع «إسارٌ، ومنّةٌ»، وأما مَن خفَضَ فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ«إمّا»، فلم ينفكّ البيت عن ضرورة.

واختُلف في قوله [من الخفيف]:

رُبَّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ ... لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ[1]

فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القبابِ، وقيل: للقباب، كقوله [من الطويل]:

(١) «العرندس»: الشديد، و«القباب»: جمع قبة الخيمة

* أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ *

وقيل: «ضاربين» معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ التَّنْوِينِ)

١٩٣٤- (يُحْذَفُ حَتْمًا لِدُخُولِ أَلْ كَمَا ... إِضَافَةٍ أَوْ شِبْهِهَا اللَّذْ عُلِمَا

١٩٣٥- تَقُولُ لَا مَالَ لِزَيْدٍ إِنْ تَرُمْ ... غَيْرَ مَزِيدَةٍ وَإِلَّا هِي تَعُمّْ

١٩٣٦- وَمَانِعِ الصَّرْفِ كَمِثْلِ أَحْمَدَا ... وَالْوَقْفِ فِي سَوَاءِ نَصْبٍ وَرَدَا

١٩٣٧- وَلِاتِّصَالِ مُضْمَرٍ كَضَارِبِكْ ... إِنْ قِيلَ لَمْ يُضَفْ كَمِثْلِ الضَّارِبِكْ

١٩٣٨- ضَرُورَةً ثَبَتَ فِي مُسْلِمُنِي ... مَعْ كَوْنِهِ غَيْرَ الَّذِي هُنَا عُنِي

١٩٣٩- نُونُ وِقَايَةٍ لأَلْ تُصَاحِبُ ... كَقَوْلِهِ لَيْسَ الْمُوَافِينِي الأَبُ

١٩٤٠- وَكَوْنُ الاِسْمِ عَلَمًا بِابْنٍ وُصِفْ ... أُضِيفَ لِلْعَلَمِ هَكَذَا عُرِفْ

١٩٤١- جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ ... كَرِيمَةٌ أَخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ

١٩٤٢- تَنْوِينُ قَيْسٍ ثَابِتٌ لِلنَّظْمِ ... وَكَانَ حَذْفُهُ بِشَرْطٍ يَنْمِي

١٩٤٣- ضَرُورَةً لِلسَّاكِنَيْنِ قَدْ حُذِفْ ... كَقَوْلِهِ لَا ذَاكِرَ اللهَ أُلِفْ)

(**يُحْذَفُ**) أي التنوين (**حَتْمًا**) أي لزومًا (**لِدُخُولِ «أَلْ»**) نحو «الرجل» (**كَمَا إِضَافَةٍ**) «ما» زائدة، و«إضافة» مجرور بالكاف، أي كحذفه عند وجود الإضافة، نحو «غُلام زيد» (**أَوْ شِبْهِهَا**) أي لشبه الإضافة، وقوله: (**اللَّذْ**) بسكون الذال، لغة في الذي (**عُلِمَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي علم في الباب الماضي (**تَقُولُ: «لَا مَالَ لِزَيْدٍ» إِنْ تَرُمْ**) أي إن تقصد اللام (**غَيْرَ مَزِيدَةٍ، وَإِلَّا**) هي «إن» الشرطية أُدغمت في «لا» النافية، أي وإن لم تقدّر اللام غير مزيدة، بل اعتبرتها مزيدة فـ(**هِي**) أي الإضافة (**تَعُمّْ**) أي تعم هذه، بمعنى أنها داخلة في قسم الإضافة، لا في

شبهها (**وَمَانِعِ الصَّرْفِ**) بالجرّ عطفًا على «دخول»، أي وتُحذف أيضًا لأجل وجود مانع الصرف (**كَمِثْلِ أَحْمَدَا**) بألف الإطلاق، فإن تنوينه محذوفة لأجل وجود مانع الصرف، وهو العلمية ووزن الفعل (**وَالْوَقْفِ**) بالجرّ أيضًا أي ويُحذف أيضا لأجل الوقف (**فِي سَوَاءِ نَصْب**) بفتح السين، وكسرها ممدودًا، أي في غير حالة النصب، وأما فيها، فلا يحذف، بل يقلب ألفًا، وقوله: (**وَرَدَا**) بألف الإطلاق، مبنيّا للفاعل صفة لـ«نصب» (**وَلاتِّصَالِ مُضْمَرٍ**) أي ويُحذف أيضًا عند اتصال ضمير بالاسم (**كَضَارِبِكْ، إِنْ قِيلَ لَمْ يُضَفْ**) أي إن قُدّر أن «ضاربًا» لم يُضف إلى الكاف، بل هو في محلّ نصب على المفعوليّة، وأما إذا قُدّر مضافا إليها فحذفه للإضافة (**كَمِثْلِ الضَّارِبِكْ**) أي كما لا يُقدّر قولك: «الضاربك» مضافًا؛ لدخول «أل» عليه؛ لأنها لا تدخل على المضاف إلا إذا دخلت على المضاف إليه، أو على ما أضيف هو إليه، كما قال في «الخلاصة»:

وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«الْجَعْدِ الشَّعَرْ»

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي»

(**ضَرُورَةً**) أي لأجل الضرورة الشعريّة (**ثَبَتَ**) أي التنوين (**فِي «مُسْلِمُنِي»**) أي في قوله: «أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمٍ... البيت» (**مَعْ كَوْنِهِ**) أي النون الذي في «مسلمني» (**غَيْرَ**) النون (**الَّذِي هُنَا عُنِي**) بالبناء للمفعول، أي قُصد، وهو التنوين (**نُونُ وِقَايَةٍ**) أي هذا النون نون وقاية، وقوله: (**لأَلْ تُصَاحِبُ**) جملة في محل رفع صفة لـ«نون»، أي مصاحبة لـ«أل»، (**كَقَوْلِهِ لَيْسَ الْمُوَافِينِي الأَبُ**) أي كالنون التي في «الموافيني» من هذا المثال، فإنها نون وقاية، لا تنوين؛ لأنه لا يجتمع مع «أل».

(**وَكَوْنِ الاسْمِ**) بالجر أيضًا عطفًا على «دخول»، أي ويُحذف التنوين أيضًا لكون الاسم (**عَلَمًا**) خرج الوصف، نحو جاءني كريمٌ ابنُ زيد، وإنما حذف لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفًا، فطُلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًّا بحذف ألف «ابن»، فإن لم يكن بين علمين، نحو «جاءني كريمٌ ابنُ كريم، أو زيدٌ ابنُ أخينا» لم يُحذف التنوين لفظًا، ولا الألف خطا؛ لقلة الاستعمال، وكذا إن لم يقع صفة، نحو «زيدٌ ابنُ عمرو» على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلة استعماله أيضًا، مع أن التنوين حُذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين

علامة للتمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدإ وخبره. قاله الشمنيّ[1].

(**بِابْنٍ**) متعلّق بـ(**وُصِفْ**) بالبناء للمفعول، أي وُصف ذلك العلم بابن، ومثله «ابنة» اتفاقًا، و«بنت» عند بعض العرب، وخرج ما إذا كان الواقع بعده خبرًا، فلذا كان القياس قراءة ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] بالتنوين، وقوله: (**أُضِيفَ**) بالبناء للمفعول أيضًا، أي لفظ «ابن»، وهو حال من «ابن» (**لِلْعَلَمِ**) نحو «زيد بن محمد»، وظاهره سواء كان هذا العلم الذي أُضيف إليه «ابن»، أو «ابنة» اسمًا لأبي الأول، أو جدّه، وبعضهم اشترط أن يكون علمًا لأب، لا لجدّ، أو أمّ، وكأن وجهه أن هذا الحذف منوط بالكثرة، والأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه لا جدّه. قاله الدمامينيّ[2].

وقوله: (**هَكَذَا عُرِفْ**) كمّل به البيت، أي هذا الحكم معروف عند المحقّقين من أهل الفنّ.

ولما وقع ما يخالف القاعدة المذكورة ذكره بقوله:

(**جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ كَرِيمَةٌ**) بالرفع صفة لـ«جارية»، وقوله: (**أَخْوَالُهَا وَالْعَصَبَهْ**) بالرفع على الفاعليّة بـ«كريمة»، (**تَنْوِينُ قَيْسٍ ثَابِتٌ لِلنَّظْمِ**) مبتدأ وخبر، أي إنما نوّن «قيس» مع كونه علمًا موصوفًا بـ«ابن» مضاف إلى علم لأجل ضرورة النظم، فقوله: «جارية إلخ» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره جملة قوله: «تنوين قيس إلخ» بتقدير «فيه»، وقوله: (**وَكَانَ حَذْفُهُ بِشَرْطٍ يَنْمِي**) أي يرتفع، يعني أن حذف تنوين قيس كان هو الحقّ؛ لاستيفائه شروط الحذف.

وقال ابن جني: الذي أرى أنه لم يُرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يُجري «ابنًا» وصفًا على ما قبله، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، ولكن الشاعر أراد أن يُجري «ابنا» على ما قبله بدلًا منه، وإذا كان بدلًا لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب لذلك أن ينوى انفصال «ابن» مما قبله، وإذا قُدّر كذلك فقد قام بنفسه، ووجب أن يُبتدأ به، وعلى ذلك تقول: «كلّمت زيدًا ابن بكر»، كأنك قلت: «كلمت زيدًا، كلمت ابن بكر»؛ لأن ذلك حكم البدل؛ إذ البدل في التقدير عن جملة أخرى غير جملة المبدل منه، وقال بعض المتأخّرين: لو كان الأمر كما قاله ابن جني لكان

(١) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٧١.

(٢) «حاشية الدسوقي» ٢/٢٧١.

مثل «كلمت زيدًا ابن بكر» بالتنوين كثيرًا في كلامهم؛ لأنه وجهٌ سائغ مطّردٌ، ولكنه قليل، فلقلته كان الوجه أن يُحمل على أنه ضرورة. ذكره الدمامينيّ[1].

قلت: ما قاله هذا المتأخّر حسنٌ جدًا. والله تعالى أعلم.

(**ضَرُورَةً**) أي لأجل ضرورة شعريّة (**لِلسَّاكِنَيْنِ**) أي لأجل دفع التقاء الساكنين (**قَدْ حُذِفْ**) بالبناء للمفعول، أي حذف التنوين (**كَقَوْلِهِ**) أي كقول الشاعر (**لَا ذَاكِرَ اللهَ**) أي وأصله «ولا ذاكرًا» بالتنوين، فحذفه للضرورة، وقوله: (**أُلِفْ**) بالبناء للمفعول، أي حال كون هذا مألوفًا معروفًا عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يحذف التنوين لزومًا لدخول «أل»، نحو «الرجل»، وللإضافة، نحو «غلامك»، ولشبهها، نحو «لا مالَ لزيد»، إذا لم تُقدَّر اللام مقحمةً، فإن قُدّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو «فاطمة»، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير، نحو «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف.

فأما قوله [من الوافر]:

وَمَـا أَدْرِي وَظَـنِّـي كُـلُّ ظَـنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي

فضرورة، خلافًا لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَـيْـسَ الْمُوَافِينِي لِـيُـرْفَـدَ خَـائِـبًـا ... فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلَا

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل»، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به، وأضيف إلى علم، من «ابن»، و«ابنة» اتفاقا، أو «بنت» عند قوم من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهْ ...... البيت، فضرورة.

ويُحذف لالتقاء الساكنين قليلًا، كقوله:

فَـأَلْـفَـيْـتُـهُ غَـيْـرَ مُـسْـتَـعْـتِـبٍ ... وَلَا ذَاكِـرَ الـلـهَ إِلَّا قَـلِـيـلَا

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرئ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ

(١) «الحاشية» ٢/٢٧١.

﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾، ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: الآية ٤٠] بترك تنوين ﴿أَحَدٌ﴾ و﴿سَابِقُ﴾، ونصب ﴿ٱلنَّهَارِ﴾.

تنبيه:

اختُلِف لم ترك تنوين «غير»؟ في نحو «قبضتُ عشرة ليس غيرُ»، فقيل: لأنه مبني كـ«قبلُ»، و«بعدُ»، وقيل: لنية الإضافة، وإن الضمة إعراب، و«غير» متعينة، لأن تكون اسم «ليس» لا محتملة لذلك، وللخبرية، ويرده أن هذا التركيب مُطَّرِدٌ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف، نحو «قَطَعَ اللهُ يدَ ورجلَ من قالها»، فإن الأول مضاف إلى المذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ «أَلْ»)

١٩٤٤- (ذَا لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحَّضَتْ ... وَلِلنِّدَا سِوَى الْجَلَالَةِ ثَبَتْ

١٩٤٥- وَجُمْلَةٍ مَحْكِيَّةٍ وَسُمِعَا ... سَلَامُ لَا تَنْوِينَ فِيهِ وَقَعَا

١٩٤٦- بِحَذْفِ أَلْ أَوْ حُذِفَ الْمُضَافُ لَهْ ... كَانَ سَلَامُ اللهِ أَصْلًا عَادَلَهْ)

(ذَا) أي حذف «أل»، وهو مبتدأ خبره جملة «ثبت» **(لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحَّضَتْ)** هي الإضافة المعنوية، وهي ما كان المضاف غير وصف، أو وصفا غير عامل، نحو «غلام زيد»، ونحو «هذا ضارب زيد أمس»، وتسمى محضة، وحقيقية، ومعنوية، أي يحذف «أل» لأجل الإضافة المحضة، كالمثالين المذكورين **(وَلِلنِّدَا)** أي ويُحذف أيضًا لأجل النداء، نحو «يا رحمن» **(سِوَى الْجَلَالَةِ)** أي إلا نداء اسم الجلالة، فلا يُحذف، نحو «يا ألله»، وقوله: **(ثَبَتْ)** خبر المبتدإ **(وَجُمْلَةٍ مَحْكِيَّةٍ)** بالجر عطفًا على الجلالة، أي وسوى النداء للجملة المحكيّة، نحو «يا المنطلق زيد» **(وَسُمِعَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(سَلَامُ)** عليكم **(لَا تَنْوِينَ فِيهِ وَقَعَا)** بألف الإطلاق أيضًا، أي بدون تنوينه، فقيل: هو **(بِحَذْفِ أَلْ)** والأصل «السلام عليكم» **(أَوْ)** لتنويع الخلاف، أي

وقيل: **(حُذِفَ الْمُضَافُ لَهْ)** إذ **(كَانَ سَلَامُ اللهِ أَصْلًا عَادَلَهْ)** أي صار إليه، فعاد فعل ماض، وله متعلّق به، والجملة صفة «أصلًا».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «أل» تُحذف للإضافة المعنوية، وللنداء، نحو «يا رحمن»، إلا من اسم الله تعالى، والجملِ المحكيةِ، قيل: والاسمِ المُشَبَّهِ به، نحو «يا الخليفةُ هيبةً»[1]، وسُمِع «سلامُ عليكم» بغير تنوين، فقيل: على إضمار «أل»، قال ابن هشام: ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل «سلام الله عليكم»، وقال الخليل في «مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا»: هو على نية «أل» في «خير»، ويردُّه أنها لا تُجامع «مِن» الجارة للمفضول، وقال الأخفش: اللام في «الرجل» زائدة، وليس هذا بقياس[2]، والتركيب قياسيٌّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتق ضعيف، قال ابن هشام: وأولى عندي أن يُخرَّج على قوله [من الكامل]:

* وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي *

يعني أنه تُجعل «أل» جنسية، وما بعده صفة له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ لَامِ الْجَوَابِ)

١٩٤٧- (وَذَا ثَلَاثَةٌ فَحَذْفٌ بَعْدَ لَوْ ... مِثْلُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا قَدْ رَوَوْا

١٩٤٨- وَحَذْفُهَا قُبَيْلَ قَدْ كَمِثْلِ قَدْ ... أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى بِتَنْزِيلٍ وَرَدْ

١٩٤٩- وَحَذْفُهَا مِنْ أَفْعَلَنَّ قَدْ يُخَصْ ... بِالشِّعْرِ مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصْ)

(وَذَا) أي حذف لام الجواب، وهو مبتدأ خبره قوله: **(ثَلَاثَةٌ)** أي ثلاثة مواضع **(فَحَذْفٌ بَعْدَ**

---

(١) أي لأن تقديره يا مثل الخليفة في الهيبة، فدخول «يا» في الحقيقة على غير الألف واللام. دسوقي ٢/٢٧٢.

(٢) أي زيادة اللام ليست قياسية، وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسيّ، فبطل كلام الأخفش القائل: إن «أل» في الرجل زائدة. «دسوقي»٢/٢٧٢.

«**لَوْ**») أي أحدها حذف جواب «لو»، كما أشار إليه بقوله: (**مِثْلُ**) بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك، أو بالنصب على الحال، أي حال كونه مثل قوله ﷻ: (**جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا**) أي في آية ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ الآية [الواقعة: ٧٠]، وقوله: (**قَدْ رَوَوْا**) أي نقلوا ذلك، وفي نسخة «إِذْ تَلَوْا» وثانيها ما أشار إليه بقوله: (**وَحَذْفُهَا**) أي لام الجواب (**قُبَيلَ «قَدْ»، كَمِثْلِ** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٩] (**بِتَنْزِيلٍ وَرَدْ**) أي جاء في القرآن الكريم، وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَحَذْفُ لَامٍ مِنْ لَقَدْ كَمِثْلِ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا هَكَذَا وَرَدْ

وثالثها ما أشار إليه بقوله: (**وَحَذْفُهَا**) أي اللام أيضًا (**مِنْ «أَفْعَلَنَّ» قَدْ يُخَصّ بِالشِّعْرِ**) ببناء الفعل للمفعول، والضمير للحذف (**مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصْ**) من باب منع، أي لمن بحث عنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لام الجواب تُحذف، وذلك في ثلاثة مواضع:

[**أحدها**]: حذف لام جواب «لو»، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: الآية ٧٠] الآية.

[**والثاني**]: حذف لام «لقد»، ويحسن مع طول الكلام، نحو قوله ﷻ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٩].

[**والثالث**]: حذف لام «لأفعلنّ»، ويختص بالضرورة، كقوله عامر بن الطفيل [من الكامل]:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرْغٌ وَإِنَّ أَخَاكُمُ لَمْ يُثْأَرِ[1]

أي لأثأرنّ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ)

١٩٥٠- (وَحَذْفُ ذَاكَ مَعَ غَيْرِ الْبَا لَزِمْ مِنْ أَحْرُفِ الْقَسَمِ هَكَذَا عُلِمْ

١٩٥١- قَبْلَ لأَفْعَلَنَّ أَوْ لَقَدْ فَعَلْ ثُمَّ لَئِنْ فَعَلَ حَذْفُهُ حَصَلْ

(١) «مرة» أبو قبيلة، و«أثأرنّ» أي أطلب دمه، و«الفِرْغ» بكسر الفاء وفتحها، وبالغين المعجمة: الهدَر، وقوله: «أثأرنّ» أي لأثأرنّ.

١٩٥٢- وَفِي لَزَيْدٌ قَائِمٌ قَدِ اخْتُلِفْ هَلْ يُجْعَلُ الْجَوَابَ أَوْ لَا لِلْحَلِفْ

(**وَحَذْفُ ذَاكَ**) أي المذكور من جملة القسم (**مَعَ غَيْرِ الْبَا**) أي من حروف القسم، وهما الواو، والتاء (**لَزِمْ**) أي حذف الجملة، وقوله: (**مِنْ أَحْرُفِ الْقَسَمِ**) بيان لـ«غير»، وقوله: (**هَكَذَا عُلِمْ**) بالبناء للمفعول، كمّل به البيت، أي عُلم هكذا عند أهل الفنّ.

وقوله: (**قَبْلَ «لأَفْعَلَنَّ»**) الظرف متعلّق بـ«حصل» آخر البيت، يعني أنه يُحذف جملة القسم قبل «لأفعلن»، أي والله لأفعلنّ (**أَوْ**) قبل (**«لَقَدْ فَعَلْ»**) أي والله لقد فعل فلان كذا (**ثُمَّ «لَئِنْ فَعَلْ»**) أي والله لئن فعل كذا لأعاقبنّه (**حَذْفُهُ**) مبتدأ، خبره جملة(**حَصَلْ**) أي حصل حذف جملة القسم قبل هذه الأشياء (**وَفِي «لَزَيْدٌ قَائِمٌ»**) متعلّق بـ(**قَدِ اخْتُلِفْ**) بالبناء للمفعول، أي اختلَف النحاة في قولك: «لزيد قائم» (**هَلْ يُجْعَلُ**) أي «لزيد قائم» (**الْجَوَابَ**) أي جواب القسم المحذوف (**أَوْ لَا لِلْحَلِفْ**) أي ليس الكلام من باب القسم، بل هو من باب المبتدإ والخبر، واللام لام الابتداء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جملة القسم كثيرٌ جدًا، وهو لازم مع غير الباء، من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن»، أو «لقد فعَلَ»، أو «لئن فعل»، ولم يتقدم جملة قسم، فثَمَّ جملة قسم مقدرة، نحو قوله: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النمل: الآية ٢١] الآية، وقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: الآية ١٢] الآية، واختُلِف في نحو «لَزيدٌ قائم»، ونحو «إن زيدا قائم»، أو «لقائم»، هل يجب كونه جوابًا لقسم، أو لا.

قلت: الذي يظهر جواز الأمرين. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ جَوَابِ الْقَسَمِ)

١٩٥٣- (إِذَا عَلَيْهِ الْمُغْنِ قَدْ تَقَدَّمَا أَوْ كَانَ مُكْتَنِفَهُ الْحَذْفُ الْزَمَا

١٩٥٤- كَأَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِّي الأَوَّلُ زَيْدٌ وَرَبِّي جَا لِشَانٍ يَحْصُلُ

١٩٥٥- زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمُ ... يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ أَوْ قَدْ يُحْكَمُ

١٩٥٦- بِأَنَّهُ الْجَوَابُ ثُمَّ مَعْ قَسَمْ ... خَبَرُ مُبْتَدًا قُبَيْلَهُ أَلَمْ)

(**إِذَا عَلَيْهِ**) أي على القسم (**الْمُغْنِ**) بحذف الياء (**قَدْ تَقَدَّمَا**) بألف الإطلاق، يعني أنه إذا تقدّم على القسم، ما يغني عنه (**أَوْ كَانَ مُكْتَفِيَهْ**) أي أو كان المغني مكتفيًا بالقسم (**الْحَذْفَ**) مفعول مقدّم لـ(**الْزَمَا**) بألف التأكيد المنقلبة عن النون الخفيفة، أي الزمنّ حذف جواب القسم، ثم وضّحه بذكر المثال (**كَـ**) قولك: (**«أَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِّي» الْأَوَّلُ**) أي مثال الأول، وهو ما تقدّم فيه المغني قولك: «أنت قائم وربي»، فهو مما حُذف جواب القسم فيه لدلالة الجملة قبله عليه (**زَيْدٌ وَرَبِّي**) أي قائم (**جَا لِثَانٍ يَحْصُلُ**) أي جاء حاصلا به مثال الثاني، وهو ما اكتنفه المغني، يعني أنّ «زيدًا» و«قائمًا» قائمان مقام الجواب، فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتنفته عليه («**زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمٌ**»، **يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ**) أي كونه خبرًا عن «زيد» المتقدّم، أي فهو مما حُذف فيه الجواب لدلالة ما اكتنفه عليه (**أَوْ قَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ الْجَوَابُ**) أي جواب القسم (**ثُمَّ**) هو (**مَعْ قَسَمٌ خَبَرَ مُبْتَدًا، قُبَيْلَهُ**) متعلّق بـ(**أَلَمْ**) أي نزل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جواب القسم يجب إذا تقدم عليه، أو اكتنفه ما يُغني عنه، فالأول نحو «زيد قائم والله»، ومنه «إن جاءني زيد والله أكرمته»، والثاني نحو «زيد والله قائم»، فإن قلت: «زيد والله إنه قائم»، أو «لقائم» احتمَل كون المتأخر عنه خبرًا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جوابًا، وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرۡقًا﴾ [النّازعات: الآية ١] الآيات، أي لتبعثنّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في ﴿يَوۡمَ تَرۡجُفُ﴾، أو عامله «اذكر»، وقيل: الجواب ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً﴾، وهو بعيد؛ لبعده، ومثله ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ﴾ [ق: الآية ١]، أي لَيَهْلِكُنَّ، بدليل ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ [الأنعام: ٦]، أو إنك لمنذر، بدليل ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ﴾ [ق: الآية ٢]، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾، وحُذفت اللام؛ للطول، مثل ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال ابن كيسان: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾ [ق: الآية ١٨] الآية، وقال الكوفيون: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ﴾ [ق: الآية ٢]، والمعنى لقد عجبوا، وقال بعضهم: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

لَذِكۡرَىٰ﴾.

ومثله ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [ص: الآية ١]، أي إنه لمعجز، أو إنك لمن المرسلين، أو ما الأمر كما يزعمون، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون، والزجاج: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ﴾ [ص: الآية ٦٤]، وفيه بعد، وقال الأخفش: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: الآية ١٤]، وقال الفرّاء، وثعلب: ﴿صٓۚ﴾ [ص: الآية ١]؛ لأن معناها صدق الله، ويردّه أن الجواب لا يتقدم، وأيضًا الصواب كون ﴿صٓۚ﴾ [ص: ١] من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وقيل: ﴿كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾، وحذفت اللام للطول. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ)

١٩٥٧- (وَذَا لَدَى الطَّلَبِ جَا مُطَّرِدَا ... كَـفَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ الَّـذْ وَرَدَا

١٩٥٨- وَجَا بِدُونِهِ مِنَ الْآيَاتِ ... وَحَذْفُ شَرْطٍ جَا بِلَا أَدَاةِ

١٩٥٩- فَشَا وَإِلَّا يَعْلُ شَاهِدًا أَتَى ... إِلَّا تُطَلِّقْهَا نُوِي عِنْدَ الْفَتَى)

(**وَذَا**) أي حذف جملة الشرط، وهو مبتدأ خبره جملة «جا» (**لَدَى الطَّلَبِ**) أي بعده، وهو متعلّق بـ(**جَا**) بالقصر لغة في المدّ، حال كونه (**مُطَّرِدَا**) أي عامًا لا يَخُصّ مَحَلا دون محلّ (**كَفَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ الَّذْ**) بسكون الذال لغة في «الذي» (**وَرَدَا**) بألف الإطلاق، أي جاء في القرآن الكريم، وتقديره «إن اتّبعتني أهدك» (**وَجَا**) أي حذف جملة الشرط (**بِدُونِهِ**) أي بدون تقدّم طلب، حال كونه كائنًا (**مِنَ الْآيَاتِ**) القرآنيّة، نحو قوله ﷻ: ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٦]، وقوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾ [الشّورى: الآية ٩] (**وَحَذْفُ شَرْطٍ**) أي حذف جملة الشرط (**جَا بِلَا أَدَاةِ**) أي بلا حذف أداة معها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: (**فَشَا**) أي كثُر في الاستعمال، قال الشمنيّ: لكن الأكثر أن حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة جائز مطلقًا، وذهب بعضهم إلى أنها لا تُحذف إلا مع بقاء «لا» النافية أيضًا، كالبيت الآتي. انتهى[1] (**وَإِلَّا**) هي «إنْ»

(١) «حاشية الدسوقي» ٣/٤٤٤.

الشرطيّة أُدغمت في «لا» النافية، ولذا جُزم قوله: **(يَعْلُ شَاهِدًا أَتَى)** أي لحذف جملة الشرط، وأراد به قول الشاعر [من الوافر]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

(إِلَّا تُطَلِّقْهَا نُوِي) أي قُصد **(عِنْدَ الْفَتَى)** متعلّق بما قبله، وأراد به العالم الحاذق بهذا الفنّ، يعني أن المحذوف في البيت «وإلا تطلقها».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ حذف جملة الشرط مُطَّرِدٌ بعد الطلب، نحو قوله ﷻ: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١]، أي فإن تتبعوني يحببكم الله، وقوله: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾ [مريم: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٤].

وجاء بدون الطلب، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، أي فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة، فإياي فاعبدون في غيرها، وقوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: الآية ٩]، أي إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي، وقوله: ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم، فقد جاءكم بيّنةٌ، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم، وإنما جُعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط، وهي من حذفها، وحذف جملة الجواب؛ لأنه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسمّى جوابًا تجوزًا، كما سيأتي.

وجَعَل منه الزمخشري، وتبعه ابن مالك بدر الدين قوله ﷻ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ١٧] أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم، ويرُدُّهُ أن الجواب المنفي بـ«لم» لا تدخل عليه الفاء.

قلت: هكذا قال ابن هشام، واعترِض عليه بأنا لا نسلّم أن الجواب هنا جملة فعليّة فعلها منفيّ بـ«لم»، بل هو جملة اسميّة، والتقدير فأنتم لم تقتلوهم، فالاسم هو الذي دخلت عليه الفاء، وقد صَرَّح بهذا الزمخشريّ، حيث قال: والفاء جواب شرط محذوف، تقديره إن افتخرتم بقتلهم،

فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم، فلا معنى للاعتراض عليه، تأمّل. أفاده المحشّي[1].

وجعل منه أبو البقاء قوله ﷻ: ﴿فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: الآية ٢] أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير، كقوله: «وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ»، أي وإن لا تطلقها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذفُ جُملَةِ جَوابِ الشَّرطِ)

١٩٦٠- (إِنْ مَا يَدُلَّ سَابِقًا أَوِ اكْتَنَفْ جَا فَوُجُوبُ حَذْفِهِ بِلَا أَسَفْ

١٩٦١- كَهُوَ ظَالِمٌ لَنَا إِنْ فَعَلَا وَهُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمُ الْمَلَا

١٩٦٢- وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ لَهُ الْإِكْرَامُ اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلَامُ

١٩٦٣- حَذْفُ الْجَوَابِ هَاهُنَا ضَرُورَةْ إِذْ شَرْطُهُ مُضَارِعٌ يَا مُثْبِتُ

١٩٦٤- وَإِنْ تَقُلْ جَوَابُهُ الاسْمِيَّةْ فَحَذْفُ فَا ضَرُورَةٌ جَلِيَّةْ

١٩٦٥- فِي غَيْرِ ذَا حَذْفُ الْجَوَابِ جَائِزُ مِثَالُهُ فِي الْآيِ فَاشٍ بَارِزُ)

(إِنْ) شرطيّة **(مَا)** موصولة، فاعل لمحذوف يفسّره «جا»، أي إن جاء ما **(يَدُلُّ سَابِقًا)** أي حال كونه متقدّمًا على الشرط **(أَوِ اكْتَنَفْ)** أي أو جاء مكتنفاله **(جَا)** لغة في جاء **(فَوُجُوبُ حَذْفِهِ بِلَا أَسَفْ)** أي بلا حزن، والفاء رابطة لجواب «إن»، و«وجوب» مبتدأ، خبره «بلا أسف» **(كَهُوَ ظَالِمٌ لَنَا إِنْ فَعَلَا)** بألف الإطلاق، مثال لما سبق، فجملة «هو ظالم» من المبتدإ والخبر دليل الجواب الشرط، ولذا حُذف وجوبًا **(وَهُوَ إِنْ فَعَلَ ظَالِمُ الْمَلَا)** أي الجماعة، مثال لما اكتنف، فـ«هو» مبتدأ، و«ظالم» خبره، وقد توسط الشرط بينهما، واكتنفاه، فحُذِف الجواب وجوبًا **(وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ لَهُ الْإِكْرَامُ)** أي الشخص الذي ثبت له الإكرام، وأشار به إلى يحيى بن معطي، حيث قال فيه ابن مالك في «الخلاصة» مشهرًا لفضله:

---

(١) انظر «حاشية الدسوقي» ٣/٤٤٣.

وَهْـوَ بِـسَـبْـقٍ حَـائِـزٌ تَـفْـضِـيـلَا مُـسْـتَـوْجِـبٌ ثَـنَـائِـيَ الْجَـمِـيـلَا

(اللَّفْظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلَامُ) هذا مقول ابن معطي في «ألفيته»، فقد اكتنف الشرط ما يدلّ على الجواب، لكن **(حَذْفُ الْجَوَابِ هَهُنَا ضَرُورَةٌ، إِذْ شَرْطُهُ)** أي فعل شرطه **(مُضَارِعٌ)** أي ومن شروط حذف الجواب أن يكون الشرط ماضيًا، كما في الأمثلة المذكورة، وغيرها، وأما إذا كان مضارعًا فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضروة، وقوله: **(يَا مُثْبِتُ)** كمّل به البيت، أي من يريد إثبات المسائل على وجه التحقيق **(وَإِنْ تَقُلْ جَوَابُهُ الاسْمِيَّهْ)** بقطع الهمزة للوزن، أي وهو قوله: «هو الكلام»**(فَحَذْفُ فَا ضَرُورَةٌ جَلِيَّهْ)** أي ظاهرة، يعني أنّ في جعل الجواب جملة هو الكلام ضرورةً أخرى، وهي حذف الفاء من الجواب الواقع جملة اسميّة **(فِي غَيْرِ ذَا)** أي في غير ما أسلفناه من محلّ موجب حذف جملة الجواب، وهو ما إذا تقدّم على الشرط، أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب **(حَذْفُ الْجَوَابِ جَائِزٌ، مِثَالُهُ فِي الآيِ فَاشٍ)** أي كثير **(بَارِزٌ)** أي ظاهر، كما سيأتي.

وحاصل معنى الأبيات أن جملة جواب الشرط تحذف، وذلك واجب، إن تقدم عليه، أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو «هو ظالم إن فعل»، والثاني نحو «هو إن فعل ظالم»، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: الآية ٧٠]، ومنه «والله إن جاءني زيد لأكرمته»، وقول ابن معطي [من الرجز]:

* اللَّـفْـظُ إِنْ يُـفِـدْ هُـوَ الْـكَـلَامُ *

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا، وإما الجواب الجملة الاسمية، وجملتا الشرط والجواب خبر، ففيه ضرورة أيضًا، وهي حذف الفاء، كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَـفْـعَـلِ الْحَـسَـنَـاتِ اللهُ يَـشْـكُـرُهَـا *

ووَهِمَ ابنُ الخباز إذ قطَعَ بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: الآية ٣٥] الآية، أي فافعل، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرعد: الآية ٣١] الآية، أي لما آمنوا به، بدليل قوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الرعد: الآية ٣٠]، والنحويون يُقدِّرون لكان هذا القرآن، قال ابن هشام: وما قدرته

أظهر. انتهى.

وتُعُقّب بأن ما قدّروه أيضًا دلّ عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١]، فلم يتبيّن كون تقديره أظهر من تقديرهم.

وقوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: الآية ٥] أي لارتدعتم، وما ألهاكم التكاثر، وقوله: ﴿وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [آل عمران: الآية ٩١] أي ما تُقُبّل منه، وقوله: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: الآية ٧٨] أي لأدرككم، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] أي أعرضوا، بدليل ما بعده.

وقوله: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩] أي تطيرتم، وقوله: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] أي لنفد، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السّجدة: الآية ١٢] أي لرأيت أمرًا فظيعًا، وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النّور: الآية ١٠] أي لهلكتم، وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]، قال الزمخشري: تقديره ألستم ظالمين، بدليل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠]، ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة، نحو «إن جئتك أفما تحسن إليّ»، ومقدمة على غيرها، نحو «فهل تحسن إلي».

تنبيه:

التحقيـق أن مِنْ حذف الجواب مثلُ قوله ﷻ: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَءَاتٍ﴾ [العنكبوت: الآية ٥] الآية؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأَجلُ الله آتٍ سواء أوُجِد الرجاء أم لم يوجد، وإنما الأصل فليبادر بالعمل، فإن أجل الله لآت، ومثله قوله: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ﴾ [طه: الآية ٧]، أي فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ﴾ [طه: الآية ٧]، وقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: ٤] أي فتصبر، ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الحج: ٤٢، وفاطر: الآية ٤]، وقوله: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٠] أي فاصبروا، ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٠]، وقوله: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [النّور: الآية ٢١]، أي يفعل الفواحش والمنكرات؛ ﴿فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [النّور: ٢١]، وقوله: ﴿وَمَن

يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٦]، أي يغلب، ﴿فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِنۡ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٧] أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡا۟﴾ [هود: ٥٧] أي فلا لوم عليّ؛ ﴿فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم﴾ [هود: الآية ٥٧].

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ)

١٩٦٦- (مُطَّرِدًا يَقَعُ فِي مَوَاضِعِ ... مِنْ بَعْدِ أَحْرُفِ الْجَوَابِ قَدْ وُعِي

١٩٦٧- إِنْ قِيلَ هَلْ قَامَ الْفَتَى فَقُلْ نَعَمْ ... وَفِي أَلَمْ يَقُمْ نَعَمْ لَهُ يُؤَمّ

١٩٦٨- إِنْ صَدَّقَ النَّفْيَ بَلَى إِنْ أَبْطَلَا ... إِنَّ جَوَابًا كَنَعَمْ قَدْ قُبِلَا

١٩٦٩- وَبَعْدَ نِعْمَ بِئْسَ حَيْثُ حُذِفَا ... مَخْصُوصُهَا وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى

١٩٧٠- وَبَعْدَ أَحْرُفِ النِّدَا يَا لَيْتَنِي ... يَا هَؤُلَاءِ أَصْلُهُ لِلْمُعْتَنِي

١٩٧١- وَرَابِعٌ بَعْدَ إِنِ الشَّرْطِيَّةْ ... قَالَتْ وَإِنْ شَاهِدُهُ لِلْأُمَّةْ

١٩٧٢- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

١٩٧٣- فِي قَوْلِهِمْ اِفْعَلْ لِذَا إِمَّا لَا ... وَخُذْ هُنَا لِخَامِسٍ مَقَالَا)

(مُطَّرِدًا) حال من فاعلِ (يَقَعُ) أي حذف الكلام بجملته (فِي مَوَاضِعِ) بالصرف للوزن، أي خمسة مواضع، أشار إلى أولها بقوله: (مِنْ بَعْدِ أَحْرُفِ الْجَوَابِ) متعلّق بـ(قَدْ وُعِي) بالبناء للمفعول، أي حُفظ (إِنْ قِيلَ: «هَلْ قَامَ الْفَتَى؟»، فَقُلْ: «نَعَمْ») أي فحُذف جملة الكلام من الفعل والفاعل (وَفِي) قوله: (أَلَمْ يَقُمْ، «نَعَمْ» لَهُ يُؤَمّ) أي يُقصد جوابًا له (إِنْ صَدَّقَ النَّفْيَ) أي إن كان مراده تصديق النفي («بَلَى») أي يكون جوابه «بلى» (إِنْ أَبْطَلَا) بألف الإطلاق، أي إن أراد إبطال النفي («إِنَّ») مبتدأ لقصد محكيّ؛ لقصد لفظه، حال كونه(جَوَابًا، كـ«نَعَمْ» قَدْ قُبِلَا) بألف الإطلاق، يعني أن «إنّ» استُعملت استعمال «نعم»، فوقعت جوبًا لسؤال، كقوله: «قالوا:

أجفت؟ فقلت: إنّ» البيت.

وأشار إلى الثاني بقوله: (وَبَعْدَ «نِعْمَ» «بِئْسَ» حَيْثُ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله، وهو قوله: (مَخْصُوصُهَا) وقوله: (وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى) أي إذا قلنا إن الكلام جملتان، يعني أنه يُحذف الكلام بعد: «نعم» و«بئس» إذا حُذف المخصوص بالمدح والذمّ، وقلنا: إن الكلام جملتان، جملة ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾ [ص: الآية ٣٠]، «وبئس الظلم»، وجملة المخصوص بالمدح أو الذم؛ لأنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمحذوف، وأما إذا قلنا: إنه مبتدأ خبره جملة «نعم» و«بئس»، فالمحذوف جزء الكلام، لا الكلام كله، فتنبه.

وأشار إلى الثالث بقوله:(وَبَعْدَ أَحْرُفِ النِّدَا) أي ويُحذف الكلام أيضًا بعد أحرف النداء، نحو («يَا لَيْتَنِي»، يَا هَؤُلَاءِ أَصْلُهُ) أي أصل «يا ليتني» «يا هؤلاء ليتني»، فحُذف «هؤلاء»، وقوله: (لِلْمُعْتَنِي) أي كمّل به البيت، أي هذا واضح لمن له عناية بالفنّ.

ثم ذكر الرابع بقوله: (وَرَابِعٌ) أي من مواضع حذف الكلام (بَعْدَ «إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ، «قَالَتْ: وَإِنْ») أي في البيت الآتي (شَاهِدُهُ) أي مما يشهد لهذا الرابع، وقوله: (لِلْأُمَّةِ) متعلّق بـ«شاهد» والمراد بالأمة جماعة علم النحو، أو محمول على الجميع؛ لأنه إذا ثبت لدى النحاة فقد ثبت عند الجميع، ثم ذكر البيت فقال: (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا) بكسر الدال هو بمعنى الفقير (قَالَتْ: وَإِنْ) أي وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته.

ثم ذكر الخامس بقوله: (فِي قَوْلِهِمْ: اِفْعَلْ) بقطع الهمزة للوزن (لِذَا) أي هذا الفعلَ، فاللام زائدة (إِمَّا لَا) أي إن كنت لا تفعل غيره (وَخُذْ هُنَا لِخَامِسٍ مَقَالَا) أي خذ هذا المثال مثالا للموضع الخامس.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الكلام بجملته، ويقع ذلك باطّراد في خمسة مواضع:

[أحدها]: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟»، فتقول: «نعم»، و«ألم يَقُم زيد؟»، فتقول: «نعم» إن صَدَّقت النفي، و«بلى» إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

قَالُوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي ... مَا إِنْ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِيَ[1]

فإن «إنَّ» هنا بمعنى «نعم»، وأما قوله [من مجزوّ الكامل]:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

فلا يلزم كونه من ذلك، خلافًا لأكثرهم؛ لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اسمًا لـ«إنّ» على أنها المؤكدة، والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

[الثاني]: بعد «نعم»، و«بئس» إذا حُذف المخصوص، وقيل: إنّ الكلام جملتان، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: الآية ٤٤].

[والثالث]: بعد حروف النداء، في مثل قوله ﷻ: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: الآية ٢٦]، إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي يا هؤلاء.

[الرابع]: بعد «إن» الشرطية، كقوله: «قَالَتْ: وَإِنْ» في البيت الماضي، أي وإن كان كذلك رضيته.

[الخامس]: في قولهم: «افعل هذا إما لا»، أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَة)

١٩٧٤- (حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلٍ قَدْ كَثُرَا ... فِي أَعْظَمِ الْكُتُبِ فَانْظُرْ مَا جَرَى

١٩٧٥- بِسُورَةِ الْبَقَرِ ثُمَّ يُوسُفَا ... فَفِيهِمَا الْمُرَادُ كَامِلًا وَفَى

١٩٧٦- فَالْحَذْفُ ذُو الْبَحْثِ لَدَى النُّحَاةِ ... مَا تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ السُّرَاةِ

١٩٧٧- بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَرْ ... أَوْ عَكْسَهُ أَوْ شَرْطَهُمْ جَزَاهُ فَرّ

(١) قوله: «ما إن تزال إلخ» «إن» زائدة، أي لا تزال، وقوله: «منوطة» أي معلّقة اسم مفعول من قولك: نِطتُ الشيءَ أنوطه: إذا علّقته، والرجاء توقّع أمر محبوب، ضدّ اليأس، فهو ما دام مترجّيًا وقوع ما يُحبّ خائف من عدم وقوعه. اهـ دسوقي ٣/٤٤٧.

١٩٧٨- أَوْ عَكْسَهُ أَوْ تَابِعًا مُنْفَرِدَا ... أَوْ مَا عُمِلْ لَا عَامِلٌ فِيهِ بَدَا

١٩٧٩- تَقِيكُمُ الْحَرَّ هُنَاكَ قَدَّرُوا ... أَيْ قَوْلَهُ وَالْبَرْدَ إِذْ قَدْ حَرَّرُوا

١٩٨٠- فَذَا تَطَفُّلٌ عَلَى الْمُفَسِّرِ ... كَذَاكَ حَذْفُ فَاعِلٍ لِمَا دُرِي

١٩٨١- فَحَذْفُكَ الْفَاعِلَ لِلنِّظَامِ ... وَالسَّجْعِ وَالتَّحْقِيرِ وَالإِعْظَامِ

١٩٨٢- وَالْخَوْفِ وَالإِبْهَامِ وَ الإِيثَارِ ... وَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالِاخْتِصَارِ

١٩٨٣- تَيَسُّرِ الإِنْكَارِ وَاخْتِبَارِ ... تَفَطُّنِ السَّامِعِ أَوْ مِقْدَارِ

١٩٨٤- ذَكَاءِ أَوْ تَخْيِيلِكَ الْعُدُولَا ... مِنْكَ إِلَى أَقْوَاهُمَا دَلِيلَا

١٩٨٥- وَلِاحْتِرَازٍ ظَاهِرٍ عَنِ الْعَبَثْ ... وَلِلْوِفَاقِ فَاشْكُرَنْ مَنْ نَفَثْ

١٩٨٦- وَلَا تَظُنَّ الْحَصْرَ فِي الْمَذْكُورِ ... بَلْ ذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَشْهُورِ

١٩٨٧- فَذَا تَطَفُّلٌ عَلَى فَنِّ الْبَيَانْ ... فَلَيْسَ لِلنُّحَاةِ فِيهِ جَوَلَانْ)

(حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلٍ قَدْ كَثُرَا) بألف الإطلاق (فِي أَعْظَمِ الْكُتُبِ) أي في القرآن الكريم (فَانْظُرْ مَا جَرَى بِسُورَةِ الْبَقَرِ) كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: الآية ٧٣]، فضربوه، فحيي، فقلنا: كذلك إلخ (ثُمَّ يُوسُفَا) بألف الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: الآية ٤٥] أي فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له: يا يوسف إلخ (فَفِيهِمَا) أي في السورتين (الْمُرَادُ كَامِلًا وَفَى) أي تمّ (فَالْحَذْفُ ذُو الْبَحْثِ لَدَى النُّحَاةِ) أي عندهم، «فالحذف» مبتدأ، خبره قوله: (مَا) موصولة (تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ السُّرَاةِ) بفتح السين المهملة، وقد تُضمّ، أصله سَرَيَةٌ، قلبت ياؤه ألفًا كقضاة جمع سَرِيّ، أي شريف على غير قياس؛ إذ قياس جمع فَعِيل المعتلّ باللام أفعلاء، كنبيّ وأنبياء، وتقيّ وأتقياء، كما قال في «الخلاصة»:

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلّ ... لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

والمعنى أن الذي يلزم النحوي البحث والنظر في حذفه هو ما اقتضته الصناعة النحويّة، لا كلّ المحذوفات، وذلك (بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَرٍ، أَوْ) يرى (عَكْسَهُ) أي خبرًا بلا مبتدإ (أَوْ) يرى

(شَرْطَهُمْ جَزَاهُ فَرْ) أي حُذف، أي أو رأى شرطًا محذوف الجزاء، (أَوْ) يرى (عَكْسَهُ) أي يرى جزاء دون شرط (أَوْ) يرى (تَابِعًا مُنْفَرِدَا) أي عن متبوعه، كأن يجد معطوفًا بدون معطوف عليه (أَوْ) يرى (مَا) موصولة (عُمِلْ) بالبناء للمفعول، أي معمولًا (لَا عَامِلٌ فِيهِ) وفي نسخة «مَعْهُ» (بَدَا) أي ظهر، يعني أنه وَجَدَ معمولًا بدون عامل، نحو ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦١] أي خلقهم الله.

(﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: الآية ٨١] هُنَاكَ قَدَّرُوا، أَيْ قَوْلَهُ: وَالْبَرْدَ، إِذْ قَدْ حَرَّرُوا) أي وقت تحريرهم معنى هذه الآية (فَذَا تَطَفُّلٌ) أي فهذا التقدير تطفّل، أي تدخّل، قال الفيّوميّ: الطُّفيلي -بالضمّ مصغرًا- هو الذي يَدْخُل الوليمة من غير أن يُدعى إليها، قال ابن السّكّيت، والأزهريّ: هو نسبة إلى طُفيل من ولد عبد الله بن غَطَفَان من أهل الكوفة، وكان يدخل وليمة العُرس من غير أن يُدعَى إليها ، فنُسب إليه من يَفعل ذلك، ويقال: التطفّل من كلام أهل العراق، وكلامُ العرب لمن يدخُل من غير أن يُدعَى في الطعام «الوَارش»، وفي الشراب «الْوَاغِل». انتهى[1].

وقوله: (عَلَى الْمُفَسِّرِ) متعلّق بـ«تطفّل»، يعني أن هذا تطفّل عليهم؛ لأن ذلك من تخصصاتهم؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا عليه.

(كَذَاكَ حَذْفُ فَاعِلٍ لِمَا دُرِي) بالبناء للمفعول، للأسباب المعروفة عند أهلها، كما أوضحها بالأبيات التي قالها بعضهم، وهي:

(فَحَذْفُكَ) وفي نسخة «وحَذْفُكَ» بالواو (الْفَاعِلَ) ومثله المبتدأ كالأمثلة الآتية (لِلنِّظَامِ) أي لأجل استقامة الوزن (وَالسَّجْعِ) أي ولاستقامته (وَالتَّحْقِيرِ) أي تحقير لذكره كقوله [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا أَكَلُوا أَخْفَوْا كَلَامَهُمُ ... وَاسْتَوْثَقُوا مِنْ رِتَاجِ الْبَابِ وَالدَّارِ

أي هم قوم (وَالْإِعْظَامِ) أي لأجل تعظيمه، كقوله [من الطويل]:

(١) «المصباح المنير» ٢/٣٧٤.

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ ... دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزْعَ ثَاقِبُهْ

نُجُومُ سَمَاءٍ كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ ... بَدَا كَوْكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ

أي هم نجوم (وَالْخَوْفِ) أي لأجل الخوف منه لو ذكرته باسمه (وَالْإِبْهَامِ) على السامع (وَالْإِيثَارِ) أي إيثاره (وَالْعِلْمِ) به (وَالْجَهْلِ) به (وَالِاخْتِصَارِ) إذا كان المقام يقتضي ذلك، نحو قوله:

قَالَ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أي أنا عليل (تَيَسُّرِ الْإِنْكَارِ) أي ليمكنك الإنكار إن احتجت إلى ذلك، نحو قوله: «زَنَى، أو سَرَق» أي زيد، ليتأتى لك أن تقول: ما أردته بل غيره (وَاخْتِبَارِ تَفَطُّنِ السَّامِعِ) هل يتنبّه للقرائن أم لا (أَوْ مِقْدَارِ ذَكَاءِ) أي أو لاختبار مقدار فطنته، وذلك إذا كان يعلم له تفطنا، ولكن لا يعلم مقدارها (اوْ) بدرج الهمزة (تَخْيِيلِكَ الْعُدُولَا) بألف الإطلاق (مِنْكَ إِلَى أَقْوَاهُمَا دَلِيلَا) أي من دليلين، هما اللفظ والعقل؛ لأن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر، وعند الحذف على دلالة العقل، وهو الأقوى منهما؛ إذ دلالته قطعيّة (وَلِاحْتِرَازٍ ظَاهِرٍ عَنِ الْعَبَثِ)أي للابتعاد عن التكلم بما لا فائدة فيه في الظاهر لدلالة القرينة عليه (وَلِلْوِفَاقِ) أي لموافقة ما سُمع عن العرب، وهذا يكون في الأمثال، نحو قولهم: «رَمْيَةٌ من غيرِ رَام»، «وَ شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمْ»؛ لأن الأمثال لا تُغيّر (فَاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثْ) أي اشكرنّ من تكلم بهذه الأبيات (وَلَا تَظُنَّ الْحَصْرَ فِي الْمَذْكُورِ، بَلْ ذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي الْمَشْهُورِ) أي فهذا هو المعروف، وإلا فبلاغة حذف الفاعل لا تنحصر في هذا (فَذَا تَطَفُّلٌ عَلَى فَنِّ الْبَيَانِ) أي هذا التفصيل المذكور هنا تطفّل على البيانيين (فَلَيْسَ) الفاء للتعليل، أي لأنه ليس (لِلنُّحَاةِ فِيهِ) أي في هذا البحث (جَوَلَانُ) أي خوض وتوسّع.

وحاصل معاني الأبيات بإيضاح أنه يُحذف أكثر من جملة في غير ما ذُكِر، أنشد أبو الحسن [من الخفيف]:

إِنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلَالَ فَلَوْ فِي ... سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الْخَوَالِي

أي إن كان عادتك الدّلال، فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك، فقد حذف جملة شرط

«لو»، وجملة جوابها، وذلك أكثر من جملة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣]: إن التقدير: فضربوه، فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: الآية ٤٥] الآية: إن التقدير: فأرسلون إلى يوسف؛ لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه، وقال له: يا يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ﴾ [الفرقان: ٣٦]: إن التقدير: فأتياهم، فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم.

تنبيه:

الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يَجِد خبرًا بدون مبتدإ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل، نحو ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: الآية ٦١]، ونحو ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: الآية ٣٠]، ونحو «خير عافاك الله»، وأما قولهم في نحو﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: الآية ٨١]: إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٢]: إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يُحذَف الفاعل؛ لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، قال ابن هشام رحمه الله: ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا(١) على عادتهم، وأُنْشِدُ(٢) متمثلًا [من الطويل]:

(١) قوله: «جريًا» علة للمنفيّ، أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريًا على عادتهم، وأنشد هذا البيت اعتذارًا.

(٢) قوله: «وأنشد» يحتمل أن يكون منصوبًا بـ«أن» مضمرةً عطفًا على المصدر المتقدّم، وهو قوله: «جريًا» على حدّ قولها:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

ويحتمل أن يكون مرفوعًا على الاستئناف، أي وأنا أُنشد، والبيت لدُريد بن الصِّمَّة، و«غَزيّة» بغين معجمة مفتوحة، وزاي قبيلة، والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها، يقال: رَشَد يرشُدُ كنصر ينصر، ورَشِدَ يَرشَدُ كفرح يفرح.

وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلّق بغير الإعراب لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل=

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ ... غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

بل لأني(١) وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا(٢).

وأما قولهم في «راكبُ الناقة طليحان»(٣): إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة فلازم لهم؛ ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف(٤)، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو «غلام زيد ضربتهما». انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب الخامس شرع يبيّن الباب السادس، فقال:

= ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن يُنشد هذا البيت اعتذارًا عن ذلك، وإنما فعله لأمر آخر، وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعًا، فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر. قاله الدماميني. «حاشية الدسوقي»٣/٤٥٠.

(١) قوله: «بل لأني إلخ» الأوضح حذف الإضراب، وقوله: «لأني إلخ» علة للنفي، أي لأني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والنحو، أي وبيانُ الأغراض التي يُحذف الفاعل، أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة؛ لأن صناعة النحو لا تتوقّف عليها، وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها.

(٢) قوله: «لإفادة متعاطي التفسير والعربيّة جميعًا» بل لإفادة علم الأدب، أو لطائف مطلق العلم، وما أحسن قول منجك باشا في ديوانه:

يُدَاوِي السَّقِيمَ بِصَوْتٍ رَخِيمٍ ... وَطَبْعٍ سَلِيمٍ وَذَاتٍ تُحَبّْ

كَمَالٌ غَرِيبٌ وَلَفْظٌ عَجِيبٌ ... وَمُغْنِي اللَّبِيبِ بِحُسْنِ الأَدَبْ

وقيل للمصنّف: هلاّ فسّرت القرآن، أو أعربته؟ فقال: أغناني المغني.

(٣) من الطلاحة، وهي التعب من السير.

(٤) أي ولا يكون التقدير: الناقة وراكب الناقة بحيث يُجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه؛ لأن الحذف اتّساع، وبابه وسط الكلام وآخره، لا أوله، ألا ترى أن «كان» تزاد وسطًا وآخرًا لا أولًا، وحذف العاطف، وبقاء المعطوف شاذّ، وإنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزًا سمكًا تمرًا. انتهى شمني.

(الْبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعْرِبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلافُهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَالَّذِي يَحْضُرُنِي الآنَ عِشْرُونَ مَوْضِعًا)

١٩٨٨- (لَوْ إِنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعْ قَدْ مَرَّ بَسْطُنَا الصَّوَابَ كَالشُّعَاعْ)

(«لَوْ» إِنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعٍ) أي حرف يدلّ على امتناع جوابها لامتناع شرطها، وهذه العبارة فاسدة؛ لاقتضائها أن «لو» تكون لانتفاء الأمرين دائمًا، وليس كذلك؛ لأنها إنما تدلّ على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساويًا للشرط في التحقق، كما في «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجودًا»، إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهو ضوء الشمس، وقد تكون لتقرير الجواب، سواءٌ وُجد الشرط أو لا، كما في «لو لم يخف الله لم يَعصِهِ».

والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الأمرين، مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقًا، وُجد الشرط أو لا[1].

(قَدْ مَرَّ) أي في «فصل لو» (بَسْطُنَا الصَّوَابَ) أي وهو أنها حرف يدلّ على انتفاء تالٍ يَلْزَمُ لثبوته ثبوتُ تاليه، وقوله (كَالشُّعَاعْ) أي حال كونه واضحًا كوضوح شعاع الشمس، وهو بالضم الذي تراه كأنه الحبال مُقبلةً عليك إذا نظرت إليها، أو الذي ينتشر من ضوئها، أو الذي تراه ممتدًّا كالرماح بُعيد الطلوع، وما أشبهه. قاله في «القاموس».

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله:

١٩٨٩- (ظَرْفُ «إِذَا لِمَا» مِنَ الزَّمَانِ قَدْ يُسْتَقْبَلُ وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدْ

١٩٩٠- فَذَا مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَعِ فَذِكْرُهُمْ لَهُ بِكُلِّ مَوْضِعِ

(١) «حاشية الدسوقي»٣/٤٥٥.

١٩٩١- فَذَاكَ تَفْسِيرُ الأَدَاةِ مُسْجَلا وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ أَنْ يُفَصَّلا

١٩٩٢- بِأَنَّهُ ضُمِّنَ شَرْطًا أَوْخَلا أَحْسَنُهُ ظَرْفٌ إِذَا مُسْتَقْبَلا

١٩٩٣- خَافِضُ شَرْطِهِ جَوَابًا نَصَبَا لِغَيْرِ ذَا يَصْلُحُ خُذْ مَطَالِبَا

١٩٩٤- عِبَارَةُ الإِيجَازِ أَوْلَى مَا ذُكِرْ لِكَوْنِهَا أَخْصَرَ مِمَّا قَدْ شُهِرْ

١٩٩٥- نَحْوُ إِذَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبِلُ أَخْصَرُ مِنْ ذَا قَوْلُهُمْ مُسْتَقْبَلُ

١٩٩٦- دُخُولُ وَقْتٍ فِي زَمَانٍ تُوهِمُ وَأَفْضَلُ الأَلْفَاظِ مَا لاَيُوهِمُ

١٩٩٧- وَغَالِبًا فِي حَدِّهَا قَدْ يَرْجِعُ لِلشَّرْطِ ظَاهِرًا وَذَا مُمْتَنِعُ

١٩٩٨- بَلْ كَوْنِهِ ظَرْفًا وَلِلزَّمَانِ وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلَ الأَزْمَانِ)

(ظَرْفٌ) خبر مقدّم لـ(«إِذَا» لِمَا مِنَ الزَّمَانِ قَدْ يَسْتَقْبِلُ) بإشباع ضمة اللام للوزن، كما قاله الناظم، وهو مبنيّ للفاعل، أو للمفعول؛ لأن الاستقبال يأتي من الجانبين، فالشي الذي استقبلته، فقد استقبلك(وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدْ) يعني أن معنى الشرط فيها غالب معتمد عليه (فَذَا) فهذا التعبير (مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَعِ) أي معترضٌ من أربعة أوجه:

(فَـ)أحدها(ذِكْرُهُمْ لَهُ) أي لذا التعبير (بِكُلِّ مَوْضِعِ) أي في كلّ محلّ أتت فيه «إذا»، فالباء بمعنى «في» (فَذَاكَ) أي التفسير المذكور، وهو قولهم: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، فيها معنى الشرط غالبًا (تَفْسِيرُ الأَدَاةِ مُسْجَلا) أي مطلقًا، لو عبّر بـ«مجملًا» كان أولى؛ لأنه المناسب من حيث المعنى؛ إذ المراد أن هذا تفسير للأداة، أي «إذا» من حيث الجملة، أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحلّ فيه من المواضع، وحينئذ فلا ينبغي أن يُذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع، بل على المعرب أن يفصّل ذلك، كما أوضحه بقوله: (وَإِنَّمَا الْمَطْلُوبُ أَنْ يُفَصَّلَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أو للفاعل، والضمير للمعرب المفهوم (بِأَنَّهُ ضُمِّنَ شَرْطًا) أي معنى شرط، فيما إذا كان الموضع يقتضي ذلك (أَوْخَلَا) أي أو خلا عن معنى الشرط فيما إذا كان الموضع لا يقتضي ذلك (أَحْسَنُهُ) أي حسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي بقطع النظر عما تقع فيه

(١) انظر «حاشية الدسوقيّ»٣/٤٥٦.

من المواضع: (**ظَرْفٌ**) خبر مقدّم لـ(«**إِذَا**») أي إذا ظرف، وإنما كانت هذه العبارة أحسن؛ لأنها ليست موهمة خلاف المراد بخلاف عبارتهم، ومن جهة إفادة هذه أن «إذا» صالحة لتضمّن معنى الشرط، وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم، فإنها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط، وفي بعضها غير متضمّنة لذلك[1]، وقوله: (**مُسْتَقْبِلا**) حال من «إذا» أي حال كونه مستقبلًا، وأما قولهم: ظرف لما يَستقبِل فهو موهم خلاف المراد؛ لإفادته أن «إذا» ظرف للظرف؛ لأن ما يستقبل من الزمان ظرف (**خَافِضُ شَرْطِهِ، جَوَابًا نَصَبَا**) هكذا النسخ، والصواب «جَوَابٌ نَصَبَا»، أي نصب «إذا» جوابه؛ لأن الجواب هو الذي ينصب، لا العكس (**لِغَيْرِ ذَا**) أي لغير هذا المعنى (**يَصْلُحُ**) أي كتضمّنه معنى الشرط (**خُذْ مَطَالِبًا**) جمع مطلب، أي خذ ما تريده من معاني «إذا» في كل موضع حسبما يناسبه.

ثم أشار إلى الاعتراض الثاني بقوله: (**عِبَارَةُ الإِيجَازِ أَوْلَى مَا ذُكِرْ**) بالبناء للمفعول، أي أحق شيء يُذكر للمبتدئين (**لِكَوْنِهَا أَخْصَرَ مِمَّا قَدْ شُهِرْ**) أي من العبارة المشهورة عندهم، ثم ذكر العبارتين بقوله: (**نَحْوُ «إِذَا» ظَرْفٌ لِمَا يسْتَقْبِلُ**) بكسر الموحدة، وفتحها، مبنيًا للفاعل، وللمفعول؛ لأن الاستقبال من الطرفين، كما مرّ آنفًا (**أَخْصَرُ مِنْ ذَا**) أي من هذه العبارة (**قَوْلُهُمْ: مُسْتَقْبَلُ**) بكسر الموحّدة، وفتحها أيضًا.

ثم أشار إلى الاعتراض الثالث بقوله: (**دُخُولَ وَقْتٍ فِي زَمَانٍ تُوهِمُ**) يعني أن عبارتهم توهم دخول وقت في وقت، فـ«دخول» مفعول مقدّم لقوله: «توهم»، وضميره لـ«عبارتهم» (**وَأَفْضَلُ الأَلْفَاظِ مَا لَا يُوهِمُ**) أي وأحسن الألفاظ الملقاة إلى المبتدئين ما لا إيهام فيه، وهي العبارة المختصرة، «إذا ظرف مستقبلٌ».

ثم أشار إلى الاعتراض الرابع بقوله: (**وَغَالِبًا**) أي قولهم: غالبًا (**فِي حَدِّهَا**) أي عند تعريف «إذا»، حيث يقولون: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا» (**قَدْ يَرْجِعُ لِلشَّرْطِ ظَاهِرًا**) يعني أن ظاهره أنه قيدٌ لمعنى الشرط (**وَذَا مُمْتَنِعُ، بَلْ**) الصواب أنه قيدٌ أيضًا لـ(**كَوْنِهِ ظَرْفًا، وَ**) كونه (**لِلزَّمَانِ، وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلَ الأَزْمَانِ**) يعني أن عبارتهم توهم أن الغالبية مقصورة على معنى الشرط فقط، مع أنه يشمل معنى الظرف، والزمان ، والاستقبال، فـ«إذا» تكون لهذه

المعاني غالبًا، وقد تخرج عنها، كما مرّ بيانه مفصّلًا في مبحث «إذا».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وهي كثيرة، والذي يُذكر الآن منها عشرون موضعًا:

[**أحدها**]: قولهم في «لو»: إنها حرف امتناع لامتناع، وقد تقدّم بيان الصواب في ذلك في «فصل لو»، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق.

[**الثاني**]: قولهم في «إذا» غيرِ الفُجائية: إنها ظرف لما يَستقبِل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا، وذلك معيب من أربع جهات:

(**إحداها**): أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يُبيِّنَ في كل موضع، هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا، وأحسن مما قالوه أن يقال: إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه، منصوب بجوابه، صالح لغير ذلك.

(**والثانية**): أن العبارة التي تُلقَى للمتدرّبين يُطلَب فيها الإيجاز؛ لِتَخِفّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: «لما يستقبل من الزمان» أن يقولوا: «مستقبل».

(**والثالثة**): أن المراد أنها ظرفٌ موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يُجعل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: «كتبته في يوم الخميس في عام كذا»، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلًا منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: ظرف مستقبل لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

(**والرابعة**): أن قولهم: «غالبا» راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفًا، وكونه للزمان، وكونه للمستقبل لا يتخلفن، وقد تقدّم في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله:

١٩٩٩- (وَثَالِثٌ قَوْلُهُمُ النَّعْتُ تَبِعْ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعٍ لَمَّا وُضِعْ

٢٠٠٠- مِنْ عَشْرَةٍ وَلَيسَ ذَاكَ مُطْلَقَا ... بَلِ الحَقِيقِيُّ كَمَا قَدْ حُقِّقَا

٢٠٠١- أَمَّا الَّذِي بِالسَّبَبِيِّ قَدْ دُعِي ... فَبِاثْنَتَيْنِ مِنْ خُمَيْسٍ أَتْبِعِ)

(**وَثَالِثٌ**) أي من الأمور المشتهرة بين المعربين، والصواب بخلافها (**قَوْلُهُمْ: النَّعْتُ تَبِعْ**) بكسر الباء (**مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعِ**) أي في أربع خصال، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع (**لَمَّا وُضِعْ**) أي حين وُضع نعتًا (**مِنْ عَشْرَةٍ**) متعلّق بصفة لـ«أربع» (**وَلَيْسَ ذَاكَ مُطْلَقَا**) أي سواء كان النعت حقيقيًا، أو سببيًا (**بَلِ الحَقِيقِيُّ**) أي بل الذي يتبع في أربعة من عشرة هو النعت الحقيقيّ، وهو ما رَفَعَ ضمير المنعوت، نحو «جاء زيد العاقل»، وقوله: (**كَمَا قَدْ حُقِّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كما حقّقه البارعون في هذا الفنّ (**أَمَّا**) النعت (**الَّذِي بِالسَّبَبِيِّ قَدْ دُعِي**) بالبناء للمفعول، أي يسمونه بالنعت السببيّ، وهو ما رفع ظاهرًا ملابسًا لضمير المنعوت، نحو «جاءت امرأة قائمٌ أبوها» (**فَبِاثْنَتَيْنِ مِنْ خُمَيْسٍ**) تصغير خمس (**أَتْبِعِ**) أي أتبعه منعوته في اثنين من خمسة فقط، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من ا التعريف والتنكير فقط.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الموضع الثالث قولهم: «النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة، واحدٍ من أوجه الإعراب، وواحدٍ من التعريف والتنكير، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها»، وإنما يقول: «قائمَين أبواهما، وقائمين آباؤهم» من يقول: «أكلوني البراغيث»، وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: الآية ٧٥]، غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرَد، وأن تُكسَّر، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ ... قُعُودًا عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ

وصح الاستشهاد بالبيت؛ لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع الرابع مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٠٢- (وَجَعْلُ نَصْبِ رَغَدًا عَلَى الصِّفَهْ ... لِمَصْدَرٍ يُنْوَى كَأَكْلًا فَاعْرِفَهْ

٢٠٠٣- فَسِيبَوَيْهِ وَأُولُو التَّحْقِيقِ ... مُخَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَرِيقِ

٢٠٠٤- بَلْ جَعَلُوهُ الحَالَ مِنْ ضَمِيرِ ... مَصْدَرِ فِعْلٍ سَابِقٍ شَهِيرِ

٢٠٠٥- أَيْ فَكُلَاهُ رَغَدًا وَاشْتَعَلَهْ ... دَلِيلُهُ كَالشَّمْسِ وَقْتَ القَائِلَهْ

٢٠٠٦- سِيرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْ طَوِيلَا ... بِالنَّصْبِ لَا بِالرَّفْعِ خُذْ دَلِيلَا)

(**وَجَعْلُ نَصْبِ** ﴿رَغَدًا﴾ [البقرة: الآية ٣٥] **عَلَى الصِّفَهْ**) أي على أنه صفة (**لِمَصْدَرٍ يُنْوَى**) بالبناء للمفعول، أي يُقدّر (**كَأَكْلًا**) أي أكلًا رغدًا، أي واسعًا لا حجر فيه، وقوله: (**فَاعْرِفَهْ**) كمّل به البيت، وهو فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة، فأصله «فاعرفنه»ثم حُذفت للضرورة.

(**فَسِيبَوَيْهِ وَأُولُو التَّحْقِيقِ مُخَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَرِيقِ**) أي للجماعة الذين أعربوه الإعراب المذكور (**بَلْ جَعَلُوهُ الحَالَ مِنْ ضَمِيرِ مَصْدَرِ فِعْلٍ سَابِقٍ شَهِيرِ**) أي هو حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل السابق، وهو «كُلا»، فالأصل (**أَيْ فَكُلَاهُ**) أي الأكل، حال كونه (**رَغَدًا**) أي واسعًا، وقوله: (**وَاشْتَعَلَهْ**) أي في قول الشاعر: **وَاشْتَعَلَ المُبْيَضُّ** ... البيت، فالضمير فيه للمصدر، أي واشتعل الاشتعالَ، فيكون قوله: «مثلَ اشتعال النار» منصوبًا على الحال من الضمير المذكور.

(**دَلِيلُهُ**) أي دليل ترجيح هذا المذهب (**كَالشَّمْسِ وَقْتَ القَائِلَهْ**) أي ظاهر كظهور الشمس وقت اشتداد الحرّ، ثم ذكر ذلك الدليل بقوله: (**سِيرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْ: طَوِيلًا بِالنَّصْبِ، لَا بِالرَّفْعِ**) يعني أن قولهم: «سِيرَ عليه طويلًا» بالنصب، لا بالرفع، ولو كان نعتًا للمصدر المحذوف لجاز الرفع، وقوله: (**خُذْ دَلِيلًا**) مؤكّد لما قبله، أي خذ هذا دليلا لترجيح مذهب سيبويه، ومن معه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع قولهم[1] في نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾:

(١) اعترض الدمامينيّ على هذا، فقال: لا ينبغي أن يُعدّ هذا فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه؛ لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب، وأن تخطئتهم بما نُقل عن سيبويه وغيره لم يُصادف محلًّا. =

إن «رغدا» نعت مصدر محذوف، ومثله ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عِمران: الآية ٤١]، وقول ابن دُريد [من الرجز]:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى

أي أكلًا رغدًا، وذِكرًا كثيرًا، واشتعالًا مثلَ اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلافُ ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه، واشتعله، أي فكُلا الأكلَ، واشتعل الاشتعالَ، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عليه طويلًا»، ولا يقولون: «طويل»، ولو كان نعتًا للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: «رأيت كاتبا»، ولا تقول: «رأيت طويلًا»؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان، دون الطول.

قال ابن هشام: وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذفِ الموصوف، وتصيير الصفة مفعولا على السعة، ولهذا يقولون: «دخلت الدار» بحذف «في» توسعًا، ومنعوا «دخلت الأمر»؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سير عليه زمن طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلًا» بالنصب؛ لما ذكرنا، وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠ - ١١]، أي دروعا سابغات.

ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشتمل الصماء» أي الشَّمْلَة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الخامس بقوله:

٢٠٠٧- (وَالْفَاءُ فِي الْجَوَابِ قُلْ لِلرَّبْطِ ... وَلَا تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ)

= أجاب الشمنيّ، فقال: وأقول: إنما عدّه المصنف فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه بناء على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلالهم على ذلك، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم. انتهى «حاشية الدسوقي» ٣/٤٥٨.

(وَالْفَاءُ فِي الْجَوَابِ قُلْ: لِلرَّبْطِ، وَلَا تَقُلْ فِيهَا: جَوَابُ الشَّرْطِ) يعني أن مما اشتهر بين المعربين قولهم: الفاء جواب الشرط، وهو غلطٌ، والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط هي الجملة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس بقوله:

٢٠٠٨- (بَلْ حَرْفُ إِضْرَابٍ يَقُولُ الْعُلَمَا ... وَتَرْكُ الِاسْتِدْرَاكِ لَيْسَ يُعْتَمَى)

(«بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ) مبتدأ لقصد لفظه محكيّ، خبره قوله (يَقُولُ الْعُلَمَا) بتقدير رابط، أي يقوله (وَتَرْكُ الِاسْتِدْرَاكِ لَيْسَ يُعْتَمَى) بالبناء للمفعول، أي ليس يُختار، يعني أنهم يقولون: «بل» حرف إضراب، ويُهملون حرف استدراك، والصواب أنها حرف استدراك، وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمَنْزلة «لكن» سواء. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السابع بقوله:

٢٠٠٩- (وَقَوْلُهُمْ عَطْفٌ عَلَى الْعَوَامِلِ ... لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مَا يَنْجَلِي)

(وَقَوْلُهُمْ) أي المعربين (عَطْفٌ عَلَى الْعَوَامِلِ) جمع عامل (لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ) خبر مقدّم (مَا) موصولة اسم ليس مؤخرًا (يَنْجَلِي) يعني أن الذي يظهر من هذه العبارة ليس صوابًا، وإنما الصواب أن يقولوا: العطف على معمولي عاملين؛ إذ ليس العطف على العاملين، وإنما هو على معموليهما، فتبصّر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثامن بقوله:

٢٠١٠- (وَفِي ائْتِنِي أُكْرِمْكَ بِالْأَمْرِ جُزِمْ ... صَوَابُهُ جَوَابُ شَرْطٍ قَدْ عُلِمْ)

(وَفِي «ائْتِنِي أُكْرِمْكَ» بِالْأَمْرِ جُزِمْ) يعني أن قولهم في نحو «ائتني أكرمك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر (صَوَابُهُ) أي التعبير أن يقولوا: إنه (جَوَابُ شَرْطٍ) مقدّر (قَدْ عُلِمْ) بالبناء للمفعول صفة لـ«جواب».

والحاصل أن عبارتهم توهم أن الجازم للفعل نفس الأمر، وهو خلاف الصحيح، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين، والأصل مجزوم في جواب الأمر بأداة شرط مقدّر. والله

تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع التاسع فقال:

٢٠١١- (مُضَارِعًا رَفْعَ عِنْدَ المُعْرِبِ خُلُوُّهُ مِنْ رَافِعٍ وَنَاصِبِ

٢٠١٢- صَوَابُهُ الحُلُولُ فِي مَحَلِّ اِسْمٍ لَدَى البَصْرِيِّ أَهْلِ العَدْلِ)

(مُضَارِعًا) مفعول مقدّم لـ**(رَفَعَ عِنْدَ المُعْرِبِ خُلُوُّهُ)** بالرفع فاعل «رفع» **(مِنْ رَافِعٍ وَنَاصِبِ)** أي وهي عبارة الكوفيين **(صَوَابُهُ)** أي صواب التعبير أن الرافع هو **(الحُلُولُ)** أي حلول المضارع **(فِي مَحَلِّ اسْمٍ)** أي سواء حلّ محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب، أي ضارب، أو مجرور، أو منصوب، نحو مررت برجل يضرب، ورأيت رجلًا يضرب، وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن يكون كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم، وأقواه، وهو الرفع **(لَدَى البَصْرِيِّ أَهْلِ العَدْلِ)** وصفهم به لأن مذهبهم أقوى المذاهب في غالب تحقيق المسائل النحويّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن التاسع قولهم في المضارع في مثل «يقوم زيد»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عَرّبوا[1] قالوا خلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع العاشر فقال:

٢٠١٣- (وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُثْمَانَ جُعِلْ لِلْوَصْفِ وَالعَلَمِ مَعْ زَيْدٍ عُقِلْ

٢٠١٤- زِيَادَةٌ كَأَلِفَيْ فَعْلَاءِ بِمَذْهَبِ البَصْرِيِّ ذِي الآرَاءِ)

(وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُثْمَانَ) أي من الصرف **(جُعِلْ)** بالبناء للمفعول **(لِلْوَصْفِ)** راجع لـ«سكران» **(وَالعَلَمِ)** راجع لـ«عثمان» **(مَعْ زَيْدٍ عُقِلْ)** أي مع زيادة الألف والنون، والصواب أن المانع هي **(زِيَادَةٌ كَأَلِفَيْ فَعْلَاءِ)** بالصرف للوزن، أي الزيادة المشبهة لألفي التأنيث من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وهذا الوجه الصواب خاصّ **(بِمَذْهَبِ البَصْرِيِّ ذِي الآرَاءِ)** أي

(١) قوله: «أعربوا» أي أعربوا الكلام، وقوله: «عرّبوا» أي جعلوا الطالب يُعرب.

صاحب الآراء الصحيحة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر قولهم: امتنع نحو «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو «عثمان» للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة[1]، وإنما شُرطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه بالفعل لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو «عِفريت» علمًا[2]، فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مَصْرِفًا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الحادي عشر فقال:

٢٠١٥- (وَاوًا بِمَعْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ العَرَبْ فِي «وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» مَنْ كَتَبْ

٢٠١٦- وَلَيْسَ ذَا فِي لُغَةٍ وَإِنَّمَا مُفَسِّرٌ وَمُعْرِبٌ قَدْ زَعَمَا

٢٠١٧- وَذَاكَ عَجْزٌ عَنْ دِرَاكِ الحَقِّ وَاوُ الثَّمَانِي هَكَذَا فِي النُّطْقِ)

(وَاوًا بِمَعْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ العَرَبْ فِي) قوله تعالى: ﴿وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: الآية ٣] **(مَنْ كَتَبْ)** أي بعض من كتب في الإعراب والتفسير **(وَلَيْسَ ذَا)** أي ليس هذا الذي قالوه معروفًا **(فِي لُغَةٍ، وَإِنَّمَا مُفَسِّرٌ وَمُعْرِبٌ قَدْ زَعَمَا)** بألف التثنية **(وَذَاكَ عَجْزٌ عَنْ دِرَاكِ)** بكسر الدال ككتاب: إلحاق الشيء بعضه على بعض، وأراد به هنا تتبّع **(الحَقِّ)** يعني أنهم إنما قالوه من عدم تتبعهم للصواب؛ لضعف مرتبتهم العلميّة، وقوله: **(وَاوُ الثَّمَانِي هَكَذَا فِي النُّطْقِ)** أشار به إلى من أثبت واو الثمانية مثلُ هذا، من حيث إنه جاهل باللغة العربيّة، وعاجز عن معرفتها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]: إن الواو نائبة عن «أو»، ولا يعرف ذلك في اللغة،

(١) أي بأن يراد بألفي التأنيث ما يشمل مشبههما.

(٢) أي فإنه فيه العلمية وزيادة الياء والتاء؛ لأنه من العفر، وهو القوّة.

وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني(1)، في كتابه المسمى بـ«الرسالة المُعْرِبة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأن الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرْك الحق، فاعلموا أن الأعداد التي تُجمَع قسمان: قسم يؤتى به ليُضَمّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، نحو قوله ﷻ: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ﴿ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض، وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كهذه الآية، وآية «سورة فاطر»، وقال: أي: منهم جماعة ذَوُو جناحين جناحين، وجماعة ذَوُو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة، فكل جنس مفرد بعدد، وقال الشاعر [من الطويل]:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ... ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

ولم يقولوا: «ثُلاث»، و«خُماس»، ويريدون ثمانية، كما قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ فِي أُحَادِ ... لُيَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي

وقال الزمخشريّ: فإن قلت: الذي أُطْلِقَ للناكح في الجمع أن يَجمَع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع.، قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتسِموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ«أو» لأَعْلَمْتَ أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القسمة على تثنية، وبعضها على تثليث، وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين

(1) كنيته في كتب التراجم «أبو عبد الله»، اتّصل بعضد الدولة البويهي، وكان واسع العلم في كلّ فنّ، له مؤلفات كثيرة في التاريخ والأدب، واللغة، توفي سنة (٣٦٠هـ).

أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو.

وتحريره أن الواو دَلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظورًا عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها قوله ﷻ: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]، وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختُلف فيها هنا فقيل: عاطفةُ خبرٍ هو جملةٌ على خبر مفرد، والأصل هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: سبعة، قيل: نعم وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾ [النمل: الآية ٣٤] الآية، فإن قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٤] ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين ﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]، ولم يجئ مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما، فتكون صدقًا، ولا يَرِدُ ذلك بقوله تعالى: ﴿مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: الآية ٢٢]؛ لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم، أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل، من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة، فيندفع الاشكال أيضًا، ولكنه خلاف الظاهر، وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوق الاسم بالصفة، كـ«مررت برجل، ومعه سيف»، فأما الواو الأولى، فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال، إن قَدَّرْتَ هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة.

فإن قيل: على التقدير الثاني هو من باب ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(1) [هود: الآية ٧٢]، قلنا: العامل المعنوي لا يحذف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثاني عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠١٨- (قَوْلُهُمُ الْمُؤَنَّثُ الْمَجَازِي ... تَذْكِيرُهُ وَالضِّدُّ فِي الْجَوَازِ

(1) أي أن العامل في الحال هو ما في «ها» التنبيه من معنى الفعل.

٢٠١٩- وَالْحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ أُسْنِدَا   إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ بَدَا

٢٠٢٠- كَطَلَعَ الشَّمْسُ وَيَأْخُذُ الْيَدُ   أَطَالِعٌ شَمْسٌ فَذَا الْمُعْتَمَدُ

٢٠٢١- وَلَمْ يَجُزْ ذَا الشَّمْسُ أَوْ هُوَ الْيَدُ   وَلَا يَدٌ هَذَا وَلَا هُوْ يُوجَدُ

٢٠٢٢- وَلَا تَقُلْ فِي سَعَةٍ شَمْسٌ طَلَعْ   وَنَجْلُ كَيْسَانَ يَقُولُ مُتَّسَعْ

٢٠٢٣- دَلِيلُهُ لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي   صَارَتْ ضَرُورَةً لَدَى الْأَئِمَّةِ

٢٠٢٤- أَبْقَلَتِ ابْقَالَ بِنَقْلٍ يَخْرُجُ   عَنِ الضَّرُورَةِ فَمَا ذَا الْمُحْوِجُ؟)

(قَوْلُهُمُ) أي المعربين (الْمُؤَنَّثُ الْمَجَازِي) مبتدأ وخبره جملة (تَذْكِيرُهُ) مبتدأ ثان (وَالضِّدُّ) أي التأنيث (فِي الْجَوَازِ) متعلّق بخبر المبتدإ الثاني، أي متماثلان في الجواز، وهذا الإجمال غير صحيح، بل الصواب التفصيل، كما بيّنه بقوله: (وَالْحَقُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ أُسْنِدَا) بألف الإطلاق (إِلَى مُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ بَدَا) أي ظهر (كَطَلَعَ الشَّمْسُ، وَيَأْخُذُ الْيَدُ، أَطَالِعٌ شَمْسٌ) بحذف العاطف، أي و«أطالع شمسٌ» (فَذَا الْمُعْتَمَدُ) مبتدأ وخبره، أي فهذا الذي ذكروه من جواز التذكير والتأنيث هو المعتمد في هذه الأمثلة، فإن شئت ذكّرت كما مرّ آنفًا، وإن شئت أنثت، فقلت: «طلعت الشمس، وتأخذ اليد»، و«أطالعة الشمس» (وَلَمْ يَجُزْ) أن تقول: هـ(ذَا الشَّمْسُ، أَوْ) تقول: (هُوَ الْيَدُ، وَلَا يَدٌ هَذَا، وَلَا هُوْ) بسكون الواو، أي اليد، أو الشمس (يُوجَدُ) بتذكير الضمير، يعني أنه لا يجوز تذكير الضمير، أو اسم الإشارة مع مجازيّ التأنيث، سواء وقع مسندًا لواحد منهما، أو وقع واحد منهما مسندًا لمجازيّ التأنيث، بل يتعيّن أن تقول: هذه الشمس، وهي الشمس إلخ (وَلَا تَقُلْ فِي سَعَةٍ) أي في غير ضرورة شعريّة (شَمْسٌ طَلَعْ) بل يجب تأنيثه، فتقول: شمس طلعت (وَنَجْلُ) أي ابن (كَيْسَانَ يَقُولُ: مُتَّسَعْ) أي فيه اتّساع بالجواز (دَلِيلُهُ) أي دليل ابن كيسان في دعواه الجواز قول الشاعر: (لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي صَارَتْ ضَرُورَةً لَدَى الْأَئِمَّةِ) يعني أن هذا البيت عند الأئمة محمول على الضروروة الشعريّة، فلا يقاس عليه سعة الكلام، وأما ابن كيسان فقال: لا ضرورة فيه؛ لأنه يمكنه أن يقول: (أَبْقَلَتِ ابْقَالَ بِنَقْلٍ) أي بنقل حركة الهمزة إلى تاء التأنيث (يَخْرُجُ عَنِ الضَّرُورَةِ) أي فيسلم البيت من الانكسار، وقوله: (فَمَا ذَا الْمُحْوِجُ؟) من

تَتِمّة احتجاج ابن كيسان، أي فما الذي أحوجنا إلى ادعاء الضرورة، مع هذا التمكّن، ورُدّ عليه بما سيأتي في الإيضاح.

وحاصل معنى الأبيات أن الثاني عشر قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث»، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلًا، أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهرًا، وذلك نحو «طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس»، ولا يجوز «هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو»، ولا يجوز في غير ضرورةِ «الشمس طلع»، خلافا لابن كيسان، واحتج بقوله [من المتقارب]:

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *

قال: وليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يكون «أبقلتِ ٱبقالها» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث عشر فقال:

٢٠٢٥- (وَقَوْلُهُمْ بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ   يَنُوبُ عَنْ بَعْضٍ كَثِيرًا يَجْرِي

٢٠٢٦- وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ وَصِحَّتُهْ   بِقَدْ يَنُوبُ وَهُنَا مَعْذِرَتُهْ

٢٠٢٧- إِذْ كُلُّ مَوْضِعٍ بَذَاكَ يُدَّعَى   فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعَا

٢٠٢٨- هَلْ فِيكَ مَرُّوا كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمْ   دَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍو يَصِحُّ بَلْ يُذَمّْ

٢٠٢٩- وَأَهْلُ بَصْرَةٍ بِكُلِّهَا رَأَوْا   تَضَمُّنَ الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ قَدْ رَوَوْا

٢٠٣٠- إِذِ التَّجَوُّزُ بِفِعْلٍ أَسْهَلُ   مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ كَمَا قَدْ نَقَلُوا)

(وَقَوْلُهُمْ) أي بعض المعربين (بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ يَنُوبُ عَنْ بَعْضٍ كَثِيرًا يَجْرِي) أي فيما يتداولونه بينهم (وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ) أي بهذا القول بأن يقال: إن «في» قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١] الآية بمعنى «على»، والباء في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ بمعنى «عن»؛ لأن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، وليس الأمر على إطلاقه (وَصِحَّتُهْ) أي صحة التعبير المذكور أن يكون(بِقَدْ يَنُوبُ) بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب» (وَهُنَا مَعْذِرَتُهْ) أي

وحينئذ يتعذّر استدلالهم به؛ لأنه مقيّد ببعض المواضع (**إذْ**) تعليليّة (**كُلُّ مَوْضِعٍ بِذَاكَ يُدَّعَى**) أي يُدّعى بأن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض (**فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعَا**) بألف الإطلاق، يعني أننا لا نسلّم هذه الدعوى؛ لأن القاعدة مقيّدة ببعض المواضع، والمدّعى أعم منها، فلا يمكن الاستدلال بها في كل موضع؛ إذ لو صحّ ما قالوا، لجاز أن يقال: «مررت في زيد»، و«دخلت من عمرو»، و«كتبت إلى القلم»، وهذا معنى قوله: (**هَلْ فِيكَ مَرُّوا، كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمْ، دَخَلْتُ مِنْ عَمْرٍو يَصِحُّ**) أي هل يصحّ استعمال «في» مكان الباء، و«إلى» مكانها أيضًا، و«من» مكان «على»، والاستفهامُ للإنكار، أي لا يصحّ ذلك، كما أكّده بقوله: (**بَلْ يُذَمّ**) أي لكونه مخالفًا لاستعمال العرب (**وَأَهْلُ بَصْرَةٍ**) بالصرف في النسخة، ولو تركه لاستقام الوزن أيضًا (**بِكُلِّهَا رَأَوْا**) أي في كل موضع ادُّعِيَ فيه النيابة، فالباء بمعنى «في» (**تَضَمُّنَ الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ**) أي لمعنى الحرف، يعني أنهم رأوا أن الفعل مُضمّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف، وقوله: (**رَوَوْا**) مؤكّد لمعنى «رأوا».

تنبيه:

وقع الشطر الثاني في النسختين[1] هكذا:

* تَضَمُّنَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْحَرْفِ رَوَوْا *

وفيه انكسار الوزن، كما لا يخفى، فأصلحته بما هنا، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(**إذ**) تعليليّة (**التَّجَوُّزُ بِفِعْلٍ**) أي لأن التجوز بارتكاب التضمين فيه (**أَسْهَلُ مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ**) وقوله: (**كَمَا قَدْ نَقَلُوا**) مؤكّد لما قبله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث عشر قولهم: ينوب بعض حروف الجر عن بعض، وهذا أيضًا مما يتداولونه، ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب»، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادُّعِيَتْ فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه،

(١) أي النسخة النظم، ونسخة الشرح، وهي الأخيرة.

وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الرابع عشر فقال:

٢٠٣١- (نَكِرَةٌ إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَهْ   كَانَتْ سِوَى الأُولَى وَإِنْ مُغَايِرَهْ

٢٠٣٢- أَوْ عَادَ مَا عُرِّفَ لِلْمَعْرِفَةِ   أَوْ جَا مُنَكَّرًا فَهِيَ عَيْنُ الَّتِي

٢٠٣٣- وَحَمَلُوا عَلَيْهِ مَا رُوِي لَنْ   يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ فِي الْمِنَنْ

٢٠٣٤- وَفِي الْكِتَابِ مَا يَرُدُّ الأَرْبَعَهْ   فَلْيَنْظُرَنْ فِي الأَصْلِ بِالْمُرَاجَعَهْ)

(**نَكِرَةٌ**) مبتدأ سوّغه كونه في المعنى نائب الفاعل، وخبره جمة الشرط وجوابه (**إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَةً كَانَتْ سِوَى الأُولَى**) أي غير الأولى (**وَإِنْ مُغَايِرَهْ**) أي وإن أُعيدت مغايرة للأولى، بأن كانت معرفة (**أَوْ عَادَ مَا عُرِّفَ لِلْمَعْرِفَةِ**) أي أو أعيدت المعرفة معرفة (**أَوْ جَا مُنَكَّرًا**) أي أو أعيد ما عُرِّف منكّرًا (**فَهِيَ عَيْنُ الَّتِي**) أي فهي عين التي سبقت، فـ«التي» اسم موصول حُذفت صلته، كما قدّرناه، وقد مرّ تمام البحث فيه في محلّه (**وَحَمَلُوا**) أي القائلون بهذه القاعدة (**عَلَيْهِ**) أي على ما ذُكر (**مَا رُوِي**) من قوله ﷺ: (**لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ**)[1] العسر واليسر بضمتين لغة في سكون السين، وليس ضرورة، ويتعيّن هنا في الأول السكون، وفي الثاني الضمّ، وقوله: (**فِي الْمِنَنْ**) جمع منة، أي في العطيّة، وإلى هذا أشار السيوطيّ في «عقود الجمان» بقوله:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهِرَهْ   إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ

تَغَايَرَا وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِ   تَوَافَقَا كَذَا الْمُعَرَّفَانِ

شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدَا   لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا

وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذِي بِأَمْثِلَهْ   وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكَلَهْ[2]

(١) سيأتي الكلام على الحديث قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

(٢) سيأتي الجواب عن هذا الاستشكال بأن القاعدة محمولة على ما إذا لم توجد قرينة تعيّن المراد، وما ذكروه استشكالًا من الآيات كله مما عينته القرينة على خلاف القاعدة، فتنبه لذلك، ولا تكن أسير=

(وَفِي الْكِتَابِ) أي القرآن الكريم (مَا يَرُدُّ الأَرْبَعَهْ) المذكورة، وسيأتي الجواب عن ذلك - إن شاء الله تعالى - (فَلْيَنْظُرَنْ) بالبناء للمفعول، مؤكّدًا بالنون الخفيفة، أي لينظرنّه من أراد تحقيق المسألة (فِي الأَصْلِ) أي في «مغني اللبيب» (بِالْمُرَاجَعَهْ) أي بمعاودة قراءته مرّة بعد مرّة حتى يَرْسَخ في ذهنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع عشر قولهم: «إن النكرة إذا أُعيدت نكرةً كانت غير الأولى، وإذا أُعيدت معرفة، أو أعيدت المعرفةُ معرفةً، أو نكرةً كان الثاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما رُوي من قوله ﷺ: «لن يغلب عسر يسرين»، قال الزجاج: ذُكِرَ العسرُ مع الألف واللام، ثم ثُنِّيَ ذكره، فصار المعنى: إن مع العسر يسرين. انتهى.

ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول: «اشتريت فرسًا، ثم بعتُ فرسًا»، فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: «ثم بعت الفرس» لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهزج]:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ ... وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ... ـنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

ويُشْكِل على ذلك أمور ثلاثة:

[أحدها]: أن الظاهر في آية ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١] أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى، كما تقول: «إن لزيد دارا، إن لزيد دارا»، وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

[والثاني]: أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لو كان العسر في جُحْرٍ لَطَلبه اليسر حتى يَدخُل عليه، إنه لن يَغلِب عسر يسرين»، مع أن الآية في قراءته، وفي مصحفه مرة واحدة، فدلّ على ما ادّعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يُستَفَد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم، فتأوله بيسر الدارين.

[والثالث]: أن في التّنزيل آيات تَرُدُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: الآية ٥٤] الآية، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي

= التقليد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: الآية ٨٤]، والله إله واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: الآية ١٢٨]، فالصلح الأول خاصّ، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام، ولهذا يُستَدَلُّ بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله قوله عز وجل: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: الآية ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: الآية ٢٦]، فإن المُلك الأول عام، والثاني خاص، وقوله عز وجل: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: الآية ٦٠] فإن الأولى العمل، والثاني الثواب، وقوله عز وجل: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: الآية ٤٥]، فإن الأول القاتلة، والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية، وعلى الرابع قول عز وجل: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: الآية ١٥٣]، وقوله [من الطويل]:

بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا ... إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانُ

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه، لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي *

أي وشعري لم يتغير عن حالته، فإذا ادُّعِي أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سَهُلَ الأمر.

قلت: قال بعض المحقّقين: لا يُرتاب في أن هذا قصدهم، ولا يجوز حمل كلامهم على غيره، وكيف يُتوهّم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره، أو أراد حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدلّ على أن المراد به نفس الأول، هذا مما لا ينبغي أن يُتَخَيَّل أصلًا.

قال التفتازاني في «التلويح»: بعد ذكر هذه المسألة: واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق، وخلوّ المقام عن القرينة، وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

﴿ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: الآية ٥٤] يعني قوة الشباب، ومنه باب التأكيد اللفظيّ، وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: الآية ٩٢]، ثم قال: ﴿أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٦]، وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: الآية ٤٨]، وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [فصلت: ٦]، ومثْلُهُ في الكلام كثير، كقولهم: «العلم علم كذا وكذا»، و«دخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا»، ومنه بيت الحماسيّ، إلى هنا كلامه. ذكره الدمامينيّ(١).

قلت: قد تبيّن بهذا أن الصواب أن هذه القاعدة محمولة على ظاهرها بقيد أن تتجرّد عن القرينة، وإلا فتكون على حسب القرينة.

والحاصل أن الأصل هو ما ذُكر حتى تقوم قرينة تعيّن المراد، فعند ذلك يُحمل على ما اقتضته. والله تعالى أعلم.

وفي «الكشاف»: فإن قلت: ما معنى «لن يغلب عسر يسرين؟»، قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناءٌ على قوّة الرجاء، وأن وعد الله لا يُحمَل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه أن الجملة الثانية، يحتمل أن تكون تكريرا للأولى، كتكرير ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: الآية ١٥]؛ لتقرير معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدَةً بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية عِدَةً مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحدًا؛ لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمه حكم «زيد» في قولك: «إن مع زيد مالًا، إن مع زيد مالًا»، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضًا، وأما اليسر فمُنَكَّرٌ متناول لبعض الجنس، فإذا

(١) راجع «حاشية الدسوقيّ» ٣/٤٧١-٤٧٢.

كان الكلام الثاني مستأنفًا، فقد تناول بعضًا آخر، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه ﷺ، والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا، ويسر الآخرة، مثل ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: الآية ٥٢]، وهما الظفرُ والثواب. انتهى مُلَخَّصًا.

وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا أنه ﷺ كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ ﷺ بأن الآخرة خيرله من الأولى، فالتقدير إن مع العسر في الدنيا يسرًا في الدنيا، وإن مع العسر في الدنيا يسرًا في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسرًا في الدنيا، ويسرًا في الآخرة. انتهى كلام البعض، وهو تحقيقٌ نفيسٌ، وبحثٌ أنيسٌ.

تنبيه:

الحديث الذي تقدّم «لن يغلب عسر يسرين» قال السيوطيّ رحمه الله في «شرح عقود الجمان»: قد رُوي مرفوعًا وموقوفًا، فالأول ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن الحسن، قال: خرج رسول الله ﷺ يومًا مسرورًا فرحًا، وهو يضحك، وهو يقول: «لن يَغلِب عسر يسرين، فإن مع العسر يُسرًا، إن مع العسر يُسرًا»، وهذا مرسل، وإسناده صحيح، إلا أن مراسيل الحسن اختُلف فيها، فبعضهم صحّحها، وبعضهم قال: هي شبه الريح؛ لأخذه عن كلّ أحد، لكن يعتضد هذا بشواهد، فقد قال الحاكم: صحّت الرواية بذلك عن عمر بن الخطاب، وعن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما.

وأخرج عبد الرزّاق في «تفسيره» عن جعفر بن سليمان، عن ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لو كان العسر في جُحر ضبّ لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب عسر يسرين، لن يغلب عسر يسرين»، وفيه ميمون الأعور أبو حمزة ضعيف.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن ميمون الأعور، عن

إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه ميمون الأعور ضعيف.

وروى الطبراني في «الكبير» عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان العسر في جحر ضبّ لدخل عليه اليسر حتى يُخرجه»، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، وفي إسناده أبو مالك النخعيّ، ضعيف، بل متروك.

وروى في «الأوسط» من حديث أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ جالسًا، فنظر إلى جُحر بحيال وجهه، فقال: لو كانت العسرة تجيء حتى تدخل هذا الجُحر لجاءت اليسرة حتى تخرجها»، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، وفيه عائذ ابن شُريح وهو منكر الحديث، والراوي عنه حميد بن حماد منكر الحديث أيضًا، كما قال الذهبيّ.

قال السيوطيّ: فهذه شواهد يُقوّي بعضها بعضاً. انتهى كلام السيوطيّ رحمه الله[1] بزيادة كلام في الرجال.

قلت: هكذا قال السيوطيّ، ولكن الذي يظهر لي أن الحديث، لا يتقوى بهذه الشواهد؛ لأنها ضعاف جدًّا، فالحقّ أنه ضعيف جداً، كما حقّقه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»، فراجعه ٥٩٢/٣ - ٥٩٤ - رقم (١٤٠٣) تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الخامس عشر مما اشتهر عند المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٣٥- وَقَوْلُهُمْ عَامِلُ حَالٍ مَا عَمِلْ ... صَاحِبَهَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُعْتَمِلْ

٢٠٣٦- وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَازِمَا ... لَهُ أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ كَالدُّمَى

(**وَقَوْلُهُمْ**) مبتدأ خبره قوله: «اشتهر»، أي قول المعربين (**عَامِلُ حَالٍ**) مبتدأ سوّغه الإضافة، خبره قوله: (مَا) موصولة (**عَمِلْ صَاحِبَهَا**) أي في صاحبها، فهو منصوب بنزع الخافض، على قلّته، يعني أنه يجب أن يكون العاملَ في الحال هو العاملَ في صاحبها (**اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمُعْتَمِلْ**) اسم فاعل من اعتمل بمعنى عمل، والمراد المستعمل، وهو المعرب (**وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَازِمًا**) أي ليس

(١) راجع «شرح عقود الجمان» ص٨٠-٨١.

اتّحاد عامل الحال وصاحبها لازمًا عند سيبويه، بل يجوز تعدّدهما.

قلت: قول سيبويه هو الظاهر عندي، وإن كان ابن هشام يقوّي مذهب الجمهور، كما سيأتي في كلامه، وقد أشار الناظم إلى ترجيح مذهب سيبويه بقوله: (**لَهُ**) أي لسيبويه (**أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ**) أي على عدم لزوم الاتحاد (**كَالدُّمَى**) أي مشتهرة كاشتهار الدُّمَى، وهو بضم الدال مقصورًا جمع دُمْية، بضم، فسكون وهي الصورة المنقّشة من الرُّخام، أو عامّ، والصنم، قاله في «القاموس»، وفي نسخة: «تُنْتَمَى» بالبناء للمفعول، أي تُنسب.

وحاصل معنى البيتين أن الخامس عشر[1] قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

[أحدها]: قولك: «أعجبني وجه زيد متبسما، وصوته قارئًا»، فإن صاحب الحال معمول للمضاف، أو الجار مقدرٌ، والحال منصوبة بالفعل.

[والثاني]: قوله [من مجزوّ الوافر]:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

[والثالث]: قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [المؤمنون: الآية ٥٢]، فإن ﴿أُمَّةً﴾ حال من معمول ﴿إِنَّ﴾، وهو ﴿أُمَّتُكُمْ﴾، وناصب الحال حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ومثله ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

(١) اعترض الدمامينيّ على عدّ هذا الموضع في هذا الباب، فقال: عدّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيّ على أن قول سيبويه في هذه المسألة صواب، وقد ردّه المصنّف بعد هذا، فآل الأمر إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من الْمُعارض، وحينئذ فلا ينبغي أن يُعدّ من قبيل ما هو من الخطإ.
وأجاب الشمنيّ، فقال: لم يَرُدَّ المصنّف قول سيبويه، وإنما ردّ ما استشهد به له، ولا يلزم من ردّ ما استشهد به له ردّه. انتهى «حاشية الدسوقي» ٤٧٣/٣.

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فَاصْغَ لَهُ ... وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ

العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسلِّم أن صاحب الحال «طَلَلٌ»، بل ضميره المستتر في الظرف؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر من المبتدإ، فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

* عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ *

إن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أن عدم الفصل أسهل؛ لوروده في النثر، كـ«مررت برجل سَوَاءٍ والعدمُ» حتى قيل: إنه قياس، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على «طَلَلٍ» أولى؛ لأنه ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير في التعريف، وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجودٌ تقديرًا؛ إذ المعنى أشير إلى أمتكم، وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بيّنًا، وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جَعَلَ المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا.

قلت: الحقّ أن مذهب سيبويه في هذا هو الأرجح، كما حقّقه الرضيّ، وإن لم ينسبه إلى سيبويه، وإنما حكاه عن المالَقيّ، واختاره، ونصّه في «باب المبتدإ»: والتزامهم اتّحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقّ أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالقيّ. انتهى كلامه. انظر «حاشية الدسوقيّ» ٣/٤٧٣.

قلت: هذا الذي قاله الرضي هو التحقيق الحقيق بالقبول، فتأمله بالإنصاف، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس عشر فقال:

٢٠٣٧- (وَغَلَّبُوا الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ فِي ... مَسْأَلَتَيْنِ الضَّبْعِ وَالْوَقْتِ الْوَفِي

٢٠٣٨- إِذْ ضَبُعَانِ جَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ ... بِلَفْظِ أُنْثَاهُ لِأَجْلِ الْخِفَّةِ

٢٠٣٩- لَوْ قِيلَ ضِبْعَانَانِ كَانَ أَثْقَلَا ... تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ وَانْجَلَى

٢٠٤٠- فَاللَّيْلُ أُنْثَى لَكِنِ الْيَوْمُ ذَكَرْ ... مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الْأَغَرْ

٢٠٤١- وَإِنَّمَا بِاللَّيْلِ أُنْثَى وَقَّتُوا ... لِسَبْقِهَا إِذْ بِالْهِلَالِ يَثْبُتُ

٢٠٤٢- وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ هَذِي الْغَلَبَهْ ... إِذْ لَيْسَ فِيهَا شِرْكَةٌ مُجْتَلَبَهْ)

(**وَغَلَّبُوا الْأُنْثَى عَلَى الذَّكَرِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: الضَّبْعِ**) بالجرّ بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، و«الضَّبُعُ» بضم الباء في لغة قيس، وبسكونها في لغة تميم، وهي أنثى، وتختصّ بالأنثى، وقيل: تقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضَبُعَةٌ بالهاء، كما قيل: سَبُعٌ وسَبُعَة بالسكون مع الهاء للتخفيف، والذكر ضِبْعَان، والجمع ضَبَاعِين، مثل سِرْحان وسَرَاحين، ويُجمع الضبع بضم الباء على ضِباع، وبسكونها على أَضْبُع. قاله الفيوميّ[1]

(**وَالْوَقْتِ**) أي التاريخ، وقوله: (**الْوَفِي**) صفة لـ«لوقت».

فالمسألة الأولى أشار إليها بقوله: (**إِذْ ضَبُعَانِ**) بفتح، فضم (**جَاءَ فِي التَّثْنِيَةِ بِلَفْظِ أُنْثَاهُ؛ لِأَجْلِ الْخِفَّةِ**) أي فقد غُلّب الفرد المؤنّث على الفرد المذكّر؛ لخفّته، حيث قلّت حروفه، ولم يقولوا: ضِبْعانان حتى يكون غُلّب جانب المذكّر، للثقل، كما أشار إليه بقوله: (**لَوْ قِيلَ ضِبْعَانَانِ**) بكسر، فسكون تثنية ضِبْعان للذكر (**كَانَ أَثْقَلَا**) حيث كانت حروفه كثيرة. وحكى ابن الأنباريّ أنهم قالوا للذكر: ضَبُع كما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب.

والمسألة الثانية، أشار إليها بقوله: (**تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ**) أي ظهر، وقوله: (**وَانْجَلَى**) عطف تأكيد (**فَاللَّيْلُ أُنْثَى لَكِنِ الْيَوْمُ ذَكَرْ مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الْأَغَرْ**) أي وقع ذلك في كتاب الله تعالى (**وَإِنَّمَا بِاللَّيْلِ أُنْثَى وَقَّتُوا**) أي وإنما أرخوا بالليل، فقالوا: «لخمسٍ خلون»، ولا يقولون: «لخمسة خلت»، فلما قالوا: «خمس» بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرًا في أنهم غلّبوا الليالي، وإنما فعلوا ذلك (**لِسَبْقِهَا**) أي لتقدّم الليالي على الأيام (**إِذْ بِالْهِلَالِ يَثْبُتُ**) أي يثبت التاريخ العربيّ بالهلال، لا بالشمس (**وَبَعْضُهُمْ**) هو ابن هشام صاحب الأصل (**أَنْكَرَ هَذِي الْغَلَبَهْ**) أي كون المسألة من

(١) «المصباح المنير» ٢/٣٥٧.

باب التغليب (**إِذْ لَيْسَ فِيهَا**) أي لأنه ليس فيها (**شِرْكَةٌ مُجْتَلَبَهْ**) أي لأنه لا يجتمع الليل والنهار.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السادس عشر قولهم: «يُغَلَّب المؤنث على المذكر في مسألتين، إحداهما: «ضِبْعَان» في تثنية ضَبُع للمؤنث، و«ضِبْعَان» للمذكر؛ إذ لم يقولوا: «ضبعانان»، والثانية التأريخ، فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام، ذَكَرَ ذلك الجُرْجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان، فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أرّخت العرب بالليالي؛ لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يَطْلُع ليلًا، وإنما المسألة الصحيحة[1] قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليلة»، وضابطها أن يكون معنا عدد مُمَيَّزٌ بمذكر ومؤنث، وكلاهما مما لا يَعْقِل، وفُصِلا من العدد بكلمة «بَيْنَ»، قال [من الطويل]:

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجْأَرَا[2]

---

(١) قال البغداديّ : قوله: وإنما المسألة الصحيحة أي لتغليب المؤنث على المذكر في التاريخ؛ إذ الكلام فيه، وليس المعنى أنه لا تُغَلَّب المؤنث على المذكّر إلا في التاريخ؛ إذ ليس الكلام على مطلق تغليب المؤنث على المذكر كما فهمه الدمامينيّ، واعترض عليه بأنه لا اختصاص لهذه المسألة بالتاريخ، فإنه يقال في غيره: «اشتريت عشرًا بين جمل وناقة»، ويريد بالمثال أنه يغلّب المؤنث على المذكر في غير التاريخ، كما هو مدلول سياق كلامه، ومثاله جارٍ على مذهب الفراء وأبي حيّان، وأما على ما ذكره المحقّق الرضيّ، فيجب أن يقول: «اشتريت عشرة» بالتانيث لتغليب المذكّر، وقول المصنف -أي ابن هشام -: «وضابطه أن يكون معنا إلخ» أي ضابط تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ، ولا يَرِدُ اعتراض الدمامينيّ بقوله: يقع التغليب بدون هذا الضابط، كقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤] ، فإن المصنّف قد غلّط من قال بالتغليب في نحوها، فإن الآية ليست من التغليب في شيء، وحاصل كلام المصنف - ابن هشام - أن التاريخ يكون بلا تغليب، كما في نحو الآية، ويكون بتغليب إذا كان داخلًا في الضابطة المذكورة، والتغليب يكون فيه وفي غيره كما ذكره المحقّق الرضيّ وغيره، وهذا مما أنعم الله به عليّ من فهم كلام «المغني»، فإن شرّاحه لم يهتدوا لمراده، ولم يعرفوا عجز البيت مع شهرته وتداوله في كتب النحو وغيرها، ولله الحمد على ذلك. انتهى كلام البغداديّ في «شرح أبيات المغني» ٨/ ٢٣٠٢٤، المشتملة على تغليب المؤنث على المذكّر.

(٢) قال البغداديّ: معنى البيت أن النابغة وصف بقرة وحشية، أكل السبع ولدها، فطافت، وروي أقامت=

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع السابع عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

٢٠٤٣- (فِي خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ حُكِمْ بِكَوْنِهِ الْمَفْعُولَ بِهْ كَمَا زُعِمْ

٢٠٤٤- بَلْ إِنَّهُ الْمُطْلَقُ كَانَ خَلَقَا فِعْلًا لإِيجَادِهْ كَمَا تَحَقَّقَا)

(**فِي** ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ **حُكِمْ**) بالبناء للمفعول، ونائبه قوله: (**بِكَوْنِهِ الْمَفْعُولَ بِهْ**) يعني أنه اشتهر بين المعربين أن ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مفعول به لـ﴿خَلَقَ﴾، وأشار بقوله: (**كَمَا زُعِمْ**) بالبناء للمفعول إلى أن هذا الإعراب خطأ، والصواب أنه مفعول مطلق، كما بيّنه بقوله: (**بَلْ إِنَّهُ الْمُطْلَقُ**) أي إنه المفعول المطلق؛ لأنه (**كَانَ خَلَقَا**) بألف الإطلاق (**فِعْلًا لإِيجَادِهْ**) أي لكون «خلق» فعل إيجاد للسموات، وذلك لأن المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه فعلَ إيجاده، بخلاف المفعول به، فإنه ما كان موجودًا قبل الفعل العامل فيه، ثم أوْقَعَ به الفاعلُ فعلًا، وقوله: (**كَمَا تَحَقَّقَا**) بألف الإطلاق، أي كما ثبت ذلك عند محققي الفنّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع عشر قولهم في نحو﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: الآية ٤٤] : إن ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يَقَع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: «ضربتُ ضربًا»، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدًا بقولك: «به»، كـ«ضربت زيدًا»، وأنت لو قلت: «السماوات» مفعول كما تقول: «الضرب» مفعول كان صحيحًا، ولو قلت: «السماوات» مفعول بها، كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح.

وقد يُعارَض هذا بأن يصاغ لنحو «السماوات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عَمِل فيه، ثم أَوقع الفاعل به فعلًا،

= ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه، ولا إنكار عندها إلا الإضافة، وهي الجزع والإشفاق والجُؤار، وهو الصياح، والنكير أي الإنكار. انتهى ٨/٢٤.

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلَ إيجاده، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يُمَثِّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يَجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعًا لا مُوجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني، وابن الحاجب في «أماليه»، وكذا البحث في «أنشأتُ كتابًا»، و«عَمِلَ فلان خيرًا»، و﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في «شرح المفصل» وغيره أن المفعولَ المطلقَ يكون جملة، وجعل من ذلك نحو «قال: زيد عمرو منطلق»، وقد مضى رده[1]، وزعم أيضا في «أنبأتُ زيدًا عمرًا فاضلًا» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبإ، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا» فإنهما مُتَعَلَّقَا العلم لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضًا مُنْبَأٌ بهما لا نفس النبإ، وهذا الذي قاله لم يَقُلْهُ أحدٌ، ولا يقتضيه النظر الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع الثامن عشر بقوله:

٢٠٤٥- (وَقَوْلُهُمْ فِي كَادَ نَفْيُهَا ثُبُوتْ كَمَا ثُبُوتُهَا الْجُحُودُ فِي النُّعُوتْ

٢٠٤٦- بَلْ إِنَّهَا كَسَائِرِ الأَفْعَالِ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ كُلَّ حَالِ)

(وَقَوْلُهُمْ فِي «كَادَ» نَفْيُهَا ثُبُوتْ، كَمَا ثُبُوتُهَا الْجُحُودُ فِي النُّعُوتْ) أي في الصفات، يعني أن مما اشتهر بين المعربين قولهم: «إن «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات»، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يَكَد يفعل»، فمعناه أنه فعله، وهذا خطأ **(بَل)** الصواب أن نقول: **(إِنَّهَا كَسَائِرِ الأَفْعَالِ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ)** فنفيها نفي، وإثباتها إثبات، وقوله: **(كُلَّ حَالِ)** منصوب بنزع الخافض، وإن كان قليلًا، أي في كلّ أحوالها، كما سيأتي بيان ذلك مفصّلًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثامن عشر قولهم: إنّ «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد يفعل»، فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكد يفعل»، فمعناه أنه فعلـه، دليل الأول

(١) أي في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وردّ هناك بأنها مُتَعَلَّقُ القول لا نفسه.

قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسرَاء: الآية ٧٣]، وقوله [من الخفيف]:

* كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ *

ودليل الثاني: قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١]، وقد اشتَهَرَ ذلك بينهم حتى جعله الْمَعَرِّيُّ لُغْزًا، فقال [من الطويل]:

أَنَحْوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانَيْ جُرْهُمٍ وَثَمُودِ

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب أن حكمها حكمُ سائر الأفعال، في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات، وبيانه أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخبرها منفي دائمًا، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلًا حصول ذلك الفعل، ودليله قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النُّور: الآية ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لم يرها»؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مُثْبَتَةً فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفًا عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد»، و«يكاد»، فإن أُورد على ذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾، فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أوّلًا بُعَداء من ذبحها، بدليل ما يُتلَى علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولَمّا كَثُر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أوّلًا، ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فُهِم حصـول الفعـل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١]. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع التاسع عشر بقوله:

٢٠٤٧- (وَسَوْفَ كَالسِّينِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ   وَحَرْفُ الِاسْتِقْبَالِ أَوْلَى مَا أُلِفْ)

(**وَ«سَوْفَ» كَالسِّينِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ**) أي قل: حرف تنفيس، يعني أن مما اشتهر بين المعربين أيضًا قولهم: في السين و«سوف» حرف تنفيس (**وَحَرْفُ الاسْتِقْبَالِ أَوْلَى مَا أُلِفْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن أحسن التعبير أن يقال: حرف استقبال؛ لكونه أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع عشر قولهم في السين و«سوف»: حرفُ تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف يَنقُل الفعل عن الزمن الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان:

(**أحدهما**): أن الزمخشري قال في قوله عَجَلَّ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [التوبة: الآية ٧١] : إن السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله: لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر؛ لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

(**الثاني**): قال بعضهم في قوله عَجَلَّ: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: الآية ٩١] : السين للاستمرار، لا للاستقبال، مثل قوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢] ، فإنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]، ولكن دخلت السين إشعارًا بالاستمرار. انتهى.

قال ابن هشام: الحق أنها للاستقبال، وأن ﴿يَقُولُ﴾ بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: الآية ١٣٦] في الأمر، هذا إن سُلِّم أن قولهم سابق على النُّزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟، أي فإن سؤاله يقتضي أن الآية نزلت قبل قولهم، وحينئذ

فكون السين للاستقبال ظاهر، وكذا يقال في قوله ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: الآية ٩١] ، فإنه يحتمل أنه إخبار عما يحصل، لا عما حصل. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع العشرين بقوله:

٢٠٤٨- (وَلَا تَقُلْ فِي خَلْفَ زَيْدٍ خُفِضَا   بِالظَّرْفِ بَلْ قُلْ بِالْمُضَافِ يُرْتَضَى

٢٠٤٩- إِذْ كَوْنُهُ ظَرْفًا فَلَا يُؤَثِّرُ   فِي كَوْنِهِ الْخَافِضَ حَيْثُ يُذْكَرُ)

(**وَلَا تَقُلْ فِي «خَلْفَ زَيْدٍ»: خُفِضَا**) بألف الإطلاق (**بِالظَّرْفِ**) متعلّق بما قبله، يعني أن مما اشتهر بينهم قولَهُم: في نحو «جلست خلف زيد»: إن زيدًا مخفوض بالظرف، وهذا خطأ (**بَلْ قُلْ**) إن أردت الصواب (**بِالْمُضَافِ**) متعلّق بقوله: (**يُرْتَضَى**) بالبناء للمفعول، أي المرتضى في إعرابه أن تقول: إنه مخفوض بالمضاف، لا بالظرف (**إِذْ**) تعليلية (**كَوْنُهُ ظَرْفًا فَلَا يُؤَثِّرُ**) الفاء زائدة (**فِي كَوْنِهِ الْخَافِضَ حَيْثُ يُذْكَرُ**) بالبناء للمفعول، يعني أن كونه ظرفًا لا مدخل له في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(خَاتِمَةٌ)

قال الدمامينيّ رحمه الله: لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب؛ إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وكان اللائق إثباتها في الباب السابع. انتهى.

وأجاب بعضهم بأن المصنّف لاحظ أن خلاف ما ينبغي من قبيل خلاف الصواب. انتهى.

٢٠٥٠- (فَيَنْبَغِي لِمُعْرِبٍ أَنْ يَأْخُذَا ... أَوْجَزَ فِي عِبَارَةٍ فَيُحْتَذَى

٢٠٥١- كَنَائِبِ الْفَاعِلِ لَا يَقُولُ لَهُ ... مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ أَوْ مَا مَاثَلَهْ)

(**فَيَنْبَغِي لِمُعْرِبٍ أَنْ يَأْخُذَا**) بألف الإطلاق (**أَوْجَزَ فِي عِبَارَةٍ**) أي أوجز العبارة (**فَيُحْتَذَى**) بالبناء للمفعول، أي فيُقتدى به في ذلك (**كَنَائِبِ الْفَاعِلِ**) فإنه أوجز العبارة، فـ(**لَا يَقُولُ لَهُ**) أي لا يعبّر عنه بقوله: (**مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ**) بضم أوله، وسكون ثانيه، مبنيًا للمفعول، مضارع سُمي، بالتخفيف، يقال: سَمَى ابنه فلانًا وبه، وأسماه إياه وبه، وسمّاه إياه وبه. أفاده في «القاموس»(**أَوْ مَا مَاثَلَهْ**) أي أو ما أشبه ذلك، كأن تقول في نحو «ضُرِب» فعل ماضٍ مبنيّ للمفعول، ولا تقل: مبنيّ لما لم يُسمّ فاعله؛ لطوله.

وحاصل معنى البيتين أنه ينبغي للمعرب أن يَتَخَيَّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه، ولا يقول: مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعولُ ما لم يسم فاعله؛ لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو «أعطي زيدٌ دينارًا» ألا ترى أنه مفعول لـ«أُعطِي»، و«أُعطِي» لم يُسَمَّ فاعلُه، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن يقول في «قد»حرف لتقليل زمن الماضي، وحَدَثِ الآتي، ولتحقيق حدثهما

وفي «أمّا» حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد، وفي «لم» حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه ماضيًا، ويزيد في «لما» الجازمة متصلًا نفيه، مُتَوَقَّعًا ثبوتُهُ، وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع، أو

مطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق[1]، وفي «حتى» حرف عطف للجمع والغاية، وفي «ثُمّ» حرف عطف للترتيب والمُهْلَة، وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن، فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في الباب السادس أتبعه بذكر الباب السابع، فقال:

(الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ، وَالمُخَاطَبُ بِمُعْظَمِ هَذَا الْبَابِ الْمُبْتَدِئُونَ)

٢٠٥٢- (وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِنْ كَانَ أَتَى ... بِالْحَرْفِ وَاحِدًا بِالِاسْمِ أُثْبِتَا

٢٠٥٣- خُصَّ بِهِ أَوْ بِالَّذِي فِيهِ اشْتَرَكْ ... فَفِي ضَرَبْتُ ذَا اتِّصَالٍ إِذْ يُفَكْ

٢٠٥٤- التَّاءُ فَاعِلٌ أَوِ الضَّمِيرُ قُلْ ... وَلَا تَقُلْ «تُ» فَاعِلٌ خُذْ يَا رَجُلْ

٢٠٥٥- لَيْسَ لَهُمْ نَظِيرَ ذَا اسْمٌ ظَاهِرُ ... مِنْ غَيْرِ كَافٍ بِالْإِضَافَةِ تُجَرْ

٢٠٥٦- قَالَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ جُعِلْ ... كَالطَّعْنِ فَاعِلًا كَمَا عَنْهُمْ عُقِلْ

٢٠٥٧- وَجَازَ فِي «مُ اللهِ» ثُمَّ «قِ» «شِ» «لِ» ... نُطْقُكَ بِالْأَلْفَاظِ فَالْأَصْلُ جَلِي

٢٠٥٨- «مُ» مُبْتَدًا «قِ» فِعْلُ أَمْرٍ فَاعْتَبِرْ ... أَصْلَهُمَا وَالْحَذْفُ عَارِضٌ هُجِرْ

٢٠٥٩- وَالْبَاءُ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْوَاوُ كَذَا ... وَلَا تَفُهْ لَفْظَيْهِمَا عِ مَأْخَذَا)

(**وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِنْ كَانَ أَتَى بِالْحَرْفِ وَاحِدًا**) أي أتى حرفًا واحدًا (**بِالِاسْمِ أُثْبِتَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي عُبِّر عنه باسمه، وقوله: (**خُصَّ بِهِ**) حال من الاسم، أي حال كون ذلك الاسم مخصوصًا بذلك الحرف (**أَوْ** عُبِّر عنه (**بِالَّذِي فِيهِ اشْتَرَكْ**)أي باللفظ الذي اشترك فيه مع

(١) كذا قال ابن هشام، والحقّ أن الجمع المطلق، ومطلق الجمع في اللغة معناهما واحد، وأنهما عبارة عن الماهيّة لا بقيد شيء، لا الماهيّة بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين الماء المطلق، ومطلق الماء، فهو اصطلاح لهم طارىء، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوَهَم. قاله الدسوقيّ ٤٨٣/٣.

غيره (فَفِي «ضَرَبْتُ») متعلّق بـ«قل» (ذَا اتِّصَالٍ) منصوب على الحال أي حال كون الضمير متصلًا بالفعل (إِذْ يُفَكّ) أي إذ يُعرب مفكوكًا (التَّاءُ فَاعِلٌ) هذا مثال للاسم المخصوص به (أَوِ الضَّمِيرُ قُلْ) أي أو قل: الضمير فاعل، وهذا مثال للمشترك بينه وبين غيره، فإن الضمير يشمل المتكلم، والمخاطب، والغائب (وَلَا تَقُلْ تُ فَاعِلٌ) أي معبرًا بمسمّاها، وقوله: (خُذْ يَا رَجُلْ) كمّل به البيت، أي خذ القاعدة الصحيحة، ولا تسلُك مسلك الجاهلين، فتقع في أخطائهم، وقوله: (لَيْسَ لَهُمْ نَظِيرَ ذَا) منصوب على الحال من اسم «ليس»، وهو قوله: (اسْمٌ ظَاهِرٌ) أي لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد حتى يُحمل عليه، وقوله: (مِنْ غَيْرِ كَافٍ) وفي نسخة «سِوَاءِ كَافٍ»، والمعنى واحد، وسواء بالمد وفتح السين وكسرها لغة في «سوى» بالقصر بكسر السين وضمها (بِالْإِضَافَهْ) بهاء ساكنة للوزن (تُجَرْ) بالبناء للمفعول، وهذا جواب سؤال مقدّر، تقديره: إن الكاف الاسميّة اسم ظاهر، وهي على حرف واحد، وحاصل الجواب أنها ملازمة للإضافة فاعتمدت على المضاف إليه، كما أشار إليه بقوله: (قَالَ: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطْ) أي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ

(جُعِلْ «كَالطَّعْنِ» فَاعِلًا) أي لأن الكاف اسم مضاف إلى «الطعن» (كَمَا عَنْهُمْ عُقِلْ) أي كما علم ذلك مما قاله المحقّقون، ولو تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت: الكاف فاعل (وَجَازَ فِي «مُ اللهِ») أصله يمين الله (ثُمَّ) وفي نسخة «مثل» («قِ») أي في قولك: «ق نفسك»، من الوقاية، أصله اوْقِ، فحُذفت الواو حملًا للأمر على المضارع، و(«شِ») أي في قولك: «شِ الثوب»، من الوَشْي، وهو التزيين بالخطوط، وأصله اوْشِ، ففُعِلَ به ما فُعل بـ«ق»، و(«لِ») أي في قولك: «لِ هذا الأمر»، من الولاية، أصله اوْلِ، فُعِلَ به ما سبق (نُطْقُكَ) بالرفع على الفاعلية بـ«جاز» (بِالْأَلْفَاظِ) متعلّق به، يعني أنك تنطق في هذه الألفاظ وأشباهها بألفاظها، لا بأسمائها (فَالْأَصْلُ جَلِي) أي واضح كما عرفته من تقديرنا، فتقول في إعرابها: («مُ» مُبْتَدًا) و(«قِ» فِعْلُ أَمْرٍ، فَاعْتَبِرْ أَصْلَهُمَا) أي فاعتبر كأن الأصل الذي قدّمناه موجود، فهي بعض كلمات، لا كلمات مستقلة (وَالْحَذْفُ عَارِضٌ هُجِرْ) بالبناء للمفعول، أي تُرك، يعني أنك تنطق بألفاظها، لا

بأسمائها؛ اعتبارًا بأصلها؛ لأن الحذف فيها عارض، لا اعتداد به.

(وَالْبَاءُ حَرْفُ الْجَرِّ) أي فتنطق باسمها (وَالْوَاوُ كَذَا) أي تقول فيها الواو حرف عطف (وَلَا تَفُهْ) أي لا تتلفظ (لَفْظَيْهِمَا) منصوب بنزع الخافض، أي بلفظيهما، فلا تقول: «ب» حرف جرّ، ولا «و» حرف عطف؛ لأن كلاًّ منهما كلمة مستقلّة، لا بعض كلمة، وقوله: (ع مَأْخَذَا) أي احفظ أصل المسائل حتى لا تقع فيما وقع فيه الجاهلون بالقواعد المرعية، والضوابط المحميّة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفًا واحدًا عُبِّر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما غَلِطَ في ذلك بعض المعلّمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية، فإنها ملازمة للإضافة، فاعتَمَدَت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلتَ في نحو قوله [من البسيط]:

وَمَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا ... وَلَا أَعَانَكَ فِي عَزْمٍ كَعَزَّامِ

الكاف فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو «مُ الله»، و «قِ نفسكَ»، و «شِ الثوب» و «لِ هذا الأمرَ» أن تنطق بلفظها، فتقول: «م» مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض «أيمن»، وتقول: «قِ» فعلُ أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتُبِر فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الحروف الأُحَادِيّة شرع يبيّن الثنائيّة، فقال:

٢٠٦٠- (وَفِي الثُّنَائِيِّ بِهِ انْطِقْ نَحْوُ «قَدْ» ... حَرْفٌ لِتَحْقِيقٍ وَتَقْلِيلٍ وَرَدْ

٢٠٦١- وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ بَلْ نَا فَاعِلُ ... أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ وَفِيهِ الْأَفْضَلُ

٢٠٦٢- أَنْ تَذْكُرَ الضَّمِيرَ لَا أَنْ تَنْطِقَا ... بِذِي اتِّصَالٍ مُسْتَقِلًّا يُرْتَقَى

٢٠٦٣- وَلَا تَفُهْ بِالِاسْمِ فِيهَا هَاهُنَا ... خَوْفَ الْإِطَالَةِ كَمَا قَدْ بُيِّنَا

٢٠٦٤- فَلَفْظُ «أَلْ» أَقْيَسُ مِنْ أَلِفٍ وَلَامْ ... عَنِ الْخَلِيلِ وَابْنِهِ[1] جَازَ الْكَلَامْ)

(١) أي تلميذه سيبويه.

(وَفي الثُّنائيِّ) أي إذا كان اللفظ على حرفين (بِهِ انْطِقْ) أي تلفّظ بلفظه، لا باسمه (نَحوُ «قَدْ») أي فتنطق بلفظه، فتقول: قد (حَرْفٌ لِتَحْقِيقٍ، وَتَقْلِيلٍ وَرَدْ) أي أتى لهما في استعمال العرب (وَ«هَلْ» للاسْتِفْهَامِ، بَلْ) للإضراب الانتقاليّ، أي بل تقول: («نَا» فَاعِلٌ) أي في نحو «أكْرَمْنَا» (أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ) أي في نحو «أكرَمَنَا» (وَفِيهِ) أي في «نا» (الأَفْضَلُ أَنْ تَذْكُرَ الضَّمِيرَ) أي تقول: الضمير فاعل، أو مفعول (لَا أَنْ تَنْطِقَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي لئلا تنطق (بِذِي اتِّصَالٍ) أي بضمير متّصل (مُسْتَقِلًّا يُرْتَقَى) بالبناء للمفعول، أي يرتقى به إلى درجة المنفصل؛ لأن التلفظ بلفظه مستقلا أنما هو للضمائر المنفصلة، لا للمتّصلة (وَلَا تَفُهْ) أي لا تتلفظ (بِالاسْمِ فِيهَا) أي في الألفاظ الثنائيّة، وقوله: (هَاهُنَا) أي في هذا النوع توكيد لما قبله (خَوْفَ الإِطَالَةِ) منصوب على أنه مفعول لأجله؛ لأجل خوف إطالة الكلام بدون فائدة (كَمَا قَدْ بُيِّنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ذكر بيان ذلك في كتب المحقّقين، ومنها هذا النظم، وأصله (فَلَفْظُ «أَلْ») الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن الثنائيّ ينطق بلفظه، لا باسمه، فقولك في أداة التعريف: «أل» (أَقْيَسُ مِنْ أَلِفْ وَلَامْ) أي لأنها ثنائية الوضع، فيُنطق بلفظها، لا باسمها (عَنِ الْخَلِيلِ) متعلّق بـ«جاز» (وَابْنِهِ) المراد تلميذه سيبويه، كما بينه الناظم، وإنما لم يعبّر به للوزن (جَازَ الْكَلَامْ) يعني أن الخليل وسيبويه جوّزا أن يقال: الألف واللام.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ على حرفين، نُطِق به، فقيل: «قد» حرف تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل، أو مفعول، والأحسن أن تُعبِّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تَنطِق بالمتصل مستقلًا، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك؛ كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيس[1] من قولهم: الألف واللام، وقد استعْمَل التعبير بهما الخليل وسيبويه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم ما فوق الثنائيّ، فقال:

٢٠٦٥- (كَذَاكَ مَا فَوْقُ كَسَوْفَ وَضَرَبْ ... فِي سَوْفَ حَرْفٌ وَضَرَبْ بِنَاهُ وَجَبْ

(١) اعترض الدمامينيّ هذه العبارة، فقال: هذا مناف لقوله: ولا يجوز أن يُنطق باسم شيء من ذلك كراهة الإطالة. انتهى.

٢٠٦٦- ضَرَبَ هَذَا اسْمٌ لِذَاكَ أُخْبِرَا ... عَنْهُ بِفِعْلٌ فِي تَرَاكِيبَ تُرَى

٢٠٦٧- إِذْ لَايَدُلُّ حَدَثًا وَلَا زَمَنْ ... وَلَا لَهُ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْوَطَنْ

٢٠٦٨- وَقَوْلُهُمْ رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرَبْ ... جُرَّ بِبَا لِكَوْنِهِ اسْمًا فِي الْعَرَبْ

٢٠٦٩- وَإِنَّمَا إِلَيْهِ فِعْلٌ أُسْنِدَا ... إِلَى مُسَمَّاهُ فَلَا لِاسْمٍ بَدَا

٢٠٧٠- كَمِثْلِ مَا تَقُولُ زَيْدٌ قَائِمُ ... مُعْتَبِرًا مَعْنَاهُ لَا مَا يُرْسَمُ

٢٠٧١- فَذَا كَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْمُعْجَمِ ... وَكَأَسَامِي سُوَرٍ فَلْيُعْلَمِ

٢٠٧٢- فِي أَنَّهُ لَفْظُ مُسَمَّاهُ كَذَا ... «أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِذَاكَ أُخِذَا

٢٠٧٣- بِقَطْعِ هَمْزِهَا إِذَا مَا نُقِلَا ... مِنْ كَوْنِهِ حَرْفًا إِلَى اسْمِ انْجَلَى

٢٠٧٤- كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ بِاضْرِبْ قُطِعَا ... هَمْزَتُهُ عِنْدَ النُّحَاةِ فَاسْمَعَا)

(كَذَاكَ مَا فَوْقُ) بالبناء على الضم، أي أن حكم ما فوق الثنائيّ كحكمه، فينطق بلفظه، لا باسمه (كـ«سَوْفَ»، وَ«ضَرَبَ»، فِي «سَوْفَ حَرْفٌ») أي فتقول: سوف حرف استقبال (وَ«ضَرَبْ») بسكون الباء للوزن (بِنَاهْ) بالقصر، وسكون الهاء للوزن أيضًا، وهكذا في النسخة، ولكنه لا يزال الوزن منكسرًا، فالأولى إسقاط الهاء أصلًا للضرورة (وَجَبْ) أي فتقول: ضرب بناؤه واجب؛ لكونه فعلًا ماضيًا، فـ(ضَرَبَ هَذَا) أي الذي وقع في هذا التركيب (اسْمٌ) أي لكون المقصود منه لفظه (لِذَاكَ) أي لكونه اسمًا (أُخْبِرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (عَنْهُ بِفِعْلٌ) بالفرع على الحكاية، أي بهذا اللفظ (فِي تَرَاكِيبَ تُرَى) بالبناء للمفعول، أي تعلم في إعراب المعربين، حيث يقولون: ضرب فعلٌ ماضٍ، وذلك لأنه لا يدلّ على حدث، ولا على زمن، وليس له فاعل، كما بيّن ذلك بقوله: (إِذْ لَايَدُلُّ حَدَثًا) منصوب بنزع الخافض، أي على حدث (وَلَا زَمَنْ) عطف على «حدثًا» على لغة ربيعة (وَلَا لَهُ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْوَطَنْ) أي في هذا المحلّ (وَقَوْلُهُمْ: رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرَبَ، جُرَّ بِبَا) أي جرّ لفظ «ضَرَب» بالباء (لِكَوْنِهِ اسْمًا فِي الْعَرَبْ) أي في استعمال فصحاء العرب (وَإِنَّمَا إِلَيْهِ فِعْلٌ أُسْنِدَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي في قولك: «ضَرَب فعلٌ ماض» (إِلَى مُسَمَّاهُ) أي باعتبار مسماه الذي هو «ضرب» الدالّ على

الحدث والزمان (**فَلَا لاسْمٍ بَدَا**) أي فلا إسناد ظهر لاسمه، بل لمسمّاه (**كَمِثْلِ مَا تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، مُعْتَبِرًا مَعْنَاهُ**) أي معنى زيد، وهو الذات المشخّصة (**لَا مَا يُرْسَمُ**) أي ليس المسند إليه اللفظ المنطوق به (**فَذَا كَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْمُعْجَمِ**) أي كالجيم، والدال، والراء مثلًا (**وَكَأَسَامِي سُوَرٍ**) أي كـ«آل عمران»، وقوله: (**فَلْيُعْلَم**) بالبناء للمفعول كمّل به البيت (**فِي أَنَّهُ لَفْظٌ، مُسَمَّاهُ كَذَا**) أي لفظ أيضًا، فمثلًا «آل عمران» اسم مسمّاه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات، وجيم مثلًا مسماه الحرف المخصوص، وهو «جه»، وهو لفظ (**«أَلْ» حَرْفُ تَعْرِيفٍ لِذَاكَ**) أي لكون الكلمة إذا قُصد لفظها تكون اسمًا (**أُخِذَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (**بِقَطْعِ هَمْزِهَا**) يعني أنها كانت مقطوعة الهمزة؛ لأنها عند التسمية بها تكون اسما صِرفًا، والصِّرفة(1) يجب قطع همزتها إذا لم تكن من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أل» بعد التسمية ليست منها، والأسماء العشرة هي التي ذكرها في «الخلاصة» بقوله:

وَفِي اسْمِ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٌ تَبِعْ

وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(**إِذَا**) ظرف لـ«أُخذ» (**مَا**) زائدة (**نُقِلَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (**مِنْ كَوْنِهِ حَرْفًا إِلَى اسْمٍ انْجَلَى**) أي انكشف ذلك (**كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ**) شخصًا مثلًا (**بِـ«اضْرِبْ» قُطِعَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (**هَمْزَتُهُ**) أي وجب قطع همزته (**عِنْدَ النُّحَاةِ**) وقوله: (**فَاسْمَعَا**) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وهو تكميل للبيت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ أكثر من الثنائيّ نُطق به أيضًا، فقيل: «سوف» حرف استقبال، و«ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ، و«ضَرَبَ» هذا اسم، ولهذا أُخبر عنه بقولك:

(1) الأسماء الصرفة هي التي ليست جارية مجرى الفعل، ومن المعلوم أن قياس همزات الأسماء الصرفة تقتضي القطع، وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصِّرف إذا كان من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أل» ليست منها، فيجب قطع همزته، وبتقييد الأسماء بالصرفة يندفع إيراد المصدر، كالانطلاق، والاقتدار؛ لأنه ليس باسم صِرف بالتفسير المذكور؛ لأنه جار مجرى الفعل. قاله الدمامينيّ. «حاشية الدسوقيّ» ٣/٤٩٠.

فعل ماض، وإنما فُتِح على الحكاية، و يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان، و«ضَرَبَ» هنا لا يدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك ذلك أنك تقول في «زيد» من «ضرب زيد» «زيد» مرفوع بـ«ضَرَبَ»، أو فاعل بـ«ضَرب»، فتدخل الجارّ عليه، قال ابن هشام رحمه الله: وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأن المعنى بكلمة «ضرب»، فقلت له: وكيف وقع «ضرب» مضافا إليه، مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك، فإن قلت: فإذا كان اسمًا فكيف أَخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم»، ألا ترى أنك أَخبرت عن «زيد» باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه، وكذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسماه، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظٌ، كأسماء السور، وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلتَ: حرف التعريف «أل» فقطعتَ الهمزة، وذلك لأنك لما نقَلْتَ اللفظ من الحرفية إلى الاسمية، أجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنك إذا سميت بـ«اضرب» قطعت همزته. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما خالف ابن مالك الإجماع ذكر ذلك بقوله:

٢٠٧٥- (قَالَ ابْنُ مَالِكٍ إِذَا الْإِسْنَادُ جَا ... لَفْظًا فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى

٢٠٧٦- اسْمًا وَفِعْلًا ثُمَّ حَرْفًا فَالَّذِي ... يَخُصُّ بِالِاسْمِ فَذُو مَعْنًى خُذِ

٢٠٧٧- وَافَقَهُ فِي ذَا أَبُو حَيَّانِ ... فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ قَوِيَّ الشَّانِ

٢٠٧٨- قِيلَ وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكِ ... فَإِنَّهُ الْحَاوِي ذُرَى الْمَسَالِكِ

٢٠٧٩- قُلْتُ فَكَيْفَ هُوَ مَعَ النُّحَاةِ ... قَدْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي السَّرَاةِ)

(**قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِذَا الْإِسْنَادُ جَا لَفْظًا**) أي من حيث اللفظ (**فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى**) أي يكون (**اسْمًا، وَفِعْلًا، ثُمَّ**) بمعنى الواو، أو هي للترتيب الرتبيّ (**حَرْفًا**) يعني أن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف (**فَالَّذِي يُخَصُّ**) بالبناء للمفعول (**بِالِاسْمِ فَذُو مَعْنًى**) الفاء زائدة، يعني أن الذي يختصّ به الاسم هو الإسناد المعنويّ، وقوله: (**خُذِ**) كمّل به البيت (**وَافَقَهُ فِي ذَا أَبُو**

حَيَّانِ) بالصرف هنا؛ باعتبار كونه مشتقًّا من الحياة، ويجوز منعه للعلمية وزيادة الألف والنون؛ باعتبار كونه من الحين **(فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ)** أي قول ابن مالك، وأبي حيان **(قَوِيَّ الشَّانِ)** لأن التحقيق أن الإسناد اللفظيّ كالمعنويّ خاصّ بالاسم؛ لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسمًا، سواء كانت في الأصل اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا **(قِيلَ)** أي قال بعضهم لابن هشام لما وَهَّم ابن مالك استعظامًا لذلك **(وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكٍ)** أي كيف يُتوهّم أنه أخطأ في هذا **(فَإِنَّهُ الْحَاوِي ذُرَى)** بضم الذال، مقصورًا جمع ذِروة، بكسر، فسكون **(الْمَسَالِكِ)** أي أعلى المراتب، أي فبعيد على مثله أن يقع في هذا الوَهَم **(قُلْتُ)** القائل هو ابن هشام، فقد نقل الناظم معنى عبارته **(فَكَيْفَ هُوْ)** أي كيف حال ابن مالك **(مَعَ النُّحَاةِ)** أي القائلين بأن الإسناد اللفظي كالمعنويّ خاصّ بالاسم **(قَدْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي السَّرَاةِ)** بفتح السين، وتُضم جمع سريّ بمعنى الشريف، والجارّ والمجرور متعلّق بحال من الإجماع، حال كونه كائنا بينهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن مالك رحمه الله قال: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، قال ابن هشام: هذا قول لا تحقيق فيه، قال: وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟، فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غَلِطُوا في قولهم: إن الفعل يُخبَر به، ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، وممن قلّد ابن مالك في هذا الوَهَم أبو حيان انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر أنه لا بد للمعرب أن يذكر ما يقتضي وجة إعرابه، فقال:

٢٠٨٠- (وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الْأَسْمَاءِ ... ذِكْرُ الْأَعَارِيبِ أَوِ الْبِنَاءِ

٢٠٨١- مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلَا ... أَوِ الْمُضَافَ لَهُ كَمَا قَدْ نُقِلَا

٢٠٨٢- وَقَوْلُهُمْ مُضَافٌ اوْ مَوْصُولٌ اوْ ... اِسْمُ إِشَارَةٍ كَلَا شَيْءٍ رَوَوْا

٢٠٨٣- إِذْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَتْ تَسْتَحِقْ ... إِعْرَابَهَا الْمَخْصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقْ)

(وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الْأَسْمَاءِ) أي لمن يتكلّم عليها **(ذِكْرُ الْأَعَارِيبِ، أَوِ الْبِنَاءِ)** أي ذكر وجه

إعرابها وبنائها المخصوص بها في الجمل المختلفة، كأن يبيّن كونه **(مُبْتَدَأً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ فَاعِلَا، أَوِ الْمُضَافَ لَهُ)** بسكون الهاء للوزن، وقوله: **(كَمَا قَدْ نُقِلَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي كما نُقل ذلك عن النحاة **(وَقَوْلُهُمْ)** أي قول كثير من المعربين، وهو منصوب مفعولًا مقدمًا لـ«رووا» آخر البيت **(مُضَافٌ، اوْ)** بدرج الهمزة فيه وفي الآتي **(مَوْصُولٌ، اوْ اِسْمُ إِشَارَةٍ كَلَا شَيْءٍ رَوَوْا)** لو قال: «رأوا» لكان أوضح، يعني أنهم اعتبروا هذا كله كأنه لا شيء؛ لعدم الفائدة **(إِذْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ)** أي التي قالوها من المضاف، والموصول، واسم الإشارة **(لَيْسَتْ تَسْتَحِقّ إِعْرَابَهَا الْمَخْصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقّ)** أي في التركيب الذي قد يثبت لها إعراب مخصوص، من كونها فيه مبتدأ، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو غيرها، فإذا قلت مثلًا في «جاء غلام زيد» جاء فعل ماض، و«غلام زيد» مضاف ومضاف إليه لم يتبيّن الإعراب الذي يستحقّه في هذا التركيب، وهو كونه فاعلًا، وكذا قولك في «جاء الذي قام»: «الذي قام» موصول وصلته، لم يتبيّن الإعراب المخصوص، وهكذا.

وحاصل معنى الأبيات أنه لا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأٌ، خبرٌ، فاعلٌ، مضافٌ إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تَستحق إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلَم به موقعها من الإعراب. والله تعالى أعلم.

٢٠٨٤- (وَذَاكِرُ الْمَفْعُولِ أَنْ يُعَيِّنَا ... مُطْلَقًا اوْ غَيْرُ كَمَا قَدْ بُيِّنَا

٢٠٨٥- بِهِ لِأَجْلِهِ وَفِيهِ وَمَعَهْ ... وَإِنْ بِلَا قَيْدٍ فَأَصْلٌ ذُو سَعَهْ

٢٠٨٦- لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ دَوْرًا فِي الْكَلَامْ ... يُخَفَّفُ اسْمُهُ هُنَا بِلَا مَلَامْ

٢٠٨٧- وَكَانَ ذَا أَحَقَّ لِلْمَصَادِرِ ... لَكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ فِي قَيْدٍ دُرِي

٢٠٨٨- وَقَيِّدِ الْمَفْعُولَ فِيهِ بِالْمُضَافْ ... ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ذَاكَ كَافْ

٢٠٨٩- لَابُدَّ مِنْ بَيَانِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ ... كَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مِثْلَ مَا سَبَقْ

٢٠٩٠- وَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ ذَا تَعَدُّدِ ... عَيِّنْتَ لِلطَّالِبِ كُلَّ وَاحِدِ

٢٠٩١- أَوَّلُ أَوْ ثَانٍ وَثَالِثٌ وَفِي ... فِعْلٍ تَعَيَّنُ لِنَوْعِهِ الْوَفِي)

(**وَذَاكِرِ الْمَفْعُولِ**) بالجرّ عطفًا على «ذاكر الأسماء»، أي وينبغي لذاكر المفعول (**أَنْ يُعَيِّنَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (**مُطْلَقًا**) أي مفعولًا مطلقًا (**أَوْ**) بدرج الهمزة (**غَيْرُ**) بالبناء على الضمّ، أي غير المطلق (**كَمَا قَدْ بُيِّنَا**) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول أيضًا، أي كما بيّنه النحاة باسمه الخاصّ به، كأن يقول: (**بِهِ**) أي مفعول به (**لأَجْلِهِ**) أي مفعول لأجله (**وَفِيهِ**) أي مفعول فيه (**وَمَعَهْ**) أي مفعول معه (**وَإِنْ بِلَا قَيْدٍ فَأَصْلٌ**) أي وإن أتى المفعول بلا قيد فهو أصل المفاعيل، وهو المفعول به، وقوله: (**ذُو سَعَهْ**) أي هذا الإطلاق صاحب سعة، أي جواز (**لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ دَوْرًا فِي الْكَلَامْ**) أي لكون المفعول به أكثر دَوَرَانًا في كلامهم (**يُخَفَّفُ اسْمُهُ**) أي بحذف القيد بصلته، وهو لفظ «به» (**هُنَا**) أي في باب المفاعيل (**بِلَا مَلَامْ**) أي بدون لوم، وتعنيف (**وَكَانَ ذَا**) أي الإطلاق المذكور (**أَحَقَّ لِلْمَصَادِرِ**) أي المفعول المطلق، يعني أن أحقّ المفاعيل بإطلاق اسم المفعول عليه هو المفعول المطلق؛ لأنه ما مِنْ فعل إلا وله مفعول مطلق، بخلاف المفعول به؛ لأنه يخصّ الأفعال المتعدّية (**لَكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ**) أي المصدر (**فِي قَيْدٍ دُرِي**) بالبناء للمفعول، أي عُلم، وهو الإطلاق، فيقولون: مفعول مطلقٌ.

(**وَقَيِّدِ الْمَفْعُولَ فِيهِ بِالْمُضَافْ**) أي باسمه المضاف، كأن تقول: (**ظَرْفُ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، ذَاكَ كَافْ**) يعني أن تقييده بهذا كاف في بيان المراد، بل هو الأحسن، لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف مكانيّ مع اختصاصها، أو لا، وإن كان غير مختصّ أي مبهمًا فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصّص لانتصابه من غير شرط. قاله الدمامينيّ[1].

ثم إنه (**لَابُدَّ مِنْ بَيَانِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ**) أي من بيان ما تعلّق به الظرف زمانيًا كان أو مكانيًا (**كَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ**) أي كما يلزم بيان متعلّق الجارّ والمجرور، أي إذا كان له تعلّق، وهو ما ليس بزائد، ولا شبيهًا بالزائد، ولا مما يُستثنى به (**مِثْلَ مَا سَبَقْ**) أي مثل ما تقدّم في مبحثه.

(**وَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ**) أي المفعول به؛ إذ هو المراد عند الإطلاق كما سبق آنفًا (**ذَا تَعَدُّدٍ، عَيِّنْتَ**)

(١) «حاشية الدسوقي» ٣/٤٩١.

لِلطَّالِبِ) أي المبتدىء (**كُلَّ وَاحِدِ**) من المفعول، فقلت له: هذا مفعول (**أَوَّلُ، أَوْ**) مفعول (**ثَانٍ، وَ**) مفعول (**ثَالِثٌ، وَفِي فِعْلٍ**) متعلق بـ(**تَعَيَّنُ**) أي وتعينُ أيضًا للمبتديء في إعراب الفعل (**لِنَوْعِهِ**) اللام زائدة؛ لأن عيّن يتعدّى بنفسه، وقوله: (**الْوَفِي**) فعيل بمعنى فاعل، من الوفاء صفة لـ«نوعه».

وحاصل معنى الأبيات أنه إن كان المبحوث فيه مفعولًا عُيِّنَ نوعُهُ، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأُطلِق لم يُرَد إلا المفعول به، لَمّا كان أكثر المفاعيل دَوْرًا في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حقُّ ذلك ألا يَصدُق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يُطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدًا بقيد الإطلاق، وإن عُيِّنَ المفعول فيه، فقيل: ظرف زمان أو مكان فحسنٌ، ولا بد من بيان مُتعَلَّقه، كما في الجار والمجرور الذي له مُتعَلَّق، وإن كان المفعول به متعددًا عَيَّنتَ كلَّ واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث. والله تعالى أعلم.

٢٠٩٢- (مَاضٍ مُضَارِعٌ وَفِعْلُ أَمْرِ ... وَفِي تَلَظَّى تَتَلَظَّى فَاذْرِ

٢٠٩٣- وَالْمَاضِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَفِي ... أَمْرٍ كَآتِ ذِي انْجِزَامٍ يَقْتَفِي

٢٠٩٤- وَيَتَرَبَّصْنَ سُكُونُهُ بِنَا ... لِنُونِ أُنْثَى بِاتِّصَالٍ قُرِنَا

٢٠٩٥- لَيُنْبَذَنَّ بِانْفِتَاحٍ بُنِيَا ... لِنُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ هِيَا

٢٠٩٦- وَبِكَذَا نُصِبَ أَوْ قَدْ جُزِمَا ... عَلَامَةَ الرَّفْعِ وَغَيْرُ أَعْلِمَا

٢٠٩٧- فِي كَانَ قَالَ هُوَ مَاضٍ نَاقِصُ ... يَرْفَعُ يَنْصِبُ لِمَا يُشَاخِصُ

٢٠٩٨- مُضَارِعٌ رُفِعَ بِالْحُلُولِ ... مَحَلَّ أَسْمَاءٍ لَدَى الْعُدُولِ

٢٠٩٩- وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ حَلَّ فِي مَحَلّْ ... سِوَاهُ فَلْيُعَيَّنَنْ لَهُ الْمَحَلّْ

٢١٠٠- فِي قَائِمٌ زَيْدٌ مُقَدَّمٌ خَبَرْ ... أُخِّرَ مُبْتَدَاهُ هَكَذَا يُقَرّْ

٢١٠١- وَإِنْ يَكُ الْخَبَرُ غَيْرَ مَا قُصِدْ ... دُعِي مُوَطِّئًا إِلَى الَّذِي اعْتُمِدْ

٢١٠٢- بَلْ أَنْتُمُوا قَوْمٌ يَلِيهِ تَجْهَلُونْ ... وَهَكَذَا فِي الْحَالِ أَيْضًا يَجْعَلُونْ)

وتقول في بيان الأفعال: «نصر» فعل (**مَاضٍ**) و«ينصر» فعل (**مُضَارِعٌ، وَ**)«انصر» (**فِعْلُ أَمْرٍ، وَ**) تبيّن ما حُذف (**فِي**) نحو (**تَلَظَّى**) فتقول: أصله (**تَتَلَظَّى**) بتاءين، فحُذفت إحداهما تخفيفًا، وقوله: (**فَادْرِ**) كمّل به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، فإنه مهمّ جدًا.

(**وَ**) تقول في (**الْمَاضِ**) بحذف الياء تخفيفًا (**مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَ**) تقول (**فِي**) فعل (**أَمْرٍ**) إنه (**كَآتٍ**) أي مثل مضارع (**ذِي انْجِزَامِ**) بالجرّ صفة لـ«آت» (**يَقْتَفِي**) أي يقتدي به، يعني أنه مبنيّ على ما يُجزم به مضارعه، وهذا قول البصريين، وقد تقدّم أنه معرب عند الكوفيين، ورجحه ابن هشام هناك، وقد أصاب في ذلك.

(**وَيَتَرَبَّصْنَ سُكُونُهُ**) أي سكون صاده (**بِنَا**) بالقصر للوزن، أي سكون بناء (**لِنُونِ أُنْثَى بِاتِّصَالِ قُرِنَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لكونه متصلًا بنون الإناث.

(**لَيُنْبَذَنَّ بِانْفِتَاحِ بُنِيَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول أيضًا، أي منيّ على الفتح (**لِنُونِ تَوْكِيدِ مُبَاشِرٍ هِيَا**) بألف الإطلاق، وأنثها؛ لجواز ذلك في مثلها، كما سبق غير مرّة، يعني أن ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] إنما بُني لاتصاله بنون التوكيد المباشرة له.

(**مُضَارِعٌ رُفِعَ بِالْحُلُولِ**) أي بسبب حلوله (**مَحَلَّ أَسْمَاءِ**) أي في كونه صفة، وخبرًا، وحالًا (**لَدَى الْعُدُولِ**) أي هذا عند عدول هذا الفنّ، وأشار به إلى أن الأقوال الأخرى في سبب بنائه غير معتمد عليها، كقول بعضهم: رُفع لتجرده من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، وقول بعضهم: رفع بأحرف المضارعة، وقيل: بالمضارعة نفسِها، قيل: ولا ثمرة لهذا الخلاف[1].

(**وَ**) تُبيّن أيضًا عامله، فتقول: (**بِكَذَا نُصِبَ**) أي في المنصوب (**أَوْ قَدْ جُزِمَا**) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي في المجزوم، وقوله: (**عَلَامَةَ الرَّفْعِ**) مفعول مقدّم لـ«أعلما» ضرورة؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله، وقوله: (**وَغَيْرُ**) بالبناء على الضمّ، عطف على ما قبله، أي وغير علامة الرفع، وفي نسخة «وَغَيْرًا» (**أَعْلِمَا**) فعل أمر من الإعلام مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، أي أَعْلِمَنْ علامة رفعه من كونها ضمة ظاهرة، أو مقدّرة، على الواو، أو الياء أو الألف، أو ثُبُوتَ

(١) راجع «حاشية الخضري على ابن عقيل»٢/١٧٠.

النون، وكذا علامة نصبه، من كونها فتحة ظاهرة، أو مقدّرة، أو حَذْفَ النون، وعلامة الجزم من كونها السكونَ، أو حذفَ النونِ، أو حرفِ العلة.

(**فِي «كَانَ» قَالَ**) أي المعرب (**هُوَ**) فعل (**مَاضٍ نَاقِصُ، يَرْفَعُ**) أي الاسم، و(**يَنْصِبُ**) أي الخبر، وهو المراد بقوله: (**لِمَا يُشَاخِصُ**) أي يحاضر، أي الذي يجيء بعد الاسم مباشرة.

(**وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ**) أي اللفظ الذي أراد إعرابه (**حَلَّ فِي مَحَلِّ سِوَاهُ**) أي في مكان غيره، بأن حصل التقديم والتأخير (**فَلْيُعَيَّنْ**) أي فليُنصّ (**لَهُ الْمَحَلّ**) أي الأصليّ، فـ(**فِي قَائِمٌ زَيْدٌ**) تقول: (**مُقَدَّمٌ**) أي وهو «قائم» (**خَبَرٌ، أُخِّرَ**) بالبناء للمفعول (**مُبْتَدَاهُ**) أي وهو «زيد» (**هَكَذَا يَقَرّ**) بفتح القاف، وكسرها، أي يثبت الوجه المطلوب هكذا، يعني أنه إذا وقع في الكلام تقديم وتأخير يبيّن للطالب ذلك، كهذا المثال؛ ليَعلَم أنه فارق موضعه الأصليّ، وليتطلّب مبتدأه، وكما قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠] الآية، فيقال: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول مقدّم؛ ليتطلّب فاعله.

(**وَإِنْ يَكُ الْخَبَرُ غَيْرَ مَا قُصِدْ**) أي غير مقصود لذاته (**دُعِي**) بالبناء للمفعول، أي سمي (**مُوَطِّئًا**) أي خبرًا ممهّدًا (**إِلَى الَّذِي اعْتُمِدْ**) أي إلى الخبر المطلوب، وهو ما بعده، كما في قوله عَزَّ وَجَلَّ: (﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ﴾ **يليه** ﴿تَجْهَلُونَ﴾ [النَّمل: الآية ٥٥]) أي فيقال: قوله: ﴿قَوْمٌ﴾ خبر موطّىء؛ إذ المقصود ﴿تَجْهَلُونَ﴾ [النَّمل: الآية ٥٥] ، ولهذا أعيد الضمير عليه بعد ﴿قَوْمٌ﴾.

(**وَهَكَذَا فِي الْحَالِ أَيْضًا يَجْعَلُونْ**) أي يجعلون مثل هذا الإعراب في الحال الموطّئة، كما في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: الآية ٢] الآية، فـ﴿قُرْءَٰنًا﴾ [يُوسُف: الآية ٢] حال موطئة، والمقصود ﴿عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: الآية ٢] .

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي أن يُعَيِّنَ للمبتدىء نوعُ الفعل، فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو ﴿تلظى﴾: فعل مضارع، أصله «تتلظى»، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يُجزَم به مضارعه، وفي نحو﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨] : مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] : مبني على الفتح؛ لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوعٌ؛ لحلوله محل الاسم،

وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أن»، ومجزوم بكذا، ويبين علامةَ الرفع، والنصب، والجزم، وإن كان الفعل ناقصا نُصّ عليه، فقال مثلا: «كان» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، وإن كان المُعْرَب حالًا في غير محله عُيِّنَ ذلك، فقيل في «قائم» مثلًا من نحو «قائم زيد»: خبر مقدم؛ ليَعلَم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠] : ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول مقدم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلًا غير مقصود لذاته، قيل: خبر مُوَطِّىء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٥٥] ، وقوله [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ[1] ... لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

ولهذا أعيد الضمير بعد ﴿قَوْمٌ﴾، و«رجل» إلى ما قبلهما، لا إليهما[2].

ومثله الحال الموطئة في نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: الآية ٢] . والله تعالى أعلم.

٢١٠٣- (وَبَاحِثُ الْحَرْفِ لِنَوْعٍ عَيَّنَا ... عَمَلَهُ أَيْضًا وَمَعْنًى بَيَّنَا

٢١٠٤- كَإِنَّ حَرْفٌ نَاصِبُ الْأَسْمَاءِ ... مُؤَكِّدٌ وَرَافِعُ الْأَنْبَاءِ

٢١٠٥- لَنْ حَرْفُ نَفْيٍ نَاصِبُ الْمُسْتَقْبَلِ ... أَنْ نَاصِبُ الْفِعْلِ وَسَابِكٌ جَلِي

٢١٠٦- لَمْ حَرْفُ نَفْيٍ جَازِمُ الْمُضَارِعِ ... وَمَاضِيًا يَقْلِبُهُ لِمَنْ يَعِي

٢١٠٧- بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْأَفْرَادِ ... يَبْحَثُ لِلْجُمَلِ بِاسْتِعْدَادِ)

(**وَبَاحِثُ الْحَرْفِ**) أي الذي يبحث عن الحروف (**لِنَوْعٍ عَيَّنَا**) بألف الإطلاق مبنيا للفاعل، أي نصّ على نوع الحرف، أي كونه حرفًا (**عَمَلَهُ أَيْضًا**) أي عين عمله أيضًا، كالرفع والنصب، والجزم والجر(**وَمَعْنًى بَيَّنَا**) بألف الإطلاق أيضًا، أي وبين أيضًا معنى الحرف، كالتوكيد، والنفي،

(١) هذا محل الشاهد، لأن «رجل» خبر موطىء؛ لأن من المعلوم أن المتكلم رجل، فالقصد به التوطئة للوصف بما بعده.

(٢) أي وإلا لقيل: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما؛ لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر، وهو من قبيل الغيبة. «دسوقي» ٤٩٢/٣.

والمصدرية (**كَـ«إِنَّ» حَرْفٌ**) هذا تعيين لنوعه (**نَاصِبُ الْأَسْمَاءِ**) تعيين لعمله (**مُؤَكِّدٌ**) بالرفع خبرًا بعد خبر، وفي نسخة بالنصب على الحال، وهو تعيين لمعناه (**وَرَافِعُ الْأَنْبَاءِ**) مكمل لعمله (**«لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ نَاصِبُ الْمُسْتَقْبَلِ**) أي المضارع (**«أَنْ» نَاصِبُ الْفِعْلِ**) أي المضارع (**وَسَابِكٌ**) أي مُؤَوِّل إلى المصدرية (**جَلِي**) أي ظاهر (**«لَمْ» حَرْفُ نَفْيٍ جَازِمُ الْمُضَارِعِ، وَمَاضِيًا يَقْلِبُهُ**) أي يقبل معنى المضارع إلى المضيّ، وقوله: (**لِمَنْ يَعِي**) أي هذا نافع لمن يحفظ هذه الضوابط، فإن من لا يحفظ لا يتمتّع بما سمعه، أو قرأه.

(**بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْأَفْرَادِ**) بفتح الهمزة، أي المفردات على الضوابط التي أسلفناها، والقواعد التي أثبتناها (**يَبْحَثُ**) أي يَفْحَصُ المعلّم للمبتدي (**لِلْجُمَلِ**) أي عن الجمل، فاللام بمعنى «عن»؛ لأن بحث يتعدّى بها، يعني أنه بعد أن يُنْهِي إعراب المفردات يتوجّه إلى البحث عن الجمل، ألها محلّ من الإعراب، أم لا؟.

وقوله: (**بِاسْتِعْدَادِ**) متعلّق بـ«يبحث»، أي باستعداد تامّ؛ لأنه هو الذي يُحصِّل الغرض مستوفًى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان المبحوث فيه حرفًا يُبَيِّنُ نوعَهُ، ومعناه، وعَمَلَهُ، إن كان عاملًا، فيقال مثلًا: «إنّ» حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، و«لن» حرف نفي ونصب واستقبال، و«أنْ» حرف مصدري، ينصب الفعل المضارع، «لم» حرف نفي يجزم المضارع، ويقلبه ماضيا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم بعد إتمامه الكلام على المفردات شَرَعَ يتكلم على الجمل ألها محلّ أم لا فقال:

(فَصْلٌ)

٢١٠٨- (أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُبْتَدِي ... ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ لَبْسُ الزَّائِدِ

٢١٠٩- بِالْأَصْلِ إِذْ قِيلَ عَلَامَةُ السُّمَا ... «أَلْ» لِلْمُضَارِعِ «أَنَيْتُ» تُعْتَمَى

٢١١٠- وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ لِعَطْفٍ وُضِعَا ... وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِخَفْضٍ يُرْتَعَى

٢١١١- وَفِعْلُ نَائِبٍ أَوَّلُهُ يُضَمّْ ... سَرَى بِوَهْمِهِ الْوُقُوعُ فِي وَهَمْ

٢١١٢- أَلْفَيْتُ أَلْهَيْتُ هُمَا الِاسْمَانِ ... تَرَمَّسْتُ أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ

٢١١٣- وَعَظْتُ مَعْ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ ... يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَعْطُوفَانِ

٢١١٤- بَيْتٌ وَبَيْنٌ ثُمَّ لَهْوٌ وَلَعِبُ ... جَارٌ وَمَجْرُورٌ لِعُرْبٍ يَنْتَسِبْ

٢١١٥- أُدَحْرِجُهْ فِعْلٌ لِنَائِبٍ نُمِي ... أَوَّلُهُ قَدْ ضُمَّ مِثْلَ أُعْتُمِي)

(**أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُبْتَدِي**) أي الذي ابتدأ في صناعة الإعراب (**ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي أمور ثلاثة، أو بمعنى «من» أي ثلاثة من الأمور، أحدها: (**لَبْسُ**) أي التباس الحرف (**الزَّائِدِ بِالْأَصْلِ**) أي بالحرف الأصليّ، ويكون الحذر من ذلك بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة عن زوائدها.

فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (**إِذْ**) ظرف متعلّق بـ«سرى» الآتي في البيت الثالث (**قِيلَ: عَلَامَةُ السُّمَا**) بتثليث السين مقصورًا لغة في الاسم، أي علامة الاسم (**«أَلْ»**) أي دخول «أل» في أوله، وقيل: (**لِلْمُضَارِعِ**) متعلّق بـ«تُعتمى» (**«أَنَيْتُ»**) أي هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء (**تُعْتَمَى**) بالبناء للمفعول، أي تُختار علامة له، فإذا وُجد أحدها في أول الفعل فهو مضارع.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (**وَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ لِعَطْفٍ وُضِعَا**) بألف التثنية، أي إن الواو والفاء موضوعان للعطف (**وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِخَفْضٍ**) متعلّق بـ(**يُرْتَعَى**) بالبناء للمفعول، افتعال من الرعي بمعنى الحفظ، أي يُحتفظ بهما لأجل جرّ الأسماء (**وَفِعْلُ نَائِبٍ**) أي الفعل الذي لم يُسمّ فاعله، لإسناده إلى النائب (**أَوَّلُهُ يُضَمّْ**) أي مضموم الأول (**سَرَى بِوَهْمِهِ**) أي بسبب توهّمه (**الْوُقُوعُ**)

فاعل «سرى» (**فِي وَهَمْ**) بفتحتين كالغلط وزنًا ومعنى، يعني أنه يقع في الغلط بسبب قصور علمه، فيظنّ أن («**أَلْفَيْتُ**») و(«**أَلْهَيْتُ**» **هُمَا الِاسْمَانِ**) بقطع الهمزة للوزن، أي لوجود «أل» فيهما، فإذا علم أن «أل» فيهما أصليّة؛ لأنهما من الإلفاء، وهو الوجود، ومن اللهو لم يتوهّم أنهما اسمان؛ لأن المُعَرِّفة زائدة على بِنْيَة الكلمة (**تَرَمَّسْتُ**) يقال: ترمس: إذا تغيّب عن حرب، أو شغْب، قاله في «القاموس» (**أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ**) يعني أنه يتوهم أن ترمست، وأكرمتُ فعلان مضارعان؛ لوجود الهمزة والتاء في أولهما، وهما من حروف «نأيت»، ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان ما توهّم ذلك؛ لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (**وَعَظْتُ، مَعْ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَعْطُوفَانِ**) يعني أنه لقصوره أيضًا يتوهّم أن واو «وعظ» وفاء «فسخ» حرفا عطف، وما بعدهما معطوفان (**بَيْتٌ، وَبَيْنٌ، ثُمَّ**) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (**لَهْوٌ، وَلَعِبٌ جَارٌ وَمَجْرُورٌ**) يعني أنه لقصوره أيضا يتوهم أن نحو «بيت»، و«بين»، و«لهو»، و«لعب» كلّ منها جارّ ومجرور؛ لوجود حرف الجرّ فيهنّ، وقوله: (**لِعُرْبٍ**) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (**يَنْتَسِبْ**) يعني أنه يظنه لغة لهم.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (**أُدَحْرِجُهْ**) بسكون الهاء للوزن (**فِعْلٌ لِنَائِبٍ نُمِي**) أي مسند إلى نائب الفاعل؛ لأنه (**أَوَّلُهُ قَدْ ضُمَّ**) أي وكسر ما قبل آخره، وهذا شأن الفعل المبنيّ للمفعول (**مِثْلَ أُعْتُمِي**) بقطع الهمزة للوزن، مبنيًا للمفعول، أي اختير، ولم يعلم أنه مضارع دحرج الرباعيّ. يقال: دحرجت الحجر: إذا زحزحته من علو إلى سفل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أول ما يحترز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

[أحدها]: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن «أل» من علامات الاسم، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول، سبق وهمه إلى أن «أَلْفَيْتُ»، و«أَلْهَيْتُ» اسمان، وأن «أكرمتُ»، و«تعلمتُ» مضارعان، وأن «وعظ»، و«فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو «بيت» و«بين»، و«لهو»، و«لَعِب» كل منها جار ومجرور، وأن نحو «أُدَحْرِجُ» مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. والله تعالى أعلم.

٢١١٦- (سَمِعْتُ مَنْ مُبْتَدَأً قَدْ يَذْكُرُ ... فِي قَوْلِهِ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ

٢١١٧- وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَذَفَا ... إِذَا مَعَ السَّابِقِ بِالْوَصْلِ وَفَى

٢١١٨- وَبَعْضُهُمْ ضَمَّ تَبِيتُ اسْتَشْكَلَا ... وَفِي أَبِيتَ فَتْحَهُ نَظْمًا تَلَا

٢١١٩- قُلْتُ لَهُ الْفِعْلَانِ آتِيَانِ ... وَلَامُ فِعْلِ تَاؤُهُ يَا دَانِي

٢١٢٠- تَبِيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا ... أَبِيتَ مَنْصُوبٌ بِأَنْ لَنْ تَثْبُتَا

٢١٢١- مِنْ هَمْزِهِ اسْتُفِيدَ ذَا التَّكَلُّمُ ... فَلَيْسَ مِنْ تَاءِ الأَخِيرِ يُفْهَمُ)

(**سَمِعْتُ**) هذا حكاية لكلام ابن هشام رحمه الله (**مَنْ**) بفتح الميم مفعول «سمعت» (**مُبْتَدًا**) مفعول مقدّم لـ(**قَدْ يَذْكُرُ**) بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير «من»(**فِي قَوْلِهِ**) تعالى: (﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التّكاثر: الآية ١]) أي لظنه أنه مثل قولك: «المنطلق زيد»(**وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَذَفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل (**إِذَا مَعَ السَّابِقِ**) أي مع السورة الماضية (**بِالْوَصْلِ**) وفي نسخة: «وَصْلُهُ» (**وَفَى**)» يعني أنه يقرأ ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ * أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١] بحذف الألف توهما منه أن هذه همزة وصل، فإنها همزة «أل» المعرفة، وليس كذلك، بل هي همزة قطع، وأن ألهى فعل من اللهو، فـ«أل» فيه من بنية الكلمة، لا زائدة عليها (**وَبَعْضُهُمْ ضَمَّ «تَبِيتُ»**) أي في قول الشاعر [من الكامل]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

(**اسْتَشْكَلَا**) بألف الإطلاق، أي عدّه مشكلًا، وقال: كيف ضُمّت تاؤه وهي للمخاطب (**وَ**) استشكل أيضًا (**فِي أَبِيتَ فَتْحَهُ**)وقوله: (**نَظْمًا تَلَا**) أي قرأه في نظم، وهو البيت الماضي (**قُلْتُ لَهُ**) القائل هو ابن هشام (**الْفِعْلَانِ آتِيَانِ**) أي مضارعان (**وَلَامُ فِعْلٍ تَاؤُهُ**) لو قال: «تاهما» لكان أولى، يعني أن التاء فيهما لام الكلمة، وقوله: (**يَا دَانِي**) كمّل به البيت وفي نسخة: «للباني»، وقوله: (**تَبِيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا**) يعني أن «تبيتُ» فعل مضارع وخطابه مستفاد من تاء المضارعة، وقوله: (**أَبِيتَ مَنْصُوبٌ بـ«أَنْ» لَنْ تَثْبُتَا**) بألف الإطلاق، أي هي مضمرة بعد واو المصاحبة (**مِنْ هَمْزِهِ اسْتُفِيدَ ذَا التَّكَلُّمُ**) يعني أن كونه للمتكلّم مستفاد من همزته (**فَلَيْسَ مِنْ تَاءِ الأَخِيرِ يُفْهَمُ**) أي فلا

يفهم التكلم من التاء التي في آخره؛ لأنها من بنية الكلمة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن هشام رحمه الله يحكي لنا ما اتّفق له مما وقع من أوهام المبتدئين، فقال: وقد سمعت من يُعرب ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: الآية ١] مبتدأ وخبرًا[1]، فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد»، ونظير هذا الوَهَم قراءةُ كثير من العوام ﴿نار حاميةٌ الهاكم التكاثر﴾ بحذف الألف، كما تُحذَف أول السورة في الوصل، فيقال: ﴿الخبيرُ القارعة﴾، قال: وذُكِر لي عن رجل كبير من الفقهاء، ممن يقرأ علم العربية أنه استشكَل قولَ الشريف المرتضى [من البسيط]:

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيتَ... البيت

وقال: كيف ضَمَّ التاءَ من «تبيتُ»، وهي للمخاطب لا للمتكلم، وفتَحَها من «أبيتَ»، وهو للمتكلم لا للمخاطب، فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بـ«أن» مضمرة بعد واو المصاحبة، على حد قول الحطيئة [من الوافر]:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي ... وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

وحكَى العسكريُّ في «كتاب التصحيف» أنه قيل لبعضهم: ما فَعَلَ أبوك بحماره؟، فقال: باعِهِ، فقيل له: لم قلت باعِهِ؟ قال: فلم قلت أنت: بحماره؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تجُرّ باؤك وبائي لا تجرّ.

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلًا قال

---

(١) قال الدمامينيّ: قد يقال: لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرّح بأن ﴿أَلْهَاكُمُ﴾ [التّكاثر: ١] نفسه هو المبتدأ، وإما إذا أطلق القول في ذلك، ولم يُعينّ فيجوز أن يُحمل كلامه على أن ﴿التَّكَاثُرُ﴾مبتدأ مؤخّر، و﴿أَلْهَاكُمُ﴾ خبر مقدّم، بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعليّة، ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ﴿أَلْهَاكُمُ﴾ مبتدأ، و﴿التَّكَاثُرُ﴾ خبره. انتهى. «دسوقي»٣/٤٩٣.

لسمّاك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟، فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان.

قال ابن هشام: وقلتُ يومًا: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافًا للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٠] ، فقال بعض مَن حَضَر: هذه الواو في أولها، أي في أول الجملة الاسمية، وهي قوله: ﴿وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٠] فظنّ أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة.

وقلت يومًا: الفقهاء يَلحنون في قولهم: «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [المُمتحنة: الآية ١٢] .

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يُونس: الآية ٥١] : إن ﴿ثُمَّ﴾ بمعنى هنالك، أي فتوهّم أن ﴿ثُمَّ﴾ هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان، كـ«ثَمّ» المفتوحة الثاء.

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى: ﴿وكذلك نجي المؤمنين﴾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماض، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا، والمؤمنين مرفوعًا.

[فإن قيل]: سُكّنت الياء للتخفيف، كقوله [من البسيط]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِي لَكُمُ ... مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

[قلنا]: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مُقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو قوله ﷻ: ﴿تَوَلَّوْا﴾ بعد الجازم والناصب، والقرائن تُبيّن، فهو في نحو قوله ﷻ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٢٩] ماض، وفي نحو قوله: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هُود: ٣] ، وقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ [النُّور: ٥٤]

مضارع، وقوْلُه تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: الآية ٢] الأول أمر، والثاني مضارع؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر، و﴿تلظى﴾ في ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: الآية ١٤] مضارع، وإلا لقيل: تَلَظَّتْ، وكذا «تمَنَّى» من قوله [الطويل]:

* تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا *

ووهِمَ ابن مالك فجعله ماضيًا من باب:

* وَلَا أَرْض أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا *

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة. والله تعالى أعلم.

٢١٢٢- (وَجَرُّ قَاضٍ إِذْ مَعَ التَّنْوِينِ جَا ... مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِجَا

٢١٢٣- إِذْ جَرُّهُ بِكَسْرَةٍ تُقَدَّرُ ... فِي يَائِهِ الَّتِي وُجُوبًا تُهْجَرُ

٢١٢٤- وَبَعْدَ زَانٍ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ ... فَكَيْفَ مَرْفُوعٌ لِجَرٍّ يَشْرَكُ

٢١٢٥- قُلْتُ لَهُ الأَصْلُ بِيَاءٍ ضُمَّتِ ... لَكِنْ لِلِاسْتِثْقَالِ حَذْفًا نَالَتِ

٢١٢٦- فِي وَلَيَالٍ قَدِّرَنْ فَتْحًا فَقَطْ ... إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثِقْلُهُ انْضَبَطْ

٢١٢٧- لِذَاكَ حَذْفُ الْوَاوِفِي لَهُ يَهَبْ ... كَحَذْفِهَا فِي يَعِدُ الْقَوْمُ الْعَرَبْ

٢١٢٨- وَلَمْ تَكُنْ مَحْذُوفَةً فِي يَوْجَلُ ... لِكَوْنِ فَتْحِهِ أَصِيلًا يُجْعَلُ

٢١٢٩- كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ يَا غُلَامَ فِي ... نِدًا لِكَوْنِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي

٢١٣٠- وَالْمُصْطَفَيْنَ وَالأَعْلَيْنَ يَجْعَلُ ... مُثَنَّيَيْنِ فَتْحَ نُونٍ يُغْفِلُ)

(وَجَرُّ قَاضٍ إِذْ مَعَ التَّنْوِينِ جَا) أي إذا كان منوّنًا (مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِجَا) أي لمن ابتدأ سلوك طرق التدريب (إِذْ جَرُّهُ) أي جرّ قاض (بِكَسْرَةٍ تُقَدَّرُ فِي يَائِهِ الَّتِي وُجُوبًا تُهْجَرُ) أي تحذف؛ لأجل التقاء الساكنين، يعني أنه يظن أن «قاض» في قولك: «مررت بقاض» مجرور بكسرة ظاهرة، مع أن الصواب أن جره بكسرة مقدّرة؛ لما ذكر (وَبَعْدَ زَانٍ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ) أي في قوله ﷻ: ﴿لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النُّور: الآية ٣] ، يستشكل (فَـ)يقول: (كَيْفَ مَرْفُوعٌ لِجَرٍّ يَشْرَكُ) بفتح الراء مضارع شرِك، من باب تعب، أي يُعطف قوله: ﴿أو مشرك﴾ وهو مرفوع

على ﴿زان﴾، وهو مجرور؟، قال ابن هشام لما سأله بعضهم عن هذا (**قُلْتُ لَهُ: الأَصْلُ بِيَاءٍ ضُمَّتِ**) أي أصل قوله: ﴿زان﴾ زانيٌ بياء مضمومة (**لَكِنْ للاسْتِثْقَالِ حَذْفًا نَالَتِ**) يعني أن الضمة حُذفت للاستثقال، ثم حُذفت الياء لدفع التقاء الساكنين.

و(**في**) نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، أي وهو معطوف على ﴿ٱلْفَجْرِ﴾ المجرور بواو القسم (**قَدَّرَنْ فَتْحًا فَقَطْ**) يعني أن الفتحة تقدّر مع خفّتها؛ لكونها نائبة عن الكسرة الثقلية (**إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثِقْلُهُ انْضَبَطْ**) أي لأن نائب الثقيل ثقيل (**لِذَاكَ**) أي لكون نائب الثقيل ثقيلًا (**حَذْفُ الْوَاوِ فِي**) وقوله: (**لَهُ**) مؤكّد «لذاك»، يعني أنه تحذف الواو التي في (**«يَهَبْ»**) إذ أصله يَوْهب، حُذفت الواو مع أنها لم تقع بين الياء والكسر، لكنها حُذفت (**كَحَذْفِهَا فِي يَعِدُ الْقَوْمُ الْعَرَبْ**) أي حملًا لها على «يعد» إذا أصله يَوْعِد، حذفت واوه؛ لثقلها بوقوعها بين عدوتيها: الياء والكسرة، وإنما حمل «يهب» عليه؛ لأنَّ أصله الكسر؛ إذ ماضيه مثالٌ فيجب كسر عين مضاره، لكنه فُتح لأجل حرف الحلق، فبقيت الواو محذوفة باعتبار الأصل (**وَلَمْ تَكُنْ مَحْذُوفَةً فِي «يَوْجَلُ»**) أي مع أنه مثل «يهب» (**لِكَوْنِ فَتْحِهِ أَصِيلًا يُجْعَلُ**) حيث إن ماضيه «وجِلَ» كعلم، فمضارعه يكون مفتوح العين أصالة، فلم يُحمل على «يَعِد»(**كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ «يَا غُلَامَ» فِي نِدًا**) بالقصر للوزن (**لِكَوْنِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي**) أي بدلًا من الياء التي في «غلامي»، وهي ثقيلة، فحذفت الألف وإن كانت خفيفة؛ لكونها بدل ثقيل.

(و«**الْمُصْطَفَيْنَ**»، وَ«**الأَعْلَيْنَ» يَجْعَلُ**) أي يحكم المعرب المبتدي بكونهما (**مُثَنَّيَيْنِ**) توهّمًا منه أنهما كذلك، مع أن فيهما ما يمنع من ذلك، وهو فتح نونهما، كما قال: (**فَتْحُ نُونٍ يُغْفِلُ**) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإغفال، يعني أنه إنما حكم لهما بهذا غفلة منه أن نونهما مفتوحة؛ إذ ذلك دليل على أنهما ليسا مثنيين؛ إذ نون المثنى مكسورة، وإنما المفتوحة نون الجمع.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن مما يَلتبس على المبتدىء أن يقول في نحو «مررت بقاض»: إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يَستشكِل قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، قال ابن هشام رحمه الله: وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عُطِف المرفوع على المجرور؟، فقلت: فهلا استشكلتَ ورودَ الفاعل مجرورًا؟، وبينتُ له أن الأصل زانيٌ بياء

مضمومة، ثم حُذفت الضمة للاستثقال، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعلٌ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو «مررت بقاض»: جار ومجرور، وعلامة جرة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي نحو قوله عَجَلَّ: ﴿وَٱلْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ [الفجر: الآية ١] جار ومجرور، و﴿لَيَالٍ﴾ عاطف ومعطوف، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، وإنما قُدِّرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ»، كما حُذِفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذَف في «يَوْجَلُ»؛ لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة؛ لأن ماضيه «وَجِلَ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعهما الكسر، وقد جاء «يَعِدُ» على ذلك، وأما «يَهَبُ»، فإن الفتحة فيه عارضة؛ لحرف الحلق.

ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في «يا غلاما» يا غلامَ بحذف الألف، وإن كانت أخف الحروف؛ لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يُبادر في نحو «المصطفَينَ»، و«الأعلَينَ» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن يَنظر أولًا في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: الآية ٤٧] حَكَم بأنه جَمْعٌ، وفي الآية دليل ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث، وهو دخول «من» التبعيضية عليه بَعْدَ ﴿وَإِنَّ هُمْ﴾، ومُحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

والله تعالى أعلم بالصواب.

٢١٣١- (وَالْيَاءَ وَالْكَافَ وَهَاءً يُعْرِبُ ... إِعْرَابَ وَاحِدٍ فَذَاكَ يُعْجِبُ
٢١٣٢- فِي ابْنِي أَكْرَمَنِي الْيَوْمَ وَفِي ... إِبْنُكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِي
٢١٣٣- وَفِي غُلَامِهِ أَتَاهُ أَوْ عَكَسْ ... صَوَابُهُ إِذَا عَلَيْهِ الْتَبَسْ
٢١٣٤- فَمَا مَعَ الْفِعْلِ مَحَلُّهُ انْتَصَبْ ... وَمَا مَعَ الاسْمِ إِلَى الْجَرِّ انْتَسَبْ

٢١٣٥- فِي أَرَأَيْتَكَ وَفِي أَبْصَرَ كَهْ حَرْفٌ قَدِ اسْتُثْنِي لِمَنْ تَدَارَكَهْ

٢١٣٦- وَاسْتَثْنِ مِنْ ثَانٍ أُولَاكَ ذَلِكَا إِيَّـايَ إِيَّـاكَ إِيَّـاهُ أَدْرَكَـا

٢١٣٧- حَرْفُ تَكَلُّمٍ وَغَيْبَةٍ خِطَابْ مُتَّصِلًا بِالِاسْمِ فِي أَقْوَى الجَوَابْ

(**وَالْيَاءَ وَالْكَافَ وَهَاءً**) بالتنكير، ووقع في النسخ بالتعريف، وهو غلط؛ لأنه لا يستقيم الوزن به، فتنبه (**يُعْرِبُ إِعْرَابَ وَاحِدٍ**) أي إعراب لفظ واحد، كأن يجعلها كلها مفعولات، أو مضافًا إليها في محلّ جرّ (**فَذَاكَ يُعْجِبُ**) أي فإعرابه هذا يحمل على العجَب، وذلك (**فِي ابْنِيَ**) بفتح الياء لغة في سكونها (**أَكْرَمَنِيَ**) بفتح الياء أيضًا (**الْيَوْمَ**) ظرف لـ«أكرمني»، أي فالياء في «ابني» في محلّ جرّ بالإضافة، وفي «أكرمني» في محلّ نصب مفعولًا به، فيعربهما إعرابًا واحدًا(**وَفِي ابْنُكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِي**) أي فالكاف في «ابنك» في محلّ جرّ بالإضافة، وفي «أتاك» في محلّ نصب على المفعوليّة (**وَفِي غُلَامِهِ أَتَاهُ**) أي فالهاء في «غلامه» مجرور المحلّ بالإضافة، وفي «أتاه» منصوب المحلّ على المفعوليّة (**أَوْ عَكْسَ صَوَابَهُ**) أي أو أعرب بالعكس ، كأن يعربها إعرابين، ويعكس الصواب، بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافًا إليها، وعند اتّصالها بالاسم مفعولات، وقوله: (**إِذَا عَلَيْهِ الْتَبَسْ**) بقطع الهمزة للوزن، أي وقت التباس الإعراب عليه (**فَمَا مَعَ الْفِعْلِ**) أي فالضمير الذي يكون مع الفعل (**مَحَلُّهُ انْتَصَبْ**) أي هو منصوب المحلّ على المفعوليّة (**وَمَا مَعَ الِاسْمِ إِلَى الجَرِّ انْتَسَبْ**) أي والضمير الذي يكون مع الاسم يكون مجرور المحلّ بالإضافة (**فِي أَرَأَيْتَكَ**) أي في قولك: «أرأيتك زيدًا ما صنع؟»، وإعرابه: أرأيت فعل وفاعل، و«زيدًا» مفعول أول، و«ما صنع» مفعول ثان، والكاف حرف خطاب، أي أخبرني زيدًا ما صنع، أي أخبرني عن صنعه (**وَفِي أَبْصَرَ كَهْ**) بهاء السكت، أي وفي قولك: «أبصرك زيدًا» (**حَرْفٌ**) أي الكاف حرف خطاب، وليس ضميرًا (**قَدِ اسْتُثْنِي**) أي من الأول، وهو قولنا: إن الضمائر إذا اتصلت بالفعل كنّ مفعولات، فقد استُثني الكاف، فصار حرف خطاب، لا محلّ له، وقوله: (**لِمَنْ تَدَارَكَهْ**) أي ذلك كائن لمن أراد تدارك هذا الاستثناء.

(**وَاسْتَثْنِ مِنْ ثَانٍ**) أي وهو أن الضمائر إذا اتصلن بالاسم كنّ مضافًا إليهنّ (**أُولَاكَ ذَلِكَا**) أي الكاف في اسم الإشارة، كـ«أولئك»، و«ذلك»، فإنها حرف خطاب أيضًا، واستثن أيضًا (**إِيَّايَ إِيَّاكَ إِيَّاهُ**) أي الياء، والكاف، والهاء المتّصلة بـ«إيا»، وقوله: (**أَدْرَكَا**) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، وقوله: «أولاك» وما بعده بعاطف مقدّر مفعولات مقدّمات له، ولا يقال: إن الفعل المؤكّد لا يتقدّم مفعوله؛ لأنا نقول: إنما قُدّم للضرورة، وعلى هذا فيكون قوله «أدركا» مفعولًا به لـ«استثن» محكيًا لقصد لفظه.

ويحتمل أن يكون قوله: «أولاك إلخ» مفعولا به لـ«استثن»، وجملة «أدركا» مؤكّد له، أي أدركه باستدراكه مما سبق.

ثم بيّن وجه استثنائها، فقال: (**حَرْفُ تَكَلُّمٍ**) أي الياء في «إياي» (**وَغَيْبَةٍ**) أي الهاء في «إياه» (**خِطَابْ**) أي الكاف في «إياك» (**مُتَّصِلًا بِالِاسْمِ**) حال من «حرفُ»، يعني أنها حروف متصلات بالاسم، وليست ضمائر، فلا محلّ لها، وقوله: (**فِي أَقْوَى الجَوَابْ**) متعلّق بخبر لمحذوف، أي هذا كائن في أقوى ما أجاب به من سُئل عن هذه الحروف، وأشار به إلى الخلافات فيها، فإن بعضهم يجعل الضمير «إياي»، وأخواته برمتها، فيرى أن هذه الأحرف جزء من الضمير، واختاره ابن مالك، ولكن المرجّح الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من ذلك أي مما يلتبس على المبتدىء أن يُعرب الياء، والكاف، والهاء، في نحو «غلامي أكرَمَني»، و«غلامُك أكْرمَكَ»، و«غلامه أكرمه» إعرابًا واحدًا، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كُنّ مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كُنّ مضافا إليهن.

ويُستثنى من الأول نحو «أرأيتك زيدًا ما صنع؟»، و«أبصرك زيدا»، فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و«تلك»، و«إياي»، و«إياك»، و«إياه»، فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو «الضاربك»، و«الضاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يضاف الوصف الذي بـ«أل» إلى عار منها، ونحو قولهم: «لا عهد لي بألأم قَفًا منه، ولا أوضعه»[1]، بفتح العين، فالهاء

---

(١) قوله: «لا عهد لي إلخ» «لا» نافية للجنس، و«عهد» اسمها مبنيّ على الفتح، و«لي» متعلّق بمحذوف خبر، و«بألأم» جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر، و«منه» متعلق بـ«ألأم»، و«قفا» تمييز، و«لا أوضعه» معطوف على «ألأم» و«لا» لتوكيد النفي.

في موضع نصب، كالهاء في «الضاربه» إلا أن ذلك مفعول، وهذا مُشَبَّهٌ بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا، وليست مضافًا إليها، وإلا لَخُفِض «أوضع» بالكسرة.

وعلى ذلك فإذا قلت: «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره»، فإن فتحت الراء، فالهاء منصوبة المحل[1]، وإن كسرتها فهي مجرورته[2]، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ ... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ

فيمن رواه بجر «مطر»[3]، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايفين. والله تعالى أعلم.

٢١٣٨- (وَفِي رُوَيْدَكَ الْفَتَى إِنْ قُدِّرَا ... مِنِ اسْمِ فِعْلٍ كَافُهُ حَرْفًا يُرَى

٢١٣٩- وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرَ فَالْكَافُ جُعِلْ ... اسْمًا إِلَيْهِ قَدْ أُضِيفَ مُتَّصِلْ)

(وَفِي «رُوَيْدَكَ الْفَتَى» إِنْ قُدِّرَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي إن قُدّر «رُويدًا» (مِنِ) تبعيضيّة (اسْمِ فِعْلٍ، كَافُهُ حَرْفًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أنك إن جعلته اسم فعل أمر، بمعنى أَمْهِلْ (وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرَ) أي وإن قدرته مصدرًا، أي جعلته مصدرًا بمعنى الإرواد والإمهال، فهو على هذا منصوب بفعل محذوف، أي أَرْوِدْ رُوَيدك، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، كما قال: (فَالْكَافُ جُعِلْ) بالبناء للمفعول (اسْمًا إِلَيْهِ) متعلّق بـ(قَدْ أُضِيفَ) يعني أن الكاف على هذا اسم أضيف إليه «رُويد» من إضافة المصدر لفاعله (مُتَّصِلْ) أي هو ضمير متصل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنك إذا قلت: «رُويدك زيدًا»، فإن قدّرت «رُويدًا» اسم فعل، فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه، ومحله الرفع؛ لأنه فاعل. والله تعالى أعلم.

٢١٤٠- (وَالثَّانِ أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ ... مَا اعْتَادَهُ وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ

(١) أي على التشبيه بالمفعول به؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به.
(٢) أي لأن ما لا ينصرف إذا أضيف، أو دخلت عليه «أل» جرّ بالكسرة، فالهاء مجرورة المحل بالإضافة.
(٣) أي فهو من إضافة المصدر للفاعل، وفُصل بالمفعول، وهو الضمير، وأما على رفع «مطر» فالمصدر مضاف لمفعوله. «دسوقي» ٣/٥٠١.

٢١٤١- كَقَوْلِهِمْ فِي كُنْتُ فِعْلٌ فَاعِلُ ... كَمَا يُقَالُ فِي ضَرَبْتُ يَا فُلُ

٢١٤٢- وَسُمِّيَ الْفَاعِلَ عِنْدَ الأَقْدَمِ ... وَالْخَبَرُ الْمَفْعُولَ هَكَذَا نُمِي

٢١٤٣- فَذَا مَجَازٌ كَاشْتِهَارِ الدُّمْيَةِ ... فِي صُورَةٍ كَامِلَةٍ جَمِيلَةِ

٢١٤٤- وَالْمُبْتَدِي يَقُولُ ذَا عَلَى الْغَلَطْ ... لِذَاكَ عِيبَ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطْ)

(وَالثَّانِ) أي من الأمور التي يحترز عنها المبتدىء (أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ مَا اعْتَادَهُ) أي من العبارات، وقوله: (وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ) أي ليس ذلك الذي جرى على لسانه مما يُبيَّنُ به ذلك المحلّ (كَقَوْلِهِمْ فِي «كُنْتُ») أي في الفعل الناقص الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر (فِعْلٌ) و(فَاعِلُ، كَمَا يُقَالُ فِي «ضَرَبْتُ» يَا فُلُ) أي قالوا هذا جريًا على ما اعتادوه في نحو «ضربت» (وَسُمِّيَ) أي اسم «كان» (الْفَاعِلَ) بالنصب مفعول ثان لـ«سُمّي» (عِنْدَ الأَقْدَمِ) يعني أن متقدمي النحاة يسمون اسم «كان» فاعلًا(وَالْخَبَرُ الْمَفْعُولَ) أي ويسمون الخبر مفعولًا به (هَكَذَا نُمِي) أي نُسب إليهم هذا الاستعمال (فَذَا مَجَازٌ) أي فاستعمالهم هذا مجاز؛ إذ الفاعل الحقيقيّ هو مصدر الخبر مضافًا للاسم (كَاشْتِهَارِ الدُّمْيَةِ فِي صُورَةٍ كَامِلَةٍ جَمِيلَةِ) أي كاشتهار تسميتهم الصورة الجملية الكاملة بالدمية، بضم فسكون، مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة من العاج، أو البقر (وَالْمُبْتَدِي يَقُولُ ذَا) أي ما سبق من أن «كنت» فعل وفاعل (عَلَى الْغَلَطْ) أي على سبيل الغلط، لا على سبيل التجوّز (لِذَاكَ عِيبَ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطْ) أي لكونه استعمله غلطًا لا تجوزًا عيب ما وقع فيه، بخلاف عبارة المتقدّمين، فإنها لا غلط فيها؛ لقصدهم التجوّز.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في «كنت»، و«كانوا» في الناقصة: فعلٌ وفاعل؛ لِمَا أَلِفَ من قول ذلك في نحو «ضربت»، و«ضربوا»، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلًا، والخبرَ مفعولًا، فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دُمْيَةً، والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يعاب عليه، دونهم. والله تعالى أعلم.

٢١٤٥- (وَالثَّالِثُ الإِعْرَابُ شَيْئًا طَالِبًا ... لِلشَّيْءِ يَتْرُكُ الَّذِي قَدْ طُلِبَا

٢١٤٦- كَذِكْرِهِ فِعْلًا وَفَاعِلًا يَذَرْ ... وَمُبْتَدًا يَرْوِي وَيَتْرُكُ الخَبَرْ

(**وَالثَّالِثُ**) أي من الأمور التي يحترز عنها المبتدئ (**الإِعْرَابُ شَيْئًا**) مفعول به للإعراب (**طَالِبًا**) أي ذلك الشيءُ (**لِلشَّيْءِ، يَتْرُكُ**) أي المعرب (**الَّذِي قَدْ طُلِبَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي يترك المطلوب، ويذكر غيره (**كَذِكْرِهِ فِعْلًا**) أي كأن يذكر فعلًا (**وَفَاعِلًا يَذَرْ**) أي ويترك ذكر الفاعل (**وَمُبْتَدًا يَرْوِي**) أي يذكر مبتدأ، وفي نسخة «رَوَى» (**وَيَتْرُكُ الخَبَرْ**) أي لا يتعرض لذكره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث أن يُعرِب شيئًا طالبًا لشيء، ويُهمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يُعرِب فعلًا ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مَرّ به، فأعربه بما لا يستحقه، ونسي ما تقدم له.

قال ابن هشام رحمه الله: [فإن قلت]: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] الآية: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] صفة لطائفة، و﴿يَظُنُّونَ﴾ صفة أخرى، أو حال، بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و﴿يَقُولُونَ﴾ بدل من ﴿يَظُنُّونَ﴾، فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له.

[قلت]: لعله رأى أن خبره محذوف، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، مثل «السمن منوان بدرهم»، أي «منه»، أو اعتماده على واو الحال، كما جاء في الحديث «دخل عليه الصلاة والسلام، وبُرْمة على النار»[1].

قال: وسألت كثيرًا من الطلبة عن إعراب «أحَقُّ ما سأل العبد مولاه»، فيقولون: مولاه مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي سأله، وعلى هذا فيقال: «أحقُّ ما سأل العبد ربه» بالرفع، وعكسُهُ: «إِنَّ مُصَابَكَ المَوْلَى قَبِيحٌ» يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن المولى خبر، بناءً على أن المصابَ اسم مفعول، وإنما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله [من

(١) أخرجه البخاريّ في «كتاب النكاح» من «صحيحه».

الكامل]:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

إنه برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه:

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

[من ذلك]: «ما أنت، وما شأنُكَ؟»، فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيدًا»، فإن جئت به فـ«أنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل ما تصنع؟، أو ما تكون؟، فلما حُذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لـ«كان»، و«شأنك» بتقدير «ما يكون»، و«ما» فيهما في موضع نصب خبرًا لـ«يكون»، أو مفعولًا لـ«تصنع».

ومثل ذلك «كيف أنت وزيدًا؟» إلا أنك إذا قدرت تصنع، كان «كيف» حالًا؛ إذ لا تقع مفعولًا به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يَحُلُّ فيه، قال ابن هشام: وسألت طالبًا ما حقيقة «كان» إذا ذُكرت في قولك: «ما أحسن زيدًا؟» فقال: زائدة، بناءً منه على أن المثال المسؤول عنه «ما كان أحسن زيدًا»، وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة، كما ذُكِرَ، وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنها قد جرت مجرى الحروف، كما أن «قلّ» في «قلما يقوم زيد» لَمّا استُعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسي والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير «ما»، والجملة بعدها خبرها.

وإن ذُكِرَتْ بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بـ«ما» المصدرية، وقيل: «ما أحسن ما كان زيد»، و«كان» تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسمًا موصولًا، وأن يُنصَب «زيد» على أنه الخبر، أي ما أحسن الذي كان زيدًا، ورُدَّ بأن «ما أحسن زيدًا مُغْنٍ عنه». والله تعالى أعلم

بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب السابع أتبعه بذكر الباب الثامن، وهو آخر الأبواب في الكتاب، فقال:

(الْبَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كُلِّيَّةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّوَرِ الْجُزْئِيَّةِ، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ قَاعِدَةً)

(الْقَاعِدَةُ الأُولَى)

٢١٤٧- (الشَّيْ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْعُرْبَانِ ... حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ فِي الْمَعَانِي

٢١٤٨- أَوْ لَفْظِهِ أَوْ فِيهِمَا فَالأَوَّلُ ... دُخُولُ بَا بُعَيْدَ «أَنَّ» يُحْمَلُ

٢١٤٩- وَمِثْلُهُ دُخُولُ بَاءٍ فِي كَفَى ... بِاللهِ إِذْ كَاكْتَفَى هُنَا وَفَى

٢١٥٠- وَمِثْلُ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ إِذْ ... لَا يَتَقَرَّبْنَ بِمَعْنَاهُ أُخِذْ)

(الشَّيْ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْعُرْبَانِ) هكذا النسخ، «العُرْبان» بضم، فسكون، ولكن لم أجد العُرْبان بمعنى العَرَب، لا مفردًا، ولا جمعًا، وإنما هو لغة في العَرَبون بفتحتين، أو بضم فسكون، وهو أن يشتري شيئًا، أو يستأجره، ويُعطي بعض الثمن، أو الأجرة، ثم يقول: إن تمّ العقد احتسبناه، وإلا فهو لك، ولا آخذه، قاله الفيوميّ[1]، وهذا المعنى غير مناسب هنا.

فلو قال بدل هذا البيت:

الشَّيْءُ يُعْطَى فِي تَعَامُلِ الْعَرَبْ ... حُكْمَ الَّذِي شَابَهَ مَعْنًى وَاقْتَرَبْ

لكان أنسب، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «المصباح المنير» ٢/٤٠١.

(حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ) أي شابهه **(فِي الْمَعَانِي)** أي في معانيه وحدها **(أَوْ لَفْظِهِ)** أي أو شابهه في لفظه وحده **(أَوْ فِيهِمَا)** أي أو شابهه في اللفظ والمعنى معًا **(فَالأَوَّلُ)** أي إعطاء الشيء حكم ما شابهه في المعنى **(دُخُولُ بَا)** الجرّ **(بُعَيْدَ)** تصغير «بَعْد» تصغيرَ تقريب **(«أَنَّ»)** أي التي عمل فيها فعلٌ منفيّ؛ لأنه لا يتأتى لها شبه بـ«ليس» إلا عند ذلك، وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل في «أنّ» فعلًا منفيًا، فالنفي صيّر الكلام الذي من جملته خبر «أنّ» منفيًا، فشابه خبر «ليس» من حيث إنّ كُلًّا منفيّ[1]، وذلك في قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣] **(يُحْمَلُ)** أي يحمل ذلك على أنها أشبهت «ليس»، فكان في معنى أو ليس الله بقادر، بدليل أنه جاء مصرحا به في قوله عز وجل: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ﴾ [يس: الآية ٨١].

(وَمِثْلُهُ) أي مثل خبر «أن» في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر «ليس»**(دُخُولُ بَاءٍ فِي)** قوله عز وجل: (﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣] **(إِذْ كَاكْتَفَى)** بقطع الهمزة للوزن **(هُنَا وَفَى)** يعني أن «كفى» لا يتعدّى بالباء، بل بنفسه، ولكن لما ضُمّن معنى «اكتفى» عُدي بالباء، ولما كان من باب التضمين فصله، وقال: ومثله إلخ **(وَمِثْلُ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ)** حيث دخلت الباء مع أن يقرأ يتعدّى بنفسه **(إِذْ لَا يَتَقَرَّبْنَ بِمَعْنَاهُ أُخِذْ)** أي لما ضُمّن «لا يقرأن» معنى «لا يتقرّبن دخلت الباء فيه».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما معًا.

[فأما الأول]: فله صور كثيرة، إحداها: دخول الباء في خبر «أنّ» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣]؛ لأنه في معنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سهّل ذلك التقدير تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: الآية ٩٩]، ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣] لما دخله من معنى «اكتف بالله شهيدا»

(١) حاشية «الدسوقي» ٣/٥٠٧.

بخلاف قوله [من الوافر]:

* قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ *

وفي قوله [من البسيط]:

* سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

لِمَا دخله من معنى «لا يتقربن بقراءة السور»، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وَصَلَ إليّ كتابك، فقرأت به»، على حدّ قوله:

* لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ *

لأنه عارٍ عن معنى التقرب. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثانية بقوله:

٢١٥١- (وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدُ ... وَبَعْدَ لَيْتَ مَنَعَهُ قَدْ أَوْ رَدُوا)

(**وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدُ»**) أي حيث جوّزوا حذف خبر «خالد» اكتفاء بخبر «إنّ»؛ لأنه في معنى «زيد قائم» (**وَبَعْدَ «لَيْتَ» مَنْعَهُ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ(**قَدْ أَوْ رَدُوا**) يعني أنهم منعوا أن يقال: «ليت زيدًا قائم، وخالدٌ»؛ لأنه ليس في معنى «زيدٌ قائم»؛ لأن «ليت زيدًا قائمٌ» لا يحتمل الصدق والكذب، و«زيد قائم» يحتملهما. والله تعالى أعلم.

ثم أشار الثالثة بقوله:

٢١٥٢- (وَأَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ يَصِحْ ... إِذِ الْمُؤَدَّى نَفْيُ لَا فِيهِ يَضِحْ)

(**وَ«أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ» يَصِحُّ**) أي مع أن فيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، لكن جاز ذلك.

تنبيه:

قال السيرافيّ، والزمخشريّ، وابن مالك: يجوز تقديم معمول ما أُضيف إليه «غير» مطلقًا، وقال ابن السراج: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن كان المعمول ظرفًا جاز، وإلا امتنع. ذكره المحشّي[1].

(١) «حاشية الدسوقيّ» ٣/٥٠٨.

(**إِذْ**) تعليلية، أي لأن (**الْمُؤَدَّى**) أي المعنى (**نَفْيُ «لَا» فِيهِ يَضِحْ**) أي يتضح فيه، يعني أنه لما كان معناه «أنا زيدًا لا أضرب» جاز ذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «أنا زيدًا غير ضارب» لِمَا كان في معنى «أنا زيدًا لا أضرب»، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: «أنا زيدًا أول ضارب»، أو «مثل ضارب»[1]، ودليل المسألة[2] قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: الآية ١٨]، فقدم ﴿فِي الْخِصَامِ﴾ [الزخرف: الآية ١٨] وهو متعلّق بـ﴿مُبِينٍ﴾، وقول الشاعر [من الطويل]:

فَتًى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغٍ تَوَلَّهُ ... وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلَا

فقد قدّم «حقًّا»، وهو معمول لـ«ملغ».

وقوله [من البسيط]:

إِنِ امْرَأً خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ ... عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

فقد قدّم «عندي»، وهو متعلّق بـ«مكفور».

ويحتمل أن يكون منه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ * عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ﴾ [المدثر: ٩-١٠]، ويحتمل تعلق ﴿عَلَى﴾ بـ﴿عَسِيرٌ﴾، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره، ولو قلت: «جاءني غير ضارب زيدًا» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يَحُلّ مكان «غير». والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٥٣- (وَغَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ ... جَازَ إِذَا مَا قَائِمٌ يُدَانِي)

(**وَ«غَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ»**) «غير» مبتدأ، و«قائم» مضاف إليه، و«الزيدان» فاعل سدّ مسدّ الخبر

(١) هذا عند الجمهور، وحكى ثعلب عن الكسائيّ جواز التقديم في المثال الأول، وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني. «الحاشية» ٣/٥٠٨.

(٢) يعني تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها، سواء كان ذلك المعمول ظرفًا أو غيره، فالآية دليل على جواز تقديم الجارّ والمجرور؛ إذ قوله ﴿فِي الْخِصَامِ﴾[الزخرف: الآية ١٨] متعلّق بالمضاف إليه من قوله: ﴿غَيْرُ مُبِينٍ﴾[الزخرف: الآية ١٨] . انتهى «الحاشية» ٣/٥٠٨.

(جَازَ) يعني أن قولك: «غير قائم الزيدان» جائز؛ لأنه في معنى «ما قائم الزيدان»، كما أشار إليه بقوله: **(إِذَا مَا)** زائدة **(«قَائِمٌ» يُدَانِي)** يعني أنه يقاربه في المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «غير قائم الزيدان»؛ لأنه في معنى «ما قائم الزيدان»، ولولا ذلك لم يجز هذا التركيب؛ لأن جوازه إنما هو لكون «غير» مبتدأ، وهو لا يجوز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، و«غير» في هذا التركيب ليس واحدًا منهما، لكن لما كان في معنى «ما قائم الزيدان» جاز، ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

غَـيْـرُ لَاهٍ عِـدَاكَ فَـاطَّـرِحِ الـلَّـهْـ ... ـوَ وَلَا تَـغْـتَـرِرْ بِـعَـارِضِ سِـلْـمِ

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس [من الرمل]:

غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ ... يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْحَزَنِ

والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

٢١٥٤- (ضَارِبُ زَيْدٍ مِثْلَ ضَارِبٍ جُعِلْ ... نُـكْـرًا لِأَنَّـهُ بِـمَـعْـنَـاهُ حُـمِـلْ)

(«ضَارِبُ زَيْدٍ») أي قولك: «ضارب زيد الآن أو غدًا» **(مِثْلَ ضَارِبٍ جُعِلْ)** بالبناء للمفعول، وقوله: **(نُكْرًا)** منصوب على التمييز **(لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ حُمِلْ)** أي حمل على معناه، فالباء بمعنى «على»، يعني أن اسم الفاعل الذي بمعنى الحال، أو الاستقبال المضافَ لمعرفة أُعطي حكم اسم الفاعل المنون وهو التنكير.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم أعطوا «ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا» حكمَ «ضارب زيدًا» في التنكير؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بـ«رُبّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو «هذا مَلْتُوتًا شارب السويق»، كما يتقدم عليه حالُ منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيّ؛ لأنه حينئذ ليس في معنى الوصف الناصب للمفعول؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته لفظيّة، لا تفيد تعريفًا، وأما الذي بمعنى الماضي فإضافته محضة تفيد التعريف. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٥٥- (وَوَقَعَ التَّفْرِيغُ فِي الْإِثْبَاتِ ... إِذَا بِمَعْنَى النَّفْيِ كَانَ آتِي)

(وَوَقَعَ التَّفْرِيغُ) أي جاز وقوع الاستثناء المفرّغ **(فِي الْإِثْبَاتِ)** أي الإيجاب مع أنه إنما يقع في النفي **(إِذَا بِمَعْنَى النَّفْيِ كَانَ آتِي)** أي إذا كان الإيجاب بمعنى النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب، في نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: الآية ٤٥]، وقوله: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: الآية ٣٢]، لكون المعنى: وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٥٦- (وَبِـ«لَا» عَطَفَ بَعْضُ الشُّعَرَا ... فِي مُثْبَتٍ بِمَا يُنَافِي فُسِّرَا)

(وَبِـ«لَا») فيه تسمّح؛ لأن العطف بالواو وحدها، و«لا» لتوكيد النفي عند الاجتماع **(عَطَفَ بَعْضُ الشُّعَرَا فِي مُثْبَتٍ)** وقوله: **(بِمَا يُنَافِي فُسِّرَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول صفة لـ«مثبت»، يعني أن ذلك المثبت مُفَسَّرٌ بالنفي، فلذا جاز العطف بـ«ولا» عليه.

وحاصل معنى البيت أنهم أجازوا العطف بـ«ولا» بعد الإيجاب، في نحو قوله[من الطويل]:

فَـمَـا سَـوَّدَتْـنِـي عَـامِـرٌ عَـنْ وِرَاثَـةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

لأن معناه قال الله لي: لا تَسْمُ بأم ولا أب. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

٢١٥٧- (وَزِيدَ لَا فِي مِثْلِ أَنْ لَا يَسْجُدَا ... لَمَّا مُـؤَدَّاهُ بِـنَـهْـيٍ وَرَدَا)

(وَزِيدَ «لَا» فِي مِثْلِ «أَنْ لَا يَسْجُدَا» لَمَّا مُؤَدَّاهُ بِنَهْيٍ وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي لما كان معناه نفيًا.

وحاصل معنى البيت أنه ورد زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: الآية ١٢]، قال ابن السِّيد: المانع من الشيء آمر للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا

تسجد، قال ابن هشام: والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني ما الذي أمرك؟، يوضحه في هذا أن «لا» الناهية لا تصاحب «أن»الناصبة، بخلاف «لا» النافية. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٥٨- (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ عُدِّي بِعَلَى   إِذْ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ مَعْنَاهُ انْجَلَى)

(وَرَضِيَتْ عَلَيَّ عُدِّي) بسكون الياء للوزن **(بِعَلَى؛ إِذْ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ مَعْنَاهُ انْجَلَى)** يعني أنه تعدّى «رضي» بـ«على» في قوله [الوافر]:

* إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ *

لكون «رضي عنه» بمعنى أقبل عليه بوجهِ وُدِّهِ، وقال الكسائيّ: إنما جاز هذا؛ حملًا على نقيضه، وهو سَخِطَ. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

٢١٥٩- (إِلَّا قَلِيلٌ مُوجَبًا قَدْ رُفِعَا   لَمَّا مُرَادُهُ بِنَفْيٍ وَقَعَا)

(﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] **مُوجَبًا قَدْ رُفِعَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول **(لَمَّا مُرَادُهُ بِنَفْيٍ وَقَعَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، يعني أنه رُفع المستثنى على إبداله من الموجَب، في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، لكون معناه: لم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩]، وقيل: ﴿إِلَّآ﴾ وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يُخلِّص من الاعتراض، إن كان لازمًا[1]؛ لأن عطف البيان كالنعت، فلا يَتبَع الضمير، وقيل: ﴿قَلِيلٌ﴾ مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادية عشرة بقوله:

٢١٦٠- (إِشَارَةُ الأُنْثَى أَتَتْ كَذَكَرِ   لَمَّا أَتَى الإِخْبَارُ بِالْمُذَكَّرِ)

(١) أي إن كان الاعتراض لازمًا، أي الواقع أنه لازم على هذا القول، فهو مثل زيد لا عيب فيه إن كان له أم.

(إِشَارَةُ الأُنْثَى أَتَتْ كَذَكَرٍ) أي وقعت بلفظ المذكّر **(لَمَّا أَتَى الإِخْبَارُ بِالْمُذَكَّرِ)** يعني أنه وقع تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القَصَص: الآية ٣٢] مع أن المشار إليه «اليد»، و«العصا»، وهما مؤنثتان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، و«البرهان» مذكر.

والحاصل أن اليد والعصا، وإن كانا مؤنثتين، لكن لما كانا في معنى البرهان، وهو مذكّر أعطيا حكمه، فأشير إليهما بإشارته.

ومثله قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الأنعَام: الآية ٢٣] الآية، فيمن نصب الفتنةَ وأنث الفعل، يعني أنه مثل سابقه بطريق العكس؛ لأنه أُنّث هنا باعتبار الخبر، أي أنث الفعل، أي ﴿تَكُن﴾، وإن كان الاسم مذكرًا، وهو المصدر المأخوذ من قوله: ﴿إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ لكون الاسم مؤنثا في المعنى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثانية عشرة بقوله:

٢١٦١- (عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَا زَيْدٌ رُفِعْ   لَمَّا مُوَافِقًا لِمَنْ هُنَا وُضِعْ)

(**«عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَا»**) بإشباع الواو للوزن، كما قاله الناظم رحمه الله، «زيد» مبتدأ، و«من» مبتدأ ثانٍ، و«هو» خبر «من»، والجملة خبر «زيد» **(زَيْدٌ رُفِعْ)** بالبناء للمفعول **(لَمَّا مُوَافِقًا لِـ«مَنْ» هُنَا وُضِعْ)** بالبناء للمفعول، يعني أنه رُفع «زيد» في هذا المثال حملا له على «من» لأنه نفسها في المعنى، وهي مما يجب لها الصدر بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قبلها، فأعطي زيد حكمها، فرفع. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثالثة عشرة بقوله:

٢١٦٢- (وَمِثْلُ إِنَّ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي   جَازَ لِكَوْنِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفِي)

(وَمِثْلُ «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي» جَازَ) يعني أنهم جوّزوا نحو «إن أحدًا لا يقتفي ذلك»، مع أنّ «أحدًا» لا تقع إلا في النفي، إلا أنهم أجازوا هنا **(لِكَوْنِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفِي)** أي لأجل كون الضمير في «يقتفي» في سياق النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جوزوا قولهم: «إن أحدًا لا يقول ذلك»، ونحوه مثال

النظم، فأوقعوا «أحدًا» في الإثبات؛ لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكأنّ «أحدًا» كذلك، وقال [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا ... يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

فقد رَفَع «كواكبها» بدلًا من ضمير «يحكي»؛ لأنه راجع إلى «أحدًا»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ[1]، أتته كتابي فاحتقرها»، فقال له: كيف قلت أتته كتابي؟، فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟، وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد [من الرجز]:

فِيهَا[2] خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ ... كَأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ

إن أردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق، فقل: كأنهما، فقال: أردت «ذلك»[3] ويلك.

وقالوا: «مررت برجل أبي عَشَرَةٍ نَفْسُهُ، وبقوم عَرَبٍ كُلُّهم» و«بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، وَالْعَرْفَجُ بمعنى الخَشِنِ، والأب بمعنى الوالد.

---

(١) أي أحمق.

(٢) الضمير للخيل.

(٣) يعني أنه أراد إرجاع الضمير إلى «ذلك» مقدّرًا، وذلك مفرد مذكّر، واسم الإشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذُكر، وما تقدّم، كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار، تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالًا كثيرة، وقصّة طويلةً، كما تقول له: ما أحسن ذاك، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر، ولهذا قال رؤبة: أردت ذلك، وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرًا أو تنبيهًا. قاله الدمامينيّ. «الحاشية» ٣/٥١٥.

تنبيهان:

(الأول): أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنْزيلهم لفظًا موجودًا مَنْزِلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنْزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمَنْزِلة الموجود، كما في قوله [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وقد مضى ذلك في أقسام العطف من الباب الرابع.

(والثاني): أنه ليس بلازم أن يُعطَى الشيءُ حكمَ ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطَى حكم «أنْ»، أو «أنّ» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول أنهم لم يُعطُوه حكمهما في جواز حذف الجارّ، ولا في سدهما مَسَدَّ جزأي الإسناد، ثم إنهم شرَّكوا بين «أنْ» و«أنَّ» في هذه المسألة في باب «ظن»، وخصوا «أن» الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب «عسى»، وخصوا الشديدة بذلك في باب «لو».

ودليل الثاني أنهما لا يُعطَيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و«عجبت أن تقوم، وأنك قائم»، ولا يجوز «عجبت قيامك»، وشذ قوله [من الطويل]:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فأجري المصدر مُجرَى «أن يفعل» في حذف الجارّ، إذ الأصل من المراء، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام»، ولا تقول: «حسبت قيامك»، حتى تذكر الخبر بأن تقول: «حسبت قيامك حاصلًا» مثلًا، وتقول: «عسى أن تقوم»، ويمتنع «عسى أنك قائم»، ومثلها في ذلك «لعل»، وتقول: «لو أنك تقوم»، ولا تقول: «لو أن تقوم»، وتقول: «جئتك صلاة العصر»، ولا يجوز «جئتك أن تصلي العصر»، خلافا لابن جني، والزمخشريّ. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على **القسم الأول**، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه في المعنى، شرع يبيّن القسم الثاني، وهو ما أعطي ما أشبهه في اللفظ فقط، وله صور كثيرة أيضًا، فأشار إلى الصورة الأولى بقوله:

٢١٦٣- (وَالثَّانِ مَا أُعْطِيَ حُكْمَ المُشْبِهِ ... لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ فَانْتَبِهِ

٢١٦٤ـ فَزِيدَ إِنْ بُعَيْدَ مَا الْمُصَدِّرِ وَفِي الَّتِي كَاللَّذْ كَنَافٍ قَدْ دُرِي

(**وَالثَّانِ**) أي القسم الثاني من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ خبره قوله: (**مَا أُعْطِيَ**) بالبناء للمفعول (**حُكْمَ الْمُشْبِهِ لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ**) أي حكم ما أشبهه في اللفظ فقط، وقوله: (**فَانْتَبِهِ**) بكسر الهاء للوزن كمّل به البيت، أي انتبه لهذه القواعد المهمّة (**فَزِيدَ «إِنْ» بُعَيْدَ «مَا» الْمُصَدِّرِ**) بصيغة اسم الفاعل، يعني أنهم أجازوا زيادة «إن» بعد «ما» المصدريّة الظرفية، وبعد «ما» الموصولة، وهي المرادة بقوله: (**وَفِي الَّتِي**) أي وزادوها بعد «ما» التي (**كَاللَّذْ**) بسكون الذال لغة في «الذي»، وقوله: (**كَنَافٍ قَدْ دُرِي**) بالبناء للمفعول، أي عُلِم، يعني أنهم إنما زادوها حملًا لها على «ما» النافية؛ لشبهها بها في لفظها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني - وهو ما أُعطِي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه - له صور كثيرة أيضًا:

[**إحداها**]: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»؛ لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

فهذان محمولان على نحو قوله [من الكامل]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبِ[1]

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

٢١٦٥ـ (وَلَامُ الِابْتِدَا عَلَى مَا النَّافِيَهْ كَمَا عَلَى الْمَوْصُولِ دَاخِلَهْ هِيَهْ)

(**وَلَامُ الابْتِدَا**) أي وأدخلت لام الابتداء (**عَلَى «مَا» النَّافِيَهْ، كَمَا عَلَى**) «ما» (**الْمَوْصُولِ دَاخِلَهْ**)

(١) «الهانئ»: الطالي بالهناء، و«الأينق» جمع ناقة بتقديم النون، و«الجُرْب» بضم فسكون جمع جرباء، وأجرب.

بهاء ساكنة للوزن، وقوله: (**هِيَهْ**) بهاء السكت مؤكدة للضمير المستتر في «داخلة».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جوّزوا دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملًا لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَمَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ». والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثالثة بقوله:

٢١٦٦ـ (وَأَكَّدُوا مُضَارِعًا قَدْ نُفِيَا لِأَنَّهُ يُشْبِهُ مَا قَدْ نُهِيَا)

(**وَأَكَّدُوا مُضَارِعًا قَدْ نُفِيَا**) بألف الإطلاق، يعني أنهم جوّزوا تأكيد المضارع المنفيّ بـ«لا» بالنون (**لِأَنَّهُ يُشْبِهُ مَا قَدْ نُهِيَا**) أي لأن المنفيّ بـ«لا» النافية يشبه المنهيّ بـ«لا» الناهية في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية، حملًا لها في اللفظ على «لا» الناهية، نحو قوله عز وجل: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: الآية ١٨]، ونحو قوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: الآية ٢٥] الآية، فهذا محمول في اللفظ على نحو قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]، ومَن أوّلَها على النهي لم يحتج إلى هذا. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٦٧ـ (وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَأَبْصِرِ لِأَنَّهُ كَفَضْلَةٍ لَفْظًا حَرِي)

(**وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَـ**﴿أَبْصِرْ﴾) أي في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: الآية ٣٨] (**لِأَنَّهُ كَفَضْلَةٍ لَفْظًا حَرِي**) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، أي خليق بذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف الفاعل في أفعل التعجّب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: الآية ٣٨] الآية؛ لكون «أحسِنْ بزيد» مشبهًا في اللفظ لقولك: «امرر بزيد».

والحاصل أن ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: الآية ٣٨] فعل تعجب، وهو فعل ماض أُتي به على

صورة الأمر لأجل التعجّب، والضمير بعده فاعل به، والباء الداخلة عليه زائدة؛ لقبح إسناد صورة الأمر للظاهر، والشاهد في قوله: ﴿أَبْصِرْ﴾ أي بهم، فـ«بهم» وإن كان فاعلًا لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ، في قولك: «امرر بزيد»، والفضلة تحذف، فكذا ما أشبهها[1]. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

٢١٦٨- (إِنَّ الْجَوَابِيَّةُ لَامُ الِابْتِدَا تَصْحَبُهَا إِذْ تُشْبِهُ الْمُؤَكِّدَا)

(«**إِنَّ» الْجَوَابِيَّةُ**) أي التي تُستعمل للجواب، كـ«نعم» (**لَامُ الِابْتِدَا تَصْحَبُهَا**) أي تصاحب ما بعدها (**إِذْ**) تعليليّة، أي لأنها (**تُشْبِهُ الْمُؤَكِّدَا**) بكسر الكاف المشدّدة، والألف للإطلاق؛ لمشابهتها لـ«إنّ» المؤكّدة في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز دخول لام الابتداء بعد «إنّ» التي بمعنى «نعم»؛ لشبهها في اللفظ بـ«إنّ» المؤكّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]، وقد مضى البحث فيها مستوفًى في الباب الأول في الكلام على «إنّ» المكسورة المشدّدة. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٦٩- (أَيَّةُ فِي اخْتِصَاصِهِمْ كَهَا نِدَا فِي الضَّمِّ وَالْبِنَاءِ مَعْ وَصْفٍ بَدَا)

(«**أَيَّةُ» فِي اخْتِصَاصِهِمْ كَهَا**) أي كمثلها، ففيه جرّ الكاف للضمير على قلّة قال في «الخلاصة»:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى ... وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

قال الشاعر [من الرجز]:

خَلَّى الذُّنَابَاتِ شَمَالًا كَثَبَا ... وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٣/٥١٩.

(**نِدَا**) بالقصر للوزن، منصوب بنزع الخافض أي في نداء (**فِي الضَّمِّ، وَالْبِنَاءِ، مَعْ وَصْفٍ بَدَا**) أي ظهر، يعني أن «أيّة» في الاختصاص حملوها عليها في النداء من حيث البناء على الضمّ، ووصفها بالمرفوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولهم: «اللهم اغفر لنا أَيَّتُهَا العصابةُ» بضم «أيةُ»، ورفع صفتها، كما يقال: «يا أيتها العصابة»، وإنما كان حقُّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نحن العُرْبَ أقرى الناس للضيف»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمَنْزِلة المستعملة في النداء، أُعطيت حكمها، وإن انتفى مُوجِب البناء، وأما «نحن العُرْبَ» في المثال، فإنه لا يكون مُنَادًى؛ لكونه بـ«أل»، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف، وأما نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث»، فواجب النصب سواء اعتُبِر حالُهُ، أو حالُ ما يشبهه، وهو المنادى؛ لكونه مضافًا، وهو واجب النصب. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٧٠- (حَذَامِ مَعْ قَطَامِ فِي الْبِنَاءِ مِثْلُ دَرَاكِ وَنَزَالِ جَائِي)

(«**حَذَامِ» مَعْ «قَطَامِ»**) علما امرأتين (**فِي الْبِنَاءِ مِثْلُ دَرَاكِ، وَنَزَالِ**) اسما فعلين، بمعنى أدرك، وانزل، وقوله: (**جَائِي**) خبر «حذام».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن باب «حذام»[1] يُبنى في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهًا لها بـ«دَرَاكِ»، و«نَزَالِ»[2]، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [من الرجز]:

(١) قوله: «باب حَذَامِ» أراد به ما كان على وزن «فَعَالِ» من أعلام الأعيان المؤنّثة، سواء كان في آخره راء، أو لا، و«حذام» بالحاء المهملة، فالذال المعجمة علم على امرأة، وإنما قال في لغة أهل الحجاز لأن أكثر بني تميم يبني ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار، وغير ذوات الراء كقطام وحذام يُعربه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف، كان من ذوات الراء أو لا. قاله الشمنيّ. «دسوقي» ٣/٥٢٠.

(٢) قوله: «تشبيها لها إلخ» أي في أربعة أمور: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، وهذا بناء على قول الأكثر أن نزال اسم للمنازلة، لا لـ«انزل»، كما قال بعضهم، وذهب الرضيّ إلى أن علة بناء باب =

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ

فالأصلُ كَفافًا، فهو حال، أو تَرْكَ كَفافٍ، فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]:

جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصُرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامِ

وليس كذلك، إذ ليس لفعله[1] فاعل، أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله حَرَامِيٌّ، كقوله [من الرجز]:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ

ثم خفّف بحذف الياء المشدّدة، ولو أقوى[2] لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فعلّة بناء «أوانِ» قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره، وكونه لم يُسلَك به في الضم مسلك «قبلُ» و«بعدُ» شبهه بـ«نَزَالِ». والله تعالى أعلم

ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

٢١٧١- (وَحَاشَ لِلَّهِ بِنَاهُ كَالَّتِي حَرْفًا أَتَتْ تَجُرُّ مَا اسْتَثْنَتِ)

(**وَ«حَاشَ لِلَّهِ»**) مبتدأ أول خبره جملة قوله: (**بِنَاهُ**) بالقصر للوزن، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله: (**كَالَّتِي**) أي كبناء «حاش» التي (**حَرْفًا**) منصوب على الحال من «التي» (**أَتَتْ تَجُرُّ مَا اسْتَثْنَتِ**) بقطع الهمزة للوزن، أي جارّة للمستثنى بها، في نحو قولك: «قام القوم حاش زيدٍ».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن بناء «حاشا» في قوله ﷻ: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٣١] لشبهها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية، والدليل على اسميتها قراءةُ بعضهم ﴿حَاشًا﴾ بالتنوين

= حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث، وذهب المبرد إلى أنها بُنيت لتوالي العلل؛ لأنها كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فلما زادوا التعريف بنوا؛ إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله الشمنيّ. «دسوقي» ٥٢٠/٣.

(١) قوله: «لفعله» أي وهو حرم فاعل، أي وصف على زنة فاعل، أو فاعلة حتى يكون معدولًا عن واحد منهما.

(٢) الإقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الرويّ بالضمّ والكسر.

على إعرابها، كما تقول: «تَنْزِيهًا لله»، وإنما قلنا: إنها ليست حرفا؛ لدخولها على الحرف، ولا فعلًا؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعلٌ حُذف مفعوله، أي جَانَبَ يوسف المعصيةَ؛ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كُلِّ موضع يقال لك: «أتفعل كذا؟، أو أفعلت كذا؟»، فتقول: «حاشا لله»، فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب «حذام» لذلك. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٧٢- (وَقَطُّ بِالضَّمِّ بِمُثْبَتٍ وَرَدْ كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَثِيرًا اطَّرَدْ)

(**وَقَطُّ بِالضَّمِّ بِمُثْبَتٍ وَرَدْ**) يعني أنه ورد استعمال قط في الإثبات قليلًا حملًا لها عليها في النفي، وهو الغالب في استعمالها، كما قال: (**كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَثِيرًا اطَّرَدْ**) يعني أن المطرد في استعمالها أن تكون في النفي.

وحاصل معنى البيت أنه ورد قول بعض الصحابة رضي الله عنه: «قصرنا الصلاة مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قطّ، وآمنه»[1]، فأوقع «قط» بعد «ما» المصدرية، كما تقع بعد «ما» النافية. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

٢١٧٣- (وَأَدْغَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا كَمَا مُمَاثِلٌ بِالِاطِّرَادِ أُدْغِمَا)

(**وَأَدْغَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا**) أي في مقاربه (**كَمَا مُمَاثِلٌ بِالِاطِّرَادِ أُدْغِمَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي كما اطّرد إدغام المتماثلين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه ثبت إعطاء الحرف[2] حكم مقاربه في المخرج، حتى أدغم فيه بعد إبدال الأول من جنس الثاني، حتى يكون من إدغام المتماثلين، نحو قوله ﷻ: ﴿وَخَلَقَ

---

(١) أخرجه البخاريّ في «كتاب الحج» من «صحيحه» بنحوه.

(٢) اعترض الدمامينيّ على ابن هشام في إدخاله هذا البحث هنا، إذ لا مدخل له في الإعراب، فما باله قد ذكره مع أنه التزم تجنّب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب، قال الشمنيّ: وأقول: إنما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد، وما ذكره هنا إنما هو على سبيل الاستطراد. «دسوقي» ٥٢٢/٣ - ٥٢٣.

كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٠١] فأدغم القاف في الكاف، وقوله: ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: الآية ١٠] فأدغم الكاف في القاف، وحتى اجتمعا رَوِيَّيْن، كقوله [من الرجز]:

بُنَيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنُ   الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمُ

وقول أبي جهل [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي   بَازِلُ عَامَيْنِ حَدِيثٌ سِنِّي

* لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي *

وقول آخر [من الرجز أيضًا]:

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا   إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنَّدَا

ويُسمَّى ذلك إكفاء، مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت، أو بمعنى أملت؛ لأن الشاعر يقلب الرويّ، ويُميله عن طريقه إلى آخر. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه لفظًا فقط، شرع يبيّن الثالث، وهو ما أُعطي حكم ما أشبهه لفظًا ومعنى، فقال:

٢١٧٤- (وَثَالِثٌ مَا مُشْبِهًا تَحَقَّقَا   فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى كَأَفْعَلَ انْتَقَى

٢١٧٥- مُفَضِّلًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ   فَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ عِنْدَ ذَا أُبِي

٢١٧٦- لِشِبْهِهِ لَهُ بِأَصْلٍ وَازِنَهْ   وَفِي الْمُبَالَغَةِ بَلْ مَا بَايَنَهْ

٢١٧٧- وَأَخَذَ التَّصْغِيرَ ذُو التَّعَجُّبِ   مِنْهُ كَمَا أُمَيْلِحَ اللَّذْ قَدْ سُبِي

٢١٧٨- وَمَا أُحَيْسِنَهُ فَعَنْهُمْ لَمْ يَجِي   سِوَاهُمَا وَمَنْ يَقِسْ لَمْ يُنْهِجِ)

(**وَثَالِثٌ**) أي من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ سوغه الوصف المقدّر، أو خبر مقدم لـ(**مَا**) موصولة (**مُشْبِهًا**) حال من فاعل (**تَحَقَّقَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، وهو صلة «ما»، يعني أن الثالث ما أشبهه غيره (**فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، كَأَفْعَلَ**) أي كموزون «أفعل»، وقوله: (**انْتَقَى**) حال من «أفعل» بتقدير «قد» أي حال كونه منتقيًا، وهو معنى قوله: (**مُفَضِّلًا**) أي مستعملًا في التفضيل (**كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ**) وفي نسخة: «مَعَ أَفْعَلِ التَّعَجُّبِ» (**فَرَفْعُهُ**) أي رفع «أفعل» (**الظَّاهِرَ**)

أي الاسم الظاهر خلافَ المضمر (**عِنْدَ ذَا**) إشارة إلى كونه مفضّلًا، أي رفعه عند استعماله في التفضيل (**أُبِي**) بالبناء للمفعول، أي مُنع (**لِشِبْهِهِ لَهُ**) أي لأفعل التعجب (**بِأَصْلٍ**) متعلّق بـ«شبهه»، أي لشبهه به في أصل اشتقاقه، وقوله: (**وَازِنَهْ**) في محل نصب على الحال، أي حال كونه موازناله (**وَفِي الْمُبَالَغَةِ**) أي شابهه أيضا في إفادة المبالغة، وقوله: (**بَلْ مَا بَايَنَهْ**) مؤكّد لما مضى، أي بل لم يفارقه في أوصافه، ومعانيه التي أفادها، فلذا حمل عليه في منعه عن رفع الاسم الظاهر، كما حُمل فعل التعجب عليه في جواز تصغيره مع كونه لا يُصغّر، وإلى هذا أشار بقوله: (**وَأَخَذَ التَّصْغِيرَ ذُو التَّعَجُّبِ مِنْهُ**) أي من أفعل التفضيل (**كَمَا أُمَيْلِحَ**) تصغير «أملح»، وقوله: (**اللَّذْ**) بسكون الذال لغة في «الذي»، وهو مفعول فعل التعجّب (**قَدْ سُبِي**) صلة الموصول، أي ما أملح الشخص الذي سُبي، أي أُخذ بالسبي (**وَمَا أُحَيْسِنَهُ**) تصغير «أحسن» (**فَعَنْهُمْ لَمْ يَجِي سِوَاهُمَا**) أي لم يرد في استعمال العرب مصغرًا غير هاتين الكلمتين (**وَمَنْ يَقِسْ**) أي من يجعله من النحاة مقيسًا (**لَمْ يُنْهِجِ**) بفتح أوله، وثالثه، من نهج كمنع ثلاثيًا، أو بضم أوله، وكسر ثالثه، من أنهج رباعيًا، يستعمل لازمًا ومتعديًا(١)، يقال: نَهَجَ الطريقُ، وأنهج وَضَحَ، ونهجه، وأنهجه: أو ضحه، والمناسب هنا المتعدّي، أي لم يسلك طريق المحققين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث هو ما أعطي حكمَ الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنى، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر؛ لشبهه بـ«أفعل» في التعجب وزنًا، وأصلًا، وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

* يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا(٢) *

ولم يُسمع ذلك إلا في «أحسن»، و«أملح»، ذكره الجوهري، ولكنّ النحويين مع هذا قاسوه، ولم يَحكِ ابنُ مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا

(١) راجع «القاموس» و«المصباح» في مادة «نهج».

(٢) «شدنّ» يقال: شدن الغزال يشدُن شدونا من باب قعد: قوي وطلع قرناه، والنون الثانية ضمير الغزلان. «شرح الأبيات» ٨/٧١.

يقال - أي أفعل في التعجب مصغرًا - إلا لمن صَغُر سِنُّه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ)

٢١٧٩- (الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءٍ جَاوَرَهْ ... كَجُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ جُرَّ فَرَهْ

٢١٨٠- وَالأَكْثَرُ الرَّفْعُ وَكَالْمُزَمَّلِ ... يَتْبَعُ مَرْفُوعًا فَأَمْرُهُ جَلِي

٢١٨١- بِالْجَرِّ قَدْ قُرِيءَ فِي أَرْجُلِكُمْ ... مَعْ كَوْنِهِ عَطْفًا عَلَى أَيْدِيكُمْ

٢١٨٢- بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ خُفِضْ ... قَالَ بِهِ الْفَرَّاءُ عَنْهُمْ فَاعْتُرِضْ

٢١٨٣- رِجْسٌ وَنِجْسٌ هَكَذَا جِوَارَا ... وَقَدُمَتْ لِحَدُثَتْ قَدْ جَارَى

٢١٨٤- سَلَاسِلًا مُجَاوِرٌ أَغْلَالَا ... وَيُؤْقِنُونَ هَمْزَهُ قَدْ نَالَا

٢١٨٥- مُؤْسَى وَمُؤْقِدٌ بِذَا يُجَارِي ... قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِي)

(الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءٍ جَاوَرَهْ) أي في الإعراب وغيره على ما يأتي بيانه، وإن اعترض على صاحب الأصل بالنظر لغيره؛ إذ لا دخل له في هذا الفنّ (كَجُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ) صفة لـ«جحر»، فكان حقّه الرفع، ولكنه (جُرَّ) لمجاورته المجرور، فهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المجاورة، فحركة المجاورة ليست حركة إعراب، ولا بناء، وإنما هي حركة اجتُلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرّد أمر استحسانيّ لفظيّ، لا تعلّق له بالمعنى. قاله المحشّي[1]، وقوله: (فَرَهْ) أي انظر في هذه المسألة نظرَ تحقيق، وتأمّل، فهو فعل أمر من الرؤية، وأصله «ارْأَ»، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حُذفت، واستُغني عن همزة الوصل أيضًا، ثم اجتلبت هاء السكت للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

(١) «حاشية الدسوقي»٣/٥٢٥.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(وَالأَكْثَرُ) أي أكثر الاستعمال في مثل هذا المثال هو (الرَّفْعُ) لأنه الأصل في إعرابه (وَكَالْمُزَمَّلِ) بفتح الميم المشدّدة، أي في قوله: «في بِجَادٍ مُزَمَّلِ» (يَتْبَعُ مَرْفُوعًا) أي وهو قوله: «جحر» في المثال السابق، و«كبير» في هذا المثال (فَأَمْرُهُ جَلِي) أي واضح حيث لم يخرج من أصله.

(بِالْجَرِّ قَدْ قُرِيءَ فِي) قوله تعالى: (﴿أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦٥] مَعْ كَوْنِهِ عَطْفًا) أي معطوفًا (عَلَى ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾) أي المنصوب بـ﴿اغسلوا﴾، أي فهو منصوب، لكنه جرّ للمجاورة.

(«بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ» خُفِضْ) بالبناء للمفعول، أي جرّ «كلهم» بالمجاورة «للزوجات» (قَالَ بِهِ الْفَرَّاءُ عَنْهُمْ) أي ناقلًا عن بعض النحاة (فَاعْتُرِضْ) بالبناء للمفعول، أي اعترض عليه في ذلك.

(رِجْسٌ وَنِجْسٌ) بكسر النون، وسكون الجيم (هَكَذَا جِوَارَا) أي لأجل مجاورة «رجس» (وَقَدُمَتْ لِحَدُثَتْ قَدْ جَارَى) يعني أن قولهم: «أخذني ما قَدُم وما حَدُثَ» بضم دال «حدث» من باب المجاورة، إذا الأصل في «حَدَث» فتح الدال، فضمت قصدًا لمناسبة الازدواج.

و(سَلَاسِلًا مُجَاوِرٌ أَغْلَالَا) أي إنما صُرف ﴿سَلَٰسِلَا﴾ [الإنسان: الآية ٤] مع كونه مما لا ينصرف لكونه على وزن منتهى الجموع، لكنه صُرف في هذه القراءة لمناسبة ﴿أَغْلَٰلًا﴾ (وَيُؤْقِنُونَ هَمْزَهُ قَدْ نَالَا) أي لمجاورة المهموز، وهو ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ [البقرة: الآية ٩٤] و(مُؤْسَى) بالهمزة (وَمُؤْقِدٌ) بالهمزة أيضًا (بِذَا يُجَارِي) أي يجاري ما سبق من المهموزات؛ إعطاء للواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت، كما قيل: في «وجوه» «أجوه» ونحوه، وهذا معنى قوله: (قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِي) يعني أن الجار عادة قد يؤخذ بجريمة جاره إذا كان جُرمه مما يُؤذِن بإهماله له؛ لأن من حقّ الجار أن يُقَوِّم جاره، ويأخذ على يديه إذا رأى منه الاعوجاج، فإذا تركه حتى وقع في جُرم، فربما أُخذ به تعزيرًا وتأديبًا له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثانية هي أن الشيء يُعطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

* كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ *

وقيل به في قوله عَزَّلَ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: الآية ٢٢] فيمن جرَّهما، فإن العطف على ﴿وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾، لا على ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يَطُوفون عليهم بالحور، وقيل: العطف على ﴿جَنَّٰتِ﴾، وكأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل: على ﴿وَأَكْوَابٌ﴾ باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ﴾ [الواقعة: ١٧-١٨] يُنَعَّمون بأكواب.

وقيل في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] بالخفض: إنه عطف على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾، لا على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خُفِض لمجاورة رؤوسكم، والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا، كما مثلنا، وفي التوكيد نادرًا، كقوله [من البسيط]:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ(١)

قال الفراء: أنشدنيه أبو الجراح(٢) بخفض «كلهم»، فقلت له: هلا قلت: «كُلَّهُمْ» يعني بالنصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه(٣)، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسَل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعًا، فعُطفت على الممسوح، لا لتُمْسَح، ولكن لِيُنَبَّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى

(١) أراد بالذَّنَب الذكر كناية، أي بلغ الأزواج أنه إذا انحلّت رأس الذكر، وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم. «دسوقي» ٣/٥٢٦.

(٢) هو أبو الجرّاح العقيليّ أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وكان ممن شايع الكسائيّ على سيبويه في المسألة الزنبوريّة.

(٣) أي لعله أن يرجع عما قاله أوّلًا.

ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: الآية ٦] فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة. انتهى.

تنبيه:

أنكر السيرافي، وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم: «خَرِبٍ» بالجر على أنه صفة لـ«ضبٍّ»، ثم قال السيرافي: الأصل خَرِبٍ الجحرُ منه بتنوين «خَرِبٍ»، ورفع الجحر، ثم حُذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخُفِض الجحر كما تقول: «مررت برجلٍ حسنِ الوجه» بالإضافة، والأصل حسن الوجهُ منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه؛ لتقدم ذكره فاستتر.

وقال ابن جني: الأصل خَرِبٍ جُحْرُهُ، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له(١)، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أُمن اللبس، وقول السيرافي: إن هذا مثل «مررت برجلٍ قائم أبواه، لا قاعدَين» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول، على ما سيأتي(٢).

ومن ذلك قولهم: «هَنَأَني، ومَرَأَني»، والأصل أمرأني، وقولهم: «هو رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون، وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة، فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: «نجس» بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد، إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يُلتزَم فهذا جائز بدون تقدم «رجس»؛ إذ يقال: فِعْل بكسرة، فسكون في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة، نحو «كَتِف»، و«لَبِن»، و«نَبِق».

وقولهم: «أخذه ما قَدُم وما حَدُث» بضم دال «حدث»، وقراءة جماعة ﴿سَلَٰسِلَا وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: الآية ٤] بصرف «سلاسل»، وفي الحديث: «ارجعن مأزورات، غير مأجورات»، والأصل موزورات بالواو؛ لأنه من الوزر، وقراءة أبي حية ﴿يؤقنون﴾ بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

(١) ذلك لأن الصفة إنما هي للضبّ، وأجريت على الجُحْرِ.

(٢) أي في القاعدة الثامنة.

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى ... وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز «المؤقدين» و«مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت، كما قيل في «وجوه»: «أُجوه»، وفي «وُقِّتت»: «أُقِّتَتْ».

ومن ذلك قولهم في «صُوَّم»: «صُيَّم» حملًا على قولهم في «عُصُوٌّ»: «عِصِيّ»، وكان أبو علي يُنشِد في مثل ذلك [من الرجز]:

* قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ *

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ)

٢١٨٦- (يُشْرَبُ لَفْظٌ مَا يُرَادُ بِسِوَاهْ ... فَحُكْمَهُ يُعْطَى وَتَضْمِينًا تَرَاهْ

٢١٨٧- مُفَادُهُ دَلَالَةُ الْكَلِمَةِ ... عَلَى مُرَادِ الْكِلْمَتَيْنِ الثَّابِتِ

٢١٨٨- كَسَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ... أَيِ اسْتَجَابَ فَبِلَامٍ بَعْدَهُ

٢١٨٩- وَيَعْلَمُ الْمُفْسِدَ أَيْ يُمَيِّزُهْ ... لِذَا بِمِنْ أَتَى بِلَفْظٍ يُبْرِزُهْ

٢١٩٠- وَقَوْلُهُمْ آلَى مِنِ امْرَأَتِهِ ... فَغَلَطٌ لِلْجَهْلِ عَنْ عُلْقَتِهِ)

(يُشْرَبُ) بضم أوله، وفتح ثالثه، مبنيًا للمفعول، من الإشراب، ونائب فاعله: (لَفْظٌ مَا يُرَادُ بِسِوَاهْ) أي ما يُقصد من المعنى بغيره، أي الذي ضُمِّنه (فَحُكْمَهُ) بالنصب مفعولًا ثانيًا لـ(يُعْطَى) بالبناء للمفعول (وَتَضْمِينًا تَرَاهْ) أي ترى اسمه تضمينًا، وفي نسخة: «وَتَضْمِينٌ سُمَاهْ» مثلّث السين لغة في اسم (مُفَادُهُ) بضم الميم مصدر ميميّ لـ«أفاد»، أي فائدة التضمين (دَلَالَةُ الْكَلِمَةِ عَلَى مُرَادِ الْكِلْمَتَيْنِ) أي على معنى الكلمتين: المضمَّن، والمتضمَّن، وقوله: (الثَّابِتِ) صفة لـ«مراد» (كَـ«سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أَيِ اسْتَجَابَ) أي ضُمِّن «سمع» معنى «استجاب» (فَـ) لهذا عُدِّي (بِلَامٍ بَعْدَهُ) مع كون أصله يتعدّى بنفسه، كقوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢].

(﴿وَيَعْلَمُ الْمُفْسِدَ﴾ أَيْ يُمَيِّزُهُ؛ لِذَا) أي لكونه مضمنًا معنى التمييز (بِـ«مِنْ» أَتَى بِلَفْظٍ) بدل من

الجارّ والمجرور قبله (يُبْرِزُهُ) بضم أوله من الإبراز، أي يظهره، وهو صفة لـ«لفظ»(وَقَوْلُهُمْ) أي قول الفقهاء: («آلَى مِنِ امْرَأَتِهِ»، فَغَلَطٌ؛ لِلْجَهْلِ عَنْ عُلْقَتِهِ) أي لجهلهم بمتعلّق «من نسائهم» في قوله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦]، ظنوه أنه متعلّق بـ﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦]، وهو خطأ، وإنما ﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦] مضمّن معنى «يمتنعون» فعدّي بـ«من».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثالثة أنهم قد يُشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تُؤدّي كلمة مُؤدّى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢] أي ولا تضموها إليها آكلين انتهى.

ومن مُثُل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧] ضُمِّن الرفث معنى الإفضاء، فعُدّي بـ«إلى»، مثل قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: الآية ٢١]، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٥] أي فلن يُحرموه، أي فلن يُحرموا ثوابه، ولهذا عُدّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٥] أي لا تنْوُوا، ولهذا عُدِّي بنفسه، لا بـ«على»، وقوله تعالى: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الصافات: الآية ٨] أي لا يُصْغُون، وقولهم: «سمع الله لمن حمده»، أي استجاب، فعُدِّي ﴿يَسَّمَّعُ﴾ في الأول بـ﴿إِلَىٰ﴾، وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، أي يُميِّز، ولهذا عُدِّي بـ﴿مِنَ﴾ لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٦] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف، فلهذا عُدِّي بـ﴿مِن﴾، ولمّا خفِي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حلف من كذا»، بل «حلف عليه»، قال: ﴿مِن﴾ متعلقة بمعنى ﴿لِّلَّذِينَ﴾ كما تقول: «لي منك مَبَرَّة»، قال: وأما قول الفقهاء: «آلى من امرأته»، فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية،وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ ... كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[1]

وقال قبله:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ[2]

«مَزْؤُودة»: أي مذعورة، ويُرْوَى بالجر صفة لـ«ليلة»، مثل ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: الآية ٤]، وبالنصب حالًا من «المرأة»، وليس بقوي، مع أنه الحقيقة؛ لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه، والشاهد فيهما أنه ضُمِّنَ «حَمَلَ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لعُدِّيَ بنفسه، مثل ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقال الفرزدق [من الرجز]:

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مِجَنِّي ... قَدْ قَتَلَ اللهُ زِيَادًا عَنِّي

أي صَرَفَهُ عَنِّي بالقتل، وهو[3] كثير، قال أبو الفتح في «كتاب التمام»: أَحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا[4]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ)

٢١٩١- (قَدْ غَلَّبُوا شَيْئًا عَلَى سِوَاهُ مِنْ ... تَنَاسُبٍ أَوِ اخْتِلَاطٍ قَدْ يَعِنْ

٢١٩٢- كَالأَبَوَيْنِ فِي أَبٍ وَأُمٍّ اوْ ... أَبٍ وَخَالَةٍ بِنَصٍّ قَدْ حَكَوْا

٢١٩٣- وَالْمَشْرِقَيْنِ ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ ... وَالْقَمَرَيْنِ ثُمَّ خَافِقَيْنِ

٢١٩٤- وَالْخَافِقُ الْمَغْرِبُ هَذِي التَّسْمِيَهْ ... تَجَوُّزٌ مِثْلَ لَيَالٍ سَارِيَهْ

٢١٩٥- وَالْعُمَرَيْنِ أَبِ بَكْرٍ وَعُمَرْ ... وَقِيلَ لَا تَغْلِيبَ فِي ذَا يُعْتَبَرْ

(١) قوله: «مزؤودة»: أي مذعورة خائفة، و«النطاق»: شقة تلبسها المرأة، فتشدّ وسطها.

(٢) ضمير «حملن» للنساء، وإضافة «حبك النطاق» من إضافة الصفة للموصوف، أي النطاق المحبوك، أي المنقوش، وقوله: «غير مهبل»: أي غير كثير اللحم.

(٣) أي التضمين.

(٤) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسيّ، وقيل: الثاني فقط، وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسًا، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. «دسوقي»٣/٥٣٣.

٢١٩٦- وَالْمَرْوَتَيْنِ فِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ... كَذَاكَ عَجَّاجَانِ إِذْ مَعْ رُؤْبَةِ

٢١٩٧- وَفِي اخْتِلَاطِ «مَنْ» عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا ... فَمِنْهُمُ مَنْ يَمْشِ وَحْيًا حَقَّقُوا

٢١٩٨- وَاسْمَ ذَوِي الْخِطَابِ أَيْ عَلَى سِوَاهْ ... مِثْلَ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي بَرَاهْ

٢١٩٩- ذَوِي ذُكُورَةٍ عَلَى الإِنَاثِ ... فَصُيِّرَتْ مِنْهُمْ لَدَى انْبِعَاثِ

٢٢٠٠- مَلَائِكًا عَلَى الرَّجِيمِ غَلَّبُوا ... مِنْهُمْ قَدِ اسْتُغْنِي فَذِي عَجَائِبُ)

(قَدْ غَلَّبُوا شَيْئًا عَلَى سِوَاهُ) أي على غيره **(مِنْ تَنَاسُبٍ)** «من» تعليلية، أي لأجل تناسب بأن كانا متصاحبين، أو متشابهين، أو متقابلين **(أَوِ اخْتِلَاطٍ، قَدْ يَعِنّ)** بتشديد النون، من عَنَّ يعِنّ من باب ضرب، أي يظهر **(كَالأَبَوَيْنِ فِي أَبٍ وَأُمٍّ)** مثال التغليب للتناسب **(اوْ أَبٍ وَخَالَةٍ، بِنَصٍّ قَدْ حَكَوْا)** يعني قوله عز وجل: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: الآية ١٠٠]، وهو بناء على أن زوجة يعقوب عليه السلام في ذلك الوقت هي خالة يوسف عليه السلام، وأن أمه ماتت، وقيل: إن الموجودة هي أمه حقيقة، وهذا هو الحقّ؛ لظاهر النصّ، ولا دليل للخروج عن ظاهره، وعلى الأول فالتغليب لوجود التصاحب **(وَالْمَشْرِقَيْنِ، ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ، وَالْقَمَرَيْنِ، ثُمَّ خَافِقَيْنِ، وَالْخَافِقُ الْمَغْرِبُ)** أي وأما المشرق فهو محلّ الطلوع، فالخافق محلّ الخفوق، أي الغروب **(هَذِي التَّسْمِيَهْ تَجَوُّزٌ)** يعني أن تسمية المغرب بالخافق مجاز، وإنما هو مخفوق فيه، من خفق النجم غرب، وقيل: إنه لا تغليب، وإنه من خفق: إذا اضطرب؛ لاضطراب الأرياح والكواكب، أو الليل والنهار فيهما **(مِثْلَ لَيَالٍ سَارِيَهْ)** أي مثلما تُجُوِّز في قوله عز وجل: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: الآية ٤]؛ لأنه يُسْرَى فيه **(وَالْعُمَرَيْنِ أَبِ)** بحذف الياء على لغة النقص، كما في قوله [من الرجز]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

(بَكْرٍ) الصدّيق رضي الله عنه **(وَعُمَرْ)** بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما، فغُلِّب عمر؛ لخفّته، وقيل: لطول مدة خلافته، فكثُر استعماله **(وَقِيلَ: لَا تَغْلِيبَ فِي ذَا يُعْتَبَرْ)** أي لأن المراد عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، والأول هو الصواب **(وَالْمَرْوَتَيْنِ فِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، كَذَاكَ عَجَّاجَانِ، إِذْ مَعْ رُؤْبَةِ)** أي وقت إطلاقه على العجاج ورؤبة الشاعرين المشهورين **(وَفِي اخْتِلَاطِ)**

أي وتغليبهم لأجل الاختلاط مثل («**مَنْ**») أي وهي لمن يعقل (**عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا**)أي أطلقوها على «ما» التي هي لمن لا يعقل، وذلك في قوله ﷻ: (**فَمِنْهُمْ**) بضم الميم (**مَنْ يَمْشِ**) بحذف الياء للوزن، وهو من أقبح الضرورات الشعرية؛ إذ فيه تغيير للفظ القرآن، وكان يمكنه أن يقول بدل هذا الشطر:

* كَمِثْلِ مَنْ يَمْشِي كَمَا قَدْ حَقَّقُوا *

وقوله: (**وَحْيًا حَقَّقُوا**) يعني أثبتوا هذا في الوحي الذي يُتلى، وهو القرآن الكريم (**وَاسْمَ ذَوِي الْخِطَابِ**) أي وأطلقوا اسم المخاطبين (**أَيْ عَلَى سِوَاهُ**) أي الغائبين (**مِثْلَ**) قوله ﷻ: (**اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ الَّذِي بَرَاهُ**) أي خلقه (**ذَوِي ذُكُورَةٍ عَلَى الإِنَاثِ**) أي وإطلاق المذكرين على الإناث في قوله ﷻ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: الآية ١٢] (**فَصُيِّرَتْ**) بالبناء للمفعول، أي جُعلت المرأة (**مِنْهُمْ**) أي من الذكور (**لَدَى انْبِعَاثِ**) أي عند القيام للعبادة، والمراد قوله: ﴿مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: الآية ١٢] (**مَلَائِكًا عَلَى الرَّجِيمِ غَلَّبُوا**) أي في قوله ﷻ: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: الآية ٣٤] (**مِنْهُمْ**) أي من الملائكة (**قَدِ اسْتُغْنِي**) لو قال: «قد اسْتُثْنِي» لكان أظهر، أي استُثني إبليس من الملائكة، بعد دخوله فيهم تغليبًا، ولذا كان الاستثناء متّصلًا (**فَذِي عَجَائِبُ**) أي هذه المسألة من عجائب حكمة الله تعالى، حيث كان من الملائكة المرحومين، ثم أخرجه الله تعالى منهم، فصار من المرجومين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝﴾ [آل عمران: الآية ٨]، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الرابعة أنهم يُغلِّبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب والأم، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: الآية ١١]، وفي الأب والخالة ومنه ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: الآية ١٠٠] لكن قد عرفت أنه خلاف الصواب، و«المشرقين»، و«المغربين»، ومثله «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سُمِّي خافقا مجازًا، وإنما هو مخفوق فيه، و«القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا ... فَأَرَتْنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

أي الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء، وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة، كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. انتهى. قال ابن هشام: وما ذكرناه أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قولَ الفرزدق [من الطويل]

أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ ... لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوَالِعُ

وقيل: إنما أراد محمدًا والخليل عليهما الصلاة والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، وقالوا: العمرين في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان ﷺ: نسألك سيرة العمرين، أي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران، فَمَن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: العجاجين، في رؤبة والعجاج، والمروتين في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أُطلقت «من» على ما لا يعقل في نحو ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: الآية ٤٥] الآية، فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: الآية ٤٥]، وفي ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: الآية ٤٥] اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يَعُمّ الإنسان والطائر، وأطلق اسمُ المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: الآية ٢١]؛ لأن ﴿لَعَلَّ﴾ متعلقة بـ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١]، لا بـ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ [البقرة: الآية ٢١]، وأُطلق اسم المذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: الآية ١٢]، وأُطلق الملائكة على إبليس، حتى استُثني منهم في ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: الآية ٣٤]، قال الزمخشري: والاستثناء متصل؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فغُلِّبوا عليه في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ [البقرة: الآية ٣٤]، ثم استثنى منهم استثناءَ أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعًا.

ومن التغليب قوله ﷻ: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: الآية ٨٨] بعد قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [الأعراف: الآية ٨٨]، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في

ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، ومثله قوله ﷻ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغُلِّب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: الآية ١١] يبثكم، ويُكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجًا، حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثِّ والتكثير، فلهذا جيء بـ﴿فِي﴾ دون الباء.

ونظيره قوله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩]، وزعم جماعة أن منه قوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، ونحو قوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٥٥]، وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ)

٢٢٠١- (قَدْ عَبَّرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورِ ... وُقُوعُهُ أَصْلٌ عَلَى الْمَشْهُورِ

٢٢٠٢- وَالثَّانِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُشَارَفَهْ ... مِثْلَ الَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ اعْرِفَهْ

٢٢٠٣- إِرَادَةُ الْفِعْلِ عِ ثَالِثًا أَتَى ... أَكْثَرُهُ بَعْدَ الشُّرُوطِ ثَبَتَا

٢٢٠٤- إِذَا قَضَى أَمْرًا وَإِنْ حَكَمْتَا ... إِذَا تَنَاجَيْتُمْ إِذَا قَرَأْتَا

٢٢٠٥- إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَهْ ... وَقَدْ أَتَى فِي غَيْرِ شَرْطٍ فَاسْمَعَهْ

٢٢٠٦- فَارَقَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نُفَارِقَهْ ... لَمَّا قَضَى مِنِ اجْتِمَاعٍ حَقَّقَهْ

٢٢٠٧- وَقَدْ يُرَادُ الْفِعْلُ بِالإِرَادَةِ ... مِثْلُ يُرِيدُونَ فَزِدْ مِنْ آيَةِ

٢٢٠٨- وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ ... كَفَاعِلِينَ قَادِرِينَ فِيهِ)

(قَدْ عَبَّرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورِ) أحدها: (وُقُوعُهُ) أي حصول الفعل، نحو «قام زيد»، و«نصر زيد عمرًا»، وقوله: (أَصْلٌ عَلَى الْمَشْهُورِ) أي وقوع الفعل هو الأصل على القول المشهور.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء (عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُشَارَفَهْ) أي مقاربة الوقوع (مِثْلَ) قوله ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ

يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٤] الآية، أي يشارفون الموت، وقوله: (اعْرِفَهْ) فعل أمر من المعرفة مؤكَّد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي اعلمن هذه القاعدة، فإنها مهمّة جدًا.

(إِرَادَةُ الْفِعْلِ عِ) فعل أمر من وعى يعي، من باب ضرب، أي احفظ، ووقع في نسخة «قل»، وهو غلط؛ إذ لا يستقيم الوزن به (ثَالِثًا أَتَى) يعني أن الثالث هو التعبير بالفعل عن إرادته (أَكْثَرُهُ) أي أكثر هذا الاستعمال (بَعْدَ) أداة (الشُّرُوطِ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي إذا أرداه، وكذا قوله: (وَإِنْ حَكَمْتَا) بألف الإطلاق للضرورة، أي في قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم﴾ [المائدة: ٤٢] وقوله («إِذَا تَنَاجَيْتُمْ»)، أي قوله تعالى: ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا﴾ [المجادلة: ٩] وقوله: (إِذَا قَرَأْتَا) بألف الإطلاق للضرورة، أي في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوله ﷺ: (إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ) بسكون الميم (الْجُمُعَهْ) بقطع همزة «أل» للوزن (فليغتسل) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» (وَقَدْ أَتَى فِي غَيْرِ شَرْطٍ) يعني أنه قد ورد إطلاق الفعل على إرادته دون تقدّم أدوات الشروط، وقوله: (فَاسْمَعَهْ) مثل قوله المتقدّم «اعرفه»، ومثال ذلك قوله: (فَارَقَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نُفَارِقَهْ، لَمَّا قَضَى مِنِ اجْتِمَاعٍ حَقَّقَهْ) أشار به إلى البيت الآتي ذكره قريبًا، ومحل الشاهد قوله: «فارقنا» إذ معناه: أراد أن يفارقنا.

(وَقَدْ يُرَادُ الْفِعْلُ بِالإِرَادَةِ) يعني أنه قد يُطلق الإرادة على الفعل عكس ما مضى (مِثْلُ) بالنصب على الحال، أو بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك مثلُ قوله ﷻ: (﴿يُرِيدُونَ﴾ [النساء: الآية ١٥٠] فَزِدْ مِنْ آيَةِ) أي زد تمام الآية، وهو قوله: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ الآية [النساء: ١٥٠]، فالمراد بالإرادة الفعل بدليل أنه قوبل بقوله ﷻ: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢].

(وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ) يعني أن الرابع أنه قد يطلق الفعل، ويراد به القدرة عليه، وذلك (كَـ) قوله ﷻ: (فَاعِلِينَ) يعني قوله تعالى: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي (قَادِرِينَ فِيهِ) أي عليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الخامسة أنهم يُعبّرون بالفعل عن أمور:

[أحدها]: وقوعه، وهو الأصل.

[والثاني]: مشارفته، نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣١]، أي فشارفن انقضاء العدة، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: الآية ٢٤٠]، أي والذين يشارفون الموت، وترْكَ الأزواج يوصون وصية، وقوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾ [النساء: الآية ٩]، أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو»، ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله [من الطويل]:

إلى مَلِكٍ كادَ الجِبالُ لِفَقْدِهِ ... تَزولُ وزالَ الرَّاسِياتُ مِنَ الصَّخْرِ

[الثالث]: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: الآية ٩٨]، وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: الآية ٦]، وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن﴾ [آل عمران: الآية ٤٧]، وقوله: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: الآية ٤٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ [النحل: الآية ١٢٦]، وقوله: ﴿إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَاجَوْا بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المجادلة: الآية ٩]، وقوله: ﴿إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا﴾ [المجادلة: الآية ١٢] الآية، وقوله: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: الآية ١]، وفي «الصحيح»: «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل».

ومنه في غيره(١) قوله عز وجل: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦]، أي فأردنا الإخراج، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: الآية ١١]، لأن ﴿ثُمَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٨] للترتيب، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمل ﴿خَلَقْنَا﴾ و﴿صَوَّرْنَا﴾ على إرادة الخلق والتصوير، لم يشكل، وقيل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤]، أي أردنا إهلاكها، وقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: الآية ٨]، أي أراد الدنو من محمد ﷺ، فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول مَن ادَّعى القلب في هاتين الآيتين، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا،

(١) «ومنه» أي من التعبير بالفعل عن إرادته، «في غيره» أي في غير الشرط.

وقال [من المنسرح]:

فارَقَنا قبلَ أنْ نُفارِقَهُ ... لمَّا قضى مِنْ جِماعِنا(١) وَطَرا

أي أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكسُ هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحو قوله عز وجل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: الآية ١٥٠] بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٥٢].

[والرابع]: القدرة عليه، نحو قوله عز وجل: ﴿وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] أي قادرين على الإعادة، وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة، والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول نحو قوله: ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: الآية ٣١] أي ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] الآية في قراءة غير الكسائي ﴿يَسْتَطِيعُ﴾ بالغيبة، و﴿رَبُّكَ﴾ بالرفع معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرطه، أي هل يُنزل علينا ربك مائدة إن دعوته، ومثله ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: الآية ٨٧] أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي، فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربك، فحُذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة، أي استجابته، ومن الثاني قوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: الآية ٢٤] أي فاتقوا العناد الموجب للنار. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القاعدةُ السَّادسةُ)

٢٢٠٩- (يُعَبِّرونَ ما مَضَى واسْتَقْبَلا ... كَما عَنِ الحاضِرِ في الذِّهْنِ انْجَلى

٢٢١٠- كَأنَّهُ مُشاهَدٌ حالَ الخَبَرْ ... كَإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ العِبَرْ

(١) «الجماع» بالكسر: الاجتماع والعشرة.

٢٢١١- لأنَّ لامَ الابْتِدا حالًا تَفِي   وَمِثْلُهُ كَلامُ شاعِرٍ قُفِي
٢٢١٢- جارِيَةٌ فِي رَمَضانَ المَاضِي   تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإيماضِ

(**يُعَبِّرُونَ مَا مَضَى وَاسْتُقْبِلَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنهم يُعبِّرون عن الأمر الماضي والآتي (**كَمَا عَنِ الحَاضِرِ**) أي مثلما يُعبرن عن الحاضر (**فِي الذِّهْنِ انْجَلَى**) أي انكشف (**كَأَنَّهُ**) أي الأمر الماضي، أو الآتي (**مُشَاهَدٌ حَالَ الخَبَرْ، كـ**﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ [النحل: ١٢٤]) وقوله: (**العِبَرْ**) ليس من الآية، بل هو مفعول لمحذوف، أي خذوا العبر (**لأَنَّ لَامَ الابْتِدَا حَالًا تَفِي**) يعني أن لام الابتداء لا تكون إلا للحال، فإذا دخلت على المضارع صيرته نصًّا في الحال، وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصدًا لاستحضار الصورة (**وَمِثْلُهُ كَلَامُ شَاعِرٍ**) هو رؤبة بن العجاج (**قُفِي**) بالبناء للمفعول، أي تُبع، صفة لـ«كلام»، والكلام هو قوله: (**جَارِيَةٌ**) بالرفع خبر لمحذوف، يرجع لما تقدّم، إن كان، أو بمعنى محبوبتي جارية، ويجوز الجرّ بـ«ربّ» محذوفة، قاله المحشي (**فِي رَمَضَانَ المَاضِي**) متعلّق بـ(**تُقَطِّعُ الحَدِيثَ**) بمعنى قطعت، فهو من حكاية الحال الماضية (**بِالإِيمَاضِ**) بالكسر، أي لمح البصر، وقيل: الإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، والمعنى أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثَغْرِهَا.

وحاصل معنى الأبيات أن القاعدة السادسة أنهم يُعبِّرون عن الماضي والآتي، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قَصْدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهَد حالةَ الإخبار، نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: الآية ١٢٤]؛ لأن لام الابتداء للحال، ونحو قوله: ﴿هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه السلام كما تقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا، فحُكيت، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: الآية ٩] قُصد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتُثِيرُ﴾ إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، من إثارة السحاب تبدو أوّلًا قطعًا، ثم تتضامُّ مُتقلِّبة بين أطوار حتى تصير رُكامًا، ومنه قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: الآية ٥٩]، أي فكان، وقوله عز وجل: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: الآية ٣١]، وقوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ

اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: الآية ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾ [القصص: الآية ٦].

ومنه عند الجمهور قوله عز وجل: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، أي يبسط ذراعيه، بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ١٨]، ولم يقل: وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي، وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يَعمَل، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: الآية ٧٢]، إلا أن هذا على حكاية حالٍ كانت مُستقبلةً وقت التدارؤ، وفي الآية الأولى حُكيت الحال الماضية، ومثلها قوله [من الرجز]:

جارِيَةٌ فِي رَمَضانَ المَاضِي   تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بِالإيماضِ

ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهِرُّ كِلابُهُمْ

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يُرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] الآية بالرفع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ)

٢٢١٣- (اللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ جا مُقَدَّرا   عَلَى مُقَدَّرٍ بِتَنْزِيلٍ يُرَى
٢٢١٤- مِثْلُ وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَنْ   أَنْ يُفْتَرَى أَيْ افْتِرَاءً وَفِتَنْ
٢٢١٥- أَيْ مُفْتَرَى مِثْلُ عَسَى أَمِيرُنَا   أَنْ يَتَجَبَّرَ عَلَى مَنْ هَاهُنَا
٢٢١٦- قِيلَ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ كَعَسَى   أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنَحَّسا
٢٢١٧- أَوْ صَاحِبًا قَدِّرْ مُضَافًا لِلْخَبَرْ   وَقِيلَ أَنْ زَائِدَةٌ لَكِنْ حَظَرْ
٢٢١٨- عَدَمُ إِمْكَانِ السُّقُوطِ فَاشِيا   وَعَمَلُ الزَّائِدِ عَنْهُمْ نُهِيَا
٢٢١٩- وَفِي لِمَا قَالُوا بِقَوْلٍ أَوَّلَا   وَالقَوْلُ بِالمَقُولِ قَدْ تَحَوَّلَا
٢٢٢٠- مِمَّا تُحِبُّونَ كَذَا قَدْ جُعِلَا   عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ رَئِيسِ النُّبَلَا

٢٢٢١- كَذَاكَ قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا وَمَا   عَدَا الْفَتَى الْمَصْدَرُ حَالًا عُلِمَا

(**اللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ جَا مُقَدَّرًا عَلَى مُقَدَّرٍ**) آخر، وقوله: (**بِتَنْزِيلِ يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي يوجد كثيرًا في القرآن الكريم (**مِثْلُ**) قوله ﷻ: (﴿**وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ أَنْ**) كررت «أن» توكيدا مع إصلاح الوزن، قاله الناظم رحمه الله، قلت: لكن مثل هذا قبيح جدًا؛ لأن فيه حذف ألف «هذا»؛ إذ لا يتزن إلا به، وتكرار «أن»، وفيه تغيير للتَّنْزِيل، وهو غير جائز، فلو قال بدل البيت:

مِـثَـالُـهُ أَنْ يُـفْـتَـرَى فِي إِثْـرِ   هَـذَا الْـقُـرَانُ بِـافْـتِـرَاءٍ يَـجْـرِي

لكان أولى، وأتمّ، و«القران» بنقل حركة الهمزة قراءة سبعيّة.

(**يُفْتَرَى، أَيِ افْتِرَاءً**) أي فأول إلى المصدر، وقوله: (**وَفِتْنَ**) مؤكد لما قبله (**أَيْ مُفْتَرَى**) أي ثم أُوِّلَ إلى اسم المفعول (**مِثْلُ عَسَى أَمِيرُنَا أَنْ يَتَجَبَّرَ**) أي يقسوَ (**عَلَى مَنْ هَهُنَا، قِيلَ**) هو على التأويل بالمصدر، والمصدر باسم الفاعل، أي المتجبّر (**وقيل**) هو (**عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، كَعَسَى**) وفي نسخة: «أي عَسَى» (**أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنَحَّسَا**) أي صار نحسًا على الناس، قال في «القاموس»: النَّحْسُ: الأمر المظلم، والريح الباردة، إذا أدبرت، والغبار في أقطار السماء، وضدّ السعد. انتهى (**أَوْ صَاحِبًا قَدِّرْ مُضَافًا لِخَبَرٍ**) أي تقدّر ه صاحب تجبّر (**وَقِيلَ: «أَنْ» زَائِدَةٌ، لَكِنْ حَظَرَ**) بالبناء للفاعل، والفاعل قوله: (**عَدَمُ إِمْكَانِ السُّقُوطِ فَاشِيًا**) أي مَنَعَ زيادتَها عدمُ صلاحيتها للسقوط في الأكثر (**وَعَمَلُ الزَّائِدِ عَنْهُمْ نُهِيَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي ويَمْنَعُ زيادتها أيضًا أنها قد عَمِلَتْ، والزائد لا يعمل.

(**وَفِي لِمَا قَالُوا بِقَوْلٍ أُوِّلَا**) أي أول أولًا بالمصدر (**وَالْقَوْلُ بِالْمَقُولِ قَدْ تَحَوَّلَا**) وفي نسخة: «بَعْدُ حُوِّلَا»، أي ثم أُوِّلَ المصدر بعد ذلك بالمفعول.

(**مِمَّا تُحِبُّونَ**) أي في قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٢] (**كَذَا قَدْ جُعِلَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه يجوز أن تكون «ما» مصدريّة، ثم المصدر يؤول باسم المفعول، وذلك (**عِنْدَ أَبِي عَلِي**) - بتخفيف ياء النسبة للوزن - الفارسيّ (**رَئِيسِ النُّبَلَا**) بضم، ففتح، جميع نبيل، وهو الشريف.

(**كَذَاكَ قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا الْفَتَى**) فـ«ما» مصدريّة، و(**الْمَصْدَرُ**) المؤول من «ما» وصلتها (**حَالًا عُلِمَا**) يعني أنه يكون مؤولا باسم الفاعل، أي خالين، ومجاوزين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة السابعة أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: الآية ٣٧]، فإن ﴿يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: الآية ٣٧] مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفترى، وقال [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى   وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي

وقالوا: «عسى زيد أن يقوم»، فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمر زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: «أن» زائدة، ويَرُدُّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عَمِلَتْ، والزائدة لا تعمل، خلافا لأبي الحسن، وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا فِي نُفُوسِهِمِ   أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهْوَ مُخْتَارُ

يجوز كون «أن» زائدة، فلأن النصب هنا يكون بالعطف، لا بـ«أن»، وقيل في قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟﴾ [المجادلة: الآية ٣]: إن ﴿مَا قَالُوا۟﴾ بمعنى القول، والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وهُنّ الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: الآية ٩٢]: يجوز عند أبي علي كون «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول. انتهى.

وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك، وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا» فـ«ما» مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة. انتهى.

والتأويل خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدًا، وأما قول ابن خروف، والشلوبين: إن «ما» وصلتها نصب على الاستثناء فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا

يقوم ذلك المعنى بغيره(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ)

٢٢٢٢- (كَثُرَ مَا مَعَ الثَّوَانِي يُغْتَفَرْ ... وَفِي الأَوَائِلِ بِمَنْعٍ يُعْتَبَرْ

٢٢٢٣- كَكُلِّ شَاةٍ وَابْنِهَا بِدِرْهَمِ ... وَرُبَّ عَبْدٍ وَأَخِيهِ قَدْ عَمِي

٢٢٢٤- وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرٌو مُنِعْ ... إِلَّا لَدَى شِعْرٍ عَلَى ضِيقٍ وُضِعْ

٢٢٢٥- إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً جَوَابُهَا أَتَى ... طَارُوا بِهَا فَرَحًا اللَّذْ أُثْبِتَا

٢٢٢٦- إِذْ لَا تُضَافُ الْكُلُّ مَعْ أَيٍّ إِلَى ... مَعْرِفَةٍ كَأَفْعَلِ فَضْلًا جَلَا

٢٢٢٧- وَلَا تَجُرُّ رُبَّ إِلَّا نَكِرَهْ ... جَوَابُ مَاضٍ بَعْدَ آتٍ فَاحْذَرَهْ)

(كَثُرَ مَا مَعَ الثَّوَانِي يُغْتَفَرْ) بالبناء للمفعول، أي كثر الذي يتسامح فيه مع الثواني (وَفِي الأَوَائِلِ بِمَنْعٍ يُعْتَبَرْ) بالبناء للمفعول أيضًا، والجارّان متعلقان به، أي يُمنع في الأوائل، وفي نسخة: «ما في الأوائل إلخ» (كَكُلِّ شَاةٍ وَابْنِهَا بِدِرْهَمِ) أي «وابنها» عطف على «شاة»، فيلزم منه تسلط «كلّ» عليه، مع أن «كلا» لا تضاف لمعرفة مفردة، لكنه يجاب بأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع (وَرُبَّ عَبْدٍ وَأَخِيهِ قَدْ عَمِي) أي فـ«أخيه» عطف على «رجل»، مع أن «ربّ» لا تجرّ إلا نكرةً، لكن يجاب بأنه يُغتفر في الثاني ما لا يُغتفر في الأول (وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرٌو مُنِعْ) أي لكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا (إِلَّا لَدَى شِعْرٍ عَلَى ضِيقٍ) بفتح الضاد المعجمة، وكسرها (وُضِعْ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«شعر»، وذلك الشعر قوله: (إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً) بالضم ما يُسبّ فاعلها (جَوَابُهَا أَتَى طَارُوا بِهَا فَرَحًا اللَّذْ أُثْبِتَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي ذُكر بعده، ثم بيّن سبب المنع في كل ما ذُكر، فقال: (إِذْ لَا تُضَافُ الْكُلُّ) أي لفظ «الكل» (مَعْ أَيٍّ) أي مع لفظ «أيّ» (إِلَى مَعْرِفَةٍ) يعني أن «كلا» و«أيا» لا يضافان إلى معرفة، أي مفردة (كَأَفْعَلِ فَضْلًا جَلَا) أي كما لا يضاف أفعل التفضيل لمعرفة، فلا يقال: زيد أفضل عمرو (وَلَا تَجُرُّ «رُبَّ»

(١) أي وهو «ما» وصلتها.

إِلَّا نَكِرَهْ) هذا يعود لقوله: «ورب عبد وأخيه» (جَوَابَ مَاضٍ بَعْدَ آتٍ فَاحْذَرَهْ) أي احذر أن تأتي بالماضي جوابا عن المضارع الواقع فعلَ الشرط، وقوله: «فاحذره» فعل أمر من الحذر، مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي احذرنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثامنة أنه كثيرًا ما يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل.

فمن ذلك: «كل شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم»، وقوله [الطويل]:

وَأَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا ... إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ

و«رب رجل وأخيه»، و قوله ﷻ: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾(١) [الشعراء: الآية ٤]، ولا يجوز كُلُّ سَخْلتها، ولا أيُّ جارها، ولا رب أخيه، ولا يجوز «إن يقم زيد قام عمرو» في الأصح إلا في الشعر، كقوله [من البسيط]:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف «كل»، و«أيّ» إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تجرُّ «ربّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، وقال الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا ... أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس: أراد أو أنتم تنزلون، فعَطَفَ الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: «مررت برجل قائم أبواه، لا قاعدين»، ويمتنع «قائمين، لا قاعد أبواه» على إعمال الثاني، وربط الأول بالمعنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ)

٢٢٢٨- (فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قَدْ يُتَّسَعُ ... مَا فِي سِوَاهُمَا اتِّسَاعًا مَنَعُوا

(١) الشاهد في قوله: «فظلّت» حيث كان معطوفا على الجواب، وهو فعل ماض.

٢٢٢٩- فَبِهِمَا فُصِلَ فِعْلٌ نَاقِصُ   مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَخَّصُوا

٢٢٣٠- كَكَانَ فِي الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى   مُقَرَّبًا وَفِي التَّعَجُّبِ أَتَى

٢٢٣١- مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدٍ وَمَا   أَثْبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا قَدَمَا

٢٢٣٢- وَبَيْنَ نَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ فَإِنْ   بِحُبِّهَا أَخَاكَ جَاءَ فَاسْتَبِنْ

٢٢٣٣- وَبَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي   أُجْرِيَ مُجْرَى الظَّنِّ شَرْطَهُ خُذِ

٢٢٣٤- وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُضَافِ   وَمَا يَلِيهِمَا بِلَا خِلَافِ

٢٢٣٥- وَبَيْنَ لَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَمَا يَلِي   كَخُذْ بِوَاللَّهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي

٢٢٣٦- وَذَا غُلَامُ وَالْإِلَهِ زَيْدِنَا   وَكَإِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَ الْقَنَا

٢٢٣٧- وَقَدَّمُوهُمَا عَلَى اسْمِ إِنَّا   أَيْ خَبَرًا لَهَا كَإِنَّ أَنَّا

٢٢٣٨- كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا الْخَبَرْ   فِي بَابِ مَا كَمَا لَكُمْ زَيْدٌ مَقَرّْ

٢٢٣٩- وَإِنْ يَكُ الْمَعْمُولُ مِنْ سِوَاهُمَا   فَبَاطِلًا إِعْمَالُهَا قَدْ عُلِمَا

٢٢٤٠- كَذَا إِذَا جَاآكَ مَعْمُولَيْنِ   لِوَصْلِ أَلْ يُرَى مُقَدَّمَيْنِ

٢٢٤١- قِيلَ عَلَى فِعْلٍ نُفِي رَأَيْنَا   كَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا)

(فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ قَدْ يُتَّسَعُ) بالبناء للمفعول **(مَا فِي سِوَاهُمَا اتِّسَاعًا مَنَعُوا)** يعني أنه قد يتوسّع في الظرف والجار والمجرور ما لا يُتوسع في غيرهما **(فَبِهِمَا)** أي بالظرف والجار والمجرور **(فُصِلَ)** بالبناء للمفعول **(فِعْلٌ نَاقِصُ)** هو «كان» وأخواتها **(مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَخَّصُوا، كـ«كَانَ فِي الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى مُقَرَّبًا»)** أي فقد فصل بـ«في الدار»، و«عندك» بين «كان» ومعموليها، وهما «الفتى» و«مقربًا» **(وَفِي التَّعَجُّبِ أَتَى «مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدٍ»)** حيث فَصَلَ «اليوم» بين فعل التعجب ومعموله، وهو «لقا زيد» **(وَ«مَا أَثْبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا قَدَمًا»)** أي فقد فَصَلَ «عند الحرب» بين فعل التعجب وبين معموله، وهو «زيدًا»، وأما «قدمًا» فمنصوب على التمييز **(وَبَيْنَ نَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ)** يعني الناسخ الحرفي، وهو «أنّ» وأخواتها، و«بين» متعلّق بـ«جاء»، وقوله: **(فَإِنْ)** هي «إنّ» المشدّدة، خففها للوزن **(بِحُبِّهَا أَخَاكَ)** مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره «جاء»، أي جاء قوله «فَإِنَّ بحبها...» إلى آخر ما يأتي في البيت الآتي**(جَاءَ)** وقوله: **(فَاسْتَبِنْ)** كمّل به البيت، أي فاطلب بيان ما ذكرته لك، وافهمه، فإنه جدير بذلك **(وَبَيْنَ الاسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي أُجْرِيَ مُجْرَى الظَّنِّ)** يعني أنه وقع الفصل أيضًا بين الاستفهام والقول الجاري مُجرى الظن، كقوله: أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً... البيت، وقوله: **(شَرْطَهُ خُذِ)** أي خذ شرط إجراء القول مجرى الظن، وهو ما ذكره ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي   مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا   عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

(وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُضَافِ وَمَا يَلِيهِمَا بِلَا خِلَافِ) يعني أنه فُصل بهما أيضًا بين الجارّ والمجرور، وبين المضاف والمضاف إليه **(وَبَيْنَ «لَنْ»، ثُمَّ «إِذَنْ» وَمَا يَلِي)** أي فُصل بهما أيضًا بين «لن»، و«إذن» ومنصوبهما**(كَخُذْ بِوَاللهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي)**مثال للفصل بين الجار والمجرور **(وَذَا غُلَامُ وَالإِلَهِ زَيْدِنَا)** مثال للفصل بين المتضايفين **(وَكَإِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَ الْقَنَا)** مثال للفصل بين «إذن» ومنصوبها **(وَقَدَّمُوهُمَا)** أي الظرف والجارّ والمجرور **(عَلَى اسْمِ «إِنَّا»، أَيْ)** حال كونهما **(خَبَرًا لَهَا)** أي لـ«إن» **(كَإِنَّ أَنَّا)** أي «أنّ» المفتوحة كـ«إن» المكسورة في هذا الحكم **(كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا)** أي في الظرف والجارّ والمجرور **(الْخَبَر)** بالرفع فاعل «عمل» **(فِي بَابِ «مَا» كَمَا لَكُمْ زَيْدٌ مَقَرّْ)** بالقاف، وفي نسخة «مَفَرّ» بالفاء **(وَإِنْ يَكُ الْمَعْمُولُ)** أي معمول خبر «ما» **(مِنْ سِوَاهُمَا)** أي من غير الظرف، والجار والمجرور **(فَبَاطِلًا إِعْمَالُهَا قَدْ عُلِمَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه إذا كان معمول الخبر في باب «ما» غير ظرف، وجار ومجرور بطل علمها **(كَذَا إِذَا جَاآكَ)** بضمير التثنية، راجع إلى الظرف والجار والمجرور **(مَعْمُولَيْنِ لِوَصْلِ «أَلْ» يُرَى مُقَدَّمَيْنِ)** يعني أنه يجوز تقديهما إذا كانا معمولين لصلة «أل»، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٠] **(قِيلَ: عَلَى فِعْلٍ نُفِي)** يعني أنه قيل: يقدّمان أيضًا على الفعل المنفيّ بـ«ما»، مع أن لها صدر الكلام، وقوله: **(رَأَيْنَا)** أي رأينا جَوَازَ تقديمها **(كَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا)** أي

فقد تقدم قوله: «عن فضلك» على الفعل المنفيّ بـ«ما» التي لها صدر الكلام؛ لأنه يُتَوَسَّع فيهما ما لا يُتَوَسَّع في غيرهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة التاسعة أنهم يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما،فلذلك فَصَلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو «كان في الدار، أو عندك زيد جالسًا»، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو «ما أحسن في الْهَيْجاء لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيدًا»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو قوله [من الطويل]:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا   أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

وبين الاستفهام والقول الجاري مَجْرَى الظن، كقوله [البسيط]:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً   شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين «إذن»، و«لن» ومنصوبهما، نحو «هذا غلامُ - واللهِ - زيدٍ»، و«اشتريته بوالله - درهمٍ»، وقوله [من الوافر]:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلَا   أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[1]

وقدَّموهما خبرين على الاسم في باب «إن»، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، ومعمولين للخبر في باب «ما»، نحو «ما في الدار زيد جالسًا»، وقوله [من الطويل]:

* فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتِي مُؤَاتِيَا *

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها، كقوله [من الطويل]:

* وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ *

ومعمولين لصلة «أل»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: الآية ٢٠] في

(١) الأصل لن أَدَعَ القتالَ مدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلًا، ففصل بين «لن» ومنصوبها، وهو «أَدَعَ» بالظرف، وهو «ما». «الحاشية» ج٣ ص٥٥١.

قولٍ، وعلى الفعل المنفي بـ«ما» في نحو قوله [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

قيل: وعلى «إنّ» معمولًا لخبرها في نحو «أما بعدُ فإني أفعل كذا وكذا»، وقوله [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ»[1].

قال ابن هشام رحمه الله: وأقول أما مسألة «أمّا»[2] فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه، نحو «أما في الدار، أو عندك فزيد جالس»[3] جاز كونه معمولًا لـ«أما»[4]، أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاءَ ما لا يتقدم معموله عليه، نحو «أما زيدًا، أو اليومَ فإني ضارب»، فالعامل فيه عند المازني «أمّا»[5]، فتصح مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن «أمّا» وُضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلًا بينها وبين «أما»، وجوّزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله: «أما أنت ذا نفر»، فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير ألهذا فَخَرْتَ علي، وأما

(١) فثوب مبتدأ مؤخّر، و«لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و«كل يوم» متعلق بالجار والمجرور، وهو عامل معنويّ.

(٢) قوله: «وأقول إلخ» قال الدسوقيّ رحمه الله: اعلم أن الذي يلي «أما» تارة يكون ظرفًا، وتارة يكون غيره، والتالي للفاء، إما أن يمتنع تقدم معموله أم لا، فهذه أربع صور. انتهى. «الحاشية»٣/٥٥٣.

(٣) قوله: «فزيد جالس» مبتدأ وخبر، والجملة جواب الشرط، وقوله: «في الدار، أو عندك» يحتمل أنه متعلّق بخبر المبتدإ؛ لأنه لا يمتنع تقدم معموله، ويكون من متعلقات الجزاء، ويحتمل تعلقه بـ«أما» فهو من متعلقات الشرط. «دسوقي»٣/٥٥٣.

(٤) أي لنيابتها مناب فعل الشرط؛ لأن الأصل «مهما يكن من شيء، فإني أفعل كذا»، فحذفت «مهما»، و«يكن»، وأنيبت «أما» منابهما.

(٥) أي لأن معمول خبر «إن» لا يتقدم على «إن»، وقوله: فالعامل «أما» أي لا ما بعد الفاء؛ لامتناع تقدم المعمول عليه.

المسألة الأخيرة، فمن أجاز «زيدٌ جالسًا في الدار» لم يكن ذلك مختصا عنده بالظرف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ)

٢٢٤٢- (الْقَلْبُ مِنْ فُنُونِ ذَا الْكَلَامِ أَكْثَرُهُ فِي الشِّعْرِ ذَا اهْتِمَامِ

٢٢٤٣- وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

٢٢٤٤- فَعُكِسَ التَّشْبِيهُ لِلْمُبَالَغَهْ وَحُذِفَ الْمُضَافُ ذَا مِنَ اللُّغَهْ

٢٢٤٥- قَالُوا لَدَى طُلُوعِ ذِي الْجَوْزَاءِ اِنْتَصَبَ الأَعْوَادُ فِي الْحِرْبَاءِ

٢٢٤٦- فِي قَابِ قَوْسَيْنِ مُثَنَّاهُ قُلِبْ بِمُفْرَدٍ وَالأَصْلُ قَابَيْ فَارْتَقِبْ)

(**الْقَلْبُ مِنْ فُنُونِ ذَا الْكَلَامِ**) أي هذا الكلام العربيّ، وفي نسخة «ذي الكلام»، والمعنى عليه أن القلب من الفنون التي يستعملها المتكلّم (**أَكْثَرُهُ**) أي أكثر وقوعه (**فِي الشِّعْرِ ذَا اهْتِمَامِ**) بالنصب على الحال (**وَمَهْمَهٍ**) أي وربّ مَهْمَهٍ، وهي المفازة (**مُغْبَرَّةٍ**) أي متلوّنة بلون الغبار (**أَرْجَاؤُهُ**) أي نواحيه، وأطرافه، جمع «رجا» بالقصر، وهو مرفوع على الفاعليّة بـ«مُغْبَرَّة» (**كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ، فَعُكِسَ التَّشْبِيهُ**) فعل ونائب فاعله، أي لأنه عند الهيجاء إنما تتغير السماء، أي جهتها من الغبار (**لِلْمُبَالَغَهْ**) يعني أن الشاعر عكس التشبيه لأجل المبالغة، إذ أصله كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه (**وَحُذِفَ الْمُضَافُ**) أي الذي يضاف إلى «سماء»، وهو «لون» (**ذَا مِنَ اللُّغَهْ**) أي هذا الذي ذكرناه من مقاصد أهل اللغة، ومن بلاغتهم (**قَالُوا لَدَى طُلُوعِ ذِي الْجَوْزَاءِ**) أي عند طلوع المنزِل المشتمل على الجوزاء، وهي برج في السماء إذا دخلت الشمس فيه قصر الليل، وطال النهار، بعكس برج القوس، فإنه إذا حلت الشمس فيه قصر النهار، وطال الليل، وإلى هذا المعنى يشير قول القائل في وصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها [من البسيط]:

فَالشَّمْسُ بِالْقَوْسِ أَمْسَتْ وَهْيَ نَازِلَةٌ إِنْ لَمْ يَزُرْنِي وَبِالْجَوْزَاءِ إِنْ زَارَا

(**انْتَصَبَ**) أي تعلّق؛ لأن الحرباء هي التي تتعلق بالعُود عند شدّة الحرّ (**الأَعْوَادُ**) بالفتح جمع

عُود، وهو الخشب (**فِي الْحِرْبَاءِ**) بكسر الحاء المهملة، وسكون الراء: دويبّة أكبر من ابن عُرس، لا عظم فيها، وهي المسماة الحرباءَة، وهي ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها، تدور كيف دارت الشمس؛ لمحبتها لها.

(**فِي قَابِ قَوْسَيْنِ مُثَنَّاهُ قُلِبْ بِمُفْرَدٍ، وَالأَصْلُ قَابَيْ**) يعني أن أصل قاب قوسين كان قابي قوس، فوقع فيه القلب، وقوله: (**فَارْتَقِبْ**) كمّل به البيت، أي فانتظر كلّ خير، أو فانتظر نهاية الكتاب؛ فإنه قريبٌ، حيث لم يبق منه إلا القاعدة الحادية عشرة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة العاشرة أن من فنون كلامهم القلبَ، وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضي الله تعالى عنه [من الوافر]::

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج، ونصب العسل، وقد رُوي كذلك أيضًا، فارتفاع «ماء» بتقدير: وخالطها ماء ويُروَى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد[1]: إنَّ «كان» زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُه كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغةً، وحذفَ المضاف، وقال آخر [من المتقارب]::

فَإِنْ أَنْتَ لَاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّبْكَ أَنْ تُقْدِمَا

أي تتهيبها، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

وَلَا تَهَيَّبُنِي الْمَوْمَاةُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ[2]

(١) هو الحسن بن أسد الفارقيّ النحويّ اللغويّ البارع المتوفّى سنة (٤٨٧هـ).

(٢) «الموماة»: المفازة، و«الأصداء» جمع صدى، والمراد ذكر البُوم، أو طير يصفر بالليل.

أي ولا أتهيبها، وقال كعب[1] [من البسيط]:

كَأَنَّ أَوْبَ[2] ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ ... وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ

«القُور» جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العَساقيل» اسم لأوائل السَّراب، ولا واحد له، و«التلفُّعُ» الاشتمال، وقال عروة بن الورد [من الوافر]:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي ... وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ

والأصل فديت نفسه بنفسي.

وقال القطامي [من الوافر]:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا ... كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

«الفدن»: القصر، و«السياع»: الطين، ومنه في الكلام «أدخلت القلنسوة في رأسي»، و«عَرَضتُ الناقةَ على الحوض»، و«عرضتها على الماء»، قاله الجوهري، وجماعة، منهم السكاكي، والزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] الآية، وفي «كتاب التوسعة» ليعقوب بن إسحاق السِّكِّيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبي [من الكامل]:

وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ ... فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

أن أصله كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُودُ في الحِرْباء»، أي انتصب الحِرْباء في العُود، وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٢]: إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه قوله ﷻ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾،

---

(١) هو كعب بن زهير في قصيدته «بانت سعاد»، والضمير للناقة.

(٢) «الأوب» الرجوع، والمعنى كأن ذراعي هذه الناقة في سرعتها في السير ذراعا هذه المرأة في اللطم لما فقدت ولدها.

وقوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: الآية ٨]، وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أن أصله قابي قوس، فقُلِبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسِّر القاب بما بين مَقْبِض القوس وسِيَتِها، أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ ... فَلَسْتُ لِشَرَّيْ فِعْلِهِ بِحَمُولِ

أي فلست لشر فعليه، قيل ومن القلب: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا﴾ [النمل: الآية ٢٨] الآية، وأجيب بأن المعنى: ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون، وقيل في ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: الآية ٢٨]: إن المعنى فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾ الآية [الأعراف: ١٠٥] فيمن جرَّ بـ«على» بعد «أن» وصلتها على أن المعنى: حقيق عليَّ بإدخالها على ياء المتكلم، كما قرأ نافع، وقيل: ضُمِّن «حقيق» معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: الآية ٧٦]: إن المعنى لتنوء العصبة بها، أي لتنهض بها متثاقلة، وقيل: الباء للتعدية، كالهمزة أي لتُنيءُ العصبةَ، أي تجعلها تنهض متثاقلة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(القَاعِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ)

٢٢٤٧- (مِنْ مُلَحِ الْكَلَامِ فِي اللَّفْظَيْنِ ... أَنْ يَتَقَارَضَا لَدَى الْحُكْمَيْنِ

٢٢٤٨- لَهُ هُنَا أَمْثِلَةٌ فَالأَوَّلُ ... إِعْطَاءُ غَيْرِ حُكْمَ إِلَّا يَا فُلُ

٢٢٤٩- وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَتَا ... فِي الْوَصْفِ لَوْ كَانَ دَلِيلًا أُثْبِتَا)

(مِنْ مُلَحِ الْكَلَامِ) بضم الميم، وفتح اللام: جمع مُلحة بضم، فسكون، كغرفة وغُرف، وهو ما يُستملح، ويُستظرف، ويُستحسن من الكلام (فِي اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَتَقَارَضَا) بألف التثنية، من القرض، أي السلف، فشبه تلبّس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلّف كلّ من شخصين شيئًا من

صاحبه، واستُعير اسم المشبه به، وهو التقارض للمشبه على طريقة الاستعارة التصريحيّة[1] وفي نسخة: «أن يتعاوضا» بالعين والواو من العِوَض، وهو بمعناه، وقوله: (لَدَى الحُكْمَيْنِ) أي عند حكميهما، متعلّق بـ«يتقارضا» (لَهُ هُنَا أَمْثِلَةٌ) أي عشرة ستأتي مفصّلة.

(فَالأَوَّلُ) أي أول تلك الأمثلة (إِعْطَاءُ «غَيْرِ» حُكْمَ «إِلَّا») أي في الاستثناء، وهو الإخراج بها لما بعدها عما قبلها، وإن كانت «غير» تُنصَب بخلاف «إلا»، فإنها لا تُعرب، فالنصب لـ«غير» ليس ملحوظًا في الحكم المعطى لها، فقولنا: «في الاستثناء» بيان للحكم، وقوله: (يَا فُلُ) كَمّل به البيت، وقد سبق غير مرّة أنه مما يختصّ بالنداء، وليس ترخيما من «فلان» على الأصحّ (وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، يعني أنه ثبت عند النحاة عكس هذا الحكم، وهو إعطاء «إلا» حكم «غير» (فِي الْوَصْفِ) متعلق بـ«ثبت»، أي ثبت هذا الإعطاء في الوصف بها (﴿لَوْ كَانَ﴾ دَلِيلًا أُثْبِتَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية جُعِل دليلا لهذه المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الحادية عشرة أنه من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة عشرة:

[أحدها]: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها، نحو قوله ﷻ: ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: الآية ٩٥] الآية فيمن نصب «غيرَ»، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني، فقال:

٢٢٥٠- (وَالثَّانِ إِعْطَاءُ أَنِ الْمُصْدِرِ ... إِهْمَالَهَا كَمَا لَدَى الْمُعْتَبِرِ

٢٢٥١- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

٢٢٥٢- شَاهِدُهُ أَنْ تَقْرَآنِ يَافَتَى ... إِعْمَالُ مَا حَمْلًا عَلَى أَنْ قَدْ أَتَى

(1) «حاشية الدسوقي» ٣/٥٦١.

٢٢٥٣- كَقَوْلِهِ كَمَا تَكُونُوا وَرَدَا ... عَنْ بَعْضِهِمْ وَبِالثُّبُوتِ حُمِدَا)

(وَالثَّانِ) من أمثلة مُلَح كلامهم (إِعْطَاءُ «أَنِ» الْمُصْدِرِ) بصيغة اسم الفاعل، أي التي تؤول ما بعدها بالمصدر (إِهْمَالَهَا) أي إهمال «أن» عن العمل (كَمَا لَدَى الْمُعْتَبِرِ) بكسر الباء الموحدة، أي كما هو ثابت عند من يعتبر أساليب العربية، ثم أكّد كلامه هذا بما قاله ابن مالك في «خلاصته» (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض العرب (أَهْمَلَ «أَنْ») الناصبة للمضارع (حَمْلًا) أي لأجل حمله إياها (عَلَى «مَا») المصدريّة (أُخْتِهَا) بالجرّ بدل من «ما»، أو عطف بيان لها (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا) «حيث» ظرف زمان، أو مكان اعتباريّ متعلّق بـ«أهمل»، وضمير «استحقّت» يرجع لـ«أن»، أي وبعضهم أهمل «أن» وقت استحقاقها العمل، أو في مكان استحقاقها له بأن لم يتقدّمها عِلْمٌ، ولا ظنّ، حملًا على «ما» بجامع أن كلا حرف مصدريّ ثُنائيّ، وكذلك بعضهم أعمل «ما» المصدريّة حملًا على «أن» كذلك. قاله الخضريّ[1] (شَاهِدُهُ) أي شاهد إهمال «أن» (أَنْ تَقْرَآنِ) أي في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ...البيت.

وقوله: (يَافَتَى) كَمّل به البيت (إِعْمَالُ «مَا» حَمْلًا عَلَى «أَنْ» قَدْ أَتَى) أي ورد عن العرب (كَقَوْلِهِ: «كَمَا تَكُونُوا» يولي عليكم»، وقد سبق أنه حديث ضعيف، والشاهد فيه «تكونوا» إذ لم يقل: تكونون، وذلك ليس إلا لإعمالها حملًا على «أن» المصدريّة.

قلت: في هذا الاستدلال نظر لا يخفى؛ لأن فيه إثباتًا لحكم بما لا دليل عليه؛ إذ لم يوجد في غير هذا المحلّ، مع أن الحديث ضعيف، لم يُثبته أهل الحديث، فكيف يكون حجةً، وأيضًا سيأتي أن المعروف في روايته «تكونون» بإثبات النون، فالأولى أن النون حُذفت للتخفيف، وقد جاء ذلك نظمًا ونثرًا، فأما الأول ففي قوله [من الرجز]:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

إذ لم يقل: «تبيتين»؛ لأجل التخفيف، وأما نثرًا، فكما في قراءة ﴿وقالوا ساحران تظّاهرا﴾ بتشديد الظاء، فإن النون حذفت للخفة، فالأصل أنتما ساحران تتظاهران حُذفت النون تخفيفًا،

(1) راجع «حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل» ٢/١٧٣.

وأدغمت التاء في الظاء، وفي الحديث الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» ، فقد حذف النون بعد «لا» النافية تخفيفًا[١].

(وَرَدَا) بألف الإطلاق أي جاء (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي بعض النحاة، وقوله: (وَبِالثُّبُوتِ حُمِدَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وقد عرفت أن عدم ثبوته هو الأولى، فتنبّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أمثلة تقارض اللفظين إعطاءُ «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

والشاهد في «أَنِ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أَنِ» المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حملًا على «أن» كما رُوي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يُوَلّى عليكم»[٢] ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية «كما تكونون». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

٢٢٥٤- (وَثَالِثٌ إِعْطَا إِنِ الشَّرْطِيَّةِ ... إِهْمَالَ لَوْ وَالْعَكْسُ فِي الضَّرُورَةِ)

(وَثَالِثٌ) أي ثالث الأمثلة (إِعْطَا) بالقصر للوزن («إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ إِهْمَالَ «لَوْ») يعني أن «إن» الشرطيّة تُهمل عن جزمها، حملًا لها على «لو» (وَالْعَكْسُ) أي إعمال «لو» في الجزم حملًا لها على «إن» للتقارض، وذلك كائن (فِي الضَّرُورَةِ) الشعريّة، لا في سعة الكلام.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، كما روي في الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك»[٣]، أي حيث لم يقل: «تره» قال الدمامينيّ: قد مضى في «لم» تخريج ابن السِّيد البَطْليوسيّ [من الطويل]:

* كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا *

على لغة راء يراء، كخاف يخاف، حُذفت الألف للساكنين، وأُبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة

(١) «حاشية الدسوقي»٣/٥٦١-٥٦٢.
(٢) قد عرفت أنه حديث ضعيف.
(٣) أخرجه مسلم.

ألفًا، فكذا الحديث، وتعقّبه الشمنيّ بأنه كان يقول: فإنه يَرَاءُكَ؛ لبعد الجمع بين لغتين. انتهى[١].

وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم، كقوله [من الرمل]:

* لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ[٢] *

ذكر الثاني ابن الشجري، وخرّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول: «شا يشا» بالألف، ثم أبدلت الألف همزة على حدّ قول بعضهم: «العألم» و«الخأتم» بالهمزة، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء «إن» الشرطية في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدح أيضًا في تخريج الحديث السابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مُجرى الصحيح في جزمه بحذف الحركة المقدّرة، فالجازم حذف الحركة المقدّرة على حرف العلة، كقراءة قنبل: ﴿إنه من يتقي ويصبر فإن الله﴾ بإثبات ياء ﴿يَتَّقِي﴾ ، وجزم ﴿وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: الآية ٩٠] [٣]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع، فقال:

٢٢٥٥- (وَرَابِعٌ إِعْطَا إِذَا حُكْمَ مَتَى ... فِي الْجَزْمِ وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتَا)

(وَرَابِعٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَا «إِذَا» حُكْمَ «مَتَى» فِي الْجَزْمِ) أي في جزم المضارع بها (وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي قد ثبت العكس، وهو إعطاء «متى» حكم «إذا» في عدم الجزم بها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الرابع مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها، كقوله [من الكامل]:

(١) «حاشية الدسوقي»٣/٥٦٢.
(٢) أي نشاط.
(٣) تقدم في الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن «من» موصولة لا شرطيّة، فإثبات ياء ﴿يَتَّقِي﴾ حينئذ جائز، بل واجب، وإسكان الراء ليس جزمًا، بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع، مثل ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] بإسكان الراء، وهو فصيح. انتهى «دسوقي»٣/٥٦٣.

اَسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

وإهمال «متى» حكما لها بحكم «إذا» كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس، فقال:

٢٢٥٦- (وَخَامِسٌ نَصْبُ بِلَمْ كَنَصْبِ لَنْ ... كَجَزْمِ لَنْ حَمْلًا عَلَى لَمْ فَاعْقِلَنْ)

(وَخَامِسٌ) من أمثلة تقارض اللفظين **(نَصْبُ بِـ«لَمْ» كَنَصْبِ «لَنْ»)** يعني أنهم نَصَبُوا بـ«لم» حملًا لها على «لن» **(كَجَزْمِ «لَنْ» حَمْلًا عَلَى «لَمْ»)** أي كما حملوا «لن» على «لم» فجزموا بها للتقارض، وقوله: **(فَاعْقِلَنْ)** كمّل به البيت، أي فاعلم ذلك، وتفهمه، فإنه مهم جدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الخامس مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم، مستشهدًا بقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: الآية ١] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تَحُلّ «لن» هنا، وإنما يصح، أو يحسن حمل الشيء على ما يَحُلّ محلّه، كما قدمنا، وقيل: أصله «نشرحَنْ»، ثم حُذفت النون الخفيفة، وبقي الفتح دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم»، مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مُقْتَضٍ، مع أن المُؤَكَّد لا يليق به الحذف، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم بها، كقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

الرواية بكسر الباء، فـ«يخب» مجزوم بـ«لن»، وحُرِّك بالكسرة لالتقاء الساكنين. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس، فقال:

٢٢٥٧- (وَسَادِسٌ إِعْطَاءُ مَا النَّافِيَةْ ... إِعْمَالَ لَيْسَ فِي فَصِيحِ اللُّغَةْ

٢٢٥٨- وَعَكْسُهُ كَلَيْسَ طِيبٌ إِلَّا ... مِسْكٌ لَدَى بَنِي تَمِيمٍ يُتْلَى)

(وَسَادِسٌ) من الأمثلة **(إِعْطَاءُ «مَا» النَّافِيَةِ إِعْمَالَ «لَيْسَ»)** أي وإن كان الأصل في «ما»

(١) متفق عليه.

الإهمال، ولِذَا كان عملها عند الحجازيّين بشروط أربعة: أن لا تقع بعدها «أن»، وأن لا ينتقض نفيُها، وترتيبُ معموليها، وأن لا يُفصل بينه وبين معموليها بمعمول الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ومعلوم أن العمل بشرط خلاف الأصل، وأهملها بنو تميم، ومنه قوله [من الكامل]:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ

وقوله: **(فِي فَصِيحِ اللُّغَةِ)** أي وهي لغة أهل الحجاز.

(وَعَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو إعطا «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ«إلا» **(كَلَيْسَ طِيبٌ إِلَّا مِسْكٌ، لَدَى بَنِي تَمِيمٍ يُتْلَى)** أي يُذْكَرُ هذا المثال عند بني تميم، وأما غيرهم فيُعمِل «ليس» مطلقًا.

وحاصل معنى البيتين أن السادس مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز، نحو قوله عز وجل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١]، وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ«إلا»، كقولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، وهي لغة بني تميم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السابع، فقال:

٢٢٥٩- (وَسَابِعٌ إِعْطَا عَسَى حُكْمَ لَعَلّْ ... فِي عَمَلٍ وَالْعَكْسُ فِي لَعَلَّ حَلّْ

٢٢٦٠- إِذْ خَبَرٌ لَهَا بِأَنْ قَدِ اقْتَرَنْ ... فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سِرِّ الْمِنَنْ)

(وَسَابِعٌ) من الأمثلة **(إِعْطَا «عَسَى» حُكْمَ «لَعَلّ» فِي عَمَلٍ)** أي وهو نصب الاسم، ورفع الخبر**(وَالْعَكْسُ فِي لَعَلّ حَلّ)** أي عكس هذا، وهو إعطاء «لعلّ» حكم «عسى» **(إِذْ خَبَرٌ لَهَا)** أي «لعلّ» **(بِـ«أَنْ قَدِ اقْتَرَنْ»)** مع أنه في الأصل لا يقترن بها **(فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سِرِّ الْمِنَنْ)** أي عن النبيّ ﷺ، وصفه بأنه السبب في وصول خيرات الدنيا والآخرة للمؤمنين، كما قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤] الآية، وقال عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٧].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «عسى» حكم «لعل

في العمل، كقوله [من الرجز]:

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقتران خبرها بـ«أن»، ومنه الحديث الذي أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعًا: «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» الحديث. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثامن، فقال:

٢٢٦١- (وَثَامِنٌ إِعْطَاءُ كُلٍّ فَاعِلِ ... إِعْرَابَ مَفْعُولٍ وَعَكْسُهُ جَلِي

٢٢٦٢- مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ مِثْلَ قَوْلِهِمْ خَرَقْ ... مِسْمَارًا الثَّوْبُ كَذَا الزُّجَاجُ دَقّْ

٢٢٦٣- نَصْبُهُمَا سُمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَا ... قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

٢٢٦٤- رَفْعُهُمَا سَمْعًا بِهِمْ يَقُومُ ... مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ ثُمَّ بُومُ)

(**وَثَامِنٌ**) من أمثلة تقارض اللفظين (**إِعْطَاءُ كُلِّ فَاعِلٍ إِعْرَابَ مَفْعُولٍ**) سبب ذلك أن القصد من الإعراب بيان المعنى، فإذا ظهر لم يُبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد، ولا يقاس، ثم الظاهر أنه يقال: فاعل منصوب، ومفعول مرفوع، وقيل: يُقدّر للفاعل رفع، وللمفعول نصب، منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى، وقيل: يُعرب الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا، وهو قلب، وقوله: (**وَعَكْسُهُ**) أي عكس الحكم المذكور، وهو إعطاء المفعول إعراب الفاعل، وهو الرفع، وقوله: (**جَلِي**) أي إن هذا الاستعمال ظاهر مشهور عندهم، وقوله: (**مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ**) أي إن الإعطاء المذكور لا بدّ أن يكون معه الأمن من اللبس، وإلا فلا يجوز (**مِثْلَ قَوْلِهِمْ**) يجوز نصب «مثل» على الحال، أو مفعولًا لمحذوف، أي أعني، ورفعه خبرًا لمحذوف، أي ذلك مثل (**خَرَقَ مِسْمَارًا الثَّوْبُ**) فقد نُصب الفاعلُ، وهو «مسمارًا»، ورُفع المفعول، وهو «الثوب» (**كَذَا الزُّجَاجُ دَقّْ**) أي كسر الحجر، فحذف الفاعل؛ لاستقامة النظم.

(**نَصْبُهُمَا**) أي نصب الفاعل والمفعول معًا (**سُمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَا**) أي ثبت عندهم سماعه من العرب في قوله: (**قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا**) بألف الإطلاق، أي فقد نصب كلًا من الحيّات،

وهو فاعل بالكسرة، و«القدم»، وهو مفعول، منصوب بالفتحة.

(**رَفْعُهُمَا**) أي رفع الفاعل، والمفعول معًا (**سَمْعًا**) أي حال كونه مسموعًا، أو ذا سَمْعٍ من العرب (**بِهِمْ يَقُومُ**) أي يثبت عندهم أيضًا، وذلك كقوله: (**مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ ثُمَّ بُومُ**) أي حيث رفع كلًّا من فاعل «صاد»، وهو ضمير، و«عقعقان»، وهو مفعول به، و«بومٌ»، وهو عطف عليه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثامن من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه، عند أمن اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ»، و«كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ»، وقال الشاعر [من البسيط]:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ ... نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

فقد نصب «سوآتهم» وهو فاعل، ورفع «هجر»، وهو مفعول.

وسمع أيضًا نصب الفاعل والمفعول معًا، كقوله [من الرجز]:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا[1]

في رواية من نصب «الحيات»، وقيل: «القدما» تثنية، حُذِفت نونه للضرورة، كقوله [من الطويل]:

* هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ *

فيمن رواه برفع «إسارٌ»، و«منةٌ»، وسُمِع أيضًا رفع الفاعل والمفعول معًا، كقوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر التاسع، فقال:

٢٢٦٥- وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ بِنَصْبٍ حُمِلَا ... كَالضَّارِبِ الْفَتَى وَعَكْسًا جُعِلَا

٢٢٦٦- فِي الْجَرِّ ....)

(١) «الأفعوان»: ذكر الأفاعي، و«الشجاع»: قويّ الحيّات، و«الشجعما» الجريء، توكيد له.

(وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ بِنَصْبِ) أي بنصب «الوجه» (حُمِلا) بألف الإطلاق (كَالضَّارِبِ الْفَتَى) أي أعطوه حكم اسم الفاعل في النصب (وَعَكْسًا) مفعول ثان لـ(جُعِلَا) بألف الإطلاق، أي وجعل عكس هذا للضار الرجل (فِي الْجَرِّ) أي بالإضافة، قال الدمامينيّ رحمه الله: لا يخفى أن نصب «الوجه» في قولك: «زيد حسنٌ الوجهَ» لا يصحُّ على جهة المفعوليّة؛ إذ الصفة المشبهة مأخوذة من فعل لازم، لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك: «الضارب الرجل»، فأُعطي النصب.

وأما إعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه»، وهو الجرّ، فتقريره أن الإضافة في المحلّين لفظيّة؛ إذ هي إضافة الصفة إلى معمولها، وشرطها أن تفيد تخفيفًا في اللفظ، وهذا متحقّق في «الحسن الوجه»؛ لأن أصله «الحسن وجهُهُ» برفع «وجه» على أنه فاعل الصفة، فقصدوا التخفيف فيه بالإضافة، وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه هو في المعنى، فشبهوا مرفوعه بالمنصوب، فنصبوه لتصحّ الإضافة إليه، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمروا فيها الضمير المتّصل، وحذف الضمير من «الوجه»، وعُوّض عنه «أل»؛ لئلا يزول تعريفه، ثم أضافوا الصفة إليه، فحصل التخفيف بحذف الضمير من «الوجه»، واستتاره في «الحسن»، ومثل هذا في «الضارب الرجل» غير متحقّق، فعُلم أنه محمول في الجرّ على «الحسن الوجه». انتهى كلام الدمامينيّ رحمه الله .

قلت: قد تحصّل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بـ«أل» الأصل فيها عملها الجرّ، وإنما انتصب المعمول حملًا على اسم الفاعل المماثل لها، وكذا الأصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بـ«أل» عمله النصب، والجرُّ إنما هو بالحمل، والسرّ في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من الفعل اللازم، واسم الفاعل مأخوذ من المتعدّي، فالأصل فيه النصب، وإنما كان الجرّ فيه غير أصل لأن إضافته لا تفيد تخفيفًا، بخلاف إضافة الصفة المشبهة؛ لأن «الحسن الوجه» أصله «حسن وجهُهُ» بالرفع، ثم لما أرادوا الإضافة حوّلوا الإسناد عن «الوجه» إلى الضمير العائد على الموصوف، كالرجل، ثم أُتي بالوجه، ونصبوه، ثم جرّوه بالإضافة، فالجرّ إنما هو بعد صيرورته منصوبًا تشبيهًا بمفعول اسم الفاعل، وحكمة الإضافة التخفيف بحذف ضمير «وجهه»، واستتاره في «حسن»، وأما «الضارب الرجل»، فليس فيه تخفيفٌ، وإن كانت إضافته لفظية، فهي مقيسة

على «الحسن الوجه». [1]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر العاشر، وهو آخرُ الأمثلة، فقال:

٢٢٦٧- (........ ... وَالْعَاشِرُ إِعْطَا أَفْعَلَا تَعَجُّبِ حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلَا

٢٢٦٨- فِي نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ وَالْعَكْسُ اسْتَحَقْ فِي مَنْعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرٍ أَحَقْ

٢٢٦٩- وَلَوْ ذَكَرْتُ أَحْرُفًا تَقَارَضُوا لَجَاءَ أَمْثِلَهْ بِهَا التَّعَاوُضْ)

(وَالْعَاشِرُ) أي من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَا أَفْعَلَا) بألف الإطلاق، وقوله: (تَعَجُّبِ) بالجرّ بدل من «أفعل»، أي إعطاء أفعل في التعجب (حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلَا) أي حكم أفعل التفضيل (فِي نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ) أي في جواز تصغيره، أي والأصل أن لا يجوز تصغير أفعل في التعجب؛ لأنه فعل، والفعل لا يصغّر، لكن ثبت تصغيره حملًا له على أفعل التفضيل (وَالْعَكْسُ) أي أفعل التفضيل (اسْتَحَقّ فِي مَنْعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرٍ) يعني أن أفعل التفضيل استحقّ عدم رفعه الاسم الظاهر، مع أنه في الأصل يرفعه، قال الدسوقيّ رحمه الله: هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجّب، وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة، والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضميرَ المنفصلَ، ولا يستتر فيها الضمير وجوبًا، إلا أفعل التفضيل؛ لحمله على أفعل في التعجب بجامع مطلق الزيادة. انتهى [2].

وقوله: (أَحَقّ) خبر لمحذوف، أي هو أحق بذلك.

(وَلَوْ ذَكَرْتُ) بتاء المتكلم (أَحْرُفًا تَقَارَضُ) بحذف إحدى التاءين، أي تتقارض (لَجَاءَ أَمْثِلَهْ) بهاء ساكنة للوزن (بِهَا التَّعَاوُضُ) أي معاوضة بعضها من بعض.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العاشر من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «أفعل» في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاءُ أفعل التفضيل حكم «أفعل» في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك في آخر القاعدة الأولى.

(١) راجع «حاشية الدسوقي»٥٦٦/٣.

(٢) «الحاشية»٥٦٧/٣.

ولو ذكرنا أحرف الجرّ، ودخول بعضها على بعض في معناه، لجاء من ذلك أمثلة كثيرة.

ثم ختم الناظم رحمه الله تعالى نظمه بقوله:

٢٢٧٠- (قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ بِنَظْمِ الْمُغْنِي ... أَلْفَيْنِ مَعْ زِيَادَةٍ قَدْ تُغْنِي

٢٢٧١- سَمَّيْتُ هَذَا مُدْنِيَ الْحَبِيبِ ... مِمَّنْ يُوَالِي مُغْنِيَ اللَّبِيبِ

٢٢٧٢- الْحَمْدُ لِلَّهِ بِعَدِّ نِعَمِهْ ... أَسْدَى عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حِكَمِهْ

٢٢٧٣- لَا سِيَّمَا الْعِلْمِ ضِيَاءِ النُّجَبَا ... حَيَاةِ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ النُّقَبَا

٢٢٧٤- صَلَّى إِلَهُنَا عَلَى سَنَا الْهُدَى ... وَالآلِ وَالصَّحْبِ بُدُورِ الِاهْتِدَا

٢٢٧٥- وَالتَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلْ ... عَدَّ التُّرَابِ وَالْمِيَاهِ وَالرَّمَلْ

٢٢٧٦- ثُمَّ الرِّضَا عَنِ الصِّحَابِ الْبَرَرَهْ ... وَكُلِّ أَهْلِ الرُّشْدِ بَاقِي الْخِيَرَهْ

٢٢٧٧- وَاخْتِمْ لَنَا يَا رَبِّ بِالإِيمَانِ ... وَالْعَفْوِ وَالْفَوْزِ إِلَى الْجِنَانِ)

(**قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ**) أي قصدته (**بِنَظْمِ الْمُغْنِي**) أي كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، حال كونه (**أَلْفَيْنِ مَعْ زِيَادَةٍ**) على ألفين، وقد سبق في أول المنظومة قوله:

٢٢٧٨- فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعَ الأَلْفِ ... مِنْ رَجَزٍ حَمْدًا لِرَبِّ اللُّطْفِ

ولا تنافي بيهما؛ لإمكان حمل ما سبق على أول الأمر، ثم لما زاد خلال تبييضه على ربع الألف، أبهمه هنا، فقال: «مع زيادة»، كما هو الواقع، والله تعالى أعلم.

(**قَدْ تُغْنِي**) أي تلك الزيادة مع أصلها عن تطلّب كتاب يتعلّق بهذا البحث؛ لكونها قد استوعبت معظم مقاصده، فمن طالعها، وحفظها، وفهمها، فقد لا يحتاج إلى غيرها، وهذا وصف لا مبالغةَ فيه؛ لأن للفرع حكمَ الأصل، وقد سلّم الجميع لابن هشام في تسمية كتابه «مغنيَ اللبيب عن كتب الأعاريب» (**سَمَّيْتُ هَذَا**) أي النظم (**مُدْنِيَ**) أي مقرّب (**الْحَبِيبِ مِمَّنْ**) بيان لـ«لحبيب» (**يُوَالِي**) أي يناصر بالتعلم والتعليم (**مُغْنِيَ اللَّبِيبِ**) منصوب على المفعولية لـ«يوالي» أي الكتاب الموسوم بهذا الاسم، ومعناه كافي الفَطِنِ عن تطلّب الكتب المؤلفة في هذا الفنّ؛ لكونه حوى مقاصدها، واستعب فوائدها.

تنبيه:

تسمية الكتاب قد تقدمت في أول النظم، فكان الأولى أن لا يُكَرَّر. والله تعالى أعلم.

(**الْحَمْدُ لِلَّهِ بِعَدِّ**) أي بعدد (**نِعَمِهْ**) جمع نعمة بالكسر (**أَسْدَى**) أي أحسن، يقال: أسديت إليه معروفًا: اتخذته عنده (**عَلَى**) بمعنى «إلى» (**عِبَادِهِ مِنْ**) تبعيضية، أي بعض (**حِكَمِهْ**) بكسر، ففتح جمع حكمة، وهي - كما في «القاموس»: العدل، والعلم، والحلم، والنبوة، والقرآن، والإنجيل، وقال الفيّوميّ: هي مشتقّة من «الحكَمَة» وزانُ قَصَبَة، للدابة، سميت بذلك لأنها تُذلّلها لراكبها حتى تمنعها الجِماح ونحوه. انتهى. وفي «القاموس»: «الحكَمَة محركةً»: ما أحاط بحَنَكي الفرس، من لجامه، وفيها العِذاران. انتهى.

وجملة «أسدى» في محلّ نصب على الحال من لفظ الجلالة.

(**لَا سِيَّمَا**) قد تقدّم تمام البحث فيها في «باب لا»، أي لا مثل (**الْعِلْمِ**) بالجرّ بإضافة «سيّ» إليه، ويجوز رفعه بتقدير مبتدإ، أي هو العلم، ونصبه على مذهب الكوفيين المجوّزين كونَ التمييز معرفةً (**ضِيَاءِ النُّجَبَا**) صفة لـ«لعلم» بأوجهه المذكورة، و«النجبا» بالقصر للوزن، وهو بالضم جمع نَجيب بفتح، فكسر، قال في «القاموس»: «النَّجِيبُ» وكهُمَزة: «الكريم الحسيب»، جمعه أنجاب، ونُجباءُ، ونُجُبٌ (**حَيَاةِ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ**) صفة بعد صفة لـ«لعلم» بالأوجه المذكورة، وَصْفُ العلم بأنه حياة الأرواح، مأخوذ من قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ﴾ [الشورى: الآية ٥٢] الآية، فالعلم حياة القلوب، كما أن الماء حياة الأجسام.

وقوله: (**النُّقَبَا**) بالنون جمع نقيب بفتح، فكسر: وهو شاهد القوم، وضَمينهم، وعَرِيفهم، والمراد هنا سادات الناس، وفي نسخة: «الأدبا» بالضم جمع أديب، وهو الذي ارتاض نفسه على محاسن الأخلاق.

(**صَلَّى إِلَهُنَا**) تقدم في أوائل الكتاب أن الأصح في تفسير صلاة الله ثناؤه على عبده، وقيل: رحمته له (**عَلَى سَنَا الْهُدَى**) «السنا» بالقصر: الضوء، و«الهدى» بالضم مقصورًا: الهداية، والإضافة بمعنى «من»، والمراد به النبيّ الذي أرسله الله بالهدى ودين الحقّ محمد ﷺ؛ لأنه الذي

أذهب الله به ظلام الشرك، ونوّر به قلوب المؤمنين ﷺ **(وَالآلِ)** أي أهل بيته الأطهار **(وَالصَّحْبِ)** أي أصحابه البررة الأخيار **(بُدُورِ الاهْتِدَا)** أي الذين كانوا كالأقمار للاهتداء بهم في الوصول إلى السنة التي هي طريق الجنة **(وَالتَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلْ)** أي وعلى من تبعهم بإحسان العلم والعمل **(عَدَّ التُّرَابِ وَالْمِيَاهِ وَالرَّمَلْ)** «عدّ» منصوب على الظرفية، أي عدد هذه الأشياء، وفي نسخة: «وَالْجَمَلْ» بدل «الرمل» **(ثُمَّ الرِّضَا عَنِ الصِّحَابِ الْبَرَرَهْ)** جمع بارّ، وهو الصادق، أو التقيّ **(وَكُلِّ أَهْلِ الرُّشْدِ)** بضم، فسكون، وبفتحتين، لكن الأول يتعين هنا للوزن، وهو خلاف الغيّ **(بَاقِي الْخِيَرَهْ)** أي غير الصحاب، و«الخيرة» بكسر، ففتح: اسم من الاختيار، فيكون على حذف مضاف، أي باقي أهل الخير، أي اختيار الهدى والرشاد **(وَاخْتِمْ لَنَا يَا رَبِّ بِالإِيمَانِ)** أي الكامل؛ لأنه المراد في مثل هذا المكان **(وَالْعَفْوِ)** أي محو الذنوب **(وَالْفَوْزِ)** أي الظفر **(إِلَى الْجِنَانِ)** «إلى» بمعنى الباء؛ لأن «فاز» يتعدّى بها، و«الجنان» بالكسر: جمع جنة بالفتح، وهي الحديقة ذات النخل والشجر، كما في «القاموس»، والمراد هنا الجنة التي أعدّها الله لعباده المؤمنين، فيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذّ الأعين، وفيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فقد أخرج الشيخان في «صحيحيهما» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، ثم قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، اللهم إنا نسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، ونعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل، آمين آمين آمين.

نصّ خاتمة الأصل:

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنّ عليّ بإنشائه، وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسر علي إتمام ما ألحقت به من الزوائد، في شهر رجب الحرام أن يُحرِّم وجهي على النار، وأن يتجاوز عما تَحمَّلْتُهُ من الأوزار، وأن يوقظني من رَقْدَة الغَفْلَة قبل الفوت، وأن يلطُفَ بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي، وأحبائي، وجميع المسلمين، وأن يُهْدِي أشرف صلواته، وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين، وإمام العاملين، محمد

نبي الرحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يُسَلِّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

قال الجامع الفقير إلى مولاه الغنيّ القدير محمد ابن الشيخ العلامة عليّ بن آدم بن موسى الإتيوبيّ الولّويّ، خُويدم العلم بمكة المكرّمة:

قد انتهيت من كتابة الجزء الثاني من شرح «كتاب مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب» نظم شيخنا العلامة الألمعيّ اللَّوذعيّ النحويّ اللغويّ عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبيّ الولّويّ البورني المِنَاسيّ المتوفي سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله يوم الجمعة قبيل المغرب ٢١/٦/١٤٢٣هـ الموافق ٣٠ أغسطس/٢٠٠٢م.

أسأل الله العليّ العظيم أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم لي ولكلّ من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠].

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣].

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٢].

«اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

«السلام على النبيّ ورحمة الله وبركاته».

«سبحانك اللهمّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».

* * *

فهرست الموضوعات

الجزء الثاني

* * *

بحمد الله